

مستشار  
عبد الممنع الشيرازي  
الهامي النقض

# الموسم والشتا طلبة

الأحكام في حكم النقض

الدوائر المدنية والتجارية والعمال والأحوال الشخصية  
والإيجارات

١٩٧٧

الجزء الثاني

من إبريل حتى ديسمبر

السنة الثامنة والعشرون



مستشار  
عبدالمطعم الشيرازي  
الحامي النقض

# الموسم والشناط

الأحكام محكمة من التقاضي

الدوائر المدنية والتجارية والعمال والأحوال الشخصية

والإيجارات

١٩٧٧

الجزء الثاني

من إبدع حتى دليمة





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الجزء الثانى

سبق ان نوهت في مقدمة الجزء الاول من هذه الموسوعة على ان احكام محكمة النقض لا زالت تحتل مكانة الصدارة في دراسة القانون وتعميق مسائله وارساء قواعده وتذليل صعابه والقضاء على مشكلاته وتوحيد الراى فيه ، وهو الامر الذى دعانى الى ان اوافي بها المشتغلين بالقانون من قضاة ومحامين ومؤلفين لتكون الرصيد الذهبى ان يعمل في هذا الحقل الذى لا غنى عنه لآى منهم .

وبما ان ظهر الجزء الاول من هذه الموسوعة متضمنا جميع الاحكام التى صدرت من يناير حتى مارس سنة ١٩٧٧ حتى قبول بمزيد من الاعجاب حتى ان بعض من اسوا الثروة القانونية التى تضمنتها واستعجلا منهم للمزيد منها قد اشاروا على بان اكتفى بنشر المبادئ فقط تعجلا منهم للوصول الى آخر الاحكام التى صدرت في اقصر وقت ممكن .

ولكن الواقع هو ان المبادئ لا تغنى ابدا عن نشر الاحكام كاملة ذلك ان الحكم ووقائعه هو الاصل الذى لا يستغنى عنه الفرع وانه وان كانت هناك بعض المؤلفات التى صدرت متضمنة المبادئ فقط في بعض فروع القانون - كالعمال والايجارات والضرائب - الا ان تلك المبادئ المتشورة في تلك المؤلفات وان كانت تسعف الباحث المتعجل الا انها لا تغنى عن الرجوع الى اصل الاحكام في هذه الموسوعة التى رايت ان احتفظ لها بطابعها الخاص لتكون المرجع الام في

هذا الخصوص - ومن ينشد من الكمال غايته يجب ان لا يتعجل الوقت او يضمن  
بالجهد •

الا انه لما كانت هناك بعض الأحكام التي تتضمن مبادئ اجرائية يمكن  
ان تقيم مستقلة عن الأحكام التي صدرت بشأنها فقد رايت في هذا الجزء  
والأجزاء التالية الاكشف بنشر المبادئ بدون الأحكام توفيراً للوقت والجهد دون  
ان يخل ذلك بالطابع الاصلى لهذه الموسوعة •  
« والله ولى التوفيق والسداد »

المؤلف

---

## جلسة ٢ إبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الاسيوطى وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ، ابراهيم  
على صالح .

---

(١٢٣)

### الطعن رقم ٨٨٢ سنة ٤٣ ق

لجان طعن الضرائب : لقراراتها حجية الأحكام .

— من المستقر في قضاء هذه المحكمة ان لجان الطعن المنصوص عليها  
في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة  
١٩٥٣ وان كانت هيئات ادارية الا ان المشرع اعطاها ولاية القضاء للفصل في  
خصوصية بين مصلحة الضرائب والممول فتحوز القرارات التى تصدرها في هذا  
الشان قوة الامر القضى متى اصبحت غير قابلة للطعن فاذا فصلت في اسباب  
قرارها المرتبطة بالتطوق في موضوع شكل المنشأة واعتبرتها شركة تضامن  
واصبح قرارها في هذا الخصوص نهائيا فذلك مانع من العودة الى المناقشة في  
شكل المنشأة سواء من جانب مصلحة الضرائب او من جانب المظعون ضده .  
ولا كان الحكم المظعون فيه لم يلتزم بقرار اللجنة سالف البيان ورفض اعتبار  
المنشأة شركة فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
جلال عبد الرحيم عثمان والمرافعة وبعد مداولة .

حيث أن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق-  
تتحصل في أن مأمورية ضرائب نجح حمادى قدرت ارباح المطعون ضمه من  
نشاطه في المحاولات في السنوات من ١٩٦٣ الى ١٩٦٦ بالمبالغ الآتية : ٣٤٠ ،  
٩٨٨ ، ٢٤٩٥ ، ٣٤٣٤٨٨٠ جم على التوالي واذا اعترض واحيل الخلاف الى  
لجنة الطعن التي قررت في ١٣/٥/١٩٦٩ بتخفيض ارباحه الى مبلغ ٣٧ في  
الفترة من ١/١/١٩٦٤ الى ٣٠/٦/١٩٦٤ ومبلغ ٢٧٤ ج في الفترة من ١/٧/  
١٩٦٤ ، الى ٣٠/٦/١٩٦٥ ومبلغ ١١٣٣ ج في الفترة من ١/٧/١٩٦٥ الى  
٣١/١٢/١٩٦٥ ومبلغ ٢١٤٦ في سنة ١٩٦٦ ، فقد طعن في هذا القرار بالدعوى  
رقم ١٢٩ سنة ١٩٦٩ تجارى قنا الابتدائية ، كما طعن فيه مصلحة الضرائب  
بالدعوى رقم ١٣٥ سنة ١٩٦٩ تجارى قنا الابتدائية وقد امرت المحكمة بضم  
الدعويين ، وقضت في ١٦/١٢/١٩٧٠ بحدب مكتب الخبراء لفحص نشاط  
المول وتقدير صافي ارباحه في سنى النزاع .

وبعد ان قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت المحكمة في ١٩/٤/١٩٧٢  
اولا باثبات ترك مصلحة الضرائب للخصومة في الطعن رقم ١٣٥ سنة ١٩٦٠.  
ثانيا : وفي للطعن رقم ١٢٩ سنة ١٩٦٩ باعتبار صافي ارباح المول في سنة  
١٩٦٣ مبلغ ٦٢ جنيه واتخاذ ارباح هذه السنة اساسا لربط الضريبة عليه في  
السنوات من ١٩٦٤ الى ١٩٦٦ . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ٣٧ سنة ٤٧ ق قنا . وفي ٢١/٦/١٩٧٣ حكمت المحكمة  
بتأييد الحكم المستأنف . طعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض،  
وقدمت النيابة مذكرة ابعت فيها الراى بنقض الحكم . وعرض الطعن على  
المحكمة في غرفة مشورة فترأت إنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة صممت  
النيابة على رايها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق

القانون ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم لم يعتد بالشركة القائمة بين المطعون ضده واخرين في الفترة من ١٩٦٤/٧/١ حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ ، في حين ان لجنة الطمن اعتمدت هذه الشركة بناء على المقدم من المطعون ضده ، وحاز قرارها في هذا الشأن حجية تحول دون العودة الى المجادلة فيه من الطرفين ، وقد ترتب على رفض الحكم اعتبار الشركة قائمة في تلك الفترة بان طبق قاعدة الربط الحكمي المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على ارباح المطعون ضده في السنوات من ١٩٦٤ الى ١٩٦٦ مع انه لا محل لتطبيق هذه القاعدة طبقا لحكم المادة الرابعة من هذا القانون - اذا تغير الشكل القانوني للمنشأة مما كان عليه في سنة الأساس .

وحيث ان هذا النعمى في محله ، ذلك ان المستقر في قضاء هذه المحكمة ان لجان الطمن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معجلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ وان كانت هيئات ادارية الا انه اعطاهم ولاية القضاء للفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول ، فتحتقر للقرارات التي تصدرها في هذا الشأن قوة الامر المتضى متى اصبحت غير قابلة للطمن ، ولما كان الثابت في الدعوى ان لجنة الطمن فصلت في اسباب قرارها المرتبطة بالمتطرق في موضوع شكل المنشأة في الفترة من ١٩٦٤/٧/١ الى ١٩٦٥/٦/٣٠ واعتبرتها شركة تضامن طبقا لما لايته المطعون ضده وما قدمه من مستندات واصبح قرارها في هذا الخصوص نهائيا مانعا من العودة الى المناقشة فيه سواء من جانب مصلحة الضرائب التي تركت الخصومة في طعنها امام المحكمة الابتدائية وقبلت المحكمة هذا الترتك او من جانب المطعون ضده الذي صدر هذا للقرار وفقا لطلبه ، وكان من مقتضى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ انه اذا تغير للكيان القانوني للمنشأة عما كان عليه في سنة الأساس فلا تسرى ارباح هذه السنة على السنة التي تم فيها التغيير ولا باقى السنوات المتيسة التالية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم بقرار اللجنة سالف البيان ورفض اعتبار المنشأة شركة في تلك الفترة ورتب على

ذلك اتخاذ ارباح المَطْعُون ضده في سنة ١٩٦٣ أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات من ١٩٦٤ الى ١٩٦٦ ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة للسنوات من ١٩٦٤ الى ١٩٦٦ وأحالت القضية في هذا الخصوص الى محكمة استئناف اسيوط ، والزمت المَطْعُون ضده المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

\*\*\*

## جلسة ٤ ابريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد صالح ابو ريس ، وعضوية السادة السفراء  
حافظ رقي ، جميل الزويني ، سعد العيسوي ، محمد حدي عد العزيز ..

(١٢٤)

### الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٣ ق

دفعوع :

- انحكمة غير ملزمة بالفصل في الدفع الاجرائية على استقلال .

- لا كان مفاد اعادة الدعوى للمرافعة في الموضوع هو ضم الدفع بالبطان  
للموضوع فلا على المحكمة اذن ان هي قضت فيهما معا بحكم واحد ولا  
وجه هنا للقياس على اجراءات تحقيق الخطوط لأن لكل من الامرين  
اجراءاته التي نظمها القانون فضلا عن عدم اتحاد حكمة التشريع في  
كليهما .

بيع الحقوق المتنازع عليها :

شرطه ان يكون قد رفعت به دعوى او قام بشأنه نزاع جدى والا يكون  
دخلا ضمن مجموعة موال بيت جزافا بثمن واحد .

- لا كانت المادة « ٤٦٩ » من القانون الدنى تنص على انه اذا كان الحق  
متنازعا فيه قد نزل عنه صاحبه بمقابل الي شخص آخر فلا يتنازل ضده  
ان يتخلص من المطالبة اذا هو رد الى المتنازل له الثمن الحقيقي الذي  
دفعه مع المصروفات وغوائد الثمن وقت البيع ويعتبر الحق متنازعا  
فيه اذا كان موضوعه قد رفعت به دعوى او قام بشأنه نزاع جدى كما

تنص المادة « ٤٧٠ » مدنى على عدم سريان المادة السابقة اذا كان الحق المتنازع فيه داخلا ضمن اموال بيعت جزافا بثمن واحد - لا كان ذلك وكين الذين اطالب به على ما ثبت من مدونات الحكم المطعون فيه فبشأ عن نوريد مواد بنزواية للطاعن عليه سداد ثمنها ولم يثبت قيام نزاع جدى في الثمن فضلا عن انه لم يثبت ان بيع شركة « سب » تم لقاء ثمن محدد لكل عنصر من عناصرها وانما تم على مجموع اموالها شاملا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات بثمن واحد فلا محل لاعمال حكم المادة ٤٦٩ مدنى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر جميل الزينى والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية :

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣ سنة ١٩٧١ ك شمال القاهرة بعد رفض طلب الأداء للزم الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ١٠٤١٢ر١٦٧ اجم تأسيسا على أنه بموجب عقدين مؤرخين ١٩٥٤/١/١ ؛ ١٩٥٤/١٠/١٧ عهت اليه ببيع منتجاتها للبترولية في منطقتى الحواتكة واسيوط ، واذا غاير الطاعن البلاد الى الجزائر في اول سنة ١٩٦٣ ، فقد اناب عنه شقيقه في ادارة اعماله واصبح ممثلا له في بيع المنتجات للبترولية والتوقيع نيابة عنه فيما يلزم للدالة ، واتضح عند مراجعة حسابات الشركة قبله في ٦٣/٨/٣٢ ان وصيده - مدين بمبلغ ١٣١١٩ر٧٤٨ جم - من توكيل الحواتكة ، وبمبلغ ٨٩٢٩٢ر٢١٢ جم عن توكيل منطقة اسيوط ولدى نظر الدعوى قضت محكمة اول درجة بتدبير خبير لتصفية الحساب بين الطرفين مقدم تقريرها اظهر فيه ان الطاعن مدين للمطعون ضدها بمبلغ ٨٤٦٣٦ر٥٩٥ جم حتى تاريخ لفتها ، المستند في ١٩٦٦/١٢/٣١ ولبان للخبير في تقريره انه لا يحفل ضمن هذا



الرصيد العمولات الاستثنائية والمساعدات اعتباراً من ٧٩/١٠/٣١ حتى نهاية التمتع لكونها موضوع تسوية مستقلة بين الطرفين وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١٦ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضدها مبلغ ٨٤٦٣٦٠٥٩٥ جم استئناف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٥ لسنة ٨٩ ق طالباً القضاء بوقف التنفيذ المجمل وببطلان الحكم المستأنف وفي الموضوع بالفائز وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٣٠ قضت محكمة استئناف القاهرة ببطلان الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ٤٦٣٦٠٥٩٥ طين للطاعن. في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبحت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الموضوع على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياًها .

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون وفي بيان ذلك يقول ان الحكم وقد قضى ببطلان الحكم المستأنف وفي الموضوع يكون قد خالف القانون اذ كان يتعين عليه بعد الحكم بالبطلان ان يعيد الدعوى للمرافعة لسماع دفاع الطرفين في موضوعها ، اذ ليس من القبول ان يقضى بالبطلان وفي الموضوع بحكم واحد ، وذلك لشدة الاجراءات المتبعة في تحقيق الخطوط اذ المول عليه فيها لانه اذا قضى الحكم بعظم قبول دعوى انكار التوقيع ان يعيد الدعوى للمرافعة في موضوعها والا كان مميباً خصوصاً وقد استندت مذكرة الطاعن المستقلة على دفاعه بما يكون الحكم منه قد خالف القانون .

وحيث ان النعى فردود في شقه الأول بان للثابت من صحيفة الاستئناف ان الطاعن نعى على الحكم المستأنف بالبطلان . وطالب بصلته مستقلة وقتاً للنفاذ المجمل المشمول به الحكم . فلما تجز الاستئناف للحكم في الطلب المستعجل ، وقضى برفضه اعيد للمرافعة في الموضوع ، مما مفاده ان المحكمة اتاحت الفرصة للخصوم للتكلم في الموضوع دون الاقتصاد على الدفع بالبطلان .

واذ نصت المادة ١٠٨ من قانون المرافعات على أن للدفع المتعلقة بالاجراءات : ومنها الدفع بالبطلان يجب ابدؤها قبل ابداء أى طلب او دفاع فى موضوع الدعوى ، وعلى أنه يحكم فى هذه للدفع على استقلال ، ما لم تأمر المحكمة بضمها للموضوع وعندئذ تبين المحكمة ما حكمت به فى كل منها على حدة وكان...اد اعادة الدعوى للمرافعة فى الموضوع هو ضم الدفع بالبطلان للموضوع فلا على المحكمة لذن ان هى قضت فيهما معا بحكم واحد ، ولا وجه هنا للقياس على اجراءات تحقيق الخطوط سواء فى الانكار او الادعاء بالتزوير التى تقضى بعدم جواز للقضاء فى ايها مع الموضوع بحكم واحد لأن لكل من الأخرين اجراءاته التى نظمها القانون ، فضلا عن عدم اتحاد حكمه للتشريع فى كليهما . والنمى مردود فى شقه الثانى ، فإنه لما كان الثابت ان الطاعن قدم مذكرته بعد اليماد، فلا جناح على المحكمة ان استبعدتها او لم ترد عليها ، ما دام ان الطاعن هو الذى تراخى فى تقديمها .

وحيث ان الطاعن يدعى على للحكم المظنون فيه بالسبب الثانى انه اقام قضائه على ان المظنون فيهما قدمت كشفت حساب المدة المنتهية فى ١٩٧٣/٦/٢٠ وبين منه ان رصيد الطاعن الحين حتى ذلك التاريخ بلغ ٧٣٠ ر ٩٤٦٩٦ وقد ولفق للطاعن على ما جاء بالكشف فيما عدا اعتراضه على ثلاثة امور وهى :  
... الخ . فى حين أنه انكر الدين امام الخبير وانكر كشف الحساب الذى تقدمته المظنون ضدها وتمسك بضرورة الإطلاع على دفاترها ولم يجقق للخبير شيئاً من ذلك وبذا يكون ما قرره الحكم نقلاً عنه لا اصل له فى الاوراق ، خصيصاً وأنه كان يمترض - سنة بسنة - على كشوف الحساب التى كانت تتوصل عليه من المظنون ضدها . وطالبها بتقديم إخطارات تبين للبضاعة المرسودة فى كشف الحساب فلم تقدم للخبير شيئاً منها بما يعيب للحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا للنمى غير صحيح ذلك ان الحكم المظنون فيه وقد اطمأن

- في حدود مبلغته الموضوعية - للى تقرير للخبير المين في الدعوى لتصفية الحساب بين الطرفين لسلامة أبحاثه ، وصحة نتيجته واعتبره مكملًا لاسبابه ، فانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر جزءًا من الحكم، لما كان ذلك وكان الثابت من نتائج محاضر أعمال الخبير أن نقص حساب معاملات الطاعن لدى المطعون ضدها انفسم لى فترتين • الأولى تبدأ من ١٩٥٦/١/١ حتى ١٩٦٣/٦/٣٠ وفيها ندمت المطعون ضدها للخبير المستنداء، وكسوف الحساب للخاصة بها وقد علق عليها وكيل الطاعن وسو المحاسب سى عهدهت اليه بمتابعة أعمال الخبير - بقوله ان هذه الكسوف لبست حجة على موكله • نم ما لبث ان قدم مذكرة بمحضر أعمال جلسة ١٩٧١/١٠/١٥ تمسك فيها بثلاثة اعتراضات هي :

١ - وجود اخطاء في الأسعار •

٢ - اغفال المطعون ضدها خصم مبلغين لصالحه الأول ٢٥٠٠٠رجم والثانى ٩٨٩٦٣٤٧رجم •

٣ - طلب تفصيلات حساب النفوعات والمساعدات للببالغ قدرها ٢٤٤٨٩٦٦١٨رجم •

واما حساب للفترة الثانية التى تبدأ من ١٩٦٣/٧/١ حتى تاريخ نهاية للتعامل فقد انحصرت اعتراضات وكيل الطاعن عليه في الاعتراض على الفاتورتين ١٢٩١ ، ٦٦/٦٢ بمقولة ان للبضاعة الخاصة بها لم تصله والاعتراض على بند المساعدات ، التى اوقفت المطعون، فمسدها صرفها للطاعن وهى موضوع دعوى مستقلة ، وقد خلص للخبير لى اعتبار هذه الاعتراضات منتبهة بقسليم وكيل الطاعن بصحة الفاتورتين في محضر جلسة ١٩٧١/١/٢٧ وعدم الفصل في الدعوى للخاصة بالمساعدات الموقوفة ، ويبين من ذلك التفصيل ان ما قرره الحكم المطعون فيه من ان الطاعن وافق على كشف الحساب • عدا ثلاثة امور.

لنما يعنى بتقريره كشف حساب المدة الأولى التى تبدأ من ١٩٥٦/١/١ حتى ١٩٦٣/٦/٣٠ وفق البيان السابق الذى حصله من تقرير الخبير ومحاضر أعماله ويكون للنمى عليه بقيامه على واقعة ليس لها سند من الأوراق نلّى غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطأ فى القانون وقصوره فى التسبب وفى بيان ذلك يقول أنه عيب لحكمة الموضوع تقرير الخبير لحجم اطلاعه على الدفاتر والمستندات التى لا يغنى عنه تقديم كشوف الحساب التى لم يوقعها وقد أطرّج للحكم دفاعه وانتهى الى ثبوت مديونية اخذاً بذلك التقرير المعيب ، مقررًا أنه يقع على الطاعن عبء اثبات انقضاء الدين مع أنه لم يثبت بطريق صحيح ، فخالف الحكم بذلك القانون وشكبه تصور يستوجب انقضاه .

وحيث أن هذا التعمير مردود : أنه وقد صرح بها قرره الحكم فى شأن موافقة الطاعن على مستندات الحساب عدا التحفظات الثلاثة التى ابداهما بخصوص المدة السابقة على ١٩٦٣/٦/٣٠ ، وكان الحكم قد استجاب له ؛ واخذ بوجهة نظره فى حوزة للاختصاص الأولى والثانية من حساب الفترة الأولى وعدل أسعار المواد البترولية واحتسب لصالحه المبالغ التى اغفلتها الشركة على ما سلف البيان ، فلم تكن ثمة حاجة الى مراجعة دفاتر الشركة ومطابقة المستندات عليها ، الاغنياً هو خاص بالاعتراض الثالث وهو طلب تصحيحات مبلغ الى ٣٤٤٩٦٠٦١٨ وحقاً قيمة ما رصدت جانب حساب الدائن وحضته للمطعون ضدها لصالحه وزدت فى مدفوعات الحكم المطعون فيه أنه عبارة عن مدفوعات ومساعداً مستحقة لم يقيم الطاعن ما يدل على أنه مخد ما زاد عنه وهو ما عناه الحكم بقوله أنه يقع على عاتق الدائن انقضاء الدين ، وهذا الذى قرره الحكم لا يتطوّل على خطأ فى القانون .

وحيث ان حاصل السبب الرابع للقصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك

يقول الطاعن انه تمسك أمام للخبير بضرورة بيان اصل حقوق شركة الشراز المصرية ( سيب ) قبله ، وهي الشركة التي تعاقدت معه عند تقييمها بمناسبة بيع اصولها للمطعون ضدها باعتبار ان دينه يمثل جزءا من اصول تلك الشركة قبل بيعها ، ليدفع للمطعون ضدها - المشتري - ما دفعته مقابل هذا الحق وفقا لنص المادة ٤٦٩ من القانون المدني في شأن بيع الحقوق المتنازع عليها - واذ لم يعن الحكم المطعون فيه بالرد على هذا الدفاع أو الإشارة إليه ، فانه يكون مشويا بالتصور .

وحيث ان هذا النعي غير سديد ، ذلك ان المادة ٤٦٩ من القانون المدني ان نصت على انه ، اذا كان الحق المتنازع فيه ، قد مرل عنه صاحبه بمقابل الى شخص آخر فللمتنازل ضده ، ان يتخلص من المطالبة ، اذا هورد الى المتنازل له الثمن الحقيقي الذى دفعه مع المصروفات وغوائد الثمن وقت البيع - ويعتبر الحق متنازعا فيه اذا كان موضوعه قد رفعت به دعوى او قام بشأنه نزاع جدى ، كما نصت المادة ٤٧٠ - منه - على انه ، لا تسرى احكام المادة السابقة فى الاحوال الاتية :

( ١ ) اذا كان الحق المتنازع فيه داخلا ضمن مجموعة اموال بيعت جزلانا بثمن ولحد ، فان مفادها انه لى يكون للطاعن الحق فى ان يدفع للمطعون ضدها . بما دفعته الشركة ( سيب ) مقابل هذا الحق فانه يجب ان يكون الحق المبيع متنازعا فيه وان يقوم النزاع الى اليوم الذى يتم فيه للتنازل . والا يكون هذا الحق داخلا فى مجموعة اموال بيعت جزلانا بثمن ولحد .

اماكن ذلك وكان للدين المطالب به - على ما ثبت من موينات للحكم المطعون فيه - ناشقا عن توريد موال بقرولية للطاعن عليه سداد ثمنها ولم يثبت من تلك المونات قيام نزاع جدى فى الثمن فضلا عن ان الطاعن ، لم يؤيد دفاعه امام محكمة الموضوع بتحليل على ان بيع شركة ( سيب ) تم لقاء ثمن محدد اكل

عنصر من عناصرها لا على مجموع أموالها ، شاملا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات بثمن واحد ، حتى يفيد من حكم المادة ٤٦٩ سالفه الذكر فمن ثم لا يعتبر ما أناره في هذا للصدق دفاعا جوهريا ، مما يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وتلتزم المحكمة بالرد عليه ويكون للنمى عليه بالقصور في غير محله .

وحيث أنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن

لذلك

رفضت المحكمة للطعن والأزمت الطاعن بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

\*\*\*

## جلسة ٥ ابريل سنة ١٩٧٧

« ناسية السيد المستفاد : لحد حسن ميكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية الصادة  
المستشارين : محمد. سحني النصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد الحميد  
الوصاوي »

(١٢٥)

## جلسة ٥ ابريل سنة ١٩٧٧

ترك الخصومة في موضوع غير قابل للتجزئة من المورث الطامن لا يحول  
حون أن يطعن وراثته في الحكم منضمين لباقي الطاعنين في طلباتهم والا امرت  
المحكمة الطاعنين المذكورين بادخال الورثة في الطعن .

— لا كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة عقد  
البيع او بطلانه ولا يحتل الفصل فيه غير حل واحد لا لا يتصور أن يكون  
هذا التصرف باطلا بالنسبة لمن يتمسك ببطلانه ويكون في نفس الوقت صحيحا  
بالنسبة لمن ترك الخصومة في الطعن لا يترتب على الترك في هذه الحالة من  
صيرورة للحكم النهائي بصحة العقد باطلا واستهزاء بما اورده المشرع في المادة  
٢١٨ من قانون الرقعات يدل على ان المشرع خرجا على مبدأ الاثر المترتب على  
فجرات الرقعات اراد ان يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة  
الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التي بينتها  
المادة المذكورة فان هو قد عن استعمال هذه الرخصة امرت المحكمة الطاعن  
بمختصامه في الطعن مما ملاده ان ترك الخصومة من الطاعن الثاني لا يحول  
حون أن يطعن وراثته في الحكم بعد الميعاد منضمين للطاعن الأول وللثلاثة في  
طلباتهم والا امرت المحكمة للطاعنين المذكورين بادخالهم في الطعن .

بطلان التصرفات للعتة قبل تسجيل قرار الحجر - يكفي أن تكون حاله العتة شائعة أو يكون المتصرف اليه على بينة منها - يكفي ثبوت احد الأمرين

- لا كانت الفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون الجنى تنص على انه اذا صدر التصرف - قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلا الا اذا كانت حالة الجنون او العتة شائعة وقت التعاقد أو أن يكون المتصرف اليه على بينة منها وثبوت احد هذين الأمرين يكفي لابطال التصرف فاذا اشترط الحكم المظنون عليه لابطال تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر أن يكون المتصرف اليه على بينة بحالة عتة شائعة وقت التعاقد فإنه يمكن قد خفف القانون بما يستوجب نقضه .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المحترم جمال الدين عبد اللطيف والمرافعة وبعد المداولة .

بحث ان الوقائع - حسبما يبين من الحكم المظنون فيه وسائر أوراق - المظنون تتحصل في أن المظنون عليه الأول اقام للدعوى رقم ٧٣٥ سنة ١٩٧٠، معني سوماج الابتدائية ضد المرحوم راعب ميخائيل عبد السيد الهوى للشهير بالكتور راعب الهوى - هوزت للطاعنين - طالبا للحكم بصحة ونفاذ للمقد المؤرخ ١٩٦٨/١٢/١٥ المتضمن بيانه له اطيافا مساحتها ١٢ ط و ٣ ف مبينة بالحدود والمالم بصحيفة للدعوى وللمقد مقابل ثمن مقبوض قدره ١٤٠٠ ج ويطعنة ١٩٧٠/١١/٧ تدخل للطاعن الأول خصما منضمما للمدعى عليه وهو شقيقه طالبا بغض الدعوى تاسيضا على أن المظنون عليه الأول استغل لاختلاف القوى العقلية للمدعى عليه واستصدر منه عدة عقود بيع عرفية اقام بشأنها دعاوى صحة معاقد ، كما طالب وقف الدعوى حتى يفصل في المطلب المقدم منه بتوقيف الحجر عليه وبتاريخ ١٩٧١/١/١٦ حكمت المحكمة بعدم قبول تدخل الطاعن الأول خصما في الدعوى وقضت للمظنون عليه الأول بطلانيته . استأنف



مورث الطاعنين هذا الحكم أمام محكمة استئناف اسيوط بالاستئناف رقم ٣٦ سنة ٤٦ ق « مأمورية سوهاج » ، وانكر توقيعه على عقد البيع موضوع الدعوى .  
وبتاريخ ١٩٧١/٦/٢٠ حكمت المحكمة بنقض قسم ابحات للتزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لمصاحاة توقيع مورث الطاعنين بعقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/١٢/١٥ على توقيعاته بورقة الاستكتاب والاوراق الرسمية او العرفية المعترف بها . وفى ١٩٧١/١٠/٢٠ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة مورث الطاعنين ثم استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون عليه .  
٩ عليه الأول الذى لخصم للطاعنين والمطعون عليها النائبه . قدم المطعون عليه الأول اقراراً مصدقاً عليه بمكتب توثيق الاسر النعارى بسوهاج بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٤ اقر فيه مورث الطاعنين بصحة توقيعه على عقد البيع ويتنازله عن الطعن بالانكار وعن الاستئناف رقم ٣٦ سنة ٤٦ ق اسيوط وبتاريخ ١٩٧٢/١١/١٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .  
طعن للطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم فى خصوص السببين الثالث والرابع ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فوات انه جدير بالنظر وحددت جلسة أنظره وفيها اصرت للنياية على رايها ، وقدم المطعون عليه الأول اقراراً من الطاعن الثانى بترك الخصومة فى الطعن مصدقاً عليه فى ١٩٧٤/٤/٢٨ بمكتب توثيق جرجا واعلنه به فى ١٩٧٤/٥/١٦ ورد وكيل للطاعنين بان الطاعن الثانى توفى بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٧ وان ورثته ينكرون حصول الترتك من مورثهم ، وقدمت للنياية العامة مذكرة تكميلية ابدت فيها للرأى بعدم قبول طلب الترتك .

وحيث انه فى خصوص طلب ترك الخصومة من الطاعن الثانى فانه لا كان للنايت ان مورث الطاعنين انكر توقيعه على عقد البيع موضوع الدعوى ، ولما استأنفت الدعوى سيرها بعد انقطاع سير الخصومة بوفاة دفع الطاعنان الأول والثانى ببطلان ذلك العقد لصحوره من مورثهما وهو فى حاله عته شائعة

ويعلمها المظنون عليه الأول وكان موضوع الدعوى على هذه الصورة غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة عقد البيع أو بطلانه ولا يحتمل للفصل فيه غير حل واحد إذ لا يتصور أن يكون هذا للتصرف باطلا بالنسبة لمن يتمسك ببطلانه ويكون في نفس الوقت صحيحا بالنسبة لمن ترك الخصومة في الطعن لما يقترب على الترك في هذه الحالة من ضرورة الحكم النهائي بصحة العقد باتا ، وكان للنص في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات الواردة في باب الأحكام العامة في طرق الطعن في الأحكام على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب للقانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته فان لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن . يدل على أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبية الأثر القريب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التي بيّنتها المادة المذكورة ، فأجاز المشرع في هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم يطعن عليه في الميعاد أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعن التام في الميعاد من أحد المحكوم عليهم أو يتدخل فيه منضما إليه في طلباته فان لم يقدم عن استعمال هذه الرخصة أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن بما مفاده أن ترك الخصومة من الطاعن الثاني بفرض صحته لا يحول دون أن يطعن ورثته في الحكم بعد الميعاد منضمين للطاعنين الأول والثالث في طلباتهما والا أمرت المحكمة الطاعنين المذكورين بإدخالهم في الطعن ، ومن ثم فلا تكون هناك مصلحة للمظنون عليه في التمسك بطلب قبول الترك من الطاعنين الثاني ويصبح هذا الطلب ولا جدوى منه .

وحيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعنون بأولها على

للحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون ان الدعوى رفعت بصحة ونفاذ عقد بيع صادر من مورث للطاعنين الى المطعون عليه الأول ونصت في العقد على ان ملكية البائع آلت اليه استحقاقا في وقف اهلى باسم ميخائيل عبد السيد الهوى ، وهذه الدعوى غير مقبولة بحالتها لأن الاجراءات لم تتخذ لشهر الاستحقاق في هذا الوقت حتى يمكن تسجيل الحكم بصحة ونفاذ العقد ونقل الملكية الى المشتري ، وقد حكم بذلك في الدعوى رقم ٧٧ سنة ١٩٧٠ مضى سوحاج الابتدائية بشأن عقد بيع آخر بين نفس الخصوم عن حزة من اطيان الوقف المذكور ، وهذا الحكم له حجية في الدعوى للحالية لأنه فصل في مسألة كلية شاملة بين الخصوم انفسهم وازداد الطاعنون ان هذا السبب متعلق بالنظام العام عملا بقاعدة قوة الأمر القضي ومن حقهم إثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

وحيث ان هذا النعى مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من انه يشترط لجواز التمسك امام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب المتعلقة بالنظام العام ان يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الاثام بهذا السبب والحكم في الدعوى على وجهه فاذا تبين ان هذه العناصر تنقصها فلا سبيل للتمسك لهذا السبب ، ولما كان للثابت ان اوراق الدعوى قد خلت من الإشارة الى سبق رفع الدعوى رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠ مضى سوحاج الابتدائية بين نفس الخصوم ولم يكن في وسع محكمة الموضوع تبينها فان هذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث ان مبنى النعى بالسبب الثاني ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ذلك ان مورث الطاعنين ائتمروا بتوقيعه على عقد البيع موضوع الدعوى لاجراء البضاهة بين التوقيع الوارد بعقد البيع وبين التوقيعات الصحيحة للطاعن ، غير ان المطعون عليه الأول قدم بعد وفاة مورث الطاعنين لقرارا مصدقا عليه في الشهر العقاري بتاريخ

١٩٧١/٦/٢٤ يتضمن تنازل مورثهم عن الطعن بالانكار لأن توقيعه على العقد صحيح وبتنازله عن الاستئناف ورغم تمسكهم بأن هذا الاقرار مزور على مورثهم وان آخر لنتحل شخصيته امام الموثق ووقع على الاقرار واستندوا في ذلك الى عدة قرائن الا ان للحكم الماطون فيه اعتد بهذا الاقرار واعتبره صحيحا وصادرا من مورثهم بمحض اختياره مما يعيب الحكم بالخطا في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث ان مبنى النعمى غير صحيح ، ذلك ان توقيعات ذوى الشأن على الأوراق الرسمية التى تجرى امام الموثق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر من البيانات التى يلحق بها وصف للرسمية فتكون لها حجية في الاثبات حتى يظن فيها بالتزوير ، لا كان ذلك وكان الطاعنون لم يسلكوا سبيل الادعاء بالتزوير على التوقيع المنسوب لمورثهم والمصدق عليه في الشهر العقارى بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٤ فان الحكم اذ اعتبر هذا الاقرار صحيحا وصادرا من وقعه لا يكون قد اخطا في تطبيق القانون او شابه فساد في الاستدلال ويكف النعمى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث ان مبنى النعمى بالاسباب الثالث والرابع والخامس ان الحكم الماطون فيه شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك ان الطاعنين تمسكوا في دفاعهم امام محكمة الاستئناف بأنه مع التسليم بان مورثهم قد وقع على العقد فانه عقد باطل لصدوره منه وهو في حالة عته شائعه وكان الماطون عليه الاول على بيينة منها بحكم لقامته معه في سكن واحد واستدلوا على ذلك بالطلب المقدم من الطاعن الاول والمسجل في ١٩٧٠/٧/٢٩ لتوقيع الحجر على مورثهم وهو شقيقهم وبالتحقيق الذى أجرته النيابة - من النسخية وناقشت فيه المطلوب الحجر عليه ، وما ورد بالتقرير الطبى الشرعى عن حالته وبما انتهت اليه مذكرة النيابة من طلب توقيع الحجر للعتة الشيوخى كما انهم طلبوا حالة الدعوى الى التحقيق لاثبات الحالة ؛ غير

ان الحكم المعلوم فيه اعرض عن هذا للدفاع ولم يرد على المستندات. التي تقدموها على سند انه قول مرسل لم يقيم عليه اى دليل ولانه لا ينال من صحة عقد البيع تسجيل قرار الحجر لان هذا البيع تم قبل التسجيل يستنبط من ان حالة العته ثابتة من المستندات سالفة الذكر ولا يمتد بتاريخ عقد البيع لانه عقد عرفي ويمكن اصطفاؤه ، هذا الى ان الحكم اغفل الرد على طلبهم باحالة الدعوى الى التحقيق وهو ما يعيبه بالقصور والانسداد في الاستدلال .

وحيث ان هذا النمي صحيح ذلك انه لما كانت الفقرة للنانية من المادة ١١٤ من القانون المدني تنص على انه : اذا صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر خلا يكون باطلاً الا اذا كانت حالة الجنون .و العته شائعة وقت التعاقد او كان الطرف الاخر على بينة منها ، وكان مفاد هذا النص انه يكفي لابطال تصرف المعتوه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر ان تكون حالة العته شائعة وقت التعاقد او ان يكون المتصرف اليه على بينة منها فنبوت أحد منين الامرين يكفي لابطال للتصرف . وكان يبين من الاطلاع على المذكرة المتقدمة من الطاعنين الأول والثاني لجلسة ١٩٧٢/١١/١٥ امام محكمة الاستئناف لئهما تمسكاً ببطان عقد البيع موضوع الدعوى لانه صدر من هوربها وهو في حالة عته شائعة ويعلمها المعلوم عليه الأول وان هذه الحالة نابتة من التحقيقات التي اجرتها النيابة العامة ومن تقرير الطبيب السرمي بعد الكشف على مورثها وطلباً لحالة الدعوى الى التحقيق لانبات هذا الدفاع ومن نم بتعيين على المحكمة ان تقول كلمتها في الدفاع المذكور لانه دفاع جوهري او صح يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، ولما كان الحكم المعلوم فيه قد رفض للدفاع سالف الذكر تاسيساً على ان طلب الحجر عن مورث الطاعنين قد سجل في ١٩٧٠/٧/٢٩ بعد عقد البيع بجوالى سنتين دون ان يصدر قرار بتوقيع الحجر ، هذا اذا كانت حالة العته شائعة ومعروفة للعامة فان الامر يتوقف على علم المشتري وهو مالم يثبت في الأوراق ولم يقل به أحد وكان هذا الذي قرره الحكم فيه مخالفة للقانون لانه اشترط لابطال تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر ان يكون المتصرف

اليه على بيئة بحالة العته الشائعة مع انه يكفى على ما ذكره ان تكون حالة  
العته شائعة وقت للتعاقد علاوة عما شابه من قصور بعدم رده على طلب  
الطاعنين لحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعهما ولانه لم يتحدث بشيء  
عن المستندات التى تمسكا بدلائها . لا كان ذلك فان للحكم المظنون فيه يكون  
قد خالف القانون وعابه تصور يبطله .

وحيث انه لا تقدم يتعين نقض الحكم في خصوص الأسباب الثالث  
والرابع والخامس .

#### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المظنون فيه في خصوص الأسباب الثالث والرابع

والخامس من اسباب الطعن واحالت للقضية الى محكمة استئناف اسيوفا في  
هذا الخصوص ورفضت الطعن فيما عدا ذلك والزمتم المظنون عليه الأول  
بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنديا مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : أحمد حسن ميكل وعفوية السادة  
المستشارين : محمد محقق المصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد  
الحميد المرصاوي .

(١٢٦)

### الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق

طعن بالنقض :

١ - لا يبطل الطعن اذا رفع بتقرير بدلا من صحيفة متى اشتمل التقرير على  
البيانات المطلوبة - كما لا يبطله خلوه من بيان المحكمة للتي قدم اليها  
او تاريخ الطعن واسم الموظف الذي حصل التقرير امامه .

— انه وان كانت المادة ٢٥٣ من قانون الرفعات رقم ١٣ لسنة ٦٨ الذي  
رفع الطعن في ظله تنص على ان يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب  
محكمة النقض او المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه الا ان هذا  
التعديل الذي ادخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حصها اقصت  
عنه المذكرة الايضاحية لقانون الرفعات تعليقا على المادة ٢٥٣ سابقة  
الذكر انها قصد به تيسير الاجراءات وحتى لا يتجشم الطاعن مشقة  
الانتقال بنفسه الى قلم الكتاب للتقرير بالطعن فاستحسن المشرع  
استعمال عبارة « يرفع الطعن بصحيفة تودع » بدلا من عبارة « يرفع  
الطعن بتقرير يودع » . منعا لكل لبس هذا الى ان العبارة هي بتسويات  
البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تثريب على الطاعن  
ان هو اودع قلم الكتاب تقريراً تولفرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من

هذا الاجراء تكون قد تحققت • وخلو صورة التقرير المأتم للمطعون عليه من بيان تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم اليها واسم الموظف الذي حصل التقرير امامه هو مما لا يبطل الطعن •

٢ - للدفع ببطلان الاعلان يجب ان يتمسك به الدافع صراحة في صحيفة الاستئناف •

ما كان يبين مما اورده الحكم المطعون فيه ان الطاعنين لم يتمسكوا صراحة في صحيفة الاستئناف ببطلان الاعلانات التي وجهت الي بعضهم ويبينوا وجه العيب فيها وهو امر غير متعلق بالنظام العام بل اقتصر على الدفع بعدم اعلانهم بتعجيل الدعوى في مهلة سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة وقرر الحكم ان هذا لا يعتبر دفا ببطلان الاعلان حتى تبطل المحكمة ورتب على ذلك سقوط حق الطاعنين في الدفع ببطلان هذه الاعلانات واعتبرها اجراء صحيحا يقطع اداة فانه يكون قد التزم صحيح القانون •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر عبد الحميد الرصاوى والمرافعة وبعد الدولة •

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان المطعون عليه اقام الدعوى رقم ٨٤٤ سنة ١٩٦٤ مdney الخصومة الابتدائية ضد المرحوم محمود عبد الفتاح يونس مورث الطاعنين بطلب للحكم بفسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٦/٤/٨ المتضمن بيعه له ١٧ س ٢٠ ط المبينة بصحيفة الدعوى وللزامه بان يدفع له مبلغ ٦٨٨ جنيه ٥٠٠ ملى ، وقال بياناً لدعواه انه بموجب العقد سالف الذكر باع له الدعوى ارضاً زراعية مساحتها ١٧ س ٢٠ ط مبينة لتحدد باسمه مائة شت تنير.



٦٩٨٥٠٠ جم ثم صدر للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذي حدد الحد الأدنى للملكية الزراعية للفرد بما لا يزيد عن مائة فدان وقد قدم البائع وهو من الملاك الخاضعين له لقرارا للمهيئة العامة للاصلاح الزراعي ولم يحتفظ فيه بالأرض المبيعة ضمن ما سمح له القانون الاحتفاظ به ، فقامت الهيئة المذكورة بالاستيلاء عليها ، واعترض المطعون عليه على هذا الاستيلاء أمام اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي بالاعتراض رقم ١٠١١ سنة ١٩٦٣ غير أنه قضى في ١٩٦٥/٤/٤ برفض الاعتراض واذ يعد استيلاء الحكومة على الأرض المبيعة بمثابة استحقاق لها يخوله طالب فسخ العقد واسترداد الثمن الذي دفعه فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته وبتاريخ ١٠/٢٣/١٩٦٨ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة المدعي عليه ، واستأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون عليه مختصا الطاعنين وآخرين بوصفهم ورثة البائع طالبا الحكم بفسخ العقد والزامهم برد الثمن من تركة مورثهم . وبتاريخ ١٩٧١/١/٤ حكمت المحكمة للمطعون عليه بطلباته .

استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٠ سنة ٢٣ مدنى دفعوا بسقوط الخصومة في الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف تأسيسا على أنهم لم يعلنوا جميعا بالتعجيل بعد الحكم بانقطاع سير الخصومة وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ حكمت المحكمة برفض الدفع بسقوط الخصومة وبرفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون عليه مذكرة دفع فيها ببطلان الطعن وبعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وقدعت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها للرأى برفض الدفعين وفي الموضوع برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لمنظره وفيها أصرت النيابة على رايه .

وحيث ان مبنى الدفع ببطلان الطعن انه رفع بتقرير بينما كان يتعين

رفعه بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ولن صورته المعلقة خلت من بيان تاريخ التقرير بالطن والمحكمة التي قدم اليها واسم الموظف الذي تلقاه مما يترقب عليه بطلان الطمن عملا بالمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .

وحيث ان هذا الدفع مردود ، ذلك أنه ولن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي رفع الطمن في ظله تنص على أن يرفع الطمن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة للنقض أو المحكمة التي اصدرت الحكم للطعون فيه ، الا ان هذا التعديل الذي ادخله المشرع على طريقة رفع الطمن بتقرير حسبما افصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٢٥٣ سألنا الذكر لنما قصد به تيسير الاجراءات وحتى لا يتجشم إلمامى مشقة الانتقال بنفسه الى قلم الكتاب للتقرير بالطمن فاستحسن المشرع استعمال « عبارة يرفع الطمن بصحيفة تودع » - « بدلا من عبارة « يرفع الطمن بتقرير يودع » ، منعا لكل لبس ، هذا لى ان العبارة هي بتولفر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطمن بحيث لا يقتربيد على الطاعن ان هو اودع قلم الكتاب تقرير توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الاجراء تكون قد تحققت ، ولما كان تقرير الطمن الذى تلاه قعنه للطاعن قد اشتمل على كافة البيانات المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ، وكان خلو صورة التقرير المعلقة للمطعون عليه من بيان تاريخ الطمن والمحكمة التي قدم اليها واسم الموظف الذى حصل التقرير امامه لا يبطل الطمن فان الدفع بالبطلان يكون في غير محله .

وحيث ان مبنى الدفع بعدم قبول الطمن شكلا انه وقد خلت صورة التقرير المعلقة للمطعون عليه من تاريخ ليداعه قلم الكتاب فانه يكون من حقه الا يعتد بغير تاريخ الاعلان الحصل له في ٣ مارس سنة ١٩٧٣ ولذا انتهى ميعاد الطمن في ١٩٧٣/٢/٢١ فانه يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد .

وحيث ان هذا الدفع في غير محله ، ذلك انه لا كانت المادة ٢٥٣ من قانون الرفعات تنص على ان يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة للنقض أو المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه فان الطعن يكون مرفوعا في تاريخ هذا الایداع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٣/١٢/٧٢ وكان الثابت من محضر الایداع ان تقرير الطعن اودع في ٢٠/٢/١٩٧٣ قلم كتاب محكمة الاستئناف المتصورة التي اصدرت الحكم فان الطعن يكون قد رفع في الایعاد ويكُون الرفع بعدم قبوله قائما على غير اساس .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن بنى على سببين يُنعى للطاعنون بالسبب الأول منه ' على الحكم المطعون فيه للخطا في تطبيق القانون وللتناقض ، ويقولون في بيان ذلك ان الحكم أسس قضاه برفض الدفع بسقوط الخصومة في الدعوى الابتدائية على ايهام لكتفوا بالدفع بعدم اعلانهم بالتعجيل في ميناد سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة دون ان يتمسكوا صراحة ببطلان الاعلانات التي تمت او يبينوا وجه العيب منها وان تلك الاعلانات تكون منتجة لاثارها في قطع مدة للسقوط لأن الامر لا يتعلق بالنظام العام والله لا يغير من ذلك ان محكمة للدرجة الأولى امرت باعلانهم اعلانا صحيحا طبقا للمادة ٨٥ من قانون الرفعات . بعد ان اوردت عيبا في تلك الاعلانات ، في حين ان محكمة اول درجة تبينت ان اعلان هؤلاء للطاعنين كان باطلا لأنهم اعلنوا في مواجهة للنيابة دون لجراء اية تحريات فكلفت المطعون عليه باعلانهم اعلانا صحيحا طبقا لنص المادة سالف الذكر وتم اعلانهم لأول مرة في محال لقامتهم بتاريخ ٢٢/١١ ، ٧/١٢/١٩٧٠ بعد ان كلفت للخصومة قد سقطت ، ولذا ام يحضروا امام محكمة اول درجة فقد تمسكوا في صحيفة الاستئناف بسقوط للخصومة لعدم اعلنتهم بصحينة للتعجيل وهذا القول يحمل معنى للدفع ببطلان الاعلانات التي تمت في للزيادة علوة على ان المادة ٨٥ من قانون الرفعات سالفة الذكر توجب على المحكمة

بحث أوجه العيب في الاعلان ولو من تلقاء نفسها ولذا اعتبر الحكم هذه الاعلانات للباطلة قائمة ومنجبة لأنارما فانه يكون فوق تناقضه قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه لا كان يشترط حتى تحكم المحكمة بسقوط الخصومة الا تتخذ خلال السنة التي تسقط الخصومة بإنقضائها أى اجراء يقصد به موالاة السير فيها على أن يكون هذا الاجراء صحيحا او يصبح صحيحا ، لعدم التمسك ببطلانه في الوقت المناسب ، وكانت المادة ١٠٨ من قانون المرافعات تنص على ان للدفع بعدم الاختصاص المحلى ٠٠٠ والدفع بالبطلان وسائر الدفوع بالاجراءات يجب لبدلوها معا قبل ابداء أى طلب او دفاع في الدعوى.أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيما لم يبد منها ويستقط حق الطاعن في هذه الدفوع لذا لم يبدما في صحيفة الطعن مما مؤداه ان الاجراء يعتبر صحيحا رغم ما قد يعتوره من اوجه البطلان غير المتعلقة بالنظام العام طالما أن الدفع بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه في الوقت الذى حدده القانون وكان بطلان اوراق التكاليف بالحضور لميب في الاعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقتضى به من تلقاء نفسها وانما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به امام محكمة الموضوع ، لا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اقام قضاء برفض الدفع بسقوط الخصومة امام محكمة اول درجة على قوذه ان الدعوى المستأنفة قد قضى بانقطاع سير الخصومة فيها بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٦٨ لوفاة المدعى عليه - مورث الطاعنين - وكان ذلك لآخر اجراء صحيح فيها فبدلت منه مدة السقوط ٠٠٠ ثم قام المدعى أصلا - المطعون عليه - بتعجيلها ضد ورثة المتوفى المستأنفين - الطاعنين - بالاعلان المؤرخ ٢٢ ، ٢٤ ، ٣٠/٣/١٩٦٩ لجلسة ٣٠/٤/١٩٦٩ وفيها اعلنت الدعوى لاعلان من لم يملن بصحيفة التعجيل فقام المدعى باعلان من لم يعلن بالاعلان السابق ومهما

المستأنفان الثالثة والتاسعة - الطاعتان الثالثة والسابعة - بتاريخ ١١/٦/١٩٦٩ لجلسة ١٩٦٩/٦/١١ ولذا لم يتمسك المستأنفون ببطلان تلك الاعلانات صراحة ولم يبينوا وجه العيب فيها وكان الأمر في هذا الشأن غير متعلق بالنظام العام فان تلك الاعلانات تقوم منتجة لانارها صحيحة لذ ارتأت عيبا في ذلك الاعلان اعتمالا لنص المادة ٨٥ من قانون المرافعات ، ذلك انه يتعين على المستأنفين في استأنافهم ان يتمسكوا بالبطلان صراحة وان يبينوا وجه العيب فيها ان كان ثمة عيب او بطلان حتى يطرحها للبحث والا فلا تتعرض لهما هذه المحكمة من تلقاء نفسها واذ لم يفعلوا وقصروا القول على انهم لم يفعلوا عدا الأولين فانه يتعين اعتبار تلك الاعلانات قائمة منتجة لاثارها في قطع مدة السقوط المخصوص عليها في تلك المادة لذ حصلت قبل انقضاءها ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الدفع الذي يتعين على المحكمة ان تجيب عنه باسباب خاصة هو ذلك الذي يقدم اليها صريحا معينا على صورة دفع جازم واضح المعالم تكتشف عن المقصود منه ، وكان يبين مما اورده الحكم المطعون فيه ان الطاعنين لم يتمسكوا صراحة في صحيفة الاستئناف ببطلان الاعلانات التي وجهت الى بعضهم ويبينوا وجه العيب فيها وهو امر غير متعلق بالنظام العام بل اقتصروا على الدفع بعدم اعلانهم بتعجيل الدعوى في ميعاد سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة وقرر الحكم ان هذا لا يعتبر دفعا ببطلان الاعلان حتى تبطله المحكمة ، ولذا رتب الحكم على ذلك سقوط حق الطاعنين في الدفع ببطلان هذه الاعلانات واعتبرها لجراء صحيحا بقطع المدة وقضى برفض الدفع بسقوط الخصومة ، فانه يكون طبقا لما تقدم ذكره قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث ان حاصل النعي بالسبب الثاني ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك بقول الطاعنون ان الحكم قضى بمسئولية مورثهم عن رد ثمن العقار المبيع للمطعون عليه استنادا الى ان عقد البيع

لنفسه من تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون الحنى بسبب استيلاء  
الإصلاح الزراعى على هذا العقار واستحالة تنفيذ المورث لالتزامه بنقل الملكية،  
وإنه يترتب على الانفساخ عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل  
العقد فيلتزم للبائع برد الثمن لأنه هو الحدين بالالتزام الذى استحاله بتنفيذه  
ويحصل تبعة هذه الاستحالة ، فى حين أن المطعون عليه بوصفه مشتريا هو  
الملزم باتخاذ إجراءات التسجيل وقد تولى فى ذلك وفى اثبات تاريخ عقده مدة  
خمس سنوات فيكون هو المسئول عن استيلاء الإصلاح الزراعى على العقار  
البيع ، كما أنه يترتب على هذا الاستيلاء هلاك العين المبيعة تحت يد المطعون  
عليه فيتحمل هو تبعة الهلاك هذا إلى أن مقتضى أعمال حكم المادة ١٦٠ من  
القانون الحنى أن يكون من حق للبائع استرداد البيع وهو متعذر بسبب  
الاستيلاء عليه نتيجة أعمال المشتري علاوة على أن المطعون عليه أقام دعواه  
طبقا لأحكام ضمان الاستحقاق ورد الطاعنون على ذلك بأن الإصلاح الزراعى  
لم يكن له وقت البيع أى حق على هذه العين حتى تطبيق الأحكام المذكورة ،  
فإن الحكم اعتبر الدعوى دعوى فسخ لاستحالة تنفيذ التزام البائع ، وبذلك  
تكون المحكمة قد غيرت سبب الدعوى وهو أمر لا تملكه ، الأمر الذى يعيب  
الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن هذا التعمى مردود ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة  
أن جهة الإصلاح الزراعى ، لأنها تستمد حقها فى الاستيلاء على ما يزيد من القدر  
المسروح بتملكه قانونا من للبائع نفسه إذا كان للبيع غير ثابت التاريخ قبل  
صدور قانون الإصلاح الزراعى ، وذلك على أساس أن البائع هو الذى زادت  
ملكيته وقت العمل بقانون الإصلاح الزراعى عن هذا القدر وإن الاستيلاء الذى  
قامت به جهة الإصلاح الزراعى إنما يستهدف للبائع للحد من ملكيته الزائدة  
عن القدر المسروح بتملكه قانونا لما كان ذلك وكان عقد البيع - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - يفسخ حتما ومن تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من  
القانون الحنى بسبب استحالة تنفيذ التزام لحد المتعاقدين بسبب اجنبى .

هــيـتـرـثـبـ عـلـى الـفـسـاخ مـا يـتـرـتـب عـلـى الـفـسـاخ مـن عـودـة الـمـتـعـاـثـدـين الـى الـحـالـة الـتى كـانـا عـلـيـها قـبـل الـعـقـد ، و يـتـحـل ثـمـة الـاسـتـخـالـة فـى هـذـه الـحـالـة الـخـبـس بـالـالـتـزـام الـذى اسـتـحـال تـنـفـيـذه عـمـلا بـمـبـدا تـحـلـ التـبـعة فـى الـعـقـد الـمـزـم الـجـانـبـيـن . و كـان الـحـكـم قـد اثـبـت ان الـلـتـزـام مـورث للـطـاعـنـيـن بـنـقـل مـلـكـيـة الـمـتـار الـمـيـسـجـ . الـمـطـعـون عـلـيـه قـد صـار مـسـتـحـيـلا بـمـسـبـب اسـتـيـلاء جـهـة الـاصـلـاح الـزـراـعـى عـلـيـه تـنـفـيـذا لـحـكـم الـقـانـون ١٢٧ لـسـنة ١٩٦١ سـالـف الـبـيـان ، فـانـه يـكـون بـذـلـك قـد اثـبـت ان اسـتـحـالـة تـنـفـيـذ هـذا الـالـتـزـام تـرجـع لـسـبـب اـجـنـبـي ، واذ كـان وقـوع الـاسـتـحـالـة لـهـذا الـسـبـب لا يـعـفـى الـبـائـع - مـورث للـطـاعـنـيـن - مـن رـد الـثـمـن الـذى قـبـضـه مـن الـمـشـتـرى - الـمـطـعـون عـلـيـه - ، بـل ان هـذا الـثـمـن و لـجـب رـده فـى جـمـيـع الـاـحـوال الـتى يـفـسـخ فـيـها الـعـقـد او يـنـفـسـخ بـحـكـم الـقـانـون و ثـلـك بـالـتـطـبـيـق لـحـكـم المـادـة ١٦٠ مـن الـقـانـون الـمـنـى و يـقـع الـلـغـم عـلـى مـورث للـطـاعـنـيـن نـتـيـجـة تـحـلـه للـتـبـعة فـى انقـضاء الـتـزامـه الـذى لـسـتـحـال عـلـيـه تـنـفـيـذه ، و لا يـجـدى فـى ذـلـك دـفاع للـطـاعـنـيـن بـان الـمـطـعـون عـلـيـه اـهـل فـى تـسـجـيـل الـعـقـد او اثـبـات تـارـيـخـه ، واذ كـان الـهـلاك الـمـنـصـوص عـلـيـه فـى المـادـة ٤٣٧ مـن الـقـانـون الـمـنـى هـو زوال الـشـئ الـمـبـيـع بـمـقـومـاتـه الـطـبـيـعـيـة و لا يـعـد اسـتـيـلاء جـهـة الـاصـلـاح للـزـراـعـى عـلـى الـأطـيـان الـمـبـيـعة بـعـد الـبـيـع هـلاكـا لـها تـجـرى عـلـيـه اـحـكام الـهـلاك فـى الـبـيـع ، و كـان تـطـبـيـق اـحـكام ضـمـان الـاسـتـحـقـاق لا يـكـون الا حـيـث يـرجـع الـمـشـتـرى عـلـى الـبـائـع بـهـذا الضـمـان عـلـى اـسـاس قـيـام عـقـد الـبـيـع اـمـا اـذا لـخـتـار الـمـشـتـرى سـبـيـل الـمـطـالـبـة بـفـسـخ الـعـقـد فـانـه لا مـجال لـتـطـبـيـق هـذه الـاـحـكام ، و لا كـان لـلـحـكـم الـمـطـعـون فـيـه قـد خـلـص الـى ان الـمـطـعـون عـلـيـه رـفـع ذـعـواه بـطـلـب فـسـخ عـقـد الـبـيـع بـمـسـبـب اسـتـيـلاء جـهـة الـاصـلـاح الـزـراـعـى عـلـى الـأطـيـان الـمـبـيـعة و قـضى عـلـى الـأبـسـاس الـسـالـف ذـكـره بـالـلـتـزـام الـطـاعـنـيـن بـرد الـثـمـن الـذى قـبـضـه مـورثـهـم مـن الـمـطـعـون عـلـيـه ، فـانـه يـكـون قـد اـصـاب صـحـيـح الـقـانـون لا يـغـيـر مـن ذـلـك قـول الـمـطـعـون عـلـيـه فـى صـحـيـفـة ذـعـواه ان الـاسـتـيـلاء يـكـون بـمـثـابـة اسـتـحـقـاق يـخـول مـطـلـب الـلـغـم و رـد الـثـمـن ، ذـلـك ان مـحـكـمـة المـوضـوع مـنـلـزـمـة بـاعـطاء الـدـعـون و صـنـها لـلـحق و تـكـيـيـفـها الـقـانـونـى الـصـحـيـح دـون ان تـتـقـيد

في ذلك بتكليف الخصوم لها ، لا كان ما تقدم فان النمي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث انه لا تقدم يتمين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمت الطاعنين بالخصومات وبمبلغ عشرين جنيتها مقابل اتعاب المحاماة وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن عيكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صحتي الحصار ، جمال الدين عبد اللطيف وجلال الدين ولع ، عبد الحميد  
المرصاوي .

(١٢٧)

### الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق

( ١ ) - اجانب - اصلاح زراعي - اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي  
قاصر على المنازعات التي تنشأ عن استيلاء الدولة على الأراضي الزراعية  
وما في حكمها المملوكة للاجانب .

— طبقا للمادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تختص اللجنة  
القضائية للإصلاح الزراعي بالمنازعات التي تنشأ عن استيلاء الدولة على  
الأراضي الزراعية وما في حكمها المملوكة للاجانب اما غير ذلك من المنازعات التي  
تقوم بين الافراد وبعضهم بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون  
جهة الإصلاح الزراعي طرفا فيها فيكون الاختصاص لجهة القضاء العادي حتى  
ولو تم اختصاص جهة الإصلاح الزراعي في الدعوى طالما انها لم تثار اية منازعة  
بشأن ملكية الطاعة للاطيان التي قامت فعلا بالاستيلاء عليها .

( ٢ ) حظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية يسرى على الجمعيات الخيرية .

— لما كان نص القانون بالنسبة للأشخاص الاعتباريين قد جاء عاما  
ومطلقا فإنه يشمل الجمعيات الخيرية الأجنبية ولو قصد المشرع استثناء هذه  
الجمعيات من تطبيق احكام هذا القانون لقص على ذلك صراحة كما فُعل  
بالنسبة للفلسطينيين .

٣ ) - لناد التفسير التشريعي للجنة العليا للإصلاح الزراعي لا يسلب المحاكم  
حقها في تفسير القانون .

— لا كان النص في المادة ٢ مكرر من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ٥٢  
على ان اللجنة العليا للإصلاح الزراعي تفسير احكام هذا القانون وتعتبر قراراتها  
في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتنتشر في الجريدة الرسمية فهذا النص  
لا يسلب المحاكم حقها في تفسير القانون المذكور وكل ما عناه المشرع من النص  
المذكور هو أن ما تصدره اللجنة المشار اليها من تفسيرات لاحكام هذا القانون  
تعتبر تفسيراً تشريعياً يتعين على المحاكم أن تلتزمه فيما تصدره من احكام .

٤ ) - استحقاق التعويض - يجب ان يكون المالك بمقد مسجل .

— لا كان الثابت ان المظنون عليه الأول أم يسجل عقد البيع الصادر  
اليه من الطاعنة فإنه لا يكون مالكا ولا يستحق ثمة تعويض من الهيئة العامة  
للإصلاح الزراعي .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المرر جلال الدين رافع والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية :

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان المظنون عليه الأول بصفته وليا على اولاد - تفصر محمد  
ومصطفى وحسين - واشرف اقام الدتوى رقم ٤٩٥٤ سنة ١٩٦٦ مدينى القاهرة  
الابتدائية طالبا للحكم ضد المدرسة المسيحية - للطاعنة - وفي دلجة الهيئة  
للعامة للإصلاح الزراعي - المظنون عليها الثانية - بفسخ عقد البيع الابتدائي  
المؤرخ ٩٦٢/٥/٢ والمتضمن بيع للطاعنة له اطيانا زراعية مبينة الحدود  
والمعالم بالمقد والصحيفة وبإلزامها برد مبلغ ٨١٥ جنيهها السابق دفعة عند

للتوقيع على العقد وبأن تدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به من عدم تنفيذ العقد ، وقال شرحا لدعواه انه بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٦٢/٥/٢ باعته للطاعة اطيانا زراعية مساحتها ٢١ س ١٨ ط ٩ ف موضحة الحدود والمالم بالمقد وبالصحيفة بمقابل ٢٥٠ جنيه للفدان وبثمن إجمالي قدره ٢٤٤٦٠٠٠ جم ودفع منه وغت التعائد مبلغ ٨١٥ جنيه ولتفق على سداد الباقي على قسطين ثم استولى الاصلاح الزراعي على الاطيان سالفة الذكر تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ للخاس بحظر تملك الأجانب للأرض الزراعية اذ ان الطاعة جمعية خيرية يونانية ، فانفردا في ١٩٦٦/٤/٩ بفسخ العقد وطلب اليها رد ما دفعه من الثمن وقدره ٨١٥ ج والتعويض ، غير أنها لم تستجب له فانام دعواه بالطلبات سالفة البيان .

افادت الطاعة دعوى فرعية ضد المطعون عليها للثانيه طالبة الحكم اصبلا بـإلزامها بطلبات المطعون عليه الأول ولحتياطيا للحكم عليها بما عسى ان يحكم به على الطاعة وبتاريخ ١٩٧٠/٤/١٨ قضت المحكمة في الدتوى الأصلية بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٥/٢ وبإلزام الطاعة برد مبلغ ٨١٥ جنيه الى المطعون عليه الأول ورفض طلب التعويض وفي الدعوى الفرعية برفضها .

استأنفت للطاعة هذا الحكم وتقدم استئنافها برقم ٢١٤٠ سنة ٨٧ ق مدنى القاهرة وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٢ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة وباختصاصها ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها ورفض الدفع بطلب وقف الدعوى وفي الدعويين الأصلية والفرعية برفض الاستئناف موضوعا وتأييدا الحكم المستأنف . طعنن للطاعة في هذا الحكم بطريق النقض .

وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، فزات أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الطعن بنى على خمسة اسباب ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان في الاجراءات وفي بيان ذلك تقول ان

المطعون عليه الأول اقام الدعوى بصفته وليا على اولاده الفصر محمد ومصطفى وحسين واشرف ورغم ان احد القصر وهو محمد بلغ سن الرشد في ٢٢/٥/١٩٦٧ اي اثناء نظر الدعوى امام محكمة اول درجة وقبل ان تنهيا الدعوى للحكم فيها فان محكمة الدرجة الاولى ومن بعدها محكمة الدرجة الثانية لم تقض بانتقاط سير الخصومة طبقا لنص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات الامر الذي يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث ان هذا للنمى في غير محله ، ذلك ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان البطلان المترتب . على فقدان احد الخصوم صفته في الدعوى بطلان نسبي مقرر لصالح من شرع الانتقاط لحمايته وهم خلفاء المتوفى او من يقوم مقام من فقد اهليته او زالت صفته لذا لا شأن لهذا البطلان بالنظام العام ، لا كان ذلك فانه لا يكون للطاعة ان تحتج ببطلان الحكم المطعون فيه ويكون للنمى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث ان زميني للنمى بالمسبيين الثاني والثالث ان الحكم المطعون فيه اخلا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول للطاعة لنها دفعت بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر النزاع وباختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي بمنظوره ، غير ان الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تاسيسا على ان المستفاد من نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والمادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ان اللجان القضائية للاصلاح الزراعي تختص بمنظوره ، غير ان الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تاسيسا على ان المستفاد من نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والمادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ان اللجان القضائية للاصلاح الزراعي تختص بالفصل في المخازعات المتعلقة بملكية الاطيان المستولى عليها ، وبالتالي فان الملاك هم الذين يلجئون الى تلك اللجان دون المشتريين .

بمتود غير مسجلة كما هو الحال بالنسبة للمطعون عليه الاول ، في حين انه

يكنفى ان يكون للنزاع بمقتضى ملكية الأقطان المستولى عليها حتى يتمين عرضه على اللجان المذكورة سواء كان رافع الطعن مالكا ام غير مالك ، هذا لى ان المظنون عليه الأول رفع اعتراضا امام اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى مما كان يتمين معه على محكمة الاستئناف ان تقضى بعدم قبول الدعى لرسمها قبل الأوان لأنه كان يتمين على المظنون عليه الأول ان ينتظر حتى يصدر قرار الاعتراض المرفوع منه ، او ان تقضى المحكمة بوقف الدعى حتى يفصل فى هذا الاعتراض واذا هى فصلت فى الموضوع ، فان الحكم المظنون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وخيث ان هذا النعى مردود ، ذلك انه لا كانت المادة التاسعة من القانون برقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بحظر تلك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على ان « تختص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى المخصوص عليها فى المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المتعار اليه بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون » . واستثناء من احكام قانونى مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالالفاء او وقف التنفيذ فى قرارات تلك اللجنة القضائية او التعويض عنها ، فقد امداد هذا النص ان اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى لنما تختص بالمنازعات التى تنشأ عن استيلاء الدولة على الاراضى الزراعية وما فى حكمها المملوكة للاجانب اما غير ذلك من المنازعات التى تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة الاصلاح الزراعى طرفا فيها فانه لا اختصاص للجنة بنظرها ولنما يكون الاختصاص لجهة القضاء للمادى صاحبة السيادة العامة فى جميع المنازعات الا ما استثنى بنص خاص ، ولما كان للنزاع الحالى فى الدعى قائما بين الطاعة والمظنون عليه الأول بشأن ما لدعاء هذا الأخير من استحالة تنفيذ الطاعة لالتزمها بنقل ملكية الأقطان المبيعة اليه ، ومطلب نسخ للتعاقد بينهما لهذا السبب وكان هذا للنزاع بذاته لا تعتبر جهة الاصلاح الزراعى طرفا فيه بل يحور حول تنفيذ الالتزامات التعاقدية بين طرفي

العقد وحدهما دون جهة الإصلاح الزراعى ، وهو نزاع مما تختص به بجهة القضاء للمادى بنظره ويخرج عن نطاق اختصاص اللجنة للقضائية للإصلاح الزراعى ولا يقدح فى ذلك اختصاص جهة الإصلاح الزراعى فى الدعوى ذلك أنه علاوة على أن المظنون عليه الأول لم يوجه إليها ثمة طلبات فانها لم تثر أية منازعة بشأن ملكية الطاعة للأطيان التى قامت فعلا بالاستيلاء عليها • ولا كان وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جولى للمحكمة حسبما تستثنيه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية للخارجة من اختصاصها أو عدم جديتها •

لا كان ذلك وكان للحكم المظنون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة وقضى برفض الدفوع التى اثارها الطاعة بشأن عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم قبولها وبوقف السير فيها ، فان تعيينه فيما قرره من أنه الالتجاء إلى اللجنة للقضائية للإصلاح الزراعى مقصود على الملاك دون المشتريين بعمود عرفية أيا كان وجه للرأى فيه • يكون غير منتج ، ويكون للنمى عليه بهذين السببين فى غير محله •

وحيث أن حاصل للنمى بالسبب الرابع • أن للحكم المظنون فيه خطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول الطاعة أن الحكم طبق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ على واقعة الدعوى وقضى بفسخ العقد الصادر منها بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢ إلى المظنون عليه الأول فى حين أنها جمعية خيرية وقد أجازت لها المادة ٢ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للتصرف فى الأطيان الزائدة عن الحد القانونى خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بقانون الإصلاح الزراعى أى حتى ١٩٦٢/٩/٨ ، أما القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فقد نص على إبطاله للتصرفات اللاحقة على تاريخ ١٩٦١/١٢/٢٣ ، ومن ثم فلا يمسرى على الطاعة ولا يعد ناسخا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لأن القانون اللاحق لا ينسخ قانونا سابقا إلا بنص ولا يكفى وجود التمازى بين القانونين يؤيد هذا

للنظر ان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ جعل الحد الأقصى للملكية الأقطان الزراعية مائة فدان بدلا من مائتين ومع ذلك ظلت الطاعة محتظة بالمائتين فدان تطبيقا للقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ ، كما ان عبارة الأشخاص الاعتباريين الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ لا يقصد بها الجمعيات الخيرية وإنما الشركات والجمعيات غير الخيرية ، ومن ناحية أخرى فليس من اختصاص المحكمة تفسير قولتين الإصلاح الزراعي لأن هذا من اختصاص الهيئة العليا للإصلاح الزراعي ، وهو ما يسيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعمى في غير محله ، ذلك انه لا كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها ينص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على ان « يحظر على الأجانب سواء اكانوا اشخاصا طبيعيين ام اعتباريين تملك الأراضي الزراعية او ما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبيور والصحراوية ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة او حق الانتفاع . . . . ويستثنى للفلسطينيون من تطبيق هذا القانون مؤقتا وينص في الفقرة الأولى من المادة الثانية على ان « تزول الى للدولة ملكية الأراضي للزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبيور والصحراوية المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من الغشبات والالات للثبته وغير للثبته والاشجار وغيرها من الملحقات الأخرى . المخصصة لخدمتها ، ولا يعتد في تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد التمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة للتاريخ قبل يوم ٢٣/١١/١٩٦١ ومناد حين النصين انه يحظر على الأجانب سواء اكانوا اشخاصا طبيعيين ام اعتباريين ان يملكوا الأراضي الزراعية وما في حكمها في جمهورية مصر العربية بأي سبب من اسباب كسب الملكية ولا يعتد بتصرفات الأجانب الصادر الى أحد المصريين الا اذا كانت ثابتة للتاريخ قبل يوم ٢٣/١٢/١٩٦١ ، ولذا

جاء النص بالنسبة للأشخاص الاعتباريين عاما مطلقا فإنه - يشمل الجمعيات الخيرية الأجنبية ولو قصد المشرع استثناء هذه الجمعيات من تطبيق أحكام هذا القانون لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة للفلسطينيين ، يؤيد هذا النظر أن المشرع استثنى بعد ذلك هذه الجمعيات من تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وللقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشروط خاصة حتى تتمكن الجمعيات المذكورة من الاستمرار في القيام بنشاطها فنص في المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ على أنه : استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلح للزراعي والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها يجوز للجمعيات الخيرية بالمساحات التي كانت تملكها في ذلك للتاريخ من الأراضي للبور والصحراوية بعد استبعاد ما سبق لهما للتصرف فيه من هذه الأراضي قبل العمل بأحكام هذا القانون ويصدر بتحديد الجمعيات الخيرية الأجنبية التي يسرى عليها هذا الحكم قرار من رئيس للجمهورية ، ويبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة لم تدع أنها افادت من هذا القانون ، وكان لا وجه لاستناد للطاعة في عدم سريان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ عليها إلى أن المادة ٢٥ - هـ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أجازت للجمعيات الخيرية التصرف في القدر الزائد عن المائتي فدان في خلال عشر سنوات تنتهي في ١٩٦٢/٩/٨ ، ذلك أن هذه الفقرة تعتبر ملغاة بما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ من إلغاء كل نص يخالف أحكامه ، هذا مع مراعاة الاستثناء الذي قرره المشرع بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧١ على ما سلف البيان ، والثابت أن للتصرف موضوع الدعوى صدر من الطاعة إلى المطعون عليه في ١٩٦٢/٥/٢ ولم يكن ثابت للتاريخ وكان النص في المادة ١٢ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن : اللجنة العليا للأصلاح للزراعي تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيريا تشريسيا ملزما وتشر في الجريدة الرسمية ، هذا النص لا يسلب المحاكم حقها في تفسير القانون المذكور وكل ما عناه المشرع من النص المذكور هو أن ما تصدره اللجنة المشار إليها من



تفسيرات لأحكام هذا القانون تعتبر تفسيراً تشريعياً يتعين على المحاكم أن تلتزمه فيما تصدره من أحكام ما كان ذلك فإن النعم بهذا السبب يكون غير مسديد .

وحيث إن النعم بالسبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدعوى الفرعية التي رفعتها للطاعة على الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تلمسياً على أن التمييز عن الأطيان المستولى عليها لا يكون إلا لملك تلك الأطيان ، وأن الملكية لم تنقل بعد إلى المظنون عليه الأول لعدم تسجيل عقده فلا يكون مستحقاً للتمييز بل يستحق هذا التمييز للطاعة ، في حين أن قانون الإصلاح الزراعي لا يستلزم في المستحق للتمييز أن يكون مالكا للأطيان المستولى عليها بل يكفي أن يكون ونصاً اليد عليها بصفته مالكا وهو ما يتوافر في المظنون عليه الأول ، ومن ثم فلا محل للحكم بفسخ العقد والزامها برد مقدم الثمن لأن الاستيلاء تم تحت يد المظنون عليه الأول صاحب الحق في التمييز عن الأطيان المستولى عليها ، الأمر الذي يعيب للحكم فيه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعم مزود ، ذلك أنه لما أكن يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاستنبابه بالحكم المطعون فيه وما أضافه الحكم الأخير أنه استند في رفض الدعوى الفرعية التي رفعتها للطاعة على الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للامري أنه ليس للطاعة الحق في الرجوع على الهيئة المذكورة بمقدم الثمن الذي قضى به للمظنون عليه الأول لأن الاستيلاء على الأرض التي اشتراها المذكور ثم تنفيذاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وأن الطاعة بوصفها مالكة للأرض المبيعة هي التي تستحق التمييز مقابل الاستيلاء عليها دون المظنون عليه الأول لأنه ليس مالكا ، ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أن يؤدي إلى ملك الأراضي التي آلت ملكيتها إلى الدولة تطبيقاً لهذا القانون تمييز مقدّر وفقاً للأحكام المخصوص عليها في المرسوم

يقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبمراعاة الضريبة السنوية في ١٩٥٢/٩/٩  
وكان الثابت ان المطعون عليه الأول لم يسجل عقد البيع الصادر اليه  
من للطاعة فانه لا يكون مالكا ولا يستحق ثمة تعويض من الهيئة العامة  
للاصلاح الزراعي ، لا كان ذلك فان النعي بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث انه لا تقدم يتعين رفض الطعن .

#### لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمت للطاعة بالمصروفات وبمبلغ عشرين جبها  
مقابل ائتماب الحاماة للمطعون عليها الثانية وحكمت بمصادرة الكفالة .

نطقت بهذا الحكم الدائرة المؤلفة من السيد المستشار احمد حسن هيكل  
نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين : محمد صديقي  
للعصار ، زكي الصاوي صالح ، جمال الدين عبد اللطيف ، عبد الحميد  
المرصاوي

اما السيد المستشار محمد جلال الدين رافع الذي حضر المرافعة واشترك  
في المداولة فقد وقع على مسودة الحكم .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي المصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد  
الحيد المرصاوي .

(١٢٨)

### الطعن رقم ١٩٩ سنة ٤٣ ق

اصلاح زراعي - استيلاء جهة الاصلاح للزراعي على المبيع باعتباره قدرا  
زائدا تسرى عليه احكام استحالة تنفيذ الالتزام بسبب اجنبي ولا تسرى عليه  
احكام حلاك المبيع فيلتزم البائع برد الثمن حتى ولو ثبت افعال المتعزى في  
تسجيل العقد او اثبات تاريخه .

... لا كانت جهة الاصلاح الزراعي وهي تستولي على القدر الزائد عن  
التصايب المسموح به انها تستهدف البائع لاحد من ملكيته فان عقد البيع  
ينفسخ حتما ومن تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٠٥٩ من القانون المدني بسبب  
استحالة تنفيذ التزام احد المتعاقدين لسبب اجنبي ويرتب الانفساخ ما يترتب  
على النسخ من عودة المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ويتحمل  
تبعه الاستحالة في هذه الحالة الذين بالالتزام الذي استحالت تنفيذه عملا بهيئتها  
تحمل التبعة في العقد المزم للجانبين فيلزم البائع برد الثمن بالتطبيق لحكم  
المادة ١٦٠ مدني ويقع عليه الغرم نتيجة التبعة ولا يجدى في ذلك احوال  
المتعزى في تسجيل العقد او اثبات تاريخه .

جاء الهالك المصوص عنه في المادة ٤٣٧ من القانون المدني هو زوال الشيء  
المبيع بمقوماته الطبيعية ولا يعتبر استيلاء جهة الاصلاح الزراعي على الاطيان  
المبيعة بعد البيع حلاكاً لها تجزى عليه احكام الهالك في البيع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
عبد الحميد المصفاوى والرافعة وبعد الدلوالة .

حيث ان الوثائق - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان المطعون عليه اقام للدعوى رقم ٨٤٤ سنة ١٩٦٦ مدنى  
التصورية الابتدائية ضد المرحوم محمود عبد الفتاح يونس مورث للطاعنين  
بطلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٦/٤/٨ المتضمن بيعه له  
١٧ س ٢٠ ط المبينة بصحيفة الدعوى وللزلمه بان يدفع له مبلغ ٦٨٨٥٠٠ ر٥٠٠ جم،  
وقال بيانا لدعواه انه بموجب العقد سالف الذكر باع له المدعى عليه ارضا  
زراعية فساتحتها ١٧ س ٢٠ ط مبينة بالحدود بالمقد مقابل ثمن مدفوع قدره  
٦٨٨٥٠٠ ر٥٠٠ جم ثم صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذى حدد للحد  
الاقصى للملكية الزراعيه للفرد بما لا يزيد عن مائة فدان وقدم للبائع وهو من  
الملك الخاضعين له لقرارا للهيئة العامة للاصلاح الزراعي ولم يحتفظ بالارض  
المبيعة ضمن ما سمح له القانون الاحتفاظ به ، فقامت الهيئة المذكورة  
بالاستيلاء عليها ، واعترض المطعون عليه على هذا الاستيلاء امام اللجنة  
القضائية للاصلاح الزراعي بالاعتراض رقم ١٠١١ سنة ١٩٦٣ غير انه قضى  
في ١٩٦٥/٤/٤ برفض الاعتراض ولذ بعد استيلاء الحكومة على الارض المبيعة  
بمناوبة استحقاق لها يخوله طلب فسخ العقد واسترداد الثمن الذى دفعه فقد  
اقام دعواه للحكم له بطلباته وبتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٣ حكمت المحكمة بانقطاع  
سير الخصومة بوفاة المدعى عليه ، وانه تأنفت للدعوى سيرها بناء على طلب  
المطعون عليه مختصا للطاعنين وآخرين بوصفهم ورثة للبائع طالبا للحكم بفسخ  
العقد وللزلمهم برد الثمن من تركة مورثهم . وبتاريخ ١٩٧١/١/٤ حكمت  
المحكمة للمطعون عليه بطلباته .

استئناف الطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القصوره بالاستئناف رقم ٧٠ سنة ٢٣ محنى ودفنوا بمسقوط الخصومة في الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف تأسيسا على انهم لم يملنوا جميعا بالتعجيل بمد الحكم بانقطاع مسير الخصومة وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ حكمت المحكمة برفض الدفع بمسقوط الخصومة وبرفض الاستئناف وتأييد للحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدم الطعون عليه مذكرة دفع فيها ببطلان الطعن وبعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الجعاد ، وقدمت للنيابة العامة مذكرة ابحث فيها للرأى برفض للدفعين وفي الموضوع برفض للطعن وعرض الطعن على هذا الدائرة في غرفة مشورة فوات انه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها اصرت للنيابة على رايها .

وحيث ان مبنى الدفع ببطلان الطعن انه رفع بتقرير بيفما كان يتعين رفعه بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وان صورته المعلقة خلت من بيان تاريخ التقرير بالطعن والمحكمة التي قدم اليها واسم الموظف الذي تلقاه مما يتوجب عليه بطلان الطعن بالمادة ٢٠٤ من قانون المرافعات .

وحيث ان هذا الدفع مردود ، ذلك انه وإن كانت المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ الذي رفع الطعن في ظله تنص على ان يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض او المحكمة التي اصدرت الحكم الطعون فيه ، الا ان هذا للتعديل الذي ادخله المشرع على طويقة رفع الطعن بتقرير حسبما انصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات تطبيقا على المادة ٢٥٢ سالفة الذكر لئلا قصد به تمييز الاجراءات وحتى لا يجثم المحامي مشقة الاقتال بنفسه الى قلم الكتاب للتقرير بالطعن فاستحق الشرع عبارة « يرفع الطعن بصحيفة تودع » - بدل من عبارة « يرفع الطعن بتقرير يودع » - فلما لكل ليمس ، هذا الى ان العبارة هي بتولنر للبيانات التي يتطلبها القانون .

في ورقة الطعن بحيث لا تثريب على الطاعن ان هو اودع قلم للكتاب تقريراً  
توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الاجراء تكون قد تحققت ، ولا كان  
تقرير للطعن الذي تلاه تحميه للطاعن قد لشمعل على كافة البيانات المتصوص  
عليه من بيان تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم اليها واسم الموظف الذي حصل  
للتقرير امامه هو مما لا يبطل الطعن فان للدفع بالبطلان يكون في غير محله .

وحيث ان مبنى الدفع بعدم قبول الطعن شكلا انه وقد خلت صورة التقرير  
المطلة للمطعون عليه من تاريخ ايداعه قلم للكتاب فانه يكون من حقه ألا يعتبر  
بتغير تاريخ الاعلان الحاصل له في ٣ مارس سنة ١٩٧٣ ولا لنقته ميعاد  
الطعن في ١٩٧٣/٢/٢١ فانه يكون غير مقبول لرفسه بعد الميعاد .

وحيث ان هذا الدفع في غير محله ، ذلك انه لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون  
المرافعات تنص على أن يرفع للطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض  
او المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه فان الطعن يكون مرفوعا في تاريخ  
هذا الايداع ، ولا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٢/١٢/٢٣ وكان  
الثابت من مخضر الايداع ان تقرير الطعن اودع في ١٩٧٣/٢/٢٠ قلم كتاب  
محكمة استئناف القاهرة التي اصدرت الحكم فان الطعن يكون قد رفع في  
الميعاد ويكون الدفع بعدم قبوله قائما على غير اساس .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن بني على سببين ينمي للطاعنون بالسبب الاول منهما  
على الحكم المطعون فيه للخطا في تطبيق القانون والتناقض ، ويقولون في بيان  
ذلك ان الحكم لم يسن قضاءه برفض الدفع بسقوط الخصومة في الدعوى الابتدائية  
على انهم لكتقوا بالدفع بعدم اعلانهم بالتعجيل في ميعاد سنة من تاريخ الحكم  
بانتطاع مسر الخصومة دون ان يتسكروا صراحة ببطلان الاعلانات التي تمت

أو بينوا وجه العيب فيها وأنه لا يغير من ذلك أن محكمة الدرجة الأولى أمرت بإعلانهم إعلاناً صحيحاً طبقاً للمادة ٨٥ من قانون المرافعات بعد أن ارتأت عيباً في تلك الاعلانات ، في حين أن محكمة أول درجة تبينت أن إعلان هؤلاء للطاعنين كان باطلاً لأنهم أعلنوا في مواجهة النيابة دون إجراء أية تحريرات فكلت المطعون عليه بإعلانهم لأول مرة في محال لقامتهم بتاريخ ١١/٢٢ ، ١٢/٧ سنة ١٩٧٠ بعد أن كانت الخصومة قد سقطت ، ولذا لم يحضروا أمام محكمة أول درجة فقد تمسكوا في صحيفة الاستئناف بسقوط الخصومة لعدم إعلانهم بصحيفة للتسجيل وهذا القول يحمل معنى للدفع ببطلان الاعلانات التي تمت في النيابة علوة على أن المادة ٨٥ من قانون المرافعات سائلة الذكر توجب على المحكمة بحث أوجه العيب في الإعلان ولو من تلقاء نفسها ولذا اعتبر الحكم هذه الاعلانات الباطلة قائمة ومنتجة لأنارها فإنه يكون فوق تناقضه قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النقص مردود ، ذلك أنه لما كان يشترط حتى تحكم المحكمة بسقوط الخصومة ألا تتخذ خلال السنة التي تسقط الخصومة باتخاذاتها أي إجراء يقصد به مواءمة السير فيها على أن يكون هذا الإجراء صحيحاً أو يصبح صحيحاً ، لعدم التمسك ببطلان في الوقت المناسب ، وكانت المادة ١٠٨ من قانون المرافعات تقضي على أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى ٠٠٠ والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات يجب إبدؤها معاً قبل إبداء أي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيما لم يبد منها ويسقط حق الطاعن في هذه الدفوع إذا لم يبدوها في صحيفة الطعن ، مما مؤداه أن الإجراء يعتبر صحيحاً رغم ما قد يتصوره من أوجه البطلان غير المتعلقة بالنظام العام طالما أن الدفع بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه في الوقت الذي حده القانون وكان بطلان أوراق التكاليف بالحضور لميب في الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من نزع حمايته وليس متعلقاً بالنظام العام وبالتالي فلا يجوز للمحكمة

ان تقضى به من تلقاء نفسها وانما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان  
لمصلحته ان يتمسك به امام محكمة الموضوع ، لا كان ذلك وكان يبين من  
للحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه برفض الدفع بمسقوط الخصومة امام محكمة  
اول درجة على قوله : ان الدعوى المستأنفة قد قضى بانقطاع سير الخصومة  
فيها بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٨ لوفاء الدعوى عليه - مورث للطاعنين - وكان ذلك  
آخر اجراء صحيح فيها فيجاءت منه مدة للسقوط ٠٠٠ ثم قام المدعى اصلا -  
المطعون عليه - بتعجيلها ضد ورثة التوفى المستأنفين - الطاعنين - بالاعلان  
المؤرخ ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٠/٣/١٩٦٩ لجلسة ٢٠/٤/١٩٦٩ وفيها اجلت الدعوى  
لاعلان من لم يعلن بصحيفة للتعجيل فقام المدعى باعلان من لم يعلن بالاعلان  
للسابق وهما المستأنفان للثالثة والتاسعة - الطاعنان للثالثة وللسابعة -  
بتاريخ ١١/٥/١٩٦٩ لجلسة ١١/٦/١٩٦٩ واذا لم يتمسك المستأنفون ببطلان  
تلك الاعلانات صراحة ولم يبينوا لاثارها ولا يغير من ذلك ان محكمة الدرجة  
الاولى قد امرت من بعد ذلك وفي غيبة بعض المستأنفين باعلانهم اعلانا صحيحا  
اذ لارتأت عيبا في ذلك الاعلان اعمالا لنص المادة ٨٥ من قانون المرافعات ، ذلك  
انه يتعين على المستأنفين في استئنافهم ان يتمسكوا بالبطلان صراحة وان  
يبينوا وجه العيب فيها ان كان ثمة عيب او بطلان حتى يطرحها للبحث والا  
فلا تتعرض لهما هذه المحكمة من تلقاء نفسها واذا لم يفعلوا وتقصروا القول على  
انهم لم يعلنوا عدا الاولين فانه يتعين اعتبار تلك الاعلانات قائمة بنتيجة  
لاثارها في قطع مدة للسقوط المتصوص عليها في تلك المادة اذ حصلت قبل  
لنقضائها ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الدفع الذى يتعين على  
المحكمة ان تجيب عنه باسباب خاصة هو ذلك الذى يقدم اليها صريحا معينا  
على صورة دفع جازم واضح المعالم تكشف عن القصد منه ، وكان يبين مما  
اورده للحكم المطعون فيه ان الطاعنين لم يتمسكوا صراحة في صحيفة الاستئناف  
ببطلان الاعلانات التى وجّهت الى بعضهم وبيّنوا وجه العيب فيها وهو امر  
غير متعلق بالنظام للمام بل لتقصروا على الدفع بعدم اعلانهم بتعجيل الدعوى  
في مباد سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة وتقرر للحكم ان هذا لا



يعتبر دفعا ببطان الاعلان حتى تبطل المحكمة ، واذا رتب الحكم على ذلك سقوط حق الطاعنين في الدفع ببطان هذه الاعلانات واعتبرها إجراء صحيحا يقطع الحجة وقضى برفض الدفع بسقوط الخصومة ، فانه يكون طبقا لما تقدم ذكره قد للتم صحيح للقانون ويكون النعمى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث ان حاصل للنعمى بالسبب الثانى ان الحكم المطعون فيه اخطا في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنون ان الحكم قضى بمسؤولية مورثهم عن رد ثمن للمعار المبيع للمطعون عليه استنادا الى ان عقد البيع المنسوخ من تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المعنى بسبب استيلاء الاصلاح الزراعى على هذا المعار واستحالة تنفيذ المورث لالتزامه بفعل الكمية ، وانه يترتب على الانسحاب عودة المتعاقدين الى الحالة التى كانوا عليها قبل المقتضى فيلتزم للبائع برد الثمن لانه هو المدين بالالتزام الذى استحاله تنفيذه ويتحمل تبعه هذه الاستحالة ، في حين ان المطعون عليه يوصفه مشتريا هو للزم باتخاذ الاجراءات للتسجيل وقد تراكم في ذلك وفي اثبات تاريخ عقده مدة خمس سنوات فيكون هو المتهمل من استيلاء الاصلاح الزراعى على المعار المبيع ، كما انه ترتب على هذا الاستيلاء هلاك العين المبيعة تحت يد المطعون عليه فيتحمل هو تبعه للهلاك هذا الى ان مقتضى اعمال حكم المادة ١٦٠ من القانون المعنى ان يكون من حق البائع استرداد المبيع وهو متعذر بسبب الاستيلاء عليه فتنتج افعال المشتري علاوه على ان المطعون عليه اقام دعواه طبقا لأحكام ضمان الاستحقاق ورد للطاعنون على ذلك بان الاصلاح الزراعى لم يكن له وقت البيع اى حق على هذه العين حتى تطبيق الأحكام المذكورة ، غير ان الحكم اعتبر للدعوى دعوى فسخ لاستحالة تنفيذ للالتزام للبائع ، وبذلك تكون المحكمة قد غيرت سبب الدعوى وهو امر لا تملكه ، الامر الذى يوجب للحكم بالخطا في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعمى مردود ، ذلك انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان

جهة الاصلاح الزراعي ، لأنها تستمد حقيقتها في الاستيلاء على ما يزيد عن القدر المسموح لتمليكها قانونا من البائع نفسه اذا كان البيع غير ثابت بالتاريخ قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي ، وذلك على اساس ان للبائع هو الذي زلت ملكيته وقت العمل بقانون الاصلاح الزراعي عن هذا القدر وان الاستيلاء الذي قامت به جهة الاصلاح الزراعي إنما يستهدف للبائع للحد من ملكيته الزائدة عن القدر المسموح بتملكه قانونا. لا كان ذلك وكان عقد للبيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يفسخ حتما ومن تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب اجنبى، ويرتب الانقضاء ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ، ويتحمل تبعة الاستحالة في هذه الحالة الدين بالالتزام الذي استحال تنفيذه عملا بمبدأ تحمل التبعة في العقد المزمع للجانبين وكان الحكم قد اثبت ان للزلم مورث للطاعنين بمنزل ملكية العقار المبيع للمطعون عليه قد صار مستحيلا بسبب استيلاء جهة الاصلاح الزراعي عليه تنفيذا لحكم القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ مالف البيان ، فانه يكون بذلك قد اثبت ان استحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع لسبب اجنبى ، ولذا كان وقوع الاستحالة لهذا السبب لا معنى للبائع - مورث للطاعنين - من رد الثمن الذي قبضه من المشتري - المطعون عليه - ، بل ان هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التي يفسخ فيها العقد او يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٦٠ من القانون المدني ويقع اللزم على مورث للطاعنين نتيجة تحمله للتبعة في انقضاء النزاع الذي لاستحال عليه تنفيذه ، ولا يجدى في ذلك دفاع الطاعنين بان المطعون عليه اعمل في تسجيل العقد او لثبات تاريخه ، ولذا كان الهالك المتصوي عليه في المادة ٤٢٧ من القانون المدني هو زوال الشيء المبيع بمقتضاه الطبيعية ولا يعد استيلاء جهة الاصلاح الزراعي على الاطيان الطبيعية بعد البيع هلا كالمها تجزى عليه احكام الهالك في البيع ، وكان تطبيق احكام ضمان الاستحقاق لا يكون الا حيث يرجع المشتري على البائع بهذا الضمان على اساس قيام عقد البيع اما اذا اختار المشتري سبيل المطالبة بفسخ العقد فانه لا مجال

١. لتطبيق هذه الأحكام ، ولما كان للحكم المظنون فيه قد خلاص الى ان المظنون عليه رفع دعواه بطلب نسيم عقد البيع بسبب استيلاء جهة الاصلاح الزراعي على الامليات الخبيثة وقضي على الاساس للمالك ذكره بالزلم للطاعين برد اللهن للذي قبضه مورثهم من المظنون عليه ، قلنه يكون قد اصاب صحيح للقانون لا يغير من ذلك قول المظنون عليه في صحيفة دعواه ان الاستيلاء يكون بمثابة استحقاق يخول طلب الفسخ ورد اللهن ، ذلك ان محكمة الموضوع ملزمة باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون ان تقتيد في ذلك بتكييف الخصوم لها ، لما كان ما تقدم فان للنمي على الحكم المظنون فيه بهذا للسبب يكون على غير اساس .

#### الذالك

رفضت المحكمة الطعن والزمته للطاعنين بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنها مقابل اتعاب المحاماة وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ٥ إبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد مدني الحصار ، زكي الصاري صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد الحميد  
المصاوي .

(١٢٩)

### الطعن رقم ٢٥٠ سنة ١٩٧٧

حجـز - الدعوى بطلب إلغاء الحجز وبراءة الذمة من الدين المحجوز من أجله  
من في جميع الأحوال أشكال موضوعي في التنفيذ لا تختص بنظره المحكمة  
الابتدائية .

— دعوى رفع الحجز هي تلك الدعوى التي يرفعها المحجوز عليه ضد الحاجز  
معتزلاً على الحجز طالبا إلغاء لأي سبب من الأسباب المعلقة له موضوعية  
كانت أم شكلية وذلك بقصد التخلص من الحجز ومن آثاره ولتتمكن من تسلم  
أمواله المحجوز من المحجوز لديه وهذه الدعوى هي أشكال موضوعي في التنفيذ عملاً  
بالمادة ٣٣٥ من قانون المرافعات لا يغير من ذلك طلب المحجوز عليه الحكم ببراءة  
ذمته من الدين المحجوز من أجله ذلك أن هذا الطلب هو أساس الدعوى ودار  
التزاع فيها إذ لا يجب أن يلقى عليه بإلغاء الحجز إلا بذيوت براءة ذمته من الدين  
ولما كان اختصاص قاضي التنفيذ باختصاص ولائي من النظام العام فيتعين  
على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ويجوز إيداء في أية مرحلة من مراحل  
الدعوى .

## جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار : أحمد حسن عيكل نائب رئيس للحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد محقق الصبار ، زكي الصلبي صالح ، جمال الدين عبد اللطيف ، محمد  
الحبيب المصطفى .

(١٣٠)

### الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٤٣ ق

تقديم :

التقديم للتصير بالنسبة لاسترداد ما دفع بغير حق شرطه ألا يكون لأدين مستحقاً  
عند الوفاء به والا خضع للتقديم المادى .

— لا كانت المادة ١٨٧ من القانون الخنى تنص على أن تسقط دعوى  
استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من  
دفع غير المستحق بطله فى الاسترداد فإذا كان الثبوت من الحكم المطعون فيه أن  
قام بدفعه صدر قرار رئيس الجمهورية بوقف تنفيذ العقوبة لىكون الدافع  
تنفيذاً للحكم الصادر فى تلك القضية قد وفى بدين كان مستحقاً عند الوفاء به  
ويكون المبلغ المحكوم به وقت ان حصلت النيابة العامة قد حصل بحق لكن بقاءه  
تحت يدها أصبح بعد صدور القرار سلاً فالدفع بغير سند وكذلك يصبح  
ديناً عادياً يسقط الحق فى التضمينه أحد التقديم المصوص عليها فى المادة ٧٤  
مدنى .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المتبر  
عبد الحميد المصطفى والمصلحة وبعد الدخول .

حيث ان المعلن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - حسيما يبين من الحكم المعلن فيه وسائر أوراق  
المعلن - تتحصل - في ان المعلن عليهم اتاموا الدعوى رقم ٢٩٢٦ سنة ١٩٧١  
مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد وزير العمل بصفته للطاعن وآخرين طلبوا  
فيها للحكم باحقيتهم في صرف مبلغ ٦٩٥٣٤٠ جم قيمة للفرامة المدفوعة  
مورثهم في قضية للجنة رقم ١٩ سنة ١٩٦٢ امن دولة الحيا والقرار بوقف  
تنفيذها . وقرروا بيننا ادعواهم ان للنيابة العامة لتهمة مورثهم المرحوم  
حسنين محمد عبد الدليم في قضية للجنة سالفة الذكر بأنه في يوم ٤/١٦  
سنة ١٩٥٨ استعمل العملة المخرج عنها وقدرها ٤٣٧٦٧٠ جم في غير الأغراض  
المخصصة لها بان استورد بضائع اخرى ، بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٤ حكمت محكمة  
امن الدولة بتفريجه ٦٩٥٣٤٠ جم والمصادرة ، وبعد ان قامت للنيابة العامة  
بتحصيل للفرامة المحكوم بها وعرضت للقضية على مكتب شئون امن الدولة  
للتصديق على الحكم صدر قرار رئيس الجمهورية في ١٩٦٣/٩/٢٤ بوقف  
تنفيذ عقوبة للفرامة وحذف عقوبة المصادرة ، و اضاف المعلن عليهم ان مورثهم  
نوفى في ١٩٦٣/٨/١٢ وادرجت مصلحة الضرائب هذا المبلغ ضمن عناصر الشركة  
وحصلوا في ١٩٦٨/٩/٢٨ على شهادة بالافراج عن المبالغ النقدية التى خلصها  
النورث ومن بينها مبلغ للفرامة سالف الذكر بتاريخ ١٩٦٩/٩/١٢ قدموا  
طلباً لرئيس سادة غرف الاسكندرية لصرف المبلغ فوافق على ذلك ، الا ان كاتب  
اول محكمة النقضية بالاسكندرية امتنع عن الصرف استنادا الى سقوط حقهم  
فيه لضى خمس سنوات على تاريخ الاستحقاق في ١٩٦٣/٩/٢٤ ، ولايستحيل

عليهم المطالبة بهذا المبلغ لتوقيع الحجز من مصلحة الضرائب وهو امر من شأنه وقف سريش للتقادم الى ان حصلوا على شهادة بالافراج عنه ، فقد اقاموا دعواهم للحكم لهم بطلباتهم . وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٣٠ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليهم المبلغ موضوع الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٩١٩ لسنة ٢٨ ق مدنى طالبا الغاء والتضاء بسقوط حق المطعون عليهم فى استرداد المبلغ المذكور طبقا لحكم المادة ١٨٧ من القانون المعنى لمضى ثلاث سنوات من ١٩٦٢/٩/٢٤ بتاريخ علمهم بحتمهم فى استرداده وبتاريخ ١٩٧٢/١/٢٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ايجت فيها للرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فترأت انه جدير بالنظر ونجدت جلسة لنظره وفيها اصرت للنياية على رايها .

وحيث ان للطعن بنى على سبب واحد حاصله ان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون عليهم فى استرداد المبلغ موضوع الدعوى بالتقادم وبأحقيتهم فى صرفه قد اخطأ فى تطبيق القانون وخالف النيبث بالأوراق من وجهين ( الأول ) انه اقام قضاءه على ان المستفاد من نص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برفض رسم ايلولة على للتركات والمادة ٤٣ من لائحته التنفيذية ان اموال للتركة تعتبر محبوسة من وقت الوفاة حتى يتم سداد رسم ايلولة وضريبة للتركات او يثبت انه غير مستحق عليها شىء من ذلك وبالتالي فلا يجوز للورثة قبل صدور شهادة الافراج ولم يمنع هؤلاء الاخيرين من المطالبة بحقوق للتركة وصيانتها من للتقادم مما مقتضاه ان للتقادم لا يقف طوال للفترة من تاريخ الوفاة حتى صدور للشهادة المذكورة ( والثانى ) انه مع التسليم بوقف للتقدم حتى تاريخ صدور شهادة الافراج فى ١٩٦٨/٩/١٨ ، فان مدة للثلاث سنوات المنصوص عليها فى المادة ١٨٧ من القانون المعنى تكون قد انقضت من هذا

للتاريخ حتى رفع الدعوى في ١٠/١٠/١٩٧١ مما كان يتعين معه التمسك بمسقطها بالتقدم .

وحيث ان هذا للنمى موجود ، ذلة له لا كانت المادة ١٨٧ من القانون الجنى تنص على ان تسقط الدعوى لاسترداد ما دفع بغير حق بانتفاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق يحقه في الاسترداد ، وكان للثابت من الحكم المطعون فيه ان المبتغى المطالب برده يمثل عقوبة غرامة قضى بها على مورث المطعون عليهم في الجثة رقم ١٩ سنة ١٩٦٢ من دولة لفتيا . ولأنه بعد ان قام بدفعه صدر قرار رئيس الجمهورية في ٢٤/٩/١٩٦٣ بوقف تنفيذ هذه للعقوبة فيكون المورث حيث دفع هذا المبلغ تنفيذا للحكم الصادر في تلك القضية قد وفى بدين كان مستحقا عند اللقاء به ولا كان للقرار المذكور ليس من شأنه ان يزيل الحكم الجنائى الذى قضى بالغرامة بل كان من اثره ان صار للمطعون عليهم وهم ورثة المحكوم عليه الحق في استرداد المبلغ المذكور ومن ثم فلا يصح ان يولجوا بحكم المادة ١٨٧ من القانون الجنى سالف الذكر ، ذلك ان المبلغ المحكوم به وقت ان حصلته للنيابة العامة قد حصل بحق ، لكن بقاءه تحت ديمه أصبح بعد صدور القرار سالف الذكر بغير سند ، ولذلك يصبح دينا عاديا يسقط الحق في اقتضائه بحد التنازع القصوى عليها في المادة ١٩٧٤ من القانون الجنى ، ولا كان للثابت في الدعوى ان هذه المدة وهي خمسة عشر سنة لم تكن قد اكتملت من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية في ٢٤/٩/١٩٦٣ حتى رفع الدعوى في ١٠/١٠/١٩٧١ فان الحق في المبلغ المطالب برده لا يكون قد سقط بالتقدم ، ولا انتهى للحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة للصحة وقضى بقرآن الطاعن برفع المبلغ المذكور الى المطعون عليهم ، فان للنمى عليه بالخطا في الاسباب التى اقام عليها قضاؤه يكون غير منتج ما دلم منطوقه جاء مولفا للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة للثابتة فيه .

وحيث انه لا تقدم يتمين رضى الطعن .



الزك

رفضت المحكمة الطعن وألزمت الطاعن بصفته بالمصروفات وبمبلغ عشرين  
جنيهاً مقبول أتعاب المحاماة المطعون عليهم عن الثانية إلى السادسة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٥ ابريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن ميكل رئيس محكمة النقض وعضويه المساعدة  
أستشاريين : محمد صحتي الصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، صـ  
السيد الرمضاني .

(١٣١)

### الطعن رقم ٣٦ سنة ٤٣ ق

حجية - للحكم الصادر برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها تكون له حجية موقوتة .

— لا كان الحكم برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها تكون له حجية موقوتة تقتصر على الحالة التي كانت عليها الدعوى حين رفعها اول مرة وتحول دون معاودة طرح النزاع من جديد متى كانت الحالة التي انتهت بالحكم السابق هي بعينها - فاذا كان الثابت من ظروف الدعوى ان الطعون عليه اقام دعواه الثالثة على مورث الطاعنين بذات الطلبات في الدعوى الاولى دون ان يطرأ تغيير على ظروف الدعوى وكان الحكم الطعون فيه قد رفض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى تاسيسا على مجرد القول بان الحكم السابق ايسر له حجية في الدعوى الحقيقية لانه لم يفضل في موضوعها فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

محامي - عدم توثيق المحامي على العقود التي تزيد قيمتها على ١٥٠٠ ج لا يبطل العقد .

— قصد المشرع بالنص في المادة ٨٨ من قانون الحامية رقم ٦١١ لسنة ١٩٦٨ منع جهات الشهر العقاري والتوثيق وغيرها من الجهات التي تقوم بهذا العمل من تسجيل العقود التي تزيد قيمتها على ١٥٠٠ ج او التصديق او التأشير عليها بأي إجراء ما لم تكن موقعا عليها من محام مقبول للبراعة امام المحكم الابتدائية على الاقل ومن ثم فمن هذا النص لا يسرى على المحكم وهي تنظر الدعوى المرفوعة بصحة وثلا هذه العقود .

## جلسة ٩ إبريل سنة ١٩٧٧

بوئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسوي وعضوية السادة  
المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ومحمد كمال عيسى وصالح الدين يونس ولقي بقطر  
حبشى ..

( ١٣٢ )

### الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٤ ق

دعوى - ضم دعوى الى اخرى لا يفقد كل دعوى استقلالها ولو اندج  
للخصوم فيها بشرط ان تختلف لحداما عن الأخرى موضوعا وسببا .

— انه وان كان ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا تسهلا  
للإجراءات لا يترتب عليه اندماج الواحدة في الأخرى بحيث تفقد كل منهما  
استقلالها ولو اتحد للخصوم فيها الا ان الأمر يختلف اذا كان الموضوع والسبب  
والخصوم في إحدى التفتين هي بذاتها في التفتية الأخرى .. فالحكم ينصرف  
الى الفصل في الدعويين معا باعتبار انهما طلب واحد ويوقع بطريقتين مختلفتين  
قد تم الاندماج بينهما وقد استقلتهما .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر الذى يقطر حبشى والمرئعة وبعد المذولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه للشكالية .

وحيث ان اللوائح - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق  
الطعن - تتحصل في ان مأمورية الضرائب المختصة اخضعت المبالغ التي تقاضاها  
الطعون ضده - لذى يعمل خبير اقطاع بالشركة الشرقية للاقطاع - من هيئة  
التحكيم واختبارات القطن ومن اتحاد مصدرى الاقطاع في سنة ١٩٦٦ للضريبة  
على المرتبات ، ولا اعترض الطعون ضده واحيل للخلاف الى لجنة الطعن التي  
اصدرت بتاريخ ١٩٧٢/١/٣ قرارا بخضوع هذه المبالغ للضريبة على المهن  
غير التجارية ، فقد اقامت للطاعة للدعوى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٢ في تجارى  
الاسكندرية الابتدائية بطريق الايداع والدعوى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٧٢ تجارى  
الاسكندرية الابتدائية بطريق التكاليف بالحضور ملما في هذا القرار طالبة  
الحكم بخضوع المبالغ المذكورة للضريبة على المرتبات ، وبالجلسة قررت  
المحكمة ضم هذين الطعنين ليصدر فيهما حكم واحد وبتاريخ ١٩٧٣/٢/١٤  
حكمت بعدم قبول الدعوى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٢ لرفعها بغير الطريق الذى  
رسمه القانون وقبول الدعوى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٧٢ شكلا بالناء قرار لجنة  
الطعن وبعدم اختصاص تلك اللجنة بنظر النزاع ، لاستئناف الطعون ضده  
هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٤ سنة ٢٩ ق تجارى استئناف الاسكندرية  
مؤتيا لفاء الحكم الاستئناف وتأييد قرار لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٩  
حكمت المحكمة بالناء للحكم المستئناف للصادر في الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٧٢  
تجارى الاسكندرية الابتدائية وبعدم قبوله شكلا لرفعها بغير الطريق القانونى  
- طعن للطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وتبعت للنيابة مذكرة ابحت فيها  
الراى بنقض الحكم المطعون به وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة  
تحدثت جلسة لفرقه وفيها التزمت للنيابة رايها .

وحيث ولز كانت للطاعة تنمي على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون  
والخطا في تطبيقه استنادا على ان الحكم اقام قضاء في الدعوى رقم ٤٦٤  
لسنة ١٩٧٢ تجارى الاسكندرية الابتدائية على ان طريق الطعن في قرار اللجنة  
من المحكمة الابتدائية يتحدد بحسب نوع الضريبة الذى استقر عليه قرار

اللجنة واذا كانت للضريبة المتنازع على استحقاقها تعد ضريبة كسب عمل فلا تختص لجنة الطعن بنظرهما ويكون الطعن في تقدير الامورية امام المحكمة الابتدائية مباشرة الا انه لا كان من المستقر في قضه هذه المحكمة انه وان كان ضم الدعويين المختلفتين سببا وموضوعا تسهيلا للاجراءات لا يترتب عليه اندماج للولحدة في الأخرى بحيث لا تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم فيها الا ان الامر يختلف اذا كان الموضوع والسبب والخصوم في لدى التقضيتين هي بذاتها في التقضية الأخرى فانه في هذه الحيلة تندمج الدعويان بضمهما بحيث تفقد كل منهما استقلالها . لا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان المحكمة الابتدائية قررت ضم الدعوى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٧٢ تجارى الاسكندرية الابتدائية المرفوعة بتكليف بالحضور الى الدعوى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٢ تجارى الاسكندرية الابتدائية القائمة بصحيفة اودعت قلم الكتاب ليصدر فيهما حكم ولحد ثم قضت بعدم قبول الدعوى الاولى شكلا لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون وفى موضوع الدعوى الثانية بالفاء قرر للجنة الطعون فيه وبعدم اختصاصها بنظر النزاع ، فان الحكم المستأنف ينصرف الى الفصل فى الدعويين مما باعتبار انهما طلب ولحد مرفوع بطريقتين مختلفتين قد تم الاندماج بينهما وفقد استقلالهما - واذا جرى الحكم الطعون فيه على غير هذا النظر واغفل الحكم فى الدعوى رقم ٤٥٤ سنة ١٩٧٢ تجارى الاسكندرية الابتدائية فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

### الذات

نقضت للحكمة للحكم الطعون فيه واحالت القضية الى محكمة استئناف الاسكندرية والزممت الطعون ضده المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتمام المحاماة .

## جلسة ٩ ابريل سنة ١٩٧٧

برنامج السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : مصطفى الأسدي وعفوية المسادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصالح الدين يونس ، إلى بقدر

---

( ١٣٢ )

### الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق

ضرائب : لاجراءات ربط الضريبة من النظام العام على المحكمة ان تتصدى لها من  
تلقاء نفسها ولا يجوز التنازل عنها .

— كانت اجراءات ربط الضريبة من التواعد الامرة التملقة بالنظام العام  
فلا يجوز مخالفتها او التنازل عنها وهي اجراءات ومواعيد حتمية التزم المشرع  
بمصلحة الضرائب بيلتزامها وتخرجها من المصلحة في اتباعها ورتب البطلان  
على مخالفتها ومن ثم يتحتم على محكمة الموضوع في اية مرحلة من مراحل  
الدعوى بما فيها المرحلة الاستئنافية ان تكفي ومن تلقاء نفسها ببطلان اجراءات  
ربط الضريبة في حالة عدم مطابقتها للقانون واذا التزم الحكم المظنون فيه هذا  
النظر وقضى ببطلان الاجراءات ، دون ان يتمسك المظنون ضده بذلك في صحيفة  
فانه لا يكون قد خالف حجية الامر المقضى او احاطا في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأورق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
انقر صلاح الدين يونس والمرفعة وبعد الدولة .

حيث ان للوثائق على ما يبين من الحكم المظنون فيه وسنخر الأورق

تتحصل في أن الامورية ضرائب محرم بك قدرت ليراد المظنون ضده الخاص  
للضريبة العامة بمبلغ ٢٢٣٥ ج عن سنة ١٩٦٥ وبمبلغ ٣٠٠٠ ج عن سنة  
١٩٦٦ واذا اعتُرض وأحيل للخلاف إلى لجنة المظنون التي أصدرت قرارها بتاريخ  
١٩٧١/٢/٢٢ بتأييد تقديرات الامورية نقد أقام للدعوى رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧١  
تجاري الاسكندرية الابتدائية طالبا الحكم بتعديل قرار اللجنة وتجهيد ايراده  
من عقاراته بمبلغ ١٨٩٢٤٠ جم عن كل من سنتي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ - بتاريخ  
١٩٧١/١٢/٢٩ حكمت برفض المظنون وتأييد للقرار المظنون فيه . استأنف  
المظنون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق استئناف الاسكندرية  
وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٥ قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف  
وبإلغاء قرار لجنة المظنون وبطلان اجراءات ربط للضريبة العامة على الايراد  
بالنسبة للمستأنف ( المظنون ضده ) عن السنتين ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ .

طلعت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وتمدت النيابة مذكرة  
أيدت فيها الرأي برفض المظنون وعرض المظنون على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت  
جلسة كنظرة وفيها للتمتعت النيابة رأيها .

وحيث ان المظنون اقيم على سبب واحد تنمي به الطاعة على الحكم المظنون  
فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه من ثلاثة اوجه اولها ان الحكم المظنون  
فيه قضى ببطلان اجراءات ربط للضريبة للنامة عن سنتي النزاع رغم ان البطلان  
مفروض تحقته لتقصر على النموذج رقم ٥ دون ما تلاه من اجراءات ورغم ماقررت  
المادة ٢٤ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المطبق على واقعة الدعوى  
من حصر البطلان في موضع الميعب دون ان يمتد الى الاجراءات السابقة او اللاحقة  
عليه . وثانيها ان الحكم عرض لاجراءات ربط للضريبة بعد صيرورة القضاء بها  
نهائيا ، ذلك ان لجنة المظنون ايدت تقديرات الامورية المظنون ضدها كما ايد حكم  
محكمة اول درجة قرار لجنة المظنون مما يتضمن قضاء ضمنيا بصحة اجراءات  
ربط للضريبة وقد خلت صحيفة استئناف المظنون ضده من التمس على ذلك

للقضاء الضماني بما يجمله نهائيا حائزا لقوة الأمر التفضي التي تعمسوا على اعتبارات النظام العام . وثالثها ان الحكم المعلوم فيه اقام قضاه على ان مصلحة للضرائب اخطرت المعلوم ضده بمناصر ربط للضريبة على النموذج د د ، د ضريبة عامة دون ان يبين ما اذا كان هذا الاخطار قد تم بالطريق الذي حدده القانون وهو ان يكون بكتاب موصى عليه مع علم للوصول عملا بالمادة ٢٠ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ودون بيان ما اذا كان هذا الاخطار قد وصل الى علم الممول من عدمه سيما وان الف للفردي جاء خاليا من النموذج رقم (٥) ضريبة عامة ومن دليل على اخطار الممول به .

وحيث ان النفي في وجهيه الأول والثاني مردود بان لجراءات ربط للضريبة تخضع في تقسيمها لتشريعات ضريبية خاصة وليس لقانون المرفوعات فلا مجال لتطبيق المادة ٢٤ من قانون المرفوعات السابق عليها وان هذه للتشريعات الخاصة بتنظيم لجراءات معينة لربط للضريبة هي وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - من القواعد الامرة المتبعة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها او للتنازل عنها - وهي لجراءات ومواعيد حتمية لازم للشرح مصلحة للضرائب بالتزامها وقد وجها من المصلحة في اتباعها ورتب للبطلان على مخالفتها ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع في اية مرحلة من مراحل الدعوى بما فيها المرحلة الاستثنائية ان تقضى ومن تلقاء نفسها ببطلان لجراءات ربط للضريبة في حالة عدم مطابقتها للقانون ، ولذا للزم الحكم المعلوم فيه هذا للنظر وقضى ببطلان الاجراءات دون ان يتمسك المميز بهذه بطلان في صيغته فان لا يكون قد خالف خجبة الأمر التفضي او خطأ في تطبيق القانون . كما ان النفي في وجهه الثالث مردود بان الحكم المعلوم فيه اقام قضاء ببطلان لجراءات الربط على ان مصلحة للضرائب ارسلت للنموذجين « ٥ » ، « ٦ » بدلا من النموذج « ٨ » د ضريبة عامة ، والخمس بتختير عناصر للتركة وللوجب لرسالة في حالة عدم تقديم الممول لقراره ومن ثم يكون تعيب الحكم بعدم بيانه ما اذا كان للنموذجين « ٥ » ، « ٦ » قد تم



ارسلالهما للمطعون ضده بكتاب موصى عليه مع علم الوصول من محله غير  
منتج .

وحيث انه لا تقدم الطعن برمته على غير اساس .

#### الملك

رفضت المحكمة الطعن والزمت الطاعنة الصروفات ومبلغ عشرين جنيها  
مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ١٢ ابريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار احمد ميكل نائب رئيس المحك ..... ورئيسنا ،  
وعضوية السادة المستشارية محمد صحتي المسار ، واللت عبد الرحيم ، زكي الصاوي  
الح ، جمال الدين عبد اللطيف ..... اعضاء ،  
يو

---

( ١٣٤ )

### الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٣ ق

نظيم - تعويض عز عدم تعلية .

صدور قرار المحفظ بمنح التعلية في الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم يعطى  
صاحب الشأن الحق في التعويض اذا تحقق موجبة .

- لا كان مؤدى نص المادة (١٢) من القانون رقم (٤٥) لسنة ٦٢ والتي تقابلها  
مادة (١٣) من القانون الحالي رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ هو التزام الادارة بتعويض  
بلى الشأن تعويضا عادلا في حالة الخطر من البناء او التعلية لا كان ذلك يكون  
طاعنين وفقا لالاساس المتقدم ذكره الحق في المطالبة بالتعويض عن منعها من  
براء اعمال التعلية في العقارين المملوكين لهما وذلك اذا تحقق وجوبه لا يغير  
ن هذا النظر استنادهما خطأ الى قانون نزع الملكية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٤  
لك ان احكمة النقض تصحيح هذا الخطا وان تردده الى الاساس التقفوني  
سليم - واذا قضى الحكم بخنود فيه برفض دعوى التعويض تاسيسا على  
نم حصول استيلاء على على العقارين المملوكين للطاعنين فانه يكون قد اخطأ  
تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر جمال الدين عبد اللطيف والمرقعة وبعد الدلالة .

حيث ان لاطن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق  
الاطن - تتحصل في ان الطاعنين اتاما للدعوى رقم ٧٦٤١ سنة ١٩٧١ مدنى  
جنوب للقاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم بصحيفة قالوا فيها لهما  
يمتلكان الممارتين رقمى ٧٧ ، ١٧٧ شارع رمسيس بالقاهرة وكذا يعومان  
باتمام الدور السبيع بالمساحة الاولى والدورين الخامس والسادس بالمساحة  
الثانية ثم توقف نشاطهما بسبب فرض الحراسة عليها . ولا رفعت الحراسة  
عنها في ١٩٧١/٣/١ . رفضت مصلحة التنظيم الترخيص لهما باستكمال هذه  
البنى تاسيسا على وجود مشروع لتوسيع شارع رمسيس لعلها من مراتب  
منحسة للقاهرة في ١٩٧١/١٢/١٣ ان يمنحهما للتخخيص مع موافقتها على إزالة  
البناء ضد توسيع الشارع غير انه لم يرد على طلبهما ، واذ يعد منهما من اتمام  
البناء على هذا النحو نزعا لكليتهما بدون اجراءات الامر الذى يخالف للدستور  
واحكام القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ فقد اتاما هذه الدعوى للحكم بتحديد  
التعويض المستحق لهما من المساحة التى منها من البناء عليها وتقدرها ٦٦٨  
مترا مربعا بواقع ٢٥ جنيه المتر عن نزع الملكية بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢ حكمت  
المحكمة برفض الدعوى . لتستأنف الطاعنان هذا الحكم امام محكمة استئناف  
القاهرة بالاستئناف رقم ٢٠٩٩ سنة ٨٩ ق . مدنى . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٩  
حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف الى عدم قبول الدعوى طعن الطاعنان  
في هذا الحكم بطريق النقض ، وقامت النيابة العامة بمذكرة ايدت فيها للراى  
برفض لاطن ، وعرض على هذه الدلالة في غرفة مشورة فوات انه جدير بالنظر

وحدثت جلسة لنظره ونفيها اصرت للنيابة على رايها .

وحيث ان للطن اقيم على سبب واحد ينص به الطاعنان على الحكم المطعون فيه لخطا في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان ان الحكم اقام قضاء برفض استحقاقهما للتعويض تأسيسا على عدم حصول استيلاء على المعارين المملوكين لهما في حين ان منهما من حق البو بالبناء هو نزع الملكية يخلوهما الحق في التعويض طبقا للدستور والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ .

وحيث ان هذا للنص صحيح ، ذلك انه لا كان الطاعنان قد اقاما للدعوى المطالبة المطعون عليهم بالتعويض تأسيسا على ان مصلحة التنظيم رفضت لترخيص لهما باجراء اعمال لتعلية في المعارين المملوكين لهما الكائنين بشارع رمسيس بالقاهرة بسبب وجود مشروع لتوسيع هذا الشارع ، وكانت المادة ١٢ من قانون تنظيم المياني السابق رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المطبق على واقعة الدعوى والممول بميزانية ١٩٦٢ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٤ - وتقابلها المادة ١٣ من القانون الحالي رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - تنص على ان : يصدر باعتماد خطوط للتنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المختص - ومع عدم الاخل بالحكام قانون نزع الملكية يحظر من وقت صدور هذا القرار اجراء اعمال البناء او لتعلية في الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ويمرض اصحاب الشان تعويضاً عادلاً ١٠ اما اعمال الترميم لازالة الخلل واعمال اللباض فيجوز لتقيام بها - مما مفاده انه اذا صدر قرار من المحافظ باعتماد خطوط للتنظيم منه يحظر على اصحاب الشان من وقت صدور هذا القرار اجراء اعمال البناء او لتعلية في الاجزاء البارزة عن خط التنظيم غير انه حماية لحقوق الأفراد - صيحاً ورد في - المذكرة الايضاحية لهذا القانون - فقد نص المشرع على لزوم الادارة بتعويض اولي الشان تعويضاً عادلاً في حالة الحظر من البناء او لتعلية ، ٤ كان ذلك فانه يكون للطاعنين وفقاً للاساس المتقنم ذكره الحق في لتعلية بالتعويض عن منهما من لجراء اعمال

التعليه ، في المقارين الملوكين لهما ، وذلك اذا تحقق موجب ، لا يغير من هذا للنظر استخداما خطا الى قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ذلك ان المحكمة للنقض تصحيح هذا الخطا وان تروى الى الأساس القانوني للسليم ، ولذا قضى للحكم المطعون فيه برفض الدعوى بالتحويل تاسيسا على عدم حصول استيلاء فعلي على المقارين الملوكين للطاعين ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

#### لذلك

نقضت المحكمة لحكم المطعون فيه واحالت القضية الى محكمة استئناف للقاهرة والزمتم المطعون عليهم بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٧٧

برنامج السيد المستشار نائب رئيس محكمة النقض لبيب تصبري ... « رئيسا »  
وعضوية السادة المستشارين محمد فاضل المارحوشي ، وممنوح عطية ، محمد عبد العظيم  
عيد ، أحمد شوقي الأبيي ..... أعضاء »

( ١٣٥ )

### الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٤ ق

بمعيّنات بجماعية - قانون للتأمينات رقم ٦٣ لسنة ٦٤ يسرى على عمال  
المقاولات منذ صدوره .

... لما كان قانون للتأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٦٤ قد امتد نطاق  
تطبيقه الى فئات العمال الذين يستخدمون في اعمال عرضية ومؤقتة بالنسبة  
لكافة انواع التأمينات على تأمين البطالة واذا كانت المادة ١٢ من هذا القانون  
قد فوضت وزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة ان  
يحدد طريقة حساب الاجور التي يجرى على اساسها اداء تلك الاشتراكات  
وعلا بهذا التوكيف صدر القرار الوزاري رقم ١٨١ لسنة ٦٤ نص في مادته  
الاولى على قواعد تصنيف واداء الاشتراكات المستحقة وفقا لاحكام قانون  
التأمينات ونص على استثناء العمال المؤقتين والعرضيين على ان يصدر في شأن  
تنظيم الاجراءات للقصة باشتراكهم قرار وزاري آخر ولا كان نص هذه المادة  
لا يتادى منه ارجح سريان قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه على هؤلاء  
العمال وانما يفنى انه ترك تحديد طريقة حساب اجورهم لقرار لاحق وليس  
من شأن ذلك ان يبيحهم من اعمال احكام القانون عليهم في هذا الصدد في غيبة  
هذا القرار .

## جلسة ١٧ أبريل سنة ١٩٧٧

ورئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة لنور خلف ..... « رئيسا »  
وعضوية السادة المستشارين محمد مصطفى الخالوطي ، الدكتور بشري رزق لفتيان ، زلفت عبد  
الرحيم ، محمد حسب الله ..... ( أعضاء )

( ١٣٤ )

### الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق

تأمينات اجتماعية - تعويض عن ام لبة عمل يجب ان تتم وفقا لمبايير محددة .

— لا كانت المواد « ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ » من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

باصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد حددت ما يستحق في حالة اصابة العمل  
التي ينشأ عنها عجز جزئي مستديم معاشا كان ام تعويضا وفقا لاسس ومعايير  
محددة تدور مع الاجر ونسبة العجز والا كان الحكم المكون فيه قد انتهى الى ان  
المكون ضده قد اصيب باصابة مهل ورتب على ذلك استحقاقه لتعويض قدره  
الف جنيه دون ان يبين الاسس التي استند اليها في استحقاقه وتقدير هذا  
للتعويض الامر الذي يجعله ميبا بالتصور .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
محمد حسب الله والمرافعة وبعد الدولة .

حيث ان المعلن استوفى اوضاعه للشكالية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان المطعون ضده اقام للدعوى رقم ١٥٧ سنة ١٩٦٨ مدنى  
جزئى ميت غير لثى قيعت برقم ٦٤٢ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى التصورة بعد  
لحالتها الى المحكمة الابتدائية بطلب للزام الطاعن بصفته بان يؤدى تعويضا  
تبعته خمسة آلاف جنيه ، وقال تمييزا للدعوى لانه اثناء توجهه في طريقه المعتاد  
الى مقر عمله كمحضر بمحكمة ميت غير الجزئية صباح يوم ١٩٦٥/٣/٢٥  
اصابه مجهول بحجر في حبه اليسرى اودى بابصارها كلية وبالتطبيق لأحكام  
المادة الثالثة من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يكون  
الطاعن بصفته مسؤولا عن تعويض للضرر الناتج به من هذه الاصابة الذى يقرره  
بالمبلغ سالف التفكير وذلك فقد اقام دعواه الثالثة لطلبه . ومحكمة الدرجة الاولى  
حكمت في ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٠ برفض الدعوى - استأنف المطعون ضده  
هذا الحكم ايام محكمة استئناف التصورة باستئنافه التيد برقم ١٢٦ سنة  
٢٢ ق . مدنى . ويتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة بقبول  
الاستئناف شكلا وقيل الفصل في موضوعه بلحاظه الى التحقيق لاثبات ونفى  
عناصره على التبع الحون منطوق الحكم ، ثم قضت في ٢٥ من ابريل سنة  
١٩٧٢ - بعد اجراء التحقيق - بإلغاء الحكم المستأنف وللازم الطاعن بصفته  
بان يدفع الى الطعن ضده تعويضا عن اصابته المشار اليها تيمته الف جنيه .  
لمن الطاعن يمته على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة  
مذكرة ابدت فيه الراى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه  
المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جسة لتقرره ، وفيها اصررت للنسابة على  
رايها .

وحيث انه مما يتراءى للطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه التصور في  
التسبب ، ويقتضى في بيان ذلك ان الحكم قضى للمطعون ضده بتعويض جزائى  
عن اصابته ولم يبين الاسباب الواقعية التى اسس عليها قضاءه باستحقاقه  
لهذا التعويض في حين ان المواد ٢٨/٢٩/٣٠ من قانون التأمينات الاجتماعية



رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حددت معايير معينة لا يستحق في حالة إصابته العمل التي ينشأ عنها عجز مستديم سواء كان معاشاً أم تعويضاً .

وحيث أن هذا للنمى سعيد ، ذلك أنه لا كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية يجرى نصها بأن ( تلتزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة و وحدات الإدارة المحلية بعلاج المصابين من العاملين فيها و يدفع التعويضات المقررة وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أي قانون أفضل للمصاب ) وكانت المولد ٣٠/٢٩/٢٨ للوردة في الفصل الثالث من الباب الرابع من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه قد حددت ما يستحق في حالة إصابة العمل التي ينشأ عنها عجز جزئي مستديم معاشاً كان أم تعويضاً - وفقا لأسس ومعايير محددة تدور مع الأجر ونسبة للعجز ، وإذا كان للحكم المظنون فيه قد انتهى الى أن المظنون ضده قد أصيب بإصابة عمل ، ورتب على ذلك استحقاقه لتعويض قدره بمبلغ ألف جنيه دون أن يبين الأمر والمعايير القانونية التي استند إليها في استحقاق وتقدير هذا التعويض ، وهو ما من شأنه أن يجعله بالأسباب التي أقام عليها قضاءه ويمجز محكمة التفتيش من مراقبة صحة تطبيقه لأحكام القانون فإن الحكم يكون ميبها بالتصور بما يستوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقي أوجه الظلم .

#### لذلك

نقضت المحكمة للحكم المظنون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئناف القصورة والأزمت المظنون ضده المصروفات ومبلغ عشرين جليها مقابل أتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٩ أيلول سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن عيكل نائب رئيس محكمة النقض .. رئيسا ،  
وعنوية السادة المستشارين محمد محقن الصار ، وائل عبد الرحيم ، زكي الصلوي صالح ،  
جمال الدين عبد اللطيف ..... أعضاء .

---

( ١٣٧ )

### المطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق

تتقدم - مسؤولية أمناء الخازن وجميع أرباب العهد عما في عهدتهم من  
مسؤولية تنسب إلى القانون ولا تخضع للتقدم الثلاثي للوارد بالمادة ١٧٢ ،  
عننى .

— مسؤولية أمناء الخازن وجميع أرباب العهد عما في عهدتهم لا تنسب  
إلى العمل غير المشروع بل تنسب إلى القانون الذى أنشأها - ولا كان التقدم  
الثلاثي التصويص عنه في المادة ١٧٢ ، من القانون الأخرى هو تقدم استثنائي  
خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الالتزامات  
التي تنشأ مباشرة من القانون وإنما يسرى في شأن هذه الالتزامات التقدم  
العادي التصويص عليه في المادة ٢٧٤ ، من القانون المعنى .

## جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نقيب رئيس المحكمة مصطفى الأسير وعلى عضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم حنظل ، محمد كمال عيسى ، صلاح الدين يونس ، قنق بنظر  
جيشي .

---

( ١٣٨ )

### الطعن رقم ٩٣ سنة ٤٣ ق

حكم - لا يبطل الحكم عدم صدوره باسم الأمة أو اسم للشعب كما لا يبطله  
عدم ذكر اسم وكيل النيابة .

— النص على ان تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب يلصح  
عن ان هذا الصدور في ذاته امر مفترض بقوة الدستور نفسه ولا يتكلف أى عمل  
إيجابى من أحد وأنه لا يعتبر من بيانات الحكم طبقا للمادة ١٧٨ من المعلنات وعلى  
ذلك فإن إبراز اسم الأمة أو الشعب بورة الحكم ليس الا عملا ملجأ كائنا  
عن ذلك الأمر المفترض وليس منشأ له .

— بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رايه فى الدعوى ليس من البيانات  
الاساسية التى يترتب على اغفالها بطلان الحكم .

## جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٧

بمشاركة السيد المستشار بلقيس رئيس المحكمة مصطفى الأسير ..... رئيسا ،  
وعضوية السادة المستشارون جمال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عيسى ، صلاح الدين  
يونس ، قتي بقطر حبشي ..... أعضاء .

( ١٣٩ )

### الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق

ضرائب - إجراءات اعلان الممول بربط للضريبة تختلف عن الاجراءات المنصوص  
عليها في قانون المرافعات .

التبرع وفتح إجراءات خاصة لاعلان الممول بربط للضريبة وهي إجراءات  
تختلف عن الإجراءات القصوى عليها في قانون المرافعات بأن جعل الاعلان  
المرسل من الامورية في الممول لاخطره بربط للضريبة بكتاب موجه عليه  
مصحوب بعلم الوصول في قوة الاعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يشتر  
ان يفيد الامورية بلجراءات الاعلان التي فرضها قانون المرافعات ما دام الاخطار  
قد تم وفقا لتعليمات التشغيل البريضية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومناقشة التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المرزوق الذي بقطر حبشي والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان للوقائع - فسنجما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق  
الطعن - تتحصل في ان مامورية ضرائب فاقوس قدرت ليردات للطاعن الخاضعة  
للضريبة العامة في كل من للسجلات من ١٩٥٦ الى ١٩٦٤ بمبلغ ٢٥٠٠ ج  
واخطرت به بالربط الخاص بالسجلات ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ . على النموذج  
رقم ٦ ضريبة عامة مكتاب موسى عليه بطم الوصول بالربط الخاص بسفتى  
١٩٦٢ ، ١٩٦٤ على النموذج رقم ٧ ضريبة عامة بكتاب موسى عليه بمبلغ  
للوصول ، وتسلم « ابراهيم محمد يوسف » للكتاب الاول في ١٩٦٥/٨/٥  
والثاني بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٣ ووقع على علمي للوصول بامضائه . وبتاريخ  
١٩٧٠/٤/٢٦ انذرت الامورية الطاعن بالحجز عن السجلات من ١٩٥٦ الى  
١٩٦٤ . ولا اعترض عن السجلات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ وبتاريخ ٧٠/٥/١٦  
واحيل للخلاف الى لجنة الطعن التي اصدرت قرارها في ١٩٧١/٢/١٣ بعدم  
قبول الطعن شكلا لرمه بعد اليماد ، فقد اقام للدوى رقم ٦١ سنة ١٩٧١  
تجارى الزقازيق الابتدائية بالطعن في هذا للقرار طالبا الغاء والحكم بقبول الطعن  
شكلا واعادة الاوراق الى اللجنة للفصل في الموضوع - وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٨  
حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد للقرار المطعون فيه ، استأنف للطاعن هذا  
الحكم بالاستئناف رقم ٢٣ سنة ١٥ ق تجارى استئناف المتصورة . وفي  
١٩٧٣/١١/١٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف  
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وتقدمت للنيابة مذكرة رأت فيها رفض  
الطعن وعرض للطعن على المحكمة في غرفة مشورة نحدثت جلسة لفضله وفيها  
التزمت النيابة رايها .

وحيث ان للطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ  
في تطبيقه والقصور في التفسير وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه استند  
على الكتابيين الموصى عليهما بطم الوصول في حين ان مظهريهما وعلمي الوصول  
خلو من بيان محل اقامة الطاعن والتقسم والشوارع ورقم العقار فيكون محصل  
الاقامة مجهلا ، هذا الى ان علمي الوصول تضمننا بصمة ختم ابراهيم محمد

يوسف دون بيان صلته بالطاعن حسبما ينص البند ٢٥٨ من مجموعة التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة سنة ١٩٦٣ ، كما أنه تمسك بصحيفة الاستئناف بأن إبراهيم محمد يوسف ليس تابعا له فاقترصر الحكم المطعون فيه ردا على ذلك بقوله أنه هو الذي تسلم الاخطارات بالصابقة على سنة ١٩٦٠ التي قدم للطاعن طعنه عنها في الميعاد وأن الاخطارين ارسلوا للطاعن في محل لقامته وأن الذي تسلمهما قال أنه تابع للطاعن مما يشوب الحكم بالتقصير في التسبيب .

وحيث ان هذا للنمي مرعود بأن الطاعن لم يتمسك امام محكمة الموضوع بتجهيل محل الإقامة في كتابي لخطاره بالربط وهو سبب جديد يخالطه ولتم لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز للطاعن ان يثيره لأول مرة امام محكمة التقص . هذا الى أن المشرع وضع اجراءات خاصة لاعلان المول مربوط الضريبة وهي لجراءات تختلف عن الاجراءات القصوص عليها في قانون المرافعات بأن جعل الاعلان المرسل من الأهورية الى المول لخطاره مربوط الضريبة بكتاب موصى عليه بطم وصول في قوة الاعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يشأ ان يقيده باجراءات الاعلان التي فرضها قانون المرافعات والنص في المادة ٢٨٥ من التعليمات عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على ان المرسلات المسجلة تتم بموجب ليصال الى المرسل اليهم او الى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الولودة من الضرائب فتطبق عليها التعليمات الولودة بشأنها بالبند ٢٥٨ والنص في البند ٢٥٨ على ان المرسلات المسجلة الولودة من مصلحة للضرائب تسلم الى المرسل اليهم انفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل اليه تسلم الرسالة المسجلة الى نائبه او خاضعه او ان يكون سلكتا معه من اقاربه و اهواره بعد التحقق من هفتهم والتوقيع منهم وذلك تمشيا مع قانون المرافعات ، يدل على ان اللائحة عملت على توفير للضمائم الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة الى المرسل اليهم .

١١ كان ذلك وكان تقدير التوازن التضامية مما يستلزم به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه ما دلم الاستخلاص سائغا وكان للشايت بمذونات الحكم الابتدائي والحكم المعلوم فيه الذي اعتمد اسبابه قوله : ان ابراهيم محمد يوسف هو الذي تسلم الاخطار من الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٥٩ نسي قبل اللطن عنها شكلا لرقعه في الجياد بالنسبة لها فانه ليس على المضر يتحقق من صحة صلة من يتقدم اليه في موطن المطن اليه لتسلم للورقة ولا ذلك وكان للذات ان المستأنف - اللطن قد وجهت اليه الاخطار في تاملته وللذي تسلمها قال انه تابع له فان الحكم المستأنف يكون اذاك في محله ويتعين تأييده : وهي اسباب سابقة تكفي لحله وبذلك يكون لمى للحكم المعلوم فيه على غير اساس ويتعين رفض اللطن :

❏

رفضت المحكمة اللطن والزمت للطاعن المصروفات ومبلغ عشرين جنيهها  
اتعاب الحاماة وحكمت بفصادة الكفالة .

فائب رئيس المحكمة

معي للمر

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسير ..... رئيسا ،  
وعضوية السادة المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين  
يونس ، النني بقطر حشيش ..... اعضاء .

( ١٤٠ )

### الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٣ ق

ضرائب - استئناف الأحكام المتعلقة بالقانون رقم ١٤٢ ، لسنة ١٩٤٤ بفرض  
رسم الأيلولة على التركات يكون وفقا للتواعد العامة المقررة في قانون المرفوعات

— كما كان من المستقر في قضاء هذه المحكمة ان ميعاد استئناف الأحكام  
الصادرة من المحاكم الابتدائية في الدعاوى المتعلقة بتطبيق القانون رقم «١٤٢»  
لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم الأيلولة على التركات يكون وفقا للتواعد العامة المقررة  
في قانون المرفوعات كما كان ذلك وكان من المقرر وفقا للمادتين «٢١٣» ، «٢٢٧» من  
قانون المرفوعات ان ميعاد الاستئناف اربعون يوما من تاريخ صدور الحكم  
ما لم ينص القانون على غير ذلك فلذا كان للثابت ان الحكم المستأنف صدر  
بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٤ ولن صحيفة الاستئناف قدمت. فلم للكتاب بتاريخ  
١٩٧٢/٤/١٦ فيكون الاستئناف قد تم بعد الميعاد .

فلذا كان الحكم الموعود فيه قد خالف هذا النظر وخلص الى القضاء  
برفض للدفع بسقوط الحق في الاستئناف تأسيسا على ان ميعاد الاستئناف  
هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .



## جلسة ٢٣ أبريل لسنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار لائب رئيس المحكمة مصطفى الأسيرى ..... ورئيسا ،  
وعضوية السادة المستشارين : جمال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال محلى وصالح الدين  
بولس ، للى بقطر حبش ..... اعضاء .

( ١٤١ )

### الظعن رقم ٣٧١ لسنة ٤٣ ق

ضرائب - استغلال السيارة استغلالا تجاريا يصرى عليها حكم المادتين ٥٨ ،  
٥٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

— لما كان من المستقر عليه في قضية هذه المحكمة ان السيارة التي تستغل  
استغلالا تجاريا تعتبر في حكم القانون رقم ١٤ ، لسنة ١٩٣٩ مضمأة يصرى  
عليها حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ ، منه فانه كان يتعين على المظنون ضده ان يبلغ  
مصلحة الضرائب عن بيع للسيارتين المشار اليهما في مدى ستين يوما من  
تاريخ حصوله باعتباره تنازلا كليا والا التزم بالضريبة عن سنة كاملة واذا  
خالف الحكم المظنون منه هذا النظر وجرى في فضله على محاسبة المظنون ضده  
عن ارباحه عن هاتين للسيارتين حتى تاريخ بيعها في ١٩٦٠ / ٦ / ٣٠ لا عن  
سنة كاملة بالرغم من عدم الاخطار عن هذا البيع فانه يكون قد اخطا في تطبيق  
القانون .

## جلسة ٢٣ إبريل لسنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسويطي ومضوية لاسادة  
المختارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محيد كمال عباس وصالح الدين يونس ، الدكتور  
ابراهيم علي صالح .

---

( ١٤٢ )

### الطعن رقم ٢٩٧ سنة ٤٢ ق

إبراء من تدين - الإبراء يتم بإزالة الدائن المفردة وللمدين أن يردده .  
- القص في المادة ٣٧١ من القانون المعنى على أن الالتزام ينقضي إذا  
إبراء الدائن مدينة مختارا ويتم الإبراء متى وصل إلى علم المدين ويرتد يردده  
يدل على أن الإبراء يتم بإزالة الدائن المفردة وللمدين أن يردده فإذا رفض  
الحكم المضمون فيه إبراء الشركة الدائنة لحصة قدرها ٤٠٪ من دينها المستحق  
على الشركة المينة يدعى أن هذا الإبراء ما زال محل دراسة جنينة من الشركة  
المينة وتستخلصه من ذلك أن دراسة الشركة المينة لهذا الإبراء يعني ردها  
له هو استدلال غير سائق يشوب الحكم بالتصور .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومناقع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر محمد كمال عباس ، والمرفعة وبعد الدولة .  
حت أن الطعن استوفى موضوعا للشككية .

وحيث إن للوائح على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل الأوراق -  
تتصل في أن %٢٨٩,٤٨١٢ منها ومولود الديون بمبلغ ٢٧٢٢٨,٤٢٢ جنيهها عن  
١٩٦٣/١٩٦٢ ومبلغ ١٠٩٦,٨٦٠ جنيهها أرباحا ومبلغ ١٧٦٩,٤٠٨ جنيهها  
مولود الديون . ولذا اعترضت وأحيل للخلاف إلى لجنة المظن  
أصدرت قرارها في ٢٤/٢/١٩٦٧ بتعديله إلى مبلغ ٧٩٧٨,٨٢٣ جنيهها عن  
١٩٦٣/١٩٦٤ فقد طُعن عليه بالدعوى رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٦٧ تجارى قسم الق  
الاسكندرية الابتدائية وبتاريخ ١٩/٣/١٩٦٨ حكمت المحكمة بنسحب خبير  
للتقدير أرباح ومولود ديون الطاعنين وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة  
بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٠ بتعديل قرار اللجنة إلى مبلغ ٤٧٥٥,٩٥٠,٣ جنيهها  
ربحا عن ١٩٦٣/١٩٦٢ ومبلغ ٧٦٦,٠٢٧ جنيهها خسارة عن ١٩٦٤/١٩٦٣ .  
استأنفت للطاعة للحكم بالاستئناف رقم ٤٦٠ سنة ٢٦ ق تجارى الاسكندرية  
وبتاريخ ٢٤/٤/١٩٧٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طُعن للطاعة  
بالنقض . وعرض المظن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظرها فيها  
للتزم للنيابة رايها .

وحيث أن مما نفعاه للطاعة على الحكم المطعون فيه التصور والفساد في  
الاستدلال وفي بيان ذلك نقول أن الحكم رفض لقرار الطاعة بإبراء الشركة  
للجسمتين من ٤٠% من قيمة دينها البالغ ٧٩٧,٥٧٠,٢٢٠ جنيهها باعتبار أن هذا  
الإبراء محل دراسة جدية من الشركة المدينة ، ولما كان الإبراء يتم بارادة للدائن  
وأنه غالبا أن المدين لم يردده ، فإن رفض الحكم لهذا الإبراء استنادا إلى أنه  
محل دراسة جدية يكون ميبا .

وحيث أن هذا النفي صحيح ذلك أن النص في المادة ٣٧١ من القانون  
الحفى على أن « ينقض الالتزام إذا أبرأ الدائن مدينه مختارا ويتم الإبراء متى  
وصل إلى علم المدين ويرتد برده » يدل على أن الإبراء يتم بارادة الدائن المنردة

وللمدين ان يرده ، واذا رفض للحكم المطعون فيه ابراء الشركة للطاعنة لحصة قدرها ٤٠٪ من دينها المستحق على الشركة الجعفرية استنادا لما قرره من ان للظاهر من هذا الخطاب المؤرخ ١٩٧٢/٣/١٢ المرسل من الشركة المدينة الى الشركة المستأنفة - للطاعنة - ان موضوع الابرء ما زال محل دراسة جدية من جانب الشركة المدينة . . . . . وهذا يدل بجلء على ان الادعاء بان موضوع الابرء قد تم غير صحيح ، وهى اسباب قاصرة عن حمل الحكم فيما انتهى اليه ذلك ان ما استخلصه من ان دراسة للشركة المدينة لهذا الابرء يعنى ردها له هو استدلال غير سائغ وشوب للحكم بالقصور بما يستوجب نقضه :

#### لذلك

نقضت المحكمة للحكم المطعون فيه واحالت للقضية الى محكمة استئناف الاسكندرية والزمت المطعون ضدها المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٣ إبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار فليب رئيس المحكمة مصطفى الأسدي وعقوبة المسادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصالح الدين يونس ، الدكتور  
لبراهيم علي صالح .

---

( ١٤٣ )

## الطعن رقم ١١٣ سنة ٤٤ ق

ضرائب : لجراءات ومواعيد رفع الطعن - ما ورد منها بالمادة ٥٤ مكررا  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قاصر على شريبة الأرباح التجارية والصناعية  
ولا يتعداها الى غيرها .

— لا كانت مواد القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد خلت من بيان  
التواعد والاجراءات المتعلقة برفع الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة  
على التركات امام المحكمة الابتدائية ومن ثم فانه يرجع في شأنها الى التواعد  
العامة والاجراءات المقررة لرفع سائر الدعاوى في قانون المرافعات ولا وجه للتحدى  
في هذا الخصوص بحكم المادة ٥٤ مكررا من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ اذ هي  
وعلى ما يبدو من سياقها استثناء من التواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون  
المرافعات وقد وردت ضمن مواد الكتا بالثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
فيقتصر اثرها على طرق واجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة  
على الأرباح التجارية والصناعية ولا يتعداها الى غيرها من انواع الضرائب  
الاخرى الا بنص خاص في القانون .

## جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة لبيب مصبحي وعضوية السادة  
المستشارين : محمد خليل المرحوم ، مدوح عطية وشرف الدين خوري ، أحمد شوقي  
الكويجي .

( ١٤٤ )

### الطعن رقم ٩٥ سنة ٤٤ ق

طعن بالنقض - وجوب ايداع صورة من الحكم الابتدائي اذا كان الحكم  
الطعن فيه قد اُحال اليه والا كان الطعن باطلا .

— لا كانت المادة ٧٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣  
سنة ١٩٧٣ التي تحكم لجزائرت هذا الطعن قد اُوجبت على الطاعن ان يودع  
علم للكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن صورة من الحكم الابتدائي ان كان الحكم  
الطعن فيه اُحال اليه في اسيطة وهو لجراء يترتب على مخالفه وعلى ما نصت  
عليه تلك المادة - بطلان الطعن اذا كان الثابت من محضر الايداع ان الطاعن لم  
يودع مع صحيفة الطعن صورة من الحكم الابتدائي فانه يتمين القضاء ببطلان  
الطعن .

## جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٧

بورصة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسويط وعضوية المساعدة  
المستشارين : جابر عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصالح الدين يونس ، الدكتور  
إبراهيم علي صالح .

( ١٤٥ )

### الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٢ ق

رسوم — في شركات التضامن يقدر رسم مستقل عن كل شريك باعتباره  
ممولا فردا .

— طبقا للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ اذا  
كانت الدعوى نائمة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة  
واذا كان مقصود الشرع بالسند في معنى هذه المادة هو السبب القانوني الذي تبني  
عليه الدعوى سواء كان عقدا أم ارادة منفردة أم فعلا غير مشروع أو إثراء ، ولا  
سبب أو نص في القانون . ولما كان الشريك في شركة التضامن لا ينبغي  
التزامه بتقديم الاقرار على عقد الشركة وإنما السبب في التزامه هو القانون  
الذي حمله في الأصل بحبه تقديم الاقرار ووجب توجيه الاجراءات اليه شخصا  
واقدر له سبيل ملحه بحيث تستقل دعواه بسببها عن الشريك الآخر فيقدر  
الرسم بالطلبات الملوحة القيمة لكل شريك على حدة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
محمد كمال عباس والخافعة وبعد الدخول .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه للشككية .

وحيث ان للوقائع - على ما يبين من للحكم المطعون فيه ومسائله الأوراق - تتحصل في ان وصيد الياس او مان ويولند اميل صبحاني الشريكين اقتضاميين في شركة حكيم لتجارة الخردوات ومحمود حلمي عبد السلام (المطعون ضده) المتقري لهذه الشركة اتفاهوا للدعوى رقم ١١٩٢ سنة ١٩٦٢ ضرائب القاهرة الابتدائية طالقين للحكم بالغاء قرار لجنة الطعن - الذي قدر ارباح الشريكين واعتبر المتقري مسئولا عن الضريبة المستحقة - وتمسكوا بالاقترالت المقنعة ٨ مورية للضرائب عن سنوات للنزاع من ١٩٦٠/٥٩ الى ١٩٦٢/٦١ وباعتبار المتنازل اليه غير مسئول عن الضرائب المستحقة ، كما اقامت مصلحة الضرائب للدعوى رقم ١١٩١ سنة ١٩٦٢ ضرائب القاهرة الابتدائية ملعنا على نفس للقرار ، وبعد ان قررت المحكمة ضم الدعويين حكمت بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٥ بتعديل للقرار المطعون فيه واعتبار ارباح الشريكين في سنوات للنزاع المبالغ التالية :- ٢٨٠ جنيها ، ٦٢٠ جنيها ، ٣٦٢ جنيها . استئناف الشريكان والمتنازل اليه هذا للحكم بالاستئناف رقم ٣٥٧ سنة ٨٥ ق القاهرة ، واستأنفته مصلحة للضرائب بالاستئناف رقم ٢٥٨ سنة ٨٥ ق القاهرة وباتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف الأول وفي الاستئناف الثاني بتعديل للحكم المستأنف واعتبار ارباح سنة ١٩٦٢/١٩٦١ مبلغ ٧٨٤٢٧٩ جم .

وبتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٥ استصدر قلم كتاب محكمة الاستئناف قائمة بتقدير مبلغ ٣٨٢١٠ جم يلقي للرسوم المستحقة على الاستئناف رقم ٣٥٧ سنة ٨٥ ق القاهرة ومبلغ ٢٢٤٠ جم للرسوم المستحقة لا حكم به في الاستئناف ٣٥٨ سنة ٨٥ ق القاهرة . عارض المطعون ضده في هذه للقائمة وبتاريخ ١٩٧٢/٦/١٩ حكمت المحكمة بتعديل للقائمة العارض فيها الى مبلغ ٢٢٢٠ جنيها .

طلعت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق التفتيش وتمت النيابة



العامة مذكورة أوجت فيها للرأى بنقض الحكم . وعرض لطن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان مما تنمى للطاعة على الحكم المطون فيه مخالفة انما نون والخطا في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول ان الحكم اقام قضاء بتعديل تاتمة للرسم على أساس ان طلبات الشريكين المتضامنين ناشئة عن سند واحد هو عقد شركة للتضامن وبالتالي يقدر رسم واحد لا تحقته للشركة من ربح في حين ان سبب التزلم كل شريك متضامن باعتباره مولا مسردا يختلف عن سبب التزلم الشريك الاخر فيتعهد الرسم بتعدد الشركاء .

وحيث ان هذا للنق صحيح ذلك ان الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤ نصت على ان اذا شتملت الدعوى للولدة على طلبات متعددة مطلوبة القيمة ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة ، ولذا كان مقصود المشرع بالسند في معنى هذه المادة هو السبب القانوني الذي تبني عليه الدعوى سواء كان عقدا ام ارادة منفردة ام فعلا غير مشروع او اثره بلا سبب او نصا في القانون ، وكان مؤدى ضمن المادتين ١/٣٤ ، ٣٩ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ ان ضريبة الأرباح التجارية لم تفرض على ما تحقته شركات للتضامن من أرباح وإنما فرضت على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته فيها مما مقتضاه ان للشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسؤول شخصيا عن الضريبة ، ومفاد ذلك ان قانون الضرائب لا يعتد بعقد شركة التضامن كسبب قانوني للترلم للشريك المتضامن بالضريبة وإنما السبب في التزلم هو القانون الذي حمله - في الأصل - عليه تقديم الاقرار وارجب توجيه الاجراءات اليه شخصيا وانفرد له سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بمسببها عن الشريك الآخر فيقدر للرسم بالطلبات المعلومة للقيمة لكل شريك على حدة ، ولا خالف للحكم المطون

فيه هذا النظر وجرى على تقدير رسم واحد لا تحتته شركة التضامن من ربيع  
فاته يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

الآنك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئنافية  
للقاهرة والزمّت المطعون فيه المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب  
المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٦ إبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار احمد حسن حيكل نائب رئيس المحكمة ومضوية المسادة  
المستشارين : محمد صحتي الحصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد  
الحמיד الرصاوي .

( ١٤٦ )

### الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٤٢ ق

١ - لثبات - مناط الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيعة أن يكون مصدر المبلغ  
المطالب به تصرفا قانونيا وليس واقعة مادية .

- لا كان الثابت أن المبلغ الذي طالبته الطعون عليها يمثل قيمة ريع اطيان  
حصلها مورث الطاعنين من المستأجرين وثمان بالتي خيش وتستند الطعون  
عليها في تلك المطالبة لا الى تصرف قانوني بل الى واقعة مادية هي  
استيلاء مورث الطاعنين على هذه المبالغ بغير وجه حق . ومن ثم فإنه  
يجوز لثباتها بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البيعة .

٢ - قضاء منهى للخصومة : اذا تضمن الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع  
قضاء منهيا للخصومة فعلى المحكمة التي اصدرته ان تلتزم في حكمها  
لنهائي هذا للشق من القضاء انتهى للخصومة .

- لا كان يبين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢١/٦/٧١  
انه قطع في اسبابه الوتبية بالنطوق في أن ريع الاطيان الزراعية عن سنة  
٤٧/٤٨ الزراعية وقرره ٥٢٥٣١٠ جم قد وصل جميعه ليد الطعون  
عليها ولم يسنولى عليه مورث الطاعنين واحال الحكم للدعوى الى  
التحقيق في شأن ريع باقى السنوات ٤٨/١٩٤٩ الى ٥١/١٩٥٢ فإنه  
يكون قد انتهى الخصومة في شأن للريع المكلوب عن سنة ١٩٤٧/١٩٤٨  
مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف ان تلتزم بهذا القضاء  
لتستنزل مبلغ ٥٢٥٣١٠ جم قيمة ريع هذه السنة مما قضت به للطعون  
عليها واذا خالف الحكم ذلك فإنه يكون قد اخطا في تطبيق القانون .

## جلسة ٢٦ إبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد عيكل نائب رئيس محكمة النقض « رئيساً » وعضوية  
للمادة المستشارين محمد منير الحارثي وزي الصلوي صالح وجمال الدين عبد الكريم ومحمد  
الصبيح المرصاوي « أعضاء »

---

( ١٤٧ )

### الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٣ ق

للحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن كجزءاً على عدم تنفيذ الدعوى ما أمر  
به القاضي بعد انتهاء مدة الوقف طبقاً لنص المادة « ١٠٩ » من قانون المرافعات  
السابق وما يقابلها من مادة « ٩٩ » من القانون الحالي - أمر جوازي للمحكمة  
وليس وجوبياً -

— للحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن عملاً بالفترة الأخيرة من المادة  
« ١٠٩ » من قانون المرافعات السابق والتي تقابلها المادة « ٩٩ » من القانون الحالي هو  
أمر جوازي لمحكمة الموضع يرجع فيه إلى تقديرها فإذا مارست المحكمة سلطتها  
وقضت بتوقيع هذا الجزء ثم رفع الحكم عليه استئنافاً عن هذا الحكم  
متكلماً فيه كان على المحكمة الاستئنافية أن ترجع بحكمة الدرجة الأولى في  
تقديرها ذلك أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بحالتها التي  
كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لا رفع عنه الاستئناف منها  
يقضي من تلك المحكمة أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من التاجين -  
القانونية والموضوعية -

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
القرر عبد الحميد المرصاوي والرئاسة وبعد الدلالة .

حيث إن الطعن سرق أوضاعه الشكلية .

وحيث ( أن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن تتحصل في أن وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف للسلطان للفوري  
الخيري - للطاعة - أقامت الدعوى رقم ٢٠٨٢ سنة ١٩٥٧ م على القاهرة  
الابتدائية ضد المطعون عليه الأخير والرحوم نصر رفاعي مورث باقي المطعون  
عليهم بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها للأرض الموضحة الحدود والمالم بصحيفة  
الدعوى وكف منازعة الدعوى عليهما وشطب جميع للتسجيلات عليها ، وقالت  
بيانا لدعواها أن قطعة الأرض المذكورة مملوكة للوقف الذي تمثله وإن سندها  
في هذه الملكية حجة للوقف وطلبات المستحكر الخاصة باستبدال الحكر وللوضع  
الدعوى عليهما لليد على الأرض سالفة الذكر وامتنعا عن سداد اجرة الحكر  
لجهة للوقف فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٩٦٦/١/٣  
حكمت المحكمة بوقف الدعوى لمدة سنة أشهر لعدم تنفيذ الطاعة قرار المحكمة  
للخاص بتقديم حجة الوقف . وبعد مضي للوقف عجلت الطاعة للدعوى مدفع  
الدعوى عليهما باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم تنفيذ الطاعة قرار المحكمة  
الذي أوقفت الدعوى بسبب عدم تنفيذه . وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٣ حكمت  
المحكمة باعتبار الدعوى كان لم تكن . استأنفت الطاعة هذا للحكم بالاستئناف  
رقم ٢١٥ سنة ٨٤ ق على القاهرة . وحكم بانقطاع سير الخصومة بوفاء  
للرحوم نصر نصر رفاعي ثم استأنفت الدعوى سيرها ولخصمت الطاعة  
ورثته وهم المطعون عليهم عدا الأخير ٩ وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩ حكمت المحكمة  
برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طفت الطاعة في هذا الحكم  
بطريق النقض وقامت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها للراى بنقض الحكم  
وحدثت جلسة أنظره وفيها اصرت للنياية على رايها .

وحيث أن الطعن بني على سببين تنمى بهما للطاعة على الحكم المطعون  
فيه انه لخطا في تطبيق القانون وشابه للتصور في للتسبب ذلك ان مؤدى نص  
المادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق أن الشرع جعل للحكم باعتبار الدعوى  
كان لم تكن امرا جواريا لقاضى الموضوع ، ولذا بني للحكم المطعون فيه قضاء

بتأييد الحكم المستأنف على أنه متى توافرت شروط المادة المذكورة وجب على المحكمة أن تقضى بتوقيع هذا الجزء وحجبت محكمة الاستئناف نفسها بذلك عن مرتبة محكمة أول درجة في هذا التقدير ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عملاً في تطبيق القانون وشلبه للتصور .

وحيث إن هذا الذم صحيح ، ذلك أنه يبدو من الحكم المطعون فيه أنه استند في تأييد الحكم المستأنف في فصله باعتبار الدعوى كان لم تكن على قوله ، أنه من المسلم به فيها وقضاء أنه متى توافرت شروط المادة ١٠٩ والمرافعات تُعيم التي تحكم لجزاءات الدعوى وقت الحكم فيها وطلب من المحكمة الحكم باعتبار الدعوى كان لم تكن وجب عليها أن تقضى به وليس لها سلطة تقديرية في هذا الصدد ، وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون ، ذلك أن للنص في المادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق مدلة بالقانون رقم ١٠٠ وتبطلها المادة ٩٩ من القانون الحالي على أن تحكم المحكمة على من تخلف من الخصوم أو من موظفي المحكمة عن القيام بأي إجراء من إجراءات المرافعات في الميعاد الذي حددته له المحكمة بغرامة ٥٠٠٠٠٠٠٠ ويجوز بدلاً من الحكم على المدعي بالفرملة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر إذا تخلف عن إيداع مستندلته في الميعاد أو عن تنفيذ أي إجراء كلفته به وذلك بعد سماع أقوال المدعي عليه وإذا انقضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعي ما أمر به القاضي جاز للحكم باعتبار الدعوى كان لم تكن ، يدل على أن الحكم باعتبار الدعوى كان لم تكن عملاً بالفترة الأخيرة من هذه المادة هو امر جزائي لحكمة الموضوع يرجع فيه إلى تقديرهما ، فإذا مارست المحكمة سلطاتها وقضت بتوقيع هذا الجزء ثم رفع المحكوم عليه استئنافاً عن هذا الحكم متعلماً منه كان على المحكمة الاستئنافية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن ترفع محكمة أول درجة في تقديرهما ذلك أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل مسود الحكم المستأنف بالنسبة إلى رفع عنه الاستئناف مما يقتضي

من تلك المحكمة أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية ولا كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن ممارسة سلطاتها في مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى تأسيسا على أن تولد شروط المادة سالفة الذكر يوجب على المحكمة للحكم باعتبار الدعوى كان لم تكن متى طلب منها ذلك دون أن يكون لديها سلطة تقديرية في هذا الصدد وبنت على ذلك قضاءها بتأييد الحكم المستأنف ، فإن للحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه للتصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

لذلك

نقضت المحكمة تحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة وألزمت المطعون عليهم بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتمام الخصامة .

نائب رئيس المحكمة .

أمين السر

## جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الاسيوطي وعضوية لاسعة المستشارين:  
جمال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عيسى وصالح الدين يوسف ، د. ابراهيم علي صالح .

---

( ١٤٨ )

## الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٧٧

ضرائب - بالنسبة للملاك الخاصة لمولود المباني قدرها المشرع بتقدير  
حكيم بما يعادل اثني عشر مثلاً من القيمة الاجبارية في التاريخ الذي حدثت  
فيه للوفاة .

— المشرع قد حدد قيمة الاملاك التي يتركها الوارث بتقدير بما يعادل  
اثني عشر مثلاً من القيمة الاجبارية السنوية التخذة اساساً لربط عوائد المباني  
في التاريخ الذي حدثت فيه للوفاة بغض النظر عما يطرا عليها من تعديل بعد  
هذا التاريخ ويؤكد هذا النظر ان المشرع عندما راي ان يغير القيمة الاجبارية  
التخذة اساساً لربط العوائد اصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيضها  
بنسبة ٢٠٪ للمقارنات التي تنطبق عليها قانون التخفيض رقم ٧ لسنة ١٩٦٥  
في حين انه لم ينص على التخفيض عندما اصدر القانونين رقمي ٥٥ لسنة  
١٩٥٨ ، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . فلذا كان الحكم قد اجرى حساب قيمة المقارن -  
منار النزاع على اساس القيمة الاجبارية المخفضة طبقاً للقانون ١٦٩ لسنة  
١٩٦١ فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه .



## جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : طالب رئيس المحكمة القريب تصدق وطبوسية للسادة  
المستشارين : محمد غانم المرحوم . مروح علي ومحمد عبد العظيم عبد . لحد شوقي الجبج

---

( ١٤٩ )

### الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤١ ق

قانون بحري - تعويض اللاجئين قاصر على حالة قطع العضو دون المرض .

— المادة ٧٧ من قانون التجارة البحري تنص على ان كل من مرض من  
اللاجئين في أثناء السفر او جرح او قطع منه عضو سواء كان ذلك في خدمة السفينة  
او في محاربة العدو او اللصوص البحريين يأخذ أجرته ويمالغ وتضمن جروحه  
تول حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض فان مفاد هذا النص ان المشرع وان  
لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتصل بالأجرة والمسالج الا انه فرق  
بينهما فيما يتصل بالتعويض حيث قصر التعويض على حالة قطع العضو دون  
حالة المرض - ويشمل قطع العضو في متلول المادة ٧٧ كل عاهة عن لصابة  
لا من مرض ويترتب عليها يتر عضو او فقد منفعة لغا عكيا او جزئيا .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع للتقرير الذي تلاه السيد المستشار  
لأقرر أحمد شوقي الجبج والمرفعة وبعد المداولة .  
: حيث ان الطعن استوفى اوضاعه للشككية .

وحيث ان لأوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - لتحصل في ان الطاعن اقام للدعوى رقم ٨٤٠ سنة ١٩٦٩ م على كلى

الاسكندرية على الشركة المطون ضحما طالبا للحكم بالزامها بان تؤدي له مبلغ ٧٠٠ ج ونزل بيانا لها انه كان يعمل على بولخر للشركة واصيب اثناء عمله بارتفاع في ضغط الدم ونزلة شبيهة ربوية مزمنة مضاعفة بانوريزما بالصندر ، وحدد التقرير الطبي الشرعي للمجز المتخلف لديه من جراء هذه الحالة بنفسه ٤٥٪ ، ولا كان يحق له مطالبة الشركة بالتعويض عما اصابه من ضرر بسبب هذا للمجز استنادا الى المادة ٧٧ من قانون للتجارة البحري فقد اقام الدعوى بمطابقته المتقدمة . وبتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٦ قضت المحكمة بالزام الشركة المطون ضحما بان تدفع للطاعن مبلغ ٢٠٠ ج . استأنفت الشركة هذا للحكم بالاستئناف رقم ١٠٥٢ سنة ٢٥ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧١/١/١١ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ايدت فيها الراي برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فاجبت انظره جلسة ١٩٧٧/٤/٩ ونهيا التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن اتهم على سببين ينسب بهما للطاعن على الحكم المطون فيه مخالفة القانون والخطا في تطبيقه وتاويله ، وفي بيان ذلك يقول ان نص المادة ٧٧ من قانون للتجارة البحري يلزم المجهز بتعويض الملاح في حالة للمجز دون تفريق بين ما اذا كان هذا للمجز قد نجم عن مرض او اصابة لان هذا الالتزام تسلمه مخاطر المهنة وليس خطا رب للعمل ، وقد اقر للشارع هذه القاعدة عند وضعه قانون التامينات الاجتماعية لاذ اعتبر المرض اصابة عمل اسوة بالاصابة نتيجة حادث ، ولا قضى للحكم المطون فيه برفض دعواه تأسيسا على ان للمجز لا يلتزم بتعويض الملاح الا اذا كان للمجز او العامة المستخدمة بسبب اصابة وليس بسبب المرض فانه يكون قد خالف للقانون واخطا في تطبيقه وتاويله .

وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك ان الفترة الاولى من المادة ٧٧ من قانون

للتجارة البحرية لذ تنص على ان كل من مرض من الملاحين في اثناء السفر او جرح او قطع منه عضو سواء كان ذلك في خدمة للسفينة او في محاربة العدو او للصومس البحريين ياخذ أجرته ويمالج وتضمد جروحه ، وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض ، فان مفاد هذا النص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع وان لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتصل بالأجر والملاج الا انه فرق بينهما فيما يتصل بالتعويض حيث قصر التعويض على حالة قطع للعضو دون حالة المرض ، ويشمل قطع العضو في مدلول المادة ٧٧ كل عامة تنشأ عن الاصابة لا عن المرض ويترتب عليها بتر العضو او فقد منفعته فقدا كلياً او جزئياً ، ولذا كان ذلك وكان للحكم المطعون فيه قبللتزم هذا للنظر ولنتهى الى رفض دعوى الطاعن استنادا الى ان المعز الذي تخلف عنه قد نتج عن المرض لا عن الاصابة فانه لا يكون قد خالف للقانون ولا وجه لاحتجاج الطاعن بحكام قوانين للتأمينات الاجتماعية مادام انه قد وجه دعوته الى الشركة المطعون ضدها استنادا الى المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرية لا الى هيئة للتأمينات الاجتماعية .

وحيث انه لا تقدم يتعين رفض الطعن .

#### النتيجة

رفضت المحكمة للطعن وأعلنت للطاعن من المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢ مايو سنة ١٩٧٧

بإقامة السيد المستشار : محمد صالح لير وأسر وعشيرة السادة المستشارين :  
حافظ رقتي ، سيد البصري ومحمود حسن حسين ، محمود يحيى عبد العزيز .

( ١٥٠ )

### الطعن رقم ١١٤ سنة ٤٤ ق

تقام - طلب الاعفاء من الرسوم القضائية ولو انتهى الأمر فيه  
الى قبول الطلب لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية للتأطية للتتام بمكس ما  
ذهب اليه القضاء الادارى .

— التتام الذى ينقطع بالمطالبة القضائية هو مطالبة الدائن بحقوقه  
بالحق وهو ما يتم بطريق رفع الدعوى لصحور الحكم بإجبار الدائن الملتزم عن  
التنفيذ على الوفاء بما التزم به — اما طلب الاعفاء من الرسوم القضائية فلا  
يعتبر من قبيل المطالبة القضائية ولو انتهى الأمر فيه الى قبول الطلب لأن  
تقديمه الى لجنة المساعدة القضائية لا يهدف الا الى الاعفاء من دفع الرسوم  
المستحق ولا يترتب على صدور القرار بقبول الطلب طرح النزاع تلقائيا على  
الحكمة وانما يرخس به لطلب اذا شاء فى رفع الدعوى بغير رسوم ولكن اتجه  
القضاء الادارى فى احكامه الى ان طلب الاعفاء من الرسوم يجمع بين طبيعة التتام  
الادارى بالنصاح عن الشكوى وبين التتام القضائى برفع الدعوى الا ان هذه  
الطبيعة الادارية تغاير طبيعة الحقوق الخفية التى تحكمها القواعد الموضوعية  
الخفية .

## جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٧

ورئاسة السيد المستشار : أحمد حسن حيكال نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد صدقي الصار - رافت عبد الرحيم وزكي الصاوي صالح - جمال الدين  
عبد اللطيف .

( ١٥١ )

### الطعن رقم ١٥٠ سنة ٤٠ ق

وكسالة :

١ - مسؤولية الوكيل عن عمل نائبه لا تقوم الا حيث لا يكون مرخصا له في ذلك من الموكل .

- طبقا للمادة ٧٠٨ من القانون المدني لا يسأل الوكيل عن عمل نائبه الا اذا كان قد اتاه في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصا له في ذلك من الموكل -  
بماذا استدلت للحكم على قيام وكالة شفهية بين للطاعة ومن اتاه وكيلا بعد  
انتهاء وكالته وانقطاع صلته بها فان الوكيل الأصلي لا يكون مسؤولا الا عن  
التزاماته وحدها ولا شأن له بالأعمال التي قام بها من كان قد اتاهه لأن للوكالة  
بينهما قابلية للتقسام .

٢ - مسؤولية الوكلاء اذا تعددوا .

- الوكلاء لا يكونون متضامين في التزاماتهم قبل الموكل الا اذا كانت  
الوكالة غير قابلة للتقسام او كان الضرر الذي اصاب الموكل قد وقع نتيجة خطأ  
مشتراك بين الوكلاء جميعا .

٣ - مرافعات - تغيير سبب الدعوى .

- اذا كانت للطاعة قد طالبت الطعون عليه الثاني بمبالغ حصلها على  
اساس انه نائب عن وكيلها متضامن معه وخلص للحكم الطعون فيه الى انه  
لم يكن نائبا عن وكيلها بل كان وكيلًا آخر عن للطاعة فان ذلك لا يمنع محكمة  
الموضوع من ان تقضي على الطعون عليه الثاني بالمبالغ التي ثبت انه حصلها  
كحساب للطاعة وبقيت في ذمته على اساس انه وكيل عن للطاعة ولا يعتبر  
ذلك منها تغيير سبب الدعوى مما لا تملك المحكمة من تلقاء نفسها ...

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر محمد صحنى الحصار والرئاسة وبعد الدلالة .

حيث ان المظن لسوق اوضاعه الشككية .

وحيث ان الوثائق - على ما يتبين من الحكم المظنون فيه وسائر أوراق  
المظن تتحصل في ان المطالبة اتممت للدعوى رقم ٤٩٩١ سنة ١٩٦٠ مذكى  
ضد المظنون عليه الاول بطلب الحكم بالزامه بتقديم كشف حساب مؤيد  
بالمستندات من مدة ادائه لاملاكها واماؤها الخاصة والتي كانت تدبرها  
باعتبارها المثلة للقانونية لورثة المرحوم احمد انطون والحكم لها بما يثبت  
انه مستحق لها ، وقالت مينا لدعواها لها وكلت المظنون عليه الاول لاستلام  
اطرافها الزراعية بناء على التزامونية مركز كثر شكر محافظة للتقليدية من  
مستأجرها للسابق في نهاية شهر اكتوبر سنة ١٩٥٥ ولقيام على ادائها  
فاستلمها منه وحصل على مبلغ ٦٠٠٠ جنيه خلال سنة ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ مدة  
ادائها غير انه كم مبلغ لها سوى مبلغ ٣٤٠٠ جنيه وانتهى وكالته فاتامت  
دعواها بالطلبات سالفة البيان ثم اخذت في الدعوى كلا من السيد عامر عمارة  
وعكبة على صغر ليقما ما اتبعها من مستندات بالمبالغ التي دفعاها للمظنون  
عليه الاول بنصفه وكبلا عنها .

وبتاريخ ١٤/٤/١٩٦٢ حكمت المحكمة بالزام المظنون عليه الاول بتقديم  
كشف حساب عن مدة وكالته مشغوعا بالمستندات المؤيدة له ، وبعد ان قسم  
كشف الحساب المطلوب حكمت بتاريخ ٢٢/٦/١٩٦٢ بتدبير مكتب  
خبراء وزارة العدل بالظاهرة لاجراء الحاسبة بين الطرفين .

وبتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٢ اتمت المظنون عليه الاول دعوى لرمية ضد  
نه طلب فيها الحكم بالزامها بلن تدفع له مبلغ ٣٠٠٠ جنيه قيمة اتمامه

ومصاريف استحقاقها مقابل وكالته عنها وإدارته لأعمالها . وبتاريخ ١٨/٤ سنة ١٩٦٤ أدخلت الطاعة المظنون عليه للثاني لزامه بأن يؤدي لها بالتضامن مع المظنون عليه الأول ما يسفر عنه الحساب على أساس أنه كان يقوم بتحصيل الإيراد الناتج من الأملاك بوصفه نائباً عن المظنون عليه الأول ثم عادت طلباتها ملزم جنبيه

الى طلب الحكم بالزام المظنون عليهما متضامنين بأن يدفعما لها مبلغ ٩٧٨١٨١٤٤٨١ ويعد أن قدم للتخير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢٣/١١/١٩٦٤ في الدعوى الأصلية برفضها وفي الدعوى الفرعية بعدم قبولها بالنسبة لطلب مقابل لتمايه عن مباشرة شؤون الضرائب المستحقة على مورث للطاعة ومباشرة حساب مطاها الخاص ويرفض للدعوى بالنسبة لباقي الطلبات . استئناف كل من الطاعة والمظنون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وتفيد استئناف الطاعة برقم ١٨٠ سنة ٨٢ ق مدني ، وتفيد استئناف المظنون عليه الأول برقم ١٤٠ سنة ٨٢ ق مدني ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف للثاني لدى الاستئناف الأول حكمت بتاريخ ٩/٦/١٩٦٦ بإعادة الامورية الى مكتب خيرة وزارة العدل بالقاهرة أداء الامورية المبينة بمنطوق هذا الحكم . وبعد ان قدم التخير تقريره في هذا الحكم بطريق التناقص ، وتضمنت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها للرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدوائر في غرفة مشورة فوات انه جدير بالنظر وحضت جلسة لنظره ونهيا اصررت النيابة على رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب حاصل اولها ان الحكم المظنون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك انه اعتبر المظنون عليه الثاني وهو ناظر العزبة وكيلها وليس نائباً عن المظنون عليه الأول ورتب على ذلك ان المظنون عليه مسئول عن التزاماته وحدها ولا شأن له بالأعمال التي اقتص بها المظنون عليه للثاني ما دامت للوكالة قابلة للتقسام ، في حين ان المظنون عليه الأول مسئول عن عمل نائبه ويكونان متضامنين في المسؤولية قبلها اخذاً بحكم

المادة ١/٧٠٨ من القانون المعنى ، أما ما قرره الحكم فهو خاص بمعالجة النائب  
بالنير محافظة على حقوقه ، وهو ما يعميه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا المعنى مردود ، ذلك انه لا كان يبين من الحكم الابتدائي  
المزيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه انه ظهر من تقرير الخبير الذي اعتمده للحكم  
ان المطعون عليه الأول حصل لحساب للطاعة مبلغ ٥٧١٥ ج ودفع لها مبلغ  
٥٧٨١٥٧٧ جم وبذلك تكون هي مدينة له في مبلغ ٦٦٥٧٧ اما الرصيد  
المحتبى بصندوق العزبة في آخر اكتوبر سنة ١٩٥٦ تاريخ انتهاء وكالة المطعون  
عليه الأول ومقداره ٦٧٨٨٦٧ جم الذي يسال عنه هو ناتج للعزبة المطعون  
عليه الثاني وحيث ان هذا المبلغ كان في مهنته وكان لا محل لما ذهبت اليه  
للطاعة من أن المطعون عليه الأول مسئول بالتضامن مع المطعون عليه الثاني  
استنادا الى حكم المادة ١/٧٠٨ من القانون المعنى ذلك ان هذه المادة تنص في  
مقررتها الأولى على انه اذا اُتُي بالوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون ان يكون  
مرخصا له في ذلك كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر  
منه هو ويكون للوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية ، مما  
مفاده ان للوكيل لا يسال عن عمل نائبه طبقا لهذه للفترة الا اذا كان قد اُتُي  
في تنفيذ الوكالة دون ان يكون مرخصا له في ذلك من الوكيل ، ولما كان يبين  
من الحكم الابتدائي المزيد بالحكم المطعون فيه انه استخلص من ظروف الدعوى  
ان المطعون عليه الثاني لم يكن نائبا عن المطعون عليه الأول بل كان وكيلا عن  
الطاعة واستدل على ذلك بتوقيع المطعون عليه الثاني على دفاتر العزبة  
المضممة ببيان الإيرادات والمصروفات واستمراره في العمل لدى الطاعة بعد انتهاء  
وكالته للمطعون عليه الأول ولتقطاع صلته بها ، وانه لهذا يكون المطعون عليه  
الأول مسئولاً عن التزاماته وحدها ولا شأن له بالأعمال التي اُتُي بها المطعون  
عليه الثاني للوكيل الاخر للطاعة لأن للوكالة بينهما قابلية للتقسام ، ولما كان  
الحكمة الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان تستخلص من المستندات  
القدمة لها في الدعوى ومن الترتان وظروف الاحوال قيام الوكالة الفعلية ، وكان



ما يخص إليه الحكم على النحو سالف البيان سابقا ويؤدى الى النتيجة التى تنتهى إليها ، لما كان ذلك فان ما تثيره الطاعة بهذا الخصوص لا يحق ان يكون بخلا موضوعيا فى سلطة المحكمة فى تقدير اللطيل بما كان منه للنمى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان مبنى النمى بالسبب الثانى ان الحكم المطعون فيه اخطا فى تطبيق القانون وفى بيانه تكول للطاعة انه مع التسليم بان المطعون عليه الشبانى وكيل عنها فان تعد الوكلاء طبقا للمادة ١/٧٠٧ من القانون اثنى اثنى موجب للتضامن بين المطعون عليهما ولم يثبت فى الدعوى تخلف شرطى المسئولية للتضامنية المخصوص طعنا فى هذه المادة وحما عدم قابلية الوكالة للتقسام وانتفاء الخطأ المشترك الذى لخص الضير بالطاعة ، ولذا رفض الحكم المطعون فيه اعتبار المطعون عليهما متضامنين فى المسئولية فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون .

ونحيث ان هذا النمى مردود ، ذلك انه لا كانت المادة ٧٠٧/١ من القانون اثنى تنص على انه اذا تعدد الوكلاء كانوا مسئولين بالتضامن متى كانت الوكالة غير قابلة للتقسام او كان الضرر الذى اصاب الموكل نتيجة خطأ مشترك ، وكان مفاد هذا النص ان الوكلاء لا يكونون متضامنين فى التزاماتهم قبل الموكل الا اذا كانت للوكالة غير قابلة للتقسام او كان الضرر الذى اصاب الموكل قد وقع نتيجة خطأ مشترك بين الوكلاء جميعا ، ولا كان يبين من الحكم الابتدائى التزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف ذكره فى الرد على السبب الأول - ان الحكم قد خص بما ان وكالة المطعون طعنا عن الطاعة فى ادارة اطمائها كانت قابلة للتقسام لأن كلا منهما لخص بأعمال معينة فى ادارة الزرعة ، وكانت للطاعة لم تدع بوقوع خطأ مشترك من المطعون عليهما ترتب عليه الإضرار بمصلحتها ، وكان الخبير المختب فى الدعوى قد انتهى فى تقريره الذى اخذ به الحكم المطعون فيه الى ان ذمة المطعون عليه الأول بريئة من أى دين للطاعة بل هو الذى يدلونها وان للرصيد المتبقى فى صندوق المسبوبة

وتقرره ٦٧٨٨٩٧ يصال عنه المظنون عليه الثاني لأنه ناشئ عن تنفيذ ما استل به من أعمال في إدارة الإطيان ، لما كان ذلك فان شرطى المسؤولية التضامنية المتصرصر عليهما في المادة ٧-١/٧ من القانون الحنى لم يتولفرافى الدعوى ويكون للنمى على الحكم بالخطا في تطبيق القانون في غير محله .

وبحيث ان الطاعة تنفى بالسبب الثالث على الحكم المظنون فيه الخطا في تطبيق القانون وفي بيانه تقول ان للحكم رفض طلبها للزم المظنون عليه الثاني بان يؤدى لها المبالغ التى ظهرت في ذمته حتى تاريخ انتهاء وكالة المظنون عليه وتقررها ٦٧٨٨٩٧ جم استنادا الى انها اقامت دعواها قبل المظنون عليه الثاني على اساس انه نائب عن المظنون عليه الاول دون ترخيص منها ، وان المحكمة لا تملك من تلقاء نفسها تغيير سبب دعواها والحكم فيها على اساس انه وكيل عن الطاعة ، وهذا من الحكم خطا في تطبيق القانون ذلك انه الاساس للقانونى لدعواها هو مطالبة كل منهما بالمبالغ المستحقة لها والتي خاما بتحصيلها ، اما الاستناد الى ان المظنون عليه الثاني نائب عن المظنون عليه الاول فهو اساس ملب الحكم طلبهما بانتصافين ، والمحكمة ان تقتضى عليهما بالمبالغ المذكورة بالتضامن او بغيره ، وهو ما يعيب الحكم المظنون فيه بالخطا في تطبيق القانون .

وبحيث ان هذا للنمى صحيح ذلك انه لا كان للثابت ان الطاعة طلبت للحكم بالزم المظنون عليهما متضامنين بان يؤدى لهما المبالغ التى قاما بتحصيلها لحسابها على اساس ان المظنون عليه الاول وكيل عنها وانه نائب المظنون عليه الثاني في تنفيذ الوكالة دون ان ترخص له الطاعة في ذلك مما يجعلهما متضامنين في المسؤولية تطبيقا لحكم المادة ٧-١/٧ من القانون الحنى واذ خلاص الحكم المظنون فيه حسبما تقدم ذكره الى ان المظنون عليه الثاني لم يكن نائبا عن المظنون عليه الاول بل كان وكيلآ آخر عن الطاعة ، فان ذلك لا يمنع محكمة الموضوع من ان تقتضى على المظنون عليه الثاني بالمبالغ التى

ثبتت أنه حصلها لحساب الطاعة وبقيت في نعمته على أساس أنه وكيل عن الطاعة ، ولا يعتبر ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى مما لا تملك المحكمة من تلقاء نفسها ، ولا خالف للحكم المطعون فيه هذا للنظر وقضى برفض دعوى الطاعة تبطل المطعون عليه الثاني على سند من أنها أقامت دعواها ضدّه على أساس أنه نائب عن المطعون عليه الأول ولها لا تملك تغيير سبب الدعوى والحكم فيها على أساس أنه وكيل عن الطاعة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

## 441

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض دعوى الطاعة  
 قيل المطعون عليه للثاني واحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة في هذا  
 الخصوص ورفضت الطعن فيما عدا ذلك والزم المطعون عليه للثاني بثلاث  
 مئربوات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتمام المحاكمة .

أمين السر نائب رئيس المحكمة

### نائب رئيس المحكمة:

**أمين مصر**

## جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن حيكال .. نقيب رابيس المحكة ومضوية المصادقة  
المستشارين : احمد صفى الحصار ، زكى الصاوى صلاح وجبال الدين عبد اللطيف ، عبدالحاميد  
الرضواوى .

( ١٥٢ )

### الطعن رقم ٢٨ سنة ٤٤ ق

ليجار ارضى زراعية .. بطلان الدين الذى يدعيه المؤجر قبل المستاجر لأرض  
زراعية بعد للعمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ ما لم يتخذ بشأنه الاجراءات  
المقصود منها في المادة الخامسة من ذلك القانون ايا كان سبب الدين .

— بالنسبة للديون التى تستحق للمؤجر بعد تاريخ العمل بالقانون  
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ في ١٩٦٦/٩/٨ على مستاجرى ارضى زراعية اوجب التشريع  
التصديق على توقيعات قوى الشان على السندات المثبتة لها لدى الجمعية  
التعاونية للزراعية المختصة وربت بطلان الدين جزءا على تخلف هذا الاجراء  
كما اوجبت على الدائن لخطر لجنة الفصل في المنازعات للزراعية بهذا الدين  
خلال شهر من تاريخ نشوئه ونما بهذه اللجنة التحقق من سبب هذه الديون  
وجديتها ولا كان نص المادة الخامسة ورد عليها مطلقا من كل قيد فان حكمها  
ينطبق على كل دين يستحق للمؤجر على مستاجر ارضى زراعية ايا كان  
سببه يستوى في ذلك الديون الناشئة عن علاقة الايجار او غيرها ولا محل  
للاستناد الى المحكة من التشريع الا عند غيوش للنص او وجود لبس فيه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر عبد الحميد الرضاوى والرأفة وبعد الدولة .

### حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل اوراق الطعن تتحصل في ان الطاعنين تكتفوا الى رئيس محكمة القيا الابتدائية بطلب لاصدار امر بالزلم للطعون عليه بان يؤدى لهم مبلغ ستمائة جنيه استقداا لى ان مورتهم المرحوم ميخائيل عبد السيد ميخائيل الشهير ببشرى كان يدين للطعون عليه في هذا المبلغ بموجب سند مؤرخ في ١٩٦٨/٩/٢١ ولله امتنع عن السداد رفض رئيس المحكمة اصدار الامر وحدد جلسة لنظر الدعوى وقام للطاعنون باعلان للطعون عليه بها وقيدت للدعوى برقم ١٧٩ سنة ١٩٧٢ مدنى القيا الابتدائية .

### وبتاريخ ١٩٧٢/١/٢٧ حكمت المحكمة للطاعنين بطلباتهم .

استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥ سنة ٩ ق مدنى بنى بسويف « هامورية القيا » وفتح ببطلان الدين تاسيسا على انه كان يستأجر ارضا زراعية من الدائن ولم يتبع بشأن الدين الاجراءات القصوص عليها بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . وبتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٢ حكمت المحكمة بالقاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليهم . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ايجت فيها الراى برفض للطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت انه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن بنى على سببين ينسب للطاعنون باولهما على الحكم المطعون فيه للخطا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون ان للحكم قضى ببطلان الدين موضوع النزاع تاسيسا على ان الطعون عليه كان يستأجر ارضا زراعية من مورتهم ولم تتخذ في شأنه الاجراءات القصوص عليها في اللاتين ٣ . من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ وهى تشترط للتصديق على توقيعات قوى الشان ندى الجمعية التعاونية المختصة وان تخطر عنه لجانفص الخازعات

الزراعية وهي التي تتحقق من جدية أو صورية الدين أيا كان تاريخ نشوئه وبغض النظر عن سببه في حين أن الدين المذكور نشأ في ١٩٦٨/٩/٢١ لاحقا على تاريخ العمل بالقانون المذكور فلا يخضع لحكم المادة الثالثة منه بل تسرى عليه المادة الخامسة ومن ثم فلا محل للقول باختصاص لجنة فض النزاعات لأن اختصاصها مقصور طبقا لنص المادة الرابعة على الديون الخاضعة للمادة الثالثة والتي نشأت قبل تاريخ العمل بالقانون ، هذا إلى أن المادة الخامسة لم تتحدث إلا عن دين المؤجر قبل المستأجر فيخرج عن حكمها الدين المستحق لغير المؤجر بسبب لا علاقة له بمقتد الأيجار ، وذلك تحقيقا للفرض الذي استهدفه الشارع من وضع هذه النصوص وهو منح استقلال للمالك لمستأجر الأرض الزراعية ، ولذا كان الثابت أن الدين المطلوب مستحق لمورث الطاعنين لأسباب لا علاقة لها باجارة الأمليان ، وتضى للحكم المطعون فيه ببطلان هذا الدين ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعم غير صحيح ، ذلك أنه لا كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي عمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ وقبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن ، تتولى لجنة الفصل في النزاعات الزراعية المختصة بتحقيق الديون التي يخطر عنها للدائنين طبقا للمادتين ٣ ، ٥ وذلك وفقا للتواعد المنصوص عليها في المادة للسابعة وتطاع على مستنداتها ( الكمبيالات وغيرها ) وتسمح أقوال الدائنين والحيثيين وسهودهم وتتحقق من سبب الديون وجديتها فإذا ثبتت صورية الدين أو قيامه على سبب غير صحيح قانونا كان لها أن تقضى بعدم الاعتداد بالسند وسقوط الدين ، وتنص المادة الخامسة منه على أن ، كل دين يستحق صكك بلا سبب مشروع على مستأجر أرض زراعية لصالح المؤجر يجب أن يصديق على توقيده تذييل بشأن عليه لدى الجمعية التعاونية المختصة ، ولا كان باطلا وعلى الدلائل أن يخطر لجنة فض النزاعات الزراعية بهذا الدين خلال شهر من تاريخ نشوئه ، مما مفاده أنه بالنسبة للديون التي تستحق

للمؤجر بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور على مستأجر ارض زراعية اوجي  
المشرع للتصديق على توقيعات ذوى الشأن على السندات التامة لها لدى  
الجمعية التعاونية الزراعية المختصة ورتب بطلان الدين جزاء على تخلف هذا  
الاجراء ، كما اوجي على الدائن لخطار لجنة الفصل في المخازعات الزراعية بهذا  
الدين خلال شهر من تاريخ نشوئه وناط بهذه اللجنة التحقق من سبب هذه  
الديون وجديتها ، ولما جاءت عبارة المادة الخامسة عامة معلقة من كل قيد  
فان حكمها ينفذ على كل دين يستحق للمؤجر على مستأجر ارض زراعية  
بعد تاريخ العمل بالقانون مسالف للذكر ايا كان سببه ، يستوى في ذلك الديون  
النشئة عن علاقة الإيجاز او غيرها ولا محيل ، ذهب اليه الطاعنون من قصر  
النص على الديون التي تستحق للمؤجر على المستأجر بسبب علاقة الإيجار  
استنادا الى الحكمة من التشريع لأن ذلك انما يكون عند غشوص النص أو  
وجود لبس فيه لما اذا كان النص واضحا جلي المعنى فانه لا يجوز الخروج  
عليه او تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي اطلت .

ولا كان يبين من الحكم المطعون فيه ان مورث الطاعنين كان يؤجر ارضا  
زراعية للمطون عليه وان الدين موضوع للدعوى استحق له على الأخير بعد  
تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ فان الحكم لا يقضى ببطلان هذا  
الدين لعدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة سالفة الذكر  
يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون للنص عليه بهذا السبب على غير اساس

وحيث ان حاصل للنفي بالسبب الثاني ان الحكم المطعون فيه شاب  
للتصور في التسبب ، ذلك ان الطاعنين تمسكوا في دفاعهم امام محكمة الموضوع  
بأن الدين المطالب به هو ثمن اطيان باعها مورثهم الى والد المطون عليه بموجب  
عقد ابتدائي مؤرخ في ١٧ يناير سنة ١٩٦٨ وان المشتري اتمام على مورثهم  
الدعوى رقم ٦٠٧ سنة ١٩٦٨ معنى بغير ملو يطلب الحكم بصحة وثقا هذا  
المقد ولتنته هذه الدعوى صلحا بمقد مؤرخ في ١٩٦٨/٩/٢١ وفي ذات التاريخ  
حرر باقى الثمن وقدره ٦٠٠ ج سند على المطون عليه وهو موضوع الدعوى

الجلية ، وذلك لثقة المورث فيه بحسب علاقة الوكالة التي كانت قائمة بينهما ، الأمر الذي يبين منه ان المدين الحقيقي بهذا الدين ليس هو المظنون عليه بل هو الذي هو ليس بمستأجر من مورث الطاعنين ، وقدعوا تأييدها لذلك صورة رسمية و حكم التصديق على عقد الصلح المذكور ، بخير ان الحكم المظنون فيه يغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري وهو ما يبيحه بالتصور .

وحيث ان هذا النعمي مردود ، ذلك انه لا كان للثابت ان السند موضوع للدعوى خور باسم المظنون عليه . وكان الحكم المظنون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الاول قد انتهى الى ان الدين موضوع للنزاع مستحق لوجر ارض زراعية على مستأجر وانه باطل لانه لم يتخذ بشأنه الاجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بفرض النظر عن سببه ومن ثم فان تمسك الطاعنين بان سبب الدين هو باقى ثمن بيع ارض مستحق على والد المظنون عليه بكون غير منتج ويكون عدم رد الحكم على هذا الدفاع لا ينبغي بالتصور .

وحيث انه لا تقم بتعين رفض لظن .

لذلك

رفضت المحكمة لظن . والزم الطاعنين بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتمام المطامعة وحكمت بمصادرة الكفالة .

المكتب رئيس المحكمة .

امين السر



### جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٧ -

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسن ميكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السيادة  
المستشارين : محمد صديق الصوار ، زلفت عبد الرحيم وزكي الصاوي صالح : جمال الدين  
عبد الطيف

( ١٥٣ )

### الظعن رقم ٥٩٩ سنة ٤٣ ق

تتقدم — تصحيح للصفة لا اثر له على للتقدم الا اذا تم التصحيح قبل للقضاء  
مدة للتقدم .

١ — كانت الهيئة العامة لشؤون السكك الحديدية هي طبقا للقرار  
الجمهوري رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ هيئة عامة يمثلها رئيس مجلس ادارتها  
قتياف الطاعن بالخصام وزير النقل ومطالبته بالحق الذي به ليس من شأنه  
قطع التقدم بالنسبة للهيئة المذكورة ذلك انه يشترط لانقطاع التقدم ان يتمسك  
الدائن بحقه في مواجهة مدينه ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢/١١٥  
من قانون الرافعات من انه اذا رأت المحكمة ان الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء  
صفة الدعي عليه قائم على اساس اجلت الدعوى لاعلان ذي للصفة — ذلك ان  
تصحيح للصفة يجب ان يتم في اليماد المقرر ولا يخل بالواعيد لرفع الدعوى  
ومدد التقدم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
القرر جمال الدين عبد اللطيف والمرلعة وبعد المداوله .

حيث ان الظعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومناظر اوراق  
الطعن تتحصل في ان المطعون عليه الاول اتام اصلا للدعوى رقم ٩٧٠ سنة  
١٩٦٨ معنى قسم اول بفجر القصور ضد وزير النقل بصفته وضد المطعون  
عليه الثاني طلب فيها للحكم بالزامهما ضامنين متضامنين بان يدفعا له مبلغ  
٧٠٠ ج ، وقال بيانا ادعواه انه كان يقود سيارة بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٧ وعند  
اجتيازه مزلقان المسكة الحديد صدمه القطار فاجبت به عدة اصابات وضبطت  
عن الوثمنة قضية للجنة رقم ٨ سنة ١٩٦٧ مركز القصور وحكم فيها بادانة  
عامل المزلقان - المطعون عليه الثاني - عن تهمة الاصابة للخط واصبح هذا  
الحكم نهائيا ، ولا تصيب عن الحادث وقوع تلف بسيارته يقدر بمبلغ ٧٠٠ ج  
يلزم المطعون عليه المذكور بتعويضه ويسأل وزير النقل بوصفه متبوعا له عن  
هذا الضرر وفقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، فقد اتام للدعوى للحكم له  
بطلباته ، وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/٧ امرت المحكمة باحالة الدعوى الى محكمة  
القصور الابتدائية حيث تبيحت بجدولها برقم ٧٢ سنة ١٩٦٩ معنى فتح وزير  
النقل بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة لان المطعون عليه الثاني تابع  
الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وهي هيئة عامة يمثلها رئيس مجلس  
ادارتها .

وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣ صحح المطعون عليه الاول شكل الدعوى باختصاص  
رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية - للطعن بصفته -  
بدلا من وزير النقل دفع الطعن بسقوط الدعوى بالتقادم طبقا للمادة ١٧٢ من  
القانون المدني لاقتضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث في ١٩٦٧/١٢/٢٧  
١٩٦٦ . وهو اليوم الذي علم فيه المطعون عليه الاول بحادث الضرر وبالشخص  
المسؤول عنه حتى تاريخ رفع الدعوى عليه في ١٩٧٠/١٢/٣ .

وبتاريخ ١٩٧١/١/١٣ حكمت المحكمة برفض الدفع بالسقوط وباحالة  
الدعوى الى للتحقيق نثبتت المطعون عليه الاول ان المطعون عليه الثاني تسبب

بخطئه في تلافٍ سيارته وإن ضررا لحقه يتقدر بالمبلغ المطلوب وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود قضت بتاريخ ١٩٧٢/٣/٨ بالزلم الطاعن والمطعون عليه الثاني بأن يدفع متضامنين للمطعون عليه الأول مبلغ ٥٠٠ ج .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٢ سنة ٢٤ ق مدني الصورة ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٨ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى للزلم الطاعن والمطعون عليه الثاني بأن يدفع متضامنين للمطعون عليه الأول مبلغ ٣٠٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقعت للنيابة مذكرة أبحت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فوات أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث أن الطعن اقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى برفض الدعي بسقوط الدعوى بالتقادم على سند من القول بأن الحادث وقع بتاريخ ١٢/١٧ سنة ١٩٦٦ وأن المطعون عليه اختصم وزير النقل بصحيفة تمت لتظلم المحضرين بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٣ وأن تصحيحه شكل للدعوى باختصاصه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون السكك الحديدية في ١٩٧٠/١٢/٣ قد أسبغ الصحة على الصحيفة الموجهة لوزير النقل والتي قطعت للتقادم ولأن خلا المطعون عليه الأول في تحديد المثل القانوني للهيئة لا يكتفى لبطلان الاعلان ظالما لأن التصحيح قد تم ، وإن للبين من صحيفة الدعوى أنه اختصم وزير النقل بصفته مثالا لهيئة السكك الحديدية - مما مفاده أنه كان يقصد اختصاص هذه الهيئة بالذات وقد تم الاعلان بادرلة قضايا الحكومة وحضر محاميه بالجلسات الأولى ولم يتمسك بالبطلان ، في حين أن وزير النقل ليس مسئولاً عن الدين الذي يطالب به المطعون عليه الأول ومن ثم فإن الاعلان الموجه إليه لا يقطع التقادم بالنسبة للهيئة العامة لشؤون السكك الحديدية لأنها تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمثلها مجلس إدارتها أمام القضاء ، ولا يفير من ذلك أن إدارة قضايا الحكومة تتوب عنها أمام القضاء لأن حضورها عن وزارة النقل يختلف

عن حضورها عن هيئة البنك الحديدية وذلك ضمن الحكم برفض التماس  
بمقتضى القانون .

وحيث إن هذا التماس صحيح ، ذلك أنه لما كانت الهيئة العامة لشئون  
البنك الحديدية هي طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٧١٥ سنة ١٩٦٦ الذى عمل  
به في ٢٥/٧/١٩٦٦ هيئة عامة ويمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها  
طبقاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بشأن الهيئات العامة ، وكان الثابت أن  
المطون عليه الأول أقام دعواه ضد وزير النقل بصفته والمطون عليه الثانى  
بصحيفة أودعت فلم المحضرين في ٢/١٠/١٩٦٦ تأسيساً على أنه بتاريخ  
٢٧/١٢/١٩٦٦ كان يجتاز مزلقان السكة للحديد بسيارة وصحبها القطار  
فأحدث بها تلفات تقدر بمبلغ ٧٠٠ ج وأن المطون عليه الثانى وهو حارم  
المزلقان تسبب بخطئه في حدوثها وأن وزير النقل بوصفه متبوعاً يسأل عن هذا  
للصر وطلب الحكم بتجيبهما متضامنين بهذا المبلغ، ثم صحح المطون عليه الأول  
دعواه باختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون البنك الحديدية  
وهو المتبوع للمطون عليه الثانى بصحيفة معلقة في ٣/٢/١٩٧٠ ، ولا كانت  
مطالبته وزير النقل بالحق المدعى به ليس من شأنها قطع التقادم بالنسبة  
للهيئة المذكورة ، ذلك أنه يشترط لانقطاع التقادم أن يتمسك الدائن بحقه في  
مواجهة مدينه ، لا يغير من هذا للنظر ما نصت عليه المادة ١١٥/٢ من قانون  
الرافعات من أنه إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لاقتناء صفة  
المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لأجل ذي الصفة وأن هذا النص  
حسبما ورد في المذكرة الإيضاحية لقانون الرافعات استحدث المشرع تبسيطاً  
للإجراءات وتقديراً منه لتبوع فروع للوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات  
على نحو قد يصعب منه تحديد الجهة التى لها صفة في الدعاى - ذلك أن  
تصحيح للصفة - يجب أن يتم في الميعاد المقرر ولا يخل بالمواعيد المحددة لرفع  
الدعاوى وبمعد التقادم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطون فيه قد خالف هذا  
النظر وقضى برفض الدفع لسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى المتخصص عليه

على المادة ١٧٢ من قانون المرافعات على سند من أن اختصاص رئيس مجلس  
عدالة الهيئة في ١٦٧٠/١٢/٣ قد صرح الإعلان التوجه لوزير النقل والذي قطع  
التقاعد ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه يتعين بحث ما الدعوى الجنائية المحكوم فيها من جريمة  
الجنح المستأنفة بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥ من أثر في وقف سريان التقادم على  
خضوعه ما هو ثابت بمحضر جلسة ١٩٧٠/٢/٤ أمام محكمة أول درجة من أن  
المطعون عليه الأول صرح شكل الدعوى في مواجهة الحاضر عن الحكومة  
باختصاص رئيس مجلس عدالة الهيئة للأمانة لشئون السكك الحديدية - ومن  
ثم يتعين أن يكون مع انقضاء الحالة .

#### الآن

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف  
القنيطرة والزمّت المطعون عليه الأول بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل  
اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : تقي الدين رئيس المحكمة مصطفى الأسدي وعشوية السادة  
المستشارين : جمال عبد الرحيم عثمان • محمد كمال عباس • صلاح الدين يونس • الذي يقتر  
نحش

( ١٥٤ )

### الطعن رقم ٦٢٩ سنة ٤٢ ق

تقدم - الدفع بالتقدم يجوز لبدائه في المرحلة الاستئنافية ما لم ينطوى  
للتأخير في لبدائه على معنى النزول عنه .

— لا كان النص في المادة ٢٨٧ من القانون الجنى على انه يجوز التمسك  
بالتقدم امام محكمة الدرجة الاولى سواء لانه كان يجهله او كان يعلمه وبقيت  
على التمسك به امام محكمة الدرجة الثانية اذا ما اخطق في دفاعه امام محكمة  
الدرجة الاولى فانه يسوغ له التمسك به لأول مرة امام محكمة الاستئناف  
ما لم ينطوى تأخيره في لبدائه على معنى النزول ضمنا عن التمسك به واذا  
لترم الحكم المعلن فيه هذا النظر بان اعتبر الطاعن متنازلا عن التمسك  
بالتقدم فان التمسك في هذا على الحكم على غير اساس .

## جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٧

بواسطة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى الأحمدي ومضوية للسادة  
المستشارين : جمال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصالح الدين بونيس ، الدكتور  
فهراسيم علي صلاح .

( ١٥٥ )

### الطعن رقم ٨٣١ سنة ٤٢ ق

ضرائب - اختيار المحاسبة عن الأرباح الفعلية خروجاً على نظام الربط المحكمي  
لضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ شرط  
للعمل به إعلان الرغبة في الجهاد .

— نص الفقرة الأولى والبنـد رقم «١» من المادة الثانية من القانون رقم  
٥٥ لسنة ١٩٦٧ — بنظام الربط المحكمي بضريبة الأرباح التجارية والصناعية  
يحل على أن المشرع قد أجاز استثناء الممولي بضريبة الأرباح التجارية والصناعية  
من يخضعون لقواعد الربط المحكمي طبقاً لأحكام هذا القانون اختيار المحاسبة  
على أساس أرباحهم الفعلية شريطة أن يقدم الممول طلباً يعلن فيه هذه الرغبة  
في الجهاد المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم للوصول ولا يغني عن هذا  
الالتزام أن يتمسك الممول بهذا الطلب أثناء نظر النزاع في مرحلة من مراحل  
طالاً أن المشرع قد شرطه لكي يفيد الممول من هذه الرخصة المقررة استثناء .

## جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٧

بمجلس السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب تصبجي وعضوية السادة المستشارين  
محسن فاضل المرجي، خديج حلية وشرف الدين خيرى : أحمد شوقى الخيلى.

( ١٥٦ )

## الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٤٤ ق

تأمينات :

الاقاول وحده هو المزم باداء الاشتراكات عن العمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطسرف الاخر في عقد الاقاول فانه في حالة عدم قيام صاحب العمل باخطار هيئة التأمينات باسم الاقاول وعنوانه لا يكون للهيئة الا مطالبة بالتعويض ان كان ذلك مقتضى خلافا للمقاول الاصلى الذى جعله المشرع متضامنا مع الاقاول من الباطن في الالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية ولا يلزم باداء الاشتراكات من اصحاب الاعمال الا اولئك الذين يستخدمون عمالا لا يعملون تحت اشرافهم فقا اجر طبقا للتعريف الوارد بالمادة الاولى من قانون العمل .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأورق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر شرف الدين خيرى والمراقبة وبعد الدالولة .

حيث ان الطعن لستوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اورق الطعن - تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٧٢ معنى كلى ممنهورة على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طالبا للحكم ببرائة ذمته من مبلغ ١٠٢٨٥٦ جم، وقال بيانها لها من الهيئة طالبا باداء هذا المبلغ .



باعتباره قيمة مستحققاتها عن عملية إنشاء مبنى مملوك له / فاعترض على تنفيذ المطالبة استنادا الى انه لم يستخدم عمالا تاجرين له في إقامة البناء وانما تلقى مع مقاولين على انشاءه ، ولذا لم تأخذ الهيئة باعترافه وكانت ذمته بزيادة من ذلك المبلغ فقد اقام الدعوى بطلباته المتقدمة . وبقرارين ١٩٧٣/١٢/١٠ وقضت المحكمة الابدائية برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف الاسكندرية ( مامورية معنهور ) وقيد استئنافه برقم ٧٠ لسنة ٢٩ ق ، وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة ردت فيها نقض الحكم . وعرض الطعن على عرفة المسورة فحددت لنظره جلسة ٦ ابريل سنة ١٩٧٧ وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المظنون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك ان الحكم اقام قضاء برفض الدعوى تاسيسا على ما ذهب اليه من ان تخلف مالك البناء عن اخطار الهيئة باسم المتاول وعنوانه قبل البدء في العمل بثلاثة ايام طبقا لنص المادة ١٨ من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يجعله ملوما باداء اشتراكات التامين وان المادة الثانية من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٦ فرضت على مالك البناء حجز مستحقات الهيئة من حساب المتاول ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك ان الالتزامات للوردة بقانون التامينات الاجتماعية المنسار اليه تقع على عاتق صاحب العمل واذا كان الطاعن قد عهد بإقامة البناء الى متاول فان هذا الأخير يعتبر صاحب العمل المسئول عن اداء تلك الاشتراكات ، ولا يغير من ذلك عدم قيامه باخطار الهيئة باسم المتاول وعنوانه او بخصم مستحققاتها من حسابها ، هذا الى ان هاتين المادتين لم ترتبا جزءا على مالك البناء في حالة تخلفه عن تنفيذ ما كلفه به .

وحيث ان التمي صحيح ، وذلك انه لا كان يبين من استقراء نصوص المواد ٤ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ من قانون التامينات الاجتماعية للمصادر

بالتقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلزم بإداء الاشتراكات من أصحاب الأعمال إلا أولئك الذين يستخدمون عمالا لا يعملون تحت إشرافهم لقاء أجر طبقا للتعريف للورد بالمادة الأولى من قانون العمل الصادر بالتقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت المادة ١٨ من قانون للتأمينات الاجتماعية المشار إليه قد نصت على أنه إذا عهد صاحب العمل بتنفيذ العمل إلى مقاول وجب على صاحب العمل لخطر الهيئة باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل ، ويلتزم المقاول بهذا الاخطار بالنسبة للمقاول من اللباط ويكون المقاول الأصلي والمقاول من اللباط متضامنين في الوفاء بالتزامات المقررة في هذا القانون فإن مفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقاول وحده هو الملزوم بإداء الاشتراكات عن العمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر في عقد القاطلة فإنه في حالة عدم قيام صاحب العمل باخطار هيئة التأمينات باسم المقاول وعنوانه لا يكون للهيئة إلا مطالبة بالتعويض إن كان ذلك مقتضيا خلافا للمقاول الأصلي الذي جملة المشرع متضامنا مع المقاول من اللباط في الالتزامات المقررة في قانون للتأمينات الاجتماعية . ١١ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر وجرى في قضائه على اعتبار الطاعن ملتزما بإداء اشتراكات التأمين لمجرد أنه لم يخطر للهيئة باسم وعنوان المقاول في الجهاد الذي حددته تلك المادة ، وكان لا يشفع للحكم استناده إلى المادة الثامنة من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاجراءات الخاصة بالتأمين على عمال القاولات - والصادر عملا بالتفويض للورد بالمادة ١٢ من قانون للتأمينات الاجتماعية مالف للذكر التي تنص على أنه : إذا عهد بتنفيذ العمليات إلى مقاولين من اللباط في القطاع الخاص أو الجماعات التعاونية والحرفية فيجب على صاحب العمل أو المقاول الأصلي أن يقوم بخضم اشتراكات للتأمينات الاجتماعية محسوبة وفقا للمادة من مستحقات المقاول لدى صرف كل مستخلص وتسدد هذه الاشتراكات إلى مكتب للهيئة المختص ، لأن هذا النص وإيا كان وجه الرأي في مدى لالتزمه حدود ذلك للتفويض فيما فرضه

على صاحب العمل من الالتزام استتطاع للتأمين وسدلا ما للهيئة ، لا ينطبق في الأصل وبصريح عبارته الا حيث يمهّد بتنفيذ العمليات الى متاولين من الباطن وهو ما لم يتكشف عنه للواقع في الدعوى للرامة ، وكان للحكم فيما اتفق عليه من هذا الخلل قد نحجب عن بحث دفاع الطاعن ولأبت فيما اذا كان قد انقضى البناء جائرله او عهد به الى متاول وتخلّى بذلك عن النصل في عنصر جوهرى من عناصر النزاع فانه يكون قد اخلّا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث بلتى أوجه للطن .

#### الملك

نقضت المحكمة للحكم المعلوم فيه ، واحالت للقضية الى محكمة استئناف الاسكندرية ( مأمورية دمنهور ) ، والزمّت للهيئة المعلوم ضحما بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل ائتماب الحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٧

الرئيسة السيد المستشار : نقاب رئيس المحكمة بمجلس المحفوظات وعضوية السيد  
المستشارين : محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس والدكتور إبراهيم طي صالح ، القنصل  
يوسف جوشي

( ١٥٧ )

### الطن رقم ٢٠٠ سنة ٤٤ ق

شركات - ضرائب - مدير شركة للتوصية لا صلة له في الطن على قرار اللجنة  
من الشركاء المتضامنين الا بتوكيل خاص .

— الشريك المتضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول  
وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء  
تقديم الاقرار عن ارباحه في الشركة كما يجب ان توجه الاجراءات اليه شخصيا  
من مصلحة الضرائب كل ذلك الا اذا كان للشريك قد اناب احد الشركاء او الغير  
في تقديم الاقرار عن الارباح الى مصلحة الضرائب فان الاجراءات في هذه الحالة  
يجب ان توجه الى هذا النائب بصفته ممثلا للشريك مما لا يسوغ معه القول  
بجواز الطن من مدير شركة للتوصية في قرار لجنة الطن نيابة عن الشركاء  
المتضامنين دون توكيل خاص بذلك .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار القنصل  
محمد كمال عباس والمعلقة وبعد المداولة .

حيث ان الطن استوفى اوضاعه الشكلية .

• وبما حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأدلة -  
تتحقق في إفرة سامورية ضرائب قضاة أدت أرباح شركة زكى بليبس إلياض  
لتجارة الأخشاب وهي شركة توصية بسيطة بالمبالغ ١٨٧٥ جنيها و ٢٢٠٠  
جنيها و ٢٢٧٩ جنيها عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ على التوالي يخص  
الشركاء التضامنين النصف والباقي لحصة التوصية وإن اعترضوا وأحيل  
للخلاف إلى لجنة للطن التي أصدرت قرارها في ١٣/٦/١٩٦٤ بتخفيض أرباح  
الشركة إلى ١٢٨٧ جنيها و ١٦٧٤ جنيها و ١٨٣٠ جنيها عن سنوات  
النزاع فقد أقام الطاعن بصفته مديرا للشركة للدعوى رقم ٨١ سنة ١٩٦٤  
قضا الابتدائية طعنا على هذا القرار • دفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول  
الطن شكلا بالنسبة للشركاء التضامنين استنادا إلى أنه رفع من غير ذي  
صفة • بتاريخ ٨/١٢/١٩٧١ حكمت المحكمة برفض الدفع وقبول الطعن  
شكلا وتخفيض أرباح الشركاء التضامنين إلى المبالغ التالية ٢٨٥٤٦ جنيها  
و ٥٦١٥٩٥ جنيها و ٦٠٨٤٨٠ جنيها في سنوات النزاع وأشارت في أسبابها  
إلى انتهاء النزاع صلحا عن حصة التوصية •

استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨ سنة ١٩٦٧  
أسيوط بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم  
قبول الدعوى الابتدائية لرفعها من غير ذي صفة • طعن الطاعن في هذا الحكم  
بطريق النقض ودفعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض  
للطن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة للنظر وفيها التزمت النيابة  
رأيها •

وحيث إن لطن اتهم على سبب واحد من وجهين حاصلهما أن الحكم  
المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم  
قضى بعدم قبول الدعوى الابتدائية تأسيسا على أن مؤدى نص المادة ٢٤ من  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن شركات التضامن والتوصية لا تخضع للمصرية

• ولما ترتبط على الشريك التضامن وهو الذى يحق له وحده ان يظن فى الربط بنفسه أو بمن ينيبه عنه ولا كان مدير شركة التوصية هو الذى ظن فى قرار اللجنة بصفته هذه دون ان يكون نائباً عن الشركاء التضامنين فان ظنهم يكون غير مقبول عنهم فى حين ان شركة التوصية شخصية معنوية لم يهدرما قانون للضرائب بحيث يحق لمدير الشركة تمثيل الشركاء التضامنين دون نيابة منهم هذا لى ان للطاعن وان كان مديراً لشركة التوصية الا انه شريك متضامن يمثل نفسه فى الظن على قرار اللجنة •

وحيث ان هذا التمس مرفوع ذلك انه لا كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص فى فقرتها الثانية على انه « فيما يتعلق بشركات التضامن تفرض الضريبة على كل شريك شخصياً من حصته فى ارباح تعامل نصيبه فى الشركة » وتقتضى فى فقرتها الثالثة انه « فيما يتعلق بشركات التوصية فتفرض باسم كل من الشركاء التضامنين بمقدار نصيبه فى الربح وما زاد عن ذلك فتفرض عليه للضريبة باسم الشركة » وكان مودى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لم يحدد فى هذا الخصوص بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن والتوصية فلم يخصها بهذا الوصف للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة فى المادة ٣١ من القانون على سوى فى حكم المادة ٢١ بين الشريك التضامن فى هذه الشركات وبين الممول الفرد من حيث الخضاع كل منهما للضريبة فى حدود ما يصيبه من ربح ، مما مقتضى ان هذا الشريك يعتبر فى مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو الممول شخصياً عن الضريبة ، ونتيجة ذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الاقرار عن ارباحه فى الشركة كما يجب ان توجه الاجراءات اليه شخصياً من مصلحة الضرائب - كل ذلك الا اذا كان للشريك قد اتى احد الشركاء او الغير فى تقديم الاقرار عن الأرباح الى مصلحة الضرائب ، فان الاجراءات فى هذه الحالة يجوز ان توجه الى هذا النائب بصفته ممثلاً للشريك مما لا يسوغ منه القول بجواز الظن من مدير شركة التوصية فى قرار لجنة الظن نيابة عن الشركاء

المضامين ، دون توكيل خاص بذلك ، ولا كان الحكم قد جرى في تضامه على  
أن الأوراق خلو من توكيل للشركاء المضامين بخير الشركة في اللطن على تولي  
اللجنة وكان الخبير قد اتمام طمسه بهذه الصلة وحجبا فان هذا اللطن لا ينصرف  
على شخصه باعتباره شريكا وتضامنا ولا لبي يلقى الشركاء المضامين وإذا  
التزم الحكم المطعون فيه هذا للنظر فان النسي عليه بالخطا في تطبيق القانون  
يكون على غير اساس .

وحيث انه لا تكلم يتعين رفض اللطن .

الذلك

رفعت المحكمة اللطن والزمتم للماعن بالمصروفات ومبلغ عشرين جنينا  
مقابل اتمام المحاكمة وحكمت بمصلحة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

امين السري

## جلسة ٨ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نقيب تقيس المحكمة اورد خلف ومكتوبة السادة المستشارين :  
محمد مخني ، حسن السليبي ، الدكتور بشرى بلق فتيلان ، رافت عبد الرحيم .

( ١٥٨ )

### الطعن رقم (٧٨١) لسنة ٣٤ ق

طعن ( عدم جواز الطعن في الحكم اذا قضى بالطلبات الختامية ولو كانت اقل  
من لطلبات الاصلية .

لما كانت المادة ٢١٩ مرافعات تقتضي بعدم جواز الطعن في الحكم من  
قضى له بكل طلباته وكانت العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات  
السابقة عليها فاذا عدل ادعى طلباته وقضت له المحكمة بها جميعا فانه لا يجوز  
له بعد ذلك ان يطعن في قضاء المحكمة لكي يعود الى طلباته الاصلية .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع للتقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المرر رافت عبد الرحيم والمرافعة وبعد الدولة .

حيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق للطعن  
تخلص في ان للطاعن اقام الدعوى رقم « ١٣٤٣ » لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى  
مليز جنينه

الخصومة ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طالبا للزامه المبلغ ٧٩٩٣٤٤  
غرامة لتأخيرها في دفع مستحقاته وقال بيانا ادعواه لانه صدر له الحكم رقم  
« ١٣٧٣ » سنة ١٩٦٨ مدنى كلى الخصومة الذى قضى بالزام المطعون ضدها



ودفع مبلغ ٤٠١٤٠٠ قيمة استحقاقاته قبلها حتى تاريخ خروجه من نطاق تطبيق قانون التامينات الاجتماعية بعد ان اصبحت صاحب عمل - ولا كان قد قدم مستندات الى الهيئة المطون ضدها في ٦٨/٩/٥ وصرف المبلغ المتبوضر به وتخلت عن ادائه له حتى ١٦/٨/١٩٦٩ فانه بذلك يستحق غرامة تأخير بواقع ١٪ من قيمة المبلغ المذكور عن كل يوم يتأخر فيه للصرف ومقدرها مبلغ ٣٤٤ ر ١٧٠٠ طبقا للمادة ٩٥ ، من القانون رقم ٦٤ ، بتاريخ ١/٨/١٩٧١ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الحكم المذكور بالاستئناف رقم ٢٩٨ لسنة ٢٣ ق . القصورة وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٣ قضت المحكمة وقبل الفصل في الموضوع بنصب مكتب للخبراء لبيان تاريخ استكمالها للاستندبات التي توجب صرف المبلغ المحكوم به وحساب غرامة التأخير التي تستحقها في حالة قيام موجبها حتى تاريخ الصرف وبعد ان قدم للخبير تقريره والذي انتهى فيه الى ان للطاعن يستحق مبلغ ٩٢٢ر٨٥٠ غرامة تأخير قبل الهيئة المطون ضدها عن فترة ٢٥ يوما من يوم ١٩٦٩/٧/٢٤ وهو التاريخ الواجب للصرف فيه وحتى يوم الصرف للمطى في ١٩٦٩/٩/٩ اودع للطاعن مذكرة ختامية طلب فيها اعتماد تقرير الخبير والقضاء بالمبلغ الذي انتهى اليه في تقريره وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٣ قضت المحكمة بالغاء للحكم المستأنف والزام المطون ضدها بان تدفع للطاعن مبلغ ١٢١ر٨٥٠ جم طعن للطاعن على هذا للحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابنت فيها للرأى اصليا بعدم جواز الطعن واحتياطيا برفضه وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت لفترة جلسة ١٠/٤/٧٦ وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الدفع بعدم جواز الطعن مسيد ذلك انه لا كانت المادة ٢١٩ من قانون المرافعات تقضى بعدم جواز الطعن في الحكم من قضى له بكل طلباته وكانت العبارة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها فاذا عدل الدعوى طلباته وقضت له المحكمة بها جميعا فلا يكون له مصلحة في المتظلم من الحكم ولا كان الثابت ان للطاعن ارتضى للنتيجة التي انتهى اليها

الخبير في تقريره بشأن استحقاقه لأخرجة تأخير قبل المطون ضدما تقدم  
١٢١٨٥٠ فقط وعل طلباته في حدود هذا المبلغ بالمذكرة الختامية التي قدمها  
إلى المحكمة الاستئنافية وقضى له بالحكم المطون فيه بكل طلباته الخاصة فانه  
لا يجوز له بعد ذلك ان يطلب في قضاء للحكم لكي يعود للم طلباته الأصلية .

الحك

قضت المحكمة بعدم جواز الطلب وأعطت الطامن من المبرونات .

طالب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٧٧

مؤلفة السيد المستشار : احمد حنين ميكل نائب رئيس محكمة النقض وعسوية  
السادة المستشارين : محمد منقلى المسار ، زكى الصابري صالح وجمال الدين عبد اللطيف

---

( ١٥٩ )

### الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٢ ق

الاستئناف - يجب على المحكمة الاستئنافية الرد على أوجه الدفاع التي سبق  
للمسك بها أمام محكمة أول درجة .

١ - لا كان يجب على المحكمة الاستئنافية نقلاً عن المادة ٢٢٣ من  
قانون المرافعات ان تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من ادلة وأوجه  
دفاع جديدة وما كان قد قدم لها الى محكمة الدرجة الاولى وكان يبين من  
الانكشاف على الأوراق ان الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة في إحدى مذكراته  
بأنه تمسك بالمعارف موضوع النزاع بوضع اليد المكتسب للملكية بالسند  
الطريقى - وكان الطاعن قد اثبت في ختام صحيفة الاستئناف أنه تمسك بجميع  
أوجه الدفاع التي سبق له أن أبدعها أمام محكمة أول درجة وكان لا يحسن  
الابتدأى لم يتعرض لهذا الدفاع وكان للحكم المطعون فيه نفس نتائج الحكم  
المستأنف دون أن يشير الى الدفاع منقالت للذكر فهو امر وعبه بالضرورة .

## جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٧٧

بإقامة السيد المستشار : أحمد حسن ميكل نائب رئيس المحكمة وطهوية السبحة  
المختارين : محمد صفى الحصار ، وافتتحت عبد الرحيم وزكي المصاري صلاح ، جمال الدين  
عبد اللطيف .

---

( ١٦٠ )

### الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق

اعلان في الوطن المختار - اعتبار مكتب الحامي الذي تقدم مذكرة في الدعوى عن  
أحد الخصوم موطنا مختارا يصبح الاعلان فيه بالأولئك اللازمة لسير الدعوى طالما  
انه تصلم الاعلان شخصيا ولم يعترض .

— لا كان يصح تسليم الأوراق المطلوب اعلانها في الوطن المختار في  
الأحوال التي بينها القانون ويعتبر مكتب الحامي معتبرا في اعلان الأوراق  
للأزمة لسير الدعوى في درجة التفتيش للوكل هو ايها . ولا كان الاستناد  
الحامي قد قدم مذكرة عن الطاعة في فترة حجز الدعوى للحكم ثم تريت المحكمة  
إعادة الدعوى للطاعة فلم اعلان الطاعة بقررو إعادة الدعوى للطاعة بمكتب  
الاستناد الحامي . التفتيش موطنها المختار وتسلم هو الاعلان شخصيا  
هو أن يعرض أو يلقى وكانت وهو ما يستند منه انه كان وكلاء عنها في  
الاعلان . ثم ان الاعلان مالت الذكر يكون صحيحا ولا اعتد به للحكم  
المعنون فيه فإنه لا يكون قد خالف القانون .

حق الاعتراض - يجوز الاعتراض عليه في حدود القانون والنظام العام :

١٠١٦ من القانون المدني هو خدمة يؤديها المقار المرتفق به عيجه من منفعة الأول ويجعله متعلا بتكليف الفائدة الثاني وهو وإن لم يحرم مالك المقار من ملكيته إلا أنه ينقص من نطاقها فيحرره من القيام بأعمال في عقاره كان له الحق في أن يقوم بها لولا وجود حق الارتفاق كما أنه يوجب عليه ألا يمس في استعماله حقوق ملكيته بحق الارتفاق فلا يجوز استعماله أو ينقصه أو يجعله أكثر مشقة وللأفراد أن ينفقوا على إنشاء حقوق الارتفاق التي يختارونها سواء كانت إيجابية أم سلبية مع مراعاة أن تكون في حدود القانون والنظام العام والآداب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير للذي تلاه السيد المستشار المحرر زكي الصباوي صالح والمرافعة وبعد الدالة :  
حيث أن الطعن لستوفى أوضاعه الشكلية .

- وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل أوزق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٤٧٣ مدني للقائمة الابتدائية ضد الطاعنتين طلبوا فيها الحكم بالزامهما بسد جميع الفتحات من أبواب وشبابيك وبلكنات وغراندلتا ومتاور تمل على ملكهم من الجهة القبلية بطول ٤٠ مترا ، وقالوا شرحا لدعواهم أنه بموجب عقد بدل مسجل في سنة ١٩٦٥ تنازلوا - كطرف ثان - لأمين وصفي رياض كطرف أول - عن قطعة أرض قضاء رقم ١١٦ بكائنة بشارع ولي العهد بالقبة ونص في البند الثاني عشر من العقد على أنه في حالة لقامة للطرف الأول أو من تنزل إليه الأرض موضوع البند مستقبلا فيلا ( سكن خاص ) فقط على قطعة الأرض فله الحق في جبل فتحات طبقا لتولفين البناء ، وفي حالة لقامة عمارة سكنية

استغلالية بمعرفة الطرف الأول أو من تؤول إليه قطعة الأرض المذكورة فليس لهم الحق في عمل فتحات ايواب أو شبابيك أو بلكونات أو فوندات أو مناوير تعطل على بقية ملك البائعين لهذه الأرض وهي الجهة القبلية بطول ٤٠ متراً وذلك سواء كانت هذه الوجهة بمقامة على الصامت أو بعيدة لأى مسافة عن هذا الحد الفاصل ، واضاف للمطون عليهم أن الطاعنتين اشترتا الأرض المذكورة وأنشأتا عليها عمارة سكنية وقامتا بفتح ايواب وشبابيك وبلكونات وفوندات تعطل على ملكهم من الجهة لأقبلية مخالفتين بذلك للبند الثانى عشر ضالف الفكر ، ولذا لم تلوما بسد تلك الفتحات رغم للتنبيه عليهما فقد اتاموا الدعوى للحكم لهم بطلباتهم .

وفي ١٩٦٩/١١/١ نذبت المحكمة خبيراً من الجنود لمعاينة العين موضوع النزاع وبيان مدى مخالفة الطاعنتين لما هو متفق عليه في عقد البذل والاضرار التى لحقت بالمطون عليهم نتيجة وجود مخالفات وهل يمكن اصلاحها دون اضرار على مالك العقار المرتفق به ، وبعد ان قدم للخبير تقريره عدل المطون عليهم طلباتهم الى طالب الحكم اصلياً بالزام للطاعنتين باقامة للسور الذى بينه للخبير في تقريره مع مراعاة الأصول الهندسية والفنية اللازمة لاتمامته واحتياطياً بالزامهما بان تدفعا لهم مبلغ ١٠٣٥ ج قيمة تكاليف انشاء هذا السور - حسب تقرير الخبير - ليتولوا هم اتمامه بمراعاة الأصول الهندسية والفنية .

وبتاريخ ١٩٧١/٢/١٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استئناف المطون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٥٩ سنة ٨٨ ق مدنى للقاهرة ، وفي ١٩٧٢/٦/٢٩ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنتين بان تدفعا للمطون عليهم مبلغ ١٠٣٥ ج ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فليت الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض وتقدمت للنيابة العامة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن ، وعرض لاطن على هذه الدائرة في غرفة مشورة . فوات انه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت للنيابة فيها .

وحيث إن للطعن بتي على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول منها ونحو  
مطلق في الإجراءات اثر في الحكم المطعون فيه ، ذلك ان محكمة الاستئناف حوزت  
الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٢/٦/١٩ وبتلك الجلسة قررت اعادة الدعوى  
للمرافعة وكلفت للمستأنفين - المطعون عليهم - باعلان المستأنف عليهما -  
الطاعنتين - فوجها لهما الاعلان بمكتب الاستاذ صمويل الأقصرى المحامي  
بوصفه موطنهما المختار ، وتم الاعلان في هذا الوطن لجلسة ١٩٧٢/٦/٢٩  
حيث اصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه ، مع ان الاعلان المذكور باطل بالنسبة  
للطاعة الاولى لأن الاستاذ صمويل الأقصرى المحامي لم يحضر معها او عليها  
في اية جلسة من الجلسات حتى يعتبر مكتبه محلا مختارا لها يصح اعلانها فيه ،  
لا يغير من ذلك أنه قدم لمحكمة الاستئناف مذكرة بدفاع للطاعنتين عندما حوزت  
الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٢/٦/١٩ لأن مجرد تقديم هذه المذكرة عن الطاعة  
الاولى لا يقيدها انه موكل عنها ، ولا أعتد للحكم بهذا الاعلان للبطل فانه يكون  
باطلا بدوره .

وحيث ان هذا النعى مودود ، ذلك انه لا كان الاصل ان يتم تسليم  
الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه الاصلى ويجوز  
تسليمها في الوطن المختار في الاحوال التي بينها للقانون ، وكان صدور  
توكيل من احد الخصوم من وكلاء من المحامين بمقتضى توكيل عام او خاص  
من شأنه طبقا للمواد ١٠ ، ٧٢ ، ٧٤ من قانون المرافعات ان يجعل موطن هذا  
للوكيل معتبرا في اعلان الاوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة للتقاضى الوكيل  
هو فيها ، وكان للثابت في الدعوى ان محكمة الاستئناف حوزت الدعوى  
للحكم لجلسة ١٩٧٢/٦/١٩ وصرحت بتقديم مذكرات في عشرين يوما  
وجعلت اداة مناقشة بين الطرفين وقدم الاستاذ صمويل الأقصرى المحامي  
بصفته وكيلا عن الطاعنتين مذكرة بدفاعهما في الميدان تم قررت المحكمة بتلك  
الجلسة اعادة الدعوى للمرافعة بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٠ وبالجلسة الأخيرة  
كلفت المطعون عليهم باعلان الطاعنتين لاعلانهما بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٤

في مكتب الأستاذ صوبيل الاقصى بوصفة مؤتمنها المختار وتسليم من شخصيا  
 الاعلان دون ان يعترض او ينفى وكالته عن الطاعة الاولى ، وهو ما يستفاد منه  
 انه كان وكيلها عنها في الاستئناف ، وقد تولي هو بنفسه وكيلها عن الطاعتين  
 الطعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض وان يكن هذا بقاء على توكيل الخ  
 لا كان ذلك يكون الاعلان سالف الذكر صحيحا ولا اعتد به الحكم المطعون فيه  
 لأنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعمي عليه بالبطلان في غير محله .

وحيث ان طاعنين تنميان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه  
 مخالفة القانون لقضائه يطلب جديدي ابدى لأول مرة امام محكمة الاستئناف  
 وفي بيان ذلك تقولان ان المطعون عليهما انتهوا امام محكمة اول درجة الى طلب  
 الحكم اصليا بالزلم الطاعتين باقامة للسور الذي يبينه للخبير في تقريره ،  
 ولتحتياطيا للزامهما بان تدفعا لهم مبلغ ١٠٣٥ قيمة تكاليف لقامة هذا السور ،  
 ولا قضى برفض دعواهم في مذكرتهم الختامية المقدمة لمحكمة الاستئناف الغاء  
 الحكم المستأنف واقرم الطاعتين بان تدفعا لهم متفاضلين مبلغ ١٠٣٥ ج قيمة  
 تكاليف انشاء السور الذي اضطرروا لاقامته على ارضهم ، ولا كان هذا للطلب  
 جديدا لم يسبق طرحه على محكمة اول درجة فقد دفتا في مذكروتهما المقدمة  
 بجلسة ١٩٧٢/٦/١٩ بعدم قبوله لتباعا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ،  
 الا ان الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفعا وبالزامهما بالمبلغ المطلوب ،  
 وهو ما يميزه بمختلفة القانون .

وحيث ان هذا النعمي في خصوص طلب الالتزام بمبلغ ١٠٣٥ مردود ذلك  
 ان تنفيذ الالتزام لما ان يكون تنفيذا عينيا فيقوم الدين باداء عين ما للترزم به  
 او تنفيذا عن طريق التعويض ، وللتعويض قد يكون نقديا او عينيا بازالة  
 المخالفة التي وقعت اخلا بالالتزام ، ولا كان للناجث ان المطعون عليهم ملجوا



١. أمام محكمة أول درجة للحكم بالزلم للطاعتين. يسد جميع التبعثات من ابولب وشبابيك وفراندات ومناور تطل على ملكهم من الجهة للقبليّة، ولا أنقدم بالخبر الذي نحبته المحكمة تقريره الذي ينتهي فيه إلى أن العمارة التي أقامتها للطاعتان مكونة من خمسة أدوار في كل دور تسع فتحات ويلكوية ومنورين تطل على ملك المظنون عليهم من الجهة للقبليّة وأنه يستحيل سد هذه الفتحات لأنها فتحات أضواء مباشرة لجاني العمارة وتلحق هذه الأضرار يلزم لقامة مسور بكامل ارتفاع العمارة لسد جوانب الماور وحجب الرؤية ويتكلف انشاؤه مبلغ ١٠٢٥ ج. عدل المظنون عليهم طلباتهم إلى طلب للحكم أصلياً بالزلم للطاعتين بإقامة السور الذي بينه للخبر في تقريره ولتغطاها للزلمها بأن تدفعاً لهم مبلغ ١٠٢٥ ج قيمة تكاليف انشاء هذا السور ليقولوا هم اتامته بمعرفتهم. ولا قضت المحكمة برفض دعواهم فقد طلبوا في صحيفة استئنافهم إلغاء الحكم المستأنف والزم للطاعتين بإقامة السور المذكور تسم طلبوا في مذكرتهم المقدمة لجلسة ١٩/٦/١٩٧٢ للزم للطاعتين بأن تدفعاً لهم متضامنين مبلغ ١٠٢٥ ج من قيمة تكاليف انشاء هذا السور الذي اضطرروا لإقامته، وآثروا على مذكرتهم أن هذا المبلغ هو ما قدره للخبر ولكنهم تحملوا بباقى التكاليف فلملية، ولا كان طلب المظنون عليهم في صحيفة الاستئناف تنفيذ الالتزام بطريق التحويض للعيني بإقامة السور لسد الفتحات على مقتضى للطاعتين ينظر على طلب للزلمها بقيمة تكاليف إقامة هذا السور مما لا يكون معه طلب جزم التكاليف في مذكرتهم حالاً وجدياً في الاستئناف، أما للنهي في خصوص جلب الحكم بالتضامن فبالرغم من أنه يعتبر جلباً جدياً لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف تطبيقاً للنهي المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات، إلا أن النهي بشأنه غير منتج ولا يحتمل للطاعتين سوى مصلحة نظرية صرف لأن الحكم المظنون فيه انتهى إلى رفض هذا الطلب، ولا تعود عليهما أية فائدة من

ينقض الحكم في هذا الخصوص لا كان ذلك مانعاً على الحكم بهذا الميعاد  
يكونه على غير أساس .

وحيث ان مبنى النعمي بالاسبب الثالث ان الحكم المطعون فيه اخطأ في  
تطبيق القانون وفي بيان ذلك فتكون الطاعتان دلتهما تمسكتا في دفاعهما امام  
مكتبة الموضوع بان للشرط الواردة في البند الثاني عشر من عقد البذل هو شرط  
تحتسني غير مشروط ومخالف للقانون لانه يمنح لها الحق في فتح مطلات على  
ملك المطعون عليهم من الجهة للتبليغ اذا اقامتا على الأرض موضوع البذل فيلا  
خاصة وبمساهمتهما هذه الحق اذا اقامتا عليها عمارة سكنية استغلائية ، الا ان  
لاحكم رفض هذا الادعاء وتضمن بصحة هذا الشرط مما يبيحه بالخطأ في تطبيق  
القانون .

وحيث ان هذا النعمي غير صحيح ، ذلك بان حق الارتفاق طبقاً للمادة ١٠١٥  
من القانون المدني هو حصة يؤدّيها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من  
قيمة الأول ويجعله مثقلاً بتكاليف لفائدة الثاني وهو وان لم يحرم مالك العقار  
الخاص من ملكيته الا انه يقتصر من نطاقها فيحرمه من القيام بأعمال في عقاره  
كان له الحق في ان يقوم بها لولا وجود حق الارتفاق ، كما انه يوجب عليه  
الا يمس في استعماله حقوق ملكيته بحق الارتفاق فلا يسيء استعماله او  
يتقصد او يجعله اكثر مشقة ، ولا كان النص في المادة ١٠١٦ / ١ من القانون  
المدني على ان : حق الارتفاق يكتسب بفعل قانوني او بالعرف ، . يدل على  
ان الاستعداد ان يقتصر على إنشاء حقوق الارتفاق التي يتقارونها سواء كانت  
ايجابية ام سلبية مع مراعاة ان تكون في حدود القانون والنظام العام والاداب  
وكان للناصب من عقد البذل المبرم بين امين وصلى وفاض واصف ونعمات وصلى  
موضح مهمي وبين المطعون عليهم والمسجل في ١١/٨/١٩٦٥ انه نص في البند  
الثاني عشر منه على ان : من التعلق عليه مرحلة بين الطرفين انه في حالة إقامة  
الطرف الأول او ان تزول لديه الأرض موضوع البذل مستقبلاً فيلا - مسكن  
خاص - فقط على قطعة الأرض ملك الحق في عمل منححات طبقاً لتوليين البناء .

وفي حالة لقامة عبارة سكنية استغلالية بصرفة للطرف الأول او من تزول اليه  
قطعة الأرض موضوع البذل فليس لهم الحق في عمل ايولب او شبائيك او  
بلكونات او فراندلت او مناويز تحمل على بقية ملك البائعين لهذه الأرض وهي  
الجهة القبلية بطول حوالي ٥٠ مترا وذلك سواء كانت هذه الوجهة مقامة على  
للصايت لاي مسافة كانت عن هذا للحد للفاصل ، ، بلان هذا الشرط يتضمن  
الاتفاق على انه في حالة لقامة فيللا على الأرض موضوع للبذل يكون له تزول  
اليه هذه الأرض للحق في فتح مطلات على ملك المظون عليهم من الجهة للقبلية  
في حدود القانون ، اما في حالة لقامة عبارة سكنية على تلك الأرض ينتهي هذا  
الحق ، مما مفاده تقرير حق لوفاتى سلمى بعدم المال على ملك المظون عليهم  
في هذا للخصوص ، ان هذا للشرط قام على اعتبار مقدار للضرر المحتمل وغير  
المحتمل في نظر للماتدين وقد توقف ذلك في نظرها على مقدار علو البناء او  
انخفاضه وكبر مباحته او قلته وكثرة عدد سكانه او قلتهم وهو اعتبار معتول  
لذ العادة ان تكون اقل مباحة من العمارة فيفيد ذلك المقار الجاور وان تكون  
للفيللا من دور او دورين وذلك يحد للقدرة على الاطلال على للجار وتكون العمارة  
من عدة ادوار خمسة او ستة وذلك يحد من للقدرة على كشف الجار وان تكون  
للفيللا سكتا لأسرة واحدة والعمارة من سكتان عديدين وضرر عشر جيران يوق  
بكثير ضرر جار واحد وقد يحتفل للجار مضايقة جار واحد ولا يحتفل مضايقة  
بشرة جيران ٥٥٥٥

وفي واقعة للنزاع قرر للخبير ان العمارة المقامة استغلالية مكونة من خمسة  
ادوار بالأرض وبكل دور تصح فتحات وبلكونة غير منوربين وللليللا لا يحتفل  
ان يكون بها من للفتحات مثل هذا للحد مما يجبل هذا للشرط في نظر المحكمة  
اثاما على اعتبارات مقبولة قانونا ٥٥٥ ومن ثم كان شرطا مشروعا ، ، وكان  
للحكم في خصوص الرد على دفاع اللطاعتين بان هذا للشرط تصفى قد عرض  
للحالات التي اوردها المادة الخامسة من القانون المعنى وقرر انها غير متوافرة  
على للدعى لان المصلحة المتصورة من هذا للشرط مشروعة ولم يثبت من الأوراق

أن المظنون عليهم تضرعوا إلى مجرد الاضطرار بالطاعين ، بل الثابت أن المصالح التي يرجون تحقيقها مصالح لادبية جرمية حرصوا على النص عليها صراحة بل لا يدع مجالاً للقول بأنها قليلة الأهمية بالنسبة لا يصيب للطاعين من ضرر بضمينهما ، ولا يتضح مما سلف أن الحكمة في حدود سلطتها التقديرية انطوت باسباب سائغة لها اصلها للثابت في الأوقات ما تمسكت به الطاعتان من أن الشرط المشار إليه تحصى فإن للنهي بهذا السبب يكون غير سعيد .

وحيث أنه لا تقوم يمين نفس للوطن .

لذلك

رفضت الحكمة الوطن والزم الطاعين بالمحروفات وحكمت بمصادرة الكفالة

نائب رئيس الحكمة

امين السبر

## جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٧٧

ببرئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى الاسيوطي وعضوية السادة  
المستشارين : جمال عبد الرحيم عثمان ، حمد كمال عباس وصالح الدين بونس ، ود . ابراهيم علي  
ميتالي .

( ١٦١ )

### الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٣ ق

منازعات التنفيذ الموضوعية - المنازعة في جيز لا تعتبر منازعة تنفيذ اذا وردت  
ضمن دفاع على دعوى مبتداه بطلب للزام باداء دين .

- اذا كان المطلوب هو الحكم بنفاذ الحوالة والالزام بدفع مبلغ معين وهي  
طلبات الزام بدعوى مبتداه تبعا بها الطعون ضده الاول الحصول على حكم  
للانضاء بالالزام مديله باداء معين فلا يعتبر ذلك التعرض لصحة للحجز الجبني  
على ثبوت الدين من عكاد المنازعات في التنفيذ التي تختص بها المشرع القاضي  
للتنفيذ وحده ولا يقترح في هذا النظر ان تحسم محكمة الموضوع في حكمها  
ما يسط عليها من اوجه للدفاع والدفع القانونية بلوغا للقضاء في الدعوى لانها  
وعلى هذا النحو لا تواجه منازعة في التنفيذ بمداولتها في القانون .

اعلان الاعلان في مركز ادارة الشركة وفقا للمادة ١٣ من قانون المرافعات لا محل  
له الا بالنسبة لأوراق الحضرين .

- اذا كان الحكم قد قضى ببطالان الحجز الذي وقيته مصلحة  
الضرائب على سند من القول بان اعلان الحجز لم يعلن في مركز ادارة الشركة ونفاذ

المادة ١٣ من قانون المرافعات - في حين أن هذا الحجز حجز ادارى وليس من الأوراق التى تعان عن طريق الحضرين فلا يطبق في شأنها للحكم الولرد في المادة ١٤ مسلكة للبيان بل تحكمها المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى والتي تنص على أن يتم الاعلان بكتاب جوسى عليه يعلم للوصول فضلا عن أن البطلان المقرر في هذه الحالة شرع لصالح للشركة المحجوز تحت يدها وليس للدائن المحجوز .

### المسكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
التقرير الدكتور لبراهيم على مصالح والمرافعة وبعد المناقولة .

حيث ان الوطن استولى اوضاعا للشكلية .

وحيث ان لوثائق - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل للأوراق -  
تتجصل في أن المطعون ضده الأول باتيم الدعوى رقم ٧٥٢٢ سنة ١٩٧١ مدعى  
حطوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضده الثانية طاعيل  
الحكم بالزلم الأخيرة في مولوجة الأولى بتباز الجوزة المحررة في ٢ ليريل سنة  
١٩٧١ للصادرة ليه من السيدة فاطمة محمود البقال في حق للشركة المطعون  
ضدها الثانية وتيمتها ٣٥٠٠ ج والوثائق القانونية بولتق ٤٪ من تاريخ المطالبة  
الرسمية وحتى السداد وأورد بصنيقة دعواه ٠٠٠ لاه المان للشركة بالحوالة  
في ١٥ يونية سنة ١٩٧١ بالجاهية بيطايلها بالزوج ١٩ يوليو سنة ١٩٧١ جان  
مصلحة للفرائب اوقمت حجزا بتاريخ ٤ مايو ١٩٧١ للسيدة الجيلة تحت  
يدما بمبلغ ٣٢٤٦ ج و ١٠ طيميا فيعتبر لذلك حجزا سابقا على الحجز الذى  
وكمه بمتنقى الحوالة واختبرت خطايلها سالف الفكر بمثابة تقرير بنا في العامة .  
وبتاريخ ٢١ ليريل سنة ١٩٧٢ سكمت المحكمة بالزلم للشركة المطعون ضدها

ثانوية. بان تجع له - المطون ضده الأول - الخلع الإجعي به والفوائد على ما  
سلف بيانه استنادا إلى أن الخبز الذي أوقفه للطاعة - مصلحة للضرائب -  
تحت يد مدير الشركة بارمنت وقع باطلا لأنه كان يضمن إيقاعه تحد يد رئيس  
مجلس الادارة كما انه لم يعلن إلى المحجوز عليها خلال الثمانية الأيام التالية  
لإعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه استأنفت الطاعة بهذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٢٤٢٨ سنة ٨٦ ق للقاهرة ، ويتأريخ ١٥ مارس سنة ١٦٧٢ حكمت المحكمة  
بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت  
النيابة مذكرة أبنت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في  
غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رابها .

وحيث أن الطعن أتيم على سبب واحد تنمى به الطاعة على الحكم المطون  
فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من ثلاثة أوجه ، وحاصل اولها مخالفة  
قواعد الاختصاص النوعي وفي بيان ذلك نقول ان الحكم انتهى في قضائه إلى  
تأييد الحكم الصادر من محكمة اول درجة حالة ان موضوع النزاع هو من  
منازعات التنفيذ التي اولت المادة ٢٧٥ ، قانون المرافعات اختصاص فيها  
سواء الموضوعية منها أو الوقتية وأيا كانت قيمتها لقاضي التنفيذ دون غيره  
جما كان يتبعن منه على محكمة اول درجة ان تقضى بعدم اختصاصها نوعيا  
بنظرها ، والى جانب الحكم المطون فيه هذا - غير وقضى بتأييد الحكم المستأنف  
فانه يكون معييا بمخالفة تطبيق القانون .

وحيث ان هذا التيم مردود بان الحكم المطون لا يقضى بتأييد الحكم  
المستأنف فقد حصل وقائع للدعوى المقامة من المطون ضده الأول وطلباته منها  
لستعدادا مما اورده بصحيفتها الافتتاحية وما طرح عليها من دفاع وهو الحكم  
بجفاف الحولة الصادرة لليه من السيدة قاطمة محمود "تال" في حق الشركة  
المطون ضدها الثانية ولزامها بان تدفع له مبلغ ٢٥٠٠ ج - الفوائد القانونية  
به اقل ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وحتى السداد وهي طلبات الزلم في دعوى

مبتدأة تقيدها المظنون ضده الأول للحصول على حكم من القضاء يلزم مدينه بإداء معين فلا تعتبر لذلك من عداد المنازعات في التنفيذ التي يختص بها المشرع القاضي للتنفيذ وحده ولا يتقدم في هذا النظر أن تضمن محكمة الموضوع في حكمها ما يسط عليها من أوجه الدفاع والنفوذ للقانونية بلوغا للقضاء في الدعوى لأنها وعلى هذا النحو لا تولجها منازعة في التنفيذ بمدلولها في القانون . لا كان ذلك وكان للحكم المظنون فيه قد قضى للمظنون ضده الأول بطلباته سالفة البيان فإنه لا يكون قد خالف صحيح حكم القانون في شأن قواعد الاختصاص ويكون النعمى عليه بهذا الوجه غير صحيح .

وحيث أن حاصل الوجهين الثاني والثالث أن الحكم المظنون فيه استند في قضائه ببطلان الحجز الذي وقعته مصلحة الضرائب على سند من القول بأن إعلان الحجز لم يسلم في مركز إدارة الشركة وفقا للمادة ١٣ من قانون المرافعات ورتب على ذلك قبول الدفع المبدى الى المظنون ضده ببطلان الحجز لهذا السبب في حين أنه حجز إداري وقع تحت يد المظنون ضدها الثانية في أرمنت فهو ليس من الأورق التي تعلن عن طريق المحضرين ولا يطبق في شأنها للحكم الزارد في المادة ١٣ سالفة البيان بل تحكمها المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري والتي تنص على أن يتم الإعلان بكتاب موصى عليه بعلم الوصول كما أن البطلان المقرر في هذه الحالة هو بطلان نسبي لا يصبح أن يتمسك به إلا من شرع أصلته وهي الشركة المحجوز تحت يدها نصيب وليس المظنون ضده باعتباره ذلكا حاجزا هذا إلى أن الغاية من الإجراء قد انتهت بحسم الشركة للمال المحجوز تحت يدها مما كان يقتضي معه طبقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات رفض الدفع ببطلان الحجز .

وحيث أن هذا النعمى غير منتج ذلك أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري تنص على أنه لا يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يملأ إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب



بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها -  
ويجب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا به - أ تاريخ اعلانه  
للمحجوز لديه خلال الثمانية الايام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه  
والا اعتبر الحجز كان لم يكن ، ولما كانت للطاعة لم تثبت قيامها بإعلان  
المحجوز عليها بالحكم في الميعاد المحدد في هذا للنص فان لا جز يعتبر كان  
لم يكن مما يتحقق به للمطون ضده الأول . . . الصلحة و التمسك بالمولود  
الذى حاق بالحجز وذلك باعتبار ان الحق محل الحجز مدال نفيه عن المحجوز  
عليها ومن ثم فلا جدوى مما نعته الطاعة على الحكم المطون نيه ميه اوردته في  
شان بطلان الفأ . . . ز .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمت الطاعة المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نقيب رئيس المحكمة مصطفى الأسدي ومضوية السادة  
المستشارين : محمد كمال صليبي ، صلاح الدين يونس والدكتور ابراهيم علي شالح ، القى  
بقدر حبشي

(١٦٣)

### الطعن رقم ٣١٢ سنة ٤٤ ق .

ضرائب - مرتبات المارين لحكومة الجزائر التي تمنحها الحكومة المصرية  
للموظف المعار - تخضع للضريبة المقررة على المرتبات في مصر .

— لا كانت اتفاقية التعاون الفني بين حكومة مصر العربية وحكومة  
الجمهورية الجزائرية الموقعة في الجزائر بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ والصادرة بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٧ لسنة ١٩٦٣ لم يرد بها نص على ان ننضم  
الحكومة المصرية عن الحكومة للجزائرية بشي من هذه الرتبيات فاز -  
التي تمنحها الحكومة المصرية للموظف المعار طبقا لقرار وزير الخزانة رقم ٦٧  
لسنة ١٩٦٣ وهو الرتب الأسمى بالكامل في جمهورية مصر العربية تكون  
الحكومة المصرية قد اجتهت المعار بصفة اصلية لاعتبارات متعلقة بالسلطة  
العامة وليس نيابة عن حكومة للجزائر وتسرى عليه لذلك الضرائب المقررة  
على الرتبيات التي تدفعها الحكومة المصرية الى أى شخص سوا ذ . . .  
في مصر او في الخارج

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر صلاح الدين يونس والمرافعة وبعد الدخول

حيث ان الوطن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكمين المظنون فيهما وسائر  
الأوراق - تتحصل في ان المظنون ضده اقام للدعوى رقم ١٣٧٧ سنة ١٩٧٠  
تجارى القاهرة الابتدائية ضد الطاعة طالبا للحكم بإلغاء ما ربط على مرتبه من  
ضريبة كسب عمل ودفاع وأمن قومي أثناء اعارته لحكومة الجزائر في اداة من  
١٩٦٦/١١/٤ الى ١٩٦٨/٨/٣١ وللزم الطاعنين برد ما لتقتضه من هذه  
للضرائب بأنواعها الثلاثة وجملته مبلغ ٨١٠.٣٥٠ جم ، تأسيسا على ان المرتب  
الذى حصل عليه خلال تلك اداة لا يخضع لأية ضريبة لأن الحكومة المصرية  
قد ادته له نيابة عن حكومة الجزائر وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨ حكمت المحكمة  
بإجابة المظنون ضده الى طلباته ، استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٢٩٨ سنة ٨٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٠ حكمت محكمة  
الاستئناف بإلغاء للحكم المستأنف في رده للضرائب المقتطعة من المرتب الأصلي  
وبرفض الدعوى في هذا الشق وقيل للفصل في طلب الرد بنصب مكتب خبراء  
وزلة للعدل لبيان مقدارها . وبعد ان تقدم للخبير تقريره حكمت بجلسته  
١٩٧٤/١/٢٢ بتعديل الحكم المستأنف الى إلزام المصلحة للطاعة برد مبلغ  
٦٨٩٧٤١ جم . طعن الطاعة في جزئين الحكمين بطريق النقض ، وقدمت  
للنيابة مذكرة ابدت فيها للرأى بنقض الحكمين - وعرض الوطن على المحكمة  
في غرفة مسورة وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت للنيابة رأيها .

وحيث انه مما تنمى الطاعة على الحكمين المظنون فيهما مخالفة للقانون  
والخطا في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول ان الحكمين اقاما تضامهما بمعجم خضوع

مرتّب الاعارة للضرائب على أن حكومة الجزائر هي المتّزمة به وأن الخزّانة المصرية أدته للمطوّن ضحه نيابة عنها وفي ذلك مخالفة لنص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، التي توجب فرض الضرائب على المرتبات متى كان مصدرها للخزّانة المصرية دون أي اعتبار آخر .

وحيث أن هذا للنمى سيد . ذلك أن الأصل في اعارة موظفي الدولة الى الحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مرتّب المار على جانب الجهة المستعيرة غير أن المشرع أجاز منح الموظف المار مرتّب من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية . ومن أجل ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المارين للدول الإفريقية ونص في المادة الثانية منه على أن « تمنح جمهورية مصر العربية مرتبات للموظفين المارين لحكومات الدول المينة بالمادة السابقة وفقا للجدول المرفق » ويؤوض وزير الخزّانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل هذه المرتبات كلما دعت الضرورة الى ذلك « وبمقتضى التتويض لوزير الخزّانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل المرتبات الولدة بهذا للقرار الجمهورى أصدر وزير الخزّانة للقرار رقم ٦٧ سنة ١٩٦٣ ونص في مادته الأولى على أن « يعدل مرتّب الاعارة بالنسبة للممارين الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بحيث يضربا للممارين علاوة على الجالب التي يستحقونها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٤٨٩٠ سنة ١٩٦٢ المشار اليه المرقب الاصلى بالكامل في جمهورية مصر العربية » فدل بذلك على أن يصرف للممارين الى جمهورية الجزائر مرتباتهم الأصلية بالكامل في جمهورية مصر العربية . ولا كان ذلك وكانت اتفاقية للتعاون اللنى بين حكومة مصر العربية وحكومة الجمهورية الجزائرية الموقمة في الجزائر بتساريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ وللصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٧ سنة ١٩٦٣ لم يرد بها نص على أن تتحمل الحكومة المصرية عن الحكومة الجزائرية بشء من هذه المرتبات فان المرتّب الذى تمنحه الحكومة المصرية للموظف المار تكون

تتم: اجتهاد به بصفة فعلية لإعتبارها متعلقة بالمصلحة العامة وليس بواجب جزئي  
 حكومة الجؤلدر وتندرى عليه، لذلك، بالضررائب المقررة على المرتبات التي تمنحها  
 الحكومة المصرية إلى أي شخص سواء كان مقيماً في مصر أو في الخارج، ولذا خالفه  
 للحكام المطعون فيهما هذا للنظر: فإليهما، يكونان قد إخطأ في تطبيق القانون مما  
 يتعين منه نقض أولهما الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٠ فيما تضمنه من قضاء  
 قطعي بحكم خضوع مرتب الاعارة ( مرتب للبعثة ) وملحقاته للضررائب ونقض  
 ثانيهما الصادر بتاريخ ٣٢ يناير سنة ١٩٧٤ .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ولا تقدم يتعين القضاء بالفاء  
 للحكم المستأنف، فيما قضى به من عدم خضوع مرتب الاعارة ( مرتب للبعثة )،  
 وملحقاته المصرية ورفض الدعوى في هذا الخصوص .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٠ في شقه الخاص بعدم  
 خضوع مرتب الاعارة ( مرتب للبعثة ) وملحقاته للضررائب ، والحكم الصادر  
 بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢ . وحكمت في موضوع الاستئناف رقم ٢٩٨ لسنة ٨٨ق  
 القاصرة . بالفاء للحكم المستأنف فيما قضى به من عدم خضوع مرتب الاعارة  
 ( مرتب للبعثة ) وملحقاته للضررائب ورفض دعوى المطعون ضده في هذا  
 الخصوص، وألزمت المطعون ضده المبروفات عن درجتي التقاضي ومصروفات  
 هذا الطعن ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل إتباع المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٧٧

بوثامة السيد المستشار : محمد صلاح ابو راس وعضوية السادة المستشارين : حلف  
وقتي ، جميل الزبلي وسعد العيسوي ، محمد جدي عبد الميزي .

(١٦٤)

### الطعن رقم ٥٢٥ سنة ٤٣ ق

نزح الملكية للمنفعة العامة - الجهة المستفيدة من نزح الملكية عليها ايداع  
التعويض بمصلحة نزح الملكية وليس للمنزوع ملكيته فهي بذلك غير مدينة  
للاخير .

— لا كان قانون نزح الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد ألزم الجهة المستفيدة  
من نزح الملكية بسداد التعويض الى جهة حكومية اخرى لتتولى بدورها سداده  
الى مستحقيه فانه يكون في نفس الوقت قد دل على ان المنزوع ملكيته لا حق له  
في مطالبة الجهة المستفيدة من نزح الملكية بشيء من التعويض وانما هو يتكافاه  
وفقا لنص القانون من مصلحة نزح الملكية ولما كانت القاعدة ان النص الخاص  
واجب التطبيق فيما يتقيد او يعطل او يفاير النص العام وكان يشترط لصحة  
اجراءات حجز ما للمدين تحت يد النير ان يكون المحجوز لديه مدينا للمحجوز  
عليه فاذا كان للحكم قد انتهى الى رفض دعوى المطالبة بالتعويض وصحة  
الحجز من المنزوع ملكيته قبل المصلحة المستفيدة فانه لا يكون قد اخطأ في  
تطبيق القانون .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المحترم  
جميل الزينى والرافعة والحلولة .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه للشككية .

وحيث ان للوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
تتحصل في ان للطاعن امام الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى الاسكندرية  
على المطعون ضدها الأولى بطلب للحكم بالزامها بان تؤدى له مبلغ ٧٥٣٤١٦٥  
تأسيسا على انه حصل على حكم نهائى فى الاستئناف رقم ٣٢٧ سنة ١٩٦٩ ق .  
الاسكندرية بالزام شركة سكك حديد الدلتا بان تدفع له مبلغ ٧٥٣٤١١٥ جم  
حصل بمقتضاه على امر باختصاصه بمقتار ادينه بجوار مصنع المطعون ضدها  
ثم تبين ان الارض لتخفت بشأنها اجراءات نزع الملكية لصالح المطعون ضدها  
الأولى التى اصبحت مدينة للمنزوع ملكيتها بقيمة العقار المنزوع ، فاقوع  
للطاعن حجزا بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ تحت يد المطعون ضدها الأولى وفاء ادينه  
المستحق بموجب الحكم سالف البيان ، وعلى اثره قامت المحجوز عليها  
بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٨ بالتقرير بما فى قيمتها واقترت بانها مدينة فعلا بمبلغ  
للتعويض المستحق للمحجوز عليها ، ووعدت بتحديد الدين فى تقرير لاحق  
وبتاريخ ١٩٦٨/٢/١٢ اقترت فى ظم للكتاب بان الدين يبلغ مـ قدره  
٧٠٨٢٧٢٠ جم وبتاريخ ١٩٦٨/٣/١٧ اتفر للطاعن كلام من المحجوز عليها لديها  
يصرف دينه المحجوز من اجله خلال ثمانية ايام والاطالب المحجوز لديها به فانفرت  
المحجوز لديها المحجوز عليها بنزها على الوفاء بالمبلغ المحجوز به للطاعن ولم  
تعترض المحجوز عليها على الوفاء ، ولما نكلت المحجوز عليها عن الوفاء بدينه  
لم يبق امامه الا للتنفيذ على اموالها بموجب تسفده تطبيقا لنصن المادة ٥٧٠



من قانون المرافعات التي فاستشكلت المظنون ضدها الأولى في التنفيذ مدعية براءة دعمتها بإيداع بالتعويض خزينة الجهة التي قامت بإجراءات نزع الملكية وفق ما نص عليه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ولا تضي بوقف إجراءات التنفيذ فقد اضطر لإقامة دعواه موضوعيا بطلب للزلم المظنون ضدها الأولى بدعيته فاستجابت له محكمة أول درجة وقضت في ١٠/٣٦/١٩٧٢ بالزام المظنون ضدها الأولى بأن تؤدي للطاعن مبلغ ٧٥٣٤ر١١٥ استأنفت المظنون ضدها الأولى للحكم بالاستئناف رقم « ١١٥٩ » سنة ٢٨ ق . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم ورفض الدعوى . طعن للطاعن في الحكم بطريق النقض وقدمت للنيابة مذكرة أبدت فيها للراي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المظنون فيه مخالفة للقانون والخطا في تطبيقه من وجهين وفي بيان الوجه الأول يقول انه في الوقت الذي سلك فيه للسبيل الصحيح باستصدار الأمر بالاحتصاصه بمقار محبته وتوقيع الحجز تحت يد المظنون ضدها على التعويض المستحق له مقابل نزع ملكية ذلك العقار وما تلا ذلك من اقرارها بأحقية الطاعن في استيفاء دينه مما تحت يدها للمنزوع ملكيته فان الحكم المظنون فيه ذهب خطأ الى ان المظنون ضدها الأولى غير مدينة بالتعويض للمظنون ضده عن نزع الملكية لصالحها بمقولة ان المصلحة للقائمة بإجراءات نزع الملكية هي المدينة به وهي التي تتولى صرفه لذوى الشأن مما يجعل الحجز تحت يد المظنون ضدها باطلا في حين ان الجهة التي تطلب نزع الملكية هي المدينة بالتعويض وان المصلحة للقائمة بالإجراءات بريئة للذمة منه لأن نزع الملكية ليس لحسابها واذا خالف الحكم هذا للنظر فانه يكون قد خالف للقانون بما يستوجب نقضه . وفي بيان الوجه الثاني يقول الطاعن ان قانون نزع الملكية لا يوجب ايداع التعويضات خزنة مصلحة نزع الملكية كما ذهب الى ذلك الحكم المظنون

فيه ذلك ان الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ التي تستند اليها الحكم المطعون فيه والمادة السابقة منه والمذكرة الايضاحية قد جاءت خالية من اى التزام يوجب على الجهة المستفيدة من نزع الملكية ليداع التعويض خزنة اذلة نزع الملكية . ولا كان للثابت ان العقار فرعت ملكيته لصالح المظنون ضدها الاولى فانها تكون مبنية للمنزوع ملكيتها بقيمة التعويض وقد اقرت بمديونيتها عندما اوقع الطاعن للعجز تحت يدها وانتهت الى ان الشركة للدائنة لها بعزمها على الوفاء بدين الطاعن ولانه مع التسليم بخلافه بان تافون نزع الملكية يختم على المظنون ضدها الاولى ليداع مبلغ التعويض خزنة مصلحة نزع الملكية فانه وقد حال دون ذلك توقيع للحجم تحت يدها فانه يتحتم عليها ليداع المبلغ باى جهة .

وحيث ان النعى بوجهيه مردود ولانه وان كانت الجهة طالبة نزع الملكية هي التي تستفيد من العقار المنزوع ملكيته للمنفعة العامة ومن ثم تلتزم بدفع التعويض المخد بان نزع ملكيته وتكون مدينة به قبله الا ان الاستفادة من نصوص المواد ١ ، ٦ ، ١١ ، ١٥ ، من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقاربات للمنفعة العامة او للتحصين ان للشرع ناط بادارة خاصة من ادوات الحكومة هي ادارة نزع الملكية ، بمصلحة المساحة للقيام بكافة الاجراءات اللازمة لتحديد مساحة المقار وتعيين ملاكها وتسخير للتعويض المستحق لاصحابه عن نزع ملكيته وسداده اليهم مقابل الحصول على توحيقاتهم على نماذج خاصة . بفعل الملكية للمنفعة العامة وليداع النماذج مصلحة للشهر للمقارى لى . يترتب على ايداعها جفيع الاثار المترتبة على شهر عقد البيع الرضائى . وللتشريع الخاص للذى ينظم هذه الاجراءات كلها تتعلق بالنظام العام لتعلق موضوعه واتصال احكامه بمنفعة عامة ويستلزم بالتالى - وفق ما تقتض عليه المواد السابقة من الجهة التي طلبت نزع الملكية سداده التعويض المستحق عن نزع الملكية بتسليمه نهائيا - لا الى الخزنة ملكيته ولكن الى المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية لتقوم هى بتسليمه الى ذوى الشأن

عليه بمراعاة الضوابط والأحكام التي نص عليها القانون والقرارات المنفذة له وحصولها على توثيقاتهم على النماذج الخاصة المعدة لهذا الغرض والتي نص القانون عليها - خلافا لتواعد وإجراءات التسجيل العادية - على أن يبدعوا مصلحة الشهر العقاري يترتب عليه آثار شهر عقود البيع الرضائية وبذلك يحرم على الجهة طالبة نزع الملكية أن تسامح على مقدار التعويض أو تتصالح عليه استقلا لاختصاراً للأجزاء أو تفرد بمسئولته إلى المزروع ملكيته لأن هذه الأمور ومثالها ظلم للتشريع لإجراءاتها تنظيمها كالأفياء كما كان ذلك وكان قانون نزع الملكية المشار إليه قد أزم الجهة المستفيدة من نزع الملكية بسداد التعويض إلى جهة حكومية أخرى لتتولى بدورها سدادها إلى مستحقيه ، فإما أن يكون في نفس الوقت قد حل على أن المزروع ملكيته لا حق له في مطالبة الجهة المستفيدة من نزع الملكية بشيء من التعويض وإنما هو يفتاضه وفقا لنص القانون من « مصلحة نزع الملكية » ، ولما كانت القاعدة أن النص الجازم واجب للتطبيق فيما يقيد أو يسهل أو يغير للنص العام ، وكان يشترط لصحة إجراءات حجز الملمون تحت أيدي الغير أن يكون لديه شيئا للمحجوز عليه فإن الحكم الملمون فيه قد انتهي إلى رفض دعوى الطاعين بالنسبة على ما أورده من أن المحجوز لديه هي الماطون ضدها الأولى غير ملتزمة بشيء قبل النزوع ملكيتها - فسمى الشركة سكيك جديد الطلأ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه بمسئولته في ذلك أن تكون المحجوز لديها قد أعلنت المحجوز عليها بمزجها على سداد دين الطاعين أم لم تطبقها لأن ذلك لو تم لكان فيه مخالفة لإجراءات متعلقة بالنظام العام .

وبحيث إن الطاعين ينص على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني المتنازع والقصور في التفسير وفي بيان ذلك يقول أن ما أورده الحكم المطعون فيه من القول بأن القانون يلزم الماطون ضدها الأولى - وحتى المستفيدة من نزع الملكية - بإبداء مبلغ التعويض أدلة نزع الملكية لا سند له من القانون ، وبذلك أن ما تدرعت به تلك الشركة من الغلط في القانون بالنسبة لتقريرها بما في

للذمة الصادرين عنها ، بيد أن للحكم المطعون فيه أخذ تقرير المطعون ضدهما الأولى المؤرخ ١١/٥/١٩٦٨ الذي أقرت فيه بأنها أودعت للتعويض المستحق خزنة إدارة نزع الملكية وهو تقرير منافي للضوابط القانونية ، هذا فضلا عن خطأ الحكم المطعون فيه بتقريره أن التنفيذ على أموال المحجوز لديه جائز في حالتين مما امتناعه عن التقرير بما في الذمة أو التقرير على خلاف الحقيقة ومسطق حق الطاعن في التنفيذ على أموال المطعون ضدهما لعدم ايداعها الجلب في الواعيد التي حددها القانون المشار اليه بالتطبيق للمادة ٣٤٦ من قانون المرافعات وعلاوة على ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه ، وقد قضى ببطلان حجز ما للمدين لدى الغير من غير طلب فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النemy مردود علاوة على ما سلف بيانه في الرد على السعيب الثاني بأن الحكم المطعون فيه إذا أورد في اسبابه أن المستأنفة قد أودعت قيمة للتعويض بخزينة إدارة نزع الملكية بالإسكندرية وهي المختصة قانونا بنزع الملكية بالإسكندرية وهي المختصة قانونا بصرف التعويضات وهي التي تلزم للشركة المستأنفة قانونا بالوفاء بالتعويض لها ، ولا سلف للبيان فإن الإيداع في خزنة الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية تقوم مقام الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية للذمة طبقا للمادة ٥٧٠ من لوائح سائلة للكرز ، فإنه يكون قد رد على ما يثيره الطاعن ويكون النemy عليه بالتصور في غير محله ، لا كما كان ذلك فإنه لا جناح على الحكم المطعون فيه أن يعرض لمصلحة المحجز كسالة أولية لازمة للفصل في طلب الالتزام المؤسس على عدم الوفاء بدين المحجز ولا ليداعه توصلا إلى ما انتهى إليه من عدم التزام المطعون ضدهما الأولى بالدين المطالب به شرط من شروط الالتزام به وهو أن المحجز لديه غير مدين بدين المحجز بما يكون معه للتنفيذ طبقا لنص المادة (٧٥٠) من قانون المرافعات لم يصادف محلا أما التي على الحكم المطعون فيه بالتناقص فإنه تسمى مجهولة بما يجعله غير مقبول .

- ٨١٥ -

وحيث أنه لا تقدم بضحي للطن برمته على غير اساس ويتعين رفضه -

لذلك

رفضت المحكمة للطن والزميت للطن بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيها  
مقابل اتعاب الحاماة وامرت بمصارفة الكفالة -

رئيس الدائرة

امين السر

## جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٧٧

الرئيسة السيدة المستشارة : محمد صالح لهر رئيس. وعضوية السادة المستشارين : حافظ  
دققي جميل لازيني وسعد الحسني ، محمد حدي عبد العزيز .

---

(١٦٥)

### الطعن رقم ٨١١ سنة ٤٣ ق

عند تنفيذه - يجب للزلم عباراته الواضحة على مدى من حسن النية .

— مفاد نص المادتين ١٤٧ ، ١٤٨ من للتنتين المعنى ان العقد لا ينشأ  
حقا ولا يولد للتراما لم يرد بشأنه نص فيه والالتزم يقوم بتنفيذ التزامه كما  
ورد في العقد دون نقص او زيادة الا اذا كان ذلك من مستلزمات التنفيذ وان  
تفسير القاضي للعقد يكون من خلال الفاظه فان كانت الالفاظ معبرة عن الارادة  
بوضوح فلا يجوز العدول عن الارادة الظاهرة الى ارادة اخرى والا كان ذلك  
انحرافا في التفسير وعملية تفسير العقد لوقوف على الارادة الحقيقية  
للمتعاقدين من مسائل الواقع التي يستل بها قاضي الموضوع بشرط ان تكون  
العبارات والصيغة تحتمل المعنى الذي جسدته كما ان تنفيذ للعقد طبقا لا تستعمل  
عليه يجب ان يتم بحسن نية وحسن نية هو ايضا من مسائل الواقع التي  
تخضع بدورها لسلطان محكمة الموضوع .

## جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صنتي العصار ، رائد عبد الرحيم وزكي المصاوي صالح ، جمال الدين  
عبد اللطيف .

(١٦٦)

### الطعن رقم ٦٩٨ سنة ٤٣ ق

بطلان - اذا كان الاجراء باطلا في شق منه فان هذا الشق وحده الذي يبطل  
شرط ذلك ان يكون العمل الاجرائي مركبا من اجزاء .

— لا كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون المرافعات اذ تنص على  
انه اذا كان الاجراء باطلا في شق منه فان هذا الشق وحده هو الذي يبطل فهي  
تنظم انتقاص العمل الباطل بحيث اذا كان شق من الاجراء غير صحيح فانه يمكن  
ان يبقى صحيحا رغم تعيب الشق الاخر ولا يرد هذا الا على العمل الاجرائي  
المركب من اجزاء قابلة للتجزئة او الانقسام بين العمل البسيط او غير  
القابلة للتجزئة او الانقسام فتعييب شق العمل الاجرائي من هذا النوع  
يؤدي الى بطلان العمل الاجرائي كله .

لحضور الذي يصحح البطلان - شرطه ان يكون قد تم بناء على ذات الاعلان في  
الزمان والمكان المعينين فيه .

— لا كان حضور الخصم الذي عناه المشرع لسقوط الحق في التمسك  
بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على اعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان

العينين فيها لحضوره اذ ان العلة من تقرير هذا الجبا هو اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى اليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق التصود منها ويعتبر تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلانها فاذا لم تحضر الطعون عليها في الجلسة الجديدة التي دعيت اليها بموجب ورقة الاعلان الباطلة وانما حضرت بناء على اعادة اعلائها ودعت باعتبار الاستئناف كان لم يكن فانه لا يزول بطلان تلك الورقة بحضورها بهذه الجلسة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر محمد صديقي المصار والرافعة وبعد الدخول  
حيث ان للطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان المرحومة روح اللؤاد محمد مؤاد معرض مورثة الطعون عليهم اقامت الدعى رقم ٩٦٢/٢٦٦ مدنى للزقازيق الابتدائية ضد عبد النعم عبد العزيز ابو السعود يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٨/٧/١٩٦٣ المتضمن بيعه لها اطيانا زراعية مساحتها ٤ س ١٤ ط ٦ ف تبين ان حقيقة مساحتها ٤ س ١٤ ط ٥ ف لقاء ثمن مدفوع قدره ٢٧٩٤ ج والتسليم

وبعد ان حكم بتوقيع الحجر على المدعى عليه لخصمت مورثة الطعون عليهم . الطاعن بصفته تيمنا عليه ، كما اقام للطاعن بصفته الدعى رقم ٩٦٣ لسنة ٩٦٧ مدنى للزقازيق الابتدائية ضد مورثة الطعون عليهم يطلب الحكم ببطلان عقد البيع سالف الذكر تأسيسا على ان المحجر عليه لم يبرم العقد الا لانها استقلت فيه طيشا بينا وهوى جابجا بعد ان تزوجها دون ان يحصل منهم على الثمن ولأن التصرف كان نتيجة الاستغلال والتواطؤ وهو ما دعا زوجته الاولى الى طلب توقيع الحجر عليه للسفه ، وصدر حكم بذلك في الاستئناف



رقم ١٠/١ في احوال شخصية المقصورة ولاية على المال ، قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية الى الاولى ليصدر فيهما حكم واحد ثم حكمت بتاريخ ١٤/١/١٩٦٨ بأحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت التقييم على المعجور عليه ان عقد البيع موضوع الدعوى قد صدر نتيجة استغلال ، وسمعت المحكمة اقوال شهود الطاعن ثم توغيت مورثة الطعون عليهم وقام الطاعن بتجديد الدعوى ضد الورثة ، وبتاريخ ٢٨/٥/١٩٧٢ حكمت المحكمة في الدعوى رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦٦ بطلبات مورثة الطعون عليهم ، وفي الدعوى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٧ برفضها . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٥ في ملحق المقصورة - مأمورية للزقاقين - دفع الطعون عليهما الثاني والخامس باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم اعلانهما به اعلانا صحيحا في الميعاد القانوني . وبتاريخ ٥/٥/١٩٧٣ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كان لم يكن . طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وخدمت النيابة العامة بذكره ابحث فيها للراي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فمات انه جدير بالنظر وحدثت جلسة للنظر وفيها اصررت النيابة على رايها .

وحيث ان الطعن بني على اربعة اسباب يدعى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه للتصور، وفي بيان ذلك يقول ان المطعون عليهما الثاني والخامس دفعا بجلسة ٥/٤/١٩٧٣ باعتبار الاستئناف كان لم يكن تاسيسا على انهما لم يعلنا بصحيفته اعلانا صحيحا في الميعاد القانوني ، وحجزت المحكمة للدعوى للحكم في الدفع وصرحت بتقديم مذكرات وتقدم هو مذكورة في الميعاد رد فيها على الدفع ، غير ان الحكم المطعون فيه اغفل الرد على دفاعه ، مما يعيبه بالتصور .

وحيث انه لا كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن وجوه للدفاع التي ضمنها مذكرته المقدمة الى محكمة الاستئناف والتي ينبغي فيها على الحكم المطعون

فيه اغفال الرد عليها ، وكان لا يقضى عن ذلك تقديم صورة رسمية من هذه الحكرة الى محكمة النقض ، ومن ثم فإن للنمى بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث ان مبنى التمس بالسبب الثانى ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول للطاعن ، ان الحكم قضى باعتبار الاستئناف كان لم يكن تأسيسا على ان المطعون عليهما الثانى والخامس لم يعطيا اعلانا صحيحا في الميعاد لان اولهما مجند بالقوات المسلحة ولم يعط في وحقه عن طريق النيابة العامة ولان محور العلاقات خلّت من البيانات التى اوجب قانون الرفعات اثباتها في اصل الاعلان وصورته في حين انه لا يجوز للمطعون عليه الثانى ان يتمسك ببطلان اعلانه لانه هو الذى تمسب في ذلك كله لم ينصح عن تجديده عند تعجيل الدعوى امام محكمة اول درجة ، كما ان من تسلم عنه الاعلان في موطنه اخى هذا الامر بما لا يجوز منه ان يستفيد من غشه اما بالنسبة لباقي اوجه البطلان في الاعلان فان الغاية من الاجراء قد تحققت بوصول الاعلان وبحضور المطعون عليهما الثانى والخامس امام محكمة الاستئناف وهو مالا يجوز معه للقضاء بالبطلان عملا بمصل المادة ٢٠/٢ من قانون الرفعات الامر الذى يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النمى في شقه الأول مردود ، بانه يبين من الحكم المطعون فيه انه لم يستند فيما انتهى اليه من بطلان اعلان صحيفة الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الثانى الى انه مجند بالقوات المسلحة وانه لم يعط بوقته عن طريق النيابة طبقا لنص للبند السادس من المادة ٢٢ من قانون الرفعات ولما استند في ذلك الى خلو صورة هذا الاعلان من البيانات التى نصت عليها المادة ١١ من قانون الرفعات ومن ثم فان هذا النمى لا يصادف محلا من قضاء الحكم المطعون فيه والنمى في شقه الثانى مردود ذلك ان المادة ٦١٤ من قانون الرفعات المقابلة للمادة ١٤٠ من قانون الرفعات السابق اذ تنص على ان بطلان صحف الدعاوى واعلانها وبطلان اوراق التكليف بالحضور للناتج عن عيب في الاعلان او في بيان الحكم او في تاريخ الجلسة يزول بحضور

المجلس اليه في الجلسة او بايداعه مذكرة بحقه ، فقد افادت بذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان حضور الخصم الذي يعنيه المشرع لستوط لالحق في التمسك بالبطان هو ذلك الذي يتم بناء على اعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره ، اذ ان العلة من تقرير هذا الجبا هو اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى اليها بمقتضى للورقة الباطلة قد حقق المقصود منها ويعد تنازلا من الخصم عن التمسك ببطانها ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه لم يعتد باعلان الطعون عليهما الثاني والخامس بصحيفة الاستئناف التي اودعت بتاريخ ١٩٧٤/٧/٨ واعتبره اعلانا باطلا وان الطعون عليهما المذكورين لم يحضرا في الجلسة المحددة التي دعيا اليها بمقتضى ورقة الاعلان للباطلة مما لا تتولر معه العلة المشار اليها ولما حضرا بناء على اعادة اعلانهما بجلسة ١٩٧٣/٣/٥ ودعما باعتبار الاستئناف كان لم يكن فانه لا يزول بطلان تلك الورقة بحضورهما بهذه الجلسة ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا للنظر وتضى ببطلان اعلانهما في صحيفة الاستئناف ورتب على ذلك القضاء باعتبار الاستئناف كان لم يكن فانه لا يكون قد اخطا في تطبيق القانون وفي بيانه يقول الطاعن ان الحكم تضى باعتبار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة لجميع الطعون عليهم استنادا الى ان موضوع الاستئناف غير قابل للتجزئة لان النزاع فيه يدور حول بطلان عقد البيع الصادر من مورثة الطعون عليهم بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٨ في حين ان عقد البيع صدر من المحجوز عليه ، هذا الى ان النزاع لا يدور حول بطلان عقد البيع فحسب ولما يدور حول صحته وفاعده الذي يتصور فيه للتجزئة ومن ثم فان بطلان الاعلان بالنسبة لبعض الطعون عليهم لا ينصرف الى البعض الاخر عن صحة اعلانهم وهو ما يعيب للحكم بالخطا في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النقص مردود ، ذلك انه لا كان ما ذكره الحكم المطعون فيه من ان البيع صدر من مورثة الطعون عليهم مع ان البيع صادر اليها من المحجوز عليه هو مجرد خطأ مادي لا يؤثر في سلامة قضائه ، وكان الثابت ان

مورثة المظنون عليهم اقامت دعواهما بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٨/٧/١٩٦٣ الصادر لها من المحجور عليه بينما اقام الطاعن بصفته قيسا على انحجور عليه دعواه ببطلان عقد البيع المذكور لأن البائع لم يبرم العقد الا ان مورثة المظنون عاينهم استغلت فيه طيشا دينا وهوى جامحا ولان التصرف صدر منه وهو سفيه نتيجة الاستغلال والتواطؤ ، وقررت المحكمة ضم الدعوى الثانية الى الاولى ليصدر فيهما حكم واحد للارتباط ، وقضت باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت للقيم على المحجور عليه ان عقد البيع صدر نتيجة استغلال ثم حكمت بصحة ونفاذ العقد وبرفض البطلان فاستئناف الطاعن بصفته هذا الحكم ودفع المظنون عليهما الثاني والخامس باعتبار الاستئناف كان لم يكن لان الطاعن لم يملئهما اعلانا صحيحا خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقسيم صحيفة الاستئناف الى قلم كتاب المحكمة ، ولا كان موضوع الدعوى على هذه الصورة غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة عقد البيع او بطلانه ولا يتصور ان يكون هذا للتصرف صحيحا بالنسبة لمن اعتبر الاستئناف كان لم يكن بالنسبة لهما من بين ورثة المشتري وان يعتبر ذلك للتصرف باطلا بالنسبة للباقين مع انهم جميعا ورثة وهم سواء في المركز القانوني ما دام قد اختصموا بهذه الصفة ولا يحتل الفصل في الطعن على التصرف غير حل واحد ، لا كان ذلك فان اعتبار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة للمظنون عليهما الثاني والخامس يستتبع اعتباره كان لم يكن بالنسبة لباقي المظنون عليهم ، واذا التزم الحكم المظنون فيه هذا للنظر وقضى باعتبار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة لجميع المظنون عليهم فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النسي عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينفى بالسبب الرابع على الحكم المظنون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه يقول ان الحكم خطأ اذ اعتبر موضوع النزاع غير قابل للتجزئة وقضى باعتبار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة للمظنون عليهم ذلك لأن موضوع الدعوى هو صحة ونفاذ العقد ودعوى البطلان ان هي الا

خفج في هذه الدعوى ومن ثم لا يتصور ان يبطل المقدس في حق بعض ورثة المشتريين ويصح في حق البعض الآخر . ومع التسليم بان الموضوع غير قابل للتجزئة فان المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص على انه اذا رفع اللطن على احد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاصه للباقيين ولو بعد نواته بالنسبة اليهم ، مما يقتضاه انه اذا صح اللطن بالنسبة للبعض ولم يصح بالنسبة للبعض الآخر ، فانه يصح بالنسبة لمن لم يصح اعلائه . هذا الى ان المشرع اتجه في قانون المرافعات الحالي الى التقليل من دعوى اللطلان ولبتدع نظرية تحول الاجراء الباطل ونص في المادة ٢٤/٢ من هذا القانون على انه اذا كان الاجراء باطلا في شق منه فان هذا الشق وحده هو الذي يبطل . ولا خلاف الحكم المطعون فيه هذا الاتجاه التشريعي للحديث وقضى باعتبار الاستثناء كان لم يكن بالنسبة لجميع المطعون عليهم فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان للنمي في شقه الاول مردود مما سبق بيانه في الرد على السبب الثالث ومردود في شقه الثاني بان ميعاد الثلاثة شهور المحدد في المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٧٦/٧٥ والتي احوالت اليها المادة ٢٤٠ من هذا القانون هو ميعاد حضور ويترقب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في خلال هذا الميعاد اعتبار الاستثناء كان لم يكن ويتمتع على المحكمة ان توقع هذا الجزاء في حالة طالبه من صاحب المصلحة فيه ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيمه صاحب المصلحة فيه ولا يغير من هذا النظم ما تقتضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات من انه اذا كان للحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع اللطن على احد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاصه للباقيين ولو بعد نواته بالنسبة اليهم ، ذلك بان نص هذه المادة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لنفا ينصب على ميعاد اللطن فيمتد هذا الميعاد لمن نواته بالنسبة لبعض المحكوم لهم ، ومن ثم لا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد المحدد لرفعه ولا بالنسبة الى بعضهم في الميعاد المقرر لاعلائه . والنمي في شقه الثالث مردود

ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون المرافعات إذ تضمنت على أنه « ولذا كان الاجراء باطلا في شق منه فان هذا الشق وحده هو الذي يبطل » فهي تنظم لتقتاض العمل الباطل بحيث اذا كان شق من الاجراء غير معيب فإنه يمكن أن يبقى صحيحا رغم تعيب الآخر ولا يرد هذا الا على العمل الاجرائي المركب من أجزاء قابلة للتجزئة او الانقسام دون العمل الاجرائي البسيط او غير القابل للتجزئة او الانقسام فتعييب شق من العمل الاجرائي من هذا النوع الأخير يؤدي الى بطلان العمل الاجرائي كله .

١٤ كان ذلك وكان الحكم المستأنف وعلى ما سلف البيان صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة وكان للحكم المظنون فيه قد قضى باعتبار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة لجميع المظنون عليهم بعد أن تحقق لديه أن المظنون عليهما الثاني والخامس لم يعلنا بصحيفة الاستئناف اعلانا قانونيا صحيحا في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمهما الى قلم الكتاب فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النقص عليه بهذا السبب في غير محله .  
وحيث أنه لا تقدم يتعين رفض الطعن .

#### لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزم الطاعن بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل انتساب المحاماة للمظنون عليها الاولى وحكمت بمصارفة الكفالة .

تلى هذا الحكم بمعرفة الدائرة المشكلة من السيد المستشار احمد حسن ميكل نائب رئيس محكمة النقض ورئيسا وعضوية السادة المستشارين محمد صبحي العصار ورائف عبد الرحيم وزكي الصاوي صالح وعبد الحميد المصفاوي .

رئيس محكمة النقض

أمين السر

## جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض وعفوية  
مصادرة المستشارين : محمد صديق المصار ، رأفت عبد الرحيم وزكي المصاوي صالح ، جمال  
الدين عبد اللطيف

### الطعن رقم ٥٢٦ سنة ٤٣ ق

(١٦٧)

وكبالة - الوكالة المستترة ترتب قبل الاصيل كافة الآثار القانونية التي  
ترتبها الوكالة الساندة .

— طبقا لنص المادة ١٠٦ من القانون المنى اذا لم يعلن العاقد وقت  
ابرام العقد انه يتعاقد بصفته نائبا فان اثر العقد لا يضاف الى الاصيل دائما  
او مدينا الا اذا كان من القروض حتما ان من تعاقد معه النائب يعلم بوجود  
النيابة او كان يستوى عنده ان يتعامل مع الاصيل او النائب مما يدل وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة على انه يجوز للوكيل ان يبرم العقد الذي تخوله  
الوكالة اصداره لا بصفته وكيلا ولكن بصفته اصيلا ذلك ان وكالته في هذه  
الحالة تكون مستترة ويعتبر وكأنه اعلن اسمه للاصيل الذي وكله في ابرام  
العقد وحكم هذه الوكالة المستترة انها ترتب قبل الاصيل جميع الآثار القانونية  
التي ترتبها الوكالة الساندة فينصرف اثر للعقد المبرم الى الاصيل وإلى من  
يتعاقد مع الوكيل المستتر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
بقرار زكي الصاوى صالحي والمرافعة وبعد الدلوالة .

حيث ان للطن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان للوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطن - تتحصل في ان المطعون عليها الاولى اقامت الدعوى رقم ٢٦٣١ سنة  
١٩٧٧ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين ولخيرين هما المرحوم رياض  
حسين البشلاوى والمرحومة حليظة حسين البشلاوى وضد رئيس مجلس  
ادارة بنك مصر ورئيس مجلس ادارة البنك الاهلى ومدير بنك مصر فرع  
الاسكندرية . . المطعون عليهم الثانى والثالث والرابع . انتهت فيها الى طلب  
الحكم ضد المدعى عليهم الاربعة الاولين بصفتهم ورثة زوجها ووكيلها المرحوم  
محمد حسين البشلاوى وفي مواجهة للبنوك سائلة للذكر باحقيقتها لكافة المبالغ  
النقدية والأوراق المالية من اسهم وسندات المودعة لدى تلك البنوك وللبالغ  
قيمتهما ١٢٥٠٠ تقريباً وما تغل تلك المبالغ والأوراق من فوائد وأرباح  
وتسليمها لينا وقالت شرحاً لدعواها لينا تزوجت من المرحوم محمد حسين  
البشلاوى مورثها ومورث للطاعنين وكان موظفاً بوزارة الأوقاف بمرتبة بسنط  
في حين انما ذلت مال و ثراء فقد ورثت عن والدها اطياناً زراعية مساحتها ٢٢  
فدان ثم تولى اخيراً المرحوم عبد الله محمد كامل الحبشى في ١٩٣٩/٥/٧  
وزرثت عنه اطياناً زراعية اخرى وعقارات مبنية ومبالغ نقدية واصبح مجموع  
ما يمتلكه من الاطيان الزراعية ١٢ س ١٨ ط ٦٥ ف بخلاف ما كانت تستحقه  
من عقارات موقوفه . وقد اصدرت لزوجها بتاريخ ١٩٣٤/٢/٢٠ بوكيلاً تولى  
ممتضاءً تحصيل ربح املاكها والتصرف فيها وتقبض مستحقاتها من ميراث  
سبا وكان يودع ما يحصله من ذلك البنوك باسمه ، وعقب وفاة اخيهما



بعد تلك استقال زوجها من وظيفته بتاريخ ١٩٤٢/٦/٣٠ ليتفرغ لادارة املاكها ولم يعد له مورد رزق سوى مفاش شهري ضئيل لم يزد قط على مبلغ ٢١ جنيهًا ثم اصدرت له توكيلا رسميا عاما في ١٩٥٧/٦/٢٧ فوضته فيه بالبيع والشراء والرحن وسائر التصرفات النافذة الملكية كما انه كان يقوم بمخاسبة مصلحة الضرائب ، وظال يقول كل هذه الاعمال طيلة حياته ، وذكرت الطعون عليها الاولى انه لصلة الزوجية بينهما لم يفتح لها زوجها حسابا خاصا باسمها في أي بنك من البنوك مكتفيا في ذلك بحسابه المفتوح باسمه والذي كان يودع فيه ما يحصل عليه من اموالها وثمن ما كان يبيعه منها كما انه كان يشتري من تلك الاموال اورقا مالية باسمه يودعها في تلك البنوك ، يدل على ذلك ما هو ظاهر من كشوف حساب للبنوك من انه لم يكن يحول لحسابه وباسمه سوى معاشه الشهري ، كما ان ايداع بعض المبالغ لتقترن ببيانات يستفاد منها لنها خاصة بها ومحولة لحسابها ، هذا الى ان زوجها كان يدون بانتظام الابرادات الواردة اليه من اموالها مفصلا مصدرها للدال على ان تلك الاموال مملوكة لها ، وتوجد لديها الاوراق والدفاتر التي تثبت ذلك وكلها محررة بخطه وبعضها يحمل توقيعيه ، وازدادت ان زوجها توفي بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥ وكان رصيده من المبالغ المودعة باسمه بالبنوك ٤٩٧٢ر٥١٠ جم وقيمة الاوراق المالية المودعة بحسابه ببنك مصر - المركز للرئيس مبلغ ٧٥٠٠ ج ، وهذه الاموال مملوكة لها في الحقيقة ومودعة لحسابها وان اودعت باسم زوجها ، كما ان الاوراق المالية وان كان زوجها قد اشترها باسمه الا ان ثمنها دفع من اموالها ، هذا الى ان ارتباطها معه ببلانة الزوجية وقيام الوكالة بينهما من شأنه ان يجعل شراء تلك الاوراق المالية وايداعه لتلك الاموال في البنوك حاصلا في الواقع لحسابها ، ولا يحق لها بالتالي طلب الحكم باحقيتها لتلك المبالغ والاوراق المالية وعدم اعتبارها تركة مورثة عن زوجها فقد اتهمت الدعوى بطلانها سائلة البيان وفي ١٩٧٠/٤/١٥ حكمت المحكمة برفض الدفوع التي ايداعها لطاعن الاول وبالحقبة الطعن عليها الاولى الى كافة المبالغ النقدية والاوراق المالية من اسهم وسندات مودعة لدى الطعون

عليهم الثاني. والثالث والرابع باسم المرحوم محمد حسين البشلاوي وكافة ما  
تحتله المبالغ والأوراق المالية من فوائد وأرباح . استأنفت الطاعتان  
والمرحوم رياض حسين البشلاوي والرحومة حفيدة حسين البشلاوي هذا  
الحكم بالاستئناف وتم ٢١٧٧ سنة ٨٧ ق مدني القاهرة ، وبتاريخ ٣/٢٤  
١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن  
الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها  
الرأي برفض الطعن ، وعرض لطن على هذه الدائرة في غرفة مشورة غابت عنه  
جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظرة وفيها للزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينمى الطاعتان على الحكم المطون فيه القصور في التفسير  
وفي بيان ذلك يقولون ، ان الحكم قضى باحقية الطون عليها الاولى لجميع  
المبالغ والأوراق المالية في البنوك في حين انها تمسكا في دفاعهما امام محكمة  
المعروض بانه كان مورثهما المرحوم محمد حسين البشلاوي انشطة تجارية  
تدير عليه ريحا وغيرها وبانه مع التسليم بان د اللوثة ، القصة من الطون  
عليها الاولى محررة بخط مورثهما فقد حوت اموالا لا تخصها ، وطلبا ندي  
خبر لتصفية الحساب عن اعمال وكالة مورثهما توصيلا الى تحقيق حصيلة  
تلك الوكالة وتحديد مركزه المالي والحالة الدعى الى التحقيق لاثبات اوجه نشاطه  
التجاري غير ان الحكم المطون فيه اعترض عن هذا الدفاع وقضى للمطون  
عليها الاولى بطلانها استظهارا منه بان ايداع النقود والأوراق المالية في البنوك  
وان كان حاصلا باسم مورثهما الا انه كان اسما مستمارا لها دون ان يورد  
الحكم للتحليل على ملكيتها لجميع تلك الاموال ورد على دفاعهما بانه يشاطر  
محكمة اول درجة رأيها في ان مستندات الدعوى كافية ولا يحتاج الامر فيها الى  
رأي خبير او شهادة شهود ، مع ان هذا الذي اوردته الحكم الابتدائي كان ردا  
على طلب المطون عليها الاولى لحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات عناصرها  
ومن ثم يكون ما استند اليه الحكم المطون فيه غير وارد على دفاعهما وهو  
ما يبيحه بالتقصير .

وحيث ان هذا النعم صحيح ، ذلك ان النص في المادة ٧١٣ من القانون  
الحديث على ان « تطبق المواد من ١٠٤ الى ١٠٧ الخاصة بالنيابة في علاقة الوكيل  
والوكيل بالغير الذي تعامل مع الوكيل » وفي المادة ١٠٦ من هذا القانون على  
انه « اذا لم يعلم الماقد وقت إبرام العقد انه يتعاقد بصفته نائبا فان اثر  
للمقد لا يضاف الى الاصيل ولنا او مدينا الا اذا كان من القروض ختما ان من  
تعاقد منه النائب يعلم بوجود النيابة ، او كان يستوى عنده ان يتعامل مع  
الاصيل او النائب يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه يجوز  
للتوكيل ان يبرم العقد الذي تخوله الوكالة اصداره لا بصفته وكلاء ولكن بصفته  
اصيلا ، ذلك ان وكياله في هذه الحالة تكون مستترة ويمتبر وكياله اعار اسمه  
للاصيل الذي وكله في إبرام العقد ، وحكم هذه الوكالة المستترة انها ترتب في حمة  
الاصيل جميع الاثار القانونية التي ترتبها الوكالة للسائرة فينصرف اثر  
العقد المبرم الى الاصيل والى من يتعاقد مع الوكيل المستتر، ولئن كان للحكم المطعون  
فيه قد انتهى صحيحا الى ان مورث الطاعنين كان يعير اسمه للمطعون عليها  
عليها الاولى ويودع النقود والاوراق المالية في البنوك لصاحبها واستند للحكم  
في ذلك الى التوكيلين للصادرين منها الى زوجها في ١٩٣٤/٢/٢٠ و ١٩٣٧/٦/١٠  
١٩٥٧ وبما جاء بالكتاب المؤرخ ١٩٣٩/٧/١٤ والمرسل من المطعون عليها  
الاولى الى بنك مصر بالقاهرة لتكليفه بتسليم نصيبها في المبلغ المودعة باسم  
شقيقها المحرم عبد الله محمد كامل الحبشي الى وكيلها محمد حسين  
البشلاوي وهو زوجها وبما جاء بكتلي البنك المؤرخين ١٩٣٩/٧/٢٨ ، ١٩٣٩/١٠/٨  
١٩٣٩/٨ المرسلين الى محمد حسين البشلاوي بانه قيد لصاحبه مبلغ  
٢٤٧٥٢٠٩ جم ثم مبلغ ٢٢٨٣١ واولهما خاص بنصيب زوجته سلفة  
الذكر والمبلغ الثاني خاص بنصيبها في فوائد آلت اليها عن اخيها المذكور ،  
ويتقيد هذين المبلغين في « اللقطة » الخاصة بزواج المطعون عليها الاولى والتي  
تخصتها اثباتا لدعواها ، الا انه لا كان الطاعنان قد تمسكا في دفاعهما بانه كان

مورثهما أنشطة تجارية في أعمال الاستيراد والتصدير وبيع الأوراق المالية وفي الطباعة والنشر حقق منها دخلا كبيرا ، وبأنه مع التسليم بأن « النقطة » التي تضمنتها المظنون عليها الأولى متضمنة حساب ليرادها ومصروفاتها محررة بخط مورثهما فإنها تشتمل على أموال غير مملوكة لها حصصا للطاعنان وعيالا مضطرها منها ما يخص محمد زكي ومحمد عثمان البشلاوي وعزيزة فوزي وآخرين ، ويبين من الإطلاع على هذه النقطة أنه أثبتت بهذا أموال تخص المظنون عليها الأولى ومورث الطرفين وآخرين ، وطلب الطاعنان نحب خبير لفحصها والإطلاع على كشوف حساب الضرائب التي كان يقدمها مورثهما نيابة عن المظنون عليها الأولى تمهيدا لتصفية الحساب عن أعمال وكالته عنها وتحديد مركزه المالي بالنسبة إليها ، وكان للتحقيق بواسطة أرباب الخبرة هو وسيلة الطاعنين الوحيدة في تصفية حساب أعمال تلك الوكالة وتحديد المبالغ التي أودعها لحساب المظنون عليها الأولى وتلك التي تخص مورثهما خاصة مما يعتبر معه للتضام برفض طلب نحب خبير لتحقيق هذا الدافع بلا سبب مقبول مناصره للطاعنين في وسيلتهما الوحيدة في الإثبات التي هي حق لهما لا يسوغ قانونا حرمانهما منه ، وكان الحكم المظنون فيه قد رد على طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات قيام المورث بنشاط تجاري لحسابه الخاص بأنه يشاطر محكمة أول درجة رأيها في أن الدعوى لا يحتاج الأمر فيها إلى شهادة شهود وكان هذا الذي أوردته المحكمة لا يواجه دفاع الطاعنين بما يقتضيه ولا يصلح ردا عليه ، ذلك أن ما قرره الحكم الابتدائي لما كان يصدر للرد على طلب المظنون عليها الأولى إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عناصرها ولم يكن ردا على دفاع الطاعنين لإثبات أوجه النشاط التجاري لمورثهما ، ولذا التفت الحكم المظنون فيه عن تحقيق دفاع الطاعنين سالف الذكر وقضى بأحقية المظنون عليها الأولى لكافة المبالغ والأوراق المالية المودعة في البنوك دون أن يورد الدليل على أن مورث الطاعنين قد أودع كل هذه الأموال لحساب المظنون عليها الأولى ، فإن الحكم يكون قد عبثه قصور يبطله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الظمن .

لذلك

نقضت المحكمة للحكم المطعون فيه وأحالت للتقضية إلى محكمة استئناف القاهرة وألزمت المطعون عليها الأولى بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل التآجيل المجاماة فطلعت بهذا الحكم الهيئة المؤلفة برئاسة السيد المستشار محمد حسن ميكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين مجيب صبحي الحصار ورافقت عبد الرحيم وزكى الصاوى صالح وعبد الحميد المرصفاوى أما السيد المستشار جمال الدين عبد اللطيف الذى حضر الجلسة واشترك فى الدولة فقد وقع على مستودة الحكم .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسن عيكل نائب رئيس محكمة النقض ومضوية  
السادة المستشارين : محمد سحلي الحصار ، رانت عبد الرحيم وزكي الصاوي صالح ، جمال  
الدين عبد اللطيف .

(١٦٨)

### الطعن ٤٧١ سنة ٤٣ ق

نقض - شرط الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيمين انتهائيين .

— لا كانت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات تنص على ان الخصوم ان يطعنوا امام محكمة النقض في اى حكم انتهائى ايا كانت المحكمة التى اصدرته فصل في نزاع خلافا لحكم اخر سبق ان صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر القضى فان مؤدى هذا النص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الطعن المبني على تناقض حكيمين انتهائيين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الامر القضى في مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها في الحكم السابق ولا كان الحكم المطعون فيه الذى اصدرته المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية قد قضى بعدم جواز الاستئناف فلم يفصل في نزاع بين الطرفين ولما انصب على مسألة انتهائية الحكم او عدم انتهائيته ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض طبقا للمادة ٢٤٩ سائلة الذكر .

## جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٧٧

بوفامة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة  
المستشارين : مصطفى التلي ، أحمد سيف الدين سابق ومحمد عبد الخالق البغدادي ، سليم  
عبد الله سليم .

---

(١٦٠)

### الطعن رقم ٨١٥ سنة ٤٣ ق

١ - الحكم برفض التدخل لا يمنع طالب التدخل من اقامة دعوى مبتدئة بطلباته

— الفصل في موضوع طلب التدخل الاختصاصي يكون مسألة تالية لقبول  
التدخل يتم مع الدعوى الاصلية ان امكن فان لم يكن ممكنا ارجىء لا بعد الحكم  
عليها ليقتضى فيه على حدة بعد تحقيقه لا كان ذلك فان الحكم السابق صدوره  
بعد قبول التدخل لا يجوز قوة الامر التنسي في موضوع التدخل ذلك لانه  
انصرف الى مجرد الاستبعاد من الخصومة في الدعوى السابقة مما لا يمتنع  
منه على طالب التدخل رفع دعوى مبتدئة بطلب تثبيت ملكيته لمطار النزاع .  
٢ - الصورة الكريونية للمستند تحوز حجية متى كان موثقا عليها

— لا تثريب على الحكم ان هو لم يستند الى اصل محضر التسليم بل  
استند الى صورته الكريونية ما دام ان الطاعن لم يجحد ان تلك الصورة  
تحتل توقيع ناظر الوقف المذكور وهذا التوقيع يكسبها حجيبتها ويمنحها قيمتها  
في الاثبات .

## جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة لبيب مصبحي ومضوية السادة المستشارين  
محمد فاضل المرجوشي، مدوح عطية ومحمد عبد العظيم عيد، شرف الدين خيرى .

(١٧٠)

### الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٤١ ق

توجيهات رئيس الوزراء مجرد توصيات غير ملزمة ولا تصلح أداة قانونية لنقل  
موظف من القطاع الخاص الى مؤسسة عامة .

— لما كانت المؤسسات الضمنية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة  
هى مؤسسات خاصة رآى المشرع ان يكون تاسيسها للشركات المساهمة اللازمة  
لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقتها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة  
كما اعتبرها فى حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها  
للجائفة وفيما يختص بمزاولة الاستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات  
الضمنية فيما يجاوز هذه المسائل من اشخاص القانون الخاص ولما كان قرار  
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي امتد سريانه الى العاملين  
بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وكانت  
احكام ذلك القانون لا تجيز لرب العمل نقل العامل الى المؤسسات العامة فان  
قرار مؤسسة اخبار اليوم بنقل الطاعن الى مؤسسة عامة يكون قد وقع مخالفا  
للقانون . ولا ينال من ذلك تمسكها بان ثمة توجيهات قد صدرت من رئيس  
الوزراء فى هذا الشأن اذ ان هذه التوجيهات لا تعدو ان تكون مجرد توصيات  
غير ملزمة لها كما انها لا تصلح بدورها ان تكون أداة قانونية لنقل الطاعن  
منها .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار القير  
محمد عبد العظيم والرافعة وبعد الدالولة .

حيث ان الطعن استوفى وضاعه للشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان للطاعن اقام الدعى رقم ٥٢ سنة ١٩٦٢ عمال كالى  
للقاهرة على المطون ضدهما - مؤسسة اخبار اليوم والهيئة العامة للتأمينات  
الاجتماعية - طالبا للحكم بالزام الأولى بان تؤدى له مبلغ ٥٣٩٢ ج وبالزامهما  
متضامنين بان يؤديا له مبلغ ٦٠٠ ج ، وقال بيانا لها انه كان يعمل صحفيا  
بتلك المؤسسة منذ عام ١٩٦١ لى ان فصلته في ١٩٦٦/٦/٢٧ ولذ كان هذا  
الفصل تفسنيا ويستحق قبلهما مبلغ ٥٣٩١ جنيه منه ٥٠٠٠ ج تمويضا عن  
الفصل و ١١٢ ج مقابل مهلة الانتذار و ٢٨٠ ج مقابل الاجازات السنوية ، كما  
يمستحق قبل المطون ضدهما مبلغ ٦٠٠ جنيه منه ٣٥٠ ج مكافأة نهاية الخدمة  
و ٢٥٠ ج قيمة ما لقطع من اجره لحساب الاخبار ، فقد اقام الدعى بطلباته  
التقدمة . وفى ١٩٦٨/١٢/٣٠ قضت المحكمة الابتدائية بنجب مكتب للخبراء  
لاداء الامورية المبينة بمطروق الحكم ، وبعد ان قدم الخبير تقريره في ١٩٧٠/٣/٢٠  
حكمت بالزام المطون ضلها الأولى بان تؤدى للطاعن مبلغ ١٠٥٠ ج  
ويرفض الدعى قبل المطون ضدهما الثانية .

استأنفت المطون ضدها الأولى هذا الحكم امام محكمة استئناف القاهرة:  
وقيد استئنافها برقم ١٣١٦ سنة ٨٧ ق كما رفع عنه الطاعن استئنافا فرعيا  
قيد برقم ٢٥٠٦ سنة ٨٨ ق وفى ١٩٧١/٥/٢٠ قضت المحكمة في الاستئناف  
الاصلي بالغاء للحكم المستأنف ورفض الدعى وفي الاستئناف الفرعى يرفضه  
طعن للطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وتقدمت النيابة العامة مذكرة رأت  
فيها نقض الحكم المطون فيه وعرض الطعن على غرفة المشورة لتحديد لنظره  
جلسة ١٩٧٧/٤/٣٠ وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث أن مما يتعاه للطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون وللخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاء يرفض للدعوى على جواز نقله من المؤسسة المطعون ضدها الأولى إلى المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية مستندا في ذلك على ما قرره من أنه يتعين على المؤسسة الصحفية أن تلتزم بما تشير به الدولة سواء فيما يتعلق بشؤونها التنظيمية أو ما يخص شؤون العاملين بها . هذا في حين أن العلاقة التي تربطه بالمؤسسة المطعون ضدها الأولى هي علاقة تعاقدية يحكمها عقد العمل المبرم بينهما ولا شأن للدولة بها ومن ثم يكون قرارها بنقله إلى تلك المؤسسة بتوجيه من رئيس الوزراء لا سند له من القانون وبمخالفة قرار فصله .

وحيث أن هذا للنمى في محله أنه لا كانت المؤسسات الصحفية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي مؤسسات خاصة رأى المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقتها بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها للجنائية وفيما يخص بمزولة الاستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات للصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع علاقتها بالعاملين فيها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر به قرار رئيس للجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي امتد سريانها إلى العاملين بالمؤسسات العامة . بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، وكانت أحكام ذلك القانون لا تجيز لرب العمل نقل العامل إلى المؤسسات العامة فإن قرار المطعون ضدها الأولى بنقل الطاعن يكون قد وقع مخالفا للقانون ، ولا ينال من ذلك تمسكها بأن ثمة توجيهات قد صدرت من رئيس الوزراء في هذا الشأن إذ أن هذه التوجيهات لا تبدو أن تكون مجرد توصيات غير ملزمة لها كما أنها لا تصلح بدورها أداة لنقل الطاعن منها ولا اثر لها على عقد العمل القائم بينهما والذي يحكم علاقتهم بها بل تظل وحدها هي صاحبة الحق في إصدار القرارات الخاصة بشؤون العاملين بها في نطاق هذه العلاقة لا لها من شخصية اعتبارية مستقلة وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية . لا كان

ذلك وكان للحكم المعلوم فيه قد خالف هذا للنظر ورتب قضاءه على جواز نقل الطاعن من المؤسسة المعلوم ضدها الأولى إلى المؤسسة المصرية العامة لبناء الاسكندرية ، فإنه يكون قد خالف للقانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

نقضت المحكمة الحكم المعلوم فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة والزمّت المعلوم ضدها الأولى بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل ائتماب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نقيب رئيس المحكمة أديب قصبي وعشوية المستشارين :  
محمد فاضل المرجوشي ، مسعود عطية وشرف الدين خيرى ، مسعود عبد المظيم عيسى .

---

(١٧١)

الطعن رقم ٤٤٩ سنة ٤٢ ق

عمال - بطلان التنازل عن الحقوق المقررة بموجب قانون العمل .

- طبقاً للمادة ٦ فقرة ٣ من قانون العمل يقع بإطلا كل مصالحة او ابراء عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه او خلال شهر من تاريخ انتهائه اذا كانت تخالف احكام هذا القانون واذا كان البين من اقرار التنازل الصادر من العامل انه يتنازل عن القضية المرفوعة منه وعن جميع حقوقه الأخرى بها فيها التامين والبلغ المرفوع به الدعوى وملحقاته ومفاد ذلك ان نزول العامل عن دعواه انما ينصرف الى تنازله عما تشتمل عليه هذه الدعوى من حقوق لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خرج عن تناول الاقرار وجرى في قضائه على اعتبار هذا التنازل تركا للخصومة لايمس تلك الحقوق وتحجب بهذا الحكم عن نظر موضوع الدعوى فانه يكون قد خالف القانون بها ، يستوجب نقضه .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر محمد فاضل المرجوشي والمجلسة وبعد المداولة .

### حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٠ ماضي جزئي فاجبو تيج على المظنون ضده الاول وطلب الحكم باثبات ان مدة خدمته بدأت في سنة ١٩٤٦ وليس في ١٠/١٢/١٩٦٦ كما هو وارذ بمقد العمل المبرم بينهما ، وقال بيانها لها انه يعمل لدى المظنون ضده الاول منذ سنة ١٩٤٦ خفيرا لالة رى مقابل اجر قدره ٣٦٠ قرشا شهريا ، ولذ حر له هذا الاخير عقد عمل اثبتت فيه على خلاف الحقيقة ان علاقة العمل بدأت في ١٠/١٢/١٩٦٦ وانجره ٣٢٥ قرشا شهريا مما يمس بحقوقه المقررة بقانوني العمل وللتأمينات الاجتماعية فقد اقام دعواه بطلبه سالف الذكر . وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٠ حكمت المحكمة الجزئية بحكم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة استئناف الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٠ عمال كلي . ادخل الطاعن المظنون ضدها الثانية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - خصما في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهتها ، وفي ٢٧/٥/١٩٧٠ قضت المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت الطاعن علاقة العمل وتاريخ بدايتها ومقدل اجره ، وبجلسة ٢٤/٦/٧٠ المحددة لاجراء التحقيق قدم المظنون ضده الاول اقراا يتضمن تنازل الطاعن عن دعواه وادعى للطاعن بتزوير الاقرار ، وبتاريخ ٢٠/٥/١٩٧١ قضت المحكمة بقبول الادعاء بالتزوير وبتحقيقه ، وبعد ان سمعت تسمهود الطرفين قضت في ٣٠/١١/١٩٧١ برفض الادعاء بالتزوير وبصححة ذلك الاقرار ، قضت في ٢٢/٢/١٩٧٢ باعتماد ترك الطاعن للخصومة . واستأنف الطاعن هذا الحكم امام محكمة استئناف اسبوط وقيد استئنافه برقم ٥٤ سنة ٤٧ ق ، وبتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وتعمت النيابة العامة مذكرة رات فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت لفضله جلسة ٣٠/٤/١٩٧٧ وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الطاعن ينمى بالسبب الاول من سببي الطعن على الحكم المظنون فيه مخالفة للقانون ، وفي بيان ذلك بقول ان الحكم قضى بتزوير

الخصومة في الدعوى استنادا الى اقرار للتنازل الصادر منه ، في حين ان هذا الاقرار ينطوى على تنازله عن حقوق ناشئة عن عقد العمل وبالتالي يقع باطلا طبقا لنص المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث ان هذا اللمى صحيح ذلك انه لا كانت المادة ٣/٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه يقع باطلا كل مصالحه او ابراء في الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه او خلال شهر من تاريخ انتهائه لذا كانت تخالف احكام هذا القانون ، وكان يبين من اقرار للتنازل الصادر من الطاعن - وعلى ما سجله الحكم الصادر من محكمة اول درجة بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ - انه مدون بمباراة د شروط تنازل عن الشكاوى والقضية المرفوعة ضد الدعوى عليه الاول ( المطعون ضده الاول ) المحدد لنظرهما جلسة ٠٠٠ وجاء فيه ان الطاعن يقر د بتنازله عن جميع مطلوبة طوفه ٠٠٠ كما تنازل عن جميع حقوقه الأخرى بما فيها التامين والمبلغ المرفوع به الدعوى وملحقاته وصارخالصا وكان مفاد ذلك ان نزول الطاعن عن دعواه انما ينصرف الى تنازله عما تشتمل عليه هذه الدعوى من حقوق تندرج تحت حكم تلك المادة ، لا كان ذلك وكان للحكم المطعون فيه قد خرج عن مداول الاقرار وجرى في تضائله على اعتبار هذا للتنازل تركا للخصومة لا يمس تلك الحقوق وتحجب بهذا الخلا عن نظر موضوع للدعوى فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الاخر من سببى للطعن .

#### اللائحة

نقضت المحكمة للحكم المطعون فيه واحالت القضية الى محكمة استئنافية امسبوط والزمتم المطعون ضده الاول بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتمام الحمامة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة أديب مصبحي وعشوية المساجدة  
المستشارين : محمد كامل المرجوشي ، مدوح عطية وشرف الدين خيري ، أحمد شوقي المديبر

---

(١٧٢)

### الطعن رقم ١٨٥ سنة ٤٠

الحجبة تثبت لأسباب الحكم التي تفصل في أصل الحق حتى ولو انتهت الزمة  
اعادة الدعوى للمرافعة .

— قضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده وإنما هو ذات التناول  
الفصل في النزاع أو في جزء منه أيا كان موضعه سواء في المنطوق أو في الأسباب  
دون أن يغير من ذلك أن ينتهي الحكم فيه إلى اعادة الدعوى للمرافعة ما دامت  
أسبابه قد تضمنت الفصل في النزاع الذي دار بين الطرفين بعد مناقشة حجج  
واسانيد كل منهما فإذا فصل الحكم في أن القانون الأجنبي هو الواجب التطبيق واعد  
الدعوى للمرافعة لتقديم ترجمة عربية له فإنه يحوز قوة الأمر القضي بحيث  
لا يكون لمحكمة أول درجة بعد ذلك أن تسيد بحث ذات المسألة لاستقلال ولايتها  
بالفصل فيها .

## جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نقيب رئيس المحكمة مصطفى الأسويطي وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصالح الدين بونس ، د . ابراهيم  
علي صالح .

---

( ١٧٣ )

### الطعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٣ ق

رسوم قضائية - اذا قدمت طلبات على سبيل الخيرة فيستحق ارجح الرسمين  
المستحقين على هذين الطالبين للخزانة .

— لا كان الثابت من مدونات الحكم الطعون فيه ان مصلحة الضرائب  
تدّ طلبت من المحكمة الاستئنائية اصليا اعادة الأوراق الى لجنة الطعن للفصل  
في الموضوع واحتياطيا لتأييد تكميرات الامورية لايادات الطعون ضده في  
سنوات النزاع . ولا كانت هذه الطلبات على سبيل الخيرة فانه يتعين في  
شأن تغيير الرسوم المنتهكة على هذا الاستئناف ان يؤخذ وعلى ما تكفي  
به الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص  
بالرسوم القضائية بأرجح الرسمين المستحقين على هذين الطالبين للخزانة واذ  
خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر والتزم الرسم المروض على الطلب الأصلي  
وقضى بانه هو وحده الرسم المستحق على الاستئناف وحجب بذلك نفسه  
عن تغيير الرسم التسمي للطلب الاحتياطي والمناضلة بينهما فيكون الأرجح  
منهما للخزانة هو الرسم المستحق على الاستئناف فانه يكون قد احبط في  
تطبيق القانون .



## جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة النور خلف وعشوية المستشارين : محمد مصطفى الخالوطي ، حسن السليفي والكتور بشرى بلقي فتيان ، محمد حسب الله

(١٧٤)

### الطعن رقم ٨٠٨ سنة ٤٣ ق

رسوم - عدم سداد رسم الدعوى لا يترتب البطلان .

— عدم دفع الرسوم المستحقة على الدعوى لا يترتب عليه البطلان —  
هو مقرر ، ان المخالفة المالية في القيام بعمل لا يبنى عليها بطلان في هذا العمل ،  
ما لم ينص على بطلان هذه المخالفة واذا تكفى المادة ١٣ /  
٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ٤٤ المل بال القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن  
الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بان تستبعد المحكمة  
القضائية من جدول الجلسات اذا تبين عدم اداء الرسم ولم يزد بالنص جزاء  
البطلان على عدم ادائه كما لم يترتب المشرع البطلان عند مخالفة حكم المادة ٦٥  
١/ من قانون المرافعات بشأن اداء الرسم كاملا عند تقديم صحيفة الدعوى  
واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون  
واخطا في تطبيقه .

## جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة ادور خلف وعضوية : الاستفساد  
المستشارين : محمد مصطفى القنوطي ، حسن السليطي والاكثور بشري رزق فتان ، محمد  
حسين الله

---

(١٧٥)

### المطعن رقم ٧٧٥ سنة ٤٣

استئناف - ميعاد الاستئناف اربعون يوما بالنسبة للمنازعات التي نصت  
للقانون على نظرها على وجه الاستعجال .

— لا كانت المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون

رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وان نصت على الفصل في المنازعات المتعلقة به على وجه  
الاستعجال فان المقصود بذلك هي المنازعات الموضوعية فلا تعتبر من المواد  
الاستعجلة وهي تلك التي يقتصر الفصل فيها على الاجراءات الوقتية او  
التحفظية دون المساس بالموضوع . ولا كان للنزاع الرد في الدعوى ليس  
صائرا في مادة مستعجلة بالتهوم السابق ومن ثم فان ميعاد استئناف الحكم  
فيها يكون اربعين يوما طبقا للفقرة الاولى من المادة ٢٢٧ من قانون  
المرافعات .

## جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسن ميكل نائب رئيس محكمة النقض وعفوية  
المستشارين : محمد صافى الحصار ، زكى الصلوى صالح وجمال الدين عبد اللطيف X  
عبد الحيد الرضاوى .

---

(١٧٦)

### الطعن رقم ١٦٧ سنة ٤٢ ق

التيات الاختلاف بين ما موثبات بمحضر للجلسة ورول السيد للتفاضل  
مسألة ولتج الحكمة الموضوع نحسه والاخذ بما تطمئن اليه .

— محكمة الموضوع بما لها من سلطة في بحث الدلائل والمستندات  
التيمة في الدعوى اذ انتهت الى ان الطعون عليها قد عدلا طلباتها الى مبلغ  
٥٩٠٠ ج وليس ٥١٠٠ ج كما اثبت بمحضر الجلسة في تلك الدعوى وان هذا  
الخلافا كان نتيجة خطأ مادي عند اثبات الرقم واستدل الحكم على ذلك بما  
اثبت في رول التفاضل في الدعوى المذكورة واذا رتب الحكم على هذه النتيجة  
وعلى للتراثن السائفة التي اوردتها حسبما تقدم ذكره عدم وجود غش في  
محضر المصلح فان النعي عليه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال يكون غير  
مستبعد .

## جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أدبى الصبحي ..... رئيسا  
والمادة المستشارين محمد فاضل المرجوشي ، مدوح عطية ، محمد عبد العظيم عبد  
واحد شوقي الأجي  
« أعضاء »

(١٧٧)

### الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٢ ق

حجية الأحكام الصادرة من غير جهة للقضاء العادى - للقضاء العادى التحقق من صدورهما في حدود ولاية هذه المحاكم .

- لا كان لجهة القضاء العادى بما لها من ولاية عامة ان تتحقق من ان الحكم المطروح امر حجيته عليها والذي اصدرته جهة قضائية اخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة وكان الحكم الصادر من جهة قضائية خارج حدود ولايتها يعتبر معدوم الحجية امام الجهة صاحبة الولاية في النزاع ولا كانت المحكمة العليا قد نصت ببطاسة ٢ يوايو سنة ١٩٧١ في الدعوى رقم ( ٤ ) لسنة ( ١٠ ) القضائية بعدم دستورية المادة ( ٦٠ ) من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ٦٧ فيما نصت عليه من اسناد جزء الفصل بالنسبة للعاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية وكان لازم ذلك ان حكم المحكمة التأديبية الذى يحتج به الطاعن قد صدر خارج حدود ولايتها فان الحكم الطعون فيه اذ لم يتم حجية لهذا الحكم يكون قد التزم صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر شرف الدين خيرى والمولمة ويعد الدلولة :

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٢٠٤٦ لسنة ١٩٦٩ عمالي  
على الاسكندرية على الشركة المطعون ضدها وطلب للحكم بالزامها بان تدفع  
له مبلغ خمسمائة جنيه تويضا عن فصله من العمل في المدة من ١٩ أغسطس  
سنة ١٩٦٨ ، فطعن في قرار الفصل امام محكمة الاسكندرية للتأديبية وتعيد  
الطعن برقم ٤٠٢ سنة ١٠ ق ، وفي ٣ مايو سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بالغاء  
قرار الفصل وقامت الشركة باعادته الى عمله بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٩ .  
واذ كان للفصل قد الحق ضررا ماديا ، فقد اقام الدعوى بطلباته المتقدمة .  
وبتاريخ ١١ يونية سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة الابتدائية بالزام الشركة  
المطعون ضدها بان تدفع للطاعن مبلغ ثلاثمائة جنيه فاستأنفت الشركة هذا  
الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وتعيد استئنافها برقم ١١٢٨ سنة  
٢٦ ق ، كما استأنف الطاعن وتعيد استئنافه برقم ١٢٢٧ سنة ٢٦ ق .  
وفي ٥ ابريل سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بعد ان ضمت الاستئنافين بالغاء الحكم  
المستأنف ورفض للدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقامت  
النيابة العامة فذكرت رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه وعرض للطعن على  
غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٩ لبريل سنة ١٩٧٧ وفيها التزمت  
النيابة رايها .

وحيث ان الطعن يقوم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم  
المطعون فيه الخلل في تطبيق القانون والقصد في الاستدلال ، ويقول في بيان  
ذلك ان الحكم المطعون فيه خالف حجية الحكم الصادر من المحكمة للتأديبية .

بالغاء قرار فصله ، إذ ناقش ركن الخطأ من جانب الشركة وخلص إلى استنتاجه . وما كان له أن يتعرض لذلك بعد أن انتهت المحكمة التأديبية إلى أن ثمة اختلاص لم يحصل وإن الأمر لا يمسحوا أن يكون أعمالا في المحافظة على مسؤولية السيارة لا يصح أن يقابل بأشد جزاء وهو الأفضل من العمل ، فضلا عن أن ما قرره للحكم المطعون فيه من أن إعادة الطاعن إلى عمله مما يؤكد خطأ الشركة يفتقر على استدلال قاسد ، لأن إعادته إلى العمل كانت حتمية تنفيذا للحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعتبر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع . لا كان ذلك وكانت المحكمة التأديبية قد استمعت ولايتها في الفصل في الطعن الذي أقامه للطاعن أمامها طالبا للغاء قرار فصله استنادا إلى نص المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس للجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ وكانت المحكمة العليا قد قضت بجلسة ٣ يولية سنة ١٩٧١ في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ التفتائية بنعم دستورية هذه المادة فيما تضمنته من إسناد الاختصاص بنظر الطعون في بعض الجزاءات التأديبية - ومنها جزاء الفصل بالنسبة للعاملين بالقطاع العام إلى المحاكم التأديبية ، وكان لازم ذلك أن تحكم المحكمة التأديبية الذي يحتج به الطاعن يكون قد ألزم صحيح القانون . لا كان ما تقدم وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلص بأسباب سائغة تكفي لحمل قضائه إلى أن فصل الطاعن كان له ما يبرره ، مما يكون معه تعييب الحكم فيما استورد إليه بطل ذلك تأييدا لوجه نظره بفرض صحته غير منقح ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن ، وأضحت الطاعن من المصروفات . .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نقيب رئيس المحكمة مصطفى الاسويطي وعفوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصالح الدين يونس ، د . ابراهيم  
على صالح .

(١٧٨)

## الطعن رقم ٨٢٩ سنة ٤٤ ق

ضرائب - يجوز تعديل ربط الضريبة اذا وقع خطأ قانوني ما لم يكن الحق  
قد سقط بالتقادم .

- للضريبة لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وانما  
تحددتها القوانين التي توجبها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما  
يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها فالممول ان يسترد ما دفعه بغير حق  
والمصلحة ان تطالب بما هو مستحق لها زيادة على ما دفع ما لم يكن قد  
سقط بالتقادم - فاذا قامت مصلحة الضرائب لابتداء بتحديد - القيمة الاجارية  
الائخذة اساسا لربط الضريبة في السنة السابقة على وفاة المورث ثم قامت  
بعد ذلك بتصحيح الربط على اساس السنة التي حدثت فيها الوفاة فان ما قامت  
به المصلحة لا يعد ربطا اضافيا وانما هو تصحيح لخطأ قانوني وامت فيه  
هو امر جائز قانونا .

## جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : ناقد رئيس المحكمة مصطفى الاسيرى وعشوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، صلاح الدين يونس و د . ابراهيم على صالح ،  
اللى بطر حشى

---

(١٧٩)

### الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٤ ق

ضريبة تركات - تقدير قيمة التركة على أساس قيمتها الفعلية وقت الوفاة .  
- الأصل في تقدير التركات وفي غير الأحوال التى وضع المشرع في شأنها قواعد خاصة بالتقدير أن تقوم الأموال التى يتركها المتوفى فعلاً بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة - ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع للورث من الخسارة أى بزيادة رأسماله فتقوم لحظة تملكها بما تساويه من ثمن يحتمل أن يتباين به وقت حصول الواقعة المنشئة للضريبة - قياساً بالحكم بتقدير الفيضاة المخلقة عن الورث طبقاً لسعر الشراء التى ثبتت بدفتر المنشأة يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار القز  
صلاح الدين يونس والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث أن للطعن استوفى أوضاعه الشكلية .  
وحيث أن الوثائق على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق



تُحصل في ان مأمورية الضرائب النطة الكبرى قدرت صافي تركة المرحوم محمود حسن مصباح مورث المظنون ضدّهم والقوى في ١٧/٨/١٩٦٦ بمبلغ ٢٦٣٠٠ جنيها منها ٦٥٠٠ جنيها للقيمة السوقية لبضاعة المحل التجاري المخلف عن المورث باعتبار ان قيمتها الضرائية المخرجة بدفاتر الغشاة مبلغ ٦٦٤٦٠٠ جنيها يضاف اليها نسبة ربح الغشاة للمعاد ٤٪ واذا اعترض المظنون ضدّهم واحيل للخلاف الى لجنة المظن التي اصدرت قرارها بتاريخ ١٩/١/١٩٧١ بتخفيض تقدير قيمة للتركة الى مبلغ ٢٣٣١٦ ج ، فقد طمنت مصلحة الضرائب في هذا للقرار بالدعوى رقم ١١٤ لسنة ١٩٧١ تجارى طنطا الابتدائية طالبة تعديله الى اعتبار قيمة للتركة مبلغ ٢٦٢٧٠ ج وقد نازعت الطاعنة في تقدير قيمة شهرة المحل للتجاري المخلف ، عن المورث كما اقام الورثة المظنون ضدّهم للدعوى ١٦٦ لسنة ٧١ ق تجارى امام ذات المحكمة مطالبين بتعديل للقرار المظنون فيه الى تقدير للتركة بمبلغ ١٨٠٠٠ ج - امرت المحكمة بضم المظنين وحكمت بجلسة ٢٩/٤/١٩٧٢ بنقض مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المهيئة بمنطوق الحكم . وبعد ان قدم الخبر تقريره حكمت بجلسة ٢١/٣/١٩٧٣ بتعديل قرار اللجنة المظنون فيه الى اعتبار صافي للتركة مبلغ ٢٣٤٠٨٠١٥ - استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢ لسنة ٢٣ ق طنطا وبجلسة ٣٠/٤/١٩٧٤ قضت المحكمة في الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طمنت مصلحة للضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ايجت فيها للراى بنقض الحكم وعرض المظن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسته لنظره وفيها للزمت النيابة رايها .

وحيث ان المظن اقيم على سبب واحد تنمى به للطاعنة على الحكم المظنون فيه مخالفة للقانون والخطا في تطبيقه تأسيسا على انه قدر البضاعة المخلفة عن المورث بقيمتها للضرائية الثابتة بدفاتر الغشاة على خلاف ما تقتضى به المادة ٢٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٢ والتي توجب تقديرها على اساس قيمتها الفعلية وقت الوفاة .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك انه من المستقر في قضاء هذه المحكمة - ان الاصل في تقدير للتركات - وفي غير الأحوال التي وضع المشرع في شأنها

من بعد خاصة للتفسير الأول أن تقوم التوراة على بركاتها المكونة قبلها بغيرتها  
للحقيقة وقت الوفاء ، ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرش بمناسبة ما  
وقع للورث من المقتاة أى من زيادة وليس ماله . تقوم لحظة تمهلهما بمسما  
تساويه من ثمن يحتمل أن تباع به وقت حصول القائمة للخدمة الضريبة لا  
كان الحكم المرسوم فيه قد خلقت هذه التوراة وانتهى إلى تسخير التوراة  
للخلفة عن المورث طبقا لمصر للثراء لتأخذ بمقتضى النشأة فإنه يكون قد  
خالف للتوراة وأخلا تطبيقه بما يجب نقضه في هذا المضمون .

### ذلك

تقتضى المحكمة الحكم المرسوم فيه في خصوص ما جاء بسبب الطعن  
وأحالت القضية إلى محكمة استئناف طقسا والزم المرسوم مدمم المصروفات  
ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧

ورئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسير على وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، صلاح الدين يونس ود ، إبراهيم علي صالح ، التي  
يقدر حشده

---

(١٨٠)

### الطعن رقم ٢٩٨ سنة ٤٤ ق

حكم - لجابة الحكم الطاعن الى طلبه الاحتياطي لا يفنى عن تمحيص الطلب  
الاصلي .

- اذا قدم الخصم الى المحكمة طلبا اصليا وطلب احتياطيا فان حكمها  
بلاجابة الطلب الاحتياطي لا يفتيها عن بحث الطلب الاصلي وايراد الاستئناف  
الكافية التي اعتمدت عليها في حكم اجابته والا كان الحكم مشويا بنسبة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
جلال عبد الرحيم عثمان والمرافعة وبعد الدالة .  
حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق -  
تتصل في ان مامورية ضرائب قصر النيل تحوت ليراد المطعون ضده الخاضع  
للضريبة العامة في سنة ١٩٥٣ بمبلغ ٤٨٣٤ر٨٣٥ جم وفي سنة ١٩٥٤ بمبلغ  
٤٧٣٠ر١٠٩ ، واذا اغترض واخيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت بتاويل

١٩٦٥/٢/٢٢ تخفيض إيراده في سنة ١٩٥٣ الى مبلغ ٩١٦ ر ٤٣٠٠ جم وتأييد تقدير الامورية عن سنة ١٩٥٤. فقد اتفق الدعوى رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٦٥ تجارى القاهرة الابتدائية طعنا في هذا القرار ، وفي ١٥/٥/١٩٦٩ قضت المحكمة بتجديد مكتبي خبر او وزارة العدل لتحقيق اعتراضاته ، وبعد ان قدم مكتب الخبر اعتريره حكمت بتاريخ ١٩٨/٤/١٩٧١ بتجديد صافي إيراده في سنتي النزاع بمبلغ ١٦٧١ ر ٦٦ جم ، ٣٧٦٩ ر ٣٠٦ جم على التوالي استأنفت مصلحة الضريبة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٩ سنة ٨٨ ق : وبتاريخ ١٩٧٤/١/٢٠ حكمت المحكمة بتأييد قرار لجنة الطعن بالنسبة لسنة ١٩٥٣ واعتبار إيراد المظنون ضده في سنة ١٩٥٤ مبلغ ٣٩٥٢ ر ٦٠ طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ايدت فيها للرأى برفض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة في غرة مشورة فحدث جلسة للنظر وفيها التزمت رايها .

وحيث ان مما تنمى للطاعة على الحكم المظنون فيه للتصور في التسبب ، وفي بيان ذلك نقول ان الحكم قضى بتحديد إيراد المظنون ضده في سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٣٩٥٢ ر ٦٠ جم استنادا الى ان مصلحة الضرائب نفسها طلبت في مذكرتها الختامية تعديل إيراد المظنون ضده في تلك السنة الى هذا المبلغ ، في حين ان المصلحة كانت قد طلبت في هذه المذكرة الحكم أصليا بتأييد قرار لجنة الطعن واحتياطيا بتعديل إيراد المظنون ضده في السنة المذكورة الى مبلغ ٣٩٥٢ ر ٦٠ . ولذا استجاب الحكم للطلب الاحتياطي ولم يورد أصليا تحمل قضاء بعدم لجابة الطلب الأصلي ، فانه يكون معيبا بالتصور .

وحيث ان هذا النعم في محله ، ذلك انه : وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اذا قدم الخصم الى المحكمة طلبا أصليا وطلبا احتياطيا فان حكمها بجابة الطلب الاحتياطي لا يغنيها عن بحث الطلب الأصلي وإيراد الأسباب الكافية التي اعتمدت عليها في عدم لجابته ولا كان يبين من الأوراق ان الطاعة طلبت في مذكرتها الختامية التهمة لمحكمة الاستئناف بالنسبة لسنة ١٩٥٤ . - الحكم أصليا بتأييد قرار لجنة الطعن واحتياطيا باعتبار إيراد المظنون ضده بمبلغ ٣٩٥٢ ر ٦٠ ، وكان للحكم المظنون فيه قد ضمن للطاعة بطلبها الاحتياطي . وكانت الأسباب التي أوردها لا تتضمن مواجهة الطلب الأصلي ولا تصلح أساسا

تعد اجابته ، فانه يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه في هذا الخصوص دون  
حاجة لبحث يأتي اسباب الطعن .

أذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تحديد ليراد المطعون  
ضده في سنة ١٩٥٤ ، وأحالت القضية في هذا الخصوص الى محكمة استئناف  
القاهرة ، وألزمت المطعون ضده المصروفات ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل اتساع  
الحسامة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد صالح لمورقي وعقوبة المستشارين : حافظ رنقي د  
جميل الزبلي وسعد العيسوي ، محمود حسن حبيب .

(١٨١)

### الطعن رقم ٤١٩ سنة ٤٣ ق

١) - خصومة - لا تتمتع الخصومة الا باعلان كما كانت في ظل قانون المرافعات السابق .

— انه وان كانت المادة ٦٣ لفقرة أولى من قانون المرافعات وقد نصت على ان ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب الدعي بصحيفة تودع بقلم كاتب المحكمة فان مفادها انه يترتب على ايداع الصحيفة كائن اجرائي بدء الخصومة الا ان اعلان صحيفة الدعوى الى الدعي عليه يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الكفي اجرا، لازما لاتخاذ الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ مواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى ظم الكتاب معلقا على شرط اعلائها اعلانا صحيحا فان تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائي زالت الخصومة ذلك إنها وجبت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى .

٢) - اذا ما قضى ببطالان الحكم الابتدائي استئنافيا يجبي على المحكمة الاستئنافية الوقوف عند حد للتقرير بالبطالان وعدم للتصدي الموضوع .

— يترتب على بطلان اعلان الدعي عليه بصحيفة للمتاج للدعوى زوال الخصومة التي بدأت معلقة على شرط الاعلان الصحيح بما يقتضي من المحكمة الاستئنافية الوقوف عند حد تكرير بطلان الحكم المستأنف حتى لا يجرم من تقرر لبطالان لعدم صحة اعلانه من نظر الدعوى على درجتين باعتباره من اصول التفاضل ولا وجه للتحدى بان محكمة اول درجة قد استأنفت ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى بينهما الخصومة امامها لم تتمتع وزالت .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار القروي  
محمود حسن حسين والمرافعة وبعد الدخول .  
حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتصل في ان الطعون ضده الاول اقام الدعوى رقم ٩٨ سنة ١٩٧١ تجاري كلمة  
للقاهرة على الطاعن بطلب للحكم بإشهار لفلاسه واعتبار يوم ٢٦/٨/١٩٧٠  
تاريخا مؤقنا للتوقف عن الدفع تأسيسا على ان الطاعن مجز عن سداد دينه  
مقدره ١١٤٨ جنيه قيمة خمس سندات اذنية حالة الاداء بتاريخ ٢٦/٦/١٩٧١  
- وبعد ان تخلف الطاعن عن حضور جميع الجلسات - قضت محكمة اول درجة  
بإشهار لفلاسه . استأنف الطاعن للحكم بالاستئناف رقم ٤٣٩ سنة ٨٨ في  
طالبها الغاء والحكم اصليا ببطلان صحيفة لفتح الدعوى واحتياطيا برفضها .  
ومحكمة استئناف القاهرة قضت بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٣ ببطلان الحكم المستأنف  
وفي الموضوع بإشهار لفلاسه للطاعن . طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض  
وتقدمت النيابة العامة مذكرة ابيت فيها للراى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض  
الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فحدثت جلسة لنظره وبالجلسة المحددة  
للقزمت النيابة برأيها .

وحيث ان ما ينمى للطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطا في  
تطبيقه وفي بيان ذلك يقول ان محكمة الاستئناف وقد خلصت الى بطلان  
الحكم الابتدائي لعدم اعلان للطاعن بصحيفة الدعوى اعلانا صحيحا الامر الذي  
ادى الى تظلمه عن حضور جميع الجلسات وعدم تمكنه من تقديم مذكرة ثامنه  
كان يتعين على المحكمة - وللخصوص لم تتخذ بين طرفيها امام محكمة اول  
درجة - الا تتصدى للفصل في موضوعها وان خالفت هذا النظر فانها تكون قد  
فوتت عليه درجة من درجتي التقاضي بما يوجب حكمها بالخطا  
في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النقص في محله ذلك ان المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات  
لا تنص على ان " ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب الدعوى بصحيفة

تدود قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، فان منادها انه وان كان يلزم لاجراء المطالبة القضائية ليداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه - كائر لجرائي - بدء الخصومة إلا أن اعلان صحيفة الدعوى الى الدعوى عليه ، يبقى كما كان في ظل قانون الرافعات الأولى ، اجراء لازما لاتعداد الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم للكتاب معلقا على شرط اعلانها الى الدعوى عليه اعلانا صحيحا فان تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائي زالت بالخصومة ذلك لأنها وجدت لتفسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه ببطلان الحكم الابتدائي لاغتيال المحضر الذي باشر الاعلان لثببات انه لم يجد الطاعن في موطنه وقت الاعلان ولذا استرسل للحكم في نظير الموضوع والفصل فيه بمقولة ان العيب في الاعلان لا يصل بالخصومة الى حد الانعدام في حين انه يترتب على بطلان اعلان الدعوى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى زوال الخصومة التي بدأت معلقة على شرط الاعلان الصحيح مما كان يقتضي من الحكم المطعون فيه الوقوف عند حديث تقرير ان الحكم المستأنف معلق حتى لا يحرم الطاعن - وهو من تقرر البطلان لعدم صحة اعلانه - من نظر الدعوى على درجتين باعتباره من اصول التقاضي . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر بمقولة ان المحكمة اول درجة استنفقت ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى بينما الخصومة لم تتمتع وزالت فانه يكون قد خالف للقانون واخطا في تطبيقه بما يوجب نقض الحكم دون حاجة الى بحث باقي اسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولا تقدم من اسباب فائه يتعين القضاء ببطلان الحكم المستأنف والزام المطعون عليه الأول بمصرفات التقاضي عن الدرجتين .

#### فلهذه الأسباب

اولا - نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه والزمط المطعون ضده الأول بالمصرفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

ثانيا : وفي الموضوع ببطلان الحكم المستأنف رقم ٦٨ سنة ١٩٧١ تجارئي كلن القاهرة ( الفلاس ) والزام المستأنف عليه الأول بالمصرفات عن الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيها مقابل اتعاب المحاماة .



## جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس ..... رئيسا  
 وعضوية السادة المستشارين حافظ رافى ، جميل الزينى ، سعد التيسوى ، منصور حدى  
 عبد العزيز ..... أعضاء

(١٨٢)

## الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق

التأمين الإجبارى على السيارات طبقا للقانون رقم « ٦٥٢ » لسنة ١٩٥٥.  
 يفتى مسؤولية المؤمن قبل المضور عن الأخطاء التى تقع من المؤمن له أو من  
 مخطئ سواء :

١- لا كان مؤدى نصى المادتين « ١٨ ، ١٩ » من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥.  
 يشان التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات  
 أن نطاق التأمين عن المسؤولية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر  
 على تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعة وحدهما وإنما  
 يمتد لزام المؤمن لى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح  
 له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن اللجوء على  
 الغير الذى تولدت المسؤولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض  
 للمضور ومن ثم فلا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض سوى  
 أن تكون للسيارة مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الغير  
 مع تحديد مقدار التعويض (١٠)

حكم - تسييبه - لا يبطال الحكم عدم ذكر مواد القانون التى استند إليها

لما كان الحكم قد اشار بصدد تأسيس تضامنه بالزام للطاعة والمطوع ضد  
الثاني بالتعويض الى احكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ فان ذلك يكفي  
لحملة ونفيه اللناء ولا يؤثر فيه اغفاله ذكر التوضيح الذي اعلم حكمها ما طام  
الاستناد في عبومه صحيحا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار القدير  
سعد الميسوي والرفعة وبعد الدلوالة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتصل في ان المطعون ضدها الاولى اقامت الدعوى رقم ٢٦٦٧ سنة ١٩٧١،  
مضى كلى شمال للقاهرة على الطاعة والمطوع ضدهما الثاني والثالث بطلب  
لزامهم بان يدفعوا لها متضامنين مبلغ عشرة آلاف جنيه تأسيسا على انه  
انتهاء قيادة المطعون ضده الثاني للسيارة رقم ٩٣٤ ملاكى الجيزة الملوكة للمطعون  
ضده الثالث ضدها واحث بهادة اصابات تحرر بها الجضر رقم ٤٤٥٨ سنة  
١٩٦٨ جرح قصر النيل وقضى عليه فيها نهائيا بالمقوية ونظرا لان السيارة  
مؤمن عليها ضد الحوادث لدى الطاعة بوثيقة تأمين رقم ٥٦٨٠٠ فانهم يكونون  
مسؤولين بالتضامن عن التعويض المطالب به . وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧ قضت  
محكمة اول درجة بالزام المطعون ضدهما الثاني والثالث متضامنين والطاعة  
بطرفين التضامن منهما بان يدفعوا للمطعون ضدها الاولى مبلغ خمسة الاف  
جنيه . استأنفت الطاعة والمطعون ضده الثالث للحكم بالاستئناف رقم ٦٩٢٥  
سنة ٨٩ ق طالبين اللناء ورفض الدعوى ، كما استأنفته المطعون ضدها الاولى  
بالاستئناف رقم ٤٦٤٥ سنة ٨٩ ق لزيادة التعويض وبعد ان تقرر ضم  
الاستئنافين قضت محكمة استئناف للقاهرة فيهما بتاريخ ١٩٧٣/٦/٤ بتحويل  
الحكم المستأنف وبالزام للطاعة والمطعون ضده الثاني بالتضامن بينهما بان  
يدفعا للمطعون ضدها الاولى مبلغ خمسة آلاف جنيه ويرفض الدعوى قسلا .

المطعون هذه التلك ، طمعت الطاعة في الحكم بطريق التفتش وتمت النيابة  
بمذكرة أيدت فيها الرأي برفض المطعن ولا عرض على المحكمة في غرفة الشورى  
عدت جلسة لظفره وفيها تمسكت النيابة برأيها .

وحيث ان المطعن اقيم على اربعة اسباب تقضي الطاعة على الحكم  
المطعون فيه بالوجه الاول من السبب الثاني والسببين الثالث والرابع الخطا  
في تطبيق القانون والتصور في التفسير وفي بيان ذلك نقول ان الحكم يبنى  
تضاده على ان حق الضرر في التحويل قبل شركة التامين يتعلق بالسيارة  
المؤمن عليها ولانه يستمد الحق من ولعة التامين على السيارة بما يبنى ان التامين  
عيني لا شخصي ورتب الحكم على ثبوت التامين على السيارة - مركبة  
الحادث - ادى للطاعة مسئوليتها بتغطية للتحويل مع ما انتهى اليه من ثلث  
مسئولية المطعون ضده الثالث وهو المؤمن له في حين ان عقد التامين يهبط  
الى حماية المؤمن له من الرجوع عليه بالمسئولية بما لا تلزم منه شركة التامين  
بتغطية مسئولية شخص سواه ، فان كانت مسئولية المؤمن له متقية كما هو  
الحال في الدجوى الزامنة فلا تسمال الطاعة بتغطية مسئولية مخطئ ، خلافا لاعدالم  
الاساس للتماضى او للقانونى في هذه الحالة ، ولا تقتصر للحكم المطعون فيه  
على اطلاق تاصيل مضاعفتها على احكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ دون  
تحديد اى من نصوبه يظاهر مذهبه انه فضلا عما شابه من خطأ في تطبيق  
القانون يكون خلاصه للبيان بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا للنقض غير محيد ذلك انه وان كانت المادة ٧٤٧ من التتئين  
الخصى قد نصت على ان « للتامين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدى الى  
المؤمن له او لى المستفيد الذى لشروط التامين لصالحه مبالغاً من المال  
او اى عوض مالى آخر في حالة وقوع الحادث او تحقق الخطر المبين بالمعتر - مما  
مفاده ان الضرر المؤمن منه ولذى يجب تغطيته هو نشوء الدين في ذمة المؤمن  
له وبسبب تحقق مسئولية ايا كان نوعها تصديرية كانت ام تغطية ، الا ان  
المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التامين الاجبارى عن المسئولية  
الجنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على انه « يجوز للمؤمن اذا التزم  
للتحويل في حالة وقوع المسئولية الجنية على غير المؤمن له وغير من صرح له  
بتقياة سيارته ان يرجع على المسئول عن الاضرار لاسترداد ما يكون قد اداه

من تعويض كما قررت المادة ١٩٠ منه أنه لا يترتب على حق الرجوع المقر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاثة السابقة أي مبالغ بحق الغير في أن يجادلهم أن نطاق التأمين من المسؤولية في ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتأمينه وحدهما وإنما يمتد للزلم المؤمن إلى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفي هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذي تولدت المسؤولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضروب ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور بقولها « ويجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للاشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسؤولية إلى أعمال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء ، وترتيباً على ذلك فإنه لا يشترط للزلم شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضروب سوى أنه تكون للسيارة مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر مسجلاً تخديماً مقدراً للتعويض لا كما كان ذلك وكان الحكم المعلوم فيه قد التزم هذا النظر وأشار بصدد تأسيس قضايا بالزلم للطاعة بالتعويض إلى أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ فإن ذلك يكفي لحمله وفيه الغناء ولا يؤثر فيه إغفاله ذكر النصوص التي عمل حكماً ما دلم الإسناد في عمومها صحيحة ويكون النفي عليه سواء بالقصور أو الخطأ في تطبيق القانون على غير المناسب .

وحيث أن حاصل السبب الأول من أسباب اللطم للتناقض في التمييز وفي بيان ذلك تتول للطاعة أن الحكم المعلوم فيه إذ خلص إلى إلزامها بالتعويض للأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي ثم ذهب في نفس الوقت إلى نفي مسؤولية المطمون ضد الثالث - وهو مالك السيارة المؤمن له - يكون متناقضاً لأن الحكم الابتدائي أجاز قضاء على الطاعة ترتيباً على ما أتجه إليه من ثبوت مسؤولية المؤمن له ، في حين أن الحكم المعلوم فيه قد انتهى إلى نفي مسؤولية الأخير عن الحادث فقد كان يتعين عليه اتفاقاً مع الحكم القانوني للمصحيح أن يقضى بالغناء للحكم الابتدائي ويرفض الدعوى قبل الطاعة ، أما وقد انتهى قضاؤه إلى العكس وأحال في نفس الوقت على أسباب الحكم المستأنف فإنه يكون متناقضاً بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا للنمي في غير محله ذلك انه يبين من مدونات الحكم المطور ان فيه انه لتخذ لنفسه اسبابا تغاير اسباب الحكم المستأنف في صدد تأسيس مسؤولية الطاعة بالتبويض فاورد ان هذه المسؤولية اساسها واقعة التأمين على السيارة ذلتها وان حق الضرر قد تحقق بها . وهو اساس مغاير للاساس الذي يبنى عليه الحكم الابتدائي ومفاده - على ما سلف الرد على اسباب النعي السابقة - ان نطاق التأمين يتسع ويمتد ليشمل للتزم المؤمن بتغطية المسؤولية لغير الزمن له وتابعة ، وعلى ذلك فان لحالة للحكم المطور فيه على اسباب الحكم الابتدائي يكون مقصودا بها الاحالة على ما لا يتنقلض من اسبابه الخاصة بما تكون منه الاحالة بالاطقة لغوا بالنسبة لا خولف فيه الحكم المستأنف وصحيحة فيما تأيد فيه .

وبحيث ان حاصل النمي بالوجه الثاني من السبب الثاني للتصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول الطاعة ان الحكم المطور فيه لم يخل ببنى مسؤولية المطور ضده الثالث - المالك المؤمن له - عن الحادث بما يفهم معه - في ضوء اعتناقه لاسباب الحكم الابتدائي والاحالة عليها - ان هذه المسؤولية ما زالت قائمة في الوقت الذي انتهى في منطوقه الى عكسها وهذا الاغفال يشوبه بالتصور الذي يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا للنمي في غير محله ، ذلك ان الحكم المطور فيه اقام قضاءه ببنى مسؤولية المطور ضده الثالث عن الحادث على ما اورده من انه : لم تكن له على السيارة مرتكبة الحادث سيطرة فعلية لصاحب نفسه ، ولانه ليس في الأوراق ما يشير الى ان المطور ضده الثاني وهو مرتكب الحادث - كان تابعا للمالك فتكون العلاقة مقطوعة بين مرتكب الحادث وبين مالك السيارة ،

لا كان ذلك وكانت تلك الاسباب كافية لحمل قضاء الحكم ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا للزام على محكمة الاستئناف اذا ما قضت بالغاء للحكم المستأنف ان تتعقب اسبابه وترد عليها ما دلم حكمها مقاما على ما يحمله ويكون للنمي على الحكم بالتصور لا يصادف محلا ، والظن برمته على غير اساس .

فلهذا الاسباب

رفضت المحكمة الطعن والزمت الطاعة بالمصروفات وامرت بمصادرة

لكفالة .

فأجاب رئيس الذكوة

امين السر

## جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧

بمجلس السيد المستشار : حافظ رفاعي وعشوية السادة المستشارين : جنيل الزبيدي  
بمعد المحسوي ومحمود حسن حسين ، محمود حمدي عبد العزيز

(١٨٣)

### الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق

أعمال تجارية - تقادم خمس ؟

- السند الأتني وفقا لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة يعتبر عملا تجاريا متى كان موقعه تاجرا سواء اكان مترتبا على معاملة تجارية او مدنية واليمين التي اجازت المادة ١٩٤ من قانون التجارة توجيهها من الدائن بدين صرف الى الدين التمسك بالتقادم هي يمين حاسمة شرعت لمصلحة الدائن لتأييد القرينة القانونية التي يتركز عليها التقادم الخمسي القصوم عليه في هذه المادة وهي حصول الوفاء المستمد من مضي مدة التقادم على الدائن اذا لم يطلب توجيهها فليس للمحكمة ان توجهها من تلقاء نفسها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المحترم  
محمود حمدي عبد الميزيز والرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في ان للطاعن استصغر في ١/٢٢ سنة ١٩٧١ ، امر اداء ضد المطعون

ضده بمبلغ ٨٧٥. جديها استناداً الى سند لثني يستحق السداد في ١/١ سنة ١٩٦٦ حول اليه من الدائن الأصلي . تنظم المطعون ضده في هذا الأمر وطعن بالتزوير على التوقيع المحسوب للدائن الأصلي على الحوالة كما دفع بسقوط الدين بالتقادم الخمسي . ويتاريخ ٥/٣٠ سنة ١٩٧١ قضت محكمة اول درجة برفض الطعن بالتزوير . ويتاريخ ٤/١٧ سنة ١٩٧٢ قضت برفض الدفع بالتقادم . الخمسي ورفض النظام موضوعاً وتأييد أمر الأداء . استئناف المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق أنصودة ، ويتاريخ ١١/٢٢ سنة ١٩٧٢ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء أمر الأداء ورفضه . طعن للطعن في الحكم بطريق النقض وقدمت للنيابة مذكرة ايدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المنسورة فحدثت جلسة لظفره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن بني على ثلاثة اسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطا في تطبيقه وتاويله من وجهين : اولهما : انه اعتبّر السند الاثني عملاً تجارياً لكونه صادراً من ناجر ورتب على ذلك سقوط الحق في إقامة للدعوى بعضى خمس سنين استناداً الى المادة ١٩٤ من قانون التجارة رغم ان السند محرر بمناسبة معاملة مدنية اذ تضمن ان مبلغه باقى ثمن عقار اشتراه المطعون ضده بما يتوجب عليه اعتباره عملاً مدنياً لا يستط بالتقادم الخمسي . وثانيهما : انه قضى بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الخمسي رغم انقضاء قرينة الزوال التي يقوم عليها التقادم الخمسي اذ جرى المطعون ضده ودفع في جميع مراحله على الاعتراف صراحة بعدم الوفاء بل عدم الاعتراف بالدين لى حد الطعن على السند بالتزوير ولا يغير من ذلك ادعائه بسداد الدين لثني المحيل ، كما لم يحلف رغم تمسكه بالتقادم يميناً مؤكدة لقرينة الزوال .

وحيث ان النعي في وجهه الأول مردود بأن السند الاثني وفقاً لصريح ثمن للفترة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة يعتبر عملاً تجارياً متى كان نوقمة تاجراً سواء اكلان متزبناً على معاملة تجارية او مدنية ، ومردود في وجهه الثاني بأن المطعون ضده اذ تمسك في تنظلمه وفي استئنائه بسداد لادين

الى الدائق الاصلى فانه لا يكون قد ناضى فريضة الوفاء التى يقوم عليها بالتقادم  
الخصسى .

لما كان ذلك وكانت اليمين التى اجازت المادة ١٩٤ من قانون التجارة  
توجيهها من الدائن بدين صرفى الى الدين المتمسك بالتقادم هى يمين حاسمة  
شجرت لمصلحة الدائن لتأييد القرينة القانونية التى يقوم عليها التقادم  
الخصسى المتصوص عليه فى هذه المادة - وهى حصول الوفاء المتباعد من مضى  
مدة التقادم - فان الدائن اذا لم يطلب توجيهها فليس للمحكمة ان توجهها من  
تلقاء نفسها ولا عليها ان قضت بسقوط الدين بالتقادم الخصسى ، ولا ثم يقدم  
الطاعن على ما يفيد تمسكه امام محكمة الموضوع بطلب اليمين وخلت الأوراق فما  
يفيد ذلك فان هذا الدفاع الجديد لا سبيل للتحدى به لأول مرة امام هذه المحكمة  
ويكون للنمى به غير مقبول .

وحيث ان حاصل للسبب الثانى بطلان الحكم المطعون فيه لخلوه من  
الاسباب الواقعية ذلك انه رغم الغائه الحكم الابتدائى اكتفى بايراد اسباب عامة  
لا تتضمن ردا على اسباب ذلك الحكم .

وحيث ان هذا النمى مردود ذلك انه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة  
- بحسب محكمة الاستئناف ان تقرر فى حكمها ما قضت به واسباب الغائها  
للحكم الابتدائى دون ان تكون ملزمة بفتح اسباب الرد عليها لان فى اسبابها  
الرد على حكم محكمة اول درجة ، ولا كان للبين من مدونات الحكم المطعون  
فيه انه اقام قضاؤه على ان السند الاثنى يعتبر عملا تجاريا متى كان موقعه  
تاجرا سواء كان مترتبا على معاملة تجارية او محتية عملا بصريح نص الفقرة  
السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة ثم استلزم قائلا - وحيث انه متى  
تقرر ذلك وكان الثابت بالدعوى ان السند الاثنى موضوع الداعى يستحق  
ادلوه فى ١/١ سنة ١٩٦٦ ولم ترفع الدعوى به الا فى ٢٢/٢ سنة ١٩٧١ أى  
بعد مضى خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق ومن ثم يتعين إلغاء الحكم  
المستأنف والحكم برفض الدعوى ، فان للنمى عليه بالبطلان بهذا السبب يكون  
على غير اساس .



وحيث ان الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه قيام تناقض بين اسبابه ومنطوقه وفي بيان ذلك يقول انه وقد اخذ في اسبابه بالتقادم الخمسى فكان يتعين ان يصدر قاضيا بسقوط الدعوى بالتقادم الخمسى بينما مؤدى منطوقه بالرفض عدم الأخذ بهذا للتقادم .

... وحيث ان هذا النعى غير صحيح ذلك انه لا كان الحكم بقبول الدفع بالتقادم هو قضاء في اصل الدعوى ينقض به الالتزام فان لازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى ، ومن ثم فلا تناقض بين ما انتهى اليه الحكم في اسبابه من قبول الدفع بالتقادم وبين قضائه في منطوقه برفض الدعوى ، ويكون النعى عليه بالتناقض غير صحيح .

وحيث انه لا تقدم يتعين رفض الطعن .

فلهذه الاسباب

رفضت المحكمة الطعن والزمت الطاعن بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيتها مقابل ائتماب الحاماة وامرت بمصادرة الكفالة .

رئيس الجلسة

امين السر

## جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧

بمشاركة السيد المستشار محمد صالح أبو راس ..... ورئيساً

وعضوية السادة المستشارون حافظ رفاعي ، جميل الزينى ، محمود حسن حسين ومحمود حمدي

عبد العزيز ..... أعضاء

(١٨٤)

### الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٤ ق

رسوم قضائية : في شركات التضامن يقتدر الطعن برسم مستقل بالنسبة لكل شريك على حدة فيما يختص بضريبة الأرباح :

— لا كانت الضريبة في شركات التضامن بشأن الأرباح التجارية والصناعية طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٤ ق ١٤٠ لسنة ١٩٣٩ لا تفرض على ما تحققه الشركة ذاتها من الأرباح وإنما تفرض على كل شريك متضامن دون نظر إلى الشخصية الاعتبارية للشركة أو إلى غير الشركاء فيها فإن مفاد ذلك أن التزام الشريك التضامن بالضريبة التجارية عما حصله من أرباح يعتبر مستقلاً عن التزام شركائه الآخرين وبالتالي الطعن المرنوع من كل منهم وإن كانت الأسباب فيه متماثلة إلا أنها أسباب قانونية متعددة ومن ثم تقتدر الرسوم القضائية طبقاً للفقرة السادسة عشرة من المادة الخامسة والسبعون من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ بالنسبة لكل طاعن على حدة .

## جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٧

رئاسة الحيز المستشار : أحمد حسن عيكل نائب رئيس المحكمة وعصوية المساعدة  
المستشارين : رانت عبد الرحيم ، زكي المصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد الحصد  
المصاوي .

( ١٨٥ )

### الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٣ ق

ثبوت صفة الضرر - ركن لازم للقضاء بالتعويض - عدم تحقيق للحكم للصفة  
قصور يستوجب النقض .

— لما كان الطاعن قد دافع أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى  
لأن السيارة التي حدث بها التلف ليست مملوكة للطعون عليه فلا تكون له  
صفة في المطالبة بالتعويض . ولما كان لا يكفي للحكم بالتعويض طبقا لنص  
المادة ١٦٣ من القانون المدني ان يثبت تحقق الضرر بل يجب ايضا ان يكون  
طالب التعويض هو المضرور فعلا - ولما كان الطعون عليه لم يقدم ما يثبت ملكيته  
للسيارة التي حدث بها التلف بل كان يعمل سائقا عليها فلا تكون له صفة في طلب  
التعويض عن هذا التلف واذا كان الحكم لم يعنى بالرد على دفاع الطاعن سالف  
الذكر وهو دفاع جوهرى لو صح يتغير به وجه الراى في الدعوى فانه يكون  
معييا بالنقض .

## جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسن ميكل نائب رئيس المحكمة وعشوية السادة  
المستشارين : رانت عبد الرحيم ، زكى الصاوى صالح وجبال الدين عبد اللطيف ، بيد الحيد  
المصطفى .

(١٨٦)

### الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٣ ق

تعويض - التعويضات المقررة بقوانين خاصة لا تحول دون مطالبة المضرور بحقه  
في التعويض وفقا لأحكام القانون الجنائي إذا كان سبب الضرر هو الخطأ  
التقصيري ولكن لا يجوز الجمع بين التعويضين .

— لا كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على واقعة الدعوى قد  
نظم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند  
الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي وحدد في المادة ٦٥ مقدار التأمين الإضافي الذي  
يُدفع للورثة الشرعيين إذا كانت الوفاة ناشئة عن حادث طيران أو بسبب العمليات  
الحربية أو إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ أو كانت الوفاة بسبب  
الخدمة - وهي أحكام يقتصر تطبيقها على الحالات المنصوص عليها في هذا  
القانون ولا تنعديا إلى التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون العام فلا  
تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه  
إذا إن هذا الحق ينظر مع ذلك قائما وفقا لأحكام القانون الجنائي إذا كان سبب  
الضرر الخطأ التقصيري إلا أنه لا يسمح للمضرور أن يجمع بين التعويضين  
ولا يكون الحكم قد أخطأ وهو يقضى بالتعويض الكامل طبقا لأحكام القانون  
الجنائي إذا ما أدخل في اعتباره المبالغ السابق صرفها للطاعة وفقا لأحكام القوانين  
الخاصة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
زكى الضاوى صالح والمرافعة وبعد الدخولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها الأولى والثانية أقامتا للدعوى رقم ١٧٠٦  
سنة ١٩٧١ مئذى جنوب القاهرة الابتدائية ضد وزير الحربية والقائد العام  
للقوات المسلحة بصفته - للطاعن - وضد المطعون عليه الثالث طلبتا فيها للحكم  
بالزامهما متضامنين بأن يدفعهما لهما مبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه ، وقالتا شرحا  
لدعواهما أنه في يوم ١٩٦٧/٦/٧ بمدرسة الدمنعية بأبى قير تسبب المطعون  
عليه الثالث وهو ملازم أول من قوة الدفاع الجوى في قتل مورثهما الملازم أول  
المرحوم أمين محمد الخولى ابن المطعون عليها الأولى وشقيق الثانية وكان ذلك  
ناشئا عن إعماله وعدم احتياظه بأن قام بتنظيف مدفنه الرشاش وبه خزنة  
الطلقات ولم يراع احتياطات الأمن والتعليقات الواجب اتباعها فأنطلق منه  
مقتوفان أصاب أحدهما المورث فقتله ، وضبطت عن الواقعة القضية رقم ٢٢٦١  
سنة ١٩٦٧ عسكرية عليا ، وفي ١٩٦٨/٥/١٢ حكمت المحكمة للطيا الميدانية  
بحبس المطعون عليه الثالث ستة أشهر وضد على الحكم بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٨ ،  
وأضافت المطعون عليها الأولى والثانية أنه أصابتهما بنقد مورثهما وهو عائلهما  
الوحيد إضرار مادية وإدبية تقدران بالتعويض عنها بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه  
منافسة بينهما ، ولذا يلزم المطعون عليه الثالث بتعويضهما عن هذه الأضرار  
كما يسأل عنها للطاعن بوصفه متبوعا للمطعون عليه الثالث لأن الحادث وقع منه  
اثناء وبسبب تأدية وظيفته فقد أقامتا للدعوى للحكم لهما بطلباتهما . ووجه  
للطاعن ضد المطعون عليه الثالث دعوى ضمان فرعية طلب فيها الحكم عليه بما  
عسى أن يحكم به على وزارة الحربية ، كما دفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا  
على أن وفاة المورث حثت بسبب الخدمة مما لا يجوز معه الجهات القضائية  
النظر في دعوى التعويض عن وفاته عملا بنص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦  
لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والكفالات والتأمين والتعويض للقوات المسلحة .  
وفي ١٩٧١/٢/١٤ إجلت المحكمة الدعوى كلى للتحقيق لتثبت المطعون عليها

الأولى والثانية ان مورثهما المرحوم أمين . محمد للخولى كان المائل الوحيد لهما ومدى ما أصابهما من اضرار مادية وأدبية نتيجة قتله . وبعد ان سمعت المحكمة شهودهما حكمت بتفويض ١٩٧٢/٤/٣٠ برفض التلصيح بحكم جواز نظر الدعوى وبإلزام الطاعن والمطعون عليه الثالث متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليها الأولى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه والثانية مبلغ ١٠٠٠ جنيه وفي الدعوى الفرعية بإلزام المطعون عليه الثالث بأن يؤدي للطاعن قيمة ما قضى به للمطعون عليهما الأولى والثانية في حالة قيام الطاعن بملوفاة به .

استأنف الطاعن هذا للحكم بالاستئناف رقم ٢٦٢٣ لسنة ٨٩ ق مدنى القاهرة ، كما استأنف المطعون عليهما الأولى والثانية وكذلك المطعون عليه الثالث بالاستئنافين رقمى ٢٤٥٥ و ٢٩٠٤ لسنة ٨٩ ق مدنى القاهرة على التوالى . وفى ١٩٧٢/٦/١٧ حكمت المحكمة برفض الاستئنافات الثلاثة وتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وتضمنت النيابة مذكرة أبنت فيها الراى برفض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فوات انه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها تنازل الطاعن عن السبب الأول من بسببى الطعن المتعلق بحكم جواز نظر الدعوى أمام المحاكم لأن وفاة المورث حدثت بسبب الخيمة وعلت النيابة عن رايها وطالبت رفض الطعن .

وحيث ان الطاعن يفتى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول ان المطعون عليهما الأولى والثانية عوضتنا عن وفاة مورثهما فقد ضرفت لهما ادارة التأمين والمعاشات بالقولت المستحقة المبالغ المستحقة لهما كتعويض وتأمين ومنحة ومعاش طبقا لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وهذه المبالغ حذفاً للقانون المذكور لتكون تعويضاً كاملاً عن كافة الأضرار سواء كانت مادية أو أدبية ، واذا قضى لهما للحكم المطعون فيه بالتعويض فانه يكون قد مكثهما من الجمع بين تعويضين عن ضرر واحد ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعم مرعود ، ذلك ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المطبق على واقعة الدعوى تضمن القواعد التى تنظم المعاشات والكفالات

والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمليات الحربية. <sup>١</sup> المادة ٦٥ الفصل الثاني من الباب الثاني لبيان أنواع المعاشات والمكافآت ثم فصل في الباب الرابع أحكام التأمين والتأمين الإضافي وتعويض المصابين بسبب الخدمة بإصابات لا تمنعهم من البقاء بها ، وحدد في المادة ٦٥ مقدار التعويض الإضافي الذي يدفع للورثة الشرعيين إذا كانت الوفاة ناشئة عن حادث طيران أو بسبب العمليات الحربية أو إحدى للحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ أو كانت الوفاة بسبب الخدمة ، وهي أحكام يقتصر تطبيقها على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتعداها إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر لأضرار الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني. فإذا كان منسوب الضرر الخطأ للتقصيرى إلا أنه لا يصح للمضرور أن يجمع بين التعويضين، ولا كانت المطعون عليهما الأولى والثانية قد أتممت دعواهما بطلب التعويض تأسيماً على قواعد المسؤولية التقصيرية وهو أساس مفاير لذلك الذي نص عليه القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، وكان الثابت من كتاب إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٧ والمقدم لمحكمة الموضوع أن المبالغ المخصصة إلى المستحقين عن مرحوم أمين إبراهيم التوحي في ١٢٤٨ جنيه تأمين ١٪ و ١٠٠٠ جنيه تأمين إضافي و ١٠٢٠٠ جنيه منحة وإلا المبشّر المقرر للمطعون عليها الأولى بمبلغ ١٤٠٨٠٠ جم ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قدر التعويض المستحق للمطعون عليهما الأولى والثانية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه للأولى و ١٠٠٠ جنيه للثانية فزاعياً في ذلك المبالغ السابق صرفها لهما سالفة الذكر ، ومن ثم فهما لم تجمعا بين تعويضين .

١ لا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون ما إثارة الطاعن ينسب للنس على غير أساس .

٢ حيث أنه لا تقوم بتأمين رفض اللطم .

... لذلك ...

رفضت المحكمة اللطم والزمت الطاعن بصفته بالمصروفات

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٤ يومية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة ادوب قصابجي وعضوية للامانة المستشارين:  
محمد ناضل المرجوشي ، مدوح عطية وشرف الدين خيرى ، محمد عبد العظيم عبد

---

( ١٨٧ )

### الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤١ ق

عمال - القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ لا يمس حجية الأحكام النهائية التي  
صدرت قبل العمل به .

— اذا كان الثابت ان العامل قد صدر له حكم نهائي بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١  
بتعديل اجرة الاساسي بجمعه عشرين جنوها اعتبارا من تاريخ تعيينه . بالبنك  
بالتطبيق لاحكام لائحة / موظفي وعمال الشركات الضاربة بالقرار الجمهوري  
رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والجدول المرافق وقد حاز الحكم قوة الامر القطعي فلا  
رأى الشارع احترام حجية تلك الاحكام فيما اوردته المادة الاولى من القانون  
رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ من الاستثناء من حكمه للعاملين الذين صدرت لصالحهم  
قبل صدوره احكام قضائية نهائية باحقيقتهم في اقتضاء الحدود الدنيا للبرقيات  
استنادا لتلك اللائحة وكان مقتضى ذلك انه يكفي في تلك الاحكام ان تقضى  
للعاملين برفع اجورهم الاساسية حتى تنأى بهم عن نطاق تطبيق هذا القانون  
اذا ما طلبوا من بعد بفروق تلك الاجور او ملحقاتها المترتبة على ذلك .



## جلسة ٤ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار بلال رئيس المحكمة مصطفى الأسيرى وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصلاح الدين يونس ، د . ابراهيم  
ط . صالح .

( ١٨٨ )

### الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٤ ق .

ضرائب - قرار لجنة الطعن يجوز حجية الأمر القضي .

— متى اصدرت لجنة الطعن قراراً في منازعة ما بين مصلحة الضرائب  
والمول فانها تستنفذ ولايتها فلا يجوز لها الرجوع فيه ولا للممول او لمصلحة  
الضرائب ان تعقب عليه او تعيده اليها اماودة النظر فيه من جديد حتى ولو تم  
التقدير على اساس خاطئ ، مخالفاً لحكم قانوني ملزم ويكون السبيل عند عدم  
ارتضاء قرارها الطعن فيه على النحو الذي رسمه المشرع كما انه من المقرر ان  
الحكم او القرار متى حاز قوة الأمر القضي فان هذه الحجية تسمو على قواعد  
النظام العام .

## جلسة ٤ ثبوتية سنة ١٩٦٧

بوئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة أديب نصيبي وعضوية السادة المستشارين :  
محمد ناهل المرجوشي ، شرف الدين خيرى ومحمد عبد المظلم عيد ، احمد شوقى المايجي .

( ١٨٩ )

### الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤١ ق

عمال :

( ١ ) - اعانة' غلاء المعيشة لا تسرى على من يعين بعد العمل بالقرار  
الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٢

— لا كان الشارح قد رأى وبصرىح نص الفقرة الثانية من المادة الثانية  
من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ إلغاء التكم الخاصة باعانة العمال  
المعيشة بالنسبة للعمالين بتلك الشركات وترتيباً على ذلك لا تسرى هذه التكم  
على من يعين بها بعد العمل بتلك الثلاثة .

( ٢ ) ليس من حق العامل ضم الحق الى الأجر المقرر لوظيفته بعد العمل  
بالقرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

— لا كانت المادة التاسعة من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٨ لسنة ١٩٦٢  
تتص على ان يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بجدول  
ترتيب الوظائف وكانت الأجور الواردة بهذا الجدول هى اجور شاملة لا تصاف  
اليها الحق التى جرت الشركة على صرفها من قبل فانه لم يعد هناك سند لتقرير  
احقية الطاعن فى ضم متوسط الحق الى الأجر الاساسى المقرر للوظيفة التى  
عين فيها .

### جلسة ديموقراطية سنة ١٩٧٧

بإمالة اللجنة المستشار : ناليم رئيس المحكمة التورخك وعصرية السادة المستشارين  
احمد مصطفى الخالوي / حسن المنجلي والكتور بشرى فتيل ، رالت عيد الرحيم

---

(١٩٠)

#### الطعن رقم ٧٣٠ سنة ١٤٦٦ ق

عمل - بدل الانتقال اما ان يكون عوضا عن نفقات يتكبدها العامل فلا يعتبر جزءا  
من الاجر واما ان يكون ميزة عينية تلحق بالاجر .

... لا كان بدل الانتقال اما ان يعطى الى العامل عوضا له عن نفقات  
عملية يتكبدها في سبيل الوصول الى عمله وهو على هذا الإيضاح لا يعتبر جزءا  
من الاجر واما ان يكون ميزة عينية تلحق بالاجر فلا كان الحكم الطعن فيه قد  
اعتبر بدل الانتقال جزءا من الاجر على اطلاقه فهو خطأ ومخالفة للقانون حجة  
عن بحث سبب بدل الانتقال فانه يكون معيبا ويتعين نقضه .

## جلسة ٥ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة نور خلف وعضوية اللجنة المستشارين :  
محمد مصطفى التلاوطي ، حسن الصطيل ، وائل عبد الرحيم ، محمد حسب الله .

---

(١٩١)

### الطعن رقم ٧٣٩ سنة ٤٣ ق

تأمينات - يستحق معاش المعجز الكامل أو الوفاة إذا وقع ايها جبال فترة  
تعمل العامل بشرط ألا تجاوز هذه الفترة سنة من تاريخ التمثل .

— لا كان مؤدى نص المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم

١٩٦٤/٦٣ أن العامل يستحق معاش المعجز الكامل أو الوفاة إذا حدث المعجز

للكامل أو وقعت الوفاة خلال فترة تعمل العامل بشرط ألا تجاوز هذه الفترة سنة

من تاريخ التمثل وإذا كان الثابت أن المعجز الكامل الموجب لاستحقاق المعاش

قد أصاب المؤمن عليه بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٤ وهو تاريخ دخوله مستشفى

الأمراض العقلية وإذا كانت هذه الواقعة الموجبة لاستحقاق معاش المعجز الكامل

قد حدثت بعد العمل بأحكام المادة ٨٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتبارا

من أول مارس سنة ١٩٦٤ وقبل مضي سنة على تاريخ تعمل المؤمن عليه الذي

استمر حتى أدركه حكمها فإنه يكون مستوفيا لشروط أعمالها .

## جلسة ٧ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسن مكيال نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صبحي الحصار ، زكي الصاوي وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد الحميد  
الرجبيلاري

---

(١٩٢)

### الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٤٠ ق

.. لثبات : ١ ) - قوة الأمر المقضى تقتصر على ما كان محل قضاء من المحكمة

— القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم  
من نزاع ولمصلحت فيه المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حتية سواء في الخطوق او  
في الاسباب المرتبطة به . فاذا كان الحكم قد وقف في قضائه عند الفصل في مسألة  
التعويض عند هذه معينة فانه بهذه الخاتبة لا يكون قد فصل في مسألة التعويض  
عن الفترة التالية على إلغاء الرخصة لأن ما لم تنتظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن  
ان يكون موضوعا لحكم يحوز حجية الأمر المقضى .

تقـــادم : ٢ ) - الموانع الأدبية التي توقف التقادم لم ترد على سبيل الحصر:

— طبقا لنص للفترة الاولى من المادة ٣٨٢ من القانون الدنى لا يبرى  
التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع  
ادبيا مما مفاده ان المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم اذا قام لجة  
مانع يستحيل معه على الدائن ان يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع

أديباً ولم ير المشرع إيراد الموانع على سبيل الحصر بل عهم الحكم لتشوية  
مع ما يقتضي به المثل فإذا كان الحكم المقتضى فيه قد أقام قضاء برفض الدفع  
بالتقادم بناء على ما انتهى إليه من أن التقادم قد وقف سريانه خلال المدة التي  
استغرقتها النصل في النزاع بين الطرفين في الدعوى الأولى حول قيام عقد  
الوديعة وحق الطاعن في حبس السيارة المودعة لديه والذي لم يحسم نهائياً إلا  
في ١٩٦٦/٢/٢٦ فلا تثريب عليه في ذلك .

٢ ) قيام المانع الموقوف لسريان التقادم امره موكول لمحكمته الموضوع  
تتصدى له من تلقاء نفسها إذا ما دفع أمامها بالتقادم .

- لمحكمة الموضوع إذا ما دفع أمامها بالتقادم يتعين عليها أن تبحث  
شرايطه القانونية ومنها المدة بما يفترضها من وقف أو انقطاع إذا ان حصول  
شيء من ذلك يحول دون لكمال مدة التقادم مما يقتضى التثبت من عدم قيام  
أحد أسباب الوقف أو الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن  
تقرر وقف التقادم إذا جالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .

## جلسة ٧ ثلثية سنة ١٩٧٧

برنامج السيد المستشار : احمد حسن هيكال نائب رئيس المحكمة وعشوية للمساعدة  
المستشارين : محمد صنتي المصاوي ، زكي المصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد  
السيد المصاوي .

---

(١٩٣)

الطعن رقم ٣٨٨ سنة ٤١ ق

بيع - حق المشتري في حبس الثمن

— اجاز المشرع في المادة ٢/٤٥٧ من القانون المدني للمشتري الحق في حبس الثمن اذا تبين وجود سبب جدي يخشى معه نزع المبيع من تحت يده بمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري يحول له الحق في ان يحبس ما لم يكن قد اداء من الثمن ولو كان مستحق الاداء حتى يزول الخطر الذي يهدده وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له او كان في العقد شرط يمنعه من استعماله فعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذي يخشى معه نزع المبيع من تحت يده لا يكفي بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لانه قد يكون محيطا بالخطر الذي يهدده ويكون في نفس الوقت معتمدا على البائع في دفع هذا الخطر قبل استحقاق البقاي في ذمته من الثمن ما دام انه لم يشتري ساقط الخيار حيث انه يجب ان يكون النزول عن حق الحبس واضحا لا ليس فيه شان النزول عن اى حق فلا يكفي وعد المشتري بعد كشفه قيام سبب الحبس ان يؤدع الثمن في ميعاد معين فقد يجعل هذا الوعد على ان المشتري اراد ان يفسخ الوقت امام البائع لازالة سبب الحبس كما هو الحال في هذه الدعوى .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر زكى الصاوى صالح والمرافعة وتمهد لإدالة ..

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان لوقائع - حسنما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق  
الطعن - تتحصل في ان الطاعن تقدم الى رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية  
بطلب لاصدار امر بالزام المطعون عليه بان يؤدي له مبلغ ١٥٠٠ ج ، وقال في  
بيان ذلك انه بموجب عقد بيع مصفى عليخ في ١٦/٨/١٩٦٧ ومسجل في ١٢/٨  
سنة ١٩٦٧ باع للمطعون عليه قطعة ارض فضاء كائنة بومل الاسكندرية  
بشارع احمد شوقي رقم ١٧١ بتظيم نظير ثمن قدره ٢٨٤٧/١١٥ جم دفع  
منه مبلغ ٢٣٤٧/١٦٥ واتفق على سداد الباقي وقدره ١٥٠٠ ج بعد مضي سنة  
من تاريخ التصديق على السداد واحتفظ للطاعن بحق امتياز البائع على الارض  
المبيعة ضمانا لسداد هذا الباقي ، ولتقضت السنة ولم يدفع المصون عليه باقى  
الثمن فانفزه بتاريخ ٤/١٢/١٩٦٨ لكنه رد عليه بانه يتمسك بحقه في حسن  
هذا الباقي من الثمن معلقا على اى شرط مقد تقدم بطلبية اشار اليه . وبتاريخ  
٣٠/٤/١٩٦٩ صدر امر الاداء رقم ٨٧ سنة ١٩٦٩ مدنى الاسكندرية الابتدائية  
بطلبية الطاعن . تنظم المطعون عليه من ذلك الامر وتفيد تظلمه بمرقم ١٦٢٥ لسنة  
١٩٦٩ مدنى الاسكندرية الابتدائية وبتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٩ حكمت المحكمة  
بتأييد امر الاداء المتظيم منه . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف  
رتم: ١٠٦٨ سنة ٢٥ ق مدنى الاسكندرية وفى ٢٨/٢/١٩٧١ حكمت المحكمة  
بالغاء للحكم المستأنف والغاء امر الاداء : طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
النتقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ادعت فيها للراى برفض الطعن عوفى  
الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فبرات انه جدير بالنظر وحدثت جلسة  
لنظره وفيها للترمت للنيابة رايها :

وحيث ان الطعن اتيم على منببين خاصتهما ان الحكم المطعون فيه شاذ  
تصور في التسييب وفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم



استند في قضائه الي انه لم يبين من عقد البيع ان المظون عليه تنازل عن حقه في حبيس باقى الثمن صراحة او ضمنا ، مع ان التذلل الضمنى عن هذا الحق لا يستفاد من التعديل من ظروف الدعوى ، وقد تمسك الطاعن في وقف « ابو شال » وجود حق الحكر على الأرض المبيعة ، لأن هذا الادعاء لم يكن خافيا على الحكم المظون عليه بل كان على بينه منه وقت الشراء ونص على ذلك في عقد البيع وعلى ان الطاعن يضمن خلو الأرض المبيعة من الحقوق المينية باستثناء هذا الادعاء مما مفاده انه لا يضمنه ، وقد قبل المظون عليه سداد باقى الثمن بعد مضي سنة من تاريخ التصديق على العقد ولم يطع سداد هذا الباقي على اى شرط مع احتفاظ الطاعن بحق الامتياز ضمانا لسداد هذا الباقي بل ان المظون عليه شيد عمارة ضخمة على نصف مساحة الأرض بلغت قيمتها ٤٠٠٠٠ ج وباع النصف الباقي لآخر قرض منه الثمن عدا ٧٥٠ ج سماء نصف قيمة الامتياز واشترط سداؤه في اغسطس سنة ١٩٦٨ وهو الميعاد المحدد لدفع باقى الثمن للطاعن ، مما يدل على تنازل المظون عليه عن حق الحبس وعلى ان البرارات التي يستند اليها في ذلك ليست جدية ولانه لم يكن يخشى نزع العقار الجميع متى تحت نتيجة بسبب الادعاء بالحكر لا يعلمه من فساد هذا الادعاء ، كما اشار الطاعن الى ان تأجيل دفع باقى الثمن لم يكن يتصد لتاحة الفرصة امامه لتمكينه من انهاء النزاع مع الوقف بشأن الحكر الذى يدعيه ، ولما كان استجابة لطلب المظون عليه الذى كان يصعد بناء عمارة على تلك الأرض هذا الى ان الحكم لم يرد على الدفاع الجوهري سالف الذكر الامر الذى يعيبه بالقصور والفساد في الاستدلال .

وحيث ان هذا التمس غير صحيح ، ذلك ان النص في المادة ٢/٤٥٧ من القانون المدني على « فاذا تعرض احد للمشتري مستندا الى حق سابق على البيع او قبل من للبائع ان اذا خيل على المبيع ان ينزل من يد المشتري جاز له ما لم يضمنه شرط في العقد ان يحبس باقى الثمن حتى ينقطع التعرض او ينزل للخطر » ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المشرع اجاز للمشتري الحق في حبس الثمن اذا تبين وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من يده ، فبمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري يخول له الحق في ان يحبس ما لم يكن قد اداه من الثمن ولو كان مستحق الاداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له او كان في العقد شرط يمنعه من استعماله ،

فبمبلغ المشتري وقت الشراء بالمسبب الذي يخشى عليه نزع المبيع من يده ، لا يكتمر بذاته الدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محبلاً بالخبط الذي يتوهمه ويكون في نفس الوقت مجتمعاً على البائع في دفع هذا الخبط قبل استحقاق الباقي في ثمنه من الثمن ما دام أنه لم يشتر سابقاً للخيار ، ولا كان يدين من الصورة الجغرافية لمقتد البيع المسجل في ١٩٦٧/٥/٢٢ الصادر في ١٢ من شهر ربيع الثاني ١٣٨٧ للمطابق للأرض موضوع النزاع أنه نص في بنده الرابع على أنه : مؤثر على الخريط المملوكة وجود عقد تحكيم مسجل برقم ٢٤٥٠ سنة ١٩٦٨ على القمار موضوع التعامل عبارة عن عقد تحكيم ضد وقف « أبو شال » والمتعاقدان يملكان بذلك وقد دفع الباقي الأصلي - للكسندر وبالجريش - للدعوى رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٥٥ مخني كلى الإسكندرية بطلب شطب هذا التسجيل ، ويقرر المشتري - الطاعن - أنه يعلم بوجود هذه الدعوى وسيتولى مباشرتها نتائجها إما كانت مسئولية دون الرجوع على اللوثة ودون مسئولية على الشهر للمقاري ، ويدين من الصورة الرسمية لمقتد البيع المسجل في ١٢/٨/١٩٦٧ موضوع الدعوى المتعدد عن ذاته الأرض له نص في البند الثاني منه على أن البيع تم نظير ثمن قدره ٢٨٤٧ و ١٩٥ جرم من منه المشتري - المصون عليه - مبلغ ٢٨٤٧ و ١٩٥ جرم والباقي وقدره ١٥٠٠ جرم تعدد بمسأله بعد مضي سنة من تاريخ التصديق على المقتد ، ونص في البند العاشر منه على أن الباقي - الطاعن - يقرر ، بأن الأرض المبيعة خالية من كافة الحقوق المبينية إما كانت من الحكر والوقف والرحن والامتياز وحقوق الارتفاق ولا يوجد ما يمنع من التصرف بالمبيع ومن أي دعوى نزع وأنه ضامن من صحة الملكية ، ووردت به ملحوظة أن المتعاقدين يملكان بما جاء بالبند الرابع من سند الملكية للخامس بمقتد التحكيم المسجل تحت رقم ٢٤٥٠ سنة ١٩٦٨ ضد وقف « أبو شال » وبالدعوى المرفوعة بشأنه تحت رقم ٦٨٦ سنة ١٩٥٥ مخني الإسكندرية الابتدائية من الباقي الأصلي بطلب شطب هذا التسجيل ، فإن هذه البنود تنفي في جعلها أن الطاعن تعدد بمباشرة الدعوى سالفة الذكر مع وقف « أبو شال » بشأن الادعاء بحق الحكر على الأرض المبيعة ، ولا كان الثابت من الأوراق أن الباقي الأصلي الكسندري أمبرتو بالجرينس اقام للدعوى رقم ٦٨٦ سنة ١٩٥٥ ضد الشهر للمقاري طلب فيها إلغاء التأمينة الواردة بمشروع بيعه أرضاً إلى قنصل من أن هذه الأرض وجـ حـ كـ لـ وقـ فـ « أبو شال » ، واختصم الاستاذ مصطفى عبد العزيز الخولي وصفيته الجاروس

الصفى لهذا الوقت ليصدر الحكم في موجهته نطلب هذا الأخير الحكم له فرعياً بالزمام الذي بان تسليمه تلك الأرض خالية مما يشغلها من بناء أو غراس تأسيساً على أن الدعوى الشترى هذه الأرض من جوزيف لوريترز محطة بحق الحكر لصالح الوقت وقد التقى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ نظام الوقت على غير الخيرات وتحكيزه ومن ثم أصبح الوقت المذكور ملكاً خالصاً لمستحققيه ويحق له بذلك استتلاك الأرض من هي تحت يده ، وتحذرت ناهد عبد الوهاب الفيومي منضمة للمدعى في طلباته لشرائها منه الأرض بالتقيد المسجل في ١٩٦٦/٤/٢ ، وبتاريخ ١٩٦٧/١/٦ حكمت المحكمة بقبول التدخل في الدعوى الأصلية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٥ بخلو الأرض الميمنة للحدود والمالم بصحيفة الدعوى من أي حق غيبي بناء في ذلك الحكر المدعى به ، وفي الدعوى الفرعية القائمة من الحراس الصفى لوقت « أبو شال » برفضها ، واستئناف الحارس الحكور هذا الحكم بالاستئناف رقمي ٢١٧ و ٢١٨ لسنة ٩٢ ق مقي الإسكندرية ، وتحذل المطعون عليه في هذا الاستئناف منضما للمستأنف عليهما في طلب رفضه لشرائه الأرض وإقامته بناء عليها ، وحكم بانتطاع مهنير الخصومة في الاستئناف لوقاة أحد الخصوم ، وكان النزاع على هذه الصورة يعتبر من الأسباب الجدية التي يخشى معها نزع المبيع من تحت يد المطعون عليه وبالتالي يجيز له حبس ما لم يؤده من الثمن حتى ولو كان يطم وقت الشراء بالسبب الذي يخشى معه نزع المبيع من يده طالما أنه كان قد اعتمد وقت التعاقد على اللبائع في إزالته قبل سداد باقي الثمن ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما قرره من أن الثاليت من العرض السابق للوقائع أن النزاع المروغ على إلجاكم بشأن الأرض المبيعة إنما يدور حول الملكية لا يطلب الحارس الصفى على وقف أبي شال تسليمه الأرض خالية مما يشغلها من بناء وغراس مطهرة ملكيتها من كافة قيود وتأثيرات وتسجيلات الباتمين الأصليين وحفاظهم ..... كما أنه من العرض السابق للوقائع ولما هو ثابت من عقد شراء المستأنف المطعون عليه ..... أنه لا يتضمن تنازلاً صريحاً منه عن حقه في الرجوع على بائعه بضمان الاستحقاق أو عن حقه في حبس باقي الثمن لا صراحة ولا ضمناً ، بل أن بنود العقد تحمل للبائع - الطاعن - كافة الضمانات الفعلية والقانونية ، وتستخلص المحكمة من ظروف التعاقد ومن تأجيل سداد باقي الثمن مدة سنة من تاريخ العقد النهائي هو إصاح الجبال للمستأنف ضده

- الطاعن - لانهاء النزاع حول ملكية الأرض المبيعة . . . . . ومن ثم يجب ان يكون للنزول عن حق الحبس وانحط لا ليس فيه شأن للنزول عن أي حق ، فلا يكتفى بعدم المشتري بعد كضفه قيام سبب الحبس ان يتفق الثمن في ميسار معين ، فقد يحمل هذا الوعد على ان المشتري اراد ان ينسحب للوقت امام البائع لازالة سبب الحبس - كما هو الحال في هذه الدعوى حسبها ينبغي واقعها وظروف التعاقد وينود العقد على نحو ما استخلصته المحكمة من الأوراق وكان يبين مما أورده الحكم ان محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية استخلصت من الوقائع المطروحة عليها والمستدللات المقدمة لها تقديمها صحيحا ان لطمون عليه لم يتنازل عن حقه في حبس بلتم للثمن لا صراحة ولا ضمنا واستندت في ذلك الى امسيات مبثغة تكفي لجهله ، فانها تكون قد طبقت للقانون تطبيقا صحيحا ، ولا تكون من بعد ملزمة بان تتعقب كل حجة للطاعن وترد عليها باستقالاتا لأن قيام الحقيقة الواقعة التي استخلصتها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، لا كان ذلك فان ما يثيره الطاعن بسببي النفي يكون في غير محله .

وحيث انه لا تقدم بيمين زيفن الطعن

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزم الطاعن بالمضروقات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة وحكمت بمصارفة الكفالة

فأقيم رئيس المحكمة

أبين للسر

## جلسة ٧ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن عيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صحتي النصار ، زكي الصاوي صلاح جمال الدين عبد اللطيف ، عبد  
الحيد المصفاوي .

(١٩٤)

## الطعن رقم ٤٣٧ سنة ٤٣ ق

محاماة . . . . . اتعاب المحامي . . . . . إختصاص مجلس النقابة بتقديرها ولو كان  
هناك اتفاق شفوي عليها :

١ - لا كانت المادة ١١٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على  
إختصاص مجلس - النقابة الفرعية بتقرير اتعاب المحامي بناء على طلبه او-  
طلب الموكل وذلك عند عدم الاتفاق عليها كتابة مما يدل على أن مجلس النقابة  
الفرعية يختص بتقرير اتعاب المحامي في حالة عدم الاتفاق عليها كتابة وبالتالي  
فلا يعتد في هذا الشأن بوجود اتفاق شفوي على تقرير اتعاب مما يجوز لثباته  
بغير الكتابة .

## جلسة ٨ يومية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ومضوية لئنسادة  
المستشارين : مصطفى الفلي ، أحمد سيف الدين سابق ومحمد عبد الخالق كبدانتم ، أحمد  
شبهة الحد .

(١٩٥)

### الطعن رقم ٨٤٤ سنة ٤٣ ق

تركية : ١ - الورثة يفيدون من دفاع أي وارث :

— الورثة شركاء في التركة كل بحسب نصيبه إذا أبدى واحد منهم دفاعا  
مؤثرا في الحق المدعى به عليها كان في ذلك ثابته عن الباقيين يفيدون منه . متى  
كان يعمل مصلحة التركة وقائما في الخصومة مقامها وقائما بالنسبة للورثة .

وكالـ : ٢ - مسؤولية الوكيل عن الضرر الذي يصيب الوكيل مشروطة  
بأن لا يكون الوكيل قد ارتكب خطأ في تنفيذهما .

— طبقا لنص المادة ٧١١ من القانون المدني يتعين لتحقيق مسؤولية الوكيل  
معا يصيب الوكيل من ضرر بسبب تنفيذ الوكالة ان يكون الضرر قد نشأ  
بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذا معتادا والا يكون الوكيل قد ارتكب خطأ في تنفيذها  
لأنما كان التنفيذ ليس هو السبب المباشر في حدوث الضرر او كان الوكيل قد  
جاوز حدود التوكيل او خرج في تنفيذ اعمال الوكالة عن السلوك المعتاد انتفت  
مسؤولية الوكيل .

## الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر أحمد شيبه الحمد والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٣٦٠٦ لسنة ١٩٧٠ مبنية على القاصرة على الطاعنين بطلب الحكم بالزامهم بأن يدفعوا له متضامنين من تركة مورثهم مبلغ عشرة آلاف جنيه ، استنادا إلى أن مورث الطاعنين وكله في بيع أراضي زراعية مملوكة له وفي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل بيعها فوافق لجنة المساحة بصفتها وكيلًا عن البائعين المأينة الأعيان المبيعة تمهيدا لإجراءات التسجيل وخلال المأينة اعتدى عليه بعض مستأجرى هذه الأعيان واحتلوا به عدة إصابات تخلف له به من جراء إحداها نكاح مستديمة مما أعجزه عن مباشرة أعماله وأصابه بأضرار جسيمة بما يوجب على مولكه تعويضه بالمبلغ المطالب به - وبتأريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضده من تركة مورثهم مبلغ ٤٠٠٠ جنيه . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٠٠٨ لسنة ٨٩ قضائية كما استأنفه المطعون ضده بالاستئناف ٢٧٠٥ لسنة ٩٠ قضائية وبتأريخ ١٤ من يونيو لسنة ١٩٧٣ ققضت المحكمة في الاستئناف ٥٠٠٨ لسنة ٨٩ برفضه وفي الاستئناف ٢٧٠٥ لسنة ٩٠ ققضت بتعديل الحكم المستأنف والزام المستأنف عليهم ( الطاعنين ) بصفتهم بأن يؤدوا للمستأنف ( المطعون ضده ) ستة آلاف من الجنيهات . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبعت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنين الأول والرابع وعدم قبوله بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث لرفعه من غير ذي صفة ، ورفضه موضوعا - ولذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث أن مبنية ما دفعت به النيابة أن المحامي المقرر بالطعن لم يقدم التوكيل الصادر إلى مولكه الطاعن الأول من الطاعنين الثاني والثالث مما يجعل الطعن بالنسبة لهما غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث ان هذا الدفع غير منتج ، ذلك ان المظنون ضده اختصم للطاعنين للحكم بالزلمهم بان يدفعوا له من تركته مورثهم للتعويض المطالب به وقضى له عليهم بصفتهم ورثة المرحوم احمد حسن صابر ، ولا كان من المقرر ان الورثة شركاء في التركة كل يحسب نصيبه اذا ابتدئ واحد منهم تدافعا مؤثرا في الحق المدعى به عليهم كان لبدلته نائبا عن الباقين فيفيدون منه ، وكان للثابت ان الطاعن الأول هو احد الورثة ويعمل ايضا او كيلا عن الطاعنين للثاني والثالث مما يستفاد منه انه يعمل لمصلحة التركة ككاتب شرعى عنها وقائم في الخصومة مقامها ومقام باقى الورثة ، فان الحكم الصادر في هذا الظن يمتد اثره للطاعنين الثاني والثالث بصفتهم من الورثة مما يكون معه الدفع بحكم قبول طعنهما لزمه من غير ذي صفة غير مجد لاقدام المصلحة فيه ويتعين رفضه .

#### • وحيث ان للظن استوى اوضاعه الشكلية •

وحيث ان مما ينمى الطاعنون على الحكم المظنون فيه الخطا في تطبيق القانون وتاويله وفي بيان ذلك يقولون ان الحكم اذ قضى بتعويض المظنون ضده استند الى قاعدة مسئولية الموكل عما يصيب وكيله من اضرار بسبب تنفيذ الوكالة الا انه اخذ بهذه القاعدة على إطلاقها بما يخالف احكام المادة ٧١١ من القانون المعنى ومذكرتها الايضاحية ، ذلك ان اعمال هذه القاعدة وفق صحيح احكام القانون يقتضى ان يكون الوكيل قد قام بتنفيذ الوكالة تنفيذا معتادا دون ان يثبت خطأ في جانبه وان يكون للضرر الذي اصابه مرتبطا ارتباطا مباشرا بتنفيذ عقد الوكالة - ولا كان محل للوكالة بيع اطنان زراعية يملكها مورثهم فلا تتسع تلك الوكالة لاقتتال الوكيل لحماية الاعيان المبيعة برفقة لجنة المساحة هذا بالاضافة الى ان الوكيل قد اخطأ خطأ جسيما بالدفاع وعدم تبصره في مواجهة غضب مستأجرى الاعيان المبيعة وتحديه لشاعرهم ببنيهما لغيرهم مما كان سببا مباشرا في الاعتداء عليه - وبذلك تخلف شرطا المادة ٧١١ من القانون المعنى ولتنتقلت مسئولية الموكل عما اصاب الوكيل من ضرر بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث ان هذا الحكم صحيح ذلك ان للنص في المادة ٧١١ من القانون المعنى على ان « يكون الموكل مسئولا عما اصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه



بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذًا معتادًا ، يدل على أنه يمتنع لتحقيق مسئولية الوكيل عما يصيب للوكيل من ضرر بسبب تنفيذ الوكالة أن يكون الضرر قد نشأ بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذًا معتادًا والا يكون الوكيل قد ارتكب خطأ في تنفيذها ، فإذا كان للتنفيذ ليس هو السبب المباشر في حدوث الضرر أو كان الوكيل قد جاوز حدود التوكيل أو خرج في تنفيذ أعمال الوكالة عن الأسلوب المعتاد انتفت مسئولية الوكيل .

١٠  
لما كان ذلك ، وكان الثابت أن مورث الطاعنين وكل المطعون ضده ، في التصرف بالبيع في الأعيان الزراعية التي آلت إليه بطريق الميراث من اخته المرحومة فردوس حسن صابر وذلك تحت إشراف مصلحة الضرائب ، وفي التوقيع نيابة عنه على عقود البيع الابتدائية والانتهاائية ، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاشهار حق الارث ولإجراءات تسجيل العقود وكل ما يلزم لإتمام البيع . . . وله الحق في أن يوكل عنه من يشاء في كل ما في هذا التوكيل أو بعضه . . . ، وكان تنفيذ الأعمال التي تضمنها التوكيل تنفيذًا معتادًا لا يقتضى مرافقة المطعون ضده للجنة المساحة عند معاينة الأعيان المبينة مع علمه بصعوبة هذه المهمة وخطورتها ، حسب الاستناد من لخطر رجال الشرطة في اليوم السابق للمعاينة لاتخاذ إجراءات الامن اللازمة لتمكين اللجنة من أداء مهمتها ، مما كان يوجب عليه والتزامه في هذا الخصوص قاصر على بذل عناية للرجل المعتاد وقد أوفى به بإخطار الجهات المختصة أن يترك لها الأمر دون تدخل منه . كما كان يمتنع عليه أن يلتزم بالحدود التي رسمها له الوكيل ولا يخرج عن طريق التنفيذ التي حددها له بإجراء البيع تحت إشراف مصلحة للضرائب ، لا أن يقوم وحده ، باتخاذ كافة الإجراءات فانه يكون قد جاوز حدود الوكالة وخالف الطريق الذي رسمه له الوكيل لتنفيذها وأخطأ حين انحرف عن السلوك فواجه الجموع المحتشدة من واضعى اليد على الأعيان المبينة مجاوزا الحدود التي يجب عليه التزامها من حيلة وحذر وهو على درجة من العلم والثقافة تقتض على أن ينافى عن هذا السلوك غير المألوف وأن يتبصر في تصرفه فلا يصحب اللجنة في الظروف والملابسات التي أجرت فيها المعاينة خاصة وقد أجاز له الوكيل توكيل غيره في أعمال الوكالة مما كان يتيح له إنابة غيره دون أن يسبب له تقصير أو إهمال .

لما كان ما تقدم فأنه لا تجوز مسائلة مورث الطاعنين عما أصاب المطعون

ضده من ضرر ، ولا يخالف الحكم المطعون فيه هذا للظن يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث ان الموضوع صالح للحكم فيه ولا تنعدم فان الحكم المستأنف الذي ألزم الملاعين بالتعويض يكون مخالفا للقانون وتعين الغاؤه .

#### ذلك

نقضت المحكمة للحكم المطعون فيه وبجئته في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطعن ضده وألزمت بمصروفاتها في درجتى التقاضى وبمصروفات هذا الطعن وببلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٨ يوتية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نواب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ومضوية لاسادة  
المستشارين : احمد سيف سابق ، محمد عبد الخالق البغدادي واحمد شيبه احمد ، سليم  
عبد الله .

(١٩٦)

### الطعن رقم ٨٦٥ سنة ٤٣ ق

تعويض - الضرر المادي الذي يصيب المتولى نتيجة حادث يتعين التعويض عنه  
ويقتل الحق فيه الى الورثة ويجب ان يحمله للحكم ضمن عناصر التعويض؛  
- لا كان الحكم بد قضي للطاعنين بتعويض عن الاضرار المادية والأخوية  
التي لحقتهمما واغل عند تحييره التعويض الكفء انهما في التعويض المستحق  
لوالدهما الجنى عليه عما أصابه من ضرر مادي بفقد حياته والذي انتقل بوفاته  
انهما بالميراث عنه فهو امر يعيبه بالتصور في البيان مما يوجب نقضه .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
لتقرر احمد شيبه الجدد والمرفعة وبعد الدولة .

حيث ان الطعن استولى اوضاعه الشكالية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم الطعن فيه وسائر أوراق

الطن - تتحصل في ان للطاعنين اتاما للدعوى رقم ٤١٣ سنة ١٩٧٠ مضي كلى القاهرة ضد المظنون ضددهم. بطلب الحكم بالزامهم متضامنين بان يدفعوا لهما مبلغ اربعين الف جنيه - وقالا بيانا لذلك انه بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٩. وقع انفجار في حجرة تفتيش التليفونات بباطن الأرض في الطريق العام سحطم عطاؤما وتطايرت اجزائه ولتبعث. منها لهب اصاب ليهما بخروق ائت الى وفاته وتحرر عن ذلك محضر الموارض ١٠٥ لسنة ١٩٦٩ روض الفرج ، وانتهت للجنة التى شكلت لبيان سبب الحادث الى ان الانفجار كان نتيجة كسر بماسورة غاز الاستصباح تسرب منه الغاز الى حجرة تفتيش التليفونات مع وجود مصدر حرارى يتمثل في شرارة كهربائية حيث من للتوصيلات الداخلية لكابلات التليفونات ، ولا كان عمال هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية القابضين للمدعى عليهما الأول والثانى قد ارتكبوا خطأ فاحشا بتركيب كابلات التليفونات داخل مواسير من الاسمنت المسلح تركوها تركز. بمثلها الكبير على مواسير الغاز فكمرتها وكان تابعو المدعى عليه قد اعملوا في صيانة هذه المواسير واتخاذ الاحتياطات. اللازمة للحيلولة دون حدوث اى كسر بها مما ترتب عليه الانفجار واصابة ليهما وفاته فقد تكاملت قبل المدعى عليهم اركان المسؤولية التقصيرية وربما للدعوى عليهم للحكم بالزامهم متضامنين بالتعويض المطلوب وبتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٧١ قضت المحكمة بالزام وزير المواصلات بصفته لرئيس الأعلى لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ورئيس مجلس ادارة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، ورئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للكهرباء بان يكفوا المدعين مبلغ ثلاثة آلاف جنيه بالتضامن بينهم .

استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف ٣١٩٣ لسنة ٨٨ قضائية . وبتاريخ ١٧ من يونيو لسنة ١٩٧٣ قضيت المحكمة برفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف - طن الطاعنان في هذا الحكم بطريق - للنقض وقامت النيابة العامة مكررة ابعث فيها الراى برفض الطعن - ولا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة لقرره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان ما ينمى الطاعنان على الحكم المظنون فيه بالسبب الأول من اسباب الطعن - القصور في التفسير وفي بيان ذلك يقولان ان الحكم لم يبين

عناصر الضرر مكتفيا بالقول في مدوناته « ان المبلغ المتقاضى به يكتفى لجبر كافة الأضرار اخذا بمختلف الظروف والملايصات » ، وهى اسباب مبهمة لا تقضن تعيين العناصر المكونة للضرر ، ولا تبين كافة الأضرار التى جازت بهما وأصابت ولدهما المجنى عليه نتيجة الحادث الذى اودى بحياته ، اذ انه اصابه ضرر مادى يتمين تعويضه عنه وينتقل هذا التعويض لهما بالميراث ، وهذه العناصر مجتمعة يجب ان يدخل في حساب التعويض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعويضهما بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على هذه الصورة المجلة فانه يكون قد سابه للبطالة لتصور اسبابه بها يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعمى صحيح ذلك فانه يبين من صحيفة الاستئناف رقم ٢١٦٣ لسنة ٨٨ ق القاهرة ان ما تمسك للطاعنين به من استئنافية الحكم الابتدائى قضى لهما بتعويض عن الأضرار المادية والادبية التى لحقتهمما واغفل عند تقديره للتعويض للقضاء لهما بحقوقهما في التعويض المستحق لولدهما المجنى عليه عما اصابه من ضرر مادى يفقد حياته والذي انتقل لهما بالميراث عنه ، وقد قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف دون ان يضمن ردا على مطالبة الطاعنين بادخال هذا العنصر من عناصر التعويض في التقدير ، ويبين وجه احقية طالبي التعويض فيه او عدم احقيتهمما بما يمييه بالقصور في البيان ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن .

اذلك

نقضت المحكمة المطعون فيه واعادت للتقضية الى محكمة استئناف القاهرة والزممت المطعون ضدهم بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ٨ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ومضوية السادة  
المستشارين : أحمد ميهوب الدين سابق ، محمد عبد الخالق الفيضاني وأحمد شيبه الحد ، سليم  
عبد الله .

(١٩٧)

### الطعن رقم ٤٣٨ سنة ٤٤ ق

تقدم - طلب التعويض المؤقت قاطع للتقادم بالنسبة لطلب التعويض  
الكامل .

— لا كانت المطالبة بجزء من الحق تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي  
الحق بما إذا أن هذه المطالبة الجزئية تدل في ذاتها على قصد صاحب الحق في  
التمسك بكامل حقه وكان الحقان غير متغايرين بل يجمعهما في ذلك مصدر  
واحد لا كان ذلك وكانت الطعون ضدها الأولى قد اقامت دعواها بطلب الزام  
الطاعن والطعون ضده الثاني بأن يدفعها لها مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض  
المؤقت وحكم لها بطلباتها - فان هذه المطالبة الجزئية وقد دلت على قصد  
الطعون ضدها المذكورة في التمسك بكامل حقا في التعويض يكون من شأنها  
قطع سريان التقادم بالنسبة الى طلب التعويض الكامل ذلك انه لا تغاير في  
الحقين لاتحاد مصدرهما .

## جلسة ٨ ثمانية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد سيف الدين سليم ، محمد عبد الخالق البغدادي وأحمد شنبه أحمد ،  
سليم عبد الله .

---

(١٩٨)

### الطعن رقم ٣٩٢ سنة ٤٤ ق

بطلان - الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام  
مقبول امام محاكم الاستئناف - لا تجوز لثارته لأول مرة امام محكمة النقض  
لا يخالطه من وقع .

— آثاره الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام  
مقبول امام محاكم الاستئناف لأول مرة امام محكمة النقض وتكديم شهادة من  
نقابة المحامين بهذا المعنى غير مقبول لقيامه على عنصر واقعي هو تحقيق  
انه اذا كان المحامي الواقع على صحيفة الاستئناف مقرا او غير مقدر امام  
محاكم الاستئناف عند توقيعها عليها ولا كانت أوراق الدعوى خالية مما يفيد ان  
الطاعن قد تمسك بهذا الدفاع امام محكمة الاستئناف فانه يعتبر سببا جديدا  
لا يجوز لثارته لأول مرة امام محكمة النقض لا يخالطه من واقعه كان يجب  
عرضه على محكمة الموضوع .

## جلسة ١١ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : النائب رئيس المحكمة اديب تصيجي وعضوية السادة المستشارين:  
محمّد فضل المرجوشي ، مبدّو حليّة ومحمّد عبد اللطيم عيد ، احمد شوقي الايجي

---

(١٩٩)

### الطعن رقم ١٢١ سنة ٤٤ ق

تقدم ... للتقدم الحولي المخصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون  
الحثي خاص بالدعاوى الناشئة عن عقد العمل ولا ينصرف الى قانون  
التأمينات .

— التقدم المخصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون الحثي هو تكادم  
خاص بالدعاوى الناشئة عن عقد العمل راي المشرع فيه استقرار الاوضاع  
المرتبة على هذا العقد والزامية الى تصفية المركز القانوني لكل من رب العمل  
والعامل على السواء ومن ثم فهي لا تسري على الدعاوى الناشئة عن احكام  
قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من التزامات  
حيث ان هذه الالتزامات ناشئة عن ذلك القانون مباشرة وليس مصدرها عقد  
العمل .



## جلسة ١١ يولية سنة ١٩٧٧

• برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسويلى • رئيسا ، وعضوية  
السادة المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ، د • ابراهيم  
على صالح  
اعضاء

---

(٢٠٠)

### الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٤ ق

ضرائب - ضريبة للتركات بالنسبة للأرض الزراعية جعل المشرع مديارها  
حكما طبقا للقيمة الايجارية المتخذة اساسا لربط للضريبة في سنة الوفاء •

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المشرع اراد ان يجعل من القيمة الايجارية  
اساسا لربط للضريبة معيارا حكما لتقدير قيمة الأرض للزراعية الداخلة ضمن  
عناصر التركة • ولا كانت مورثة المطون ضدها قد توفيت بتاريخ ٢٧ يوليو  
سنة ١٩٦٦ وكانت الطاعنة قد قدرت قيمة الاطيان الزراعية سالفة للبيان على  
اساس القيمة الايجارية المتخذة اساسا لربط للضريبة عن سنة ١٩٦٦ وكان الحكم  
المطون فيه قد خالف هذا التقدير وقدر قيمة الاطيان محل النزاع مستندا الى  
احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فانه يكون قد خالف القانون •

## جلسة ١١ يوتية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة ابيب قصبي وطيسرية السادة  
المستشارين : محمد فاضل المرجوشي ، ممدوح عطية ومحمد عبد العظيم عبد ، احمد شوقي  
القيي .

(٢٠١)

### الطعن رقم ٤١٥ سنة ٤٢ ق

عميل - قرارات لجان التنظيمات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة -  
لا تسلب المحاكم اختصاصها حتى ولو لجأ العامل إليها ابتداءً .

— لا كانت علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هي  
علاقة تعاقدية وكان يلتزم ذلك ان القرارات الخاصة التي تصدرها هذه  
الشركات في شأن العاملين بها ومن بينها القرارات الخاصة بتسوية حالاتهم  
لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية فان القضاء الفاضل يكون هو المختص  
بنظر المنازعات المتعلقة بهذه القرارات ولا يحجب عنه هذه الولاية تشكيل  
لجان في تلك الشركات لنظر التنظيمات الخاصة بتسوية حالات العاملين  
واعتبار قرارات هذه اللجان نهائية او سلوك العاملين هذا الطريق قبل اللجوء  
الى القضاء لان تعديل الاختصاص لا يكون الا بقانون .

## جلسة ١١ يولية سنة ١٩٧٧

بإقامة السيد المستشار : نقيب رئيس المحكمة مصطفى الأسويطي وعضوية السادة  
المستشارين : جمال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصلاح الدين يونس ، ود . ابراهيم  
على صالح .

(٢٠٢)

### الطعن رقم ١١٩ سنة ٤٤ ق

مُستَرَكَّب - تَرَكَات ورسم ايلولة . . الاموال التي تخضع للضريبة وما  
يعلى من نصفها :

— لما كان مؤدى المادتين ١٢ ، ١٧ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الحال الى احكامه  
بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ ان المشرع قد اخضع جميع الاموال الخلفة عن  
التوفى ايا كان نوعها لرسم ايلولة وضريبة التركات عدا ما نص على استبعاده  
واعلانه صراحة من الرسم والضريبة وانه لا يستبعد من التركة الا الديون  
والالتزامات المستحقة والتي لم تسدد حتى تاريخ الوفاة غير ان المشرع راي  
تخفيض الضريبة والرسم على الاموال التي تكون قد آلت الى التوفى بطريق  
الارث او ما في حكمه في خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته اذا كان  
قد ادى عنها رسم ايلولة حتى لا تستغرقها كلها او بعضها والرسم اذ حثت  
الوفاة في اوقات متقاربة لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد رفض خصم  
رسم ايلولة وضريبة التركات التي سدها الورث حال حياته عن تركه  
شقيقه فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

## جلسة ١٢ يوتية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة النورية خلف وعضوية السادة المستشارين :  
حسن المنبيلى ، ود . بشرى دلال فتياح ورائد عبد الرحيم ، محمد حميد الله

---

(٢٠٣)

### الطعن رقم ٧٧٨ سنة ٤٣ ق

إثبات - حجية الأمر المقضي عن فترة لاحقة شرطها اتحاد السبب المباشر  
الذى تولدت عنه كل منهما .

— لا يجوز الحكم السابق قوة الأمر المقضي بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا  
إذا اتحد الموضوع في كل من الدعويتين واتحد السبب المباشر الذى تولدت عنه  
كل منهما هذا فضلا عن وحدة الخصوم - فإذا كان الثابت أن الطاعن قد رفع  
دعواه الأولى بطلب الحكم له بالعمولة التى يستحقها عن فترة كان يعمل خلالها  
بقسم البيع وكانت معلقة في الدعوى الخالية من الحكم له بتلك العمولة عن  
فترة لاحقة لئلا يلى عمل آخر لا يباشر فيه أعمال البيع فإن الدعويتين تكونان  
مختلفتين سببا لأن عمولة التوزيع لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو  
التوزيع الفعلي وينتقل الطاعن من قسم البيع أصبح لا يباشر عملية التوزيع  
وينتفى ذلك سبب استحقاقه العمولة .

## جلسة ١٢ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة ائمة خلف وصوفية لاسافة المستشارين :  
محمد مصطفى المظبوطي ، حسن السنياطي والدكتور بشرى رزق نقيان ، محمد حسب الله .

---

(٢٠٤)

### الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤١ ق

عمال - موظفو بنك مصر حتى ١٩٦٥/٣/٣١ كانوا موظفين عموميين قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ .

— لا كان بنك مصر قد انتقلت ملكيته للدولة واعتبر مؤسسة عامة وقت صدور القرار المعلن فيه في ١٩٦٥/٣/٧ وذلك بمقتضى احكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ومن ثم فان موظفيه وان سرت عليهم بعض احكام قانون العمل طبقا للقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الا ان هؤلاء الموظفين لا يعتبرون في مركز من مراكز القانون الخاص بل تنقل علاقتهم بالمؤسسة علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين في مراكز القانون العام وتعتبر احكام قانون العمل المطبقة في هذه الحالة جزءا من الاحكام التنظيمية التي تحكم هذا المركز العام .

اختصاص - السيرة في تحديد الاختصاص هي بوقت صدور القرار الذي يحدد نطاقه :

— لا كان القرار المطعون فيه الصادر من بنك مصر قد صدر في ١٩٦٥/٣/٧ وقت ان كان بنك مصر مؤسسة عامة فلا وجه للتحدى بصحور القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في ١٩٦٥/٣/٣١ بتحويل بنك مصر الى شركة مساهمة عربية ذلك ان هذا القرار صدر لاحقا للقرار المطعون فيه والعبرة ان تحديد طبيعة هذا القرار لمعرفة الجهة القضائية المختصة ينظر للظن هي بوقت صدوره دون اعتداد بما يظن من تغيير على صفة مصدره في تاريخ لاحق . ولا كان المطعون ضده من الموظفين العموميين يحكم تبغيته لشخص من اشخاص القانون العام ابان صدور القرار المطعون فيه فان الاختصاص عند الظن عليه يكون لمجلس الدولة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر محمد مصطفى القبطي والمرافعة وبعد المناقشة :

حيث ان الظن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبما أورق الظن - تخلص في ان المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٩٦٥/٥١٦ عمال كلي القاهرة ضد الطاعن طالبا الحكم . أولا : بإحقيقته في شغل وظيفة مدير ادارة في بنك مصر بمرتبة بملاذره ١١٥ ج يتدرج الى ١٢٥ ج شهريا وذلك باعتباره من تاريخ الاندماج الذي تم في اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

ثانيا : بالزام المدعى عليه ( الطاعن ) ان يدفع له مبلغ ٢٥٠ قى سنويا من تاريخ الاندماج مقابل بدل الامتثال وبدل التمثيل .

ثالثا : بالزام المدعى عليه ( الطاعن ) بتسليم مدة خدمته بشركة شلو للبنك العربي الى مدة خدمته .

رأبما : بالزلم المدعى عليه ( الطاعن ) أن يدفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه على مسجيل للتدوين قائلًا أن ادارة البنك اصدرت الغشور رقم ١٠٧٧ سنة ١٩٦٥ حددت فيه درجة وظيفته بدرجة مدير فرع اعتبارا من ١٩٦٤/٢/١ في حين أنه كان يشغل وظيفة مدير الادارة المركزية لبنك السويس المدمج في بنك مصر . ( الطاعن ) وأن واجبات هذه الوظيفة ومسؤوليتها تعادل أو تزيد عن مسؤوليات وواجبات وظيفة مدير ادارة في بنك مصر الدلمج ومن حقه ان يطلب وظيفة في تلك الدرجة التي كان يشغلها قبل الاندماج وضم مدة خدمته بشركة شل للبنك العربي قبل تاهيه ومقابل بدل الانتقال وبدل التمثيل للذين حرم منها وقد للحق به حرمانه من حقوقه لضرارا مادية وادبية بالغة يلتزم البنك بتعويضه عنها وقد قدرها بمبلغ خمسة آلاف جنيه . وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٩ قضت محكمة اول درجة بفتح خير لبيان للدرجة المالية التي يستحقها والتي تعادل وظيفته التي كان يشغلها في البنك المدمج ومدى استحقاق المدعى لبدل الانتقال والتمثيل ومقداره ودفع للبنك الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولايا بنظر الدعوى . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ١٩٦٦/٦/٢٩ برفض هذا الدفع وبالحقية المدعى ( المظنون ضده ) في شغل وظيفة مدير ادارة بنك مصر بمرتبة مقداره ١١٥ ج الى ١٣٥ شهريا من تاريخ الاندماج في اول يوليو سنة ١٩٦٤ . ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

واستأنف الطاعن هذا الحكم امام محكمة استئناف القاهرة ووقيد استئنافه برقم ٢٨٨٠ سنة ٨٦ ق وبتاريخ ١٩٧٢/١/٢٨ قضت المحكمة برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقضت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ثم عرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت جلسة للنظر فيها التزمت النيابة رأياها السابق .

وتحيت ان الطاعن يعني على الحكم المظنون فيه في السبب الأول . مخالفة لقواعد الاختصاص الولائي ذلك ان البنك الطاعن مر بثلاث مراحل متميزات فقد كان عند نشأته في سنة ١٩٢٠ حتى تاهيه في ١٩٦٣/٢/١٠ شركة مساهمة خاصة ثم تحول بصندوق للتسول رقم ٣٩ سنة ١٩٦٠ الى مؤسسة عامة مملوكة للدولة ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ سنة ١٩٦٥ في ١٩/٤/١٩ بتحويله الى شركة مساهمة

عربية ومن ثم فإن القرارات الصادرة من البنك في ظل اتخاذ شكل المؤسسة العامة هي قرارات ادارية نظمت شؤون موظفين عموميين وتم تحويل البنك بعد ذلك الى شركة .

ولا كان للقرار الصادر بتحديد وظيفة الموظن هذه وهو المنشور رقم ١٠٧٧ سنة ١٩٦٥ قد صدر في ١٩٦٥/٢/٧ ابان اتخاذ البنك شكل المؤسسة العامة فانه يكون قرارا اداريا يخرج للظن فيه عن اختصاص القضاء للمادى وينحل في اختصاص مجلس الدولة بتهيئة قضاء ادارى .

ونحيث ان هذا النعي منجّح ذلك ان الثابت ان الموظن هذه يعطى على القرار الصادر عن البنك الطاعن بالمشور رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٦٥ في ٢/٧ سنة ١٩٦٥ بتحديد درجة وظيفته بدرجة مدير فرع اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ . وطلب الحكم باحقية في شغل وظيفة مدير ادارة في البنك بمرتب مقداره ١١٥ ج التي ١٢٥ ج شهرية . ولا كان المصرف الطاعن قد انتقلت ملكيته للدولة واعتبر مؤسسة عامة وقت صدور القرار المطعون فيه وذلك بمقتضى احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ . وكان لا محل للتحدى بصيغور القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والتي تجيل الى قانون العمل فيما لم ينص عليه فيها .

والقرار الجمهورى رقم ٨٤٠ سنة ١٩٦٢ الذى قضى بتطبيق اللائحة سالفة الذكر على العاملين في المؤسسات العامة ، اذ ان ذلك انه في حالة انطباق هذين القرارين على موظفي المؤسسة العامة وما يستتبعه ذلك من مبريان بعض احكام قانون العمل عليهم لا يختزن هؤلاء الموظفون في مركز من مركز القانون الخاص بل تنال علاقتهم لاحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين وفي مركز من مركز القانون العام غير ان احكام قانون العمل المطبقة تصبح في هذه الحالة جزءا من الاحكام التنظيمية التي تحكم هذا المركز العام وفي ذلك تطبيق لما يقتضى به المادة للرابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل من انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تطبيق احكام قانون العمل كلها او بعضها على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة على ان يكون ذلك بصفة تدريجية مما يقض عنه رغبة المشرع في تطبيق احكام



قانون العمل على عمال الحكومة في المستقبل استهدفنا للتسوية في الضمانات بينهم وبين غيرهم من العمال . وكان لا وجه للتخدي ايضا بصحور للقرار الجمهوري رقم ٨٧٢ سنة ١٩٦٥ في ١٩٦٥/٣/٣١ بتحويل بنك مصر الى شركة مساهمة عربية ذلك ان هذا القرار صدر لاحقا للقرار رقم ١٠٧٧ سنة ١٩٦٥ والمبرة ان تحديد طبيعة هذا القرار لغرفة الجهة القضائية المختصة بنظر الطعن عليه في بوقف صحوره دون اعتدله بما يطرا من تغيير على صفة مصدرة في تاريخ لاحق . واذ كان المظنون ضده من الموظفين العموميين بحكم تبعية شخص من اشخاص القانون العام (البيان) بصحور للقرار المظنون فيه فان الاختصاص ينمقد عند الطعن عليه لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا للفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ولا لم يلتزم للحكم المظنون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفخ بعدم اختصاص المحكمة ولاقيا بنظر الدعوى وباختصاصها فانه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المظنون في محكمت باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى واعنت المظنون ضده من المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ١٢ يولية سنة ١٩٧٧

بمشاركة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة : نور خالد وجعفرية السادة المستشارين  
محمد مصطفى التلاوي : حسن المنجلي وولدت عبد الرحيم : محمد حسب الله

(٢٠٥)

### الطعن رقم ٦٢١ سنة ٤٢ ق

عمل - ١ ) العالوة الاجتماعية لا تدور ان تكون صورة من صور اعادة  
غلاء المعيشة :

— لا كانت المادة الثانية من مواد اصحار للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦  
لسنة ١٩٦٢ قد نصت على عدم سريان التواعد والتنظيم الخاصة باعادة غلاء  
المعيشة على العاملين العاملين باحكامه وبذلك فانه لم يعد من حق الطاعن  
اقتضاء اي علاوة اضافية كالعلاوة الاجتماعية محل للتداعي بعد العمل بذلك  
للاشارة اذ انها لا تدور في واقع الامر ان تكون صورة من صور اعادة الغلاء .  
٢ ) - قاعدة المساواة - لا محل لامالها فيما يتم على خلاف القانون :

— متى كان العاملون بشركات القطاع العام فائدي الحق في اقتضاء العلاوة  
الاجتماعية بعد نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فان  
تحدي الطاعن بان الجمعية العاملون عندها قد منحت هذه العلاوة لاقترانه العاملين  
بها - ومع افتراض صحته فلا يسوغ استدلال الطاعن على اهدار قاعدة المساواة  
بينه وبين هؤلاء العاملين ولا يرتب ذلك له حق مساواته بهم في الاجر اذ لا مساواة  
فيما يتم على خلاف احكام القانون .

## جلسة ١٤ يونية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن ميكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي المصار ، زكي الصاوي صالح وجبال الدين عبد اللطيف ، عبد  
الحاميد الرضاوي .

(٢٠٦)

### الطعن رقم ٥٢٣ سنة ٤٣ ق

مقابل التحسين في حالة التصرفات النافذة لملكية المقار :

... مؤدى نص الواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة  
١٩٥٥ انه في حالة التصرفات النافذة لملكية المقار اذا امتنع المالك عن اختبار  
احدى الطرق الثلاثة المتصوص عليها في المادة «١١» من القانون المذكور للوفاء  
بمقابل التحسين في خلال ستين يوما من تاريخ اعلانه بالتقدير النهائي لنجمة  
المقار يكون مقابل التحسين هو نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة المقار  
قبل التحسين وبين ثمن بيعة الا ان ذلك مشروط بان يزيد ثمن البيع على  
تقدير اللجنة لقيمة المقار بعد التحسين .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر محمد صدقى النصار والمرفعة ومعد الدلوالة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان الطاعن اقام للدعوى رقم ٢٤١ سنة ١٩٦٦ مدنى  
اسكندرية الابتدائية ، كما اقام بصفته قیما على شقيقه اندريه اميل نوم  
الدعوى رقم ٢٧٠٧ سنة ١٩٦٦ امام نفس المحكمة ضد الهيئة العامة للتأمينات  
الاجتماعية - المطعون عليها - بطلب الحكم بالزامها بان تدفع لكل منهما مبلغ  
١٠٠٠٠ ج تعويضا عن الاضرار المادية والادبية التى لحقتهم بسبب بيع  
الصيدلية رقم ٣٦ طريق الحرية قسم الطارين بالاسكندرية وقالا بيانا  
للدعويين ان كلا منهما يمتلك حصة قدرها الربع في للصيدلية المذكورة وهى  
معروفة باسم صيدلية جورج نوم . وله بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٣ ، ٢/١٠  
سنة ١٩٦٣ وقعت الهيئة المطعون عليها نفاذا لأمر للحجز رقم ١٢٨ سنة ١٩٦٣  
حجزين اداريين على للصيدلية مقابل ما ادعته من استحقاقها لاشتراكات  
متأخرة ومضاعفاتها وفوائدها ثم باعت للصيدلية مؤسسة الادوية ، واذا كانت  
لجراءات الحجز وللبيع باطلة نظرا للتجهيل بالمبالغ المحجوز من اجلها وانتفاء  
السند للتنفيذ وعدم التنبيه بالدفع قبل توقيع للحجزين وعدم استحقاق  
المبالغ المحجوز من اجلها ومخالفة لجراءات للبيع للمادة ١٧ من قانون الحجز  
الادارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والمادة ٥٣٣ من قانون المرافعات السابق ، وقد  
حكم في الدعوى رقم ٤٥٣ سنة ١٩٦٤ مستعجل اسكندرية بعدم الاعتماد  
بالحجزين ، كما ان للصيدلية بيعت بثمن بخس قدره ٣١٠٠ ج ، مما سبب  
لها اضرارا مادية وادبية تقدم بمبلغ ١٠٠٠٠ ج لكل منهما ، فقد اقام كل  
منهما دعواه للحكم له بطلانته ، قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية الى الدعوى  
الاولى ليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ١٩٦٧/٤/٦ حكمت بمنفى

الدعويين .

استئناف للطاعن عن نفسه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٠ ٢٣ ق  
مدنى الاسكندرية كما استأنفه بصفته قيمياً على شقيقه امام ذات المحكمة  
بالاستئناف رقم ٥٤١ ٢٣ ق مدنى وبعد ان ضمت المحكمة الاستئناف للثانى  
الى الاستئنافات الاولى ليضجر فيهما حكم واحد حكمت بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٦  
برفضهما وتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعن عن نفسه وبصفته فى هذا الحكم بطريق النقض . وقامت  
النيابة العامة مذكرة أبحت فيها للراى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه  
الدائرة فى غرفة مشورة فراءت انه جدير بالنظر ، وحدثت جلسة لنظره وفيها  
أصرت النيابة على رايها .

وحيث ان مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون  
والقصور فى التسبيب ذلك ان الحكم استند فى قضائه الى انهما لم ينازعا فى  
اجراءات الحجز ولم يودعا المبلغ المحجور من اجله خزانة المطعون عليها وهى  
الجهة الحاجزة طبقاً لما يوجبها القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ فتكون المطعون عليها  
وهى الجهة الحاجزة طبقاً لما يوجبها القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ فتكون  
المطعون عليها وهى تباشر لجراءات البيع قد استندت الى لجراءات سليمة . هذا  
فى حين ان عدم ايداع المبلغ المحجور من اجله لا يبيح للمطعون عليها اتخاذ  
اجراءات باطلة عند توقيع الحجز أو البيع ، واذا التفت الحكم المطعون فيه  
عن بحث دفاعهما بشأن بطلان هذه الاجراءات فانه يكون قد خالف القانون  
وشابه للقصور .

وحيث ان هذا للنقض صحيح ، ذلك ان المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨  
سنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى تطبق على واقعة الدعوى قبل تنفيذها  
بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ لا تنص على انه لا توقف لجراءات الحجز .  
والبيع الاداريين بسبب مفازعات قضائية تتعلق باصل المطالبات او بصحة  
الحجز او بالاسترداد ما لم ير الحاجز وقف لجراءات البيع او يودع المبالغ قيمة  
المطالبات المحجور من اجلها والمضروقات خزنة الجهة الادارية طالبة الحجز ،  
ولئن راي المشرع الا يكون وقف لجراءات البيع الادارى مقرباً على مجرد رفع  
النازعة للقضاء فاشترط لوقف هذه الاجراءات فى حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة

على وقفها - ان يقوم الخازن بإيداع قيمة المطوبات المحجوز من أجلها أو المصروفات خزنة الجهة طالبة للحجز فإذا لم يتم بهذا الإيداع كان لهذه الجهة رغم رفع المنازعة أمام القضاء أن تفضي في إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون انتظار للفصل في هذه المنازعات ، إلا ان عدم الإيداع ليس من شأنه أن يدل على سلامة إجراءات الحجز والبيع التي اتخذتها هذه الجهة بل يتعين على المحكمة أن تبحث ما يدعيه المحجوز عليه من بطلان الإجراءات المذكورة .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على ان للطاعنين لم يودعا المبلغ المحجوز من أجله ولن هذا يعتبر خطأ منهما تسببت عنه الاضرار التي أصابتها ويستفاد منه أن المطعون عليها حينما شرعت إجراءات البيع كانت تتبشرا باستنادا إلى إجراءات سليمة وكان عدم إيداع للطاعنين المبلغ المحجوز من أجله لا يعتبر خطأ منهما بل هو إجراء لشروطه المشرع حتى توقف إجراءات الحجز والبيع كما ان عدم التقيام بهذا الإيداع لا يدل في ذاته على سلامة الإجراءات المذكورة ، ولما كان الحكم المطعون فيه فيما للنساق اليه من هذا للخطأ قد حجب نفسه عن بحث دفاع للطاعنين بشأن بطلان إجراءات الحجز والبيع التي اتخذتها المطعون عليها ، فإنه يكون قد خالف للقانون وشاب قصور وفساد في الاستدلال بما يمتزج بنقصه لهذا للسبب دون حاجة لبحث باقى أسباب اللعن .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية وألزمت المطعون عليها بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل استعاب الحمامة .

١٤٠٠

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٥ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ومقوية المساعدة  
المستشارين : مصطفى كلالى ، أحمد سبك الدين سابق ومحمد عبد الخالق البغدادي ، أحمد  
شعيبه أحمد .

---

(٢٠٨)

### الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٤٤ ق

أثبات : الدفع بعدم العلم من الولاة هو صورة لنكار للتوقيع يتعين على  
الحكمة اذا قضت برفضه ان تعيد الدعوى الى المرافعة لنظر الموضوع .

— طبقا للمادة ٤٤ من قانون الأثبات اذا انكر من يشهد عليه الحر  
خطه او امضاء او ختمه او بصمة اصبعه او انكر ذلك خلقه او نائبه وكان  
الدفع منتجا في النزاع وقضت المحكمة بصفته او برده وقضت بسقوط الحق  
في اثبات صحته فانه يتعين ان يكون هذا التضاد سابقا نظر موضوع النزاع واذا  
كان الدفع بعدم العلم هو صورة من صور الاتكار فان الحكم الطعن عليه وقد  
قضى في هذا الدفع وفي موضوع النزاع معا يكون قد احكما في تطبيق القانون .



## جلسة ١٥ يونية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى كفال سليم وعضوية السادة  
المستشارين : مصطفى الفنى ، أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الخالق البغدلى ، أحمد  
شبيب الحد .

(٢٠٩)

### الطعن رقم ١٤١ سنة ٤٤ ق

رعى مخاصمة ٠٠٠ لذا أقيمت على الخطأ المهنى الجسيم والنش  
يتعين على الحكم بحث السببين معا .

— لا كان من المقرر ان ثمة farkا بين الخطأ المهنى الجسيم وبين النش  
الذى يقوم اذا ما غير القاضى قصدا في وقائع الدعوى او عند الى ما يفهم منه  
التقرير بزملائه او اذا ارتكب اهرأ مخلا بالعدل بسبب فحابة او ضغينة او  
مصلحة شخصية له وكان الطاعن فوق نسبته الخطأ المهنى الجسيم للدائرة  
الخاصة قد نسب ايضا الى رئيسها أنه اورد وقائع لا اصل لها في الأوراق  
تجنيا على الواقع وعلى شخصه لعايل البغضاء والضغينة مخالفا العدالة ودلا  
على ذلك بما ثبت في مدونات الحكم في الدعوى رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى  
النسورة وفتح بعدم صلاحية الدائرة الخاصة لهذا السبب ولتقديمه شكوى  
للوزارة تحدد موعد لتحقيقها فاذا كان الحكم الطعون فيه قد حجب نفسه عن  
بحث اثر هذه الشكوى في نفس الدائرة الخاصة بمقولة ان مجرد تقديم  
الشكوى في حق القاضى لا يؤدى بطريق اللزوم العتلى الى ميل عن الحق كيدا بمن  
شكاه واقتصر على بحث اسباب المخاصمة في الادعاوى موضوعها فرادى لفنى  
الخطأ الجسيم ودون بحث لاهر تلك الأخطاء مجتمعة وصلتها بتلك الشكوى  
وما اذا كانت تنود في مجموعها الى القول بعايل البغضاء والضغينة بما يتوافر  
معه قيام النش فان الحكم يكون معيبا بالقصور في التسييب والفساد في  
الاستدلال .

## جلسة ١٥ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية المساعدة  
الاستشاريون : مصطفى القتي ، أحمد سيف الدين سابق ومحمد عبد الخالق البغدادي ، أحمد  
شويبه الحد .

(٢١٠)

### الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٠ ق

تسجيل صحيفة دعوى ضلعة ونفاذ عقد البيع لا تتجأ اثرهما الا بالتسجيل  
الكامل

كانت المادة السابعة عشر من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاصة  
بتنظيم الشهر العقاري وقد نصت على انه يترتب على تسجيل صحيفة دعوى  
ضلعة الضلعة ان حق الدعي لا يعرض بحكم يؤثر به طبقا للقانون يكون حجة  
على من يثبت لهم حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة  
الدعوى ومن ثم يكون مجرد التنشيرات بشأن قيدها وتاريخ تسليحها وختمها  
بختام الصلحية لا تكون اجراءات تنفيذية باشرها صاحب الشأن لاتخاذ  
اجراءات التسجيل ولا تنفي عن التسجيل الكامل وهو التنشير على الضرر بما  
يفيد شهره ولا يثبت في حق الشهر العقاري المختص واعطائه رقما متلبما وفقا  
لتاريخ مسقط عليه والتنشير عليه بما يفيد شهره وفقا للمادتين رقمي  
٢١ ، ٢٢ من القانون المذكور .

## جلسة ٢٠ يونية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد صلاح أبو ريس ومضوية للسلطة المستشارين : حافظ  
دلقى ، جميل الزينى وسعد الحسوى ، محمود حمدي عبد العزيز

(٢١١)

### الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٤٢ ق

قانون بحرى : ١ - احكام معاهدة بروكسل لا تطبق الا اثناء الرحلة  
للبحرية فقط .

— طبقا للفقرة « هـ » من المادة الاولى من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات  
التشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ الممول باعتباره من  
١٩٤٤/٥/٢٩ - فانها لا تطبق الا اثناء الرحلة البحرية التي تبدأ بشحن  
البضاعة في السفينة وتنتهى بتفريغها منها دون المراحل السابقة على الشحن  
او الملاحقة على التفريغ التي يحكمها القانون للمقضى لا كان ذلك وكان الثابت  
ان تلك البضاعة حيث بعد تفريغها من السفينة « اسمرة » وقبل اعادة شحنها  
على السفينة « استكيوس » وهي فترة لا تدخل في الرحلة البحرية فان احكام  
معاهدة بروكسل لا تحكم للوانمة .

٢ - عند النقل البحرى يلتزم على عاتق الناقل التزاما بضمان دخول البضاعة  
للمرسل اليه سليمة وهو للزام بتحقيق غاية .

— لا كان عند النقل البحرى يلتزم على عاتق الناقل - وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة التزاما بضمان دخول البضاعة للمرسل اليه سليمة وهو  
للتزام بتحقيق غاية فيكفى لاخلال امين النقل بالتزامه وترتيب آثار المسؤولية في  
حقه اثبات ان البضاعة هلكت وا تلفت اثناء تنفيذ عند النقل بغير حاجة الى  
الاثبات وقوع خطأ من جانبه ولا ترتفع هذه المسؤولية الا اذا اثبت الناقل ان  
التلف او الهلاك نشأ عن عيب في البضاعة ذاتها او بسبب قوة قاهرة او خطأ  
الغير .

## جلسة ٢١ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن ميكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صديق الصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد الخليف ، محمد  
الحديد الرصافى .

(٢١٢)

### الطعن رقم ٧١٠ سنة ٤٢ ق

شريك بدون رصيد ..... القضاء بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون  
رصيد والتعويض الأجنبي لا يتقيد المحكمة الجنائية ولا تلزمها حجته .

— لا كانت حجية الحكم الجنائي امام المحاكم المدنية مقصورة على ما  
كان موضوعا للمحاكمة ولا كانت جريمة اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد  
مع علمه بانه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب امر تكامل به للجريمة الجنائية  
باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى التزوير في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب  
الدافعة لاصجار الشيك لانها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام  
المسؤولية الجنائية . وان كان يعتد بها عند المطالبة بقيمة الشيك ..... ومن  
ثم فان الحكم بادانة المظنون عليه عن جريمة اعطائه للطعن شيكا بدون رصيد  
لا يستلزم قيامه التعرض لبحث سبب تحرير الشيك لان هذه الواقعة ليست  
لازمة لاقامة ذلك الحكم ولا اثر لها على طبيعته ولا على المسؤولية الجنائية ...  
ومن ثم فهي لا تقيد المحكمة المدنية ولا يتدرج في ذلك قضاء الحكم بالتعويض عن  
التضرر الأجنبي عن الجريمة ذلك ان المطالبة بقيمة الشيك ليست تعويضا عن  
هذه الجريمة بل هي عبارة عن دين مستحق متتابع على وقوعها غير مترتب  
عليها ... ومن ثم فلا تعارض بين ما قرره الحكم المدني من عدم احقية للطعن  
في انتفاء قيمة الشيك وبين القضاء له بالتعويض عنها لحقه من ضرر أدبي  
نشأ مباشرة عن الجريمة .

## جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن عيكل نائب رئيس محكمة النقض وعصوية السادة  
المستشارين : محمد صبحي الحصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عهند  
الصعيد المرصاوي .

---

(٢١٣)

### الطعن رقم ٨٤٢ سنة ٤٣ ق

المصـــــورية - وان كان لا يجوز اثباتها بين الطرفين الا بالكتابة الا انه  
يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات في حالة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة - توقيع  
أحد طرفيها على محضر شرطة يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة .

اذ كان من المقرر ان السورية لا تثبت بين طرفيها الا بالكتابة فانه يجوز  
على القانون استثناء اثباتها بغير الكتابة اذا ما وجد مبدأ ثبوت بالكتابة فاذا  
اعتبر الحكم ان ما جاء بمذكرة ضابطا شرطة التوجة للتى حررها في ذات تاريخ  
السند ووقع عليها الطاعن وارفعت بالشكوى رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٩ اثارى  
المجوزة مبدأ ثبوت بالكتابة يجعل سورية سبب الاقرار قريبة الاحتمال مما يجوز  
معه تكليفه بالبينة والقرائن فان هذا الذى اقيم عليه الحكم هو استخلاص  
سائق .

## جلسة ٢٢ يوتية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعسوية السادة  
المستشارين : مصطفى الفنى ، احمد سيف الدين سابق ومحمد احمد الخياط الوندلى ، سليم  
عبد الله .

(٢١٤)

### الطعن رقم ٢٤٠ سنة ٤٤ ق

وقد : ينطبق عليه قانون تنظيم الشهر العقارى ويشترط للتسجيل النفاذ

— لما كان نصر المادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ٤٦ بشأن  
تنظيم الشهر العقارى الثالثة احكامه منذ اول يناير سنة ١٩٤٧ ينطبق ايضا  
على الوقف مما ملأه انه اذا لم يسجل الاشهاد بانشائه او الرجوع فيه او للتغيير  
في مبرره فلا يعتد بذلك بالنسبة للوقوف او غيره من ذوى الشأن ولا يكون  
له من اثر سوى الالتزامات للشخصية بين الوقف وغيره من ذوى الشأن . فاذا  
شرط للوقوف لنفسه الشروط العشرة واستعملها في الادخال والاخراج فان هذا  
الاشهاد اذا لم يسجل لا يؤتى اثره في الادخال والاخراج وانما تنشأ عنه  
الالتزامات شخصية في ذمة الوقف في حالات معينة كان يكون الاستحقاق بمقابل  
او فمنا لطوق ثابتة في ذمته — اما المستحق الذى اخرج من اهل الوقف فلا  
يحتاج بالاشهاد الذى لم يسجل باعتباره من الغير بالنسبة لهم ومن ثم فلا  
ينتج اثره في حقه بحرمانه من الاستحقاق وما يؤدى اليه من تملكه لتصليب في  
الوقف طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالقضاء نظام الوقف  
عن غير الخيرات ولا يصلح سقدا لسلب حيازته لهذا التصليب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار القدير  
أحمد سيف الدين سابق والمرلعة وبعد الدلوالة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه للشكلية .

وحيث ان للوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل أوراق  
للطعن - فتتصل في ان الطعون ضده رفع الدعوى ٢٢٧ سنة ١٩٦٩ معلنه  
لكنى احيات لمحكمة الزقازيق الابتدائية وقيدت بجعلها برقم ٧٢٣ سنة ١٩٧٠  
معنى كلى الزقازيق طالبا للزلم للطاعن بان يسلمه مساحة ١٦ سر ٢٣ ط - ف  
مبينة بصحيفة الدعوى وبان يدفع له مبلغ خمسين جنيها من ريعها استنادا  
الى ان جده المرحوم حسن محمد ابراهيم النينوى اوقف ١٦ سر ٥ ط ر ٢ ف  
منها المساحة موضوع للدعوى على نفسه ثم على ولده الطاعن من بعده وذريته  
بعد ذلك واحتفظ لنفسه بالشروط العشرة وقد استعملها فاشهد بقراره  
١٩٤٧/٢/٢٠ باخراج الطاعن وذريته من الاستحقاق وجعله له هو وذريته ولا  
لتنهى للوقف على غير للخيرات انتهب للطاعن صغر سنه واستولى على الأرض .  
وبتاريخ ١٩٧١/١/١٨ قضت المحكمة بالزلم الطاعن بان يسلم للطعون ضده  
الأرض محل النزاع . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٣٨ سنة ١٩٤  
قضائية المتصورة وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم .  
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ايدت فيها للراى  
بنقض الحكم واذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره  
وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطا في تطبيق  
القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم قد ذهب الى ان عدم اشهار اشهاد  
التغيبير لا يترتب عليه سوى تراخ في انتقال الحق الذى ينشئه اما الاثان  
المرتبة على هذا الحق فانها تثبت بصدور التصرف ولا يتوقف ثبوتها على  
التسجيل ومن بين الاثار المترتبة على التغيير في مصرف المقار الموقوف والذى

يجب للموقوف عليه المطالبة به قبل التسجيل للتسليم وهو منه خلا في القانون لأن الأشهاد بتغيير الاستحقاق في الوقت إذا لم يسجل لا يحتج به بالنسبة لمن قام به أو بالنسبة لمن كان مستحقا أو آل لديه الاستحقاق بموجبه ، وإذا كان اشهاد التغيير الحاصل في ١٩٤٧/٢/٢٠ لم يسجل فلا يرتب اثرأ بالنسبة للاستحقاق الثابت للطاعن بموجب حجة الوقت ولا يلزمه بالتسليم ، ولذا خالف فيه أو التغيير في مصرفه فلا يعتد بذلك بالنسبة للوقت أو غيره من ذوى الشأن ولا يكون لهذا الأشهاد من الأثر سوى الالتزامات للشخصية ولذا خالف للحكم فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك بأن النص في المادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر للقارى للنافذة احكامه منذ أول يناير سنة ١٩٤٧ على أن جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق المدنية للقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المؤقتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل في هذه التصرفات الوقت والوصية ، وعلى أنه « يرتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات للشخصية بين ذوى الشأن ، يفيد فيما يتعلق بالوقت أنه إذا لم يسجل الأشهاد بإنشائه أو الرجوع وغيره من ذوى الشأن فإذا شرط للوقت لنفسه الشروط العشرة واستعملها في الإدخال والإخراج بأن ضبط لشهادا بإدخال من لم يكن موقوفا عليه من قبل في الوقت والإخراج من كان موقوفا عليه بحيث لا يصير من أهل الوقت فإن هذا الأشهاد إذا لم يسجل لا يؤثر أثره في الإدخال والإخراج ولما تنشأ عنه الالتزامات شخصية في ذمة الوقت في حالات معينة كان يكون الاستحقاق بمقابل أو ضمانا لحقوق ثابتة في ذمته إما المستحق الذي أخرج من أهل الوقت فلا يحتاج بالأشهاد الذي لم يسجل باعتباره من الغير بالنسبة له ، ومن ثم فلا ينتج أثره في حقه بحرمانه من الاستحقاق وما يؤدي إليه من تملكه لتصيب في الوقت طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقت على غير للخيرات ولا يصلح سندا لسلب حيازته لهذا النصيب وبما أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه لا يضي على خلاف ذلك بتسليمها إليه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب اللطعن



وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ولا تكلم يضمن إلغاء الحكم المستأنف  
يرفض دعوى المظنون ضده .

#### فلهذه الأسباب

نقضت المحكمة الحكم المظنون فيه وحكمت في الموضوع الاستئناف بإلغاء  
الحكم المستأنف ورفض دعوى المظنون ضده والزمته بمصروفاتها عن درجتي  
التقاضى وبمصروفات هذا الطعن ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٣٢ يوتية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ..... « رئيساً »  
وعضوية السادة المستشارين مصطفى القتي ، أحمد صوف الدين سليم ، محمد عبد الخالق  
أحمداني ، ومكيوم عبد الله ..... « أعضاء » .

(٢١٥)

### « الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٤ ق »

محاماة - اتعاب المحامي لا تقل عن خمسة في المائة من قيمة ما حققه من فائدة.  
لوكله ولا تزيد على عشرين في المائة - لا يعيب الحكم عدم لشارته للنصوص.  
قانون المحاماة .

— طبقاً لنص المادة ١١٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يستحق  
المحامي اتعاباً لا تقل عن خمسة في المائة مما حققه من فائدة لوكله في العمل  
موضوع طلب التقدير ولا تزيد على عشرين في المائة ولا تكرر الفائدة التي  
يحققها المحامي لوكله بقيمة العمل موضوع طلب التقدير كله وإنما تكرر الاتعاب  
على أساس ما بذله المحامي من عمل يتفق وصحيح القانون وما انتضاء هذا  
العمل من جهد يعتبر لازماً للوصول إلى الفائدة التي حققها لوكله وذلك كله مع  
مراعاة أهمية الدعوى وتكثير الفائدة التي حققها المحامي لوكله مما تستلزم  
محكمة الموضوع باستخلاصه دون أن يعيب حكمها أنها لم تشر إلى نصوص  
قانون المحاماة .

## جلسة ٢٢ يولية سنة ١٩٧٧

بواسطة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ومقرية السادة  
المستشارين : مصطفى الفاني ، احمد سيف الدين سابق ومحمد عبد الخالق البغدادي ، احمد  
شحبة الحجد .

---

(٢١٦)

## الطعن رقم ٦٥٤ سنة ١٩٧٧

تعويض - تعيين العناصر المكونة قانونا للضرر من مسائل القانون التي  
تخضع لرقابة محكمة النقض :

— لأن كان تقدير التعويض هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع  
التي يسوغ لها تقديره اجمالا الا انه يتعين عليها ان تبين في حكمها عناصر  
الضرر التي يتمسك بها المضرور وتناقشها وتبين ما اقترته منها وادخلته في  
اعتبارها عند تقدير التعويض وما اطرحته ذلك ان تعيين العناصر المكونة  
قانونا للضرر والتي يجب ان تدخل في حساب التعويض تعد من مسائل القانون  
التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

## جلسة ٢٥ يونية سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى الاسويدي وعضوية المنسقة  
للمستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصالح الدين يونس ، د إبراهيم  
على صالح .

(٢١٧)

### الطعن رقم ٤٦١ سنة ٤١ ق

مـراتب - تركت لتتساقم الورثة للأثاث والمفروشات المخلفة عن المورث  
يخضعها لضريبة للتركات .

— من المستقر في قضاء هذه المحكمة بأن موذى نص المادة ١٢ من القانون  
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ انه يتعين لاعفاء الدار والأثاث والمفروشات الموجودة  
بها ان تكون مخصصة لسكنى أسرة القوي في تاريخ الوفاة وان تحتفظ الأسرة  
بها لفرض السكنى والإقامة فيها والانتفاع بها خلال العشر سنوات التالية  
للوفاة فإذا قام الورثة بالتساقم هذه النقولات فهو امر ينقضي معه تخصيصها  
لانتفاع الورثة بما لا يتوافر معه شرط الاعفاء من الضريبة .

بطلان الطعن برمته ترتيبا على عدم إعلان بعض الورثة

— لا كان إعلان صحيفة الدعوى ما زال باقيا كما كان في ظل قانون  
المرافعات الذي اجراء لازما لاتعقاد الخصومة بين طرفيها وترتب على عدم تحققه  
بطلانها ذلك ان الخصومة فيها وجدت لتفسير حتى تحقق للغاية منها بالفصل  
في الدعوى وهو بطلان لا يصححه حضور المظلوم لعائلته ذلك ان البطلان الذي  
يزول بحضور المدعى انما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور للناسي . عن  
عيب في الاعلان او بيان المحكمة او تاريخ الجلسة ولا كان النزاع منصبا على  
عناصر التركة وموالاتها قبل ايلوقتها الى الورثة وهي امور لا تحتل المفايرة  
ولا يأتى ان تختلف باختلاف الورثة فانه يكون نزاعا غير قابل للتجزئة ويكفى  
لاعتبار الطعن باطلا برمته تحقق البطلان بالنسبة لاحد المظنوم ضدهم ما دام  
الموضوع غير قابل للتجزئة .

## جلسة ٢٥ يونية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسيرطي وعضوية المساعدين  
المستشارين : جمال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال مهدي ود . ابراهيم علي صالح ، التي  
بفطر حبشي .

---

(٢١٨)

## الظعن رقم ٦٥٨ سنة ١٩٧٧

بطلان - لا يزول البطلان بحضور المعلن اليه اذا كان ناشئا عن عدم  
مراعاة المواعيد المقررة لرفع واعلان الظعن في الاحكام .

— البطلان الذي يزول بحضور المعلن اليه وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة انما هو بطلان اوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان  
او في بيان المحكمة او تاريخ الجلسة اما البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد  
المقررة لرفع واعلان الظعن في الاحكام فلا يسرى عليه هذا الحكم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر د ابراهيم علي صالح والرافعة وبعد الدالولة .

حيث ان الظعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل الاوراق  
تتحصل في ان مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي تركة مورث المظنون .

جميعاً ٨٥٩٠٠ ج واذا افترضوا واحيل للخلاف الى لجنة الطعن التي اصدرت قرارها بتعديل هذا للتقدير الى مبلغ ٢٩٨٠٠ فقد اتجاهاوا للدعوى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧١ تجازى الزقازيق الابتدائية وبتاريخ ٢٤ لبريل سنة ١٩٧٢ حكمت محكمة اول درجة بتدب خبير لاداء المهمة الموضحة بمنطوق حكمها وبعد ان قدم الشخبير تقريره قضت بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ بتعديل للقرار المطعون فيه واعتبار صافي للتركة سالفة البيان بمبلغ ١٧٩٥ ج استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦ لسنة ١٦ ق مامورية استئناف للزقازيق وبتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة بقبول الدفع الجدي من المطعون ضدهم واعتبار الاستئناف كان لم يكن . طعن مصلحة الضرائب في هذا بطريق للنقض وقدمت للنياحة مذكرة طلبت فيها رفض للطعن ، وعرض للطعن على المحكمة في جلسة مشورة بمحكمة جلسة لفظره وفيها للترتبت للنياحة رايها .

وحيث ان للطعن اقيم على ثلاثة اسباب تنمي الطاعة. بالسبب الاول عنها. على الحكم المطعون فيها مخالفة القانون وللتقصير في التصديق ومخالفة لتنايت بالأوراق وفي بيان ذلك تقول ان المطعون ضدهم قد تمسكوا باعتبار الاستئناف كان لم يكن مستندي في ذلك الى عدم اعلانهم بصحيفتها اعلانا صحيحا في خلال الثلاثة للشهور التالية لقيده في حين ان للحكم اتمام قضاءه على دفع آخر وهو بطلان الاعلان لخلو للصورة المسلمة الى المطعون ضدهم من للبيانات للوردة باصل صحيفة الاستئناف حالة ان من شرع للبطلان لمصلحتهم لم يتمسكوا بهذا. للدفع وهو ليس من للنظام العام فيكون للحكم بهذا مخالفا لنص المادتين ٢١ ، ٢٢ من قانون المرفعات وكذلك فان صورة الاعلان المقدمة من وكيل المطعون ضدهم ( المستأنف ضدهم ) خاصة بأحدهم دون الاخرين مما كان يتعين معه لو صح البطلان ان يقتصر اثره بالنسبة له. فنص هذا الى ان للحكم المطعون فيه لم يحدد للخصم الذي يفيد من البطلان او الأساس الذي استند اليه في القضاء ببطلان الاعلان بالنسبة للاخرين .

وحيث ان هذا للنمي مرعود، في شقة الاول بان للبين من مودعات الحكم المطعون فيه انه عرض للدفع الجدي من المطعون ضدهم ( المستأنف ضدهم ) باعتبار الاستئناف كان لم يكن واستند في قضاؤه في هذا الخصوص على لتقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ قيد الدعوى وتقديم للصحيفة الى تلم الكتاب ودون ان يعلن

المستأنف ضدهم اعلانا صحيحا يتوالى به عليهم بالجلسة المحدد لنظره ورتب على ذلك اعتبار الاستئناف كأن لم يكن طبقا للمادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات ومن ثم فان للنمى على الحكم للورد في هذا الشق يكون في غير محله والنمى في شقه الثانى مردود بان النزاع الذى فصل فيه الحكم المطون فيه منسوب على عناصر التركة ومقوماتها قبل ايلولتها للمطون ضدهم وهي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - امور لا تحتل المغانية ولا يتأتى ان تختلف باختلاف الورثة فانه يكون نزاعا غير قابل للتجزئة مما يترتب عليه ان اعتبار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة لولحد من المستأنف عليهم يستتبع بطلانه او اعتباره كان لم يكن بالنسبة لجميع المستأنف عليهم وترتبيا على ما سلف بيانه يتعين رفض هذا الشق من المصوب الأول .

وحيث ان الطاعة تنمى بالسبب الثانى على الحكم المطون فيه مخالفة للقانون والخطا في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول ان الحكم اقام قضاء ببطلان اعلان المطون ضدهم على اشتغال صورة صحيفة الاستئناف المعلقة على بيانات الاعلان التى يتعين تولفهما - في حين ان للغاية من الاعلان قد تحققت بحضور المستأنف ضدهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف .

وحيث ان هذا النمى غير صحيح ذلك لان البطلان الذى يزول بحضور المعلن اليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انما هو بطلان لورق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان لو في بيان المحكمة او تاريخ الجلسة ، اما البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع واعلان الطعن في الاحكام فلا يسرى عليه هذا الحكم .

وحيث ان الطاعة تنمى بالمصوب الثالث على الحكم المطون فيه للفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول ان الحكم اقام قضاء على ان صورة صحيفة الاستئناف المقدمة من المطون ضدهم هي بذاتها للصورة المعلقة اليهم واستدل على ذلك بانها مطابقة لأصل الصحيفة ومختومة بخاتم مأمورية الاستئناف في حين ان صورة الصحيفة المقدمة منهم خلو من اية لشارة تنيد صدورهما من قلم المحضرين او تنقيب عن المحضر الذى قام باعلاتها الى المطون ضدهم .

وحيث ان هذا للنهي مردود بأن للحكم المأمون فيه قد عرض لهذا الدفاح  
ورد عليه بقوله « بأن للصورة المنفعة من المستأنف عليهم صورة بخاتم مأمورة  
استئناف الزقازيق التابعة لحكمة استئناف القصورة وبمطابقتها على أصل  
الاعلان يتضح انهما متطابقتان من حيث ما ورد بها ، وهي اسباب سائفة لها  
أصلها الثابت في الأوراق وتكفي لحمل الحكم ومن ثم فان ما تثيره الطاعة  
لا يجوز أن يكون جدلا موضوعيا يختص به قاضي الموضوع فلا تجوز اثارته  
إلا على هذه الحكمة ومن ثم يكون للنهي بهذا السبب على غير اناس

وحيث انه لا تقدم يتمين رفض الطعن

لذلك

رفضت الحكمة للطعن والازمت الطاعة المبروفات

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٢٧ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة انور خلف ومضوية السادة المستشارين :  
محمّد مصطفى الخفلاوي ، حسن المنبألي والدكتور بشري دقّ قتيان ، محمد حسب الله ،

---

(٢١٩)

### الطعن رقم ١٨٨ سنة ٤١ ق

ممثل - للتعويض عن اصابة للعمل منشؤه القانون فلا يسقط بالتقادم  
الحسولي .

— طبقا لنص المادة ٦٩٨ من القانون المدني فان المشرع اخضع لهذا  
التقادم الحسولي الخاص للدعوى الناشئة عن عقد العمل فقط كما للتعويض  
عن اصابات العمل وفقا لاحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات  
العمل فليس ناشئا عن عقد العمل بل هو تعويض قانوني رسم التشريع معاه  
ووضع له معيارا يدور ويتحرك مع الاجر والاصابة وما ينجم عنها فلا يسرى  
عليه ذلك التقادم الحسولي .

## جلسة ٢٧ يوتية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد فضل المرجوشي وعضوية السادة المستشارين : حاتم رماني ، جميل الزويني ومحمد العيسوي ، محمود حمدي عبد العزيز .

(٢٢٠)

### الطعن رقم ٨٠١ سنة ٤٣ ق

للصفة في الدعوى - ١ - - المحافظ هو صاحب الصفة في تمثيل الشؤون التعليمية والثقافية في دائرة محافظته .

— لا كان مؤدى المادتين ١٩ ، ٥٣ من قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ان رئيس مجلس المحافظة هو صاحب الصفة في التمثيل امام المحكمة للتقاضى فيما يختص بالشؤون التعليمية والثقافية دون وزير التربية والتعليم او مراقب التعليم بالبرشرين فان دفع الاخيرين بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهما لرفعها على غير ذى صفة يكون صحيحا في القانون .

(٢) - لا يجوز تصحيح الصفة في الجلسة بتوجيه الطلبات الى محامي الحكومة الحاضر في الجلسة -

— لا كان حضور محامي ادارة قضائيا للحكومة بصفته ثانيا في قضية عن احدى الجهات لا يضمن عليه صفة بالتبعية ابلقى للجهات التي تم تخطيم في الدعوى اختصاصا صحيحا اذ هو لا يمثل الا من صرح بقبول تمثيله وقبل هو ان يمثله وان ثبت هذه الوكالة عنه امام المحكمة ولا كانت الطعون ضدما عندما ذات تصحيح دعواها باختصاص المحافظ قد اكتفت باثبات طلباتها في محضر الجلسة في مواجهة محامي الحكومة الحاضر بها ممثلا لوزير التربية ومراقب التعليم بالبرشرين دون الالتزام باتباع الطريق الذي رسمته المادة ١١٧ من قانون البراهمة التي تنص على ان يكون الادخال بالاجراء المعتادة لرفع الدعوى وكان من المقرر انه يشترط لكي ينتج الاجراء اثره ان يكون قد تم وفقا للقانون الذي ينبغي ان عدم صحة اختصاص المحافظ .

## جلسة ٢٧ يوتية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : حافظ رضى وعشوية السادة المستشارين : جميل الزياتي  
مفيد الخيسوي وياسر حش. ضايق - سمور حدى عبد العزيز .

---

(٢٢١)

قالون بحسرى - مسؤولية الناقل البحرى عن البضاعة المشحونة لا تنتضى  
وتنتهى الا بتسليمها للمرسل اليه تسليما فعليا .

... ما كان عقد النقل البحرى لا تنتضى وتنتهى معه مسؤولية الناقل  
البحرى عن البضاعة المشحونة الا بتسليمها للمرسل اليه تسليما فعليا ذلك ان  
التزام الناقل التزام بتحقيق عمية هي تسليم الرسالة كاملة وسليمة الى المرسل  
اليه ويظل الناقل البحرى مسؤولا عن البضاعة المشحونة وسلامتها حتى يتم  
تسليمها لأصحاب الحق فيها ولا ترتفع مسؤوليته الا باثبات للسبب الاجنبى  
او القوة القاهرة فاذا كانت الحولة قد تم تفريغها في الحدة من ١٩/٩/١٩٦٤  
حتى ١٦/١٠/١٩٦٤ وتم اكتشاف العجز عند الافراج عن الرسالة بتاريخ  
١٦/١٢/١٩٦٤ ولا كانت الطاعة لم تقدم لمحكمة الموضوع دليلا على استلام  
المرسل اليها للبضاعة قبل تاريخ تحرير شهادة الافراج التى ثبت بها العجز  
كما انها لم تنفى مسؤوليتها عن هذا العجز لسبب من الاسباب للقانونية ادفع  
... ثم تقوم مسؤوليتها قبل المرسل اليها

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وتسفاح التفتيز الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر سعد العيسوي والمرافعة وبعد الدلالة .

حيث ان الوقائع سجلت ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
— تتحصل في ان المطعون ضدها اقامت الدعوى رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٥ تجارى  
محكى الاسكندرية ضد الطاعة طلبت فيها للحكم بالزامها بان تؤدي لها مبلغ  
٧٥٩,٧٠٠ جم تأسيسا على ان شركة النصر للتصدير والاستيراد استوردت  
كمية من الخشب شحنت لينا الاسكندرية على السفينة « كاريشفوشاركاسبا »  
للتابعة للطاعة ، وعند استلام المستوردة للرسالة تبين ان بها عجزا قدره ٨٠٨,٥٣٠  
قطعة قيمتها ٧٥٦,٧٠٠ جم ولا كانت تلك الرسالة مؤمنا عليها لدى المطعون  
ضدها فقد قامت بتسداد قيمة العجز للمستوردة والتي حلت لها حقوقها قبل  
للطاعة ، وبتاريخ ٩/١٢/١٩٦٨ قضت محكمة اول درجة بحكم قبول الدعوى  
لرفعها على خلاف المواعيد المنصوص عليها في الماتين ٢٧٤ ، ١٧٥ من قانون  
للتجارة البحري . استأنفت المطعون ضدها للحكم بالاستئناف رقم ١٨ سنة  
٥٢ ت وبتاريخ ١٢/١١/١٩٦٩ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بنقض  
خبر في الدعوى لبيان تاريخ تسليم الرسالة الى الرسل اليها تسليميا فعليا  
والوقت الذي استغرقه هذا التسليم حتى تمامه وبيان ما يوجد بها من عجز  
وقيمته وبتاريخ ٣٠/١/١٩٧٤ قضت بالزلم للطاعة بان تؤدي للمطعون ضدها  
مبلغ العجز .

طست للطاعة في الحكم بطريق النقض وعمدت للنيابة مذكرة ايدت فيها  
الرأى اصليا ببطالان الطعن واحتياطيا في الموضوع برفضه ، ونظر الطعن في  
غرفة المشورة لمحدث المحكمة خطبته لفظه وفيها للزمت للنيابة رايها .

وحيث ان مبنى الرفع ببطالان الطعن ان الطاعة لم تقدم صورة من حكم  
كمة الاستئناف الصادر بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٦٩ والذي احال الحكم المطعون  
ا بيان الوقائع واسباب الاستئناف ودفاع الطرفين حسب ما تنص عليه  
٢٢: من قانون المرافعات .

وحيث أن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه وإن كان على الطاعن طبقا لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعلقة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أن يودع علم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن صورته مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه والأحكام السابقة عليه للصادرة في خصوص الدعوى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليها في أسبابه وأحواله إجراء جوهرى يترتب على اغفاله بطلان للطعن إلا أن أيداع صورة من الأحكام السابقة للتي أحال إليها للحكم المطعون فيه عند التتبعين بالطعن، يضحى لا محل له إذا كان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه بياناً بوقائع النزاع ودفاع الطرفين ووجهت أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه فلو حده لما كان ذلك وكانت أسباب الطعن قد نصبت على الحكم المطعون فيه للختامى الصادر في ١٩٧٤/١/٣٠ فحسب ، والذي قدمت الطاعة صورة برسمية منه وكان للحكم فيه قد ضمن أسبابه ما يوضح وقائع النزاع ودفاع الطرفين فإن الدفع ببطلان الطعن لهذا السبب يكون على غير أساس .

#### وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به للطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك تقول إن عقد النقل البحرى ينقضى بمجرد تسليم البضاعة المشحونة في ميناء الوصول إلى المرسل إليه ، فإذا اكتشف بها عجز أو تلف بعد ذلك فإن الناقل البحرى لا يسأل عنه لأن البضاعة تكون قد خرجت من حوزته وأصبحت في حوزة المرسل إليه وحراسه ، إلا أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء بمسئولية الطاعة عن العجز الذى اكتشف بالرسالة استنادا إلى ما ورد في شهادة الإفراج عنها من الجمارك المؤرخة ١٩٦٤/١٢/٢٩ والتي صدرت بعد الانتهاء من تفريغ الرسالة في ١٩٦٤/١٠/١٢ وتسليم البضاعة للمرسل إليه ولا استند الحكم المطعون فيه إلى ذلك يكون قد إخطأ في تطبيق القانون وخالف للثابت بالأوراق .

وحيث إن التمس غير صحيح ذلك أن عقد النقل البحرى - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - لا تنقضى وتنتهى معه مسئولية الناقل البحرى عن البضاعة المشحونة إلا بتسليمها للمرسل إليه تسليما فعليا ذلك أن التزام الناقل بالتزام تحقيق غاية من تسليم الرسالة كاملة وتسليمه إلى المرسل إليه - نظرا لثابت

البحرى مسجولا عن التبضاعة الشخصية وسلامتها حتى تسليمها لأصحاب الحق فيها ، ولا تترتب مسئولية الا اذا اثبت ان المعجز او التلف كان بسبب اجنبى لا يد له فيه او بقوة قاهرة طبقا لنص المادة ١٦٥ من القانون الحنى ، لا كان ذلك وكانت الطاعة قد استتعت في نفى مسئوليتها عن المعجز - وعلى ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - على انه لاكتشف عند الافراج عن الرسالة بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٦ وبعد تمام تقييدها في الدقة من ١٩٦٤/٩/١٩ حتى ١٩٦٤/١٠/١٦ وعدم الاشارة الى هذا المعجز في قائمة المصطلح المشعونة على السفينة « المانستو » مما يدل على عدم حصوله أثناء الرحلة البحرية ، وقد عجز للخبير المختص في الدعوى عن بيان سببه ، وكان الحكم المطعون فيه اقام قضاء على قوله « وحيث ان المعجز ثابت من شهادة الافراج وعن اطلاع السيد للخبير على ما لزم من الأوراق منها الى ثبوت المعجز ومقدوره ، ولا يغير من هذا للنظر ان المعجز لم يشر اليه في المانستو وقد اشير في محاضر اعمال الخبير الى دعوى مقامة من الجمارك بالاطالبة برسوم المعجز وحيث انه في مجال تقدير المسؤولية عن المعجز فان المستأنف عليها الطاعة لم تقدم دليلا على ان المعجز كان بسبب اجنبى او بفعل المستوردة وهذا كله لا ينال من ان الرسالة سلمت تحت نظام تسليم ضاحية . . . . . مما يقاذه ان الطاعة لم تقدم لحكمة الموضوع دليلا على استلام الرميل اليها للتبضاعة قبل تاريخ تحرير شهادة ، الافراج التى ثبت بها المعجز كما انها لم تنف مسئوليتها عن هذا المعجز بسبب من الأسباب القانونية لنفج المسئولية ، فان الحكم المطعون فيه إذ اقام قضاء بمسئولية الطاعة عن المعجز أشار اليه وقضى بالزامها بالتمريض يكون قد طبق للقانون تطبيقا سليما ولم يخالف للثابت في الأوراق ويكون للنمى عليه بهذا السببه على غير أساس مما يتعين منه رفض الطعن . .

#### لهذه الأسباب

رفضت المحكمة للطعن وألزمت الطاعة بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتمام الجاهزة وأمرت بمصادرة الكفالة

## جلسة ٢٧ يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : حفيظ ريفي وعشوية السادة المستشارين : جميل أرايبي ، سعد الحيموري ومحمود حسن حسين ، محمود حدي عبد العزيز .

(٧٢٢)

### الطعن رقم ٤٦٥ نسخة ٤٤ في

قرار أداري - يعتبر موجوداً قانوناً من تاريخ صدوره ولا يسري في حق الأفراد الا من تاريخ نشره .

ث- القرار الاداري وان كان لا يحتج به في مواجهة الأفراد الا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الا انه يعتبر موجوداً قانوناً من تاريخ صدوره ويسري في مواجهة الادارة المختصة بتنفيذه ولو لم ينشر في الجريدة الرسمية ويكون لذلك قرار مدير عام الجمارك موجوداً قانوناً من تاريخ صدوره وتكليف الرسم القانوني بموجبية التشريعية القانونية غير انه لا يكون نافذاً في حق الاستيراد الخاصين بلحاكمه الا بعد نشره في الجريدة الرسمية .

استرداد ما تمسح بغير وجه حق : يتقادم بثلاث سنوات من تاريخ الدفع بالنسبة للضرائب والرسوم دون توقف على العلم بالحق في الرد .

ث- لا كانت الطاعة قد سحقت المبالغ محل الدعاى باعتبارها رسمومة مفروضة ولذا لقرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ وان لم يكون تصديها تم بغير وجه حق لعدم نشر القرار المذكور في الجريدة الرسمية فان حق الطاعة في استردادها يتقادم بثلاث سنوات من تاريخ دفعها طبقاً للفترة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون الذي دون توقف على علمها بحقها في الرد ذلك ان حكم هذه المادة يعتبر استثناء وارداً على القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من

## جلسة ٢٨ يولية سنة ١٩٧٧

ورئاسة السيد المستشار : أحمد حسن فيكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية  
سادة المستشارين : محمد صحتي الحصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد الحفيظ ،  
عبد الحيد الرضواوي .

(٢٢٣)

### الطعن رقم ٨٥٠ سنة ٤٣ ق

د-ج ( ١ ) - المشتري من المورث بمقد لم يسجل لا تنتقل له ملكية حتى ولو  
سجل صحيفة دعوى صحة للتماقد وينتقل المبيع الى الورثة .

ب- لا كانت الملكية لا تنتقل الى المشتري وفقا للمادة ٩ من القانون  
١١٧ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم للشهر للمقار الا بتسجيل عقد البيع فاذا لم يسجل  
المشتري من المورث عقده فلا تنتقل اليه الملكية ويبقى للمقار على ملك المورث  
وينتقل منه الى ورثته . فاذا تصرف المورث بالمبيع بعد ذلك في ذات المقار  
فانه يكون قد تصرف فيما يملك تصرفا صحيحا - ولا يغير من ذلك قيام  
المشتري من المورث بتسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع طالما ان  
الملكية لم تنتقل اليه بالتأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التماقد على  
ما تم تسجيل صحيفة الدعوى عملا بالمادتين ١٥ و ١٧ ق لسنة ١٩٤٦ اذ في  
هذه الحالة نقض يخرج بالحكم من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .

٢ - من حق المشتري بمقد بيع لم يسجل المطالبة بالربع .

- من آثار عقد البيع وفقا لقصر للفترة الثانية من المادة ٤٨٨ نقل منقمة



البيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع فيملك المشتري الثمرات والنماء في  
القول والعقار على السواء مادام البيع شيئاً معيناً بالذات من وقت تمام العقد  
وذلك ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف يستوى في بيع العقار أن يكون البيع  
مسجلاً أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم البيع إلى المشتري ولو لم يسجل  
العقد ومن ثم تكون للمشتري بعد عرق سنة المطالبة ببيع الأرض مدة الاستيلاء  
عليها .

### الحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
تذكرى الصاوى صالح والرفعة وبعد الدلوالة -

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق  
الطعن - تبطل في أن المطعون عليه أقام الدفوى رقم ٢٩٤ سنة ١٩٦٦ مئني  
تحتا الابتدائية ضد الطاعنين طلب فيها الحكم بالزلمهما بأن يدفعاً له مبلغ ١٩٨٠  
جنيه ، وقال شرحاً لدعواه أنه يملك أطياناً زراعية مساحتها ٩ ط ٣ ف مصينة  
في الحرد والمالم بالصحيفة والنصف في ماكنية رى يملك الطاعن الأول نصفها  
والآخر غير أن الطاعنين وضعا لليد بطريق الغصب على الأطيان المذكور ونصف  
الماكنية الملوكه له ولتقاعهما دون وجه حق في الحدة من سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣  
للزراعية حتى سنة ١٩٦٦ فشكا الأمر إلى الشرطة وضبط عن ذلك للحضر رقم  
٢٦٤٠ سنة ١٩٦٣ إدارى دشنا ولكن دون جدوى ، ولا يقدر الربيع عن تلك  
الأطيان وعن نصيبه في الماكنية في إادة المشار إليها بمبلغ ١٩٨٠ جنيه فقد أقام  
الدفوى للحكم له بطلياته .

ندبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بقنا لتحقيق وضع اليد ومدته  
بتمديه وبيان من منهما تكاملت له مدة التقادم الطويل المكسب للملكية وبيان

مقدار ما يملكه المظنون عليه في أرض الفزاع ومن الموضح أن يد عليه والبرنج  
المستحق خلال هذه السنوات ذكرها ويبدو أن علم الخبير بتقريره بالتصديق منحت  
المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/١٧/٢٣ مألوم الطاعنين بأن يندفع للمظنون عليه مبلغ  
٦٧٥٠٣٨٤ جم : استأنف الطاعنان وكذلك المظنون عليه هذا الحكم بالاستئناف  
رقمى ١٠٨٠٦ أو ١٠٨ سنة ٤٧ ق تجار عا سيوط على التوالي : ويبدو أن قررت المحكمة  
ضم الاستئنافين لأول حكمت في ١٩٧٣/٦/٢٦ بتزقيصهما وتأجيل الحكم  
المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق للنقض وقامت النيابة العامة  
مذكرة أبدت فيها للراى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه للدائرة في غرفة  
مشورة فوات أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة للنظر وفيها التزمت النيابة رايها .

وبحيث أن الطعن اقيم على سببين نعى للطاعنان بالوجه الأول من السبب  
الأول وبالسبب الثانى على الحكم المظنون فيه للخطأ في تطبيق القانون ومخالفة  
الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولان ان الحكم فاضل بين عقد البيع المؤرخ  
١٩٦٣/٤/٢٣ و ١٩٥٧/٤/٢٣ للمصدرين للطاعن الأول من عمر وجعفر شتيقى مؤلاء  
للبائعات وفضل للمقد الأول على المقدين الآخرين ، في حين أن هذين المقدين -  
على عكس المقد الأول صالكلان من مالكيين فقد باع المرحوم عبد اللوهاب على موسى  
لؤاديه عمر وجعفر أطيائنا بمساحتها ١٨٨ ص ١٠ ط ٣ ف بالمقد المؤرخ ١٩٤٥/٢/٢٦ .  
وهى كل ما كان يملكه بنجوشن أبو طايح نمرة ٣٩ ص ٢٨ وقد أغل الحكم أعمال  
أثر هذا المقد الأخير كما أنه خطأ في التعرف على نصيب اللبائعات المظنون  
عليه فاعتبره ٢٠ من ٢٣ ط الحدا بتقرير للخبير ، مع ان الثابت بالتقرير المذكور  
ان نصيبين ٢٦ من ٢٣ ط الحدا الى أنهما تمسكا في دفاعهما امام محكمة  
الرقنوع بأن ذغوى الربيع لا يرفع الا من مالك والمظنون عليه لم تنتقل اليه بعد  
مكتبة الأطيائين موضوع المقد المؤرخ ١٩٦٢/٧/٧ لعدم تسجيله ، غير ان الحكم  
المظنون فيه رفض هذا للدفاع وتقصي للمظنون عليه بالربيع وهو ما يعيبه بالخطأ  
في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

ان هذا النعى مردود ، ذلك انه لا كانت المادة للتاسمة من القانون  
١٩٤٦ بتتنظيم المقتدر الطاعن تقص على ان جميع التصرفات  
حق من الحقوق المبتدئة العقارية الامتلية هو نقله ان تعبيره

هو نواله وكذلك الأحكام النهائية الختمة لشئ من ذلك يجب تسهرها بطريق التسجيل ويدخل في ذلك الوقف والوصية ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنقش ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة لمغيرهم ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات للأشخاص عين ذوي الشأن - ومؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية لا تنتقل إلى المستوى إلا بتسجيل عقد البيع وإن المدة الذي لم يسجل لا يذنب إلا الالتزامات شخصية بين طرفيه ، فإذا لم يسجل المشتري من المورث عقده فلا تنتقل إليه الملكية ويبقى العقار على ملك المورث وينتقل منه إلى ورثته ، فإذا تصرف المورث بالبيع بعد ذلك في ذات العقار فإنه يكون قد تصرف فيما يملك تصرفنا صحيحا وإن كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد وأنه وإن كان المرحوم عبد الوهاب على موسى قد باع إلى ولديه عمر وجعفر ١٨ س ٣ طاف بحوض أبو طايح ٣٩ ص ٢٨ بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٥/٢/٢٦ وأنهما باعا هذا المقتدر إلى الطاعن الأول بمقتضى بيع مؤرخين ١٩٥٧/٤/٢٣ و ١٩٦٣/٢/٣٠ . إلا أن الأحكام التي صدرت بصحة ونفاذ هذه العقود لم تسجل ومن ثم فإن ملكية هذا المقتدر لم تنتقل من المورث إلى ولديه بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٤٥/٢/٢٦ . ويبقى العقار على ملكه وينتقل منه إلى ورثته ويكون للتصرف بالبيع الصادر من سكيبة وأخنة ووصفة بنات المورث إلى المظنون عليه بالمقد المؤرخ ١٩٦٢/١/٧ صحيحا لأنهن تصرفن في ملكيتهن لا يغير من ذلك تسجيل صحيفتي الدعويين رقمي ٣٨٤ سنة ١٩٦٠ و ٥٦٢ سنة ١٩٦٣ دفئا المرفوعتين بصحة ونفاذ المقتدين المؤرخين ١٩٥٧/٤/٢٣ و ١٩٦٣/٢/٣٠ طالما أن الملكية لم تنتقل إلى الطاعن الأول بالتأشير بمنطوق الحكمين الصادرين بصحة التعاقد على هامش تسجيل صحيفتي الدعويين المشار إليهما ، لذا لا يكفي لنقل الملكية تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشر به وفقا للماتنين ٥ أو ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لذا في هذه الحالة فقط يحتج بالحكم من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، ولا كان للثابت من تقرير للخبير المؤرخ ١٩٧١/٧/١٥ والذي اعتمده الحكم المظنون فيه إن المظنون عليه وضع يده على مساحة ٢١ س ١١ ط التي اشتراها بالمقد المرفق المؤرخ ١٩٦٢/١/٧ حتى استولى عليها الطاعنان فإن له مساهمتهما عن الربح مسجلة الاستيلاء عليها ، ولا محل للتحدى بأن هذا المقد لم يسجل ذلك أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - ان من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع الى المشتري من تاريخ إبرام البيع. فبمقتضى المشتري الثمرات والنماء في القبول والمقار على السواء ما دلم المبيع شيئاً معيناً بالذات من وقت تمام العقد وذلك ما لم يوجد لتفادى أو عرف مخالف ، يستوى في بيع المقار ان يكون للمبيع مسجلاً أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع الى المشتري ولو لم يسجل للعقد ، كذلك لا محل للنمي على الحكم بمخالفة للثابت بالأوراق ، ذلك انه يبين من تقرير الخبير سالف الذكر انه احتسب للربيع على اساس ان المساحة المبيعة للمطون عليه بالمقد المؤرخ ١٦٦٢/١/٧ من ١١ ط وليست ١٠ من ١٣ ط ، لا كان ذلك وكان الحكم المطون فيه قد قضى للمطون عليه بالربيع اعتباراً من تاريخ النصب ، فان للنمي بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة للثابت بالأوراق يكون في غير محله .

وحيث ان حاصل للنمي بالوجه الثاني من السبب الأول ان الحكم المطون فيه شبه القصور في التسبب والتناقض ، ذلك ان للطاعنين تمسكاً في دفاعهما امام محكمة الموضوع بان الخبير لم يخصم من ربح ماكينة الري مصاريف الصيانة وقطع الغيار ولم يستفيد مدة اللازمة للإصلاح - بفترة للتشغيل وغير لهما قديماً المستندات الدالة على ذلك ، غير ان الحكم اعتمد تقرير الخبير وغفل عن الإشارة الى هذا النقص ولورد عليه مما يعيبه بالقصور ، هذا الى انهما تمسكاً باز الخبير استنزل من ليراد الماكينة اجور العمال واشغل ما يقتضيه ذلك من احتساب الاقساط الخاصة بالتأمينات الاجتماعية رغم تقديم ملفات هؤلاء العمال . الا ان الحكم لم يعول عليها بحجة انها خلت من تاريخ ختم مكتب العمل وتاريخ التأشير عليها من مفتش المكتب وهو ما يعيبه بالتناقض .

وحيث ان هذا للنمي في شقه الأول صحيح ، ذلك انه لا كان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لتقرير مكتب الخبراء ان الخبير اثبت في تقريره الأول المؤرخ ١٩٦٨/١٢/٢١ ان ماكينات الري تحتاج الى صيانة بسيطة واورد بياناً لأعمال الصيانة اللازمة وأضاف انه من غير المقبول الا يجرى أية صيانة للماكينة طوال مدة للنزاع ، وان للطاعن الأول لم يقدم سوى فاتورة بمبلغ ١٨ جنيه خاصة بالصيانة ولنه لهذا فقد ترك للمحكمة تحقيق مضمه المسألة على ان تخصم نصف القيمة من صافي نصيب المطون عليه عند تقديم

المستندات ، وكان الطاعنان قد قدما عدا الفاتورة سالفة الذكر ثلاثة فواتير أخرى الأولى بمبلغ ١٣٣ جنيه وللثانية مؤرخة ١٩٦٧/٢/١٧ بمبلغ ٧٠ جنيه والثالثة مؤرخة ١٩٦٧/٨/٢٤ بمبلغ ٢٧ جنيه ، كما قدما كتاباً مؤرخاً ١٩٧٦/٩/٩ .  
من إدارة تفتيش الآلات بقنا يفيد أن الماكينة كانت معطلة في ١٩٦٣/٢/٢٠ و ١٩٦٥/١/٢٠ و ١٩٦٨/٢/١٨ ولا أعادت المحكمة للأمورية للخبير لم يقيم هذه المستندات رغم تمسك الطاعن الأول بهذا الدفاع ، ولا كان لحكم المطعون فيه قد اعتمد تقرير الخبير والتفت من تحقيق الدفاع المذكور والرد على المستندات المقدمة تأييداً له مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى .  
فإنه يكون مشوباً بالتقصير يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

أما بخصوص الشق الثاني من النفي فإنه لا كان للقاضي حراً بما يطمئن إليه من الأدلة وأطراف ما عداه لأنه وحده هو صاحب الحق في تقدير ما يقدم إليه في الدعوى من بينات ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى أقام قضاؤه على استنباط تكني لحظة وتوسع للنتيجة التي انتهى إليها .  
ولا يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أطاحت عند العمل الذي أشارت إليه لا تبين لها من أن ختم مكتب المنزل والتأشير المثبتة عليه جاء بخلاف التاريخ ، ومن ثم فإن النفي على الحكم بالتناقض يكون غير صحيح .

وحيث أنه لا تقتضي تعيين نقض الحكم في خصوص الشق الأول من الوجه الثاني من السبب الأول ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه في خصوص الشق الأول من الوجه الثاني من السبب الأول وأحالت القضية في هذا الخصوص إلى محكمة استئناف أسبوط ورفضت الطعن فيما عدا ذلك والزم المطعون عليه بتلك المصروفات وأمرت بالتعاضد في اتعاب المحاماة .

نائب رئيس محكمة النقض

أمين القصر

## جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٢٧

رئاسة السيد المستشار احمد حسن ميكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية المسادة  
المستشارين : محمد مدحتي الصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد الحميد  
المصاوي .

(٢٢٤)

### الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٤٣ ق

( ١ ) - سير الخصومة - بلوغ التناصر للرشد اثناء تداول الدعوى لا يؤدي بذاته  
الى انقطاع سير الخصومة وتقلب نيابة من كان يمثل من نيابة قانونية الى  
نيابة لتفائية .

- مجرد وفاة الخصم او لقده اهلية الخصومة يترتب عليه لذاته طبقا  
لقص المادة ٢٩٤ مرافعات انقطاع الخصومة اما بلوغ الخصم سن الرشد فانه لا  
يؤدي بذاته الى انقطاع سير الخصومة انما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب  
على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن التناصر فاذا ترك الوصية  
تخسر عنه بعد البلوغ فان حضورها في هذه الحالة بقبوله ورضائه تنقل صفتها  
قائمة في تمثيله في الخصومة بعد بلوغه سن الرشد وينتج هذا التمثيل كل  
اثارة للقانونية ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لانه انما ينقطع بزوال  
صفة النائب في تمثيل الاصيل وهي هنا لم تزل بل تغيرت فقط فبعد ان كانت  
نيابة الوصية عنه قانونية اصبحت لتفائية .

( ٢ ) - حقية الامر التقضي :

الحكم يرفض التعويض المؤقت وصيرورته نهائيا مانع من العودة الى  
المطالبة بالتعويض الكامل .

— الحكم برفض طلب التعويض المؤقت في الادعاء المدني امام المحكمة الجنائية تأسيسا على عدم توافر شروط المسئولية التقصيرية يحوز حجبة بيمينتها معها المطالبة بتعويض آخر على ذلك الأساس لأن هذا الحكم هو حكم قطعي خصم الخصومة في الموضوع فإذا كانت الطاعة قد ادعت جنيا امام محكمة الجناح بتعويض قدره ٥١ ج قبل المظنون عليهما لأن المظنون عليه الثاني وهو قايح المظنون عليه الأول تسبب خطأ في قتل مورثها وقضت محكمة الجناح ببراءته وبرفض الادعاء المدني بعد ان بحثت عناصر الدعوى من خطأ وضرر وعلاقة سببية ولم تستأنف الطاعة هذا الحكم وصار نهائيا بالنسبة لها فإنه يحوز حجبة في هذا الخصوص ولا يجوز لها لقائه دعوى جديدة بالتعويض على ذات الأساس حتى ولو اتى حكم البراءة وقضى بإدانة المظنون عليه الثاني بناء على استئناف النيابة • طالما ان الطاعة لم تكن قد استأنفت الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية •

جلسة ٢٩ ثوبية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار ياقب وثئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ، رئيسا ،  
وعضوية السادة المحترمين مصطفى التقي ، أحمد حبيب الدين سابق ، محمد شعبة لالحند  
أعضاء .

(440)

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٣ ق

ففساد في الاستدلال - مثال كجاء تصانف الادلة

— إذا أقام الحكم قضاء مستندا في الالبات الى قرينتين متسافقتين لا يظهر اثر كل منهما منفردا في تكوين عقيدة المحكمة التي اصدرته ولا يمكن معرفة ما ينتهي اليه قضاؤها اذا استبعدت إحدى القرينتين ، فاذا كانت كانت القرينة الاولى لا تؤدي مثلا لالبات الواقعة الواد الثباتها ولا يستقيم الحكم بدونها فهو امر يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .



## جلسة ٣٠ يوتية سنة ١٩٧٧

يوثلية السيد المستشار : نقاب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد جيتين وعشوية  
السادة المستشارين : عبد المال السيد ، ملمان الأزيى ومحمد الفخري ، ابراهيم عاتم .

(٢٢٦)

### الطعن رقم ١٢١ سنة ٤١ ق

ترخيص استيراد : يجب للفرقة بين مدة استعمال الترخيص المبينة في  
المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وبين مدة سريان مفعول الترخيص  
التصوص عنها في المادة الخامسة من القانون المذكور .

بـ لا كان يؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ على  
أن تستعمل تراخيص الاستيراد خلال ستين يوما من تاريخ اصدارها والا كانت  
ملغاة بينما تنص المادة الخامسة من نفس القانون على سريان الترخيص عند  
استعماله على الوجه المبين بالمادة السابقة لدة لا تجاوز ستة اشهر من انتهاء  
جميعا الستين يوما التصوص عليها في المادة الثالثة بشرط ان تصل للسلمة الى  
أحد الجمارك في مصر خلال لدة المذكورة ويجوز منح صاحب الترخيص هذا  
أخرى بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة مما يفاده وجوب الفرقة بين مدة  
استعمال الترخيص المبينة في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ومدة  
سريان مفعول الترخيص التصوص عليها في المادة الخامسة من القانون المذكور  
وهي لدة التي يجوز عددا الى مدة أخرى وذلك على خلاف مدة الاستعمال التي  
لا يرد عليها ادفاذا كان الحكم المطعون عليه قد خلط بين المديتين ولم يفرق بينهما  
فانه يكون قد خالف القانون وشابه للتصور .

## جلسة ٣٠ يونية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة الفكتور محمد حنين وعبد الوهاب  
السادة المستشارين : عبد الحامد السيد ، عثمان الزيني ومحمد الخولي ، إبراهيم عودة

(٢٠٢٧)

### الطعن رقم ٧٢١ سنة ٤٢

١ - رئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي والتعاوني بالمحافظة هو صاحب  
الصفة في التقاضي بشأن حقوق والتزامات هذا البنك دون المؤسسة المصرية  
للعامة للائتمان الزراعي

— من تاريخ العمل بالتأويل رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة  
المصرية العامة للائتمان الزراعي في ٢٧/٣/١٩٦٤ أصبحت فروع بنك التسليف  
للزراعي في المحافظات بنوكا مستقلة والتداولة بفروع البنوك في المحافظات وأدت  
هذه الحقوق التي يملكها المحافظة وهذه على دون الهيئة التقاضي بشأنها مما يؤهل  
أن رئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي والتعاوني بالمحافظة هو صاحب  
الصفة في التقاضي بشأنها

٢ - كيفية تحديد الالتزام

— لا يمكن تحديد الالتزام وفقا للمادة ٣٥٤ مدني لا يستفاد من كتابه  
مستبعدين موجود قبل ذلك ولا مما أيدحت في الالتزام من تغيير لا يتناول الالتزام  
الولاية او كيفية سكه ان تحديد الالتزام لا يفترض بل يجب ان يقتضي عليه  
مرحلة او ان يستخلص موضوع من الظروف

٣ - طلب للزم الخصم بتقديم ورقة تحت يده امر موضوعي باعتباره متعلقاً بولعمة الإثبات .

— لكي يجوز للخصم الزام خصمه بتقديم ورقة في الدعوى تكون تحت يده يجب أن تكون الورقة مشتركة بينه وبين خصمه وتعتبر كذلك إذا كانت محررة أصلاً للخصمين أو كانت مثبتة لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة ويجب على الخصم أن يبين في طلبه أو صفك الورقة التي يعنها وتحتواها والواقعة التي يستشهد بها عليها، والدلائل والتطروفي التي تتيدها تحت يد الخصم ووجه الزام الخصم بتقديمها فإذا أثبت الطالب طلبه أو امر الخصم بأن الورقة في حوزته أو سكت أمرت المحكمة بتقديم الورقة في الحال أو في القرب وقت تحده والفصل في طلب الزام الخصم بتقديمها متبرك للقاضي الموضوع باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات .

٤ - قاعدة مهم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة يجوز الاتفاق على حرجة أو ضمناً على مخالفتها .

— لا كان هـ والآخر أن قاعدة مهم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من التقاطع العام ويجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها والقاضي الموضوع للسطة التقديرية في استخلاص القبول الضمني من سلوك الخصم فإذا كان لا يوجد بالورقة ما يفيد تمسك الطالبين بوجوب الإثبات وفاء الدين محل النزاع بطريق معين من طرق الإثبات وعدم جوازه بأي طريق آخر فيكون للحكم الاستدلال على الوفاء بكافة طرق الإثبات ومن بينها التوال للشهود أمام الخبير أو في أي تحقيق إداري دون حلف معين كترينة ضمن قرائن أخرى .

## جلسة ١٢ يوليو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : ولدت عبد الرحيم ، زكي الصاوي ، صالح جمال الدين ، عبد اللطيف ، عبد الحميد  
الرمضان .

(٢٢٨)

### الطعن رقم ١٨٣ سنة ٤٤ ق

خيار الوارث تأخذ حكم خيار المورث الا اذا تغيرت سنة الخيار .  
اذا كانت خيار المورث عرضية فان خيار الوارث تبقى خيار مورث  
خيار عرضية ليس من شأنها ان تكسب ملكية العين بالتكليم الا اذا تغيرت  
سنة خياره . اما بفعل الغير او بفعل منه يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك  
ولا يكفي في تغيير الجائز سنة وضع يده مجرد تغيير نيته بل يجب ان يكون  
تغيير النية بفعل ايجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالانكار الساطع والمعارضة  
العلنية وبطل دالة جائزة على ان وضع اليد الوقتية يزعم انكار الملكية على  
صاحبها واستكثاره بها دونه .

- اعادة الدعوى الى المحكمة لتقديم مستندات ليس حقا للخصوم وانما يخضع  
لتقدير المحكمة .

- لا كانت اعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات جديدة ليس حقا  
يتحتم لجلبتهم اليه بل هو امر متروك لتقدير محكمة الموضوع  
للحكم عدم الاستجابة اليه اذا اثبتت المحكمة عدم جدية الطلب .

## جلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٧

بمجلسة السيد المستشار : أحمد حسن عيكل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : محمد صحتي المصار ، ولفيت عبد الرحيم زكي المصاوي صالح ، جمال الدين عبد  
للطيف .

(٢٢٩)

### الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٣ ق

١ - الالتزام بفتح دين بعمله اجنبية صحيح اذا كان للتشهد بذلك تصد  
صدر في الخارج وبشرط ان يتم الدفع في الخارج .

٢ - القانون الجنائي لا يسرى الا داخل اقليم الدولة ولا يمتداه الى الخارج  
باستثناء من يرتكب في خارج مصر عملا يجعله فاعلا او شريكا في جريمة  
وقعت كلها او بعضها في التتر المصري .

— كما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الالتزام بفتح دين بعمله  
اجنبية وان كان يعتبر تعهدا مقوما بعمله اجنبية مما حظرته المادة الاولى من  
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتطبيق الرقابة على عمليات النقد في مصر المحلة  
بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٠ وقبل الفائه بالقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٧٦ الا  
ان شرط التجريم في هذه الحالة ان يكون التعهد قد صدر في مصر اما اذا كان  
التعهد قد صدر في الخارج فانه لا يعد من الحالات التي يؤتمرها قانون الرقابة على  
النقد الا اذا كان الدفع في مصر ذلك ان هذا القانون فيما تضمنه من جرائم  
لا يسرى الا داخل اقليم الدولة ولا يمتداه الى الخارج فيما عدا الاستثناء  
المصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الدانية من قانون العقوبات..

الخاص بمن يرتكب في خارج مصر فعلا يجعله فاعلا او شريكا في جريمة وقعت كلها او بعضها في القطر المصري .

٤٠ - تقديم مذكرة بالدفاع امام محكمة النقض مانع من التمسك ببطلان صحيفة الطعن .

— اذا قدم الطعون عليه في النقض مذكرة بدفاعه في اليماد القانوني فلا يجوز له التمسك بالبطلان لعيب ثبأت اعلانه بصحيفة للطعن بالنقض ايا كان وجه الراى فيه طالما انه لم يبين وجه منطلقه في ذلك .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر محمد صدقى العصار والمرافعة وبعد الدواولة .

حيث بان : الأوراق — على ما جردت من الأحكام المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان الطعون عليه الأول إقام الدعوى رقم ١١٤٨ سنة ٧٠ ق مدنى للقاهرة الابتدائية ضد الطاعن الأول عن نفسه وبصفته ولها على ابنه القاصر عادل روايته ببطلان — الطاعنة الثانية — قبل بلوغها سن الرشد وضد الطعون عليها الثانية بطلب الحكم بالزامها بان يدفعها له من تركه مورثتهما المرحومة سعاد ناشد سويرس الشهيرة بايزيس مبلغ ١٥٠٠ جنيه استرلينيا ، وقال بيانا لدعواه ان الموصة المذكورة سافرت الى لندن في اواخر سنة ١٩٦٨ للملاحة ولم يكن لها مال بالخارج فخلبت عليه وهو ابن شقيقتها وكان يعمل بالخارج فمسجد عنها بمصاريف علاجها وتعلمتها الى ان ماتت وتوفيت في ١٩٦٩/١/٢٥ وعثر على ذلك جميعا ١٥٠٠ جنيه استرلينيا وهو المبلغ المبالغ به . وتقدم الطعون عليه الأول بصفته وكيل عن الطعون عليها الثانية وهي والدة المتوفاة لقرأوا بعدم اعتراضها على طلباته . دفع الطاعن الأول عن نفسه وبصفته بعدم قبول الدعوى لتقويم الطلبات فيها بغير العملة المحلية وطلب في الموضوع رفض الدعوى .

• روي بتاريخ ١٨٤٠/٦/١٩٧٨ - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى • استأنف المظنون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف وتم ١٦١١. ٣٦٦١ سنة ٨٨٠ ق مـدنى القاهرة طالباً إلغاءه. والحكم له بطلانيته. وعند الاقتضاء الحكم بما يماثل المبلغ المطلوب للعملة المصرية - روي بتاريخ ١٩٧٣/١/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف بالزلم للطاعنين والمظنون عليه. للتفتية بأن يدعوا المظنون عليه الأول من تركة مورثتهم المرحومة سعاد ناشد ساويرس مبلغ ١٥٠٠ ج • طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق للنقض وقضت النيابة للامانة مذكرة لعبت فيها للرأى برفض الطعن - وعرض المظنون على هذه المذكرة في غرفة مشورة لمرات لانه بجدير بالافتراض وحذفت جلسة لمظنونه فيها لصرت النيابة على رأيه •

• بحيث إن المظنون عليه الأول دفع ببطلان صحيفة الطعن • ذلك إن الطاعنين اثبتا بيان موطنه الأصلي في صحيفة الطعن مكتبين بآثبات إن موطنه المختار هو مكتب الأستاذ حسن زكي الإبراشي وسعيد خرمار كابر المحامين في حين إن المادة ٢٦٤ من قانون المؤامرات أوجبت إعلان الطعن إلى شخص الخصم • في موطنه • وأجازت إعلانه في موطنه المختار المبين في ورقة إعلان الحكم • وفي صحيفة لفتتاح الدعوى • إذ كان المظنون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في الصحيفة موطنه الأصلي • وإذا كان مكتب الأستاذ رفيق مقصود للحامي هو الموطن المختار في صحيفة لفتتاح الدعوى ثم في صحيفة الاستئناف فإن توجيه الطعن إلى مكتب الأستاذ الإبراشي يكون بطلا •

• وحيث إن الدفع في غير محله • ذلك لانحلالا كان للثابت إن المظنون عليه الأول قدم مذكرة مدفاعة في اليماد القانوني • فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز له التمسك بالبطلان لميب شاب إعلانه بصحيفة الطعن ليا كان وجه التزاي عليه • بل لا يمكن له أن يبين وجه مصلحته في ذلك •

• وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

• وحيث إن الطعن دنى على ثلاثة أسباب يرمى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المظنون منه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانته يقولان إن الأمر حسبما صور المظنون عليه • أول دعواه مضمور • - فإن بينه وبين مورثتهم غير اقتض

الملح الذي ادعى انفاقه بالعملة الأجنبية بعملة مصرية وتقاضيه لها في مصر ، ومن ثم فإن هذا العمل يعتبر في ذاته مؤثما طبقا للمادتين ١ ، ٢ من قانون النقد رغم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وفيه مخالفة للنظام العام وبالتالي ليس له أن يلجأ لأي المحاكم المصرية لأعمال هذا الاتفاق والتقصاء بمشروعيته ، وإذا قضى للحكم المطنون فيه بالملح على تركة المورثة فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ،

وحيث أن هذا التعمير غير مسديد ، ذلك أنه لا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الالتزام يدفع بين عملة أجنبية وأن كان يعتبر تمهيدا مقوما بعملة أجنبية مما نظرت له المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد في مصر المحلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ وقبل الغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، إلا أن شرط التجريم في هذه الحالة أن يكون للتمهيد قد صدر في مصر ، أما إذا كان للتمهيد قد صدر في الخارج فإنه لا يعد من الحالات التي يؤثما قانون الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع في مصر ذلك أن هذا القانون فيما تضمنه من جرائم لا يسرى إلا داخل إقليم الدولة ولا يتعداه إلى الخارج فيما عدا الاستثناء المخصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات وهو الخاص بخالة من يرتكب في خارج مصر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري ، ولا كان الثابت في الدعوى أن المطنون عليه الأول لتتسبب مع مؤرثة الطاعنين والمطنون عليها الثانية في الخارج على أن يدفع لها نفقات علاجها وتأميناتها بلتخذ ريثما يتم لها تحويل مصاريف علاجها من مصر بالطرق القانونية فتسودها له في لندن بذات العملة الأجنبية ولكن للتحويل لم يتم حتى توفيت قبل أن تنفذ اتعهدا ، فإن هذا التمهيد وإن قوم بعملة أجنبية إلا أنه صدر في لندن فلا يسرى عليه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٨ سالف الذكر ويعد تمهيدا صحيحا ، ولا يكون للطاعنين أن يمتنعوا ببطان التزام مورثتهما مخالفة للقانون الرقابة على النقد في مصر ، ولا يشير من ذلك أن الدعوى رفضت في المقامة لمطالبة الطاعنين والمطنون عليها الثانية بالدين من تركة مؤرثتهم بعدم وفائها ، إذ يتعلق هذا الأمر بتعميد التمهيد وهو لا يخضع لقانون الرقابة على النقد في مصر إلا في حدود ما قرره المشرع بالمادة الخامسة من هذا القانون المحلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ التي تنص على أن المبالغ المستحقة الدفع لأي أشخاص غير مقيمين في مصر والمضطور تحويل قيمتها إليهم طبقا لأحكام هذا القانون يعتبر مبررا للذمة



وضمها في حسابات تفتح في أحد المصارف الشبار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر وتكون هذه الحسابات مجمدة ويخين وزير المالية بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة للتصرف في المبالغ التي تشتمل عليها الحسابات المجمدة ، لا كان ذلك وكان للحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إلزام الطاعنين والمطعون عليها الثانية بمبلغ الدين من تركة مورثتهم ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون للنمى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن مبنى النمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن أسباب الحكم تنفيذ أنه حكم معلق على شرط هو موافقة الجهات المختصة بمسائل النقد على تحويل المبلغ المتقضى به للمطعون عليه الأول إلى الخارج ، في حين أن الأحكام يجب أن تكون فاصلة في موضوع الحق غير معلق تنفيذهما على شرط أو لذن من جهات أخرى ، هذا أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ يحظر استعمال العملة الفرج عنها لغير الغرض المعين لها وبالتالي فإنه إذا حوّل المبلغ الذي تقضى به الحكم المطعون فيه إلى الخارج فإنه لن يستعمل في الغرض المخصص له وهو مواجهة نفقات للعلاج لأن العلاج قد انتهى لوفاة المورثة ودفعت نفقاته ، وهو ما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث أن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لا كان للحكم المطعون فيه إم يصدر معلقا على شرط وإنما تقضى بالمبلغ على تركة مورثة للطاعنين والمطعون عليها الثانية بخير أنه راعى في التنفيذ وعلى ما سيلف بيانه في الرد على السبب الأول ما رسمه الجرج عن كيفية تنفيذ الالتزام بالمبالغ المستحقة للدفع لأشخاص غير مقيمين في مصر إذ اعتبر خصمها على الوجه المعين فيها ميرثا لأمة الدين قبل الدلائل غير المقيم وكان تحويل المبلغ المتقضى به إلى الخارج في حالة الإذن بذلك لا يثنى أنه مدفوع سدادا لمصاريف علاج المورثة التي تحملها المطعون عليه الأول من قبل ، وبالتالي فلا تكون العملة قد استعملت في غير الغرض المعين لها خلافا لما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، لا كان ذلك مان للنمى على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث أن حاصل النمى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خطأ و

تطبيق القانون. وثنايه تصور في التسبيب، وفي ميله يتناول الطاعنان من المطعون عليه الأول طلب الحكم له بإبلاغ الطالب بالجنهيات الاجتريانية وتخذ الاقتضاء بالجنهيات المصرية وقد ذهب الحكم إلى تقييم العملة الاجتريانية بتقدير جزائي عون ميان مضبور هذا للتقييم مما يحويه. والخطا في تطبيق القانون والتصور في التسبيب.

وحيث ان هذا للنمى مرعود، ذلك ان الحكم المطعون فيه اورد في مستند الخصوص، ولذا كان المستأنف - المطعون عليه الأول - قد طلب اصلا للحكم له بالمبلغ مدمع خفيها مصرينا واختياره مصادرا لجملة ما تكلفه من غلة نظير الخافقه وعلاج الخورثة فان المحكمة تجد هذا المبلغ في جملة ما طلبها مؤاضية مسر العملة وقت الاتفاق ثم وقت الحكم ومصاريف التحويل الخارج بعد ان للجنهيات المستعنة. وذلك باعتبار نفقات العلاج الدائبة جائزة للتحويل اصلا للخارج بعد تصريح جهات الاختصاص وجوهالا تجد معه المحكمة مصادرا لتقييم المبلغ لولا العملة الاجتريانية ما فلم بالحكم لا يمكن صدوره منها الا بما يماثل تلك القيمة من العملة المحلية. ولذا ان للجنهيات الرسمية المطلوبة من الاثنان بالتحويل غير معتلة في الامور والمستأنف عليهما - الطاعنان - لا يمكن عليها اوبازا، مما يفاده ان الحكم لم يحدد مقدار الدين موضوع الدوى بالجنهيات الاجتريانية حتى يكون مطالبا ببيان اسم التحويل الى العملة المحلية بل حده لبتداء العملة الأخيرة من واقع المستندات المتقدمة على انه جو المبلغ المستحق في ذمة الخورثة مقابل نفقات علاجها ولقائمتها بالخارج مع مراعاة مسر العملة وقت الاتفاق ثم وقت الحكم ومصاريف وعمولات التحويل بعد الاثنان له. ولذا كانت هذه الاسباب متوافقة وتكفي لاجل الحكم فان للنمى عليه بهذا الصب يكون على غير امتاس.

وحيث انه لا تقدم يتبين رفض الطعن.

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزم الطاعنين بالمصروفات وبمبلغ مشرين حنيها مقابل اتماب الحماية للمطعون عليه الأول وحكمت بمصادرة الكفالة.

أمين السر  
نائب رئيس محكمة النقض

## جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٧

ورئاسة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صبحي الحصار وزياد التشاري صالح وجمال الدين عبد الحفيظ ومحمد طاهر

(٢٣٠)

### المطعون رقم ١٩٤ سنة ٤٤٤٠ ق

الثبات : صور الأوراق العرفية ليست لها حجية ولا قيمة في الإثبات إلا بمقتضى ما تنهdy إلى الأصل إذا كان موجودا .

— صور الأوراق العرفية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة : أثبتت لها حجية ولا قيمة لها في الإثبات إلا بمقتضى ما تنهdy إلى الأصل إذا كان موجودا ويرجع إليه ، أما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة ، إذ هي لا تحمل توابع من صنعت عنه والتوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الأصبع هو المصدر القانوني الوحيد لانقضاء الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقتضيه المادة — للمادة من قانون الإثبات ، وإذا كان المطعون عليه قد قدم صورة فوتوغرافية مأخوذة من صورة زكوية إدارية لعدم الصلاح المأمون عليه وصورة خطية لمطلب تاريخه ١٩٦٨/٩/٤ ذكر فيه هذا الطعن ونسب إلى الكائنات لخطية هو والصورة الزكوية التي مكتب الإسكندرية الاشتراكية بمركز الجيزة ، وكان الثابت من دفاع الطاعنات انهن انكرن هذه الصور وعول عليها الحكم دون التلحق من وجود أصلهما فإنه يكون قد خالف القانون بهذا يستوجب نقضه دون حاجة للبحث بقاى اشياء الملحق .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والملفات والتقرير الذى تقدم السيد المستشار  
التقرير زكى الصاوى صالح والمرفعة وبعد الدخول

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث ان للوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان الطاعنات اتعن الدعى رقم ١٤١٣ سنة ١٩٦٨ مدنى  
للجيزة الابتدائية ضد المطعون عليه طالب فيها للحكم بصحة ونفاذ عقد للبيع  
لأورخ ١٩٦٧/٤/٢ المتضمن بيعه لمن اطلقنا زراعية مساحتها ٨ م ١ ط ٤ ف  
مدينة للحدود والمائل بالصحيفة والمقد نظير ثمن مقبوض قدره ٨٥٠ ج ٠ دفع  
المطعون عليه ببطان المقدم للاكراه لانه وقع عليه تحت تأثير تهديده من أعضاء  
مكتب الاتحاد الاشتراكي بمركز الجيزة بالاعتقال وفرض الحراسة الادارية  
على امواله واستند في ذلك الى عقد صلح تاريخه ١٩٦٨/٩/١ موقع عليه من  
الطاعنات تقرر فيه حصول الاكراه وعدم دفع الثمن ، وفي ١٩٦٩/١/١٦ حكمت  
المحكمة برفض الدعى ، استأنفت للطاعنات هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٧  
سنة ٨٦ ق مدنى للقاهرة وادعين بتزوير عقد الصلح المشار اليه واسسن  
ادعاءهن على ان الورقة المطعون عليها كانت خالية من الكتابة الا من جمف  
عبارات عليها توقيعاتهن تمحيث تلك العبارات وثبتت بدلائلها للبيانات المطعون  
عليها ورجحن حصول المطعون ضده على الورقة من صوره بعد ان استوقعهن هذا  
الاخير عليها بمناسبة قيامه عنهن باجراءات شهر عقد بيع

نحبت المحكمة قسم ابحات للتزوير والتزيف بمصلحة الطب الشرعى  
لتحقيق التزوير ، وادى الخبير الامورية وانتهى الى ان توقيعات المستأنفات  
- الطاعنات - لم يكن موقعا بها اصلا على عقد البيع بل كان موقعا بها استغل  
لفظ ( المقرات ) على مستند آخر ( لقرار ) محرر بمداد سائل اسود اللون وكان  
الوجه الاخر من ورقة القرار الأخيرة خاليا من الكتابة واستغل في كتابة عبارات  
اخرى واصبح المستند « محضر صلح » موقعا عليه من الطرفين بدلائل صورته  
سلبية « لقرار » موقعا عليه من طرف واحد « المقرات » ، ويظهر ان استجوبت

المحكمة الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٦ برفض الادعاء بالتزوير وحددت جلسة لنظر الموضوع ، ثم عادت وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٦ فحكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن للطاعات في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٦ بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها للرأي ينقض للحكمين للسبب الثالث وعرض للطعن على هذه للدائرة في غرفة مشورة فوات انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان مما تنعاه للطاعات على الحكم الصادر في ١٩٧٣/٦/٢٦ مخالفة للقانون ، ذلك انه اعتمد في قضائه برفض الادعاء بتزوير عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٨/٩/١ واخراج تقرير قسم ابحاث التزيف والتزوير على صورة فوتوغرافية لهذا العقد بصورة خطية غير موقعة منهن لطلب اشير فيه الى هذا الصلح ونسب لليّن تقديمهما الى مكتب الاتحاد الاشتراكي بمركز الجيزة مع انهن في دفاعهن امام محكمة الموضوع انكرن هاتين الصورتين وتمسكن بتقديم اصليهما للطعن عليهما بالتزوير مما لا يجبل لهاتين الصورتين قيمة في الاثبات الا ان الحكم التفت عن هذا الدفاع واعتد بهاتين الصورتين واتخذ منهما دعامة لقضائه وهو ما يعيبه بمخالفة للقانون .

وحيث ان هذا للنعي في محله ( ذلك ان صور الأوراق العرفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست لها حجية ولا قيمة لها في الاثبات الا بمقدار ما تهدي الى الاصل اذا كان موجودا فيرجع اليه ، اما اذا كان الاصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة ، اذ هي لا تحل توقيع من صدرت عنه والتوقيع بالامضاء او ببصمة الاصبح هو المصدر القانوني الوحيد لاضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقتضيه المادة العاشرة من قانون الاثبات ، ولا كان المطعون عليه قد قدم صورة فوتوغرافية مأخوذة من صورة زنكوغرافية لعقد الصلح المطعون عليه وصورة خطية لطلب تاريخه ١٩٦٨/٩/٤ ذكر فيه هذا الصلح ونسب الى للطاعات تقديمه هو وللصورة للزنكوغرافية الى مكتب الاتحاد الاشتراكي بمركز الجيزة ، وكان للثابت من دفاع الطاعات والاستجواب الذي تم امام محكمة الموضوع انهن انكرن حصول الصلح ولمين تقديم مستندات او طلبات الى مكتب الاتحاد الاشتراكي بمركز الجيزة وتمسكن

بتقديم اصل الضروريتين المثلين عليهما بالتزويد وهو دفاع يقوم على انكار مائتين  
 للضروريتين وانطليهما فلا يخلو حال محيل لا كان ذلك وكان الحكم قد التفت  
 عن هذا الدفاع وعزل في قضائه على الضروريتين الحكميتين ويجعلها حجة على  
 الملاعنات حول الكسوف من وجود انطليهما محال ويكون قد خالف للفاسانين بما  
 يستوجب تفتيته من حاجة اليه في انطليهما المثلين مع ولا كان الحكم  
 الصادر في ١٩٧٣/١٢/٢٢ مد الشق قضاء غير محقق الاستئناف على هذا الحكم  
 فانه يتعين نقضه بدوره .

### الملك

بمقتضى المحكمة التكمين المكون فيهما واحالت القضية الى محكمة  
 استئناف القاهرة والزم التكمين عليه بالضرورات وبمبلغ عشرين جنيهاً  
 مقابل الغياب الكاف .

نائب رئيس المحكمة

أمين القدر

## جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٧

بوثيقة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية المساعدة  
المستشارية : محمد صفحى المصاوي وجمال الدين عبد اللطيف وسيد الحفيد المصاوي ، محمد  
طه شفيق .

---

(٢٣١)

### الظن رقم ٣٢٥ سنة ٤٤ ق

ظن بالنقض طبقا المادة ٢٤٩ من لوائح : شرعه .

— شرط قبول الظن في حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية  
ان يكون قد خالف حكما اخر صدر في النزاع ذاته بين الخصوم انفسهم وحاز  
قوة الامر الظن في منطوقه او اسبابه اللازمة للنتيجة التي انتهى اليها اذا  
كان الحكم المكون عليه قد اورد اسبابا لا تعتبر داخلة في بناء الحكم وليست  
لازمة للنتيجة التي انتهى اليها فان تلك الاسباب الزائدة لا تحوز قوة الامر  
الظني ويكون بذلك لم يخالف حجة الامر الظني ولا تتوافر بذلك في الظن  
شرائط المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما جاء في التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المرجع محمد صفحى المصاوي والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث ان للوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق  
الطعن - تتحصل في ان المطعون عليها الاولى اقامت للدعوى رقم ٤٦٨ معنى الزيتون  
ضد الطاعة وباتى المطعون عليهم تطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ  
١٩١٥/١/١ للصادر من حليلة حمزة موسى الى لبراهيم لبراهيم عليان مورث  
المطعون عليهم من الثاني الى السابعة المتضمن بيع قطعة ارض فضاء موضحة  
بالصحيفة لقاء ثمن مدفوع قدره ٨٠٠/٢٥ جم ، وبصحة ونفاذ عقد البيع  
المؤرخ ١٩٤٥/٢/١ الصادر من مورث المطعون عليهم من الثاني الى السابعة  
الى المطعون عليها الاولى للتضمن بيع قطعة الأرض المذكورة لقاء ثمن مدفوع  
قدره ١٢٠ ج ، واحتياطيا باحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت ان حليلة حمزة موسى  
الموقعة على العقد المؤرخ ١٩١٥/١/١ هي مورثة للطاعة ، وانها تملك الأرض  
موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . وبتاريخ ١٢/١٥  
سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى العقد المؤرخ  
١٩١٥/١٠/١ وبرفض الدعوى بالنسبة الى العقد المؤرخ ١٩٤٥/٢/١ وبرفض  
الطلب الاحتياطي الاول وبعدم قبول الطلب الاحتياطي الثاني .

استأنفت المطعون عليها الاولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠ سنة ١٩٧٢  
معنى مستأنف شمال القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠ حكمت محكمة  
شمال القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلا وقررت  
ضم الدعوى رقم ٩٦٢ سنة ١٩٦٥ معنى مستأنف القاهرة . وبتاريخ ٦/٢٨  
١٩٧٢ حكمت باحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت المطعون عليها الاولى ان  
حليلة حمزة عبد الله هي بذاتها حليلة حمزة موسى ، وبعد ان استتمت المحكمة  
الى شهود الطرفين عادت فحكمت بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٣ بالفاء للحكم المستأنف  
وبصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩١٥/١٠/١ للصادر من المرحومة  
حليلة حمزة عبد الله مورثة للطاعة الى المرحوم لبراهيم عليان مورث المطعون  
عليهم من الثاني الى السابعة الى المطعون عليها الاولى المتضمن بيعه لها ذات  
قطعة الأرض . طلت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وطلعت النيابة  
العامة بذكره ايدت فيها الوراق بعدم جواز الطعن ، وعرض للطعن على هذه الدائرة  
في غرفة جنودته بمرافعة له بغير تأخير وحصلت جلسة مختلطة ومنها التزم



وحيث ان الطعن بنى على سبب واحد تنعى للطاعة به على الحكم  
الطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، استنادا الى ان الحكم الطعون فيه فصل  
في النزاع على خلاف حكم آخر سبق ان صدر بين الخصوم انفسهم وحاز قوة  
الأمر المقضى ، وفي بيان ذلك نقول للطاعة ان الثابت من الحكم الصادر في  
الدعوى رقم ٩٦٢ سنة ١٩٦٥ مدنى مستأنف للقاهرة ان المحكمة استقضاهما  
بعدم قبول ادعاء الطاعة بتزوير العقد المؤرخ ١٠/١/١٩١٥ على انه صدر من  
تدعى حليلة حمزة موسى بصفتها بائعة للمرحوم ابراهيم ابراهيم عليان  
وموقع عليه بختم يحمل اسم للبائعة المذكورة ، وان الثابت من عقد البيع غير  
المسجل المؤرخ ١٠/٢/١٩٤٥ موضوع الدعوى رقم ٢٧٧ سنة ١٩٥٤ مدنى  
للزيتون الجزئية ان ملكية العين المبيعة آلت الى البائع ابراهيم ابراهيم عليان  
بالشراء من حليلة حمزة مورثة للطاعة بل ان الثابت من الاعلام الشرعى المقدم من  
الطاعة ان مورثتها تدعى حليلة حمزة عبد الله وانتهت المحكمة من ذلك الى انه  
لا علاقة بين المتقدمين المتقدمين من الطعون عليها الاولى ولانه من ثم يكون الادعاء  
بتزوير العقد المؤرخ ١٠/١/١٩١٥ غير منتج في النزاع ، والفت بناء على ذلك  
الحكم برفض الادعاء بالتزوير وقضت بعدم قبوله ، وحاز هذا القضاء قوة الأمر  
المقضى ، غير ان الحكم الطعون فيه - وهو صادر من محكمة شمال القاهرة  
الابتدائية بجهة استئنافية ذهب الى انه ثبت لدى المحكمة من احوال شهود  
الطعون عليها الاولى ان حليلة حمزة موسى التي وقعت بختمها على المقسم  
المؤرخ ١٠/١/١٩١٥ هي بذاتها حليلة حمزة عبد الله مورثة للطاعة ، وانها  
هي التي باعت قطعة الأرض محل النزاع للمرحوم ابراهيم عليان مورث الطعون  
عليهم من الثاني الى السابعة ، ومن ثم يكون قد فصل في النزاع خلافا لحكم حاز  
قوة الأمر المقضى سبق صدوره بين الخصوم انفسهم في الاستئناف رقم ٩٦٢  
سنة ١٩٦٥ مدنى مستأنف للقاهرة بما يستوجب نقضه عملا بالمادة ٢٤٩ من  
قانون المرافعات .

وحيث ان هذا التمسى مرفوض ، بان ما تجيزه المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات  
من الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى - ايا كانت المحكمة التي اصدرته -  
مشروط بان يكون هناك حكم آخر سبق ان صدر في النزاع ذاته بين الخصوم  
انفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، حتى يجوز للطعن بالنقض في الحكم الابتدائى  
لثاني الذي فصل في النزاع على خلاف الحكم الاول ، ولا كان الثابت من

الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٥ مديني مستأنف محكمة القاهرة الابتدائية. ثم اتهم قضاة بيجم بقول الدعوى رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٥ مديني مستأنف محكمة القاهرة الابتدائية أنه أقام قضاة بيجم بقول الدعوى بالنسبة إلى طلب صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٥/٢/١ - موضوع الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ - مخفى الزيتون الزيتية - على قوله « إن الثابت من عقد البيع غير المنجل المؤرخ ١٩٤٥/٢/١ موضوع الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ - أن للمقار للبيع قد أتى إلى البائع إبراهيم عليان بالبراءة من خطية حمزة عبد الله بموجب عقد بيع من تاريخه ١٩٤٥/٢/١ - لا يمكن ذلك فإن إبراهيم عليان البائع المستأنف عليها الأولى - المعلوم عليها الأولى - لا يملك المقار الذي باعه لها بموجب عقد البيع غير المنجل المؤرخ ١٩٤٥/٢/١ لأن عقد شرائه للمقار لم يسجل فلم تنتقل إليه الملكية فأصبح التزامه غير ذي موضوع وكان تعهده بنقل الملكية مناسبا لأولته ، كما أن مصلحة المستأنف ضدها الأولى في دعواها منعدمة إذ يستحيل عليها قانونا تسجيله حتى تنتقل إليها الملكية بمقتضاها ، دام عقد تعليق البائع لها غير مسجل عملا بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ومن ثم تكون دعوى المستأنف عليها الأولى رقم ٢٧٧ لسنة ٥٩ - مخفى الزيتون - بالنسبة لطلب صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٥/٢/١ - غير مقبولة .

لذلك كان حتما عليها لما أن تشهر عقد تعليق البائع لها الأصلي وإبراهيم إبراهيم عليان « أو أن تمارس حق مدونها أي البائع لها - في طلب صحة ونفاذ العقد الضاهر اليه حتى إذا ما ثبت صحته فإنها تعلقب تجعل لذلك صحة ونفاذ العقد الصادر لها منه ، مما يقتضيه أي التعكم المذكور أقام قضاة بيجم بقول الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٥/٢/١ على أساس ما تبين للمحكمة من أن الملكية لم تنتقل للبائع المعلوم عليها الأولى حتى تاريخ الفصل في الدعوى لأن عقد شرائه لم يسجل ولم المعلوم عليها الأولى لم تختصم في دعواها بالبائعة لليلتج لها بطلب للحكم بصحة العقد الصادر منها إلى البائع لها كونهما التعكم بصحة عقده حتى إذا ما سجل الحكم الصادر بصحة للمدين لتكتل الملكية اليها وهي استأببت تكفى لغسل الحكم فيما قضى به من عدم قبول طلب ضيعة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٥/٢/١ - ولا يمكن ما أوردته المحكمة من أسبابه من الإثارة بتقصير المدعى المؤرخ ١٩٤٥/٢/١ من أن هذا العقد وقد صدر من مدعى خطية حمزة موصى بتظير منبت الصلة بالدعوى لأن الثابت من العقد المؤرخ ١٩٤٥/٢/١ أن ملكية البائع منية من الدخالة من طريق الشراء من تدعى خطية حمزة غير القانونية

وهي غير حليلة حمزة موسى ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول الادعاء بالتزوير ، وكان امر صحة ونفاذ العقد المؤرخ ١/١٠/١٩١٥ غير مطروح على المحكمة فان هذه الأسباب لا تعتبر دافعة في بقاء الحكم بعدم قبول دعوى صحة ونفاذ العقد المؤرخ ١/٢/١٩٤٥ ، ولما لم يثبت لهما النتيجة التي انتهت اليها ، لا كان ذلك وكان الأصل ان قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بتطبيقات الحكم وما يكون متصلا بهذا المتعلق من الأسباب لتصالا وثيقا وحتميا بحيث لا تكون له قائمة الا بها ، فان تلك الأسباب الزائدة لا تحوز قوة الأمر القضي ، لا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انقضت بصدقه ونفاذ عقدي للبيع المؤرخين ١/١٠/١٩١٥ ، ١/٢/١٩٤٥ على ما ثبت من ان حليلة حمزة موسى البائنة في عقد البيع الأول من بذلتها حليلة حمزة عبد الله التي اورد للعقد الثاني انها البائنة للمرحوم ابراهيم عليان البائع للمطعون عليها الأولى في هذا العقد ، فانه لا يكون قد خالف جسيمة الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٩٦٢ سنة ١٩٦٥ ، مما يكون للنقض على الحكم المطعون فيه لهذا السبب على غير اساس ، ولا كان الحكم المطعون فيه قد تضمن من صحة العقد بغيره استقلاله ولم تتوفر في اللعن شرط المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات ، فان اللعن عليه بطريق النقض يكون غير جائز .

#### الحكم

حكمت المحكمة بعدم جواز اللعن والزميت للطاعة بالمصروفات وحكمت بمصادرة الكفالة . .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٧٧

بمجلس السيد المستشار : محمد اسعد محمود نقيب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الجبوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان ، ابراهيم اراج .

---

(٢٣٢)

### الطعن رقم (١) سنة ٤٦ ق «احوال»

احوال شخصية - شهادة الشهود في الشريعة الاسلامية :

- نصايب الشهادة الشرعية الواجبة رجالان او رجل وامرأتان عم استكمال  
الشهادة لهذا للتصايب يبطل الحكم المبني عليها .
- تجوز للشهادة السماعية استحصانا في موافق التكاثر والنسب .
- العشرة او الساكنة لا تعتبر وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية  
والكراهة .
- لا يجوز في الشريعة ان يكون مصدر الشهادة هو مدعى التكاثر نفسه او  
بناء على اخبار منه او وليد استشهاده .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
محمد الناحي والمراجعة وبعد الدلالة .  
- - - النظر بسوى اوصاعه الشكلية .

. وحيث ان الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساند الوثائق الطعن - في ان المطعون عليها اقامت الدعوى رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٧٢ « احوال شخصية » امام محكمة الاستئنافية الابتدائية ضد الطاعن بطلب للحكم بثبوت نسب الولد « حمدي » لـ « ليه » وقالت شرعا لها ان الطاعن تزوجها بتاريخ ١٩٦٩/٨/٣ بموجب عقد عرى ودخل بها وعاشرهما معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية ولدهما المذكور ولذا انكر الطاعن بنوة الصغير فقد اقامت دعواها ، اجاب الطاعن على الدعوى بإنكار الزوجية والنسب ، ويتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٧ حكمت المحكمة باحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون عليها أنها ابنت بالولد « حمدي » من الطاعن على فراش الزوجية ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٢ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ « احوال شخصية » الاستئنافية طالبة الغاء ، ويتاريخ ١٩٧٥/١١/٢ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وثبوت نسبة الولد « حمدي » الى ابيه الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ايدت فيها الرأي بنقض الحكم ، ويعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة راته جسيما بالنظر ، وبالجلسة المحددة للقرءت النيابة رايها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين ، ينمى للطاعن بالسبب الاول منهما على الحكم المطعون فيه للخطا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاء بثبوت النسب المدعى اخذا باقوال شاهدي المطعون عليها بحالة انها غير مقبولة شرعا فلا يثبت بها نسب ، ذلك ان فقهاء الحنفية اوجبوا لقبول الشهادة بالتشامع الا يفسر للشاهد اللقاضي وانه يشهد تسامحا ، ولشترطوا لادائها ان يكون الشهود به اورا مشتهرا متولثا او يخبر به للشاهد رجلان عدلان او رجل وامرأتان عدول ، ولذا نسر اول الشاعدين طريق علمه بان ما سمعه من زواج المطعون عليها من الطاعن نقلا عن اهل الحي دون ان يذهب الى انه لشتهر عنده او انه تلقى الخبر من عدلين أو رجل وامرأتين ممن يستحيل تولطهم على الكذب ، كما اسند للشاهد الثاني علمه بالزوجية الى المطعون عليها نفسها ، فانه ينبغي رد للشهادتين ، هذا الى انه يفرض اعتبار اقوال الشاهد الثاني شهادة بالماشرة او المساكنة فانها لا تنهض وحدها دليلا على قيام للزوجية ، ومن ثم يكون للحكم قد اخفا في تطبيق القانون .

وجيئ ان النفي في محله . ذلك انه لو كان الأصل في الشهادة انه لا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ لم يماينه بنفسه جنانا او ضاعا ، بلا ان يقيدوا بالحقيقة بل يثبتون من حال الأجل الموضع فكذا بالنكاح . ولان النسب تجاوزا فيها الشهادة . بالتصالح المستحظا ، ولان الطلاق الموقوف . والنفقة المستبعدة للقول بان الشاهد اذا خسر للقاضي ردت شهادته . ولا يقبل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد ان يشهد تيمنا في الموضع التي يبينها . وجب ان يقضي بشهادته وان فسر ، والا كان في الحتام ما يشبه للتناقض ، اذ كل ما في الامر انهم يريدون تحميل للشاهد عينا يشهد به ولا يحملون للقاضي ذلك ، ولا معنى لبقاء القضاء في مثل هذا التقاضي والاعخذ في الشهادة بالاستحسان . ولا كان الثابت من محاضر التحقيق الرسمية المتخذة ان اول الشاهدين قرر انه يعرف ان الطاعن تزوج بالاطون عليها . وحالي ثلاث سنوات . واكثر ، وعندما سئل عن كيفية علمه بذه اليها ما كان يتردد اى اجل للحى ، بالاضافة الي اقامة الطاعن والاطون عليها في منزل مجاور فترة من الزمن ، فان هذه الاموال لا تقبى . عن معنى التفسير ولا تكتشف للقاضي انه شهد بما اقبل به لانه سمعه من الناس ويكون اليهم في خصوص هذه الشهادة غير وارد .

ولا كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الشهادة هو المساكنة لا تعتبر وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية والفراس . وكان ما اخطه مذهب الحقيقة للشاهد من ان يشهد بالنكاح وان لم يماينه مشروط بان يشترط هذه ذلك باحد نوعي الشهادة الحقيقية او للحكمة على القول للرجح وهو راي الصالحين . فلا يجوز ان يكون مصدر الشهادة هو مدعى النكاح نفسه او بناء على اخباره او وليد استشهاده . واذا كان الثابت من وثائق الحكم المطعون فيه ان الشاهد الثاني يكتفيه خبر للزوجية عن لاطون عليها نفسها وبناء على اخبارها فان شهادته تكون غير مقبولة شرعا .

لا كان ما تقدم وكان نصيبه للشهادة الشرعية للزوجية وهو رجلان او رجل وامرأتان لم يستكمل بهذه الغائبة لاعتقاد شرعها في الشاهد الثاني ، ان الحكم المطعون فيه اذ تقدم قضاء على سببها . ويكون قد اخطا في تطبيق

القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة للتمريض لسبب الطعن الآخر .

فلهذه الأسباب

نقضت المحكمة بالحكم المطعون فيه ، وأحالت للتضحية محكمة استئناف  
الامم المتحدة ، وألزمت المطعون عليها المصروفات ومبلغ عشرين جنيتها مقابل اتعاب  
الحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر .

\*\*\*

## جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود النائب رئيس المحكمة ومفوية السادة  
المستشارين : محمد الهاجري • صلاح نصار ومحمود رمضان • إبراهيم أراج •

(٢٣٣)

### الطعن رقم ٨٦٢ سنة ٤٣ ق ايجارات

ليجار أماكن - ينتقل الحق في ليجار الأماكن المعدة لزاوله نشاط تجارى او  
صناعى او مهنى او حرفى الى الورثة •

— طبقا للمادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المتبالة للمادة ٢١ ق ٥٢ لسنة  
١٩٦٩ - اذا كانت العين مؤجرة لزاوله نشاط تجارى او صناعى او مهنى او  
حرفى فلا تنتهى بوفاة المستاجر او تركه العين ويستمر الايجار لصالح ورثته  
وشركائه في استعمال العين بحسب الأحوال مما ملأه ان ورثة المستاجر وحدهم  
هم الذين ينحق لهم طلب الانتاحال كما ان الايجار معقودا بسبب حرفة مورثهم •

— ترك للسكن في معنى المادة ٢٣/ب ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يختلف عن حالة  
التاجر من الباطن والتنازل عن الايجار •

— للترك في معنى المادة ٢٣/ب ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ينصرف الى حالة  
تخلى مستاجر العين المؤجرة الى آخر لم يكن مقيما معه وليس عليه التزام  
بمسكانه دون تعاقدا او اية علاقة قانونية بشأن الانتفاع بالعين وهو بذلك ينفرد  
عن حالة المستاجر الذى يتعاقد مع آخر على ان يخوله حق الانتفاع بالعين كلها  
او بعضها كليا او جزئيا او على ان ينزل اليه عن حقوقه والتزاماته الناشئة  
عن عقد الايجار وهما حائى التاجر من الباطن والتنازل عن الايجار •



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
ليبراهيم فراج والمرافعة وبعد الدخول .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه للشككية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق  
الطعن - تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٣٠٨٢ لسنة ١٩٦٩ مدنى امام  
محكمة القاهرة الابتدائية ضد المظنون عليهم بطلب للحكم بإخلاء الشقة المؤجرة  
وتسليمها خالية . وقال شرحا لها بان مورث المظنون عليهم الثلاثة الأول  
لمستاجر منه شقة بالمخزل رقم ٣٦ بشارع البستان قسم عابدين محافظة للقاهرة  
بقصد استعمالها عيادة طب اسنان ، ولذا تم هذا التماقد بسبب حرفة المستاجر  
وتنازل ورثته عقب وفاته عن العين المؤجرة الى المظنون عليه الأخير مخالفين  
بذلك احكام القانون المدنى واحكام قانون ايجار الاماكن ، وكان من حقه طلب  
الإخلاء فقد اقام دعواه . وبتاريخ ١٧/١/١٩٧٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى  
الى التحقيق ليثبت للطاعن ان المظنون عليهم الثلاثة الأول تنازلوا عن الشقة  
المؤجرة الى المظنون عليه الأخير وان الأيجار لم يقد لا بسبب معرفة المورث  
المستاجر الأصل ، وبعد سماع اقوال شهود الطرفين عادت وحكمت بتاريخ  
١٩٧١/٤/٦ بالزام المظنون عليهم بإخلاء العين موضوع النزاع ، استأنف  
المظنون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨١٣ س ٨٨ ق القاهرة طالبا  
للغالبه ورفض للدعوى ، وبتاريخ ١٧/٦/١٩٧٣ قضت محكمة الاستئناف بالغاء  
الحكم المستأنف ورفض للدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت  
النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة  
في جلسة مشورة فزات انه يجيز بالنظر وبالبطلة المحددة اصرت النيابة على  
رايها .

وحيث ان الطعن بنى على ثلاثة اسباب ، يعنى الطاعن بالوجهين الأولين  
من الاستعيين الأول والثالث وبالسبب الثانى منها على الحكم المظنون فيه  
مخالفة القانون والقصور في التفسير والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك

يقول ان الحكم اسم قضاء على مقتضى القول بعدم حصول تنازل عن عقد الايجار من ورثة المستاجر الأصلي ، معولا على اقوال شاذي المطعون عليهم من ان لادارة المليون ، عليه الأخير للحياة علم تكن لصلابه الخاص وانما لحساب الورثة ، وساق لذلك عدة قرائن مستمدة من بقاء لافقة المستاجر الأصلي ، وصحور الايصالات باسمه ، في حين ان للفترة ب من المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي استند اليها المطاعن لا تقتصر حق التجرى على طلب الاخلاء على حدوث التنازل فحسب وانما تستطيل ايضا الى جميع الحالات التي يترك فيها المستاجر المكان لمؤجر للغير وفي وجه من الوجوه ، ولا عرى بالحكم لنفي التنازل ، مفعلا وثمة للترك طائفة يكون قد خالف للقانون عارلة على قصوره في التفسير . هذا الى ان ما استخلصه للحكم من اقوال التهود يناقض ما أورده حكم محكمة اول درجة ، وللقرائن التي ساقها لا تحفيد حصول تنازل عن عقد الايجار بوجه ما يمينه بالفلسفة الاستدلالية .

وحيث ان النفي مبرر ، ذلك انه وان كان الترك في معنى المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستاجرين والممول به من ١٩٦٩/٨/٨٨ فيصرف الى حالة تخلى مستاجر السكن المؤجرة الى آخر لم يكن مقبلا معه وليس عليه التزام بالسكانه دون تعاقب او أية علاقة قانونية بشأن الانتفاع بالسكن ، وهو بذلك يفتقر عن حالة المستاجر الذي يتمتع مع آخر على ان يخوله حق الانتفاع بالسكن ، كلها لو بعضها لقاء أجر معين ، او على ان ينزل اليه عن حقوقه والتزاماته الناشئة عن عقد الايجار ، وما حلقنا للتأجير من الباطن وللنزول عن الايجار ، الا انه بالكلية المادة ٢/ب من القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٤٧ المطبقة على وثيقة التهود ، حكمت للتأجير عن الباطن او التي يقاس عليها حالة التنازل عن الايجار وفق المادة ١/٥٩٩ من القانون المدني كمبرر للاخلاء ، دون ان تتضمن وثيقة الترك للنفي باستحداث القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، بان اتصل بالحكم المطعون فيه على نفي حصول التنازل عن الايجار لا مخالفة فيه للقانون ولا ينطوي على تعهد في التفسير .

لا يمكن ذلك وكان المطاعن لم يقدم صورة رسمية للتفتيش الذي أجري بحكمه اول درجة ، وكان الغرض ان تقدير اقوال التهود مبرر بما يمين اليه

وجيلان. قلبي. الموضوع ولا سلطان عليه في ذلك الا ان يخرج بتلك الأحوال.  
الى ما لا يؤول الى مدلولها ، وكل ما انتهى اليه للحكم المطعون فيه من اتي  
احد الملعون عليه. للاربع للعبادة. كان لاسباب وورثة المستاجر الأصلي بما تقتضيه  
مع واقعة التنازل. عن الايجار. هو استخلاص مبالغ. لا اوريد من اموال. للشهود.  
وكانت هذه للدعوى كلفة لاجل قضاء الحكم. فانه لا يجيبه ما استظهر اليه  
فجلا تزهد به من ثرائه ويكون للنهي عليه بالنسبة في الاستقلال. على غير  
المناس.

وحيث ان الطاعن يعني بالوجه الثاني من كل من السببين الأول والثالث.  
على الحكم المطعون فيه. للاختلاف في تطبيق القانون. والقصور في التفسير. وفي  
بيان ذلك يقول. انه تمسك في دعواه بنص المادة ٦٠٢ من القانون المدني. التي  
تدخل المجرى حق طلب إنهاء الايجار الذي لم يعد الا بسبب حرفة المستاجر وهو  
نص علم لا يتعارض مع حالة استمرار عقد الايجار منذ وفاة المستاجر وفق المادة  
٢١ من القانون. ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تقتصر على ايجار المساكن. وإذا اخل  
للحكم بحد. هذا الأساس فانه يكون مشويا بالقصور علوة على خطئه في  
تطبيق القانون.

وحيث ان للنهي في غير محله. ذلك ان النص في المادة ٦٠١ من القانون  
المدني على انه لا ينتهي الايجار بموت المجرى ولا بموت المستاجر. وفي  
المادة ٦٠٢ منه على انه اذا لم يعد الايجار الا بسبب حرفة المستاجر او  
لاعتبارات اخرى تتعلق بشخصه ثم مات. جاز لورثته او للمجرى ان يطلبوا إنهاء  
العقد. يدل على ان المشرع جعل القاعدة ان موت احد المتعاقدين في عقد الايجار  
لا ينييه. بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه الى الورثة. أخذ بان  
الأصل في العقود المالية انها لا تبرم عادة لاعتبارات شخصية. فإذا لم يعد  
الايجار خلافا للأصل الا بسبب حرفة المستاجر. او اذا كان الايجار لم يبرم الا  
لاعتبارات شخصية مراعاة فيه فان الايجار لا ينتهي بقوة القانون بل يجب  
ان يطلب إنهائه. ولئن كان ظاهر نص المادة ٦٠٢ آتية الإشارة فيد ان طلب  
الإنهاء مقرر لكل من المجرى وورثة المستاجر المتوفى في الحالتين المضمومتين  
عليهما فيه. الا انه استنداء بالحكمة التي املته فان طلب الإنهاء مخول لورثة  
المستاجر من المجرى اذا لم يعد الايجار الا بسبب حرفة المستاجر. لأن عبارة



## جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد محمد حسنين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، محمد محمد الهدي ، محمد رجبى  
سيد السيد .

---

(٢٣٤)

### الطعن رقم ٤٧٦ سنة ٤٥ ق

#### اتعاب المحاماة

شرط للقضاء باتعاب المحاماة على الخصم ان يكون خصمه قد احضر محاميا  
للدفاع عنه

سواء كان كانت اتعاب المحاماة تشكل ضمن مصاريف الدعوى التى  
يتحكم بها على من خسرها الا ان مناط القضاء بها ان كسب الدعوى ان يكون  
قد احضر محاميا للرافعة اليها امام محكمة الموضوع . اذ كان ذلك وكان يبين  
من الحكم الاستثنائي ان الطعون عليها لم تحضر محاميا عنها امام محكمة  
الاستئناف فان القضاء لها باتعاب المحاماة على الطاعنة يكون مخالفا للقانون بما  
يستوجب نقض الحكم في هذا الخصوص .

## جلسة ١ نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسن ميكل رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد مدني الحصار، وزيكي الصاوي صالح، وجبال الدين عبد الحفيظ، وعبد الحميد  
المرصاوي .

(٢٣٥)

### الطعن رقم ١٣٨ سنة ٤٤ ق

وزير الإصلاح الزراعي هو صاحب السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه على  
الجمعيات للتعاونية الزراعية .

— لما كان مؤدى نص المادة ١٧٤ من القانون المنى وعلى ما جرى به  
نفسا هذه المحكمة — ان علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه  
بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية في اصدار الاوامر الى التابع في طريقة اداء  
عمله وفي الرقابة فعليه في تنفيذ هذه الاوامر، وهي سلطة من الخروج عليها، وكان  
قرير رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات  
التعاونية والذي يحكم واقعة النزاع قبل تعديله بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩  
قد اورد في الباب الخامس الأحكام المتعلقة بإدارة الجمعيات التعاونية وهيئاتها  
والخضوعها لرقابة الجهة الإدارية المختصة وتتناول هذه الرقابة بعضا من الجمعيات  
والتحقق من مطابقتها للقوانين... ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٤٣١ لسنة  
١٩٦٠ بتحديد هذه الجهة الادارية ويقضى في مادته الاولى بان تحتوي وزارة  
الإصلاح الزراعي مهمة الرقابة على الجمعيات التعاونية للزراعية وتعيين  
المتبوعين للآزمين وتكفي تقاريرهم ووقف تنفيذ قرارات الهيئات القائمة بإدارة  
تلك الجمعيات ، بما مؤداه ان وزير الإصلاح الزراعي طبقا لهذا القانون هو صاحب  
السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه على الجمعيات التعاونية للزراعية بما يجعل  
هذه الجمعيات تابعة للوزارة المذكورة بالمعنى المتصور في المادة ١٧٤ من القانون  
المنى .

## جلسة ١ نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسن هيكل رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صحتي الحصار وجمال الدين عبد اللطيف وجمال الدين رافع وعبد الحميد  
المرصاوي

---

(٢٣٦)

### الطعن رقم ١٥٢ سنة ٤٤ ق .

مواعيد مسافة - للطاعن ان يضيف ميعاد مسافة بين موطنه وبين  
مقر محكمة النقض .

— لا كان يبين من الحكم الطعون فيه ان موطن الطاعن مدينة الزقازيق  
وكان للطاعن ان يضيف ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر محكمة النقض في  
القاهرة التي اودع صحيفة الطعن فلم كتابها لا يقتضيه هذا الایداع من حضوره  
في شخص محاميه الى قلم كتاب هذه المحكمة . واذا كانت المسافة بين مدينة  
الزقازيق وبين مقر محكمة النقض تزيد على ثمانين كيلو مترا مما يتعين معه  
المسافة ميعاد مسافة يومين طبقا لما تقتضيه المادة ١٦ من قانون الارتفاعات .

### جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧

ورئاسة السيد المستشار : مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
الاستشاريين : أحمد سيف الدين سابق ومحمد عبد الخالق البغدادي سليم عبد الله سليم ومحمد  
الجلدي .

---

( ٢٢٧ )

### الطعن رقم ٣٧٨ سنة ٤٤ ق

١ - للطعن في الحكم لا يقبل الا من كان خصما حقيقيا في الدعوى .

— لا يكفي حين يختصم في الطعن ان يكون طرفا في الخصومة التي صدر  
فيها للحكم الطعون فيه بل يجب ان تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين  
صدوره ولا كان للثابت من الأوراق ان الخصومة الحقيقية مردده بين الطاعن  
والمطعون ضده الأول فحسب - وكان الطعون ضدهما الثاني والثالث قد وثقا  
منها موثقاً سابقاً بعد صدور الحكم الابتدائي فلم يبدى اي دفاع فيها وطلب  
لخراجهما من الدعوى فانه لا يقبل اختصاصهما في الطعن ويتعين لذلك قبول  
الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة الى الطعون ضدهما المذكورين .

٢ - نصطلق الاستئناف يتجدد بما رفع عنه الاستئناف فقط من الحكم المطعون  
فيه ومما عداه تلحقه حجية الأمر المقضى .

٣ - مودة الأمر المقضى تملو على اعتبارات النظام .

— ولا كان للواقع في الدعوى وللثابت بالأوراق ان محكمة اول درجة



قضت في ١٨/٢/١٩٧١ برفض الدفع بعدم الاختصاص للولاى ، ومن ثم لهذا الحكم يصير نهائيا وحائزا بالتالى لقوة الامر المقضى ، مما يمتنع معه على محكمة الاستئناف ان تتصدى لمسألة الاختصاص بمقولة انها متعلقة بالنظام العام باعتبار ان قوة الامر المقضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعلو على اعتبارات النظام العام واذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه .

## جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد اسعد محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
محمد للباجرى ، محمود رمضان وعلم للراعى ، ابراهيم خراج

---

(٢٣٨)

### الطعن رقم ٣٠٣ سنة ٤٤ ق - ايجارات -

ليجاراماكن : اذا كان الغرض الاساسى من الاجارة ليس المبنى فى حد ذاته وانما المنشأة التجارية فان الاجارة لا تخضع لاحكام قوانين ليجار الاماكن .

— اذا كان محل المقعد محطة بنزين لثموين السيارات مقامه على مساحة ٧٤٥ مترا وتشتمل بالاضافة الى المبنى القائمة عليها على طلمبات وخزانات ارضية وآلات ومعدات لازمة لتشغيلها مما ينبىء عن ان الغرض الاساسى من الاجارة ليس هو المبنى ذاته وانما المنشأة التجارية بما تشتمل عليه من أدوات وآلات وان المبنى يعتبر عنصرا لتقويا بالنسبة اليها فان الاجارة لا تخضع لاحكام قوانين ليجار الاماكن .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
القرر محمد للباجرى والمرافعة وبعد الدولة .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - في ان المطعون عليه اقام للدعوى رقم ٢٨٠١ لسنة ١٩٧٢ مدنى امام محكمة النصورة الابتدائية ضد الطاعة بطلب الحكم بطردها من العين المؤجرة الموضحة بالصحيفة وتسليمها اليه بمشتملاتها ، وقال شرحا لها انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٧/٢/٥ استأجرت منه الطاعة محطة بنزين لتزوين وخدمة للسيارات بمقامة على مسطح قدره ٦ ع ٤ ط كائنة بزممام منية سندوب مركز النصورة واتفق على ان تكون الاجرة مشاهرة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/١ ولرغيقته في انتهاء العقد انذر للطاعة في الميعاد ، ولذا امتنعت عن تسليمه العين فقد اقام للدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢١ حكمت المحكمة بطرد الطاعة من عين النزاع وتسليمها الى المطعون عليه امتنعت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٦ لسنة ٣٥ في النصورة طالبة الغاء ، وبتاريخ ١٩٧٤/١/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .

طلعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وندمت للنيابة العامة مذكرة ايدت فيها للراى يرفض الطعن ، ويعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة وانه يحيرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة للترتمة النيابة رايها .

ونعت ان الطعن اقيم على خمسة اسباب ، تنسب للطاعة بالاسباب الثلاثة الاولى منها وبالوجه الاول من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطا في فهم الواقع في الدعوى والتصور في التسبب ، وفي بيان ذلك نقول ان الحكم لم يخضع عين النزاع لقانون ايجار الاماكن على مخدمين ان الاجارة تنصب بصفة اصلية على منشأة مقامة على عقار يعتبر عنصرا ثانويا بالنسبة اليها ، بحالة ان عبارات العقد واضحة وصريحة في تحديد محل الايجار بالمباني المكونة منها محطة البنزين المؤجرة بما لا مجال معه لاضافة عناصر اخرى كالفرض المقامة عليها او المنشآت التابعة فيها للقول بان قيمة المباني الثانوية بالنسبة اليها - بالاضافة الى انه ذلك فيه خروج عن مؤدى عبارات العقد الصريحة للقائمة ومنع حملها بانه ينطوي على خطا في فهم الواقع في الدعوى لانهم تشبهوا الاجارة وفقا لصريح عبارات العقد الا على مباني محطة البنزين دون الايجار المقامة عليها ولم يرد بها بيان عن منشآت فيها سوى طلمعات وخزانات

التين لم يدخلهما الطرفان في مشتريات محل الإيجار، لأنهما مملوكتان لشركة مصر للبترول . هذا إلى أن الحكم لم يمن بالرد على لها لثأرته من دفاع قائم على أن الاجارة انصببت على مبنى ولم تشتمل أرضاً قضاء أو أية منشآت أخرى وهو ما يمييه بالتصور في التصديق .

وحيث أن النعى مبرر ، ذلك أن تفسير الاتفاقات والمبررات لتعرف حقيقة للتصديق منها من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة للنقض عليها في ذلك ما دامت لم تخرج عما تحتمل عبارات الاتفاق ، والمبرة في هذا المقام هو بما تنفيه العبارات بأكملها وفي مجموعها لا بما تنفيه عبارة معينة منها ، لما كان ذلك وكان للحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه للحكم المعلوم فيه قد أقام قضاءه بأن للمقد هو عقد إيجار منشأة تجارية ولا ينصرف إلى مجرد المبنى على قوله :

« ..... بأنه ليس من مضمون عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٧/٢/٥ ومضمر لتسليم الدعوى عليها - للطاعه - والمزج بمس التاريخ وملحق عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٢/١١/٣٠ أن محطة للبترين المؤجرة للدعوى عليها مؤجرة باعتبارها منشأة تجارية ، وأن عناصر المادة الثانية المينة بمقتضى الإيجار وللصفحات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة منه وبمضمر للتسليم المؤرخ ١٩٦٧/٢/٥ كذلك تنفيدها أن لبناء المقام عليه المنشأة ليس لغرض الأساسى من الإيجار . وأنه ليس الا مجرد عنصر ثانوى . بوقد شغل للمقد اجارة المبنى باعتبارها عنصرا من عناصر العين المؤجرة وليس ولها على المبنى في ذاتها ، بل كان كل ذلك ناهى لا يكون هناك مجال ليطبق أحكام قانون إيجار الأملاك على العين موضوع النزاع . . . . . وكان هذا الذى تروى للحكم يتفق وصريح مما نص عليه في المقدم من أن محطة بتريين إتموين للسيارات مقامة على مساحه تقريبا ٦ من ٤ ط تعادل ٧٤٥ مترا وانها تشتمل بالاضافة إلى المبنى على حمامة بركة عليها على الطمبات والخزانات الأرضية والآلات والمعدات اللازمة لتشغيلها والفرصة لتحويلها إلى الصفحات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من صفحات الدعوى بمضمر للتسليم . وأن المؤجر المعلوم عليه - يلتزم بتصفية اشتراطات الرفعة على الاربعين بعد خطاره بها وأن المستأجرة - للطاعه - تتعهد بدفع اجرة

ومستحققات هيئة للتأمينات الاجتماعية عن العمال الثلاثة القائمين بالعمل بالمحطة وقت التعاقد خلال مدة للتأجير التعاقد عليها ، لا كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون لا لنتهى الى أن الاجارة لا تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن ، ذلك انه متى ثبت أن الفرض الأساسي من الاجارة ليس هو المبنى ذاته وإنما المنشأة التجارية بما تشتمل عليه من أدوات وآلات وإن المبنى يعتبر عنصرا ثانويا بالنسبة للمبنى ، فإن الاجارة لا تخضع لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، لا كان ما سلف وكانت المحكمة لم تخرج في تفسيرها عبارات للمقصد من مدلولها وإقامت للوليمة التي استخلصتها على ما يقيمها بما لا تكون ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصم تخالفها وترد عليها مستقلا ، فإن ما اتعاه للطاعة على الحكم المطعون فيه من مسخ لمباراة المقصد خطأ في فهم الواقع وتصور في التسبب لعدم الرد على بعض أوجه دفاعها يكون على غير أساس .

وحيث أن حاصل السبب الرابع والوجه الثاني من السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه خالف للقانون وأخل بحق الدفاع وشابه للتصور في التسبب ، ذلك أنه أخرج للمالة الإيجارية من نطاق تطبيق قانون إيجار الأماكن على سند من أن ناحية منية سندوب للكائنة بها العين المؤجرة قرية تابعة لمركز بصورة ولم يصدر قرار من وزير الإسكان يسريان أحكام القانون المذكور عليها ، حالة أن قرار وزير الإسكان رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٢ صدر بامتداد أحكام هذا القانون على تلك الناحية ، ورغم تمسك للطاعة بذلك وبأن للسبب المؤجرة تقع داخل كروية مدينة الصورة وما يجعل سريان قانون إيجار الأماكن عليها ثابت دون حاجة لصحور مثل هذا القرار ورغم تقديمها المستندات المثبتة لذلك وطلبها تعيين خبير لتتصى الحقيقة ، فإن الحكم أغل للرد على أوجه الدفاع هذه رغم جوهريتها ، وهو ما يوجب بمخالفة للقانون والاخلال بحق الدفاع فضلا عن التصور في التسبب .

وحيث أن النفي مردود ، ذلك أنه لا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه التي خلصت فيها صحيحا الى أن الاجارة ترد على منشأة تجارية وليس على مجرد المبنى التي تشكل عنصرا ثانويا بالنسبة للمبنى ، وإنما تخرج تبعا لذلك من نطاق تطبيق أحكام قوانين إيجار الأماكن أيا كان موقعها ، وكانت مدة الدعامة التي تحول عليها الحكم في قضائه كائنية وحدها له ، فإن

ما وجهته الطاعة إلى الحكيم من مطاعين يصدد ما أورده من دعابة أخرى مستقلة  
أقامها على عدم سريان هذه الأحكام على عين للنزاع تبعا لوقوعها في قرية لم  
يصدر قرار بسريانها عليها - على فرض صحتها - يضحى غير ذي اثر ويكون  
للنعمى في غير محله .

لذلك

رفضت للحكمة الطعن ، وألزمت للطائفة المبروفات وعشرين جنبا مقابل  
اتعاب المحاماة وحكبت بمصارعة للكتابة .

تأليب وشمعي للحكمة

أمين السر

\*\*\*

## جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة ومقوية السادة  
المستشارين : محمد البلجوري ، محمود رمضان وعلم الزاوي ، ابراهيم اراج \*

---

(٢٣٩)

### الطعن رقم ٦٢٥ سنة ٤٢ ق ايجارات

ايجار - اراضي زراعية - ايداع صورة من عقد الايجار الجمعية للزراعية  
شرط لقبول الدعوى .

- جل المشرع من ايداع نسخة من عقد الايجار بالجمعية للتعاونية  
للزراعية المختصة شرطا لقبول اية دعوى او منازعة ناشئة عن الايجار سواء  
رفعت الدعوى او المنازعة امام القضاء او امام لجنة الفصل في المنازعات للزراعية  
قبل اللائها او امام اية جهة اجارية اخرى ولا يقوم مقام هذا الشرط الاقرار بتقييم  
العلاقة التاجيرية او تقديم عقد الايجار الموقع عليه من الطرفين استنادا من  
المشرع لتوفير الحماية للمستاجر ومنع تحايل المالك عن طريق استئجار  
المستاجرين على بياض دون ان يعلموا شروط العقد وهو ما نص عليه مرحلة  
القانون رقم ١٧ لسنة ٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

- لا يلزم الايداع بالنسبة لتعود الايجار السابقة على تاريخ العمل بالقانون  
١٧ لسنة ٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

— لا كان عقد الايجار موضوع النزاع قد أبرم قبل سريان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ وما استحدثه من تعديلات استوجبت كتابة عقود الايجار وايداعها الجمعية التعاونية الزراعية وكان القانون السارى وقت ابرام العقد لا يوجب اتخاذ اى من الاجراءين وكانت قد ثبتت المراكز القانونية للمباشرين متحققا منذ نشوء العلاقة ووضعت للالتزامات وحقوق كل منهما فان هذه القواعد التى تنشا التصرف فى ملكها هى التى تحكم المراكز العقدية بموجبها طالما ان القانون الذى ابرم العقد فى ذلك الوقت لم يكن يشترط الايداع .



جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد محمد حسين نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا  
 المستشارين : جمال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصالح الدين يوسف ، محمد ودي  
 عبد السيد .

(۲۴۰)

الطعن رقم ١٧٥ سنة ٤٥ ق

**مترقب - لطلن ف قرار اللجنة الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يزعم بصحيفة دعوى •**

بـ التشريع وإن نحن على أن المصون في قرارات اللجان الخاصة بالقضائية على الأرباح التجارية والصناعية ترفع إلى المحكمة الابتدائية منعقدة بجهة تجارية ولم ينص على قواعد وإجراءات خاصة بزمها ومن ثم يرجع في شأنها إلى القواعد العامة والإجراءات المقررة لرفع سائر الدعاوى في قانون الرأىات ومتضمنة أن يرفع المصون بصحيفة تملأ البدعى عليه على واحد الضرين لأصبحية تتقدم إلى قلم كتاب المحكمة فإذا كان الحكم المصون فيه قد خالف هذا التسلق استنادا إلى أن صحيفة المصون المودعة تعتبر بإعلانها تكليفا بالظنون بأنه يكون قد اختلف في تطبيق القانون وما يوجد بعده ٢

## جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد اسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعقوبة المساند

المستشارين : محمد الباجوري ، محمود رمضان وعاصم الزاوي ، ابراهيم فراج .

(٢٤١)

### الطعن رقم ٤٦ سنة ٤٤ ق

مرافعات - الأحكام التي تقبل للطعن المباشر أثناء سير الخصومة لا  
يكنى ان تكون قابلة للتنفيذ بل يتعين ان تكون مشمولة بالنفاذ المجل او نافذة  
بحكم القواعد العامة في النفاذ .

- لما كان الحكم الابتدائي قد قضى في شق منه بفسخ عقد البيع  
والزام المسمى عليه من مائة الف دينار بطلب - ٢٣٠ قيمة الثمن المتنازع واحال الدعوى  
الى التحقيق لاثبات التميز في القلوب المتوهم على - فان هذا الحكم والدفع  
في شق من الطلبات لا يعتبر منهياً للخصومة اذا ما زال شق الطعن ان تمضي  
من بعد في نظر الدعوى بالنسبة لبقية الطلبات التي تم نيل كملتها فيها ولا  
يجوز التماس في هذا الخصوص لتتخذ بالشطر الاخير من المادة ٢١٧ جرائعات  
باعتبار ان المبالغ المتضمنة في هذا التنفيذ الجبري ذلك ان شدة اعمال فسخ  
الاستثناء ان يكون الحكم صالحاً للتنفيذ بموجبه سواء بحكم القواعد العامة  
او بمقتضى قواعد النفاذ المجل وذلك حتى يتسنى للمحكوم عليه طلب وقف  
نفاذ الحكم فلا يضار بتعرضه لاجراءات التنفيذ لو انتظر حتى صدور الحكم  
النهى للخصومة كلها . ولما كان الحكم الابتدائي غير مشمول بالنفاذ المجل  
فان الطعن فيه بالاستئناف على استقلال لا يكون جائزاً .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماح للتقرير الذي قتله السيد المستشار القبر  
عبد الحميد المصفاوى والترجمة وبعد الدولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه واستقر اوراق  
الظلم - تتحصل في ان المطعون عليها الاولى اقامت للدعوى رقم ٥٥٦ سنة  
١٩٦٥ مضى لها التاخير الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليهما الثالث والرابع وطلبت  
الحكم في مواجهة الاخيرين بصحة ونفاذ العقد المؤرخ في ١٥/٩/١٩٦٢. ولتضمن  
مبيع الطاعن لها نصف المنزل المبين بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٨٠٠ ج  
والتسليم تخلت المطعون عليها الثانية في الدعوى طالبة رفضها استنادا الى  
انها اشترت المنزل بأكمله من الطاعن بموجب عقد طلبت للحكم بصحته ونفاذه  
في الدعوى رقم ١٨٦ سنة ١٩٦٤ مضى لها التاخير الابتدائية ، فلما قبلت المحكمة  
تجديدها عدلت المطعون عليها الاولى طلباتها الى الحكم بفسخ عقد البيع المبرم  
بينها وبين الطاعن وللزامة بان يدفع لها مبلغ ١٢٠٠ ج ، منه مبلغ ٧٠٠ ج دفع  
وقت التعاقد وبالباقى يقدره خمسمائة جنيه على سبيل التعويض لها عن  
اصابها من ضرر - ادعى الطاعن بتزوير عقد البيع - وبجلسة ١٩٧٨/١٢/١٢  
حكمت المحكمة بالقبول ترك الخصومة بالنسبة للمطعون عليهما الثالث والرابع  
وبرفض الادعاء بالتزوير وبصحة الورقة المثبتة للنقد ، ثم عدلت وحكمت في  
١٩٧٨/١٢/١٢ اولاً بفسخ عقد البيع المرقى المؤرخ في ١٥/٩/١٩٦٢ وبإلزام الطاعن  
بان يدفع للمطعون عليها مبلغ سبعمائة جنيه ، وثانياً بإحالة الدعوى الى  
التحقيق لتثبت المطعون عليها الاولى انه قد لحقها ضرر من جراء عدم تنفيذ  
عقد البيع المذكور وبإقامة هذا الضرر وما لا كان لم يتوقع لها الانتفاع بالعين  
المجيدة - استأنف الطاعن للشق الاول من هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤  
سنة ٨ ق بني سويف ( مأمورية التظلم ) وطلب الغاء والحكم ببرد وبطلان  
عقد البيع ، حكمت المحكمة في ٢٤/٩/١٩٧٣ بعدم جزاء الاستئناف وظن  
الطاعن في هذا الحكم بطريق التضمن وقدمت النيابة العامة مذكرة ايضت فيها  
الترافع بعدم قبول التظلم بالنسبة للمطعون عليهم الثلاثة الاخيرين وبرفض التظلم  
بالنسبة للمطعون عليها الاولى وعرض التظلم على هذه الدائرة في غمرة مشورة  
دوائر انه خسر بالتظلم وحددت جلسة للنظر ، وفيها اصرت النيابة على رأيها .

وحيث ان مبنى دفع الإنابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهم الثلاثة الآخرين انهم وان كانوا قد اقتصروا في الاستئناف الا ان للطاعن لم يوجه لهم طلبات فيه ولم يوجهوا هم طلبات له وبذلك فانهم لا يكونون خصوما للطاعن ولا يجوز بالتالي - لاختصاصهم امام محكمة للنقض .

وحيث ان هذا الدفع سحيد ، ذلك ان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يمكن لقبول الطعن في الأحكام بالنقض ضد المطعون عليه ان يكون طرفا في الخصومة امام المحكمة التي اصدرت للحكم المطعون فيه ، بل يجب ايضا ان يكون قد نازع خصمه امامها في مزاعة وطلباته او نازعه خصمه في مزاعة وطلباته هو وان يكون قد بقي على هذه المزاعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه . ولا كان للثابت من اوراق الدعوى ان المطعون عليها الأولى اقتصرت المطعون عليهما الثالث والرابع امام محكمة اول درجة ليحكم في مواجهةهما بصحة ونفاذ عقد البيع المبرم بينها وبين الطاعن دون ان توجه لهما طلبات ما او يوجهها هما طلبات لها ثم قررت ترك الخصومة بالنسبة لهما وقضت محكمة اول درجة باثبات هذا الترك ، وان المطعون عليها الثانية التي تدخلت في الدعوى طلبت لخلجها منها بعد ان عدلت المطعون عليها الأولى طلباتها الى نسخ عقد البيع ، وكان الطاعن رغم اختصاصه المطعون عليهم الثلاثة الآخرين في الاستئناف لم يوجه اليهم طلبات فيه كما لم يوجهوا هم اليه طلبات ما . لا كان ذلك وكانت الخصومة في الاستئناف معقودة في حقيقتها بين الطاعن والمطعون عليها الأولى وحدهما . فان الطعن بالنقض يكون غير مقبول بالنسبة للمطعون عليهم هذا الأولى .

وحيث ان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى استوفى اوضاعه الشكلية

وحيث ان الطعن بني على سبب واحد ينمي به الطاعن على الخصم المطعون فيه للخطا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان للحكم قضى بعدم جواز الاستئناف تأسيما على انه رفع عن حكم صدر أثناء السبب في الدعوى ولم تنفقه به الخصومة كلها امام محكمة اول درجة . وان هذا الحكم ليس من الأحكام التي تجيز المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن فيه مباشرة قبل صدور الحكم النهائي للخصومة كلها في حين ان دعوى المطعون عليها الأولى

قبله أمام محكمة أول درجة. تنتظم خصومتين كل منهما لها كيانها الذاتي  
لحداهما خصومة. الفسخ. ورد للثمن القول بفسخه ومبناها بصحة ورقة البيع مع  
استحالة التنفيذ. والثانية خصومة التعريض وهو لا يترتب إلا على حصول  
الضرر. فإذا كانت المحكمة قد قضت بفسخ عقد البيع معتبرة الورقة الصادرة  
به صحيحة ورقبت على ذلك رد معجل للثمن القول بفسخه فإن حكمها في هذا  
يكون منهيًا لتلك الخصومة الأولى كلها، ولذا كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات  
تتحدث عن انتهاء الخصومة وليس عن انتهاء الدعوى فليس ثمة ما يمنع من  
استئناف الحكم الصادر بالفسخ والرد دون انتظار للنصل في خصومة التعويض،  
هذا فضلا من أن المادة سالفة الذكر أجازت استثناء الطعن في الأحكام القابلة  
للتنفيذ الجبري وإن لم تنهه بها للخصومة كلها، ولما كان الحكم المستأنف قد  
قضى بالزله بمبلغ معين من النقود وكان قابلا بطبيعته للتنفيذ الجبري فإن  
الطعن عليه بالاستئناف يكون جائزا، ويكون للحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم  
جواز الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث أن هذا النفي مرفوع بأن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تقتضي بعدم  
جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها للخصومة  
إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها، وذلك - وعلى ما أنصحت عنه  
المذكرة الإيضاحية - تبسيطا للنزاع ومما من تقطيع أوصال القضية.  
ولا كان الحكم النهائي للخصومة هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي  
رفعت بها الدعوى، وكان الثابت أن المطعون عليها الأولى طلبت أمام المحكمة  
الابتدائية للحكم بفسخ عقد البيع وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها  
ما قبضه من للثمن ثم حكمت بإحالة للدعوى إلى التحقيق لإثبات للضرر المطلوب  
للتعويض عنه، فإن هذا الحكم - وقد فصل في شق من الطلبات - لا يعتبر  
منهيًا للخصومة التي انقضت بين الطاعن والمطعون عليها الأولى، إذ ما زال على  
المحكمة أن تقضى من بعد في نظر الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات التي لم تقل  
كلمتها فيها ولا يجدي الطاعن في هذا الخصوص بالتحدي بما تقرره المادة ٢١٢.  
في شطرها الأخير استثناء من القاعدة التي نصت عليها من جواز الطعن مباشرة  
في الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري، ذلك أن شرط أعمال هذا الاستثناء أن يكون  
الحكم صالحا للتنفيذ بموجب مواء بحكم للقواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ  
المحل وذلك حتى يتمنى للمحكوم عليه طلب وقف نفاذه فلا يضار بتعرضه

لأجراءات لو انتظر حتى صدور الحكم لنهي الخصومة • ولما كان الحكم الابتدائي غير مشمول بالنفذ المجل فإن الطعن فيه بالاستئناف على استقلال لا يكون جائزا • وإذا التزم الحكم المظنون فيه هذا النظر فإن النفي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس •

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن •

لذلك

حكمت المحكمة : - أولا : بحكم قبول الطعن بالنسبة للمظنون عليهم الثلاثة الآخرين - وثانيا : برفض الطعن بالنسبة للمظنون عليها الأولى وبألزمت الطاعن بالمصروفات وحكمت بمصادرة الكفالة •

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧

الرئاسة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعشوية السادة  
المستشارين : محمد صغرى الحصار ، زكى الصاوى صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد  
الحديد المرصاوى .

(٢٤٢)

### الطعن رقم ١٤٢ سنة ٤٤ ق

بيسبغ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تتمتع لبحث كل ما يثار من اسباب  
تتعلق بوجود العقد ولعدله بحيث تتمتع فيها الدعوى الفرعية للتي تقام من  
للخصم باعتبار هذا العقد منسوخا ولازم ذلك اعتبار الدعوى الفرعية مطروحة من  
تلقاه نفسها على المحكمة الاستئنافية دون حاجة الى استئناف مستقل .

- دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة  
فيها الى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه وتستلزم ان يكون من شأن البيع  
موضوع التقاعد نقل الملكية حتى اذا ما سجل للحكم قام تسجيله مقام تسجيل  
العقد وهذا يقتضى ان يفضل التفاضى في امر صحة العقد وبالتالي فان تلك  
الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من اسباب تتعلق بوجود العقد ولعدله واستخدامه  
وبصحة او بطلانه فاذا اتام الدعى عليه فيها دعوى فرعية باعتبار هذا العقد  
منسوخا لعدم سداد باقى الثمن في الامداد واجابته محكمة اول درجة الى طلبه  
في الدعوى الفرعية بما يقتضى رفض ثقب الدعى في الدعوى الأصلية فان من  
شأن استئناف الدعى بهذا القضاء ان يطرح النزاع بجميع عناصره على المحكمة

الاستثنائية في حدود طلباته الأصلية وهي القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى وتكون هذه الطلبات قد تضمنت ضمنا وبطريق اللزوم طلب إلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى بفسخ العقد المذكور دون حاجة من الدعي أن يرفع استئنافا خاصا عن هذه الدعوى ولا يعتبر الحكم الذي صدر في الدعوى الفرعية قد حاز قوة الأمر القضي بعدم استئنائه استقلالاً ولا يندرج في ذلك عدم قيام تلم الكتاب بتحصيل رسم مستل عن استئناف الدعوى الفرعية لأنه تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن تلم الكتاب وحده .



## جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد احمد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية المساعدة  
المستشارين : محمد ليلاجورى ، محمود رمضان وعلم المراهى ، ابراهيم فراج .

---

(٢٤٣)

### الطعن رقم ٩ سنة ٤٤ ق. إجازات

ليجبار اماكن - دعوى الاخلاء الموضوعية بسبب التأخير في سداد الأجرة  
يجب ان يسبقها تكليف بالوفاء والا أصبحت غير مقبولة ولو لم يتمسك المدعى  
عليه بذلك .

— التكليف بالوفاء المنصوص عليه في المادة ٢٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ يعتبر  
شرطا أساسيا لقبول دعوى الاخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة فان خلت  
منه للدعوى او وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول للدعوى ولو لم يتمسك المدعى  
عليه بذلك ويجب ان يتضمن التكليف بالوفاء قسم كل من المؤجر والمستأجر  
ومتدار الأجرة بالتقدير الذى يعتد المؤجر ان ثمة المستأجر مشغولة به حتى ولو  
ثبت بعد ذلك ان المتدار للواجب دفعه كل من المتدار المذكور في التكليف بمعنى  
ان التكليف باداء أجرة متنازع عليها لا يقع باطلا طالما يستند ادعاء المؤجر الي  
أساس من الواقع او القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومنع التفريز الذى تلاه السيد المستشار المحرر  
محمد ليلاجورى والمرفعة وبعد المناقشة .

حيث ان لطن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان للوائح تتحصل - على ما يبين من الحكم المظنون فيه وسائر اوراق لطن - في ان المظنون عليهما اقاما للدعوى رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٠ امام محكمة دمياط الابتدائية ضد للطاعن بطلب للحكم تماخلاه من العين المؤجرة اليه والموضحة بالصحيفة وتسليمها اليهما خالية . وقال شرحا لها انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٩/٥/١ استأجر منهما . للطاعن هذه العين للكائنة ببندر دمياط لقاء اجرة شهرية خفضت الى ٢١٧٣ رجم ابتداء من مارس ١٩٦٥ ثم اصبحت اعتبارا من يولية ١٩٦٨ ، ولذا تأخر في سداد الاجرة من اول سبتمبر ١٩٦٥ . حتى آخر مارس ١٩٧٠ وجعلتها ١٢٩٤٢٧ رجم ، ولم يقم بالوفاء رغم التنبيه عليه في ١٩٧٠/٣/٢٢ ، فقد اقاما الدعوى - المجب للطاعن مبراة فتمت من مبلغ المطالب به ، لان الاجرة القانونية لمين للنزاع تحدثت بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ مدنى دمياط الابتدائية ، رانه يستحق فروق منذ بداية التعاقد الحاصل في اول ديسمبر ١٩٤٨ ، وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٧ . حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المظنون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٢ لسنة ٢ ق الصورة ( مامورية دمياط ) طالبين للفناء والحكم بالطلبات ، وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٨ حكمت محكمة الاستئناف بقذف مكتب خبراء وزلة للعمل لاجزاء المصايب بين الطرفين على ضوء ما جاء بالحكم رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ مدنى دمياط الابتدائية ، وبعد ان قدم الخبراء تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٥ بالفاء للحكم المستأنف وباخلاء الطاعن من العين المؤجرة وتسليمها اليهما خالية . لطن الطاعن في هذا للحكم بطريق للنقض ، وقدمت للنياية العامة مذكرة ايدت فيها الراى بتقضى للحكم ، ويعرض لطن على هذه المحكمة في غرامة متصورة راته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة للترمت للنياية رايها .

وحيث ان لطن اقيم على ازيمة استناب ، يقضى للطاعن بالسبب الثالث منها على الحكم المظنون فيه مخالفه للقانون ، وفي بيان ذلك يقول انه تمسك بعدم قبول دعوى الاخلاء كبطان للتكليف بالزمام لاذ تضمن اجرة غير مستحقة في ذمة الطاعن ، غير ان للحكم ذهب الى ان التكليف تم صحيحا ، بلا جو فائدت من

أن الطاعن لم يسدد الأجرة فعلا عن لدة من ١٩٦٥/٩/١ حتى ١٩٧٠/٣/٢١ ،  
بالقدر الواز به ، وأن ما اظهره الخبير له من مرقق خصمت من الأجرة المستحقة  
لنما كان وليد لجراء المقاصة بين الأجرة المستحقة عليه وبين ما سبق له دفعه  
من اجرة زائدة في لدة السابقة على رقع الدعوى ، في حين أنه بينما تضمن  
للتكليف بالوفاء المطالبة بمبلغ ١٢٩ر٤٢٧ جم اظهر للحكم مشغولية دفعته بمبلغ  
١٨ر٢٩١ جم بعد لجراء المقاصة للتي طلبها ، الأمر الذي يجعل التكليف بالوفاء  
باطلا . هذا الى أن اثر المقاصة لنما ينصرف الى وقت قيام الدين في ذمة الدين ،  
ويكون للتكليف بالوفاء قد انصب على مبلغ يجاوز ما هو مستحق بذمة للطاعن .  
وهو ما يعيب للحكم بمخالفة القانون .

وحيث ان للنمي غير صحيح ، ذلك ان للنص في المادة ٢٣ من القانون رقم  
٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين  
على أنه في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر ان يطلب إخلاء المكان ولو  
انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا لأحد الأسباب الآتية :

( أ ) اذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر  
يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بطم للوصول بدون  
مظروف أو باعلان على يد محضر . . . ، يدل على أن التكليف المتأخر اليه  
يعتبر شرطا لتأسيسا لقبول دعوى الإخلاء بصيب للتأخير في سداد الأجرة ،  
فان خلّت منه الدعوى او وقع باطلا تعيين الحكم بعدم قبول الدعوى ولو لم  
يتمسك المدعى عليه بذلك - ولئن جاءت المادة خلوا من التبيانات التي يجب ان  
يتضمنها التكليف بالوفاء - الا انه لا كان يقصد به اذلول المستأجر بالوفاء  
بالتأخر عليه من الأجرة ، فانه يجب ان يذكر بداية اسم كل من المؤجر والمستأجر  
ومقدار الأجرة المطالب به ، ويكتفى فيه ان يكون القدر الذي يستحق المؤجر ان  
ذمة المستأجر مشغولة به ، حتى ولو ثبت بعد ذلك ان المقدار الواجب دفعه اقل  
من المقدار المذكور في التكليف ، بمعنى ان التكليف بأجرة متنازع عليها لا يقع  
باطلا طالما يستند ادعاء المؤجر كلى أساسا من الواقع أو من القانون ، ولا كان  
للدين من ميوتات الحكم المطعون فيه ان التكليف بالوفاء المدين الى الطاعن  
قد حدد الأجرة المستحقة بالوفاء بمبلغ ١٢٩ر٤٢٧ عن لدة من ١٩٦٥/٩/١ حتى  
١٩٧٠/٣/٢١ وكان للطاعن لا يتنازع في عدم قيامه بها أو انها لا تولزى الأجرة

للقانونية المستحقة عن تلك الفترة ، وكان ما اظهره الخبير في تقريره من قدر للأجرة المتأخرة عن اللورد بتكليف الوفاء ليس مرتبه الى وفاء للطاعن بها في موعد سابق عليه ، بل مبعثه ما اجراء من مقاصة بناء على طلب للطاعن بين الأجرة المتأخرة فعلا وبين ما استبان للخبير انه مستحق للطاعن من فروق اجرة عن فترة سابقة ، لا كان ذلك وكانت المقاصة القانونية وفق المادة ٣٦٥ من القانون الحنى تتبع بقوة القانون متى توافرت شرائطها ، وانها كالفداء يقضى بها لدينان بقدر الأقل منهما اذ يستوفى كل دائن حقه من الدين الذى فى ذمته ، وان هذا الانتقضاء ينصرف الى الوقت الذى يتلاقى فيه الدينان متوافرة فيهما شروطها ، الا انه لا كانت المقاصة لا تتعلق بالنظام العام ويجوز النزول عنها -دراحة او ضمنا بعد ثبوت الحق فيها ، واوجب للقانون على ذى المصلحة التمسك بها ، فانه لا يكون من شأن لجراء هذه المقاصة عند التمسك بها فى الدعوى اى تأثير على ما تم من اجراءات استوجب للقانون لتخاذها قبل رفع الدعوى بالاخلاء بمقتضى المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مسالفة الاشارة ، واذ التزم للحكم المعلوم فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى القائم على بطلان التكليف بالفداء ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير اساس .

...وحيث ان مما يتعمد للطاعن ببقاى الاسباب على الحكم المعلوم فيه للخطا فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم قضى باخلائه من العين المجرة لثبوت مشغولية ذمته بمقتضى اجرة قدرها ١٨٢٩١ راجم حتى ١٩٧٠/٣/٣٠ ، على سند من ان الحكم الصادر فى دعوى التخبين رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ عفى حياطا الاستثنائية جسية تفرض لجراء المقاصة وفقه ، واعتبر انه كان يدفع الأجرة بواقع ٢٧٥ قرشا شهريا منذ بدء التعاقد فى حين ان الحكم الصادر فى الدعوى المتبادر اليها لاحجية له فى الدعوى الماثلة لانه اقتصر على تجديده للأجرة القانونية لمعين النزاع يكون ان يعرض الأجرة لثبوت الوفاها للطاعن بالعلم ، هذا الى ان للطاعن تمسك بانه كان يتسدد الأجرة بواقع ٢٧٥ راجم جم طبقا لتجديدهما بمقتضى الديكارى الموزع ١٩٦٩/٥/١٠ وذلك حتى ١٩٦٩/٤/٢٦ وبواقع ٢٧٥ راجم بعد ذلك حتى ١٩٦٩/٨/٢١ ولما تم الاستدلت المثبتة لذلك ، لا ان الحكم لم يرد على هذا الدفاع ولم يمحسه مما يبيحه بالخطا فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع .

وحيث ان النعمى في محله ، ذلك انه لا كان المقرر ان القضاء النهائى لا يكتسب قوة الامر القضى فيه الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حتمية سواء في القاطق او في الاسباب المرتبطة به ، وكان البين من مدونات الحكم رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ منى دمياط الابتدائية انه لم يتضمن قضاء صريحا او ضميا بمقدار الأجرة التي كان يدفعها الطاعن بالفعل ولما انصب قضاؤه على حسم المنازعة التي اثيرت حول زيادة الأجرة المتماقت عليها عن الأجرة للقانونية لتعين للنزاع بما يستوجب تخفيضها وهو ما تقتضى تحديد الأجرة عند بدء الاجارة ولخضاعها للتخفيضات المقررة في القانونين المتتالية ، ولما مقدار ما كان يدفعه الطاعن من اجرة للمطون عليها فلم يمرض له للحكم تبعا لأنه لم يكن محل نزاع بين الخصوم في الدعوى ومن ثم فلا يجوز حجية في هذا الخصوص . لا كان ذلك فان محكمة الاستئناف اذ قامت قضاها على سند من حيازة للحكم المشار اليه قوة الامر القضى بصدد تحديد الأجرة التي كان يدفعها للطاعن من بدء التاجير بمبلغ ٣٧٥ قرشا شهريا ورحبت بذلك نفسها عن بحث دفاعه بشأن قدر الأجرة التي كان يدفعها بالفعل للمطون عليها ، وهو دفاع جوهرى من شأنه أن يقتير به وجه الراى في الدعوى ، واستخلصت من ذلك ثبوت تأخره في الوفاء بالأجرة ، وقررت عليه قضاها باخلائه من المدين المؤجرة ، تكون قد اخلت بحق للدفاع فضلا عن الخطا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

#### اذلك

نقضت المحكمة للحكم المطون فيه ، واحالت للقضية الى محكمة استئناف  
مقصورة ، والزم المطون عليهما المبروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب  
المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧

مناقشة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الجابري ، صلاح نصار ومحمود رمضان ، إبراهيم فراج .

(٢٤٤)

### الطعن رقم ٥ سنة ٤٦ ق

أحوال شخصية - لطلاق للضرر في الشريعة الإسلامية

— يقصد بالضرر الذي يبيح الطلاق أن يكون واقعاً من الزوج دون الزوجة  
فإن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما ويقصد بالضرر في  
هذا المجال إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل أيّذاء لا يليق بمثلها بحيث  
تعتبر معاملة الزوج لزوجته في العرف معاملة شاذة ضارة تشكو منها المرأة ولا  
تطيق الصبر عليها ومعيار الضرر الذي لا يستطيع معه دوام العشرة ويجوز التخليق  
هو معيار شخصي وليس مادي يختلف باختلاف البيئة والثقافة ومكانة الضرر  
في المجتمع ويستل بتقديره قاضي الموضوع ويمكن للحكم لحمل قصائه أن يثبت  
أن اعتداء الزوج على زوجته بالطريق العام وانفراط عقدوا وتكوين جلايسها  
ونجهه إزالة أحوالها فيه تجاوز لحق التأديب الشرعي ومبرر للطلاق بهراعاة  
البيئة التي ينتهي إليها الخصمان المتداعيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
تقرر صلاح نصار والرئاسة وبعد المداولة .

### حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل في ان المظنون عليها اقامت الدعوى رقم ١٩٠ سنة ١٩٧٣ ، « احوال شخصية » امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طالبة للحكم بتطبيقها منه طلاقه بائنة ، وقالت شرحا لدعواها انها زوجة له بموجب عقد شرعى صحيح مؤرخ ١٩٦٩/٧/١٠ ، وانه طردها من منزل الزوجية وامتنع عن الانفاق عليها منذ اول يونيو سنة ١٩٧٠ ، وحاب على الذهاب اليها في الجامعة التي تدرس بها وامانئها والاساءة اليها امام زميلاتها ، وانه طلقها بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٥ ثم راجعها في ١٩٧٣/٢/٩ ، ولذا اصسبت العشرة بينهما مستحيلة ، ويحق لها طلب التطلاق عملا بالمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فقد اقامت للدعوى بطلانها . وبتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٠ حكمت المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت المظنون عليها انها زوجة الطاعن وعلى عصمته وفي طاعته ، وانه تاب على الاعتداء عليها على نحو لا يستطيع معه دوام العشرة بين امثالهما ، وبعد سماح شهود الطرفين عادت وحكمت في ١٩٧٦/٢/٨ برفض الدعوى . استأنفت المظنون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧ لسنة ٩٢ ق « احوال شخصية » ، القاهرة طالبة الغاء والحكم بطلانها ، وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٨ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وتطبيق المظنون عليها من الطاعن طلاقه بائنة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق للتقض وتقدمت للنيابة العامة مذكرة ايدت فيها لاراء برفض الطعن ، وعرض للطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فواته جديرا بالمظر ، وبالجلسة المحددة للترتت للنيابة رايها .

وحيث ان الطعن اتيم على اربعة اسباب ، ونعى الطاعن بالوجه الاول من السبب الاول وبالسبب الثاني وبالوجهين الاول والثالث من السبب الثالث منها على الحكم المظنون فيه للخطا في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والتصوير في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم بمنى قضاء بالتطبيق على سند من اطمئنائه لاقرال شهادى المظنون عليها من رؤيتهما الاعتداء الواقع عليها من الطاعن ، الذى امنسكها من ذراعها متفوما بعبارة « مالكيش اهل اتفام معاه » . واستشك الحكم من اوراق للدعوى عدم الوفاق بين الزوجين من سبب طلاق

الطاعن لها ومراجعته لياها وتُردد الخصومات القضائية بينهما ، في حين ان اثبات ان المظنون عليها استندت في دعواها الى عناصر محددة من الهجر والطرود والامتناع عن الانفاق والامانة امام الزملاء والدأب على الايذاء ، وقد مُنعت انطاعن تولفر هذه العناصر وتمسك بموجب بحثها ما دامت مسوقة كوحدة متماسكة لبنى عليها طلب التطلاق ، غير أن الحكم أغفل التحدث عن هذه العناصر كلها او تحقيق دفاعه بشأنها ، وعمد الى اضافة وقائع جديدة لم تتمسك بها المظنون عليها من سبق وقوع الطلاق وقيام الشقاق وتبادل الدعاوى بينهما ، مع انها لا تندمج ضمن الأسباب الموجبة للتطلاق ، الأمر الذي يفترق منه للتطبيق بين الدعوى وادلتها وبينها والحكم الصادر فيها . هذا الى أنه يفرض صحة اقوال شاهدى المظنون عليها فانها لا تنم عن عدوان من للطاعن ، وانما تستهدف الرغبة في معاودة الحياة الزوجية . بالاضافة الى أن إجماع الفقه على أن الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة والذي يبيح القضاء بالتطلاق من الضرب المبرح الذي تنتج عنه الجروح والكسور او السب المذع ، وما نسب الى الطاعن لم يتجاوز فيه حدود حق التأديب الذي اباحته الشريعة الاسلامية للأزواج ، ولا يترتب عليه عقوبة جنائية او دعوى بطلب التطلاق ، ولا يؤدي الى استحالة المعاشرة الزوجية ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في التسبيب .

وحيث أن للنمى مرسوم ذلك أن النص في المادة المناهضة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ ببعض احكام الأحوال الشخصية على أنه : « اذا دعت الزوجة لضرر الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين امثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائناً اذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما . . . » ، يدل على أن الشارع اوجب كى يحكم القاضي بالتطلاق ان يكون الضرر او الأذى واقعاً منه للزوج فوق الزوجة . وأن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين امثالهما ، ويقصد بالضرر في هذا المجال ايذاء الزوج زوجته بالقول او بالفعل ايذاء لا يليق بمثلها بحيث تعجز معاملة الزوج لزوجته في الحرف معاملة شاذة ضارة تشكو منها المرأة ولا ترى الصبر عليها . ومعيار الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة ويجيز التطلاق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو معيار شخصي لا مادي - يختلف باختلاف البيئة والثقافة ومكانة الضرر في المجتمع . ولا كان الفين في صحيفة



للدعوى الابتدائية ان المطون عليها وان سالت فيها بعض صور سوء المعاملة  
التي تلقاها من الطاعن ، وضربت على ذلك امثلة من قبيل الهجر والامتناع عن  
الانفاق والاهانة على مسمع من الزملاء ، الا انها في مطالباتها الختامية اقتصرت  
على الحكم بتطبيقها باثنا بالتطبيق لاحكام المادة السادسة آتية الاشارة ، مما  
مفاده انها حصلت من الاضرار سببا للتفريق بينهما ، ومن ثم فلا تقرب على  
محكمة الموضوع ان هي ضربت صفحا عن الامثلة التي عندتها المطون عليها طالما  
وجدت من وقائع الدعوى عناصر تتحقق بها المضارة وفق حكم المادة التي اتممت  
الدعوى بالاستناد اليها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير  
عناصر الضرر دون رقا به عليها من محكمة للنقض ما دلت استدللت على ذلك  
باجلة سائغة ، وكان للحكم المطون فيه قد اورد في هذا الخصوص قوله :  
« . . . ان الثابت من شهادة شاهدي المستأنفة - المطون عليها - ( شقيقتها  
وخالها ) انهما شهدا بانهما كانا في عملهما بالشركة وجاء من ابلههما بوقوع  
اعتداء على المستأنفة من زوجها المستأنف عليه - الطاعن - فاسبرا الى مكان  
الاعتداء ( امام محل الأمريكيين ) فسادا المستأنف عليه ممسكا بذراعها وعقدها  
خوط على الارض وذكرت لهما ان المستأنف عليه امتدى عليها بالضرب وحاول  
اركابها سيارة اجرة بالقوة فبادرا الى التبليغ وحررا بالواقعة محضرا بالشرطة  
كما قام بإبلاغ الشرطة العسكرية المختصة . . »

وكان هذا الذي اوردته الحكم استخلاصا موضوعيا سائغا مما تستلزم  
محكمة الموضوع ولا مخالفة فيه للثابت بالاوردق ويؤدي الى النتيجة التي  
انتهى اليها ويكفي لحمل قضائه تحايلا على حصول الاضرار المبرر للتطبيق ،  
فان ما يثيره الطاعن بسبب للنسب لا يحو ان يكون مجادلة موضوعية في تقدير  
الحليل لا تقبل امام هذه المحكمة ، كما لا يعميه استطراده تزيدي الى ذكر اسباب  
اخرى من قبيل سبق الطلاق واستمرار الشقاق وتردد الخصومات لانه لم يكن لها  
من التأثير على قضاء الحكم . . . . . لما كان ما تقدم وكان حق التاخير في المبرر  
عنه بالضرب في الآية الكريمة . . . . . وللاولى تكافؤ تشوؤ من تشوؤ من واضعروا في  
المساجع والضرب من فان اطمحتم فلا تبقوا عليهم سبيلا . . . . . لا يلحق الآية الا بعد  
سلوك سبيل في المعونة العنيفة والهجر في المساجع باعتباره الوسيلة الثالثة  
والاخرى للاصلاح ، وكان الرأي فيه ان يقتصر مجاله خال لنحوك للبيئة وعلية  
الإخلاق الفاسدة ، ولا يباح الا اذا رأى الرجل ان رجوع المرأة عن تشوؤها يتوقف

عليه ، فهو منوط بالضرورة الأشد واشبه بالجلال المكروه ، وكان تقديره بهذه النهاية متروك لتقاضى الموضوع ، ولذا انتهى للحكم الى ان اعتداء الطاعن على المطعون عليها بالطريق العام ، وانفراط عقدها وتلويث ملابسها ، وتجهيز المارة حولهما فيه تجاوز لحق للتأديب للشريحة بمراعاة للبيئة التي ينتمي اليها الخصيمان المتداعيان ، فانه لا سلطان عليه في ذلك طالما كان استخلاصه على ما سبق بيانه مائثفا ، ويكون للنمي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والتصور في التسبيب على غير اساس .

ونحيث ان حاصل النمي بالوجه الثاني من الشنب الأول وبالوجه الثاني من السنب الثالث مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن انه تتم لحكمة الموضوع شهادة رسمية صادرة من وحدته العسكرية تفيد انه كان يوم الاعتداء المزعوم موجودا بمقر عمله بمرمى مطروح ، غير ان الحكم احرر هذه الشهادة على سند من ان ما تضمنته من عدم حصوله على اجازات خلال المدة من ١٩٧٣/٢/١٥ حتى ١٩٧٣/٣/٣١ لا يمنع خروجه بعد انتهاء عمله لبقوة به أو تكليفه بحمل في الخارج ، مع ان هذه الشهادة رسمية لها حجيتها قبل الكافة ما لم يثبت تزويرها ، وهو ما يجب للحكم بمخالفة القانون . هذا الى ان لقرار ان الطليل الظني لا يمكن ان يناقشه طليلا قطعيا ، وغير مقبول ان يتمكن الطاعن من مبارحة مقر عمله بناحية مرمى مطروح الى القاهرة بعد انتهاء فترة عمله بالمسكر وعودته في الصباح التالي لعمله ، وهو ما يشوب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث ان النمي في غير محله ، ذلك انه لا كان مفاد المادة ١١ من قانون الاتبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان الورقة الرسمية تعد حجة بما تكون فيها من وقائع قام مجرم ما في حدود مهمته أو وقت من قوى الشأن في حضوره ، وكان ما أورده الحكم من ان ما جاء بالشهادة الرسمية من عدم منح الطاعن اجازة في الفترة المحددة بها لا يحول دون خروجه من المستكر بعد انتهاء عمله أو تكليفه بمثل في خارج ، فانه لا يكون هذا الطريق على احوال لمحجية هذه الشهادة وما تضمنته من بيانات صادرة من الموظف الرسمي الذي احررها ، لا حجة من تسليم بعدم وجود الطاعن في اجازة الطليل وقتذاك ، هذا الى ان استخلاص وجود

الطاعن في مهمة بعيدا عن محل عمله واحتمال وجوده بالقاهرة حسبما قرر الحكم  
تظاهرة للشهادة الرسمية المقدمة من الطعون عليها أمام محكمة أول درجة والثابت  
فيها أنه كان في مأمورية خارجية خلال الفترة من ١٧/٣/١٩٧٣ حتى ٢٥/٣/١٩٧٣  
ومن ثم يكون ثبات الحكم أقوال شاذة الطعن عليها أمر يحتمله  
منطق الأمور ، ويكون للنمی عليه بمخالفة القانون والنفساد في الاستدلال على  
غير أساس .

وحيث أن حاصل الوجه الرابع من السبب الثالث للقصور في التصويب هو  
جيبه يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أورد بمرفقاته أن النيابة طلبت  
رفض الاستئناف دون أن توسع رأيها في الواقعة وفي الإنسنادات القانونية  
والموضوعية التي استندت إليها بالمخالفة لما أوجبه المادة ١٧٨ من قانون  
المرافعات وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التصويب .

وحيث أن للنمی مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر أن « النيابة العامة  
قدمت مذكرة انتهت فيها إلى طلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع  
برفضه وتأييد الحكم المستأنف » ، وهذا الذي أورده للحكم كاف لتحقيق غرض  
الشارع من وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية ، ومن ثم  
غان للنمی عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث أن الطاعن ينمی بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه بمخالفة  
القانون والإخلال بحق الدفاع من وجهين : (الأول) أن محكمة الاستئناف قررت في  
١٩٧٦/١/٤ حـجـز الدعوى لأصدار الحكم فيها يوم ١٩٧٦/٢/٨ وصحت لكل  
من الطرفين بتقديم مذكرات إلى ما قبل هذا التاريخ بأسبوعين ، رغم أن المادة  
٩٥ من قانون المرافعات حظرت على الخصوم تقديم مذكرات بعد إيداع النيابة  
مذكرتها ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون : ( للثاني ) أن محكمة  
الاستئناف لم تقبل المذكرة التي قدمها للطاعن في عشرة حـجـز لتقديمه للحكم وفي  
المراد المسموح له به ، وفي ذات الوقت التي قبلت مذكرة من الطعون عليها دون  
أن تطلبه عليها ، رغم تقديمها بعد الميعاد وتضمنت دفاعا لم يسبق لإدائه في  
مواجهتها ، وهو ما يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث ان النعى غير محدد في وجهه الأول لأن النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، والمادة ٩٥ من قانون المرافعات مطبقاً لصريح نصها للدعوى التي تكون النيابة فيها طرفاً منحصراً . والنعى مردود في وجهه الثاني لأنه وإن كان يبين من مذكرة الطاعن انه غير مؤثر عليها بما يفيد عدم قبولها ، كما يبين من مذكرة المظنون عليها انه غير مؤثر عليها بما يفيد إعلانها للطاعن أو وكيله ، إلا انه يبين من الحكم المظنون فيه انه لم يمول على شيء مما جاء بهاتين المذكرتين ولم يُشر ليهما إطلاقاً ، ومن ثم فان قبول المحكمة لمذكرة المظنون عليها - يفرض حصوله - لا يكون قد اخل بأى حق للطاعن ، بالإضافة الى ان عدم قبول المحكمة لمذكرة الطاعن مفتقر للتحليل . ويكون النعى في غير محله .

ولا تقدم يتعين رفض الطعن .

اذك

رفضت المحكمة الطعن ، والأزمت للطاعن المصروفات ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل اتمام الطاعة ، وحكمت بمضاربة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نقيب رئيس المحكمة وعشوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان ، ابراهيم فراج .

---

( ٢٤٥ )

### الطعن رقم ١٠ سنة ٤٦ ق

احوال شخصية - الطعن بالنقض والمستندات الزيدة يجب ان تقدم  
امام محكمة واحدة .

— ايداع صحيفة الطعن بالنقض يجب ان يصحبه ايداع المستندات الزيدة  
للطعن في وقت واحد وامام نفس المحكمة سواء اكانت محكمة للنقض او المحكمة  
التي اصحرت الحكم حيث لا يجوز الفصل بين الاجرائين بايداع احدهما في تلم  
كتاب محكمة للنقض وايداع الاخر في تلم كتاب المحكمة التي اصحرت الحكم .

اعتبار الاستئناف كان لم يكن طبقا للائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا يقع الا  
لذا تختلف الاستئناف عن الحضور بالجلسة المعدة في صحيفة الاستئناف .

— لا كان الجزء الذي شرعته المادة ٣١٩ من اللائحة الشرعية انما توقعه  
المحكمة على الاستئناف الذي لم يحضر في ايداع المحدث بصحيفة الاستئناف على  
الترتيب علم الاستئناف علما وتينيا بالجلسة المعدة لتقرر استئنائه والتي اقام  
هو بصحتها بما يتل على ان تخلقه عن حضور الجلسة انه غير جاد في فعله  
لذا ما اجلت الدعوى ولم يحضر الاستئناف في الجلسات واعلن الطاعن من جديد  
وتداولت الدعوى بعد ذلك فلا يجوز للحكم باعتبار الاستئناف كان لم يكن .

## جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ومكتسوبة الصادة  
المستشارين : محمد عبد العظيم حبيب ، احمد شعبة احمد والى بقر حبشي - احمد شمس الدين  
الاجي

---

( ٢٤٦ )

### الطعن رقم ٣٢٦ سنة ٤١ ق

جميعاً لا تعسف من رب العمل لذا قبل استقالة العامل حتى ولو تضمنت  
طلبات أخرى .

لما كانت الاستقالة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تكون انتهاء  
العلاقة بالارادة القلوة وتتم بمجرد تنحيها دون تعليق على قبول رب العمل لها  
ولا كان للثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطليين الذين اوردتهما  
للعامل وحدهما في كتاب الاستقالة وهما طلب العمل مراسلاً للجمعية الجمهورية  
بالخارج او منحه الاجازة بغير اجرا او قبول استقالته في حالة عدم الاستجابة  
لهذين الطليين وكانت عبارات الكتاب بهذا الوضع لا تتضمن شروطاً لازمة لان  
العمل واذا رفض رب العمل مطلبى العامل وقبل استقالته فانه يكون قد التزم  
مدول عبارات كتابه فيما تضمنته من اعلان عن انتهاء عقد عمله لديه ولا يكون  
متعسفا اذا رفض المحكمة بالعمل لديه ثانية .

## جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧

- برئاسة السيد المستشار : الكاتب رئيس المحكمة محمد فضل المرجوشي ومضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد العظيم ، أحمد شيبه الحد وأبي بطار حبشي ، أحمد شوقي المديحي .
- 

( ٢٤٧ )

### الطعن رقم ٦٤٠ سنة ٤٢ ق

والقضايا - الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة تيمما بنظر الدعوى  
هو حكم منى الخصومة يجوز استئنافه على استقلال .

— لا كان الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة تيمما هو حكم منى  
الخصومة غلوا فيها ثم لم فيه وحسنه بصفه تتم الاختصاص وان يعقبه حكم  
نقض في موضوعها من المحكمة التي اصدرته فيجوز للطعن فيه على استقلال عن  
طريق استئنافه فان قوة الطعن هي ما الاستئناف فان قوة الأمر المتبقي تلحق  
بهذا الحكم ولا تقتصر على ما قضى به في منطوقه من عدم اختصاص المحكمة  
الجزئية والإحالة وإنما تلحق أيضا ما ورد بأسبابه من قضاء باحتية الطعن  
منهم للخصم الذي للمرتب للورد بالجدول المرفق لائحة العاقلين لأن هذه  
الاعتبارات هي التي تبنى عليها منطوق الحكم ولا يقوم إلا بها ومتبني ذلك  
أن تقدير المحكمة المحال إليها الدعوى بهذا الوصف ولو كان قد بني على قاعدة  
غير صحيحة في القانون .

## جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة ومضوية السيدات  
المستشارين : محمد صقري الحصار ، زكي الصاوي مبالغ وعبد الحميد المرصاوي ، محمد طه  
منجر

( ٢٤٨ )

### الطعن رقم ١٠٢ سنة ٤٤ ق

مرافعات - ميعاد الطعن لا يبدأ الا من تمام الاعلان اذا شطبت الدعوى وقام  
المدعى بتجديدها ولم يحضر المحكوم عليه في الجلسات التالية للتجديد او يقدم  
مذكرة بدفاعة .

— طبقا لاحكام المادة ٢١٣ مرافعات فان القانون قد جعل مواعيد الطعن  
في الاحكام من تاريخ النطق بها كاصل عام الا انه استثنى من هذا الاصل  
الاحكام التي لا تعتبر حضورية والاحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم  
المحكوم عليه بالخصومة وما اتخذ فيها من اجراءات فجعل مواعيد الطعن فيها من  
تاريخ اعلان الحكم ومن ثم فاذا وقف السير في الدعوى لاي سبب من الاسباب  
فانقطع بذلك تسلسل الجلسات ونبت ان المحكوم عليه لم يحضر في اية جلسة  
تالية لهذا الانقطاع ولم يقدم مذكرة بدفاعة فان ميعاد الطعن لا يفتتح بالنسبة له  
الا من تاريخ اعلانه بالحكم واو كان قد حضر في للفترة السابقة على ذلك -  
ولا كان شطب الدعوى هو مما يترتب عليه وقف السير فيها وانقطاع تسلسل  
جلساتها فان عدم حضور المحكوم عليه في الجلسات التالية للتعجيل وعن تقديم  
مذكرة بدفاعة يجعل ميعاد الاستئناف بالنسبة له لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه  
بالحكم .



## جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧

بإشارة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي المصارع ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف عبد الحميد  
الرصاوي

---

( ٢٤٩ )

### الطعن رقم ٩٦٦ سنة ٤٤ ق

اتعناب محاماة - عدم سريان لقانون على الماضي ولما تخضع القانون  
الذي استحدثت الاتعاب في ظل العمل بأحكامه حتى ولو تم رفع الدعوى بعد  
صدور القانون الجديد .

— الأصل الا تسرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا  
يترتب عليها اثر بالنسبة لما وقع قبلها ومن ثم فليس للمحاكم ان تعود الى  
الماضي لتطبيق القانون الجديد على ما نشأ من علاقات قانونية وما تترتب عليها  
من آثار قبل العمل بأحكامه بل يجب عليها وهي بصدد بحث هذه العلاقات  
وتلك الآثار ان ترجع الى القانون الذي نشأت في ظله .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
محمد صدقي المصارع والمرافعة وبعد الدلوالة .

حيث ان الوقائع - علي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - نتحصل ج ان الأستاذ محمد سامي مازن المحامي تقدم الى مجلس نقابة المحامين بطلب بتقدير مبلغ ١٧٠٠٠ ج اعتبارا له مقابل قيامه بمباشرة عدد من القضايا لصالح المظنون عليه دون ان يتفق معه على تعديل الاتعاب ، وقال شرحا لذلك انه في غضون شهر اكتوبر سنة ١٩٦٠ عهد اليه المظنون عليه بمباشرة الانزعة للقضائية الخاصة به في ليبيا ، والتي ثارت بسبب قيامه بعملية بناء وتسديد طريق غزان لقله مبلغ قدره ١٨٩٦٠٠٠ ج زيد بعد ذلك بمقدار اربعة ملايين جنيه لوعورة الطريق . وفي سبيل تنفيذ للوكالة اعد بعض الأبحاث القانونية واقام دعوى ضد الحكومة الليبية صدر فيها الحكم لحصلته موكله بوقف تنفيذ قرار الحكومة بايقاف العمل ، وتبعه حكم في الموضوع بالفاء للقرار سالف الذكر . ثم انتهى مهمته بدعوى رفعها لحساب موكله حكم فيها بتاريخ ١٩٦٨/٥/٤ بالزام الحكومة الليبية بان تدفع لهذا الأخير تعويض قدره ٨٧٠٠٠ ج ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١٥ اصدر مجلس نقابة المحامين قراره بتقدير اتعاب الطاعن بمبلغ ١٧٠٠٠ ج يخصم منه مبلغ ٢٠٠٠ ج سبق لتتضاؤه . استأنف المظنون عليه هذا القرار بالاستئناف رقم ٣٢٤٠ سنة ٩٠ ق مدني للقاسرة . وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٢ حكمت المحكمة بتعديل امر التقدير المظنون فيه الى السزلم المظنون عليه بان يدفع للطاعن مبلغ ٥٠٠٠ ج يخصم منه ما سبق ان قضى من اتعاب وقدره ٢٠٠٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة لبحث فيها للرأي برفض الطعن . وعرض للمظن على هذه الدلائل في غرفة مشورة فبرأت انه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها اصبرت النيابة على رأيها .

وحيث ان المظنون عليه دفع ببطلان صحيفة الطعن استنادا الى انه لم يظن لشخصه ولا في موطنه المعلوم في الخارج وهو ما يترتب عليه للبطلان وفقا لحكم المادتين ١٠ و ١٩ من قانون المرافعات .

وحيث ان هذا الدفع في غير محله ، ذلك انه لا كان للثابت ان المظنون عليه قدم مذكرة بفضاعه بتاريخ ١٩٧٤/٣/٧ في الجهاد القانوني ثاته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز له للتمسك بالبطلان لمعيب شاب لجراه الاعلان - ايا كان وجه للرأي فيه طالما انه لم يبين وجه مصلحته في ذلك .

وحيث ان الطعن استوفى اركانها الشكلية .

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد ينمى به للطعن على الحكم المظنون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المظنون قدر اتعابه بمبلغ ٥٠٠٠ ج وامنس قضاءه على ان هذا المبلغ يكفى مقابلا لما قام به للطعن من جهد ككل بالنجاح ولن المحكمة راعت في ذلك الى جانب ما افاده المظنون عليه من جهد للطعن ، قيمة ما قضى به كتعويض قدره ٧٨٠٠٠ ج ، في حين ان تقدير المحكمة اتعابه بالمبلغ المذكور لا يتناسب مع ما عاد على المظنون عليه من فوائد مادية وادبية نتيجة جهد الطعن فضلا عن مخالفته لحكم المادة ١١٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ التي تنص بأن يدخل في تقدير الاتعاب اهمية الدعوى والجهد الذى بذله المحامي والنتيجة التى حققها وتوجب الا تزيد على ٢٠٪ ولا تقل عن ٥٪ من قيمة ما حققه المحامي من فائدة لموكله في العمل موضوع طلب التقدير ، مما يمينه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا للنمى مردود ، ذلك ان الأصل الا تسرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها اثر بالنسبة لما وقع قبلها ومن ثم فليس للحاكم ان تعود الى الماضى لتطبيق القانون الجديد على ما نشأت من علاقات قانونية وما ترتب عليها من اثار قبل العمل باحكامه ، بل يجب عليها وهى بصدد بحث هذه للعلاقات وتلك الاثار ان ترجع الى القانون الذى نشأت في ظله ، لا كان ذلك وكان عقد الوكالة الذى يلتزم المظنون عليه بموجبه بإداء اتعاب المحامي للطعن قد أبرم ونفذ في ظل قانون المحاماة السابق رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، فان قواعد تقدير الاتعاب - عند عدم الاتفاق عليها كتابة - المخصوص عليها في هذا القانون تكون هى الواجبة للتطبيق ، ولو قبحم طلب للتقدير بعد العمل بقانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، ولا كانت المادة ١١٤ من هذا القانون الاخير قد استحدثت حكما لا نظير له في القانون السابق ، مقتضاها الا تزيد الاتعاب على ٢٠٪ ولا تقل عن ٥٪ من قيمة ما حققه المحامي من فائدة لموكله في العمل موضوع طلب التقدير ، فان المحكمة - وهى بصدد تقدير اتعاب محام استحدثت قبل العمل بالقانون الجديد ، لا تكون ملزمة بالأخذ باحكامه المستحدثت في هذا الخصوص ، وحسبها ان تفسير الاتعاب وفقا لما تستصوبه مراعية في ذلك للجهد الذى بذله المحامي واهمية العمل الذى نيط به وثروة الموكل وما عاد عليه من منفعة مباشرة ، واذا للترزم الحكم المتضمن فيه هذا التنبؤ ، يقدر الاتعاب وفقا لهذه المعايير ، مما يستقل به قاضى

الموضوع دون ما تعقيب عليه من محكمة النقض ، فان التمس عليه بهذا السبب  
يكون على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمّت للطاعن بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها  
مقابل اتماع الحمامة وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

\*\*\*

## جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧

ورئاسة للسيد المستشار : الدكتور محمد محمد حسين نائب رئيس المحكمة ومضوية للسادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصالح الدين يونس ، محمد وجدي  
ميد للصدد

( ٢٥٠ )

### الطعن رقم ٩٤٠ سنة ٤٤ ق

ضرورية للتركات - لا يخل في سلطة مصلحة الضرائب فحص ما اذا كان  
التصرف يعوض من عدمه وهي بصدد تقدير رسم الأيلولة على التركات بل  
يلزم رفع دعوى مبتدأة .

— النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة

٤٤ يفرض رسم ايلولة على التركات على انه اذا كان التصرف يعوض  
جاز لصاحب الشأن ان يرفع الامر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي  
هذه الحالة يرد له رسم الأيلولة المحضل منه بدل على ان الشرع اراد ان يخرج  
من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة الخازعة في  
دفع المقابل او عدم دفعه واذا كان الحكم الطعن فيه قد خالف هذا النظر وتعرفت  
المحكمة باعتبارها جهة الطعن في قرار لجنة الطعن لبحث عوفى التصرف الصادر  
من المورث فانها تكون قد خالفت القانون واخطأت في تطبيقه ذلك ان تحقيق  
جبية هذا التصرف يكون عن طريق رفع دعوى مبتدأة .

## جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧

ورئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود خليب. رئيس المحكمة ومضوية للمساعدة  
المستشارين : محمد الباجوري ، صلاح النصار ومحمود رمضان ، إبراهيم اراج .

( ٢٥١ )

المطعون رقم ٧٨. سنة ٤٦ ق

الإيجار المأمن

١ - إستحداث المستأجر تغييرات في العين لا يجوز النسخ طبقا للقانون الإيجار  
المأمن إذا كان عقد الإيجار يتضمن شروطا تخالف ذلك تأسيسا على أنه  
يجوز المؤجر عند التعاقد أن يتنازل عن الرخصة التي كولهها له المشرع  
في كل أو بعض المواقف التي تجيز له طلب النسخ أو الإخلاء .

٢ - يجوز أن يثار أمام محكمة التقاضي الأولى مرة مسبب ثانوي بشرط أن  
تكون عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع .

— لا كل البند السابع من عقد الإيجار ينص على أنه في حالة قيام  
المستأجر باستحداث تغييرات بالمل استجاره فللمالك الخيار بإبقاء تلك  
التغييرات بدون تكليفه شيء في مقابلها أو ترجيحها لأصلها ومصلحتها وكان  
الحكم المطعون فيه كد عمداً إلى تطبيق المادة ٢٣/ج من القانون رقم ٥٢ لسنة  
١٩٦٩ التي تجيز للمؤجر طلب نسخ العقد وإخلاء المكان المؤجر إذا استعمله  
المستأجر بطريقة تتنافى شروط الإيجار العقولة أو تضر بمصلحة المالك دون أن يبين

الأسباب مبررات عدوله عن الأول الظاهر للعد رغم أنه يجوز للزوج عند التماثلان  
ينزل عن التمسك بالرخصة التي يحولها إياه التشريع الاستثنائي في بعض أو كل  
الوضع . وما كان هذا التقى وإن لم يسبق للتمسك به أمام محكمة الموضوع  
إلا أنه يتفق بسببه فتاوى كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة  
الموضوع وبالتالي يجوز لثالثه لأول مرة أمام محكمة التقض فانه يكون متينا  
نقضى الحكم بالإحالة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
لقرار محدود رمضان والحرفسة وبعد المناقشة .

حيث ان الطعن مستوفى فيمنعه الشكلية .

وحيث ان الوثائق - على ما بين من الحكم المعلوم فيه وسائر الأوراق الطعن  
- تتحصل في أن المعلوم عليها أخطاء الدعوى رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٠ مدني أمام  
محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بإحلالهما من المين للزوجة  
لهما والموتوعة بالصحيحة وتمطيعها لئلا سقيمة خالية من التلف وبالحالة  
التي استلماها بها . وقالت في بيان دعواها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ  
١٩٦٩/٢٠/٢٠ استأجر منها الطاعنان للزوجة الأول و « الخروج » من الفيلا  
رقم ٥ شارع النرجاروي قسم الدقي لقاء اجرة شهرية بمقدار ٥٠ جنيها . بقصد  
استعمالها وحدة طبية ، ولذا قام الطاعنان بتكسيير حوائط المين للزوجة ورفع  
جميع الأرضيات الخشبية عنها وإنشاء مباني جديدة ، دون إذن منها ، وإصابتها  
ضرب من جدار هذه الأعمال كان موضوع دعوى التبطل للحالة رقم ١٣٤٩ لسنة  
١٩٦٩ مستعمل الجيزة فقد اتممت دعواها .

وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت  
المعلوم عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وتريد استئنافا برقم

٢٤٥٧ سنة ٨٨ ق طالبة القضاء لها بطلانها . ويتاريخ ١٢/٣/١٩٧٣ تمضت محكمة الاستئناف بإلغاء للحكم المستأنف وبإخلاء للطاعنين من الدين الإجرة وتسليمها للطعون عليها خالية من التلغ وبالحالة التي استلزامها منها . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض للطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة للتمت للنياية رأيها .

وحيث أن مما ينمى الطاعن على الحكم الطعون فيه مخالفة للقانون وللتصور في التسبب ، وفي بيان ذلك يقول أن عقد الإيجار المبرم بين الطرفين وإن نص في البند السابع منه على عدم أحقية المستأجر في إجراء أية تعديلات أو إنشاءات بالمدين المؤجرة بغير إذن كتابي من المالك ، إلا أنه أوضح في ذلك الوقت للجزاء على هذه المخالفة ، وقصره على تكليف المستأجر بإعادة الحالة إلى أصلها بمصروفات على عاتقه أو الاحتفاظ بهذه التعديلات دون أن يتحمل المؤجر شيئا من تكاليفها ، ولم ينص على الفسخ جزاء عليها . ولذا كانت عبارة العقد واضحة جلية في الإفصاح عن إرادة المتعدين ، وكان يقوم بين عقديه مقام القانون ، فإن ترك الحكم هذا المعنى الظاهر الذي قصده المتعاقدان بما ينطوي عليه من ترتيب جزاء مغاير للفسخ ، والانحراف بعبارته دون بيان أسباب الدخول عنه ، وتطبيق القاعدة المقررة في المادة ٢٣٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ رغم أن المشرع لم يخرج أحكامها من مخرج أحكامه للتكليفية للوجبة الاتباع يعد مسحا لعبارة العقد ، وبمبني بمخالفة القانون وللتصور في التسبب .

وحيث أن النعمى في محله ، وذلك أن النص في المادة ١/١٥٠ من القانون الدنى على أنه « إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعدين » ، ، يدل على أن القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة المتعدين للوضحة كما هي ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤداها للوضح إلى معنى آخر . ولأن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ ، إلا أن المروء في الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقتضيه الإرادة ، وعلى القاضي إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب المتباعدة التي تبرر هذا المسلك . ولما كان ما تقتضى به المادة المشار إليها يعد من القواعد التي وضعها المشرع على سبيل الإلزام ،



ويطوى للخروج عنها على مخالفة للقانون لما فيه من تحريف وتشويه لعبارة  
المقد للواضحة ، ويخضع بهذه الخاتمة لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك  
وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي ان البند السابع من عقد الايجار محل  
النزاع يجري على انه « غير مسموح للمستأجر ان يعمل اى تغيير بالمحل  
استجاره لا من هدم ولا بناء ولا فتح ابواب ولا شبابيك بدون رضا المالك  
وأخذ إذن منه كتابي ، وان حصل منه شيء يرجعه الى أصله ويلزم بالعدل  
والأمرار وللمالك الخيار بابقاء تلك للتغييرات بدون تكليفه شيء في مقابلها  
او ترجيعها لأصلها ومصاريفها على المؤجر » ، وكان ظاهر هذا البند يفيد أن نية  
الماتدين قد انصرفت الى تحديد الجزء على مخالفته باعادة الحال الى أصلها  
بمصرفات على عاتق المستأجر او الإبقاء على هذه التعديلات دون تحميل المؤجر  
نفقاتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عمد الى تطبيق المادة ٢٣/ج من القانون  
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تجيز !المؤجر طلب فسخ العقد وإخلاء المكان المؤجر  
إذا استعمله المستأجر بطريقة تنافي شروط الايجار المعقولة او تضر بمصلحة  
المالك ، دون أن يبين في الأسباب مبررات عدوله عن الدلول الظاهر للعقد من عدم  
توقيع الجزء بالفسخ ، رغم انه يجوز للمؤجر عند التعاقد أن ينزل عن التمسك  
بالرخصة التي حولها اياه التشريع الاستثنائي في كل او بعض المواضع التي  
تجيز له طلب إنهاء العقد لإخلاء مما عده تلك المادة . لما كان ما تقدم وكان النجم  
وان لم يسبق للتمسك به أمام محكمة الموضوع الا انه متعلق بسبب قانوني كانت  
عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع ، وبالتالي يجوز لثارته لأول  
مرة أمام محكمة النقض ، فانه يكون متمينا نقض الحكم والإحالة .

#### لذلك

فقضت المحكمة للحكم المطعون فيه ، وأحالت القضية الى محكمة استئناف  
للقاهر توافرت عليها المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب  
المحاماة . . .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧

• برئاسة السيد المستشار : محمد توفيق الأرجوشي نائب رئيس المحكمة وصحفية للخدمة  
الاستشاريين : محمد عبد الكريم عبد • أحمد شحبة أحمد • كمال بطر مبري • أحمد شوقي  
القيسي •

---

( ٢٥٢ )

### الظعن رقم ٦٤٧ سنة ١٤٢٠ ق

عَسَّال - قاعدة المساواة بين مال رب العمل والولد لا محل لتطبيقها اذا كانت  
ترد على حكم ذلك ان الحكم لا يصح ان يكون محلا لها •

— كما كان النص في المادة الماثرة من لائحة نظام العاملين بالشركات  
القائمة للمؤسسات العامة طبقا لقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي  
تحكم وتلغى الدعوى يدل على انه لا يجوز منح بدل طبيعة العمل بتأجير استصدار  
قرار جمهوري به وكان الثابت في الدعوى انه لم يصدر قرار جمهوري بمنح  
للعاملين بالشركة المظنون ضدها بدل طبيعة عمل وانما منحت لبعض العاملين  
بها بدلات بموجب تعليمات شفهية من رئيس مجلس ادارتها بما يخالف احكام  
اللائحة سالفة الذكر فلا يصح ان يتخذ من هذا الحكم قاعدة مساواة فتح هذا  
الجدل الى آخرين ولا كان الحكم المظنون عليه قد خلف هذا الظن وتضييق بلحية  
المظنون ضده للجدل تأسيسا على قاعدة المساواة فانه يكون قد خلف القانون واحكام  
في تطبيقه بما يستوجب نقضه •

## جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد فضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعصية السلفة  
المستشارين : محمد عبد المنعم عبيد ، أحمد شعبة الحد واللى دكتور حبشى ، أحمد شوقي  
للجنى .

---

( ٢٥٣ )

### الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٣ ق

عصالي - بدل العبور عن ملحقات الأجر غير الدائمة وليست له صفة للثبات  
والاستمرار فلا يستحقه العامل الا اذا تحقق موجه .

... لا كان الاصل في استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة  
من قانون العمل رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ انه لقاء العمل الذى يقوم به العامل وانما  
ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت أسبابها فهي مكافآت غير  
دائمة وليست لها صفة للثبات والاستمرار ولا كان بدل العبور يصرف للعامل  
مقابل اصطحاب السفن عبر قناة السويس فانه لا يستحقه الا اذا تحقق سببه  
وهو قيامه عملا باصطحاب السفن وبعد ما تولى منها فهو جزء متغير من الأجر  
لا يقوم الا بقيام سببه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
لعمد شعبة الحجة والمزاولة وبعد المداولة .

### حيث ان اللطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساند اوراق اللطعن - تتحصل في ان اللطاعن اقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٠ عمال بور سعيد الابتدائية طالب فيها للحكم بالزام الشركة بان تدفع له مبلغ ٦٢٧٦٨٠ جم وقال شرعا ادعواه انه يعمل لدى الشركة المذكورة بإجر شهرى مقداره ٩٢٢٠٥ جم ظل يتقاضاه حتى اول يونية سنة ١٩٦٧ وقد املتعت الشركة منذ هذا التاريخ عن صرف مبلغ ٤٨٣٦٠ جم شهريا من اجره فاستحق له حتى شهر يونية سنة ١٩٦٨ مبلغ ٦٢٢٦٨٠ جم واذ كان لا يجوز لها ان تنفرد بتعديل اجره او الانتقاص منه فقد اقام الدعوى للحكم بالمبلغ المطلوب به - وبتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة بنحى مكتب خبراء وزارة العدل لأداء الامورية الميينة بمنطوق الحكم ، وبعد ان قدم للخبير تقريره بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ حكمت برفض الدعوى - استأنف اللطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القصورة ( ماهورية بور سعيد ) حيث قيد بجدولها برقم ٧ لسنة ١٣ قضائية ، وبتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٣ حكمت بتأييد الحكم المستأنف ، طعن اللطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، ولذا عرض للطعن على غرفة المشورة - قصرت نظره على السببين الأول والثالث وحدث له جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٧ وفيها : التزمت النيابة رايها .

وعليك ان خاضل النعى بالسبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول اللطاعن ان الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على ان « بدل العبور » هو جزء متغير من اجره يتقاضاه مقابل اصطحاب كل سفينة تعبر القناة وانه يجوز وجودا وعدمها مع قيامه بهذا العمل ، وما دلم ان العمل قد توقف نتيجة لحرب يونية سنة ١٩٦٧ فانه لا يستحق هذا الجزء من الأجر ، ق حين ان هذا للتوقف لا يمكن ان يترتب عليه حرمان اللطاعن من اجره وهو ما لا تنازع فيه الشركة اذ تصرف له للجزء الثابت من اجره رغم توقف الملاحة ولا يجوز لها ان تحرمه من الجزء المتغير ولا تكون قد انفردت بتعديل اجره وهو ما لا تملكه .

وحيث ان هذا النعى مردود ، فلك ان الاصل في استحقاق الأجر ، وعلى

ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، انه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ولما ملحقات الأجر منها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليست لها صفة للثبات والاستمرار ولما كان للواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه ولا ينازع فيه الطاعن ان ذلك الجزء من أجره « بدل العيور » كان يصرف له مقابل اصطحاب السفينة عبر قناة السويس ، فانه لا يستحقه الا اذا تحقق غرضه وهو قيامه فعلا باصطحاب السفن ، وبعد ما تولت اصطحابه منها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فان النعمى عليه بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ان للشركة المطعون ضدها لم تنكر عليه حقه فى الحصول على الجزء المتغير من أجره « بدل العيور » فى فترة توقف الملاحه وانما هيطلت به الى اربعة جنيهات شهريا ، غير ان الحكم التفت عن ذلك وقضى بعدم اخيخته فى هذا الجزء جسيمه رغم لقرار الشركة بحقه فيه مما يبين منه انه قضى بغير ما يطلبه الخصوم ؟

وحيث ان هذا النعمى غير مقبول ذلك انه يتضمن دعاءا جديدا يخالطه واقع لم يسبق له لبدلوه امام محكمة الموضوع فلا يجوز لثابته لأول مرة امام محكمة النقض .

وحيث انه لا تقدم يتعين رفض الطعن .

#### الذلك

رفضت المحكمة للطعن واعتدت للطاعن عن المصروفات .

هذا الحكم نطقت به الدائرة المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل الرجوشى رئيسا والسادة المستشارين شرف الدين خيرى وحمد عبد العظيم عيد والى بقطر حبشى واحمد شوقى الميجى اعضاء اما السيد المستشار احد شبيبة الحصد فقد سبهم المرافعة وحضر الدائرة ووقع على صورة النسخ الاصلية قبل قترنها .

نائب رئيس المحكمة

ممن للمصر

## جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧

• برئاسة السيد المستشار : الدكتور محمد محمد حسين ناقد رئيس المحكمة ومقررة المادة  
للمستشارين : جمال عبد الرحيم عثمان ، محمد عباس صلاح الدين جويش ، محمد وجدي عبد  
المعتمد .

---

( ٢٥٤ )

### المطعن رقم ١١٠ سنة ٤٥ ق.

متراتب - رسم الإيالة على الهيئات ومراكز التصرفات الصادرة من المورث في  
خلال خمس السنوات الصالحة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بقدر  
عليها باعتبار قيمتها وقت الوفاة ما لم يكن مرد الزيادة إلى نشاط التصرف له.

— الأصل في تقدير الأموال موضوع الهيئات والتصرفات الصادرة من  
المورث والتي تحتاج بها مصلحة المتراتب وذلك بحكم المادة الرابعة من القانون  
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن تكون بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة وهي الواقعة القسمة  
لرسم الإيالة إلا أنه لما كانت تلك الزيادة التي طرأت على قيمة المال مردها  
إلى نشاط التصرف إليه فإنه يستبعد من وعاء الرسم ما يعادل هذه الزيادة لأنها  
بذاتها لم تكن محل تصرف من المورث لما لم تكن في حوزة الماتية .

## جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : الدكتور محمد محمد حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس وصالح الدين يونس ، محمد  
برجدي عبد الصمد .

---

( ٢٥٥ )

### الطعن رقم ٦٢٥ سنة ٤٣ ق

جرائمات - سقوط الخصومة - وفاة المحامي الذي جاهر الخصومة لا  
يعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يستحيل معها السير في الخصومة .

— نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف يزيل هذا الحكم ويفتح  
للخصومة طريق العودة الى محكمة الاستئناف لتابعة السير فيها بناء على طلب  
للخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض احكام سقوط الخصومة  
وانقضائها فاذا اهل من صدر حكم النقض لصالحه ولم يجعل للخصومة  
امام محكمة الاستئناف خلال سنة كان لكل ذي مصلحة من الخصوم ان يطلب  
سقوط الخصومة عملاً بالمادة ١٣٤ من قانون الرافعات وتبجا مدة السنة في  
هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار انه آخر اجراء صحيح من  
اجراءات التقاضي في الدعوى ولا يغير من ذلك وفاة محامي الطعن قبل صدور  
الحكم لان علم الطعن يعتبر مجتثاً قانوناً ولا ينتفى هذا العلم بوفاة المحامي  
لان هذه الوفاة لا تحول بين الطعن وبين الوقوف على ما تم في الطعن وتعجيل  
الخصومة امام محكمة الاحالة قبل ان يحركها السقوط فليس المحامي هو السبيل

الوحيد الى معرفة الحكم ومن ثم فلا تعتبر وفاته من قبيل القوة القاهرة التي يستحيل معها السير في الخصومة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
القرر محمد وجدى عبد الصمد والمرافعة وبعد الدأولة .

من حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون في بمسائر اوراق الطعن -  
- تتحصل في ان المطعون ضده اقام للدعوى رقم ٣٠١ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى  
اسيوط ضد للطاعن طالبا للزامه بان يرد اليه مبلغ ٥٦٠ ج. ، وقال في بيان  
دعواه ان للطاعن كان يستأجر من ورثة المرحوم وليم رزق الله مخبزا باجرة  
قدرها خمسة جنيهات شهريا وقد اجره الطاعن له من الباطن باجرة قدرها ثلاثة عشر  
جنيها شهريا ، و اقام مالك المخبز الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى  
اسيوط وطلبوا للحكم باخلاء الطاعن من المخبز لتأجيريه من الباطن وذلك في  
مواجهة المطعون ضده ، وقد حكم لهم بطلباتهم في ١٩٦١/٣/٢٧ ، وانه قد  
ثبت من الحكم المذكور ان اجرة للمخبز بما فيها للزيادة القانونية طبقا للقانون  
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مبلغ خمسة جنيهات شهريا وبذلك يكون الطاعن قد  
استوفى من المطعون ضده على مبلغ ثمانية جنيهات شهريا قيمة الفرق بين  
الأجرين ، وجعل هذا الفرق في مدة الايجار المبلغ المطالب باسترداده ، وبتاريخ  
١٩٦٣/١٢/٣١ قضت المحكمة بطلبات المطعون ضده . استأنف الطاعن هذا  
الحكم بالاستئناف رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق - اسيوط وتقدم الى محكمة الاستئناف  
كشفا مبينا به مفردات الأقوال الموجوبة بالمخبز ونسب لى المطعون ضده  
للتوقيع على هذا الكشف وانكر الأخير توقيعه عليه . وبتاريخ ١٩٦٦/٢/١٤  
بذبت المحكمة قسم اباحات للتزييف والتزوير بمصلحة لطلب الشرعى ياسيوط  
لفحص التوقيع المسبوق للمطعون ضده ، وبعد ان قدم الخبير تقريره قضت  
الحكمة بتاريخ ١٩٦٧/٤/٤ بتأييد للحكم المستأنف - فطعن الطاعن في هذا



الحكم بطريق النقض بالنقض رقم ٣١٥ لسنة ٣٧ ق ٠ وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٤. حكمت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة الدعوى الى محكمة استئناف اسيوط للفصل فيها مؤسسة قضاءها على ان الحكم المطعون فيه لم يعرض الى دفاع الطاعن في خصوص تمسكه بصحيفة الاستئناف بان الترخيص للصادر باسمه لتشغيل المحل كمخبز من شأنه أن يرفع قيمة الأجرة مع أنه جاف جوهرى قد يتغير به وجه الراى في الدعوى لأن شهرة المحل التجارى تتكون من جملة عناصر تعمل مجتمعة على جذب العملاء ومنها للترخيص بادارته ، ولم يعجل الطاعن الاستئناف امام محكمة الاحالة اقام المطعون ضده الاستئناف رقم ٣١ لسنة ٤٩ ق اسيوط طالبا للحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق اسيوط واعتباره كأن لم يكن فطعن الطاعن على هذا الحكم بالطعن المطروح وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها للراى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها للنيابة رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد حاصله ان الحكم المطعون فيه خالف القانون حين قضى بسقوط الخصومة في الاستئناف ولم يعتد بما اثاره الطاعن من عذر مانع من سقوط الخصومة يتمثل في وفاة محاميه الموكل عنه في الطعن بالنقض رقم ٣١٥ لسنة ٣٧ ق قبل لخطر المحامي بالجلسة المحددة لنظر الطعن بامامين تقريبا بدلالة الشهادة الرسمية المقدمة في الطعن المطروح وصورة الاخطار الموجه من قلم كتاب محكمة النقض الى هذا المحامي مما يعد عذرا كافيا لحماية الخصومة من السقوط .

ومن حيث ان هذا للنمي مردود بان نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف يزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة الى محكمة الاستئناف لتابعة للسير فيها بناء على طلب الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم للنقض لحكام سقوط الخصومة ولتقضائها ، فاذا اُحيل من صدر حكم للنقض لصالحه ولم يعجل الخصومة امام محكمة الاستئناف خلال سنة كان لكل ذي مصلحة من الخصوم ان يطلب سقوط الخصومة عملا بالمادة ١٢٤ من قانون المرافعات ، وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر لجراء صحيح من اجراءات التقاضى في الدعوى ، ولا يغير من ذلك وفاة

محامي الطاعن - للصادر حكم النقض لصالحه قبل صدور الحكم ، ذلك ان حكم النقض السابق كان حضوريا بالنسبة للطاعن لانه هو الذي رفع الطعن الذي صدر فيه ذلك الحكم ومن ثم فان علمه بصدوره يعتبر متحققا قانونا ولا ينتفى هذا العلم بوفاة المحامي الذي كان يباشر الطعن عنه امام محكمة للنقض قبل صدور حكمها لان هذه الوفاة ليس من شأنها ان تحول بينه وبين الوقوف على ما تم في الطعن وتعجيل الخصومة امام محكمة الاحالة قبل ان يدركها لسقوط ، فليس المحامي هو السبيل الوحيد الى معرفة الحكم ، ومن ثم فوفاة محامي الطاعن لا تعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يستحيل معها للسيز في الخصومة واذ للزمز الحكم المطعون فيه هذا للنظر وقضى بسقوط الخصومة لانقضاء مدة جاوزت السنة على صدور حكم النقض السابق دون تعجيل الطاعن للاستئناف الذي وقف سيره خلال تلك المدة باعماله ، فانه لا يكون قد خالف القانون بما يتعين معه رفض الطعن .

رفضت المحكمة للطعن والزمت الطاعن مصروفاته ومبلغ عشرين جنيتها مقابل ائتماب الحاماة وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧

• برئاسة السيد المستشار : محمد اسعد محمود نائب رئيس المحكمة ومقنونة المصادرة  
المستشارين : محمد اللباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان ، ابراهيم لراج

( ٢٥٦ )

### الطعن رقم ١٥ سنة ٤٦ ق

أحوال شخصية :

١ - يكفى لقبول الشهادة على حقوق العباد ان تكون موافقة للدعوى .  
— من المقرر في الفقه الحنفي انه يشترط لقبول الشهادة على حقوق العباد ان تكون موافقة للدعوى فيما تشترط فيه الدعوى وقد تكون الموافقة تامة بان يكون ما شهد به الشهود هو عين ما ادعاه المدعى وقد تكون الموافقة ببعض الدعوى وتسمى موافقة تضمنية وهي تقبل اتفاقا ويأخذ للقاضي بها شهد به الشهود باعتباره القدر الثابت من الدعوى بالبينه ولا تلزم الموافقة باللفظ بل تكفى الموافقة في المعنى المقصود سواء انحلت الالفاظ او تغايرت .

٢ - لا حجية للحكم الصادر في دعوى الطاعة على دعوى التطلق .  
— دعوى الطاعة وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة تختلف في موضوعها وفي سببها عن دعوى التطلق لا تكوم الأولى على الهجر واخلاق الزوجة بولجب الأمانة المشتركة والاستقرار في منزل الزوجية بينما تكوم الثانية على ادعاء الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة ومن ثم فان الحكم الصادر في دعوى الطاعة لا يمنح من دعوى التطلق وجواز نظرها لاختلاف القاطع في كل منها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأورق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار القزوينى  
ابراهيم فراج والمراقبة وبعد الدأولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق  
الطعن - تتحصل فى ان المطعون عليها اقامت الدعوى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٤  
احوال شخصية ( نفس ) امام محكمة الجيزة الابتدائية ضد للطاعن بطلب الحكم  
بتخليتها منه للضرر طلاقا بائنا وامره بعدم التعرض لها فى امور الزوجية .  
وقالت شرحا لها بانها زوجة له بصحيح العقد الشرعى المؤرخ ١٩٧٣/٨/٢٣ ،  
ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولا تزال على عصمته وفى طاعته ، ولذا اساء  
معاملتها بما لا يستطاع معه دولم للعشرة بين امثالهما ، بان لتهما فى شرفها  
وكرامتها ، فضلا عن سبها امام جيرانها بالفاظ مهينة ، فقد اقامت دعواها .  
وبتاريخ ١٩٧٥/١/١٢ حكمت المحكمة باحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون  
عليها ان زوجها الطاعن قد دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولا تزال على  
عصمته وفى طاعته وانه اضر بها بما لا يستطاع معه دولم للعشرة بين امثالهما  
بان لتهما فى عفتها وعرضها وامساء معاملتها وامسدر كرامتها بسبها بين  
جيرانها . وبعد سماع اقوال شهود الطرفين عادت محكمة بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٩  
بتطبيق المطعون عليها على الطاعن طلاقه بائنة . استأنف للطاعن هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ١١١ لسنة ٩٢ ق احوال شخصية للقاهرة طالبا للنفاه  
ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .  
ظن للطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت للنياية مذكرة ابيت فيها للرأى  
برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرمة مشورة فزات انه جدير  
بالنظر ، وبالجلسة المحددة اصرت للنياية على رأياها -

وحيث ان الطعن بنى على سببين ، يضى الطاعن بالسبب الأول منهما  
على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والتصور فى التسبيب وفى بيان ذلك

يقول ان الحكم استند في قضائه بالتطبيق على بيعة شامدى المظنون عليها للذين  
قررا ان الطاعن اعتدى عليها بالضرب والسب بمنزل والدما ، في حين ان ما شهدا  
به يناقض ما اورثته كاساس لدعواها ، اذ لم تذكر انه اعتدى عليها بالضرب  
ولم تبين حصول السب بمنزل والدما هذا الى انه تمسك بهذا الدفاع امام  
محكمة الاستئناف واغفل للحكم اللرد عليه بما يشوبه بالقصور في التسبيب  
ومخالفة القانون .

وحيث ان النعى مردود ، ذلك انه من المقرر في لفقه الحنفى انه يشترط  
تقبل الشهادة على حقوق العباد ان تكون مولفة للدعوى فيما تشترط فيه  
الدعوى فان خالفها لا تقبل ، وقد تكون المولفة تامة بان يكون ما شهد به  
الشهود هو عين ما ادعاه المدعى ، وقد تكون المولفة ببعض الدعوى وتسمى مولفة  
تضمنية وهي تقبل اتفاقا ويأخذ القاضي بما شهد به الشهود باعتباره القدر  
الثابت من الدعوى بالبينة ، ولا تلزم المولفة باللفظ بل تكني المولفة في المعنى  
والقبود سواء اتحدت الالفاظ او تباينت . ولا كانت المظنون عليها قد اقامت دعواها  
بالتطبيق استنادا الى ان الطاعن اساء عشرتها واضربها ، بما لا يستطاع معه  
حولم العشرة بينهما بالتطبيق للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ،  
وساقت على ذلك امثلة من اتهامها في شرفها وكرامتها ، ودأبه على احضار  
اصدقائه الى منزل الزوجية للمعب الحيسر ، وسبها بالافاظ مهنية على مسمع من  
جيرانها ، وكان المقصود بالاضرار في معنى هذه المادة هو اذياء للزوج وزوجته  
بالتدول او بالفعل اذياء لا يليق بمثلها ، مما مفاده ان من حق القاضي للتفريق  
بين الزوجين متى استقامت البينة على حصول الاضرار باى من هذه العناصر  
القولية او الفعلية . لا كان ذلك وكان شاهدا المظنون عليها قد اتفقت اقوالهما  
على ان الطاعن اتهم زوجته المظنون عليها في سلوكها واساء معاملتها بان  
اعتدى عليها بالضرب ، ووجه اليها الالفاظ مؤذية لشعورها ومهينة لكرامتها ،  
خان هناك مولفة تضمنية بين الشهادة وبين الدعوى تقبل  
معها للشهادة اتفاقا . لا يغير من ذلك ان صورة الاعتداء بالضرب  
نم ترد صراحة في صحيفة الدعوى لانها تندرج ضمن الاساءة بما لا يستطاع  
معه دولم العشرة . لا كان ما تقدم وكان للحكم المظنون فيه قد اورد في هذا  
الخصوص قول له « ..... فيها يتعلق بالنمى على اقوال الشهود واستبدال الحكم

المستأنف بها فإنه مرفود أيضا بأن محكمة أول درجة ناقشت أقوال الشهود واستخلصت منها عناصر الضرر التي حاققت بالمستأنف ضدما - المطعون عليها - استخلاصا سائفا متفقا مع ما قرروا به مما هو متصل بدعوى المدعية ٠٠٠ ، مما مفاده أن للحكم رأى تولفر المطابقة للتضمنية بين الشهادة والدعوى ، فيكون للنمى عليه بمخالفة للقانون وللتقصير في التسبب على غير أساس .

وحيث إن للطاعن ينمى بالسبب الثانى مخالفة للحكم المطعون فيه لحكم سابق حائز قوة الأمر المقضى فيه صدر بين الخصمين نفسيهما ، وفى بيان ذلك يقول أنه سبق أن رفع الدعوى رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٧٤ بنسدر امبابة للأحوال للشخصية ضد المطعون عليها بطلب للحكم بدخولها فى طاعته ، وقضى فيها لصالحه وأصبح هذا الحكم نهائيا وهو يحوز قوة الأمر المقضى فى دعوى الطلاق ، إذ لا يحكم بدخول الزوجة فى طاعة زوجها الا إذا ثبت للمحكمة امانته عليها وعدم الاضرار بها ، واذ قضى للحكم المطعون فيه بتطبيق المطعون عليها استنادا الى أن للطاعن غير امين عليها واضر بها فإنه يكون قد فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر صدر بين الخصمين نفسيهما حائز قوة الشيء المحكوم فيه وهو ما يميجه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النمى فى غير محله ، ذلك أن دعوى الطاعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تختلف فى موضوعها وفى سببها عن دعوى التطلاق ، إذ تقوم الأولى على الهجر والخلال للزوجة بولجب الأمانة المشتركة والاستقرار فى منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على ادعاء للزوجة اضرار للزوج بما لا يستطاع معه تولم العشرة ، ومن ثم فإن للحكم الصادر فى دعوى الطاعة لا يمنع من دعوى التطلاق وجواز نظرها لاختلاف الجأط فى كل منها ، لما كان ذلك فإن هذا للنمى يكون على غير أساس .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض المطعن

لذلك

رفضت المحكمة لاطن والزمته للطاعن المصروفات وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧

رئاسة للميد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان ، ابراهيم تراج .

---

( ٢٥٧ )

### الطعن رقم ٩ سنة ٤٦ ق

لادعاء بالتزوير - اذا قضت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير منتج  
فلا محل لاعمال نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات وللمحكمة ان تضى في نظر  
موضوع الدعوى .

— اذا قضت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير وفق ما تقرره المادة ٥٢  
من قانون الاثبات فلا محل لاعمال نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات التي توجب  
ان يكون الحكم بصحة المحرر او بصدقه وبطلانه او بسقوط الحق في اثبات صحته  
سابقا على الحكم في موضوع الدعوى حيث ان المادة الأخيرة استهدفت عدم  
حرمان الخصم الذي تمسك بالمحرر الذي قضى بتزويره او بسقوط الحق في  
اثبات صحته او الذي اخطى في اثبات تزويره من ان يقنم ما عسى ان يكون لديه  
من ادلة قانونية أخرى او يسوق دفاعا متلحا آخر اعتبارا بان الادعاء بالتزوير  
كان مقبولا ومنتجا في النزاع بخلاف الحالة التي يقضى فيها بعدم قبول الادعاء  
بالتزوير لأنه غير منتج ففي هذه الحالة تفقد المحكمة التي تهمل الى الفصل  
بين الادعاء بالتزوير وبين الحكم في الموضوع ظالا ليس من ورائه اى تأثير على  
موضوع الدعوى الأصلية ولا يكون هناك من داع لأن يكون الحكم  
بعدم قبول الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في الموضوع .

## جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن مكي رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صبحي الحصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد  
الحيد الرضاوي .

---

( ٢٥٨ )

### الطعن رقم ٨١٦ سنة ٤٣ ق

١ - توقيع احد الورثة قبل وفاة المورث على المعد لا يعتبر اجارة له .

— لا كان توقيع المظنون عليه الاول كشاهد على العقدين في وقت لم يكن  
قد اصبحت فيه وارثا لا يعدو ان يكون شهادة بصحة صدورهما من المورث ولا  
يعتبر اجارة منه للعقدين لان هذه الاجازة لا يعتد بها الا اذا حصلت بعد وفاة  
المورث لا ان صفة المورث التي تخوله حقا في التركة لا تثبت له الا بهذه  
الوفاة .

٢ - تقدير قيمة للتركة لبيان مقدار الثلث المحدد للايصاء به .انما يكون وقت  
الوفاة لا وقت الايصاء .

— لا كان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الذي يحكم واقعة الدعوى  
ينص على ان الوصية لا تنفذ من غير اجازة الورثة الا في حدود ثلث تركة الوصي  
بعد سداد جميع ديونه ولم يتعرض للقانون صراحة للوقت الذي تقوم اليه  
التركة ويتخذ ثلثها وكان الراجع في مذهب ابي حنيفة ان يكون تقدير الثلث  
الذي تخرج منه للوصية بتاريخ وقت التسمية والتبني لانه هو وقت استقراها



الملك وتنفيذ الوصية واعطاء كل ذى حق حقه ومن ثم فان كل ما يحدث في الفترة  
بها بين وفاة الموصى والتقسمة من نقص او زيادة في قيمة التركة يكون على الورثة  
والموصى لهم وانما كان للحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا التنازل وقضى بصحة  
التصرفين في حدود ثلث كل منهما دون ان يستظهر عناصر للتركة التي خللها  
المورث والديون التي عليها مع ان هذا البيان لازم لتفسير الثلث الذي تخرج  
منه للوصية على النحو الذي يتطلبه القانون بالمعنى المتقدم فانه يكون قد خالف  
القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
محمد صفحي المصار والمرفعة وبعد الدلالة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان الطاعنة اقامت للدعوى رقم ٢٣٦٥ سنة ١٩٦٩ مدني  
طلبا الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب للحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ  
في ١٨/٧/١٩٦٧ المتضمن بيع المرحوم عبد العظيم الجابري بمسعد مورث  
للطرفين للطاعنة ١ س ١٩ ط ارضا زراعية لقاء ثمن مدفوع قدره ٤٥٥ ج .  
وصحة ونفاذ العقد المؤرخ في ١/٣/١٩٦٨ المتضمن بيع المورث المذكور للطاعنة  
٥ س ١٧ ط ارضا زراعية لقاء ثمن مدفوع قدره ٥٩٥ ج مع التزام المطعون عليهم  
بتسليم الأطنان الجيدة في المعدين . ودفعت المطعون عليهما للثانية وللثالثة  
بصورية مدني للمعدين لانه لم يدفع فيها ثمن ولاتهما حررا تحايلا على قواعد  
الارث . وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٠ حكمت المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق  
لتثبت المطعون عليهما للثانية وللثالثة صورية للمعدين ولنه لم يدفع فيهما  
ثمن ، وبعد تنفيذ هذا الحكم بسماع الشهود لثباتا ونفيا ، عادت وبتاريخ  
١٠/٣/١٩٧١ حكمت بطلبات الطاعنة . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم.

بالاستئناف رقم ٢١١ سنة ٢١ ق مدنى طنطا ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٣٠ حكمت المحكمة باحالة الادعى الى التحقيق ليثبت المظنون عليهم ان عقدى البيع الموزعين ١٩٦٧/٧/١٨ ، ١٩٦٨/٣/١ قد صدرا من المورث في مرس موته . وبعد سماع شهود للطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٨ بتعديل للحكم المستأنف وبصححة ونفاذ للعقدين في حدود الثلث من كل منهما . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وندمت للنابية العامة مذكرة أبدت فيها للرأى بنقض الحكم في خصوص السبب الخامس وعرض للطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرات انه جدير بالنظر وحديث جلسة لظفره وفيها اصرت للنابية على رايها .

وحيث ان الطعن اقيم على خمسة اسباب تنمى الطاعنة بالسبب الاول منها على الحكم المظنون فيه للخطا في الاسناد والفساد في الاستدلال من ثلاثة وجوه ، اولهما ان الحكم استند الى ما قرره للشاهد الاول للمظنون عليهم في صدر اقواله من ان العقدين المظنون فيهما حرا في وقت واحد واعطيا تاريخين مختلفين ، في حين ان الثابت من اقواله التفصيلية انه لا يستطيع تحديد تاريخ كتابتهما لأنه لم يحضر وقت تحريرهما وانه علم بما قرره من اخوته للبنات ، والثانى ان الحكم اقام قضاء على ان لنفاق العقدين في شخص محسورهما والشهود الموقعين عليهما وفي نوع للورق والحبر المستعملين في تحريرهما ، يحد قرينة على صدورهما من المورث في تاريخ واحد ، في حين ان هذه الامور لا تنهض قرينة مقبولة في القانون . والثالث ان الحكم لم يبين العلاقة بين ما ذهبت اليه من ان للعقدين حرا في وقت واحد وبين النتيجة التى انتهت اليها من انهما حرا في وقت اشتركت فيه وطاة المرض على المورث .

وحيث ان النعى مرفوع في وجهه الاول بانه عار عن ادليل لنلم تقسم للطاعنة صورة رسمية من محضر التحقيق المشتمل على اقوال الشاهد الاول من شهود المظنون عليهم التى تقول ان الحكم خطا في تأويلها ، هذا الى انه لا يحدى الطاعنة للحدى بان اقوال هذا الشاهد عرفها من اخوته للبنات اذ للشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية ومثلها تخضع لتقدير قاضى الموضوع .

ومردود في الوجه الثاني ، بأن الحكم استخلص ان عقدي البيع حسموا في وقت واحد واعطيا تاريخين مختلفين مستدلا على ذلك بأنهما حررا على ورق من نوع واحد وبخط واحد وبطريقة واحدة في الكتابة وبأن الموقعين هم بذاتهم في كل عقد وان بصمة من بصم منهم على المقتدين كانت بنفس الحبر ، ومى ترينه من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها الحكم واستند اليها بالاضافة الى اقوال الشاهد الأول من شاعدي المظنون عليهم للسدى اطمانت المحكمة الى صدق اقواله . ومردود في الوجه الثالث بأن الحكم المظنون فيه اتمام قضاءه بأن المقتدين صدرا من المورث في مرض الموت على ما شهد به شاعدا المظنون عليهم من ان المورث كان مريضا بالسرطان وان المقتدين حررا قبل وفاة المورث بشهرين او اقل امر اشتداد المرض عليه ، وعلى ما يبين من للتذاكر الطبية المتحصلة في الدعوى ، ولذا كان الحكم قد ربط بين تاريخ هذا المرض وتحرير المقتدين بخصي الى انهما حررا في وقت انتهت فيه وطأة المرض على المورث وهو مرض يغلب فيه الهلاك وقد انتهت بوفاته ، وكان من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ويشعر معه المريض بنحو اجله وان ينتهي بوفاته ، فان النفي على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث ان حاصل النفي بالسببين الثاني والثالث ان الحكم المظنون فيه خالف الثابت بالأوراق وشابه فساد في الاستدلال وتصور في التسبب من وجهين : أولا - لم يرد الحكم على ما اثارته الطاعة في مذكرتها من مطاعن على اقوال شهود المظنون عليهم امام درجتي التقاضي من حيث لاختلافهم في تحديد نوع المرض الذي انتهت به حياة المورث ، وان الشاهد الأول للمظنون عليهم شهد بأن المورث دخل مستشفى الجيرة بطنطا لاستئصال الطحال ولا علاقة لهذا المرض بالسرطان وان ما حصلته المحكمة من اقوال شاعدي الاثبات من ان المرض الذي انتهت به حياة المورث هو مرض السرطان يخالف للثابت على تسانها ، ثانيا - اتمام الحكم قضاءه بأن المقتدين يخضيان وصية على ما حصله من اقوال شاعدي المظنون عليهم ، في حين ان ذلك يتجافى مع مدلول هذه الاقوال لاذ لم يقل أحدهما باتجاه قصد المورث الى التبرع واطرافه للتفليك الى ما بعد موته بل شهدا انهما لم يحضرا تحرير المقتدين ، وعلى للعكس شهد شاعدا الطاعة

بان التصرفين كانا بموضع دفع امامه وقد تأيد ذلك باقرار المطون عليه الاول وهو احد الورثة المستفاد من توقيعه شاعدا على العقدين .

وحيث ان هذا النمي مردود بان للطاعة لم تقدم صورة طبق الاصل من محضر التحقيق الذي تدعى بان الحكم مسخ اقوال الشهود الثابتة فيه مما يكون معه للنمي في هذا الخصوص عاريا عن الدليل ، هذا الى انه يبين من الحكم المطون فيه انه استخلص من اقوال شاهد المطون عليهم والمستندات المقدمة في الدعوى ان البائع للطاعة وهو زوجها لم يعقب فرعا وورثا وحرر العقدين في وقت واحد بعد ان لستعت عليه وطاة المرض وكان ذلك بقصد التحايل على قواعد الارث ومات بعد ان وقع هذين العقدين بعدة لم تزد على شهرين وانه كان نزيل مستشفى الجيزة من ١٩٦٩/٩/١ ، ومن هذه المستندات تذكر طبية تفيد ان المورث له جراحة للسرطان وهو مرض يغلب فيه الهلاك ، وانتهى للحكم من ذلك ان البيع حرر في مرض موت المورث ، ولذا اقامت محكمة الموضوع قضاءها كما سبق البيان على ما استخلصته من ادلة اطعانت اليها ، وكان استخلاصها سائغا وله اصله الثابت في الأوراق ويكتفى لحمل الحكم فلا عليه ان هو لم يرد على ما اثارته للطاعة من دفاع في مذكرتها ، لأن في قيام الحقيقة للتي افتتح بها واورد دليلها للرد للضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم يكون للنمي بهذين السببين على غير اساس .

وحيث ان مبنى النمي بالسبب الرابع ان الحكم المطون فيه اخطا في تطبيق القانون وشابه القصور وفي بيانه تقول الطاعة انها استندت في مذكرتها المقدمة امام محكمة الاستئناف الى ان المطون عليه الاول وهو احد الورثة وقع شاعدا على العقدين ويعتبر هذا اقرارا منه بصحة ما تضمنه بالنسبة لتاريخ صدورها في سنتي ١٩٦٧ - ١٩٦٨ وبصحة للعقدين وبصدورها من المورث حال صحته ويدفع الثمن المسمى بهما ، ومن ثم فلا يقبل من باقى الورثة الطعن بالصورية على للعقدين لأن هذا للطعن غير قابل للتجزئة ، اذ كان يتعين اخذ المطون عليه الاول باقراره ونفاذ التصرفين بالنسبة لتسوية فيها على الاقل بغير ان الحكم المطون فيه لم يرد على هذا الدفاع واعتبر للتصرفين صدرا في مرض الموت مما يعيبه بالخطا في تطبيق القانون والقصور .

وحيث ان هذا النعى مردود ، بأن توقيع المظنون عليه الأول كشاهد على  
المعتدين في وقت لم يكن قد أصبح فيه وارثا ، لا يعدو ان يكون شهادة بصحة  
صحورهما من المورث ولا يعتبر اجازة منه للمعتدين لأن هذه الاجازة لا يعتد بها الا  
اذا حصلت بعد وفاة المورث ، اذ ان صفة الوارث التي تخوله حقا في التركة لا تثبت  
له الا بهذه الوفاة ، اما ما تثيره للطاعة من ان توقيع المظنون عليه الأول  
كشاهد على المعتدين يفيد صحة للتاريخ المصطلى لكل منهما ، فهو مردود بانه لم  
يكن وارثا وقت توقيع كشاهد طبقا لما تقدم ذكره ، هذا الى ان اثبات للتاريخ  
لا يكون الا باحدى الطرق التي عينها القانون ، ولا يحتج على الورثة الذين يطعنون  
على التصرف بانه صدر في مرض الموت بتاريخ السند اذا لم يكن هذا التاريخ  
نايبا ، الا ان هذا التاريخ يظل حجة عليهم الى ان يثبتوا هم عدم صحته وان  
للتصرف صدر في تاريخ آخر توصلنا منهم الى اثبات ان صدوره كان في مرض  
الموت ، ولما كان الحكم المظنون فيه وعلى ما سلف للبيان قد خلاص في حدود  
السلطة التقديرية للمحكمة الى ان تاريخ المعتدين غير صحيح وانهما حررا في  
تاريخ واحد وفي خلال فترة اشتداد المرض على المورث ، وقد انتهت هذا المرض  
بوفاته ، فان النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث ان الطاعة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المظنون فيه الخطأ في  
تطبيق القانون ، وفي بيانه تقول ان الحكم قضى بتعديل الحكم المستأنف  
وبصحة ونفاد المعتدين في حدود الثلث عن كل منهما باعتبار تصرف المورث  
بالمعتدين المذكورين في حكم الوصية وانها لا تنفذ الا في حدود ثلث تركته ، مما  
كان يتعين معه التثبت من عناصر تركة المورث المخلفة عنه وتقدير قيمتها حتى  
يمكن معرفة ما اذا كانت الأطيان المتصرف فيها تدخل في حدود ثلث التركة ، وهو  
ايضا يعيب للحكم بالخطأ في تطبيق القانون والتقصير .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك انه لا كان قانون الوصية رقم ٧١  
لسنة ١٩٤٦ الذي يحكم واقعة الدعوى ينص على ان الوصية لا تنفذ من غير  
اجازة للورثة الا في حدود ثلث تركة الموصى بعد سداد جميع ديونه ، ولم  
يتعرض هذا القانون صراحة للوقت الذي تقوم فيه التركة ويتحدد ثلثها ، وكان  
لراجع في مذهب أبي حنيفة ان يكون تقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية  
بقيمتها وقت القسمة والتقبض ، لانه هو وقت استقرار الملك وتنفيذ الوصية

وإعطاء كل ذي حق حقه ، وحتى لا يكون هناك غبن على أى واحد من الورثة أو الموصى له فيما يعطاه ورتبوا على ذلك أن كل ما يحدث في الفترة ما بين وفاة الموصى والتقسمة من نقص في قيمة للتركة ١ وعلاك في بعض اعيانها يكون على للورثة والموصى له ، وكل زيادة تطرا على للتركة في هذه الفترة تكون للجميع ، ولا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة للتصرفين في حدود ثلث كل منهما دون ان يستظهر عناصر للتركة التي خلفها المورث أو يعنى ببحت ما اذا كانت للتركة محصلة بديون للغير ام لا مع ان هذا البيان لازم لتقدير الثلث الذي تخرج منه الرصية على النحو الذي يتطلبه القانون بالمعنى المتقدم ، لا كان ذلك فان الحكم يكون فوق خطئه في تطبيق القانون قد جاء قاصرا عن بيان الاسباب التي استند اليها في تقييم للقدر الجائز الايصاء به مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الخامس من اسباب الطعن واحالت القضية الى محكمة استئناف طقما في هذا الخصوص ورفضت الطعن فيما عدا ذلك والزمط المَطعون عليهم بربح المصروفات وامرت بالخاصة في اتمام الحاماة .

رئيس محكمة النقض

امين السر

## جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد اسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعشوية السادة  
المستشارين : محمد البابجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان ، ابراهيم فراج .

( ٢٥٩ )

### الطعن رقم ٥٨٤ سنة ٤٤ ق

بطلان اوراق صحف الدعاوى والاستئنافات لا يصححه الحضور بالجلسة  
الاولى اذا خلا من بيان مما تضمنته المادة ١٩ مرافعات .

— بطلان اوراق صحف الدعاوى والاستئنافات لا يصححه حضور المعلن  
اليه بالجلسة كما ان للمعلن اليه ان يتهمسك ببطلان الصورة المعلقة ولو خلا  
اضلها من اسباب البطلان باعتبار ان الصورة بالنسبة اليه تقوم مقام الاصل  
وذلك اذا شاب هذه الصحف بطلان مترتب على عدم مراعاة الواعيد والاجراءات  
النصوص عليها في المادة ١٩ مرافعات فاذا كانت صورة صحيفة الاستئناف  
المعلقة للطعون عليه قد خلت من بيان تاريخ الاعلان ووقت حصوله واسم المحضر  
الذي يباشر الاعلان وتوقيعه فان الحكم لا يفسى ببطلان هذا الاعلان وبالتالي  
باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم اعلان الصحيفة للطعون عليه اعلانا صحيحا  
خلال الثلاثة اشهر التالية ليداعها فلم الكتاب يكون قد اصاب صحيح القانون  
لا يقدح في سداد هذا النظر ثبوت حضور الطعون عليه بالجلسة الاولى المحددة  
لنظر الاستئناف ما دام ان هذا الحضور لا يحقق الغاية من استتزام ثوابت  
البيانات المذكورة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر محمد الباجورى والمرافعة وبعد الدلوقة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع تتحصل - على ما يبين من للحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى ان المطعون عليه اقام الدعوى رقم ٢١٠٣ لسنة ١٩٧١ مذى امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب فسخ عقد الايجار المؤرخ ١٥/٢/١٩٦٠ واخلاء للطاعن من المين المؤجرة تأسيسا على عدم وقاته بالأجرة عن المدة من ١/١١/١٩٦٢ حتى اول ديسمبر سنة ١٩٦٦ وبتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٢ حكمت المحكمة باخلاء للطاعن من المين المؤجرة بالمصحفة . وعقد الايجار المؤرخ ١٥/٢/١٩٦٠ . استئناف للطاعن هذا للحكم بالاستئناف رقم ٤٤٧٧ لسنة ٨٩ ق القاهرة طالبا للغاء ، دفع المطعون عليه ببطان صحيفة الاستئناف واعتباره كان لم يكن ، وبتاريخ ١٩/٤/٧٤ حكمت محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كان لم يكن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبحت فيها للرأى برفض الطعن .

عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرائه جديرا بالنظر . وبالجلسة المحددة للنيابة رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب يبنى للطاعن بها على التحكم المطعون فيه للخطا فى تطبيق القانون ومخالفة التاتيب بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قضى باعتبار الاستئناف كان لم يكن على سبده من ان المطعون عليه لم يعلن بصحيفة الاستئناف اعلانا صحيحا خلال الثلاثة اشهر لايداعها خلافا لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، وان الاعلان الحاصل خلالها وقع باطلا فيما لخلو الصورة اكلنة من بعض البيانات المتصوص عليها فى المادة التاسعة من ذات القانون ، وان حضور المطعون عليه بالجلسة الاولى المحددة لنظر الاستئناف لا يزول هذا البطلان المترتب على ما شاب الاعلان من عيب خلو



للمصورة المعلقة من بيان تاريخ الاعلان واسم المحضر وتوقيعه لأن الحضور لا يصحح سوى للميوب في البيانات التي يكون الهدف منها حضور المعلن اليه ، حالة ان الناجت عن أصل صحيفة الاستئناف ان اعلائها استوفى كافة البيانات المخصوص عليها في المادة للتاسعة سالفة الذكر ، وانما اعلنت خلال العشرة ايام التالية لايداعها بقلم للكتاب ، وهي ورقة رسمية لها ، وجبها رلاً يبرر مخالفة ما دون بها الا عن طريق الادعاء بالتزوير . هذا الى ان شهادة قسم الشرطة تضمنت ما يفيد تسليم المظنون عليه صورة للصحيفة في تاريخ الاعلان الحاصل في ١٢/١٢/١٩٧٢ . بالإضافة الى ان التطبيق الصحيح للمادتين ٢٠ ، ١٤ من قانون المرافعات يوجب ترتيب زوال البطلان في اوراق التكاليف بالحضور متى حضر المعلن اليه بالجلسة المحددة تبعا لتحقيق الناية من الاجراء بوصول العلم به للمعلن اليه وحضوره بالجلسة ، وهو ما يوجب الحكم المظنون فيه بالخطا في تطبيق القانون ومخالفة للثابت بالأوراق .

وحيث ان النفي غير صحيح ، ذلك ان النص في المادة للتاسعة من قانون المرافعات على انه : يجب ان تشمل الأوراق التي يقوم المحضرون باعلائها على البيانات الآتية : ١ - تاريخ اليوم والشهر والساعة التي حصل فيها الاعلان ٢ - ..... ٣ - اسم المحضر والحكمة التي يعمل بها ٤ - ..... ٥ - ..... ٦ - توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة ، وفي المادة ١٩ منه على انه : يترتب للبطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المخصوص عليها في المولد ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ ، ، يدل على ان الشارع اوجب ان تشمل اوراق اعلان صحف ادعاءى والاستئنافات على بيان خاص بتحديد تاريخ ووقت حصول الاعلان وبيان باسم المحضر الذى يباشر الاعلان والحكمة التي يتبعها وتوقيعه على كل من الأصل والصورة ، لاكان ذلك وكان من المقرر ان للمعلن اليه ان يتمسك ببطلان الصورة المعلقة ولو خلا اصلها من اسباب اللبطال باعتبار ان الصورة بالنسبة اليه تقوم مقام الأصل ، وذلك دون ما حاجة للادعاء بتزوير أصل الاعلان ، ولا يجوز تكلمة للنقص الموجود بورقة التكاليف بالحضور بدليل غير مستند من الورقة ذاتها . لاكان ما تقدم وكان للثابت في الدعوى ان صورة صحيفة الاستئناف المعلقة للمظنون عليه قد دخلت من بيان تاريخ الاعلان ووقت حصوله واسم المحضر الذى باشر الاعلان وتوقيعه فان الحكم اذ قضى ببطلان هذا الاعلان وبالتالي باعتبار الاستئناف كائنا ما كان



## جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسن هيكل رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صفى الحصار ، زكى الصاوى صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد  
المعيد المرصافى

---

( ٢٦٠ )

### الطعن رقم ٤ سنة ٤٤ ق

مسؤولية الحارس على الأشياء تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه افتراضا  
يقبل لثبات العكس ولا ترتفع الا بسبب اجنبى لا يدل له فيه .

— المسؤولية المقررة في المادة ١٧٨ من القانون الجنى تقوم على أساس  
خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضا لا يقبل اثبات العكس ولا ترتفع الا  
اذا اثبت الحارس ان وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يدل له فيه بان يكون  
الفعل خارجا عن الشيء فلا يكون متصلا بدخليته او تكوينه فاذا كان الضرر  
راجعا الى عيب في الشيء فانه لا يعتبر ناشئا عن سبب اجنبى ولو كان هذا  
العيب خفيا وهذا السبب لا يكون الا قوة قاهرة او خطأ الضرور او خطأ الغير .  
تعريف القوة القاهرة .

— يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .  
عدم امكان توقعه واستحالة دفعه فلذا تخلف احد هذين الشرطين انتفت عن  
الحادث صفة القوة القاهرة ولا يلزم لاعتباره ممكن التوقع ان يقع وفقا للمألوف  
من الامور بل يكفى لذلك ان تشير الظروف والملايسات الى احتمال حصوله كما

لا يشترط ان يكون المدعى قد علم بهذه الظروف اذا كانت لا تخفى على شخص شديد اليقظة والتبصر لأن عدم امكن التوقع الا لزم اتوافر القوة القاهرة يجب ان يكون مطلقا لا نسبيا اذ ان المعيار في هذه الحالة موضوعي لا ذاتي .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر عبد الحميد الرصاوى والمرفعة وبعد الدلالة .

حجت ان الطعن استوفى اوضاعه للشكالية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في ان للطاعن اقام للدعوى رقم ٣١٦٥ سنة ١٩٧٢ مدعى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه طلب فيها للحكم بالزلمه بان يدفع له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وقال بياناً للدعوى ان مورثه وعائلة المرحوم محمد امين محجوب توفى بتاريخ ١٩٦٩/٧/١٣ في حادث سيارة مملوكة لوزير الداخلية بصفتة - المطعون عليه - كان يقودها تابعه وحرر عن هذا الحادث محضر للجثة رقم ٩٣٩ سنة ١٩٦٩ قسم قنا التى قضى فيها بتهاتيا ببراءة التابع ، ولذا اصابه بوفاة مورثه ضرر عاوى وأدبى يقدر التعويض عنه بالمبلغ سالف الذكر ويسال عنه المطعون عليه بوضفه متبوعا وطبقا لمسئولية الحارس عن الاشياء فقد اقام دعواه للحكم له بطلباته . دفع المطعون عليه بانتفاء مسؤوليته لوقوع الضرر بسبب اجنى لا يد له فيه . وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٧٤ سنة ٩٠ ق مدنى القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتمديد الحكم الاستئناف . طعن للطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبعت فيها الراى بنقض للحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة غرات أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة انظره ، وغيبا التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الطعن بقى على سببين بنعى فيهما الطاعن على الحكم المطعون فيه، للتصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم قضى برفض الدعوى تأسيسا على ان الضرر الذي اصابه يرجع الى سبب اجنبى خارج عن ارادة السائق دون ان يبين ما اذا كان هذا السبب متوقعا ام لا ودون ان يرد على ما تمسك به من ان انفصال العجلة الامامية اليسرى للسيارة كان امرا متوقعا من المطعون عليه لانه ثابت من التقرير الذى قدمه المهندس الفنى عقب الحادث ان السيارة كانت تالفة وغير صالحة للاستعمال وهو ما يوجب الحكم بالقصور .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك ان المسئولية المقررة في المادة ١٧٨ من القانون الدنى تقوم على اساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضا لا يقبل اثبات العكس ولا ترتفع الا اذا اثبت الحارس ان وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه بان يكون الفعل خارجا عن الشيء فلا يكون متصلا بداخلية او تكوينه فاذا كان الضرر راجعا الى عيب في الشيء فانه لا يعتبر ناشئا عن سبب اجنبى ولو كان هذا العيب خفيا ، وهذا السبب لا يكون الا قوة القاهرة او خطأ الضرور او التغير، ويشترط لاعتبار الحادث قوة القاهرة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم امكان توقعه واستحالة دفعه فاذا تخلف احد هذين الشرطين انتفت عن الحادث صفة القوة القاهرة ، ولا يلزم لاعتباره ممكن للتوقع ان يقع وفقا للمألوف من الامور بل يكفى لذلك ان تشير الظروف والملاحظات الى احتمال حصوله كما لا يشترط ان يكون الحين قد علم بهذه الظروف اذا كانت لا تخفى على شخص متحيد اليقظة والتبصر. لان عدم التوقع اللازم لتوفر القوة القاهرة يجب ان يكون مطلقا لا نسبيا لا للميار في هذه الحالة موضوعية لا ذاتية ، ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في صدد الاعفاء من المسئولية الى ما قرره من انه قد ثبت ان الحادث وقع بسبب خارج عن ارادة السائق للتابع بانفصال العجلة الامامية اليسرى من مكانها نتيجة تلف تلاووظ الاكسس الامامى الالىسر من قطعة خرطوم للفرامل للعجلة نفسها. وامكان حدوث ذلك دون تنبيه التوهم للسائق ، وكان يبين

من الحكم المطعون فيه ان الطاعن بنى استنتاجه على ان الحادث لا يرجع لسبب اجتنابي لأن للسيارة كانت تالفة من قبل الحادث وان انفصال عجلتها كان امرا متوقفا ، ورد الحكم على هذا الدعاوى بقوله « ان تقرير المهندس الفنى المؤرخ ١٩٦٩/٧/٢٤ المتقدم بملف اللجنة المرفقة رقم ٩٣٩ سنة ١٩٦٩ قسم قنا يفيد ان الحادث يرجع وقوعه الى انفصال العجلة الامامية اليسرى للسيارة من مكانها نتيجة تلف قلاووظ الاكسس الامامى الايسر والذي تسبب عنه قطع خرطوم الفرامل للعجلة نفسها وان ذلك يمكن حدوثه فجأة دون تنبيه السائق ، وهذا يثبت بوضوح ان الضرر لم يقع نتيجة تلف معروف موجود بالسيارة من قبل ولما وقع نتيجة حادث مفاجئ لا يد لاحد فيه ، ويؤكد هذا انه مرفق بملف اللجنة آنفة الذكر تقرير آخر من المهندس الفنى بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٤ - قبل للحادث - بخصوص السيارة لم يتضمن مطلقا ما يشير الى ان قلاووظ الاكسس الامامى الايسر كان تالفا ، ولا كان هذا الذى قرر للحكم لا يبين منه ما اذا كان للتلف قد اصابت قلاووظ الاكسس الامامى الايسر فجأة وقت الحادث ام انه كان موجودا قبل هذا التاريخ وبعد معاينة المهندس الفنى الحاصلة في ١٩٦٩/٤/٢٤ قبل وقوع الحادث والتي اشار اليها للحكم ، لانه في الحالة الاخيرة لا يكون سببا اجتنابيا ولو كان مجهولا من المطون عليه ، كما ان ما اورده للحكم لا يمكن بذاته لاعتبار الحادث من قبيل القوة القاهرة من حيث عدم امكان توقعه وهو امر يقع عليه اثباته على المطون عليه ، ذلك ان ما اثبتته الحكم عن تقرير المهندس الفنى الذى اخذ به من وجود تلف بقلاووظ الاكسس الامامى الايسر للسيارة وما نتج عنه من قطع خرطوم الفرامل للعجلة الامامية اليسرى وانفصال هذه العجلة من مكانها قد يكون امرا محتملا وهذا الاحتمال يحول دون اعتبار انفصال العجلة بقوة القاهرة ، ولا يشير من هذا النظر ما اورده للحكم الابتدائي من انه « بالنسبة لقيام مسؤولية الخصى عليه - المطون عليه - كحارس للسيارة المرتكب بها الحادث طبقا للمادة ١٧٨ مدنى فانه قد اثبتت للحكم ٣٣١٣ سنة ١٩٧١ س جج قنا ان الحادث وقع بسبب خارج عن لادة التهم وقضى ببراءة تاسيسا على ذلك ، ، ذلك ان هذا القول لما كان تسببيا من الحكم الجنائي لقضائه بالبراءة على اساس انتفاء الخطا في جانب السائق التهم وليس على قيسام السبب الاجتنابي الذى يبنى مسؤولية الحارس ، لا كان ذلك وكان الحكم المطون فيه لم يرد على دفاع الطاعن الذى تضمن به امام محكمة الاستئناف من ان انفصال للعجلة الامامية اليسرى للسيارة كان امرا متوقفا من المطون عليه

- ١٠٤٩ -

لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد عابه فصور يبطله بما يستوجب  
نقضه .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه واحالت للقضية الى محكمة استئناف  
القاهرة والزم المطعون عليه بصفته بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل  
اعتاب الحاماة .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

\*\*\*

## جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧

ب الرئاسة السيد المستشار - أحمد حسن ميكل رئيس محكمة النقض وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي المصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد  
الحديد المصاوي .

---

( ٢٦١ )

### الطعن رقم ٩٤ سنة ٤٤ ق

صورية - من حق الوارث اثبات صورية المقد الصادر من مورثه للغير بجميع  
طرق الاثبات اذا كان هذا التصرف يتضمن تحايلا على القانون .

— لا كان الثابت ان الورثة قد دفعوا امام محكمة الموضوع بان عقد  
البيع الصادر من مورثهم للطاعة وهي من الغير هو في حقيقته وصية اذ لم  
يدفع فيه ثمن خلافا لما ذكر فيه - فانه يكون من حقهم كورثة ان يثبتوا هذا الدفاع  
بجميع طرق الاثبات بما فيها البينة لان التصرف في هذه الحالة قد صدر اضارا  
بحقهم في الارث الذي تتعلق احكامه بالنظام العام فيكون تحايلا على القانون  
ولا تفسى الحكم باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت الورثة ان عقد البيع سالف  
الذكر ليس بيما متجزا وانما هو عقد صوري لم يدفع فيه ثمن اضارا بحقهم في  
الارث فانه لا يكون قد خالف القانون .

تكليف للدعوى وفقا لطلبات الخصوم

— يجب على المحكمة اذا انتهت الى صورية عقد البيع طبقا لدفاع  
الخصوم لانه يخفى وصية ان تنزل عليه حكم الوضعية وتضمن بصحته باعتباره



وصية تنفذ في حدود ثلث التركة والا تقضى برفض الدعوى برمتها المرفوعة  
بصححة ونفاذ عقد البيع .

— لا كان مؤدى دفاع الورثة ان العقد يخفى وصية وليس بيعا واذا كان  
الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان العقد يحسب ما عناه الماقدان ليس بيعا  
ريالتالى كان عليه ان ينزل عليه الحكم القانونى التطبيق على وصفه الصحيح  
ولا كان للورثة لم ينازعوا في صححة ونفاذ هذا العقد على اساس انه وصية  
وكانت الوصية بحسب احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ سواء كانت وارث  
او لغير وارث تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير اجازة الورثة فان للحكم اذ تقضى  
برفض الدعوى المرفوعة برمتها بصحة ونفاذ عقد البيع دون ان يبحث ما اذا  
كان الادار الوصى به يدخل في حدود ثلث التركة او لا يدخل فانه يكون قد اخطا  
في تطبيق القانون .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع للتقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر محمد صدقى العصار والمرافعة وبعد الدلالة .  
حيث ان الطعن استوفى اوضاعه للشككية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين — من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن تتحصل في ان الطاعنة اقامت الدعوى رقم ٢١٣ سنة ١٩٦٦ عندها بنها  
الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب للحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٠/١/١٩٦٢  
الصادر اليها من المرحومة سيدة حسن الفزلى مورثة المطعون عليهم  
ببيع ٣ س و ١٤ ط اطيانا زراعية مشاعة في ٨ س ٤ ط ١ وحصة في منزل  
مباحثها ٧٠ متر موضحة بالمقد وبصحيفة الدعوى لقاء ثمن مدفوع قدره  
٤٠٠ ج ، دفع المطعون عليهم بصورية العقد المذكور صورية مطلقة قولا منهم بأنه  
لم يدفع فيه ثمن خلافا لا نص عليه فيه وقصدت به البائنة حرمانهم من الارث

ولهذا فإن المقدم يكون في حقيقته وصية وليس بهما منجزا . وبتاريخ ١٧/٦/١٩٦٩ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المظنون عليهم بكافة طرق الإثبات القانونية أن المقدم المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٢ يخفى وصية ثم قضت برفض الدعوى . استئناف للطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٢٣ شرق « مأمورية بنها » ، وبتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن للطاعة في هذا الحكم بطريق للنقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها للرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث أن الطعن اقيم على ستة أسباب تنمى للطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المظنون فيه للخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال حياته لأحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ، ولو كان يترتب عليها حرمان بعض الورثة لأن التوريث لا يقوم الا على ما يخلقه المورث وقت وفاته أما ما يكون قد خرج من مال حال حياته فخاص بالورثة فيه ، وليس للورث أكثر مما مورثه زمن ثم لا يجوز له اثبات صورة سند صادر من مورثه حال حياته إلى الغير بغير للكتابة الا اذا تضمن طعنه أن السند ينطوي على الإيضاء أو أنه صدر في مرض موت فيعتبر في حكم الوصية ، ولا كانت الطاعة من الغير وليست وريثة ، ودعى المظنون عليهم بأن المقدم المذكور الصادر إليها من الورثة صوري لم يدفع فيه ثمن ، فلا يجوز لهم اثبات الصورة الا بالكتابة ، ويكون الحكم المظنون فيه إذ سائر محكمة أول درجة في قضائها بإحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات الصورة بالبينة قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا التمنى مردود ، ذلك أنه لا كان للثابت أن المظنون عليهم دفعوا أمام محكمة الموضوع بأن عقد البيع المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٢ الصادر من مورثتهم للطاعة وهي من الغير هو في حقيقته وصية إذ لم يدفع فيه ثمن خلافا لما ذكر فيه ، فإنه يكون من حقه مورثه أن يبيعوا هذا المصالح بجميع طرق الإثبات بما فيها البينة لأن التصرف في هذه الحالة قد صدر اضرا بحتهم في الأثر الذي تنطبق أحكامه بالنظام للمام فيكون تحايلا على القانون ، وإذ قضى



عقد البيع موضوع الدعوى بقوله : « ... ان شاهدى المستأنف عليهم - المظنون عليهم - قد أجمعا على عدم يسار المستأنفة - للطاعة - وعجزنا عن دفع ثمن الصنفه ٥٠٠٠ كما اجمع ذلك للشاهدين على ان المستأنفة لم تقصع يدما على الاعيان المبينة الا بعد وفاء البائنة » واذ اضيف الى ذلك قعودها عن اتخاذ اجراء تسجيل عقدها منذ صدوره فى سنة ١٩٦٢ حتى وفاة البائنة فى سنة ١٩٦٨ ، ولذا اضيف الى ذلك الخلاف الواضح فى شهادة شاهديها بخصوص واقعة دفع الثمن لأمكن القول بقوله بصحة الدفع بالصورية الجدى من المستأنف عليهم ٥٠٠٠ ، ولما كان تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى ، وكان البين من الحكم المظنون فيه انه دال على صورية العقد بأسباب سائفة وقرائن متساندة تكمل بعضها وتؤدى فى مجموعها الى النتيجة التى انتهى اليها ، مما لا يجوز معه مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها فى ذاتها ، لا كان ذلك فان النعى بهذين تلسبيين يكون فى غير محله .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب السادس ان الحكم المظنون فيه شايعه تصور فى التسبب ، وفى بيانه تقول الطاعة انها تمسكت امام محكمة الموضوع بان العقد ثابت التاريخ طبقا للشهادة التى تدل على وفاة المرحوم عواد نوار شاهد العقد فى ١٩٦٦/٩/٢٤ وهو تاريخ سابق على وفاة البائنة فى سنة ١٩٦٨ وقد وضعت للطاعة لليد على المقارلت المبينة من تاريخ العقد فى ١٠/١ سنة ١٩٦٢ ، غير ان الحكم المظنون فيه اغفل الرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور .

وحيث ان هذا النعى غير سعيد ، ذلك انه لا كان التصور الذى بهما الحكم هو اغفاله الرد على دفاع جوهرى يتغير به ان صح وجه للراى فى الد - وكان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالصورية ولو كان العقد مسجلا او - التاريخ ، وكان الحكم المظنون فيه قد انتهى وعلى ما سلف البيان الى صور - عقد البيع وان الطاعة لم تقصع يدما على المقارلت المبينة الا بعد وفاة البائنة واستند فى ذلك الى اسباب سائفة تكفى لحيله ، فانه لا يعيبه ان اغفل الرد - دفاع الطاعة من ان عقد البيع ثابت التاريخ ويكون النعى بهذا السبب - غير اساس .

وحيث ان الطاعة تقضى بالسبب الثانى على الحكم المظنون فيه مخا

للقانون ذلك ان الحكم اتمام قضاءه برفض الدعوى على اساس ان العقد صوري  
لأنه لم يدفع فيه ثمن ، في حين ان العقد يعتبر وصية حتى مع التسليم بأن الثمن  
لم يدفع ، واذ قضى الحكم برفض الدعوى فانه يكون معيبا بمخالفة القانون .  
وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك انه لا كان للثابت ان المطعون عليهم  
طعنوا على العقد موضوع الدعوى بالصورية المطلقة قولا منهم بأنه لم يدفع  
فيه ثمن خلافا لما ذكر فيه وقصدت به للبائنة حرمانهم من الارث ، وانه لهذا  
يكون العقد في حقيقته وصية وليس بيعا منجزا ، وفاد ذلك انهم طعنوا على  
العقد بالصورية النسبية بطريق التستبر . فاحالت محكمة أول درجة للدعوى  
الى التحقيق ليثبت المطعون عليهم ان هذا العقد ليس بيعا منجزا او لنما هو عقد  
صوري لم يدفع فيه ثمن اضرازا بحقهم في الميراث ، وكان يبين من الحكم المطعون  
فيه انه خلس الى ان العقد صوري ودلل على ذلك بان المتصرف لها لم يكن  
لديها مال تدفع منه للثمن وانها لم تضع اليد على العقارات موضوع العقد الا  
بعد وفاة البائنة في سنة ١٩٦٨ رغم ان العقد صدر في سنة ١٩٦٣ ولم تتخذ  
الاجراءات لتسجيله الى ان توفيت البائنة ، مما مفاده ان محكمة الاستئناف قد  
انتهت الى ان التكييف الصحيح للعقد بحسب ما عناه للعائد ليس ببيعا  
وبالتالي كان عليها ان تنزل عليه الحكم القانوني المطبق على وصفه للصحيح ،  
ولا كان المطعون عليهم قد طلبوا اعتبار المتصرف وصية ومما يفيد عدم مازالتهم في  
صحة ونفاذ هذا العقد على اساس هذا الوصف وكانت الوصية بحسب احكام  
القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ سواء كانت لوارث او لغيره تصح وتنفذ في ثلث  
التركة من غير اجازة للورثة ، فان الحكم المطعون فيه لا قضى برفض الدعوى  
برمتها المرفوعة بصحة ونفاذ عقد البيع دون ان يبحث ما اذا كان العقد يعتبر  
وصية ، وما اذا كان المقدار الموصى به يدخل في حدود ثلث التركة او لا يدخل  
يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب مما يستوجب  
نقضه لهذا السبب .

#### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثاني من اسباب  
الطعن واحالت للقضية الى محكمة استئناف ططا في هذا الخصوص ونقضت  
الطعن فيما عدا ذلك ، والزم المطعون عليهم بنصف المصروفات وامرت بالقصاص  
في انعاب الحاماة .

رئيس محكمة النقض

## جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار : محمد اسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
استشارية : محمد اللباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان ، ابراهيم فراج

( ٢٦٢ )

### الطعن رقم ١١٢ سنة ٤٤ ق

• - بيع الجذك - شروط •

— يشترط لأعمال حكم المادة ٢/٥٩٤ منى أن يكون هناك متجر أو مصنع مملوك لشخص ومقام على عقار مملوك لشخص آخر ويكون مالك المتجر مستأجرا لهذا العقار وأن يكون هناك شرط يمنح من التاجير من الباطن أو من التنازل عن الإيجار والتجر يشمل جميع العناصر من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية في وقت معا ويتوقف تحديد العناصر التي لا تخفى لوجود المحل التجارى على نوع للتجارة التي يزاولها المحل وهذا التحديد متروك لقاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا فإذا كان الحكم قد استدل على أن الصيدلية التنازل عنها لم يكن لها وجود منذ إبرام عقد الإيجار وحتى حصول التنازل من قصر الفترة بينهما التي لم تتجاوز تسعة عشر يوما كما أن رخصة إنشاء الصيدلية لم تصدر بعد فإن هذا الاستخلاص هو استخلاص سائر وله سند من الأوراق •

٢ - للنمى غير منتج •

— لا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بنى الحكم على دعامتين

- كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على أحدهما وحدها فإن  
التعنى عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج .
- ٣ - لا يجوز التمسك ببطان إجراءات التحقيق لأول مرة أمام محكمة النقض .

— لما كان الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه بطلان الإجراءات قولا  
منه أن محكمة الاستئناف أحالت الدعوى إلى التحقيق ثم قام بإجرائه السيد  
عضو اليسار دون أن ينتحب من المحكمة بإجرائه مخالفاً نص المادة الثالثة  
من قانون الإثبات فيكون بذلك التحقيق الذى تم باطلاً وببطل الحكم المطعون  
فيه الذى يستند إليه فإن هذا التعنى غير مقبول ذلك أن التحدى ببطلان إجراءات  
التحقيق لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار القدير  
محمود رمضان والمرافعة وبعد المذولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه للتشكية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٥٦٣ لسنة  
١٩٦٧ منى أمام محكمة مبنهور الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى  
بطلب الحكم بإخلائهما من الحل المؤجر منها للمطعون عليه الثانى وتسليمه  
لها خالياً مما يشغله . وقالت بيانا لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١/٩/٦٧  
١٩٦٦ استأجر منها المطعون عليه الثانى محلا من ثلاث أبواب بملكها للكائن  
بشارع عبد العظيم بدوي بمدينة مبنهور بقصد استعماله صيدلية ، ولذا تنازل عن  
عقد الإيجار للطاعن دون إذن كتابى فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٨/١٠/٦٧

١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى • استأنفت الطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٣ سنة ١٣٦ ق الاسكندرية « مازونية دمنهور » طالبة القضاء لها بطلباتها : وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف باحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت الطعون عليها الأولى ان الطعون عليه الثانى لم يكن قد انشأ في المحل استجاره منها متجرا ( صيدلية ) بمقوماته المسادية قبل للتصرف الحاصل في ١٩٦٦/٩/٢٠ ، وليثبت الطاعن والطعون عليه الثانى ان العين قد انشئ بها المتجر بمقوماته قبل ذلك للتصرف وبعد سماع شهود الطرفين عادت المحكمة نحكم بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٣ بالقاء الحكم المستأنف وباخلاء الطاعن والطعون عليه الثانى من العين المؤجرة • طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها للرأى برفض الطعن • وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فوات أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رايها •

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب ، يعنى الطاعن بالسبب الأول. منها على الحكم الطعون فيه للخطا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم بنى قضاءه على سند من القول بان للتنازل عن العين المؤجرة تم قبل اعدادها كصيدلية ومزولة للنشاط فيها ، وهو بذلك قد خالف حجية الاحكام من وجهين : ( الأول ) انه قضى ببراءة الطعون عليها الأولى في القضية رقم ٣٧٢ لسنة ٦٨ جنح بندر دمنهور تاسيسا على ان المبلغ الذى تقاضته من الطعون عليه الثانى عند التاجير ليس خلو رجل ، ولما مقابل اعداد العين المؤجرة لتكون صيدلية ، مما كان يتعين منه على الحكم ان يلتزم بهذا القضاء وينتهى الى ان الصيدلية كانت عند التاجير وعند البيع معدة للاستغلال • ( الثانى ) تمسك الطاعن امام محكمة الاستئناف بان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٦٧ مدنى دمنهور الابتدائية التى اقامها ضد الطعون عليها الأولى مطالبها بفروق الاجرة لنتهى الى ان له مصلحة في رفعها استنادا الى صحة عقد بيع المتجر الصادر اليه من الطعون عليه الثانى ، غير ان الحكم خالف هذه الحجة وقضى باخلائه وعدم الابقاء على عقد الايجار وعقد التنازل ، رغم سبق القضاء بصيحته في الحكم الآخر •

وحيث ان للنقض مرسوم في وجهه الأول بان للنقض في المادة ٤٥٦ من قانون



الاجراءات الجنائية على أنه ، يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم فيه امام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يسن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ويوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الادلة ، ولا نكون له هذه القوة اذا كان مبنيا على ان الفعل لا يعاقب عليه للقانون » . وفي المادة ١٠٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه « لا يرتبط للقاضي المدني بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » ، بدل على أن الحكم الصادر في المولد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية وفي الوصف للقانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور فانه بمقتضى على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها ان تعتد بها وتلتزمها في بحث للحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له . ولما كان للنائب من الحكم الصادر في القضية رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٨ جنح بنذر دمنهور ان الدعوى الجنائية اقيمت فيها ضد المظنون عليها الاولى لانها بصفتها مؤجرة تقاضت من المظنون عليه الثاني مبلغ مائتي جنيه « كخو رجل » وطلبت للنيابة العامة عقابها بالمادة ٢/١٦ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢ ، وقضت محكمة الجنح في ١٢/١/١٩٦٩ ببراعتها مما اسند اليها ، استنادا الى ما ثبت من اقوال احد لشهود من ان المظنون عليها الاولى وان تقاضت المبلغ من المظنون عليه الثاني الا انه لم يكن باعتبار « خلو رجل » ولما بقصد اعداد المحل المؤجر لاستغلاله صيدلية ، كمقابل للنفقات غير العادية التي يتطلبها هذا الاعداد ، فان حجية هذا الحكم الجنائي بهذه الحاية تقتصر على ان المبلغ الذي تقاضته المؤجرة لم يدفع على سبيل خلو الرجل ولما مقابل الانفاق على اعداد معين ، ولا تمتد هذه الحجية الى تحديد تاريخ الاعداد ، أو مباشرة للصيدلية نشاطها الفعلي ، ولا تستطيل الى تعيين ما قام به فعلا كل من المؤجر والمستأجر في سبيل هذا الاعداد ، اذن للحكم الجنائي لم يتعرض لذلك في اسبابه ولم يكن فصله فيها لازما . لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد اقام قضاءه على سند من عدم تولف شرائط لنطاق الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، لأن للصيدلية لم تكن معدة عند البيع والتنازل لزالة

النشاط فيها وهو ما لم يتعرض له للحكم الجنائي ، وكان التقاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي قضى فيها للحكم وكان فصله ضروريا فان للنعم بهذا الوجه يكون على غير اساس . والنفي غير سديد في وجهه انساني ذلك انه لا كان من المبررات لاحجية للحكم الجنائي الا فيما يكون قد قضى فيه بين الخصوم بصفة صريحة او بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب المتصلة به اتصالا وثيقا والتي لا يقوم المنطوق بدونها ، وكان البين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٦٧ مدني ضمنه الاصلية انه انتهى الى ان الطاعن صفة في اقامة دعواه باقتضاء فروق الاجرة المستحقة بناء على حوالة الحق للصادرة اليه من المظنون عليه الثاني طبقا للتأني في عقد بيع التاجر المورخ ١٩٦٦/٩/٢٠ ، دون ان يعرض للترار بصحة ذلك العقد او يقضي بالابقاء عليه بالنسبة للطاعن او يتصدى للفصل في صحته ، ويكون قضاء الحكم المظنون فيه باخلاء الطاعن من العين وعدم الابقاء على عقد الايجار وعدم اقراره للتنازل لا يعارض قضاء الحكم الآخر ، ولا مخالفة فيه لحجيته لاختلاف الموضوع ، ويكون النفي في هذا الوجه ايضا في غير محله .

وحيث ان الطاعن ينفي بالسبب الثاني على الحكم المظنون فيه مخالفة للقانون والخطا في الاسناد والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اعتمد على اقوال شاهدي المظنون عليها الاولى امام محكمة الموضوع ، وذهب الى ان اعداد اي مكان مباشرة نشاط تجاري يستلزم مدة معقولة اطول من الفترة الفاصلة بين إبرام عقد الايجار وعقد بيع التاجر ، كما استشف من اقوال احد للشهود في قضية للجنة السابق الاشارة اليها ان مساهمة المظنون عليها الاولى كانت قاصرة على تزويد للحدان بالبلاط ، ولا يكفي هذا العمل للقول بان الصيدلية كانت معدة للاستغلال ، واما الحكم ما قالته بان عقد التنازل تضمن ان رخصة الصيدلية لم تكن قد صدرت بعد ، في حين ان للثابت من عقد التنازل وجود الجدك كاملا ، بما يفيد شموله عناصر الحل للتجاري الجوهرية المادية ، وهي كافية بذاتها للقول بوجود التاجر وبيعه ، وقد تأيد ذلك بتحقيقات اللجنة واقوال شاهدي الطاعن واقوال المظنون عليها الاولى ذلتها فيها . هذا الى وجود تناقض بين اقوال شاهدي المظنون عليها الاولى امام محكمة الاستئناف اللذين قررا ان الحوالة كانت عند التاجر بالطوب الأخر وبين اقوال الشاهد في تحقيقات اللجنة الذي استند اليه للحكم - الذي ذهب الى ان

الحوادث تم تغطيتها بالبلاط ، وهو ما يعيد بالحكم بمخالفة القانون والخطا في الاسناد والفساد في الاستدلال .

وحيث ان للنمى غير سعيد ، ذلك انه لما كان يشترط لاعمال حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني ان يكون هناك متجر او مصنع مملوك لشخص ومقام على عقار مملوك لشخص آخر ، ويكون مالك المتجر مستأجر لهذا العقار . ومنوعا في عقد الايجار من للتأجير من للباطن ، او من التنازل عن الايجار ، وكان المتجر في معنى المادة المشار اليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل جميع العناصر من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية في وقت معا ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجارى على نوع للتجارة التي يزاولها المحل ، وهذا للتحديد متروك نقاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائفا . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه انه استند في قضائه على ان الصيدلية التنازل عنها لم يكن لها وجود ولم تزول نساطها منذ ابرام عقد الايجار وحتى حصول التنازل ، استخلاصا من اقوال شاهدى المطعون عليها الاولى ، واستنادا الى قصر الفترة الفاصلة بين ابرام العقد وبين حصول التنازل اذ لم تتجاوز تسعة عشر يوما ، وان الاعداد لانشاء صيدلية يستغرق وقتا اطول ، خاصة وان مفهوم عقد التنازل دلته ان رخصة لانشاء للصيدلية لا تصدر بعد ، ولما كان هذا الاستخلاص سائفا وله سند من الأوراق ، فان النمى عليه بان الصيدلية كانت معدة اعدادا كاملا عند التأجير اخذا بتحقيقات الجثة او اقوال شاهدى الطاعن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة وفي حق المحكمة في استنباط الواقع منها ، ويكون للنمى بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال والخطا في الاسناد على غير اساسي .

وحيث ان الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بطلان الاجراءات والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول ان محكمة الاستئناف احوالت الدعوى الى للتحقيق ثم قام باجرائه. السيد المستشار عضو المجلس دون ان يفتدب من المحكمة باجرائه بالمخالفة لنص المادة الثالثة من قانون الاتبات ، فيكون للتحقيق الذى تم باطلا ، ويبطل الحكم المطعون فيه الذى استند اليه . هذا الى انه تمسك امام المحكمة بضم ملف ترخيص الصيدلية وملف مجلس الرخصة وباجراء المعاينة ليبين ان للصيدلية كانت معدة اعدادا تاما

في تاريخ التنازل ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذه الطلبات وتحقق أوجه دفاعه مما يعيب الحكم بالتقصير .

وحيث أن النعمى في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أن التحدى ببطلان إجراءات التحقيق لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة للتقصير . والنعمى في شقه الثاني مودود ، فإنه لما كان من المقرر قانوناً أن الطالب للسدى يلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطالب الذى يقدم إليها في صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، وكان للطاعن لم يتمسك ببطلانته المشار إليها في سبب النعمى في صيغة صريحة جازمة تدل على تصميمه عليها ، فإنه لا يصح له أن ينعمى على الحكم المطعون فيه أنه ضرب صفحا عنها . هذا إلى أنه متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى أمام محكمة الموضوع كافية لتكوين عقيدتها فلا تثريب عليها إذا هي لم تأمر بضم أوراق أخرى استجاب له طلب أحد الخصوم ، ويكون النعمى على غير أساس .

وحيث أن للطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم انتهى إلى نفي حالة للضرورة رغم ثبوتها من سفر المطعون عليه الثانى للخارج ، ومن تغيير طبيعة عمله إلى للتدريس ، وإنهاء نشاطه للبائع أو تغييره إلى نوع آخر من النشاط يكفى لقيام حالة الضرورة ، ودون بحث بواعثها ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن النعمى غير منتج ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بنى الحكم على دعامين كل منهما مستقلة عن الأخرى ، وكان يصح بناء الحكم على أحدهما وحدهما ، فإن النعمى عليه في للدعامة الأخرى يكون غير منتج ، وكان للثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بإخلاء للطاعن من العين المجرة على لفتقاء للشرط الأول من شروط تطبيق المادة ٢/٥٩٤ من القانون الدنى وهو وجود التجزأ أو المصنع على التفصيل الوارد في الرد على للسبب الثانى ، وكان هذا يكفى لحمل قضاء للحكم ، فإن النعمى على ما انتهت

- ١٠٦٢ -

اليه بشأن نفى حالة الضرورة - أيا كان وجه للرأى فيه - يكون غير منتج -

ولما تقدم يتعين رفض اللطن .

لذلك

رفضت المحكمة للطن والزمت اللطاعن المصروفات ومبلغ عنبرين جنيتها  
مقابل أتعاب المحاماة وحكمت بمصادرة الكفالة

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

\*\*\*

## جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسه السيد المستشار : محمد اسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعفوية السادة  
المستشارين : الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجوري وصالح نصار ، ابراهيم فراج .

---

( ٢٦٣ )

### الطعن رقم ٢٠ سنة ٤٦ ق

تطبيق للعنه - يجب ان يمضى سنة يعجز فيها للزوج عن الوصول الى زوجته  
بعد رفع الدعوى ولا تحتسب المدة السابقة عليها .

— مناط تحقق غيب العنه المسوغ للفرقة عند الحنفية ليس بمجرد ثبوت  
عجز الزوج عن الوصول الى زوجته بل استمرار هذا العجز طيلة السنة التي  
يؤجل التنازى الدعوى اليها وبالشروط السابق الاشارة اليها ولا يعتد بالمدة  
السابقة على بدء الخصومة .

توجيه من محكمة للنقض للمشرع

— تهيب المحكمة بالشرع الى اصدار تشريع جديد ينض فيه على الاحكام  
الموضوعية لكل مسألة من مسائل الأحوال الشخصية غير متقيد في ذلك بهذهب  
معين بحيث يكون الحكم الذى يؤثره الشرع هو الذى يتفق مع تطور الحياة  
الاجتماعية ومع الاستقرار المنشود للأسرة المصرية وفى يقين هذه المحكمة ان  
الشريعة الاسلامية اللغراء تائبى للجهود وتستعصى على التخلف والركود وتقتضى  
مرونتها ان تستجيب للحياة ما بقيت او تغيرت تلك الحياة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه اكد بد المستشار المنور  
صلاح نصار والمرافعة وبعد المدولة .

حيث ان الطعن اسنوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق  
الطعن - تتحصل فى ان المطعون عليها اقامت للدعوى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٧٣  
احوال شخصية نفس امام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم  
بتطليقها عليه طلاقاً بائن ، وقالت بياناً لدعواها انها تزوجته بعقد شرعى صحيح  
ون فى ١٣/٧/١٩٧٠ ، واقامت معه فى منزل للزوجيه منذ العقد حتى ٥/٦/١٩٧٣  
، ورغم انقضاء هذه المدة فانها لا تزال بكراً بسبب عدم قدرة الطاعن على  
الدخول بها لان به عنه تجهله غير قادر على مباشرة للنساء ولا اهل فى شغاله  
منها . ولذا كانت شابة وتخضى على نفسها من الفتنة وقد امتنع الطاعن -  
بتطليقها ظالماً وعناداً فقد اقامت الدعوى - وبتاريخ ١٧/٣/١٩٧٤ حكمت المحكمة  
بندوب مصلحة الطب الشرعى لتوقيع كشف الطبى على الطاعن لبيان حالته  
الصحية ، وما اذا كانت لديه قدرة على مباشرة للنساء من عدمه . ولتوقيع  
الكشف الطبى على المدون عليها لبيان ما اذا كانت لا تزال بكراً من عدمه  
وبعد ان قدم الطبيب الشرعى تقريره عادت وحكمت بتاريخ ٢٣/٣/١٩٧٥ بتطليق  
المطعون عليها من الطاعن طلاقاً بائناً - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٥٩ لسنة ٩٢ ق احوال شخصية القاهر طالبا للفاء ورفض الدعوى .  
وبتاريخ ٤/٤/١٩٧٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .  
ظن الطاعن على هذا الحكم بطريق الفحص ، وتعمت النيابة العامة مذكرة ادعت  
فيها الراى بنقض الحكم .

عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشسورة فرأته جديراً بالنظر .  
وبالجلسة المحددة للترمت للنيابة رايها .

وحيث ان مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون ، وفى

بيان ذلك بقول ان المقرر قانونا ان العيب يثبت بكافة طرق الاثبات ، اما العنة والخصاء فانه لا يقتضى بالتفريق فيها بمجرد طلب الزوجة ، بل لا بد من تأجيلها سنة قمرية لاحتمال أن يكون عدم وصول للزوج اليها لعل طارئة برجع زوتها . ولا كانت محكمة الموضوع قد رفضت اعطاء سنة قمرية كاملة لماترتها معانرة زوجية قبل القضاء بالتفريق فامسما على أنه لا جدوى من الامهال لاسنحالة وصول للطاعن لها رغم ان تقرير الطب الشرعى يؤكد صلاحيتها لمباينة للنساء ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف للقانون .

وحيث ان هذا للنمى في محله ، ذلك ان النص في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن احكام التنفئة وبعض مسائل الأحوال الشخصية على ان « للزوجة ان تطلب للتفريق بينها وبين زوجها اذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه بعد زمن طويل ولا يمكنها التمام معه الا بضرر كالجنون والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم يعلم به ام حدث ذلك بعد العقد ولم ترض به ، فان تزوجته عالة بالميب او حدث للعيب بعد العقد ورضيت به صراحة او دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق » ، وفي المادة الحسادية عشرة على ان « يستعان باهل الخبرة في العيوب التى يطلب فسخ الزواج من اجلها » ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الزوج ان ثبت به عيب مستحکم لا يمكن للبرء منه أصلا او يمكن للبرء منه بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى لها الإقامة معه الا بضرر شديد ، وانه توسع في العيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولا بالاستعانة باهل الخبرة لتبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده ، كل ذلك شريطة الا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمها بنفيه صراحة او دلالة . ولا كانت المذكرة الايضاحية للقانون قد اوضحت ان التفريق للعيب في الرجل قسمان قسم كان معمولا به بمقتضى مذهب ابي حنيفة وهو التفريق للعيب الذى متصل بقربان الرجل لأمله وهى عيوب العنة والخصاء وباقي فيه فقهه ، وقسم جاء به القانون وزاده على ما كان معمولا به وهو التفريق لكل عيب مستحکم لا تعيش للزوجة معه الا بضرر ، وكان ما نصت عليه المادة ١١ سائلة الذكر من الاستعانة باهل الخبرة من الأطباء يقصد به تعريف العيب وما اذا كان متحققا فيه الأوصاف التى اشارت اليها ، ومدى الضرر المتوقع من المرض وامكان البرء منه ولذا التى يتمنى فيها ذلك وما اذا كان مسوغا لطلب



التطليق أولا ، وكان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قد سكت عن التبرؤ لللاجراء الواجب على القاضي اتباعه للوصول الى اذحكم بالفرفة ، فلم معين الزمن لنطويل الذى لا يمكن بعد فواته البيرة من المرض ، او يبين ما يرتبه على تقارير اهل الخبرة من الأطباء بعد ثبوت وجود العنة من الحكم بالطلاق فى الحال أو بعد التأجيل مما يوجب الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب الحنفية طبقا للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . لا كان ذلك وكان المقرر فى هذا المذهب اذ اذا دعيت الزوجة على زوجها أنه عني وأنه لم يسطع معاشرتها بسبب هذا الدب ونبت انها لا زالت بكرا ، وأنه لم يصل اليها ، فيؤجله للقاضى سنة ليبين بمرور النصول الأربعة المختلفة ما اذا كان عجزه عن مياشرة النساء لعارض يزول او لميب مستحكم ، وبده السنة من يوم الخصومة الا اذا كان الزوج مريضا او به مانع شرعى او طبيعى كالأحرام والكرض فتبدأ حين زوال المانع ، ولا يحسب فى هذه السنة أيام غيبتها او مرضها او مرضه ان كان مرضا لا يستطاع معه الوقاع ، فان مضت السنة وعادت الزوجة الى للقاضى مصره على طلبها لأنه لم يصل اليها طالقت منه . لا كان ما تقدم ، وكان للثابت من الحكم المعلوم فيه انه نيب من تقرير الطبيب الشرعى ان المعلوم عليها مازالت بكرا تحتفظ بظاهرها العذرية التى يفتنى معها للقول بحدوث معاشرة ، وأن الطاعن وإن خلا من اسباب العنة العضوية الدائمة الا ان ما به من عيب قد يكون ناتجا عن عوامل نفسية ، وعندئذ تكون عنته مؤقتة يمكن زوالها بزوال بواعثها مما يمهده للشفاء واسترجاع القدرة على الجماع ، فان الحكم اذ قضى بالتقربى على سند من ثبوت قيام العنة النفسية به دون لهال ، يكون قد خالف القانون . لا يشفع فى ذلك تقريره انه عجز الطاعن عن الوصول الى زوجته المعلوم عليها استمر لأكثر من سنة قبل رفع الدعوى ، لأن مناط تحقق عيب العنة المسوغ للفرقة عند الحنفية ليس بمجرد ثبوت عجز الزوج عن الوصول الى زوجته بل استمرله هذا العجز طيلة السنة التى يؤجل للقاضى للدعوى اليها وبالشروط السابقة للإشارة اليها ومن ثم يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

وحيث ان المحكمة وان كانت قد انتهت - للترلا بأداء مهمتها فى رقابة التطبيق القانونى الصحيح - الى وجوب الاعتداد بفترة الإهمال اخذا بالراجع فى مذهب أبى حنيفة تطبيقا للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى أبقي عليها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، الا انه استكمالا لأداء رسالتها

لا يسمها الا ان تعاود الإشارة الى ان الامهال لا موجب له في خصوص العفة طبقا لبعض المذاهب الأخرى وفي رأى بعض الفقهاء الحننيين ، والا ان تكرر الامابة بالمرجع الى اصدار تشريع ينص فيه على الأحكام الموضوعية لكل مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، غير متقيدة في ذلك بمذهب معين ، بحيث يكون الحكم الذى يؤثره المشرع هو الذى يتفق مع تطور للحياة الاجتماعية ، ومع الاستقرار المشهود للأسرة المصرية ، وفى يقين هذه المحكمة ان للشرعة الاسلامية للفراء تأملى الجهود ، وتستعصى على التخلف والركود وتقتضى مرونتها ان تستجيب للحياة ما بقيت او تغيرت تلك للحياة .

لذلك

نقضت المحكمة للحكم المطعون فيه ، واحالت القضية الى محكمة استئناف للقاهرة ، والزمتم المطعون عليها المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

\*\*\*

## جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الخالق البغدادي وسليم عبد الله سليم ،  
محمد عبد العزيز الجدي .

---

( ٢٦٤ )

### الطعن رقم ٣٢٦ سنة ٤٤ ق

شفعة - يلزم ايداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع في خلال ستين يوما  
خزانة المحكمة المرفوعة امامها الدعوى وليست المحكمة الواقع بدائرتها العقار .

... لا كان ايداع الثمن الحقيقي خزانة المحكمة في الموعد الذي حددته المادة  
٩٤٢ من القانون الدنى هو اجراء من اجراءات دعوى الشفعة فانه يتعين اتخاذ  
امام المحكمة المختصة قانونا بنظر تلك الدعوى والا سقط الحق فيها فاذا كان  
طالب الشفعة قد اودع هذا الثمن خزانة المحكمة الجزئية التي يقع بدائرتها  
العقار ( محكمة ادفو الجزئية ) دون المحكمة الابتدائية المرفوع امامها دعوى  
للشفعة ( محكمة اسوان الابتدائية ) فان هذا الايداع يكون غير صحيح ويكون  
طالب الشفعة متخلفا عن ايداع الثمن وفقا للقانون مما يستطحقه في الأخذ  
بالشفعة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
محمد عبد الخالق البغدادي والمرفعة وبعد التدولة .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن تتحصل في ان المطعون ضده الاول اقام للدعوى ٢٥١ سنة ١٩٦٤ منى كلى اسوان طالبا للحكم باحقيقته في ان ياخذ بالشفعة قطعة من ارض البناء اشتراها للطاعن من باقى المطعون ضدهم لقاء ثمن قدره ٢٥٩٨٧٥٠ جم ووبتسليمها اليه . وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٦ قضت له المحكمة بطلباته فلم يرتض الطاعن هذا الحكم وطعن عليه بالاستئناف ٩٥ لسنة ١ قضائية اسوان واذا قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٧ بتأييده رفع الطاعن هذا الطعن وقامت للنيابة العامة مذكرة ابدت فيها الراى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مستورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة راياها ، وحيث ان مما ينمى للطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطا في تأويله وقال في بيان ذلك انه تمسك في صحيفة الاستئناف بسقوط حق المطعون ضده الاول في اخذ للمقار بالشفعة على اساس انه اودع ثمنه للبالغ ٢٥٩٨٧٥٠ خزنة محكمة ادفو الجزئية وكان يتعين عليه ليداعه خزنة محكمة اسوان الابتدائية التابع لها المقار والمختصة بنظر للدعوى عملا بالمادتين ٩٤٢ و٩٤٣ من القانون المدنى وقدم رفض الحكم المطعون فيه هذا الدنع بمقولة انه لا خلاف على ان المقار محل للتداعى يقع بدائرة ادفو التى اودع الثمن خزنتها وان محكمة اسوان الابتدائية هي المختصة بنظر للدعوى باعتبار قيمة المقار ومن ثم فانه يكون قد خالف للقانون وخطا في تأويله وتفسيره بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى في محله ذلك انه لا كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدنى قد نصت في فقرتها الثانية على انه يجب - خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة - وان يزود خزنة المحكمة الكائن في دائرتها للمقار كل الثمن - الحقيقي الذى حصل به للبيع مع مراعاة ان يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فان لم يتم الايداع في هذا اليماد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة ، وكان ليداع الثمن للحقيقى خزنة المحكمة في خلال الموعد الذى حددته المادة للسالفة هو اجراء من لجراءات دعوى الشفعة فانه يتعين اتخاذ امام المحكمة المختصة قانونا بنظر تلك الدعوى يؤكد ذلك ان المادة ٩٤٣ من القانون المدنى قد حددت المحكمة التى ترفع اليها دعوى الشفعة .

بانها المحكمة الكائن في دائرتها العقار المشفوع فيه مستخدمة ذات العبارة التي حددت المحكمة التي ترفع اليها دعوى الشفعة بانها المحكمة الكائن في دائرتها العقار المشفوع فيه مستخدمة ذات العبارة التي حدد بها المادة ٢/١٤١ للسابقة عليها المحكمة التي يجب ايداع النمن الحقيقي بخزانتها لاذ استخدم هذه العبارة في النصين بمعنى اصطلاحى واحد يدل على وجوب ايداع النمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه بخزانة المحكمة المختصة قاتونا بنظر دعوى السمعة والاسقط الحن فيها - لما كان ذلك وكان المطعون ضده الاول قد اودع هذا النمن خزانة محكمة ادفو الجزئية دون محكمة اسوان الابتدائية الواقع بدائرتها العقار المشفوع فيه والتي رفعت اليها دعوى الشفعة - وقد اعير الحكم المطعون فيه ايداع النمن بخزينة المحكمة الجزئية صحيحا تاسيسا على أن للعقار يقع بدائره محكمة ادفو الجزئية وان كانت محكمة اسوان الابتدائية المختصة بنظر الدعوى فانه يكون قد خالف للقانون وأخطأ في تأويله وتفسيره بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه اللعن ، وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم لا يمتد بالايدياع الحاصل ويعتبر طالب للشفعة متخلفا عن ايداع النمن وفقا للقانون مما يستلزم حقه في الأخذ بالشفعة ويتعين لذلك لفاء الحكم المستأنف والقضاء بصقوط حق المطعون ضده الاول في الشفعة ورفض دعواه .

#### فلهذه الأسباب

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وحكمت في موضوع الاستئناف بالفاء الحكم المستأنف ويرفض دعوى المستأنف ضده والزيمته بمصروفات الدرجتين ومصروفات هذا الطعن ومبلغ عشرين جنيا مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة -

أمين السر

## جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار : مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الخالق البغدادي وسليم عبد الله سليم ،  
محمد عبد العزيز الجبتي .

( ٢٦٥ )

### الطعن رقم ٥٠٢ سنة ٤٤ ق

١ - تقادم دعوى التعويض عن الفعل الضار مما يقبل التجزئة .

— الالتزام بالتعويض يقبل للتجزئة بين مستحقيه فإذا كان الطاعن لم  
يزلع دعواه المطالبة بالتعويض خلال المدة المدة القانونية المبرم الذي علم  
فيه بالضرر وبالشخص المسؤول عنه فلا يثنيه استناده لرفع الدعوى من  
تكرير في لادة المدة . كما ان عدم تسمية أول درجة الدعوى التي رتبها الخزون  
الاعتماد للدعوى التي رفعها الطاعن بعد الاعتماد لا يمنع بريان التقادم بالنسبة  
للطلبات في كل دعوى لأن الضم لا يلا كلاً من الدعويين ذاتيتها واستقلالها  
بالنسبة للطلبات التي لم تتحدد خصوصاً وموضوعاً وسبباً ويجوز الحكم فيها  
على حدة .

٢ - توكيل محامي بالاستئناف لا يلزم ان يكون سابقاً على رفع الاستئناف .

— ما يثيره الطاعن من ان الطعون ضده لم يصغر توكيلاً مصححاً عليه  
المحامي الذي رفع الاستئناف الا بعد انقضاء ميعاده مما يدعو للحكم بسقوط  
الاستئناف فلا محل له لأن مباشرة المحامي للأجراء قبل الحصول على سند  
بالتوكيل لا يبطئه طالما تكثرت صفته في مباشرته بإصدار توكيل له .

## المُحْكَمَة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير للذى تلاه السيد المستشار المقرر  
احمد سيف الدين سابق والمرافعة وبعد الدلو له .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
تتحصل في ان الطاعن وآخرين رفعوا الدعوى ٢٣٢ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى  
القاهرة بطلب الزام لطيف ونيس الأسيوطى - المطعون ضده الأول - وزكى  
ووحيب الأسيوطى اصحاب للشركة العامة للاعمال التجارية ٥٥ شارع الجمهورية  
قسم الازيكية بان يدفعوا لهم متضامين مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضا عن  
وفاة مورثهم استنادا الى ان المطعون ضده الأول وهو تابع لشركة زكى ووحيب  
الاسيوطى صدمه فاحدث به الاصابات التى اوتت بحياته وقد حوكم عن ذلك  
جنايا وقضى لنتهايا بحبس سنة مع الشغل وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٤ حكمت  
المحكمة بالزلم المدعى عليهما سالفى البيان بان يدفعا متضامين للمدعين مبلغ  
اللى جنيه . استأنف هذا الحكم المطعون ضده الأول وزكى يوسف الاسيوطى  
ووحيب يوسف الاسيوطى بصفتهم للشخصية وشركة اتوبيس نهضة مصر  
بالاستئناف ٢٣٤٠ سنة ٨٨ قضائية للقاهرة . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١١ حكمت  
المحكمة بعدم جواز الاستئناف من شركة اتوبيس نهضة مصر وبإلغاء الحكم  
المستأنف وبسقوط الدعوى ٢٣٢ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة بالتقدم للثلاثى  
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها للرأى  
ينقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت  
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول والوجه  
الثانى من السبب الثالث من اسباب الطعن مخالفة للقانون والخطا في تطبيقه  
وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قضى بسقوط الدعوى ٢٣٢ سنة ١٩٦٧ مدنى  
كلى للقاهرة بالتقدم للثلاثى لرفعها بعد اكثر من ثلاث سنوات من علم الطاعن

بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه في حين ان تلك الدعوى رفعت في الجهاد ولكن الاعلان الدال على ذلك والمشار اليه بحكم محكمة اول درجة والثابت ضمن المفردات على ملف الدعوى انتزع من اوراقها وقضلا عن ذلك فقط استبعدت المحكمة الاعلان الموجه منه للمطعون ضده الاول والمقدم لها بعد انتهاء المرافعة باعتباره مستندا لم يصرح بتقديمه بالرغم من ان هذا الاعلان ليس مستندا ولكنه من مفردات الدعوى ويثبت تخلف المطعون ضده الاول بالجلسات وتوكيله لمحام يتوكيل مؤرخ ١٩٧٢/٤/٨ بعد ان سلخت الدعوى زمنا طويلا مما دعا الطاعن للرفع بسقوط الاستئناف من المطعون ضده الاول لرفعه من محام لم يكن موكلا عند ايداع صحيفته بقلم الكتابي او خلال ميعاد الاستئناف وهذا ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطا في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا للنمى غير سديد ذلك بان الحكم المطعون فيه اسند قضاءه بسقوط الدعوى ٢٢٢ سنة ١٩٦٧ مدني كلى للقاهرة الى ان سريان تقادم الحق في التعويض قد وقف طوال مدة المحاكمة الجنائية والتي انتهت بالحكم الجنائي الاستئنافي ١٦٢٧ سنة ١٩٦١ جرح مستأنف للقاهرة في ١٩٦٢/٦/٧ ومن بعده حكم للنقض الصادر في الطعن ٢٧٢٠ سنة ٣٢ قضائية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣. الا انه ليس في الدعوى ٢٢٢ سنة ١٩٦٧ مدني كلى للقاهرة ومن مفرداتها الدعوى ٧٢٤ سنة ١٩٦٥ مدني الدرب الاحمر ما يقف للتقادم في السنوات الثلاث التالية لانتهاء المحاكمة الجنائية وهذا من الحكم المطعون فيه يتفق وصحيح القانون بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بانتقاضات سنوات من اليوم الذي يلزم فيه الضرر وبالشخص المسئول عنه عملا بالمادة ١٧٢ من القانون الجنائي ويقف سريان مدة للتقادم اثناء محاكمة المسئول جنائيا الى ان يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها سواء من محكمة الجنائيات او من محكمة الجرح المستأنفة فعندئذ يعود سريان التقادم ، واذ كان ذلك وكان الحكم النهائي بادانة المطعون ضده الاول قد صدر من محكمة الجرح المستأنفة بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧ ولم يرفع الطاعن دعواه للمطالبة بالتعويض خلال السنوات الثلاث التالية فلا يغنيه استناده لاعلان رفع الدعوى من آخرين في الجهاد في ١٩٦٥/٦/٦ امام محكمة للدرب الاحمر كما يستفاد من الشهادة المحققة بحالته وهو ما اشارت اليه محكمة اول درجة في اسبابها لأن الالتزام بالتعويض



يقبل التجزئة بين مستحقته ، كما ان ضم محكمة اول درجة للدعوى التى رفعها آخرون فى الميعاد للدعوى التى رفعها للطاعن واخرون بعد الميعاد لا يمنع سريان انتقادم بالنسبة للطلبات فى كل دعوى لأن للضم لا يفقد كلا من الدعويين ذاتيتها واستقلالها بالنسبة للطلبات التى لم تتحد خصوما وموضوعا وسببا ويجوز للحكم فى كل منهما على حدة أما ما يثيره الطاعن من ان المحكوم ضده الاول لم يصدر توكيلا مصحقا عليه للمحامى الذى رفع الاستئناف الا بعد انقضاء ميعاده مما يدعو للحكم بسقوط الاستئناف فلا محل له لأن مباشرة المحامى للإجراء قبل الحصول على سند بالوكالة لا تبطله طالما تأكدت صفته فى مباشرته باصدار توكيل له ويكون النعى على الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه فى غير محله .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى والوجه الأول من السبب الثالث للتناقض والقصور فى التسبب ومخالفة القانون وبياننا لذلك يقول ان الحكم الابتدائى قضى بالزلم المطعون ضدهما الثانى والثالث بشخصيهما ومن ثم فلا يقبل منهما الاستئناف ولكن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الاستئناف الذى رفعه المطعون ضدهما المذكوران - بعد ان اثبت فى صدر اسبابه ان الدعوى لم ترفع ضدهما شخصا ولما رفعت ضد الشركة مالكة السيارة بما يعيبه بالتناقض والقصور فى التسبب ومخالفة القانون ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير منتج ولا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية ذلك بان مسئولية مالك السيارة التى احدثت للضرر هى مسئولية التبوع عن اعمال تايجه قائد السيارة - المطعون ضده الأول - ومؤداهما ان يكون مالك السيارة كفيلا متضامنا لقائد السيارة فى اداء التويض الذى يحكم به عليه ولما كان مما لا يجوز ان يسوى فى الحكم بين الكفيل المتضامن والدين المتضامن لأن تضامن الكفيل مع الدين لا يجعله مدينا اصليا بل يبقى للتزلم تبعا فينقضى حتما بانتقضاء للتزلم المدين ولو كان ذلك بالانتقادم الذى وقف سريانه بالنسبة للكفيل اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى على سند صحيح من القانون - كما سبق البيان فى الرد على سبب للطعن الأول - بسقوط الحق فى مطالبة قائد السيارة مرتكب الحادث بالتعويض بالانتقادم وهو الدين الاصلى بما يفنى

عليه ختفاً وبطريق اللزوم انقضاء الالتزام بالنسبة لملك السيارة باعتباره  
كفيلًا متضامنًا فإنه لا جدوى من بحث تمثيل المظنون ضدهما للثاني والثالث  
بشخصيهما للشركة مالكة السيارة من عدمه لأن للتلزم هذه الشركة انقضى قبما  
لانقضاء التلزم الحين الأصلي المظنون ضده الأول - ويكون النعى بهذا السبب  
وتلك الوجه في غير محله متمين للرغص .

#### فلهذه الأسباب

رفضت المحكمة الطعن والأزمت الطاعن بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيهًا  
مقابل اتعاب المحاماة مع مصادرة خمس الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : عبد المال السيد نائب رئيس المحكمة وعشوية السادة  
المستشارية : أحمد صلاح الدين وغو ، محمد فاروق راتب وإبراهيم فودة ، عماد الدين رركات .

---

( ٢٦٦ )

### الطعن رقم ٤٢٠ سنة ٤٤ ق

تقادم دعوى للتعويض الخفية يتقـ سريانها خلال فترة المحاكمة  
الجنائية .

— إذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى  
التعويض فان الدعوى الخفية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية فاذا انفصلت  
الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية فان اختار الضرر الطريق المدني دون الطريق  
الجنائي للمطالبة بالتعويض فان سريان التقادم بالنسبة للمضروب يقتطع طول  
المدة التي تقوم فيها المحاكمة الجنائية فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصور  
حكم نهائي فيها بادانة الجاني او عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فانه  
يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض الخفية بمدة الأصلية  
وهي ثلاث سنوات على أساس ان رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة  
مانعا قانونيا في معنى المادة ٣٨٢ من القانون المدني يتعذر معه على الضرر  
المطالبة بحقه في التعويض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومناع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
إبراهيم فودة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان للوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتصل في ان المطعون عليه اقام الدعوى رقم ٣١٠٤ لسنة ١٩٧٢ مئضى كلى  
الاسكندرية ضد الطاعن واخرى بصحيفة اودعها قلم كتاب المحكمة في ١١/٩/  
١٩٧١ للحكم بالزامهما بان يؤديا له مبلغ عشرة آلاف من الجنيهاات وقال  
بيانا للدعوى انه بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٧ اطلق نجل للطاعن مسمارا من نبله  
فاحدث جرحا بعين نجله مما نشأ عنه حدوث عاهة مستديمة هي فقد ابصار  
عينه اليمنى وقدم المتهم للمحاكمة الجنائية في القضية رقم ٣٤١٦ لسنة ١٩٦٧  
جنايات اجداب. المطارين ، وفي ١٠/٢٠/١٩٦٨ قضت محكمة جناح المطارين  
بتسليم المتهم لولى امره على ان يكون مسئولا عن حسن سيره مستقبلا ، طعن  
الطاعن في هذا الحكم امام محكمة الجناح المستأنفة بالاسكندرية قيد برقم ٢٥٥٠  
لسنة ١٩٦٨ وفي ١٠/٢/١٩٦٩ حكمت المحكمة حضوريا بعدم جواز الاستئناف،  
وانه لا كان الحادث قد سبب اضرارا مادية واجدية للمطعون عليه يقتدر التمييز  
فيها بمبلغ عشرة آلاف جنيه فقد رفع الدعوى للحكم بطلباته ، وبتاريخ  
١١/٢/١٩٧٢ حكمت المحكمة بقبول الدفع المبدى من المدعى عليهما ( الطاعن  
وشقيقه احمد سالم ) بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى - استأنف المطعون عليه  
هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا الغاء والحكم بطلباته وقيد  
الاستئناف برقم ٢٩٥٠ س ٣٨ ق ، وفي ٢/٢/١٩٧٤ حكمت المحكمة بالغاء  
الحكم المستأنف ورفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم والزام الطاعن بان يدفع  
للمطعون عليه مبلغ ٥٠٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت  
النيابة العامة مذكرة ايجت فيها للرأى بنقض الحكم .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين يعنى الطاعن على الحكم المطعون فيه  
بالسبب الاول مخالفة القانون والخطا في تطبيقه وتاويله وفي بيان ذلك يقول  
ان المطعون عليه بصفته اذا ابلغ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٧ عن حدوث اصابة ابنه  
للقاهر واتهم ابن الطاعن بارتكاب الحادث وبناء على ذلك حرره المحضر الذى  
انتهى بتقيد الواقعة صده برقم ٣٢١٦ لسنة ١٩٦٧ جنايات اجداب للمطارين

اتمام دعواه المدنية بطلب للتعويض في ١٩٧١/١١/٩ فانها تكون قد سقطت بالتقادم الثلاثي ، كما ان الحكم في القضية رقم ٣٢١٦ لسنة ١٩٦٧ جنبايات احدث المطارين قد صدر بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٠ وهو حكم نهائي كنص المادة ٣٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية ولم يرفع المظنون عليه دعواه بطلب التعويض الا في ١٩٧١/١١/٩ اي بعد فوات ثلاث سنوات من تاريخ صدوره فتكون الدعوى من هذه الناحية ايضا قد سقطت بالتقادم .

وحيث انه لذ تنص المادة ١٧٢ من القانون المدني - على انه (١) تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمسة عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع (٢) على انه اذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد لانقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فان دعوى التعويض لا تسقط الا يسقط الدعوى الجنائية كان مؤدى ذلك انه اذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فان الدعوى المدنية لا تسقط الا يسقط الدعوى الجنائية ، فاذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بان اختار المضرور - الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض فان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوقا لدعوى المدنية لا تدوم فيها المحاكمة الجنائية فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها بادلته الجاني او عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فانه يقترب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمعتمداً الاصلية وهي ثلاث سنوات على اساس ان رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يقتضيه معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض ، لما كان ذلك وكانت دعوى التعويض الماثلة ناشئة عن الجنائية رقم ٣٢١٦ لسنة ١٩٦٧ احدث المطارين فان سريان التقادم الثلاثي المسقط لحق المظنون ضده بصفته في الرجوع على المسئول عن الفعل الضار لا يبدأ الا من تاريخ صدور الحكم النهائي في الجنائية المذكورة بادلته الجاني ولذا كان الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٠ بتسليم المتهم الصغير - ابن الطاعن ، لولى امره وان كان لا يقبل المظنون فيه بالاستئناف من اتهم كنص المادة ٣٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية المطبقة على واقعة الدعوى - قبل لانفاها بالقانون

رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ - بشأن الاحداث - فانه لا يكون نهائيا الا بفصول  
المواعيد المقررة للطعن فيه من النيابة العامة او باستئناف طرق الطعن ، واذ كانت  
النيابة العامة لم تطعن على الحكم المذكور بالاستئناف فانه يكون نهائيا بفصول  
مدة الثلاثين يوما المقررة للطعن فيه بالاستئناف من النائب العام كنص الفقرة  
الاخيرة من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية اى من ١٩/١١/١٩٦٨  
وهو التاريخ الذى يبقا من اليوم التالى له بسريتان تقادم دعوى التمييز المدنية  
بمعتها الأصلية على ما سلف بيانه ، ولما كان للثابت من الاوراق ان هذه الدعوى  
اقيمت فى ١٩٧١/١١/٤ فاتها تكون قد رفعت قبل مدة الثلاث سنوات المقررة  
قانونا يسقطها ويكون للحكم المطعون فيه قد اصاب فى قضائه برفض الدفع  
بمسقوطها بالتقادم ولا يغير من الامر شيئا خطؤه فى اعتباره تاريخ الحكم الصادر  
فى استئناف اتهم مباد سريان التقادم طالما ان ذلك لم يؤثر فى النتيجة التى  
لغتها اليها ويكون للنمى عليه بالخطا فى تطبيق القانون بالسبب الأول  
غير منتج .

ونحيث ان الظاهر يعمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه بطلانه  
لقصور فى التمييز وفى بيان ذلك يقول انه تمسك فى دفاعه امام محكمة  
الاستئناف بانه لم يمسى تربية ابنه للقاصر ولانه قام بواجب الرقابة عليه بما  
يلزم من حرص وعناية فضلا عن تمسكه بمفلى علاقة السببية بين الخطا المفترض  
فى جانبه والضرر الذى احدثه تامينها على ان الفعل الذى سبب للضرر لابن المطعون  
عليه كان مفاجأة من شأنها ان تجعل الضرر مؤكدا حتى مع قيامه بواجب  
الرقابة وتطالب لخاله للدعوى الى التحقيق لاثبات اوجه دفاعه الا ان الحكم المطعون  
فيه اعفل اللرد على هذا الادفاع رغم انه دفاع جوهري يتغير به وجهه للزى فى  
الدعوى .

وحيث ان هذا النمى فى مظهره ذلك انه لما كان مؤدى عن المادة ١٧٣/٣  
عن القانون المدنى ان مسئولية متولى الرقابة عن الاطفال غير المشروعة التى تقع  
بين تجب عليه رقابتهم هى مسئولية سبباها خطأ مفترض لفتراضا قابلا لاثبات  
النگن لومن ثم يستلزم متولى الرقابة ان يقتضى هذا الخطا عن نفسه بان  
يقضى انه تمام بواجب الرقابة فيما يقتضى من العناية ولانه المتخذ الاحتياطات

المقتولة ليمنع من نيطت به رقابته من الأضرار بالغير وللموجه عام لم يسيء  
تربيته فان فعل انتفى الخطأ المفترض في جانبه وارتفعت عنه المسؤولية كما  
يستطيع ايضا ان ينفى مسؤوليته بنفى علاقة السببية باثبات ان الضرر كان  
لا محالة ولتما ولو قام بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة بما ينبغي من  
العناية ، لا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الطاعن تمسك امام محكمة  
الاستئناف بنفى مسؤوليته عن الفعل للضرار الذي وقع من ابنه للقاصر مؤسسا  
ذلك على انه لم يقصر في واجب الرقابة بما ينبغي من حرص وعناية ، وطلب  
لحالة للدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعه ، وكان هذا الدفاع جوهريا قد يتغير به  
ان صح وجه الراى في الدعوى فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعن بالرد عليه يكون  
معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه في خصوص هذا السبب .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثاني وحالة  
لل قضية الى محكمة استئناف الاسكندرية ، والزم الطعون عليه بالمصاريف  
ومبلغ عشرين جنيها انعابا للمحاماة للطاعن .

قائـم رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس محكمة النقض وعقوبة السادة  
المستشارين : محمد صفى المصاوي ، زكى المصاوي صالح وعبد الحميد المصاوي ، محمد طه سنجري

---

( ٢٦٧ )

### الطعن رقم ١٣٠ سنة ٤٤٤ ق

اثبات - يصح للمحكمة أن تستند إلى أمر تقرر في حكم آخر بشرط أن يكون  
الحكم المستند إليه قد سبق صدوره ومودعا ملف الدعوى .

— لما كان الأصل أن يكون كل حكم مستوفيا بذاته جميع أسبابه وإذا  
صح للمحكمة أن تستند إلى أمر تقرر في حكم آخر فشرط ذلك أن يكون الحكم  
المستند إليه قد سبق صدوره ومودعا ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها  
وعنصراً من عناصر الإثبات فيها يتنازل الخصوم في دلائله فإذا استندت  
الحكمة في حكمها على ما ثبت لديها في دعوى أخرى كانت منظورة أمامها وغير  
منضمة للدعوى التي صدر فيها للحكم فإن استنادها إلى ما تبينته من هذه  
الدعوى الأخرى يكون قاصراً بما يستوجب نقض الحكم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
زكى المصاوي صالح والرافعة وبعد الدولة .

وحيث أن للطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث ان الوقائع - على ما يبين من للحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان للطاعة طلبت استصدار امر بالزام المطعون عليها بان تؤدي لها مبلغ ٥٠٠٠ ج رفض رئيس المحكمة اصدار الامر وحدد جلسة لنظر الدعوى وقيدت بزم ٢٨٢١ سنة ١٩٧١ مئى جنوب للقاهرة الابتدائية ، وطلبت للحكم لها بالطلب السابق ، وقالت شرحا له انها تدلين للمطعون عليها بالمبلغ المذكور بموجب سند ائفى ثابت للتاريخ في ١٤/١١/١٩٦٢ ومستحق للوفاء وقت الطلب وقد انذرتها في ٢٨/٦/١٩٧١ بالوفاء به ولكنها لم تفعل . دفعت المطعون عليها ببراءة قمتها من الدين واستدلت على ذلك بعقد صلح منحور في ٣/١/١٩٦٧ تقر فيه الطاعة بانها لا تدلينها في شيء ، وردت للطاعة على هذا الدفاع بان عقد الصلح المذكور مزور عليها ولنها اقامت الدعوى رقم ٧١٥٤ سنة ١٩٧١ مئى جنوب للقاهرة الابتدائية بطلب الحكم برده وبطلانه . وفي ١٧/٤/١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى تاسيسا على ان عقد الصلح المشار اليه قد حكم نهائيا بصحته . استأنفت للطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٢١ سنة ٨٩ ق مئى للقاهرة ، وبتاريخ ٨/١٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن للطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها ضم هذا الطعن الى الطعن رقم ١٢٧ سنة ٤٤ ق وابتدت الراى في الموضوع برفضه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرات انه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ذلك انه اقام قضاءه بتأييد للحكم المستأنف على ان الحكم بعدم قبول الدعوى رقم ٧١٥٤ سنة ١٩٧١ بتزوير عقد الصلح قد صار نهائيا ، ولم يستند للحكم في ذلك الى دليل في أوراق الدعوى بل الى ما تبينه من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٥٢٣ سنة ٨٩ ق مئى للقاهرة وهو لاستناد غير جائز قانونا لأن الاستئناف المذكور لم يكن ضمن أوراق الدعوى ، مما يعيب للحكم المطعون فيه بالقصور .

وحيث ان هذا النعى شديد ، ذلك انه لا كان الاصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون كل حكم مستوفيا بذاته جميع اسبابه ، واذا صح للمحكمة ان تستند الى امر تقرر ضمن مستنداتها وعنصر من عناصر الاتبات

فيها ويتناضل الخصوم في دلالته ، وكانت الطاعة قد تمسكت في أسباب استئنافها بأن الحكم الابتدائي أقام قضاءه برفض ( الدعوى على ما قرره من أن عقد الصلح المؤرخ في ١٩٦٧/١/٣ قد حكم نهائيا بصحته بعد أن قضى بمحرم قبول الدعوى رقم ٧١٥٤ لسنة ١٩٧١ في حين أن هذا الحكم الأخير لم يصبح نهائيا لأنها طاعت بالاستئناف ، وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله « أن الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧١٥٤ لسنة ١٩٧١ كلى جنوب للقاهرة بطلب رد وبطلان عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٧/١/٣ متيد بجنول المحكمة برقم ٢٥٢٣ لسنة ٨٩ ق القاهرة ومحكوم فيه بجلسة ١٩٧٣/١٢/٨ برفضه وتأييد للحكم المستأنف ... الأمر للذي يضحى معه للحكم الصادر في الدعوى رقم ٧١٥٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب للقاهرة قد أصبح نهائيا ، وطالما أقرت المستأنفة بالمبلغ المرفوع به للدعوى بعد لقررها بالتخالف فيكون جديرا بالرفض ، مما مفاده أن محكمة الاستئناف استندت في قضائها على ما ثبت لديها في استئناف آخر كان منظورا امامها وغير منضم للاستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه ، فان استنادها الى ما تبينته من هذا الاستئناف الآخر يكون قاصرا لا يغنى عن تسبيب قضائها ، وهو ما يوجب للحكم المطعون فيه بالقصور بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

لذلك

نقضت المحكمة للحكم المطعون فيه واحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة وألزمت المطعون عليها بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

نائب رئيس محكمة النقض

أمين السر

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعفوية السادة  
المستشارين : أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الخالق الليخادى وسليم عبد الله سليم ، محمد  
عبد العزيز الجندي .

---

( ٢٦٨ )

### الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٤٢ ق

قضاء مستعجل - لا يجوز للقاضي المستعجل اذا ما قضي بعدم اختصاصه  
ان يحيل الدعوى الى محكمة الموضوع وتقع هذه الاحالة باطلا .

نـ المشرع قد افرد القاضي المستعجل باختصاص نوعي محدد هو الامر  
باجراء وقتي عند توافر الاستعجال وعدم المساس باصل الحق فاذا تبين له عدم  
توافر احد هذين الشرطين قضي بعدم اختصاصه وبهذا القضاء تنتهي الخصومة  
امامه فلا يصح له احالة النزاع الى المحكمة الموضوعية لورود هذه الاحالة على  
معنوم ولانه لا يحق للقاضي المستعجل تحويل طلبات الخصوم من طلب وقتي  
الى طلب موضوعي ويتعين على محكمة الموضوع القضاء بعدم قبول الدعوى  
لان اجراءات التقاضي ومنها كيفية اتصال المحكمة بالدعوى تتعلق بالنظام  
العام وتصل في صحتها المحكمة من تلقاء نفسها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار احمد  
سيف الدين سابق والرافعة وبعد الدلالة .

### حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق - تتحصل في ان الطاعن رفع الدعوى ٣١٠ سنة ١٩٧٠ مدني جرجا طالبا للحكم بصفة مستعجلة بطرد المطون ضدهما من قطعة ارض مساحتها ٨٦٣٥ مترا . وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٠ قضت المحكمة في مادة مستعجلة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وباحالتها لمحكمة سوهاج الابتدائية حيث قيدت برقم ٥٨٧ سنة ١٩٧٠ مدني كلي سوهاج وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٥ قضت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ويجوز نظرها ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢ برفض الدعوى . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقامت النيابة مذكرة ايدت فيها للراي بتنقض الحكم المطون فيه واعتبار دعوى الطاعن مفتية واذا عرض للطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان النيابة طالبت نقض الحكم المطعون فيه واستندت في ذلك الى انه تجوز اثاره الاسباب المتعلقة بالنظام العام لاول مرة امام هذه المحكمة طالما كانت لا تقوم على ولتغ غير قائم في الدعوى ولا تحتاج الى اية ورقة جديدة لم تقدم لمحكمة الموضوع وان للثابت من الأوراق ان الدعوى رفعت لابتداء امام محكمة جرجا الجزئية بطلب للحكم بصفة مستعجلة بطرد المطون ضدهما من الأرض محل النزاع تأسيسا على انها يغتصبانها ولم ترفع بطلب موضوعي فكان يتعين على قاضي محكمة جرجا بصفته قاضيا للاُمور المستعجلة ان تبين له عدم توافر شرطي الاستعجال وعدم المساس باصل الحق او احدهما ان يقضي برفض الدعوى ، ولئن كان العمل قد جرى باستعمال تغيير عدم الاختصاص بدلا من تعبير رفض الدعوى في هذه الحالة فان الحكم باى من التعبيرين ينهي الدعوى امام القاضي المستعجل بحيث لا يكون ثمة محل لأعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات باحالة الدعوى للمحكمة المختصة ويكون الامر بالاحالة للمحكمة الابتدائية واردا على معدوم فلا تلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بمنظرها بل كان عليها ان تقضى بانتهائها واذا خالف للحكم المطون فيه هذا النظر وكان طريق اتصال الدعوى بالمحكمة من النظام العام وكان الطاعن يطلب نقض الحكم المطون فيه وهو ما يؤدي اليه ما تثيره للنياية ولا يجمع من رفع النزاع الى القضاء

بالمطريق الذي رسمه للقانون فإن السبب الذي تتيحه للنياية يدخل في عشموم  
ظليات الطاعن ويتسع له نطاق الطعن والحكم الطعون فيه يكون قد خالف القانون  
بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعم سعيد ذلك بأن نص المادة ٤٥ من قانون المرافعات  
الوارد في الفصل الخاص بالاختصاص النوعي على ان « ينبغي في مقر المحكمة  
الابتدائية قاضي من قضاتها ليحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق في  
المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، اما في خارج دائرة المحكمة  
التي يها مقر المحكمة الابتدائية فيكون هذا الاختصاص لمحكمة الورد الجزئية ،  
على ان هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع ايضا بهذه المسائل اذا  
رغبت لها بطريق التبعية » يدل على ان النماذج قد افرد قاضي المسائل المستعجلة  
باختصاص نوعي محدد هو الامر بإجراء وقته اذا تولى سريان مما عدم المساس  
بالحق وان يتعلق الاجراء المطلوب بإمر مستعجل ، بخبر عليه من فوات الوقت  
وهذا الاختصاص متميز عن الاختصاص النوعي للمحاكم الجزئية والابتدائية  
التي تختص بالنصل في موضوع النزعة التي ترفع اليها . ولذا رغبت الدعوى  
لقاضي المسائل المستعجلة بطلب اتخاذ إجراء وقته وتبين له ان الفصل فيه يقتضى  
المساس بالحق او ان الاستعجال مع خشية فوات الوقت يغير متوفر قضي بعدم  
اختصاصه ينظر للدعوى وبهذا للقضاء تنتهي الخصومة امامه ولا يبقى منها  
ما تجوز لحالته لمحكمة الموضوع طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات لان هذا  
القضاء يتضمن رفضا للدعوى لعدم تولى الشرطين اللذين لقبولها ومهما  
الاستعجال وعدم المساس بالحق وثانيا - لان الدعي طلب في الدعوى الامر  
باتخاذ إجراء وقته وهذا الطلب لا تختص به استقلاا محكمة الموضوع ولا تملك  
المحكمة تحويره من طلب وقته الى طلب موضوعي لان الدعي هو الذي يحدد  
طلباته في الدعوى ، لا كان ذلك وكان الطاعن قد اقام دعواه ٢١٠ سنة ١٩٧٠  
مذني جرجا بطلب الحكم بصفة مستعجلة بطرد الطعن ضدهما من الأرض  
المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها له وبجلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ قضت محكمة  
جرجا للجزئية في مستعجلة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى  
مؤسسة قضاها على ان المحكمة ترى ما هو ظاهر من أوراق الدعوى الخسمة ان  
يد ادمي عليها بريئة من شبهة الغصب ومن ثم يكون قاضي الأمور المستعجلة  
غير مختص بنظر هذا النزاع وهو ما يفيد ان القضاء بعدم الاختصاص يستند

الى ان الأمر بطرد المطعون ضدهما ينطوى على مساس بالحق وبهذا للقضاء تنتهى  
الدعوى ويكون خطأ ومخالفة للقانون ما أمر به الحكم من لحالة النزاع لحكمة  
سوهاج الابتدائية لوروده على عدم وينبئ على هذا الا يصح لتصل المحكمة  
سوهاج الابتدائية بالنزاع الموضوعى وفصلها فيه بالرغم من ان قاضى الأمور  
المستعجلة بمحكمة جرجا الجزئية لا يملك ان يحيل اليها النزاع الموضوعى لانه لم  
يرفع اليه ولا يحق له تغيير طلب الدعوى من طلب الأمر باتخاذ إجراء وقتى الى  
طلب موضوعى ولانه فصل فى الطلب المرفوع عليه فى الحدود التى اوضحها  
الدعى وكانت إجراءات التقاضى ومنها كيفية اتصال المحكمة بالدعوى تتعلق  
بالنظام العام وتصل فى صحتها المحكمة من تلقاء نفسها طالما تولفت فى الدعوى  
للمناصر المثبتة لمخالفة للنظام العام فقد كان على محكمة الاستئناف - إزاء  
للولاح من حكم محكمة جرجا الجزئية باعتبارها محكمة الأمور المستعجلة وحكم  
محكمة سوهاج الابتدائية - الاستئناف - ان تقصر قضاها على إلغاء الحكم المستأنف  
وتعتبر الدعوى منتهية بحكم محكمة جرجا الجزئية ولذا خالف الحكم المطعون  
فيه هذا النظر وكان ما تثيره النيابة مما يتسع له للطعن ويؤدى الى ما طلبه  
الطاعن فانه يتعين نقضه دون حاجة لبحث باقى سببى طعنه .

وحيث ان موضوع الطعن صالح للفصل فيه ولا يتقدم بتعين القضاء فى  
موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وباختيار الدعوى منتهية .

#### عليه الأسباب

نقضت المحكمة للحكم المطعون فيه وحكمت فى موضوع الاستئناف بإلغاء  
الحكم المستأنف وباعتبار الدعوى منتهية والزم المطعون ضدهما مصروفات  
الاستئناف وهذا الطعن ومبلغ عشرين جنيها مقابل آتاعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار : محمد أسعد مصود نائب رئيس المحكمة وعضوية المساعدة  
المستشارين : الدكتور إبراهيم صالح ، محمد الجبوري وصلاح نصار ، مصود رمضان

---

( ٢٦٩ )

### الطعن رقم ١٩ سنة ٤١ ق

٤ - تصدى محكمة الاستئناف لنظر الدعوى إذا كان للحكم المستأنف باطلا  
لعيب في الإجراءات .

— متى استنفذت محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع  
الدعوى ورات المحكمة الاستئنافية ان الحكم المستأنف باطل لعيب في الإجراءات  
تعين عليها الا تكف عند حد تقرير البطلان بل تفصل في الموضوع بحكم جديد  
تزاعي فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع — فإذا كانت الطاعة تعيب على  
الحكم المطعون فيه عم القضاة ببطلان الحكم المستأنف لعيب لحق إجراء اعلان  
للدعوى التي بنى عليها وكان هذا البطلان ايا كان وجه الراى فيه لم يكن  
من شأنه ان يغفل يد محكمة الاستئناف عن التصبدي موضوع  
للنزاع والفصل فيه وكان ما اتبعه للحكم المطعون فيه من إجراءات ليست  
محل نعى في شئ منها من جانب الطاعة فان النعى على الحكم الابتدائي يفرض  
صحته يكون غير منتج .

٢ - سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع في الدعوى تمتد الى تصحيح رقم  
للمقار دون أن يعاب على حكمها بأنه غير طلبات للخصوم .

— لا كان مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع ما يقرره الحكم من

قبيل فهم الواقع في الدعوى متى كان استخلاصها سائغا وله سنده من الأوراق  
فاذا كان المظنون عليهم قد طلبوا لخلاء العقار موضوع العقد المسجل في ١/٧/١٩٦٩  
برقم ٣٦٩٠ توثيق للقاهرة وكان البين من هذا العقد انه ينصب على العقار  
رقم (٢) شارع ناصر الدين فان ما خلص اليه الحكم من وجود خطأ مادي في  
صحيفة الدعوى بشأن رقم العقار المطلوب لخلائه هو مما يدخل في نطاق سلطة  
المحكمة في فهم الواقع في الدعوى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسما ع للتقرير الذي تلاه السيد المستشار المحرز  
الدكتور ابراهيم صالح والرافعة وبعد الدلالة .

حيث ان الظن استوفى اوضاعه الشكلية -

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المظنون فيه وسائر أوراق  
الظن - تتحصل في ان المظنون عليهم اقاموا الدعوى رقم ٣٩٦٩ لسنة ١٩٦٩  
مدنى امام محكمة القاهرة الابتدائية ضد للطاعة بطلب الحكم باخلاؤها من  
الغزل الموضح بصحيفتها ، وقالوا شرحا لها انهم اشتروا العقار رقم ٣ شارع  
ناصر الدين بموجب عقد مسجل في اول يوليو سنة ١٩٦٩ برقم ٣٦٩٠ للقاهرة .  
واذ تبين لهم ان للطاعة تضاع يدما عليه بغير سند قانونى اقاموا الدعوى -  
وبتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة باخلاها للطاعة من عين النزاع  
المبينة بلمقد المسجل سالف البيان . استأنفت للطاعة هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٣٠٩٣ لسنة ٨٧ ق القاهرة طالبة الغاء ورفض الدعوى ، وبتاريخ ٨ نوفمبر  
سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا  
الحكم بطريق النقض ، وقدمت للنياية مذكرة ظلت فيها رفض الظن ، وعرض  
الظن على المحكمة في غرفة مشورة فرائه جديرا بالنظر ، وبالجسمة المحددة  
للتزمت للنياية رأيها .



وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنمي للطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه لخطأ في تطبيق القانون ومخالفة للثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول لأنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن ميعاد الحضور بموجب صحيفة لفتح الدعوى أمام المحكمة الابتدائية كان عشرة أيام فقط خلافا للمادة ٦٦ من قانون المرافعات ، وأن هذه المحكمة اعتبرت للطلب المقدم من محاميها بإعادة القضية إلى المرافعة بمثابة مذكرة منها تزيل البطلان مع أن الطلب المشار إليه لم يتضمن أي دفاع فلا يمكن عده مذكرة في معنى المادة ١١٤ من ذات القانون ، غير أن الحكم المطعون فيه مع تقريره عدم جواز التذرع بحكم المادة ١١٤ سألته الذكر ، لكتفى بالإشارة إلى صحة إعلان الدعوى الابتدائية - وهو ما لم يكن محل نزاع - دون أن يمرض لصحة إجراءات التقاضي في موضوعها ، أو يلتفت إلى حق الطاعة في استكمال ميعاد الحضور وفق المادة ٦٩ من قانون المرافعات ، وهو ما يعيب للحكم بالخطأ في تطبيق القانون . هذا إلى أن المحكمة اعتبرت جميع المدعين - المطعون عليهم - حاضرين تبعا لحضور أحدهم - المطعون عليه الأول - مع أن للثابت من التوكيل القديم أنه لم يصدر من المطعون عليها الثالثة ، مما كان يتعين معه أعمال حكم القانون في شأن تخلف بعض المدعين عن الحضور ، وهو ما يتضمن مخالفة للثابت بالأوراق إلى جانب الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن النمي مردود في شقة الأول بأنه لا كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى استنفذت محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ، وراى المحكمة الاستئنافية أن الحكم المستأنف باطل لعيب في الإجراءات تعين عليها الا توقف عند حد تقرير البطلان ، بل تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع . لا كان ذلك وكانت الطاعة تعيب على الحكم المطعون فيه عدم القضاء ببطلان الحكم المستأنف لعيب لاحق للإجراءات التي بنى عليها ، وكان هذا البطلان - أيا كان وجه الرأى فيه - لم يكن من شأنه أن يقلل يد محكمة الاستئناف عن التصدى لموضوع النزاع والفصل فيه ، وكان ما اتبعه حكم المطعون فيه من إجراءات ليست محل نعي في شيء منها من جانب الطاعة ، فإن للنمي بفرض صحة يكون غير منتج . وللتذرع غير سعيد في شقة الثاني ، ذلك أن محكمة الاستئناف حصلت تحصيلها وأنها أن الحكم عليه الأول وكيل عن المطعون عليها الثالثة أخذت بمستندات رسمية

اخرى مرفقة بملف للدعوى امام محكمة اول درجة ولم تكن محل طعن فيكون  
النمي بمخالفة للثابت بالأوراق على غير أساس .

وحيث ان للطاعة تنمي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه لتقصاء  
بما لم يطلبه الخصوم ، وفي بيان ذلك نقول ان المطعون عليهم طلبوا اخلاصا من  
المعار برقم ٣ شارع ناصر للدين ، غير ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم  
المطعون فيه قضى بالاخلاء من اليمين الميمنة بالمعد المسجل في اول يولية سنة  
١٩٦٩ ، ولذا كان موضوع هذا العقد هو للمعار رقم ٢ بذات للشارع ، فان الحكم  
قد تجاوز حدود الدعوى ولم يلتزم نطاق النزاع المطروح عليه مما يبيحه .

وحيث ان هذا للنمي مردود ، ذلك انه لما كان يدخل في نطاق سلطة محكمة  
الموضوع ما يقرره الحكم من قبيل فهم للواقع في الدعوى دون معقب عليها في  
ذلك متى كان استخلاصها سائفا وله سند ، من الأوراق ، وكان الثابت من  
مدونات حكم محكمة اول درجة ان المطعون عليهم استندوا في طلب الاخلاء الى  
ان الطاعة تصح بيدها غضبا على المعار المملوك لهم بموجب عقد الشراء المسجل  
في ١٩٦٩/٧/١ برقم ٣٦٩٠ القاهرة ، وكان للبين من هذا العقد انه ينصب على  
المعار رقم ٢ بشارع ناصر للدين فان ما خلص اليه الحكم من وجود خلا ماوي في  
صحيفة الدعوى الابتدائية بشأن رقم المعار المطلوب اخلاء هو مما يستقل به  
قاضي الموضوع في نطاق سلطته في فهم الواقع في الدعوى ، ويكون للنمي على  
غير أساس .

وحيث ان حاسل للنمي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التصور  
في التمييز ، وفي بيان ذلك نقول الطاعة ان معني دفاعها وجود عقد ايجار  
بين شركة لا زالت قائمة وبين المالكين الاصليين للمعار ، وان هذا العهد  
مستمر لا يتاثر بانتقال ملكية المعار الى المطعون عليهم او بما يطرأ على الشركة  
المستأجرة من تعديلات ، مما كان يستوجب اختصار تلك الشركة ، غير ان  
الحكم لذ قضى بالاخلاء دون ان يولج دالة هذا العقد او يتحقق من شغل الطاعة  
بصفقتها الشخصية للعين ، فانه يكون قاصر التمييز .

وحيث ان النمي مردود بان الحكم المطعون فيه قد ناقش ما ساقته الطاعة

للتدليل على قيام الشركة واستئجارها عين النزاع وخلص الى انها لا تكفي لاثبات ما ادعته وأورد في ذلك قوله : « بالرجوع الى الأوراق يبين أن المستأنفة - للطاعة - لم تقدم أى مستند يفيد أن لها حقاً في البقاء بمقار النزاع كما لم تقدم عقود الإيجار التي تقول بأنها صدرت من البائعة للمستأنف ضدهم - المظنون عليهم - عن ذلك للمقار للشركة الهندسية التجارية المصرية ولا عقد تكوين هذه الشركة رغم اتخاذها هذه المقود أساساً لبقائها بهذا المقار - وتلقت المحكمة عما تتذرع به المستأنفة من القول بطول شركة قسطنطين صوله محل الشركة التي انقضت » الشركة الهندسية والتجارية المصرية ، التي كان لها قبل انقضائها شخصية معنوية منفصلة عن الشركة الأخرى لعدم موافقة جميع الشركاء في الشركة لفصلها بعد انقضائها ولعدم إيداع المستأنفة عقد تكوين الشركة الهندسية للتجارية المصرية ، هذا الى ان النابت من الشهادة المستخرجة من التلم التجاري بمحكمة للقاهرة الابتدائية والمودعة بحافظة المستأنف ضدهم برقم ٢ مستند ان شركة قسطنطين صوله لم يشهر ملخص عقدها بقلم كاتب المحكمة الابتدائية وهو الأمر الذي يترتب عليه بطلانها . ولم يكن هناك محل لاختصاص هذه الشركة ويضحي الدفع الذي ابدته بعدم قبول الدعوى على غير أساس ويتعين الالتفات منه ، « لا كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم سابقاً وله ماخوذ من الأوراق ويكفي لحمل قضائه ، فان للنمى عليه بالقصور في التسبب لا يدعو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا تجوز لثارته أمام محكمة للنقض .»

وحيث انه لا تقدم يتعين رفض الطعن .

### النتيجة

رفضت المحكمة للطعن، والأزمت الطاعة المصرفية ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة للمطوق عليه الأول، وحكمت بمصادرة التكاليف .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : د . ابراهيم صالح ، محمد الباجوري ومحمود رمضان ، ابراهيم فراج .

---

( ٢٧٠ )

### الطعن رقم ٥٨٧ سنة ٤٣ ق

تجر المال الشائع يقع صحيحاً متى صدر من أحد الشركاء دون أن تكون له  
أغلبية الانصبة فيها بينه وبين المستاجر ولا يسرى في حق باقي الشركاء .

— لا كان مفاد نص المادتين ٨٢٧ ، ٨٢٨ من القانون المدني أن حق تأجير  
المال الشائع يثبت للأغلبية المطلقة للشركاء فمضى صدر الإيجار للعين كلها أو  
أجزءه مفرز منها من أحد الشركاء دون أن تكون له أغلبية الانصبة فإن الإيجار  
وإن وقع صحيحاً وناظراً فيما بينه وبين المستاجر منه إلا أنه لا يسرى في حق  
باقي الشركاء ممن لم تصدر منهم الأجرة ظاهراً لم يقروا صراحة أو ضمناً  
فيحق لهؤلاء الشركاء أن يطلبوا إخراج المستاجر من العين كلها ومن أي جزء منها  
وهما صغر اعتباراً بأن الإيجار يقع في جزء منه على ملك الغير .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
محمد الباجوري والرافعة وبعد الدولة .

### حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكالية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من للحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان الطاعنين والمطعون عليهما الأولين اقاموا الدعوى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ مدنى امام محكمة لتقيا الابتدائية ضد المطعون عليهم من الثالث الى الحادى عشر وآخرين بطلب للحكم بطردهم من الأضيان المينة بالصحيفة وتسليمها اليهم خالية او بما عسى ان يكون عليها من زراعة ، وقالوا شرحا لها ان للطاعنين والمطعون عليه الأول يملكون ١٦ س و ١٢ ط و ٣٦ ف جناحية نزلة عبيد صارونهم وتملك المطعون عليها الثانية مساحة قدرها - س ١٦ ط ٢٠ ف بناحية طهنا للجبل ، بموجب عقدى بيع مشهرين برقمى ٣٥١٥ سنة ١٩٥٤ و ١١٦٢ لسنة ١٩٥٢ الحقيا صادريين من المالك السابق المثل بالمطعون عليه الثانى عشر بصفته متديكا على للتقليسة ، وقد تسلموها من ألبائع خالية من المستأجرين وقاموا بزراعتها لحسابهم ، واذا تعرض لهم المطعون عليهم من الثالث الى الحادى عشر مع آخرين ووضعوا ايديهم نصبا على هذه الأضيان فقد اقاموا للدعوى بالطيات سالفة البيان - دفع المطعون عليهم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرضها على لجنة الفصل في المازعات الزراعية ، وبعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٣٠ حكمت المحكمة ( اولا ) برفض الدفع بعدم قبول للدعوى ( ثانيا ) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى ( ثالثا باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت واضو اليد أن وضع يد كل منهم كان تنفيذا لمقد ايجار شلوى بينهم وبين المالك السابق للأضيان قبل بيعها ، وبعد سماع شهود الطرفين ، عادت وحكمت بتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠ برفض الدعوى .

استأنف الطاعنان والمطعون عليهما الأولين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧ لسنة ٣ بنى سويف ( مأمورية الحقيا ) طالبين إلغاءه والحكم بأفاليات ، دفع المستأنف عليهم بعدم قبول الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الأول لتأجيله نصيبه في اضيان النزاع للمطعون عليهم من الثالث الى الحادى عشر ، وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٩ حكمت محكمة الاستئناف بتعب مكتب الخبراء لبيان ولضو اليد على اضيان النزاع وما اثبت بأوراق الجمعية للتعاونية الزراعية بالنسبة لا لتخذ من اجراءات بصدد تحرير عقود ايجار لهم ، وبعد ان قدم الخبير تقريره

عادت وحكمت في ١٩٦٧/١١/٦ بوقف الدعوى حتى يتخذ للزراع والعضو السيد الاجراءات لتقصص عليها في المادة ٣٦ مكررا من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦، لاثبات قيام العلاقة الايجارية المدعاة ، تقدم الطاعن الاول بطلب للفصل في هذا النزاع امام لجنة الفصل في المخازعات للزراعية المختصة التي اصدرت قرارها في ١٩٦٦/١/١١ :

اولا : يحتم اختصاصها بالفصل في موضوع الاعتصاف الذي يدعيه الطاعن الاول .

ثانيا : باعتبار عقود الایجار المسجلة بالجمعية والمودع صورها بها ولدى المستأجرين صور منها سارية المفعول .

ثالثا : استمرار الزراع والعضو السيد في زراعة مساحاتهم حسبما هو مبين .  
بحقوق الایجار المتعامل عليها بالجمعية .

رابعا : على الطاعن الاول لتخلاء كافة الاجراءات للحصول على باني الایجار المتأخر طرف للزراع .

تظلم الطاعن الاول من هذا القرار امام اللجنة الاستئنافية طالبا الغاءه والتقرير بانعدام العلاقة الايجارية المدعاة ، حضر المطعون عليه الاول امامها واقر بتأجيله للمطعون عليهم من الثالث الى الحادى عشر القدر من اطيان النزاع الموضحة بعقود الایجار للصايرة لهم وطلب استبعادهم من موضوع الطلب ،  
وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٢ اصدرت اللجنة قرارها بتأييد القرار المستأنف .

وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/٧ استصدر الطاعن الاول من لجنة الفصل في المخازعات للزراعية قرارا تفسيريا قضى :

( اولا ) بان التصون بالبند الثانى عقود الایجار المسجلة بالجمعية للتمايرية والمودع صورها بها ولدى المستأجرين صور منها والصايرة من المطعون عليهم الاول للمطعون عليهم من الثالث الى الحادى عشر .

( ثانيا ) بترك الأمر بالنسبة لباقي العقود المسجلة بالجمعية للتعاونية -  
محكمة الاستئناف لعدم اختصاص اللجنة بموضوع الغتصاب التزاما بالولود  
بالبند الأول من قرار اللجنة الصادر في ١١/١/١٩٦٨ . ولذا استأنفت الدعوى  
سعيها أمام محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٧٣/٤/٩ :

اولا - بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للاطيان للكائنة بناحية طهنا الجبل  
وبالنسبة للاطيان المؤجرة من المظون عليه الأول للمظون عليهم من الثالث لهم  
الحادي عشر .

ثانيا - بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لباقي الاطيان الموضحة بالمصحفة  
وطرد المظون عليهم المذكورين وواضى اليد الآخرين منها وتسليمها للطاعنين .  
لمن للطاعنان في هذا الحكم بالنسبة لا تقضى به في شقه الأول بطريق للنقض .  
وقد تمت النيابة العامة مذكرة ايدت فيها للرأى بنقض الحكم . عرض المظن على  
هذه المحكمة في غرفة مشورة فرائه جديرا بالنظر ، وبالبطلة المحددة للقررت  
النيابة رايها .

وحيث ان مما ينعاه للطاعنان على الحكم المظون فيه الخطا في تطبيق  
القانون . وفي بيان ذلك يقولون ان الحكم قضى برفض الدعوى بالنسبة للمظون  
عليهم من الثالث الى الحادي عشر على سند من ان قرار لجنة الفصل في النزاعات  
للزراعية الذي اعتد بمقتود الايجار الصادرة لهم من المظون عليه الأول يقيد  
المحكمة . وان للطاعن الأول يحتاج به لصحوة في خصومة كان طرفا فيها ، ولا  
يجزى للطاعنين تبعا لذلك الدفع بعدم نفاذ هذه العقود في حقهما ، حالة ان القرار  
اقتصر على اثبات قيام العلاقة الايجارية بين المظون عليه الأول وبين المظون  
عليهم من الثالث الى الحادي عشر ولم يعرض لأثرهما بالنسبة للطاعنين باعتبارهما  
يشباركان المظون عليه الأول في ملكية اطيان النزاع على الشئوع تبعا لعدم طرح  
هذه المسئلة على اللجنة للفصل فيها فضلا عن خروجهما عن حدود ولايتها ، ومن  
ثم فان للحكم لاذ تقيد بهذا القرار لاطراح ما تمسكا به من عدم نفاذ الايجار  
للصادر من المظون عليه الأول في حقهما لامتلاكهما غالبية الانصبة للساعة في  
المعين المؤجرة ويعتقدهما في استقلالها بنفسيهما يكون قد اخطا في تطبيق القانون .





- ١٠٩٩ -

الالتقيده بالقرار الصادر من اللجنة المشار اليها باثبات قيام العلاقة الاجارية -  
ايا كان وجه الراى فى صحة هذا القرار ومدى خيئته - يكون قد حجب نفسه عن  
النصل فى موضوع يدخل فى صميم اختصاصه بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص  
موحده فون حاجة للتعرض لباقى اسباب النعى .

اذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه فى خصوص ما ورد باسباب هذا  
الحكم ، واحالت القضية الى محكمة استئناف بنى سويف ، والزمه المطعون  
عليهم من الثالث الى الحادى عشر ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٧

بإئاسة السيد المستشار : مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية المساعدة  
المستشارين : أحمد صيف الدين سلق ، محمد عبد الخالق البغدادي وسليم عبد الله سليم ، محمد  
عبد العزيز الجدي .

( ٢٧١ )

### الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٤٤ ق

تقديم - سقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي طبقا للمادة ١٧٢ من القانون تقتصر  
على حالة المسؤولية التقصيرية التي لا تقوم الا حيث يكون المسؤول عن الضرر  
اجنبيا عن الضرر لا تربطه به رابطة لائحية او تعاقدية .

— لا كان الطعون ضد عمل مديرا اداريا وعضوا بمجلس ادارة الشركة  
للطاعة وقت وقوع الفعل المخلوب التعويض عنه وكانت ولجبات هؤلاء العاملين  
فيما نص عليه قانون العمل واللائحة توجب اداء العمل التوط بهم بعناية الشخص  
الامين ودون مخالفة التعليمات الادارية ويترتب على اخلالهم بذلك الالتزامات  
اذا ما اضرروا بصاحب العمل مسؤوليتهم عن تعويضه مسؤولية مصرحها عقد  
العمل مستكملا بقانون العمل واللائحة فان دعوى المسؤولية لتقديم بمضي  
خمس عشرة سنة طبقا للمادة ٣٧٤ من القانون الحثي .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
محمد عبد الخالق البغدادي والرابعة وبعد الدلالة .

حيث ان للطن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان للواقعة على ما يبين من الحكم المظنون فيه وسائل اوراق الطن تتحصل في ان شركة للشرق الأدنى للمرجعة والتخزين المتحدية في الهيئة للطاعة اقامت الدعوى ٢٧١٠ سنة ١٩٦٩ مدينى كلى للتاخرة على المظنون ضده طالبة للحكم بالزلمه بان يدفع لها مبلغ ٣٣٠ جنيها والفوائد ، تاسيسا على انه كان يعمل لديها مديرا لداريا وعضوا بمجلس ادارتها وقد تعاقد بتاريخ ١٩٦٤/٨/٤ باسمها ولحسابها وبدون تفويض من ممثلها القانونى مع تعاون ليقوم بتجميع وغرلة القمح المودع يشونها لقاء اجر جزافى قدره ٥٠٠ جنية مخالفا في ذلك نظام الشركة وتعليماتها التى تقضى بضرورة الحصول على موافقة رئيس مجلس ادارتها ومديرها العام على اجراء العملية وضرورة الاعلان عنها في مناقصة عامة للحصول على اقل سعر وعرض الامر على الادارة القانونية بالشركة لصياغة للمقد ووضع شروطه ثم توقيع رئيس مجلس الادارة عليه وكانت للكمية التى قام المتناول بتجميعها وغرلتها قد بلغت الفى طن فحاسبتة للطاعة على اساس الطن عشرة قروش طبقا لما جرى عليه للمعمل بها - ودفعت له مبلغ ٢٠٠ جنية الا ان المتناول طالبتها قضائيا بالفرق وقدره ٣٠٠ جنية وقضى له نهائيا بهذا المبلغ وبذلك تكون قسده تحققت نتيجة خطأ المظنون ضده ويحق لها الرجوع عليه به . وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٨ قضت محكمة اول درجة برفض الدعوى فاستأنفت للطاعة هذا الحكم بالاستئناف ٣١٥ سنة ٨٧ قى للتاخرة فمدف المظنون ضده يسقط حق الطاعة في رفع الدعوى بالتقادم استنادا الى المادة ١٧٢ من القانون الدنى . وبتاريخ ١٩٧٤/٢/١٣ قضت المحكمة بالفاء للحكم المستأنف ويقبول الدفع ويسقط الدعوى بالتقادم بمقتضى ان مسئولية المظنون ضده اساسها للخطأ للتقصيرى وقد مضى اكثر من ثلاث سنوات قبل رفع الدعوى من يوم علم المضرور بالضرر وبشخص المسئول عنه . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المظنون فيه واذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حيث جلسة لنظره وفيها اصرت للنياية على رايها .

وحيث ان الطعن بنى على سبب واحد حاصله ان الحكم المظنون فيه قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه لاذ اقام قضاءه يسقط الدعوى بالتقادم

على أن مسؤولية المظنون ضده هي مسؤولية تقصيرية تتقدم دعوى التعويض من  
التضرر للناسي، عنها بمضى ثلاث سنوات عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدني  
في حين أن هذا النوع من المسؤولية لا يقوم الا حيث يكون المسئول عن الضرر  
اجنبيا عن الضرر لا تربطه به رابطة لائحية اما حيث تجمع بينها هذه للرابطة  
فان دعوى المسؤولية المستندة اليها تخضع في تقدمها لحكم المادة ٣٧٤ من  
القانون المدني في شأن تقادم الالتزام بمضى خمس عشرة سنة .

وحيث ان هذا النعي في محله ذلك ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان  
مؤدى نص المادة الأولى من نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ والمادة الأولى من نظام العاملين بالشركات  
الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والمادة للرابطة من  
القرار الأول والمادة الثانية من القرار الثاني والفقرة الثانية من المادة الأولى من  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ان  
علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة في ظل هذه النظم المتعاقبة هي  
علاقة تعاقدية يحكمها قانون العمل ولائحة العاملين بالشركات باعتبارها جزءا  
متما لمعد العمل - لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المظنون فيه ان  
المظنون ضده كان يعمل مديرا ادليا وعضوا بمجلس ادارة للشركة للطاعة وقت  
وتوقع الفعل المطلوب للتعويض عنه وكانت ولجيات هؤلاء العاملين فيما نص  
عليه قانون العمل واللائحة توجب اداء العمل المظوط بهم بعناية للشخص الأمين  
وعدم مخالفة للتعليمات الادارية ويترتب على اخلالهم بذلك الالتزامات اذا ما  
اُضرورا بصاحب العمل مسؤوليتهم عن تعويضه مسؤولية مصرها عقد العمل  
مستكملا بقانون العمل واللائحة فان الحكم المظنون فيه اذ قضى يسقط دعوى  
الطاعة بالتقدم الثلاثي اعمالا لحكم المادة ١٧٢ من القانون المدني يكون قد  
خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ولا كان الحكم قد حجب نفسه  
عن النظر في موضوع الدعوى فانه يتعين ان يكون مع نقضه الاحالة .

#### فلهذه الأسباب

نقضت المحكمة للحكم المظنون فيه واحالت للدعوى الى محكمة إستئناف  
القاهرة والزم المظنون ضده المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعابه  
الحماية .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار : مصطفى التقي نائب رئيس المحكمة ومقرية المادة المستشارين  
حافظ رضى • جميل الزيني ومحمود حسن حسين • ماسم الرافى

---

( ٢٧٢ )

### الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٤ ق

حجية الحكم الجنائي امام المحاكم المدنية تقتصر على موضوع لدعوى الجنائية  
بالبراءة او الادانة ولا تمتد الى مسألة الاختصاص •

— مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من  
قانون الاثبات ان الحكم الجنائي لا تكون له حجية امام المحاكم المدنية الا اذا  
كان قد فصل في موضوع للدعوى الجنائية بالادانة او البراءة — ولا كان للحكم  
الجنائي الصادر من محكمة جنح قسم الجيزة والذي يتجهك به الطاعن قد وقف  
بعد حد القضاء بعدم الاختصاص المحلى فان المحكمة المدنية لا تتكيد به سيما وان  
تواعد الاختصاص المحلى في المسائل الجنائية تختلف عنها في المسائل المدنية  
والتجارية •

رفع الدعوى الجنائية يوقف السير في الدعوى المدنية حتى ولو رفعت الدعوى  
لجنائية بعد رفع الدعوى المدنية •

— مؤدى نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية انه اذا ترتب  
على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومدنية ورفعت دعوى المسئولية المدنية  
امام المحكمة المدنية فان رفع الدعوى للجنائية سواء قبل رفع الدعوى المدنية او

نثناء السير فيها يوجب على المحكمة المدنية ان توقف السير في الدعوى المرفوعة امامها الى ان يتم الفصل نهائيا في الدعوى الجنائية سواء قبل رفع الدعوى المدنية او نثناء السير فيها يوجب على المحكمة المدنية ان توقف السير في الدعوى المرفوعة امامها الى ان يتم الفصل نهائيا في الدعوى الجنائية وهذا الحكم متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به في اية حالة تكون عليها الدعوى ويعتبر نتيجة لازمة لمبدأ تنيد القاضي المدني بالحكم الجنائي فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها والذي نصت عليه المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر محمود حسن حسين والمرافعة وبعد المدولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان للوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان المطعون ضده استصدر من السيد/ رئيس محكمة الجيزة الابتدائية امر الاداء رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ تجارى كلى للجيزة قاضيا بالزام الطاعن بان يدفع للمطعون ضده مبلغ الف جنيه تقسيما على ان هذا الأخير سيدلين للطاعن بهذا المبلغ بمقتضى شيك مسحوب على بنك بور سعيد قرع محمد غريز مؤرخ ١٩٧١/٦/٣٠ وان البنك رفض في ١٩٧٢/٨/٢٨ صرف قيمة الشيك لمضى اكثر من عام ولان حساب للطاعن مسدد . استئناف للطاعن هذا الامر بالاستئناف رقم ٤٨٠ سنة ٩٠ ق تجارى للقاهرة . وبتاريخ ١٤/٢/١٩٧٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد امر الاداء . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها البراء بنقض الحكم ولذا عرض للطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطا في تطبيقه وتاويله وفي بيان ذلك يقول انه تمسك بعدم اختصاص محكمة الجيزة الابتدائية محليا بنظر الدعوى تامسيا على ان الثابت بالأوراق انه يزاول نشاطه للتجارى بمطه الكائن في شارع عبد الخالق ثروت وتعتبر موطنا بالنسبة لهذا النشاط وفقا لنص المادة ٤١ من القانون الحنى الا ان الحكم المطعون فيه اطرح هذه الدفء استنادا الى د الفاترينة لتي اودعها الطاعن بفندق شيراتون تعتبر موطنا له يصح اعلانه فيه وتتحدد بمقتضاء المحكمة المختصة بنظر الدعوى في حين ان هذه الفاترينة مخصصة لجرد الاعلان عن تجارته ولا يزاول فيها لى نشاط تجارى ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وخطا في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ذلك انه لا كانت المادة ٤١ من القانون الحنى تجيز اعتبار محل التجارة - بالنسبة للأعمال المتعلقة بها - موطنا للتاجر بجانب موطنه الاصلى للمحكمة التى اقصص عنها للشارع من أن قاعدة تعدد الوطن تمتد بالأمر للواقع وتستجيب لحاجة المتعاملين ، وكان موطن الأعمال يعتبر قائما ما بقى النشاط للتجارى مستمرا وله مظهره للواقعى الذى يدل عليه ولذى تستخلصه محكمة الموضوع من أوراق الدعوى وظروغه - لا لها من سلطة تقديرية - وحسبها ان تورد في حكمها الادلة المسوعة لاستخلاصها ، لا كان ذلك وكان جبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اورد باسمياه ان النائب من صورة محضر الحجز بتاريخ ١٣/٩/١٩٧٠ وفاء لقيمة امر الأداء موضوع الاستئناف ان ذلك الحجز توقع بمحل المستأنف للكائن بفندق شيراتون وقد توقع على حضائى بلغت لثنتين وثلاثين وحدة قيمتها تزيد عن قيمة امر الأداء . لا كان هذا وكانت المادة ٤١ من القانون الحنى تنص على انه « يعتبر المكان الذى يباشر فيه للشخص تجارة او حرفة موطنا بالنسبة لى ادارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة او الحرفة » لا كان محل المستأنف للكائن بفندق شيراتون والتابع لمحكمة الجيزة يكون موطنا بالنسبة لأعماله التجارية . . . » وكان هذا الذى تستخلصه الحكم من الأوراق من اعتبار محل الطاعن للكائن بفندق شيراتون موطنا بالنسبة لأعماله التجارية ، بجخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية ومنها

على أدلة وأسباب سائغة فإن الجدل في هذا الشأن يعتبر جدلا موضوعيا حول تقدير تولف العناصر للولعية لموطن الاعمال وهو مما تنحصر عنه رقابة محكمة النقض ويضحي للنمی بهذا السبب على غير اساس .

. وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتاويله ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده كان قد أقام عليه ادعاء مباشر امام محكمة جنح الجيزة عن ذلت الشيك وقد دفع امامها بعدم اختصاصها جنائيا ومعنيا بنظر الجثة المباشرة لعدم قيامه بدلتة . تلك المحكمة ولنه ليس له محل يفتقد شيرلتون بالمعنى الخصوصي عليه في المادة ٤١ من القانون الجنائي ولا قبلت المحكمة الجنائية هذا الدفع وقضت بعدم الاختصاص ، فان حكمها الجنائي تمتد حجته الى مكان الواقعة التي هي عنصر من عناصر الوصف القانوني للاتهام بما كان يتعين معه على المحكمة المدنية ان تلتزم به اعمالا لنص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون اثبات ولا احد الحكم المطعون فيه حجية الحكم الجنائي المشار اليه ، فقد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا للنمی غير صحيح ذلك ان مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية انه لا حجية للحكم الجنائي على المدني الا اذا كان قد فصل في موضوع الدعوى الجنائية بالادلة او بالبراهنة ، ولما كان الحكم الجنائي الصادر من محكمة جنح قسم الجيزة - والذي يتمسك به الطاعن - قد وقف عند جد للقضاء بعدم الاختصاص المطلق فان المحكمة المدنية لا تتقيد به سيما وان قواعد الاختصاص المطلق في المسائل الجنائية تختلف عنها في المسائل المدنية والتجارية ومن ثم يكون للنمی بهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن للطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتاويله والاخلال بالدفاع والتقصير في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول انه طلب من المحكمة الاستئنافية الحكم بوقف الدعوى المدنية حتى يفصل في الجثة المباشرة المرفوعة منه على المطعون ضده والؤسسة على كون الشيك موضوع المطالبة الحالية ناتجة عن عملية اقتراض بيا نحش



والتي لم يفصل فيها بعد واذ رفض للحكم المظنون فيه وقف الدعوى الخفية  
تأسيسا على أن الدعوى الجنائية رفعت بعد رفع الاستئناف يكون قد خالف  
نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب الوقف سواء رفعت  
الدعوى الجنائية قبل الدعوى الخفية أو أثناء سيرها .

وحيث أن هذا للنهي سديد ذلك أن مؤدى نص المادة ١/٢٦٥ من قانون  
الإجراءات الجنائية أنه اذا ترتب على الفعل للوحد مسئوليتان جنائية ومدنية  
ورفعت دعوى المسؤولية الخفية امام المحكمة الخفية ، فان رفع الدعوى الجنائية ،  
سواء قبل رفع الدعوى الخفية أو أثناء السير فيها ، يوجب على المحكمة الخفية  
أو توقف السير في الدعوى امامها لى أن يتم الفصل نهائيا في الدعوى الجنائية ،  
وهذا الحكم متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به في اية حالة تكون عليها  
الدعوى ، ويعتبر نتيجة لازمة لمبدأ تقيد للقاضي الخفي بالحكم الجنائي فيما  
يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها والذي نصت  
عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

لما كان ذلك وكان يبين مما سبجه للحكم المظنون فيه ان للطاعن قد اتهم  
امام محكمة جنح عابدين ، جنحة مباشرة يتهم فيها المظنون ضده بالاعتداء  
على الاقراض بالربا الفاحش ، وان الشيك موضوع الدعوى الخفية للحالية يخفي  
بقوائد ربوية ولأنه لم يفصل في هذه الدعوى الجنائية بعد وكان سطر الفائدة الذي  
يثبت حصول الاقراض به يشكل الأساس المشترك بين الدعويتين الجنائيتين  
والخفية ويتقيد في شأنه للقاضي الخفي بما يقضى به في جريمة الاعتداء على  
الاقراض بقوائد ربوية المتسوية الى المظنون ضده فإنه كان يثمين على محكمة  
الاستئناف أن توقف السير في الدعوى الخفية لى أن يتم للقضاء نهائيا في الدعوى  
الجنائية ، واذ خالف الحكم المظنون فيه هذا للنظر بمقتولة أن رفع الدعوى  
الجنائية جاء لاحقا على رفع الاستئناف يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه  
والاحالة دون حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن .

فلهذه الأسباب

نقضت المحكمة الحكم المظنون فيه وأحالته للدعوى الى محكمة استئناف  
القاهرة والزمته المظنون ضده المصروفات وبلغ حريق جنيتها مقابل التماس  
الحاماة .

أمين السر نائب رئيس المحكمة

## جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : صلاح الدين جبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد محقى الحمار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف .  
السيد المرشدي .

---

( ٢٧٣ )

### الطعن رقم ٣٤٦ سنة ٤١ ق

وكالة - الوكالة المستترة تأخذ حكم الوكالة للسافرة .

— يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذي تخوله الوكالة لصاحبه لا بصفته  
وكيلا ولكن بصفته أصيلا ذلك أن وكالته في هذه الحالة تكون مستترة وكأنه  
أعار اسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد وحكم هذه الوكالة المستترة أنها  
ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة للسافرة فينصرف  
أثر العقد المبرم إلى الأصيل وإلى من يتعاقد مع الوكيل المستتر إلا أن نيابة  
الوكيل عن الموكل تكف عند حد الغش .

الغش يبطل كافة التصرفات .

— لا كانت قاعدة الغش يبطل التصرفات هي قاعدة قانونية سليمة ولو  
لم يجرى بها نص خاص في القانون إلا أنها تقوم على اعتبارات أخلاقية واجتماعية  
في محاربة الغش والخديعة والاحتيال وعدم الانحراف عن جادة حسن النية الواجب  
توافره في التعاقدات والتصرفات والإجراءات عموما صيانة لمصلحة الآراء

والجماعات ولقاضي الموضوع السلطة التامة في استخلاص قوائم عناصر الفش  
من وقائع الدعوى •

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر زكى الصاوى صالح والمرفعة وبعد الدلالة •

حيث ان الطعن يستوفى اوضاعه الشكلية •

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان الطاعنين اقاموا الدعوى رقم ٣٥٨٥ سنة ١٩٦٨ مدنى  
القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه الأول وطلبوا فيها للحكم بصحة ونفاذ  
عقد البيع الابتدائى المؤرخ في ١٩٦٨/٦/٣ المتضمن بيعه لهم كامل ارض  
وبناء الفيلا الكائنة بشارع حسين واصف رقم ٥ بالدقى البالغ مساحتها  
٣٢٢٢ ط متبادل ٦٨٨/٨٠ مترا مربعا والمبينة بالحدود والمعامل بالصحيفة والعقد  
لقاء ثمن قدره ٩٢٠٠ ج ، وقالوا شرحا للدعوى انهم بموجب العقد المذكور  
اشترؤا بالسوية بينهم من المطعون عليه الأول للفيلا المشار اليها بثمن قدره  
٩٢٠٠ ج دفع حين العقد مئالئة بينهم ، واذا امتنع للبائع عن التوقيع على عقد  
البيع النهائى فقد اقاموا الدعوى للحكم لهم بطلباتهم ، كما اقام المطعون عليه  
للثانى الدعوى رقم ٤٠٧٩ سنة ١٩٦٨ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون  
عليه الأول وطلب فيها للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٨/٨/١٠  
المتضمن بيعه له كامل ارض ومبانى الفيلا المتقدم ذكرها والمبينة بالحدود  
والمعامل بالصحيفة وللعقد لقاء ثمن قدره ٩٢٠٠ ج ، وقال في بيان ذلك انه  
بموجب العقد المذكور اشترى بواسطة وكيله رضوان محمد احمد تلك الفيلا من  
المطعون عليه الأول ودفع له كامل الثمن ثم انشا عليها ثلاثة طوبق ، ولامتناع  
البائع عن تنفيذ التزامه بنقل الملكية فقد اقام للدعوى للحكم له بطلباته • تدخل  
كل في دعوى الآخر طالبا رفضها تاسيسا على شرائه ذات العقار من نفس

البائع ، واقر المظنون عليه الأول بالمبيع للمظنون عليه الثاني وبقبض الثمن منه وسلم له بطلابه ودفع ببطان القصد المؤرخ ١٩٦٨/٦/٣ . لأنه نتيجة غش وتواطؤ بين الطاعنين ووكيل المظنون عليه الثاني ، وقال المظنون عليه الثاني انه لم يبيع الفيللا بواسطة وكيله لى للطاعنين وان العقيد المؤرخ ١٩٦٨/٦/٣ كان نتيجة الغش والتواطؤ بينهم والوكيل المذكور بقصد سلب امواله والاضرار به مما اضطره الى الفاء التوكيل في ١٩٦٨/٧/٤ والشكوى الى النيابة العامة التي قامت بالتحقيق ولتتهت الى قيد الواقعة برقم ١٣٢٩ سنة ١٩٦٩ جنح للدقى ضد الوكيل والطاعة الاولى وآخرين وتقديمهم للمحاكمة الجنائية بتهمة للنصب لتوصلهم بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على الخقولات المملوكة له وذلك باصطناع عقد صوري بينهم باع بمقتضاء الوكيل المذكور الى الطاعة الاولى الخقولات الموجودة بالفيللا المشار اليها والمطلوكة للموكل . وبعد ان تمركزت المحكمة ضم الدعوى الاولى الى الثانية ليصدر فيهما حكم واحد حكمت بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١ بقبول للتدخل في كل من الدعويين وفي موضوع الدعوى الاولى رقم ٣٥٨٥ سنة ١٩٦٨ برفضها وفي موضوع الدعوى الثانية رقم ٤٠٧٩ سنة ١٩٦٨ بصحة وتغاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٨ الصادر من المظنون عليه الأول للثاني . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٣ سنة ٨٧ ق مئني القاهرة ، وفي ١٩٧١/٢/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وتقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت انه جدير بالنظر وحيث جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الطعن يبنى على متعب ولحد ينمى الطاعنون به على الحكم المظنون فيه للخطا في تطبيق للقانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون . ان الحكم اقام قضاء برفض دعواهم على ما قرره من انهم قصدوا بيعهم المؤرخ ١٩٦٨/٦/٣ ان تنصرف حقوقه والتزاماته الى المظنون عليه الثاني ، وان هذا العقد لا يعدو ان يكون عملا ماليا لا ينتج اى اثر قانونى بوصفه بيعا لأن ارادة المظنون عليه الأول فيه لم تنتج الى البيع ، ولستدل للحكم على ذلك بالاقرار

للمصادر من الطاعة الأولى في ذات تاريخ للمقد بأن ثمن البيع دفع الى رضوان محمد أحمد وكيل المطون عليه الثاني وبأن القصد من تحرير المقد باسم المطون عليه الأول هو مجرد نقل الملكية منه مباشرة اليهم اختصارا لاجراءات الشهر واقتصادا في نفقاته حتى لا يتكبدوا مصاريف شهر عقدين ، للمقد المؤرخ ١٠/٨/١٩٥٨/ الصادر من المطون عليه الأول لوكيل المطون عليه الثاني وعقدهم الصادر من هذا الأخير اليهم ، وبما جاء في الاقرار الصادر من وكيل المطون عليه الثاني في ١٩٦٨/٦/٣ - بفسخ عقد شراء الفيللا الذي عقده نيابة عن موكله في ١٩٥٨/١٠/٨ وببيع هذه الفيللا الى الطاعة الأولى وقبض الثمن منها واسترداده من المطون عليه الأول للثمن السابق دفعه له بالمقد المؤرخ ١٠/٨/١٩٥٨. ، وقرر للحكم ان هذا الاقرار يجاوز نطاق الوكالة وانه وباقي الاقرارات الصادرة من الوكيل المذكور ومن الطاعة الأولى لا تنفذ في حق الموكل - المطون عليه الثاني - لانها وليدة غش وتواطؤ بين الوكيل للطاعنين بهدف اكل أموال الموكل بالباطل ، وقال الطاعنون ان هذا من الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ، ذلك ان النائب من تحقيقات اللجنة رقم ١٣٢٩ سنة ١٩٦٩ الحقى ان مسلك المطون عليه الأول - لا طلب منه الوكيل تحرير المقد باسم الطاعنين - يكشف عن اتجاه ارادته الى البيع لهم ولحلهم فيه محل المطون عليه الثاني وآية ذلك حرصه قبل ابرامه للمقد معهم على الاستيثاق من قيام وكالة الوكيل وحصوله منه على المقد الأول المؤرخ ١٠/٨/١٩٥٨ وعلى اقراره باسترداده للثمن السابق دفعه له بالمقد المذكور ، كما ان اقرار الطاعة الأولى المؤرخ ١٩٦٨/٦/٣ المتقدم ذكره يدل على جدية عقدهم لا صوريته وعلى انعقاد حوالة صادرة من المطون عليه الأول لوكيل المطون عليه الثاني محلها الثمن المنوع من الطاعنين حتى يوفى المطون عليه الأول بالتزامه قبل الحال له برد للثمن السابق تسلمه منه بالمقد المؤرخ ١٠/٨/١٩٥٨. لكي لا يستوفي المحيل ثمن الفيللا مرتين ، هذا الى خطأ الحكم فيمبا ذهب اليه من تكييف ما تضمنه الاقرار الصادر من وكيل المطون عليه الثاني في ١٩٦٨/٦/٣ بأنه فسخ للمقد الأول المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٨ لأن الفسخ لا يكون الا بعد انتقال الملكية الى المطون عليه الثاني يتمسحيل عقده وهو ما لم يحصل ، وواقع الامر أن الوكيل المذكور حول حقوق موكله الناشئة عن عقده غير

المسجل الى الطاعنين والخولة على هذا النحو ليست نسخا للمقد الأول ، علاوة على انه لا يلزم اقيام مقدم وصحته فسخ المقد الأول او قيام تصرف قانوني بينهم وبين الطعون عليه للثاني ، كما ان تصرفات وكيل هذا الأخير معهم سواء كانت صحيحة أم باطلة فلا شأن لها بمقدم الذي استوفى اركانه للقانونية من رضا ومبيع وتمن دفعوه مما كان يتعين معه للقضاء بصحته ونفاذه خاصة ولهم سجلوا صحيفة دعواهم في ١٩٦٨/٤/٤ في حين ان صحيفة الدعوى رقم ٤٠٧٩ سنة ١٩٦٨ لم تسجل بعد ، ولذا قضى للحكم رغم ذلك برفض دعواهم وببصحة ونفاذ المقد المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٨ فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه للفساد في الاستدلال .

وحيث ان هذا النعي في جملته مردود ، ذلك ان النص في المادة ٧١٣ من القانون الخني على ان « تطبق المواد من ١٠٤ الى ١٠٧ الخاصة بالنيابة في علاقة الموكل والوكيل بالفير الذي يتعامل مع الوكيل » ، وفي المادة ١٠٦ من هذا القانون على انه « اذا لم يطن للماقد وقت لبرلم للمقد انه يتعاقد بصفته نائبا فان اثر المقد لا يضاف الى الاصيل دلفنا او مدينا الا اذا كان من الغروض حتما ان من تعلقه معه للنائب يعلم بوجود للنيابة ، او كان يستوى هذه ، ان يتعامل مع الاصيل او للنائب » ، - يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه يجوز للوكيل ان يبرم المقد الذي تخوله للوكالة اصداره لا بصفته وكيلاً ولكن بصفته اصيلاً ، ذلك ان وكالته في هذه الحالة تكون مستترة ويعتبر وكأنه امار اسمه للاصيل الذي وكله في ابرم المقد ، وحكم هذه الوكالة المستترة لنها ترتب قبل الاصيل جميع الآثار للقانونية التي ترتبها للوكالة الاسافرة فينصرف اثر المقد المبرم للى الاصيل والى من يتعاقد مع الوكيل المستتر ، الا ان نيابة الوكيل عن الموكل تقف عند حد الفش فاذا سخر الوكيل الفير بقصد الاضرار بحقوق الموكل فان للتسخير يكون باطلا ويشمل عقد الوكالة المستتر وللصرف الذي باشره المسخر باسمه للشخصي تنفيذاً للمقد للوكالة .

لما كان ذلك وكان للحكم المطعون فيه قد اقام قضاء يرفض دعوى الطاعنين على ان الطعون عليه الأول لم يكن في تعاقده مع البطاعنين بالمقد المؤرخ ١٩٦٨/٣/٦ .

الا سيما مستعارا لوكيل المطون عليه الثاني ، واستخلص الحكم ذلك من الاقرار الصادر من الوكيل المذكور في التاريخ المشار اليه والمتضمن بيعه للفيللا السابق شراؤها لموكله بالعقد المؤرخ في ١٠/٨/١٩٥٨ الى للطاغة الاولى وطلبه من المطون عليه الاول تحرير للمعد لصالحها ، ومن الاقرار الصادر من الطاغة الاولى في ١٩٦٨/٦/٣ والمتضمن دفعها للثمن لوكيل المطون عليه الثاني ، ثم قرر الحكم ان خنن الاقرارين والقرارات الاخرى الصادرة من الوكيل المذكور بان الطاغة الاولى تملك الدورين العلويين للفيللا وجميع الثقولات الموجودة بها لا تمثل الحقيقة ونتيجة غش وتواطؤ بين هذا الوكيل والطاغين لاغتيا لأموال الموكل ، واستدل على ذلك بالبلاغين القدمين من المطون عليه الثاني لمراقبة الضريبة العقارية والمؤرخ اولهما في ١٣/٨/١٩٦٤ بإنشاء دورين بالفيللا مشتراه ، والمؤرخ ثانيهما في ١٧/٨/١٩٦٨ والمتضمن تكملة تنق للدورين الثالث والرابع بجعل كل منهما اربعة غرف بدلا من اثنتين ، وبما حكم به في الدعوى رقم ٦٠٩٠ سنة ١٦٦٨ مدنى القاهرة الابتدائية لصالح المطون عليه الثاني ضد وكيله - استنادا الى المخالصة المؤرخة ١٧/٨/١٩٦٠ - بالغاء امر تقدير الدين الذى استصدره للوكيل قولا منه بأنه يدين موكله بمبلغ ٣٨٤٩٠ ج عبارة عن ثمن فيلا لشترها له وتكاليف إنشاء دورين علويين بها وتأسيسها ووجود عقد شراء الفيللا تحت يد الموكل دون الوكيل ، وبالتناقض الحاصل بين اموال هذا الأخير والطاغة الاولى في خصوص دفع للثمن ، وانتهى الحكم من ذلك الى تقرير ان « تصرفا منتجا لآثاره للقانونية لم يقشأ بين المستأنف ضده الاولى - المطون عليه الاول - والمستأنفين لا وجود له بوصفه عقد بيع ولا يعدو هذا التماقد الا ان يكون ولقمة مادية لا تفتج لثراها قبل المستأنف ضده الثانى خصوصا وان المستأنفين قرروا ان هذا للمعد لم يكن الا وسيلة لنقل الملكية فقط وانهم لم يدفعوا ثمننا للصفقة للمستأنف ضده الاول ، ، ولما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان قاعدة - الغش يبطل التصرافات - هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجز بها نص خاص فى القانون وتقوم على اعتبارات خلقية واجتماعية في محاربة الغش والخديعة والاحتيايل وعمم الانحراف عن جادة حسن النية للولجب تولفه في المعاملات والتصرفات والاجراءات عموما صيانة لمصلحة الأمراد والجماعات ، وكان لتقاضى الموضوع للسلطة للتامة في استخلاص

تتوافر عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقرير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت .  
حذون رقابة عليه من محكمة للنقض ما دامت الوقائع تسمح ، وكان الحكم المطعون  
فيه قد استظهر الوقائع التي استخلص منها الغش واحصى الشواهد والبيانات  
على أن الطاعنين ووكيل المطعون عليه الثانى قد تواطؤوا على الأضرار بحقوق  
الوكيل لسلب أمواله ، وكان ما أورده للحكم فى ذلك سائفاً تحتمله ظروف  
الدعوى ويتفق مع أورلقها ويؤدى الى ما انتهى اليه ، فان ما قرره الحكم لا  
مخالفة فيه للقانون ، لا يؤثر فى ذلك ما أورده من أن الاقرار الصادر من للوكيل  
فى ١٩٦٨/٦/٣ تضمن فسخ العقد المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٨ ، لأن هذا التقرير إما كان  
حجة للرأى فيه لم يكن لازماً لإقامة قضائه بعد أن قطع بان هذا الاقرار لا يحاج  
به المطعون عليه الثانى لأنه وليد الغش والتواطؤ ، ويكون للنمى على الحكم فى  
هذا الخصوص غير منتج ولا جدوى فيه ، أما للنمى على الحكم بالخطأ فى  
تطبيق القانون لقضائه بصحة وتفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٨ موضوع الدعوى  
رقم ٤٠٧٩ سنة ١٩٦٨ رغم عدم تسجيل صحتها ومع أن الطاعنين سجلوا  
صحيفة دعواهم فى ١٩٦٨/٨/٤ فلا محل لبحثه بعد أن انتهى للحكم الى أن عقد  
الطاعنين لا يعد وأن يكون واقعة مادية لا ينتج اثراً قانونياً باعتباره بيما .

وحيث أنه لا تقدم بيمين رفض الطعن .

لذلك .

رقيت المحكمة الطعن والزمّت للطاعنين بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيهاً  
مقابل اتعاب المحاماة للمطعون عليه الثانى وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السيادة  
المستشارين : محمد صديق الحصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد  
الحamid المرصفاوي \*

---

( ٢٧٤ )

### الطعن رقم ٣٤٣ سنة ٤٤ ق

منازعة تنفيذ - المعبرة في كون المنازعة في التنفيذ وقتية أم موضوعية هي بحقيقة  
المنازعة وتكييف المحكمة لها طبقا للقانون دون اعتداد بطلبات المدعى .

- اذا كان الطعون عليه قد طلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد  
بالحجز لعدم مراعاة الاجراءات الشكلية في الحجز واستنادا الى براءة ثمة من  
الدين المحجوز من اجله فان هذا الاستناد الى براءة الذمة ليس له من اثر على  
وصف المنازعة طالما ان المطلوب فيها اجراء وليس فصلا في اصل الحق وعلى  
المحكمة ان تعطي للدعوى وصفها الحق وتكييفها للقانوني الصحيح .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر عبد الحميد المرصفاوي والمرافعة وبعد الجولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق  
الطعن - تتحصل في ان المطعون عليه اقام الدعوى رقم ١٠٠٥ سنة ١٩٧٢ مدنى  
تنفيذ بنذر اسيوط ضد الطاعنين وطلب للحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد  
بالحجز الادارى الموقع ضده في ١٠/١٠/١٩٧٢ ومحور كل اثر له وقال ببياننا  
للدعوى انه لستاجر من وقف المحرم محمد على عبد الرزاق خشية قطعة ارض  
فضاء صرح له بالبناء عليها وذلك مقابل اجرة شهرية قدرها ١٥ ج حسم للنزاع  
بشأنها بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٥٧ سنة ٣٣ ق مدنى اسيوط وفي  
٢٠/١٠/١٩٧٢ فوجيء بحجز ادارى ضده ببناء على طلب مديرية الاوقاف  
بامسيوط والوادي الجديد وانه لم يبلغ ٢٥٠/٢٢٣ جم بزعم انه لجرة مستحقة  
لها حتى اكتوبر سنة ١٩٧٢ ، ولذا كان هذا الحجز باطلا لان نعمته بريئة من دين  
الاجرة المتفق عليها ولا موجب لتكليفه باداء ما يزيد عليها ، فقد اقام دعواه للحكم  
له بطلانيته . وبتاريخ ٢٣/١/١٩٧٣ حكمت المحكمة بعدم الاعتداد بالحجز  
استئناف للطاعنون . هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسيوط بالاستئناف رقم  
٧٨ سنة ٤٨ ق . وبتاريخ ٣٠/١/١٩٧٣ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها  
بنظر الاستئناف واحالته الى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية لنظره .  
طعن للطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت  
فيها للرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فترأت  
انه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الطعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعنون على الحكم  
المطعون فيه للخطا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون ان الحكم اعتبر  
للدعوى منازعة وقتية في التنفيذ تأسيسا على ان المطعون عليه طلب في صحيفة  
الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز الادارى وان الحكم الابتدائى اورد  
في اسياحه انه يقتضى في مادة مستعجلة في حين ان الثابت ان المطعون عليه طلب  
الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الذى وقع ضده في ١٠/١٠/١٩٧٢ تأسيسا على  
عدم مديونيته بالاجرة المتفق عليها والتي حسم النزاع بشأنها بالحكم الصادر  
في الاستئناف خاصة بالاجرة التى فقط ولا تشمل اجرة الفندق الذى اقيم فوقه ،  
وبذلك طلب المطعون عليه عدم الاعتداد بالحجز طلبا موضوعيا تتحدد به مراكز

الخصوم ، ويكون الحكم الابتدائي صادرا في منازعة تنفيذ موضوعية ، ويكون استئنائه الى محكمة الاستئناف . ولا خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر وقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الاستئناف وباحالته الى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ، فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعمى غير سعيد ، ذلك ان الحكم المطعون فيه اُمام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الاستئناف على انه « يبين من مطالعة طلبات الاستئناف عليه - المطعون عليه - التي اوردتها بصحيفة دعواه انه طلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز الادارى المؤرخ ١٠/١٠/١٩٧٢ فهذه الطلبات حسبما اُبديت به وما صرح به المستأنف عليه بصحيفة للدعوى تعد منازعة وقتية في التنفيذ وقد ظاهره الحكم في تكييفه لطلباته فصرح في اسبابه بانها انما يقضى في مادة مستعجلة يجوز للحكم فيها دون حاجة لاعادة اعلان المدعى عليهم - الطاعنين - ومن ان عدم مراعاة الاجراءات الشكلية في شأن الحجز الادارى وانعدام اركانه الاساسية التي يقوم عليها تجعله مجرد عقبة مادية تعترض سبيل الحق مما يبيح للقضاء المستعجل ازالة هذه للعقبة والحكم باعتبار الحجز عديم الاثر قانونا . فهذا الذى صرحت به محكمة اول درجة في اسباب حكمها يكشف عن انها اقامت قضاءها في منازعة وقتية يفصل فيها قاضى للتنفيذ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ولا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لقاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة اذا طلب منه الحكم بعدم الاعتداد بحجز قد وقع وفقا له مستوفيا لاركانه الجوهرية ووقع مخالفا له فاقتدا لهذه الأركان فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه دون أن يكون في بحثه هذا أساس باطل الحق ، وكان المطعون عليه قد طلب الحكم بصفه مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز فان استناده الى براءة نعمته من الدين المحجوز من اجله وادعاء الطاعنين قيام هذه الديونية لا يكون له اثر على وصف المنازعة طالما ان المطلوب فيها اجراء وليس فصلا في اصل الحق . واذا كان على المحكمة ان تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل على ما سلف للبيان - وبما له من سلطة في هذا الشأن ان دعوى

المطعون عليه هي منازعة وقتية يفصل فيها قاضي للتنفيذ بوصفه قاضيا للأمر المستعجلة ، وقضى في الدعوى على أساس هذا للتكييف القانوني الصحيح ، فإن النعمى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لا تقسم يتعين رفض العلم .

إذالك

رفضت المحكمة العلم والزمّت للطاعنين بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد اسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة :  
المستشارين : الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الجاجوري وصلاح نصار ، ابراهيم فراج .

---

( ٢٧٥ )

### الطعن رقم ٨٥٤ سنة ٤٣ ق

#### إيجار اماكن

١ - تخلف المؤجر عن اجراء الترميمات الضرورية يبيح للمستأجر طلب التنفيذ العيني الا انه يجوز اللجوء منه اذا كان في ذلك اضرار للمؤجر يمثل غفلا شديدا والخطأ فيه يقوم على معيار موضوعي وليس على معيار شخصي بالنسبة للمؤجر .

٢ - كما كان من حق المستأجر وفقا للمادة ٦٨ مدني متى تأخر المؤجر عن القيام بالترميمات الضرورية ان يحصل على ترخيص من القضاء في اجرائها بنفسه واستيفاء ما انقصه خصما من الاجر الا انه مشروطا لا يكون في ذلك اضرار للمؤجر بحيث يصبح من شأن قيامه بالترميمات الضرورية بطل نفقات باعثة لا تتناسب مع ما يلزم من ضرر للمستأجر من جراء التخلّف عن تنفيذها او مع ما تخله العين من اجرة باعتبارها الوعاء الذي يجري الخصم منه ومناطق الارواق بهذا المعنى يقوم على معيار موضوعي وليس معيارا ذاتيا خاصا بالمؤجر اي ينظر فيه الى عائد الاجرة التي يغلها المقار دون نظر الى ثروة المؤجر او افتقاره .

٣ - الخاط في تفسير العقود .

— متى كانت عبارة العقد واضحة في إفادة المعنى المتصود منها فانه لا يجوز اخضاعها لقواعد التفسير للوصول الى معنى آخر — اما اذا شاب العبارة غموض او لبهام لا يكشف عن ارادة المتعاقدين فالمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسيرها بما تراه . هي اولى بمقصود المتعاقدين مستعينة في ذلك بقروفي الدعوى وفلايساتها على ان تبين اسباب ترجيحها فيما انتهت اليه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر محمد اللباجوري والمرافعة وبعد المدولة .

حيث ان للوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق التظلم — تتحصل في ان للشركة المطعون عليها اقامت الدعوى رقم ٥٩٤٣ لسنة ١٩٧١ مدنى امام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم :

اولا - وبصفة مستعجلة باثبات حالة اجهزة تكييف للهواء يدار السينما المؤجرة المبيعة بالصحيفة والترخيص لها بتغييرها وابدالها باخرى جديدة بمصروفات من ائنها تخصم من الاجرة مع تحب خبير للتشرف على هذه العملية

ثانيا - بالزلم للطاعن بان يدفع لها مبلغ ١٥٢٢٩ر٣٨٠ جم قيمة ما انفقته في تجديد الآلات والاجهزة والآثاث يدار السينما المذكورة في الحدة من اول عام ١٩٧١ بالاعمال الضرورية اللازمة لكي تقوم اجهزة تكييف للهواء وآلات العرض والمهمات والآثاث بالقرض الذى اخذت له خصما من الاجرة المستحقة للطاعن مع تحب خبير للتشرف على هذه العملية ما لم يقم للطاعن بتلك الاعمال خلال شهرين من تاريخ اعلانه بالصحيفة ، وقالت شرحا لها انها بموجب عقد مؤرخ ١٠/١٠/١٩٥٢ استأجرت من الطاعن دار سينما ريفولى بالقاهرة بجميع مشتقاتها من آلات

عرض وأجهزة تكييف الهواء ومقاعد وأدوات أخرى بأجرة جمعتها ١٦ ألف جنيه سنويا نصفها عن الأجهزة والأدوات والنصف الآخر عن المبنى وخضعت أجرة المبنى إلى ٦٤٠٠ جنيه سنويا طبقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وإذا استهلكت تلك الأجهزة والأدوات والآلات نتيجة الاستعمال للمادى المألوف وأصبحت لا تفي بالغرض الذى أوجرت من أجله وبحيث أصبحت لا يجسدى فيها الإصلاح ويجب استبدال أخرى جديدة بها ، فقد أقامت للدعوى .

وبتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧ حكمت المحكمة بصفة مستعجلة بنبذ أحد الخبراء لاثبات حالة اجهزة التكييف وبيان درجة كفايتها وصلاحياتها بحالتها الراهنة او ان حالتها تقتضى للتجديد مع تقدير للتكاليف اللازمة للإصلاحات فى كل من الحاليتين وبيان ما اذا كانت حالتها ترجح الى الاستعمال للمادى للرجل الحرىص او لأسباب أخرى ، وبعد ان قدم للخبير تقريره عدلت المظعون عليها طلباتها بخصوص اجهزة تكييف الهواء الى اللزم للطاعن بأن يدفع لها مبلغ ٣٥ ألف جنيه قيمة للتكاليف اللازمة لذلك ، عدلت المحكمة فحكمت بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩ (اولا) بالترخيص للمظعون عليها بإجراء التجديدات والإصلاحات الميئنة بتقرير الخبير فى حدود مبلغ ٣٢ ألف جنيه وخصم هذه المصروفات من الأجرة بواقع نصف القيمة الإيجارية الشهرية حتى تمام للسداد

( ثانيا ) بعدم قبول طلبها بالترخيص لها بالقيام بالأعمال المتعلقة بأجهزة تكييف الهواء وآلات العرض والأدوات والمهمات والأثاث بدلا للسينما محل النزاع .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٢٣ لسنة ٩٠ ق القاهرة ، كما استأنفته المظعون عليها بالاستئناف رقم ٣١٧٩ لسنة ٩٠ ق القاهرة ، وبعد ضم الاستئنافين حكمت محكمة الاستئناف فى ١٩٧٣/٦/١٧ بتأييد الحكم المستأنف . لمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق للنقض ، دفعت المظعون عليها ببطلان الطعن ، وقدمت للنيابة العامة مذكرة أبعت فيها للرأى برفض الدلع وفى الموضوع برفض الطعن . عرض للطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة غرارة جديزا بالنظر ، وبالجلسة المحددة ، للترمت للنيابة رأياها .

وحيث ان مبنى دفع المظنون عليها ببطلان الطعن ، ان صحيفته قد خلت من بيان منطوق الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المظنون فيه وهو بيان رتبته للفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات البطلان على تخلفه ، وان للطاعن لم يودع وقت تقديم الصحيفة صورة رسمية من الحكمين الصادرين من محكمة اول درجة في ١٩٧٢/٧/٣١ و ١٩٧٢/١٢/٢٥ للذين احال لى اسبابهما للحكم لتقطعي المصادر في الموضوع والمؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه ، وهو ما يبطل للطعن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٥٥ من ذات القانون .

وحيث ان الدفع مردود في وجهه الأول بان البين من صحيفة الطعن انها وان خلت من بيان منطوق الحكم الابتدائي الا انها تضمنت البيانات الأخرى الخاصة برقم الدعوى الابتدائية واسماء الخصوم فيها وموضوعها وتاريخ صدور الحكم الابتدائي ومنطوق الحكم الاستثنائي وتاريخ صدوره والحكمة التي أصدرته ، وفي ذلك بيان كاف للحكم المظنون فيه يرفع عنه كل تجهيل ، ، ويحقق مراد للشارع من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات . وهو مردود في وجهه الثاني بان المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات لم توجب على الطاعن ايداع صور الأحكام التي احال اليها للحكم الابتدائي في اسبابه ، فاذا كان الحكم المظنون فيه المؤيد للحكم الابتدائي قد أورد في اسبابه بيانا كافيا لوقائع الدعوى واسانيد الخصوم فيها بما يفنيه عن الاحالة الى اسباب الحكم الابتدائي في خصوص تلك الوقائع والاسانيد ، فان تقديم صور من الحكمين الصادرين بإجراءات الإثبات من محكمة اول درجة في ١٩٧٢/٧/٣١ و ١٩٧٢/١٢/٢٥ للذين احال اليهما للحكم الابتدائي في اسبابه المتقطعة ببيان وقائع الدعوى واسانيد الخصوم لا يكون لازما لصحة إجراءات الطعن ويتعين لذلك رفض الدفع بوجهيه .

وحيث ان الطعن يستوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن اتيم على ستة اسباب ، ينتمي للطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المظنون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتقصير في التستيب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم لاقام قضاءه على سند من ان النص في البند الرابع من عقد الايجار على تمهد المظنون عليها بالمحافظة على الآلات



والمهمات والأثاثات وصيانتها وتسليمها في نهاية العقد بالحالة التي هي عليها عند الاستلام مع مراعاة الاستهلاكات الناشئة عن الاستعمال العادي للرجل الحريص - لا يفيد إعفاء اللطاعن من القيام بالتزميمات الضرورية والقائما على عاتق الطعون عليها ، في حين أن عباراته واضحة في إعفائه من كافة أعمال الصيانة ومنها التزميمات الضرورية بما لم يكن معه مجال لاتخاذ للحكم إلى تفسيرها والانحراف بها عن معناها - للصريح ومسحها عن طريق تخصيص عبارتها المطلقة بغير دليل مخالف بذلك نص المادة ١٥٠ من القانون المعنى . هذا إلى أنه لم يوضح منطقته في هذا للتفسير وكيفية استخلاصه ما انتهى إليه من أن لردة المتعاقدين لم تنصرف إلى إعفاء اللطاعن من التزملة بالقيام بالتزميمات الضرورية ولم يعن بالرد على دفاعه بأن اشتراط انبات حالة الآلات في بدلية العقد ثم اشتراط تسليمها في نهايته بالحالة التي هي عليها يؤكد التزملة المطعون عليها بكافة التزميمات أيا كان نوعها . بالإضافة إلى أنه وإن أشار الحكم إلى تبعية أسباب محكمة أول درجة إلا أن حكمها المستأنف لم يتعرض لتفسير للبند الرابع من العقد وإنما أحال إلى أسباب حكمها السابق صدوره في الشق المستعجل بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٧١ بنخب خير لاتبات للحالة الذي لا حجية له فيما تعرض له من تفسير لأنه جاء وليد نظرة ظاهرية ، وهو ما يعيب للحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث أن للنص مردود ، ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٠ من القانون المعنى على أنه « إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعريف على لردة المتعاقدين » أما إذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون اللجوء عند المعنى الحرفي للألفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجاري في المعاملات ، يدل على أنه متى كانت عبارة العقد واضحة في لفادة المعنى المقصود منها فإنه لا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير للوصول إلى معنى آخر باعتباره هو مقصود المتعاقدين ، أما إذا شاب للعبارة غموض أو لبهام لا يكشف عن لردة المتعاقدين فله محكمة الموضوع للسلطة التامة في تفسيرها بما تراه هي أوفى بمقصد مما مستعينة في ذلك بظروف الدعوى وملابساتها على أن تبين أسباب ترجيحها

لا انتهت اليه . لا كان ذلك وكان للبين ان ما ورد بالبند الرابع من العقد من انه . . . . . وقد اتفق للطرفان على انه عند التسليم بعمل محض بذلك يوقع عليه كل من الطرفين أو من ينوب عنهما يثبت فيه حالة جميع الآلات والمهمات والأثاثات وخلافه ويتعهد للطرف الثاني - المظنون عليها - بالمحافظة عليها وصيانتها وتسليمها في نهاية العقد بالحالة التي هي عليها عند الاستلام مع مراعاة الاستهلاكات عن الاستعمال العادي للرجل الحريص ، ، غير واضح الدلالة على مدى التزام المظنون عليها بصيانة الآلات والمهمات والأثاثات الموجودة بالمين المؤجرة تبعا لعدم انصاحه عما اذا كان المقصود بالصيانة قيامها بالتزيمات التأجيلية التي تلزم باجرائها طبقا لنص المادة ٥٨٢ من القانون اثنى أو للالتزام ايضا لاتفاقا بالتزيمات الضرورية التي تلزم المؤجر أصلا بحكم المادة ٥٦٧ من ذات القانون ، وكان الاتفاق على تعديل للالتزامات المؤجر والمستأجر في هذا الصدد يجب ان يكون واضحا لا لبس فيه ، وأن يضيق في تفسيره ما أمكن ، بحيث يتمخض لصلحة من يضار منه ، فان للحكم المظنون فيه اذ رجح ان عبارة هذا البند تفيد للالتزام للشركة المظنون عليها بالتزيمات التأجيلية دون التزيمات الضرورية وأورد في هذا المقام قوله . . . . . وحيث ان البند لم ينص على اعفاء المؤجر من التزامة بالتزيمات الضرورية عن دار للسفينة المؤجرة ومحتوياتها - كما ان صيغة هذا البند ليس فيها ما يفهم منها ان طرفي العقد لتجهت ارائتهما الى اعفاء المؤجر من التزامة بالقيام بالتزيمات الضرورية - وما ذهب اليه المؤجر - للطاعن - من دلالة الإشارة في البند الى التزام الشركة المستأجرة بأعمال الصيانة بفهم منه اعفاء من التزيمات الضرورية لا يؤدي الى هذا الاعفاء لأن المألوف في العقود كالببيع والايجاز وغيرهما ان ينص المتعاقدان فيها على شروط غالبا ما تكون نصوص المانون قد تكفلت بها أي ترديدا لحكم القانون فاذا ورد بالبند الرابع إشارة الى التزام الشركة المستأجرة - المظنون عليها - بأعمال للصيانة فمؤدى هذا هو التزام المستأجر بأعمال التزيمات التأجيلية وفقا للمادة ٢٦٧ مدنى دون التزيمات الضرورية وهو ما انتهت اليه بحق المحكمة الابتدائية في تفسيرها للبند الرابع المتضمن . . . . . يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا مبالغ لقول الطاعن ان النص جاء في وصف الإصلاحات مطلقا فلا يجوز تخصيصه ، لأن الاتفاق على ما يخالف أصيل

القاعدة يكون اتفاقا على استثناء ، والاستثناء لا يقرر الا بنص خاص صريح .

لما كان ذلك فانه وان كانت الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل لا تمس موضوع الحق ولا تعتبر فاصلة فيه ، ولئن كانت الأسباب التي استند إليها الحكم النهائي الصادر في الموضوع من المحكمة الابتدائية وتبينتها محكمة الاستئناف من بعد ، وردت أول ما وردت في الحكم الصادر بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٧ من المحكمة الابتدائية في الشق المستعجل ، الا انه لما كان تبني هذه الأسباب من المحكمة الابتدائية واعتناق مذهبها في اسباب حكمها الموضوعي يفضي عليها صبغة القضاء الموضوعي ، ويجعل منها اسبابا صادرة في الموضوع .

لما كان ما تقدم فان النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وللقصور في التسببب يكون على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعي ببقاى الأسباب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسببب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم استند في نفي ما تمسك به من ان الزامه بتجديد اجرة التكليف فيه اوراق له الى ان الاجرة المفعوية تغطي تكاليف التجديد في جسر ، وان التكاليف سوف تخصم على اقساط بمقدار نصف الاجرة الشهرية ، مع مراعاة ما سبق ان حصله الطاعن من اجرة في السنوات السابقة ، حالة ان الثابت ان هذه التكاليف تزيد كثيرا عن الاجرة السنوية للعين المؤجرة ، وان الارفاق المترتب عليها يتمثل في مقدار الالتزام وعدم تناسبه مع ما يظه العقار من اجرة وليس في طريقة السداد ، باعتبار ان مقيار الارفاق في هذه الحالة موضوعي وليس شخصيا ، والاعتداد بما تم تحصيله من اجرة في السنوات السابقة ينطوي على تجاوز للمقيار الموضوعي للارفاق والتجاه الى مقيار شخصي قائم على مقدار ما اثرى به الطاعن بسبب ما حصله من اجرة في الحق السابقة ، هذا الى ان الحكم لم يمين بتحديد ما يخص جهاز التكليف - الذي انصب للنزاع على اصلاحه - رغم ان القدر من الاجرة المتخصص للالات في عقد الايجار لا يقتصر

عليه ، بل يتقابل أيضا ايجار الات المرض وسائر المهمات والأثاثات ، ورغم هذا للتعدد في الأعيان المؤجرة من مبان وآلات فقد رخص المحكم في خصم التكاليف الخاصة بإصلاح جهاز للتكييف وحده من مجموع الأجرة خلافا للمادة ٥٦٨ من القانون المدني ، وهو ما يعنيه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة للثابت بالأوراق والظهور في التفسير .

وحيث ان النعمى غير مستحيد ، ذلك انه لا كانت المادة ٥٦٨ من القانون المدني تجيز للمستأجر متى تأخر عن القيام بالتزامات الضرورية ان يحصل على ترخيص من القضاء في اجرائها بنفسه واستيفاء ما انتفقه خصما من الأجرة وذلك دون إخلال بحقه في طلب الفسخ أو لنقص الأجرة ، وكان القرار طبقا للقاعدة العامة المقررة بالفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من ذات القانون انه اذا كان في التنفيذ للمعنى ارماق للمدين فان له ان يقتصر على دفع تعويض تقضى متى لم يلحق ذلك ضررا جسيما بالدائن ، مما مفاده انه يشترط للدول عن التنفيذ المعنى ان يكون فيه ارماق للمؤجر بحيث يصبح من شأن قيامه بالتزامات الضرورية بذل نفقات باهظة لا تتناسب مع ما يتجسم من ضرر للمستأجر من جراء التخلف عن تنفيذها ، أو مع ما تغطه العين من أجرة باعتبارها الوفاء الذى يجرى للخصم منه ، وكان الارفاق بهذا المعنى ينطوى على العنت الشديد فلا يكتفى فيه مجرد العسر والكلفة والضيق والفاط يقوم به على معيار موضوعي وليس معيارا ذاتيا بالنسبة للمؤجر ، وكان تقدير مدى الارفاق المترتب على التنفيذ المعنى او عدم تناسب النفقات اللازمة للقيام بالتزامات الضرورية مع الأجرة مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، لا كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المعلوم فيه ان الطاعن ركن في ان التنفيذ المعنى ينطوى على ارماق الى عدم تناسب النفقات الباهظة المترتبة عليه مع أجرة العين وقد نفى الحكم ذلك بقوله ..... وتري المحكمة ان الارفاق غير متوفر في حالة المؤجر - للطاعن - لسببين : الأول ان مقدار الأجرة للسكنوية عن دار المبيئنا للورد بالمقد يفي ويكفى في عسر ومسبولة وبغير ارماق في تغطية تكاليف تجديد وإصلاح جهاز للتكييف على النحو للورد بتقرير للخبير الثاني : ان للحكم المستأنف قضي بخصم تكاليف

تجديد واصلاح الجهاز على انقضاء بمقدار نصف الأجرة المستحقة شهريا - وهو تيسير ينعم به الارهاق الادعى به ٠٠٠٠ ، ، فان مفاد هذا الذى اوردته الحكم انه انما يقصد الأجرة السنوية الدورية على مدى سريان العقد وليس عن مدة سنة واحدة ، اذ هو المعنى الذى يستقيم مع قوله ان الأجرة تنفى وتكفى للنفقات . لما كان ما تقدم وكان ما استخلصه للحكم من لفتاء وجود ارهاق للطاعن فى التزامه بتحمل مصروفات التجديد والاصلاح مع للتقسيط على مدى سريان العقد هو استخلاص يدخل فى سلطان قاضى الموضوع ، سواء ان الذين الحال فى ذمة الطاعن قد تغيرت صفته الى دين اجل لا يجوز التنفيذ اقتضاه له الا بعد طول الاجل وبمقدار نصف الأجرة فحسب ، وان فى ذلك تيسيرا ينتفى معه الارهاق ، وكان تقسيط الدين كمجيب للتيسير ، ومراعاة مقدار ثمرات المقار للتعرف على مبلغ تناسبها مع التكاليف ، ليس فيهما خلل بالمعيار الموضوعى للواجب مراعاته عند تقدير مدى الارهاق ، اخذا بان للتقسيط ينصب على كل من الأجرة والنفقات ، وان مقارنة قيمة التكاليف اللازمة لأعمال الصيانة المطلوبة بمقدار عائد الأجرة الذى تغله للدين المؤجرة ، كلاهما اعتداد بمعيار موضوعى لا يمت لأشخاص المتعاقدين بصفة ، كان الحكم قد برر خصم نفقات اصلاح جهاز التكيف من باقى اجرة الأعيان المؤجرة بوجود وحدة غير قابلة للتجزئة بين سائر الأعيان المؤجرة التى من بينها جهاز التكيف موضوع النزاع ، وكانت الاعتبارات التى ساقها للحكم القول بالارتباط بين مفردات الأعيان ومفردات الأجرة سائغة ومقبولة وتؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها ، فان هذا كله يكفى لنفى الارهاق الادعى به ويكون للنسبة على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة للثابت بالأوراق والقصور فى التتبيب على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

#### النتيجة

رفضت المحكمة الطعن والزمت الطاعن المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل انتداب الحاماة وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧

بوئاسة السيد المستشار : مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد سيف الدين سليم ، محمد عبد الحاميد البغدادي وسليم محمد الله سليم ،  
محمد عبد العزيز الجدي .

---

( ٢٧٦ )

### الطعن رقم ٨٣١ سنة ٤٤ ق

اثبات - قاعدة عدم جواز الاثبات بغير الكتابة ليست من النظم العام  
لا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها ان ترفض طلب الاحالة للتحقيق ما لم يتمسك  
به الخصوم .

— قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الاثبات  
بالكتابة ليس من النظم العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها  
ولا تملك المحكمة اعمالها من تلقاء نفسها فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض  
طلب الطاعة لحالة الادعى الى التحقيق لاثبات مديونية المظنون ضده فهذا  
يخلخل بالمطلب به بمقولة ان قيمة الدين تزيد على عشرين جنيهاً فلا يجوز اثباته  
بغير الكتابة بالرغم من ان المظنون عليه لم يتمسك بعدم جواز الاثبات بالبينة  
فانه يكون مخالفاً للقانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
القرر أحمد سيف الدين سابق والرفعة وبعد الدولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباتى للأوراق -  
تتجمل في أن الطاعة استصدرت أمر الأداء ١٩٨ لسنة ١٩٧٢ كلى الاسكندرية  
بالزلم المطعون ضده بأن يدفع لها مبلغ ١١٢٥ ج ثابت بشيك مؤرخ ١٩٧٠/٤/١  
ومرفق به إفادة من البنك بالرجوع على الساحب . تظلم المطعون ضده من  
الأمر بالدعوى ٣١١٢ لسنة ١٩٧١ معنى كلى الاسكندرية ولدعى بتزوير  
الشيك .

وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢ رفضت المحكمة الادعاء بالتزوير ثم قضت بتاريخ  
١٩٧١/٥/٢٩ برفض التظلم وتأييد أمر الأداء . استأنف المطعون ضده هذا  
الحكم بالاستئناف ١١٣٩ سنة ٢٩ ق الاسكندرية وبجلسة ١٩٧٣/١١/١٨  
قضت المحكمة في موضوع الادعاء بالتزوير بإلغاء الحكم المستأنف بورد وبطلان  
الشيك المطعون عليه بالتزوير ثم قضت بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٩ بإلغاء الحكم  
المستأنف وإلغاء أمر الأداء التظلم منه . طعن المطعون في هذا الحكم بطريق  
النقض وقيمت النيابة مذكرة ابدت فيها للراى بنقض الحكم المطعون فيه ولا  
عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت  
النيابة رايها .

وحيث ان الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه انها طالبت لحالة الدعوى  
للتحقيق لتثبت الديونية ولكن الحكم المطعون فيه رفض ذلك مستندا الى ان  
قيمة المبلغ المدعى به تزيد على عشرين جنيتها فلا يجوز اثباته بغير الكتابة في  
حين ان قاعدة عدم الاثبات الا بالكتابة اذا زل الدين الطالب به على عشرين  
جنيتها لا تتعلق بالنظام العام ولا تملك المحكمة اعمالها من نفسها فما يعيب الحكم  
بمخالفة للقانون ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا للنمى في محله ذلك ان قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة  
في الأحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز

الاتفاق مرحلة أو ضمنا على مخالفتها ولا تملك المحكمة أعمالها من تلقاء نفسها .  
 لما كان ذلك وكان للحكم المظنون فيه قد رفض طلب الطاعة لحالة الدعوى للتحقيق  
 لاثبات مديونية المظنون ضده لها بالمبلغ المطالب به بمقتولة أن قيمة الدين تزيد  
 على عشرين جنيتها فلا يجوز اثباته بغير الكتابة بالرغم من أن الطامن لم يتمسك  
 بعدم جواز الاثبات بالبينة فإنه يكون مخالفا للقانون ويتمين نقضه والاحالة  
 دون حاجة لبحث باقى اسباب الطمن .

#### تلي هذه الأسباب

نقضت المحكمة للحكم المظنون فيه واحالت للقضية الى محكمة استئناف  
 الاسكندرية والزمّت المظنون ضده بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيتها مقابل اتمام  
 المخامة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : د/إبراهيم صالح ، صلاح نصار ومحمود رمضان ، إبراهيم فراج .

---

( ٢٧٧ )

### الطعن رقم ١٤٦ سنة ٤٣ ق

ليجار أماكن

١ - الامتداد القانوني لمعد الإيجار في ظل التشريعات الاستثنائية يقتصر  
على الأشخاص الذين كانوا يقيمون مع المستاجر لقامة مستديمة قبل وفاته  
ولو كانوا من غير ورقته .

٢ - المقصود بالاقامة المستديمة هو أن يجعل للشخص من الممكن مراحه  
ومفاده بحيث لا يعول على ماوى دائم وثابت سواء .

ب - الانتفاع بالامتداد القانوني لمعد الإيجار بعد وفاة المستاجر في ظل  
العمل بإحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يقتصر على الأشخاص الذين  
كانوا يقيمون لقامة مستديمة مع المستاجر قبل وفاته بمعنى أن غير المقيمين  
مع المستاجر لا شأن لهم بهذا الامتداد ويقصد بالاقامة في هذا المعنى الإقامة  
المستقرة المعتادة وانصراف نية المقيم الى أن يجعل من هذا السكن مراحه ومفاده  
بحيث لا يعول على ماوى دائم وثابت سواء فتخرج بذلك الإقامة العرضية

والعابرة والوقتونه مهما استطلعت وأيا كان مبعثها وداعيها واستخلاصها من  
مطلق سلطة قاضي الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المرحوم صلاح نصار والرافعة وبعد الدلالة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام للدعوى رقم ٤٣٨١، سنة ١٩٦٨،  
مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين وبأقوى المطعون عليهم طالبا  
الحكم باعتبار عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٨ والبرم بينه وبين المرحوم  
فهمي بشاى منتهيا ، وبطرد الطاعنين من الشقة موضوع العقد وتسليمها إليه .  
وقال بيانا لدعواه أنه بموجب العقد سالف الذكر استأجر مورث الطاعنة الأولى  
وبقية المطعون عليهم للشقة رقم ٣ بالعقار ملكه رقم ١ شارع عمير بكير بمصر  
للجديدة ، وأقام فيها مع زوجته التي توفيت في ١٩٦٨/٣/٧ وأذ تولى المستأجر  
في ١٩٦٨/٤/٤ وفوجئ بالطاعنة الأولى تقتحم للشقة وتسكنها وزوجها الطاعن  
الثاني - فقد أقام للدعوى - وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠ حكمت المحكمة بإحالة  
الدعوى إلى التحقيق لتثبت للطاعنة الأولى أنها كانت تقيم مع مورثها في شقة  
للنزاع عند وفاته ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت في ١٩٦٩/١٢/٢٧  
١٩٧٠ بانقضاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٨ وبإحالة الطاعنين في مواجهة  
بأقوى المطعون عليهم من الشقة المينة بصحيفة الدعوى وتسليمها خالية للمطعون  
عليه الأول . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠٧ سنة ٨٨ في  
القاهرة طالبة إلغاء ورقضى للدعوى وبتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢ حكمت محكمة  
الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .

لمن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض - جنح المطعون عليه الأول  
بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي بقبول الدفع

بالنسبة للطاعن الثاني. وفي الموضوع يرفض الطعن - عرض للطعن على هذه المحكمة في غمرة مشورة فرائه جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابية رأيها .

وحيث ان مبنى الدفع بعدم القبول المبدى من الطعون عليه الأول ان الطاعن الثاني قبل الحكم الابتدائي لعدم الطعن عليه ولستأنفته للطاعة الأولى وحدها . وقد وقف الحكم المطعون فيه عند تأييد الحكم الابتدائي ، فلا تكون له صفة في الطعن عليه . واذا كان النزاع يدور حول انتفاء عقد الايجار بوفاء المستأجر وهو موضوع غير قابل للتجزئة ، فان عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثاني يستتبع حتما عدم قبوله ايضا بالنسبة للطاعة الأولى .

وحيث ان الدفع في محله بالنسبة للطاعن الثاني ، ذلك انه لا كان الفرع طبقا للمادة ٢١١ من قانون المرافعات ان الطعن في الحكم لا يجوز الا من المحكوم عليه ، وكانت الخصومة في الطعن امام محكمة للنقض لا تكون الا بين من كانوا خصوما حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطعون فيه . وكان نتيجة انه الاستئناف رفع من الطاعة الأولى وحدها دون الطاعن الثاني الذي يقبل الحكم الابتدائي بحاز قوة الأمر المقضى في حقه ، فانه لا يكون لمن عدا الطاعة الأولى الحق في الطعن بطريق للنقض في الحكم المطعون فيه ،

ولا كان الواقع في الدعوى ان موضوع الخصومة يدور حول انتفاء عقد الايجار اثر وفاة المستأجر الأصلي ، كما يدور حول نفى حق كل من للطاعنين في البقاء بشقة النزاع قولا بانهما شغلاهما بغير سند ، وكان الثابت ان الطاعة الأولى هي التي لتفرقت بإبداء دفاعها في مرحلتى التقاضى من انها كانت تسكن المستأجر ، وان الطاعن الثاني لم يبد أية طلبات او يينضم الى الطاعة الأولى في الاستئناف المرفوع منها في حكم محكمة اول درجة دونه ، فان الموضوع على هذا النحو يكون قابلا للتجزئة طالما ان الفصل في النزاع يحتمل القضاء على أحدهما دون الآخر ، وبالتالي فان الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعن الثاني . والدفع مرصود بالنسبة للطاعة الأولى فلك انه لا كان تقوم من قبل الحكم او لم يطعن عليه في الاعتماد عن استئصال للرخصة المتحولة له بالمادة ٢١٨ سالفة الذكر

ليس من شأنه أن يؤثر في شكل اللطن متى كان قد اقيم صحيحا وفي الميعاد من محكوم عليه سواء ، حتى وإن كان للحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ، وكان ذلك يصدق من باب أولى متى كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة على ما سبق بيانه ، فإن عدم قبول اللطن بالنسبة للطاعن الثاني ليس له من اثر على اللطن المرفوع صحيحا . وفي عيادته من للطاعة الأولى ، ويكون الدفع بعدم القبول بالنسبة لها في غير محله .

وحيث إن اللطن في النطق سالف البيان قد استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن اللطن اقيم على ثلاثة اسباب ، تنعى الطاعة بالسببين الأول والثالث منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون وللقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إن دفاعهما امام محكمة الموضوع قام على انها اقامت اقامة دائمة وغير مؤقتة ولا محددة مع والديها في شقة النزاع حتى توفيا ، وقد أسس الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاء على فهم خاطيء للقانون ، إذ تصور انه يتعين كى يكون للطاعة حق الانتفاع بالامتداد القانوني لايجار شقة النزاع أن تستند اقامتها لما لى نياية ضمنية ، ولما لى اشتراط اصلحة للغير ، وانه طالما لم تكن مقيمة مع والدتها من بدء الاجارة ، ولم تكن قد ولدت لاييها بعد عقد الايجار ، فان اقامتها تعتبر استضافة تنتهى بوفاة المستاجر المورث ، في حين حق الانتفاع بالامتداد القانوني لعقد ايجار السكن في ظل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وللقوانين التالية له يستمدده المستاجر وافراد عائلته المقيمون معه من القانون مباشرة ومن مجرد الإقامة مع القرابة دون تحديد مدة للإقامة او درجة القرابة او لاشتراط الميراث . هذا لى أن المحكمة حجت بذلك نفسها عن مواجهة دفاع الطاعة ولم ترتب على اقامتها الأثر القانوني الواجب بما يعيب حكمها بمخالفة القانون وللقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك انه لا كانت وفاة المستاجر قبل انقضاء مدة المتفق عليها في عقد الايجار ليس من شأنها - وفق القاعدة العامة المقررة بالمادة ٦٠١ من القانون المعنى أن تنتهى العقد فيظل قائما بعد الوفاة ، وينتقل الحق في الانتفاع بالعين المؤجرة لى الورثة الشرعيين الذين يلتزمون بحسب المؤجر

إداء الأجرة ما بقيت مدة المقد الاتفاقية ، وكانت هذه الأحكام النامية النظمة لانتقال الحق في الإيجار لا محل لها عند وفاة مستأجر المكان السكنى بمعد انقضاء المدة المتفق عليها وخلال فترة امتداد إيجار الأماكن بحكم للقانون ، اعتبارا بأن حق المستأجر في هذه الفترة يكون لصيقا بشخصه ومستندا من التشريع الاستثنائي النظم له لا من بنود المقد أو احكام القانون العام ، بحيث تزول الأسباب للداعية لهذا الامتداد القانوني متى توفى المستأجر وانتهى شطه للمين التي استأجرها .

لما كان ذلك فانه وإن لم يرد في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - المطبق على وثقة للدعوى - حكم خاص بانتقال حق المستأجر خلال فترة الامتداد القانوني ، فإن المحكمة التي حظرت التشريع الاستثنائي إلى تقرير هذا الامتداد ، والتي استهدفت حماية شغل المين من عسف المؤجر وتمكينه من السكنى في أزمة الاسكان للقائمة ، تقضى بأن الانتفاع بالامتداد القانوني لمعد الإيجار بمعد وفاة المستأجر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتصر على الأشخاص الذين كانوا يقيمون إقامة مستديمة مع المستأجر قبل وفاته ، بمعنى أن غير المقيمين مع المستأجر لا شأن لهم بهذا الامتداد ولو كانوا من ورثته ، والمقيمون يستفيدون ولو لم يكونوا من الورثة .

لما كان ما تقدم وكان يقصد بالإقامة في هذا المعنى الإقامة المستقرة المعتادة ، وانصراف نية التقيم إلى أن يجعل من هذا المسكن مراحه ومعداه ، بحيث لا يعمل على ماوى دائم وثابت سواء ، فتخرج الإقامة للمرضية والمعبرة والموقوتة ، مهما استطلت ، وأيا كان مبعثها وداعيها ، وكان الفصل في كون الإقامة مستقرة أم لا من مطلق سلطة قاضي الموضوع دون مقتب متى أقام قضاءه على لئساب سائفة ، وكان للحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اعتد في قضائه على أن الطاعة قد تزوجت وتركت شقة للنزاع واتخذت لنفسها مسكنا مستقلا مع زوجها وأولادها في اليوم ، وإن قامت بها بها كانت على سبيل الاستصافاة في فترة مرض ولديها التي انتهت بوفاتهما ، ورتب على ذلك عدم احتيتها في التمسك بالامتداد القانوني بمد وفاة مورثها وكان لهذا الاستخلاص مأخذه من

الأوراق ، فإنه يكون قد انقضى صحيح القانون في موجهته لدفاع للطاعة ، ولا يعبه ما يستطرد إليه من تعديلات قانونية بشأن التفاصيل القانونية لحق الخلفين بالامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر الأصلي وهل تقوم على أساس الإنابة القانونية أو الاشتراط لمصلحة الغير ، لأن هذه التعديلات إنما كان وجه الرأي فيها - لا تندح في سلامته طالما أن ما خلص إليه من نتيجة تنص والتطبيق للصحيح للقانون على الواقعة الثابتة به ، ويكون النظم على غير أساس .

وحيث أن الطاعة تنمي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم رفض تطبيق المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة الدعوى على سند من القول بأن وفاة المستأجر الأصلي حدثت قبل صدوره وأن الامتداد القانوني زال بالتبعية ، مع أن المادة سالفة الذكر هي نص تشريعي مفسر لحين الامتداد القانوني المقرر بالمادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وليس منشأ حكم جديد ، وتسد بحكم القانون ، قد كشف به المشرع عن اتجاهه إلى أن عقد إيجار المسكن لا ينتهي بوفاة المستأجر إذا بقي به زوجته أو أولاده أو ولداه الذين كانوا يقيمون معه حتى لوفاة . وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النظم مبرور ، ذلك أنه لا كان للتفسير التشريعي ليس هو التفسير الذي يضعه المشرع لينبئ به حقيقة قصده من تشريع سابق ومبنى حكم هذا التشريع خصما لا يثار من خلاف بشأنه ، وكان التشريع المفسر لا يلغى التشريع السابق ، ولا يعتبر من الناحية الموضوعية تشريعا جديدا طالما أنه يوضح قصد المشرع من التشريع السابق عليه ، وهو بهذا الثابتة يعتبر أنه صدر مع التشريع الذي يفسره فيمضي على الحالات القانونية للتدريج لم يفضل فيها دون أن يكون له أثر رجعي .

لا كان ذلك ، وكان المشرع قد انصاح في الذكرة الإيضاحية للقانون رقم

٥٢ لسنة ١٩٦٩، عن قصده من إصداره وهو إعادة تنظيم العلاقة الإيجارية لزاماً أزمة الاسكان التي ظهرت في معظم دول العالم وبالأذات للدول النامية - بعد الحرب المالية الأولى ، وكثرة التشريعات التي صدرت قبله بصدد معالجة هذه الأزمة ، بما يقتضي وضع هذا المانون ليساير الأوضاع الراهنة ويكون شاملاً لجميع الأجسام التي تنظم للعلاقة بين المالك والمستأجرين ، وكانت المادة ٤٧ منه قد نصت على إلغاء القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبعض القوانين الأخرى فإن هذا قاطع في أن المشرع لم يقصد به تفسير أحكام القانون السابق عليه والذي إلغاء .

لما كان ما تقدم وكان يتنافى مع وصف التشريع بأنه تفسيري أن تكون المسألة التي تناولها النص الجنب مسكوتاً عنها في التشريع السابق ، وكانت غاية القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في المادة ٢١ منه بتنظيم أثر وفاة المستأجر على امتداد عقد الإيجار ، مع أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق - لم يسبق له معالجتها ، يتجافى مع القول بأنه تشريع تفسيري ، ولذا التزم للحكم المظنون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد اختلف تطبيق القانون ، ويكون للنهي عليه بهذا السبب غير سديد .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن ، وألزمت الطاعنين المصروفات ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ، وأمرت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد اسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية للمادة  
المستشارين : د . ابراهيم صالح . صلاح نصار ومحمود رمضان . ابراهيم فراج .

---

( ٢٧٨ )

### الطعن رقم ٣٢ سنة ٤٦ ق

١ - دعوى للطلاق للمضر - يلزم الا يكون الخطأ قد وقع في جانب طالب للتطليق  
حتى لا يستفيد من خطئه بل يلزم ان يكون الخطأ على الأمل قد وقع من  
الطرفين .

ب - لا كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان استحكام النفور بين الزوجين  
الذي يجيز الحكم بالتطليق اعمالا للمادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٢٨ بالأحوال  
الشخصية للاقباط الأرثوذكس ان يكون نتيجة اساءة احد الزوجين معاشرة  
الأخر أو أخلاقه بواجباته نحوه اخلاقا حسبا ادى الى استحكام النفور بينهما  
وانتهى الأمر بافتراقهما ثلاث سنوات متواليات على الا يكون الخطأ في جانب  
طالب التطليق حتى لا يستفيد من خطئه فان كان مرد الخطأ الى كل من الزوجين  
ولاستحالات الحياة بينهما فانه يجوز التطليق في هذه الحالة لتحقق ذات العلة وهي  
تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطاع معه دوام العشرة .

٢ - دعوى للنفقة تختلف موضوعا وسببا عن دعوى التطليق للنفور فليس ثمة  
ما يمنع من وقوع خطأ من الزوجة يؤدي الى استحالة العشرة ولا يحول ذلك دون  
استحقاقها للنفقة .



— دعوى التفقة تختلف في موضوعها وسببها عن دعوى التطليق للتفوق في شريعة الأقباط الأرثوذكس لاختلاف الخاط في كل منهما فبينما تقوم الأولى على سند من احتباس الزوجة لزوجها أو استعدادها للاحتباس من أجله في منزل الزوجية حتى يستطيع استيفاء حقوق للزوجية كاملة متى شاء اذا بالثانية تؤسس على ادعاء الاساءة واستحكام للتفوق وليس ثمة ما يمنع من وقوع خطأ من جانب للزوجة يؤدي لى استحالة العشرة ولا يمنعها ذلك من استحقاقها للتفقة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر محمود رمضان والمرافعة وبعد الدلوالة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه للتشكيلة .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من للحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٣ احوال شخصية « نفس » امام محكمة شمال للقاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بتطليقها منه . وقال بيانا لها انه والمطعون عليها قبطيان أرثوذكسيان ، وقد تزوجا طبقا لشريعتهم فى ١٩٤٩/٢/٢٠ ، ولذا حب للخلاف بينهما واستحكم التفوق . وهجرت منزل للزوجية واستمرت للفرقة مدة تزيد عن ثلاث سفورات متوالية ، فقد اقام دعواه . وبتاريخ ١٩٧٤/٢/٢ حكمت المحكمة باحالة الدعوى لى للتحقيق ليثبت للطاعن ان زوجته المطعون عليها قد هجرت مودة مجرما وسببه وان للحياة للزوجية اصبحت مستحيلة بينهما ، وبعد ان سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٧٥/٢/١ فحكمت بتطليق المطعون عليها من زوجها الطاعن . استأنفت المطعون عليها هذا للحكم بالاستئناف رقم ٤٦ سنة ١٩٧٦ ق احوال شخصية للقاهرة طالبة الفاء ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٦ حكمت المحكمة بالفاء للحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص ، وقد تمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها للرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الطعن بنى على سبب واحد ، ينمى به الطاعن على الحكم المظنون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق . وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاء على سند من أنه يستخلص من اقوال للشهود نفى وقوع خطأ من المظنون عليها وأنه منسبب للطاعن وحده ، قولا بان أحد شهاديه قرر بأنه يقتدر على زوجته في الانفاق ، وبذلك لا تتوافر شروط طلب التطلاق بالتطبيق للمادة ٥٧ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ، في حين ان اقوال هذا الشاهد قاطمة في التحليل على خطأ المظنون عليها ، وإنها هى التى تخلق المشاكل ، وهى التى هجرت منزل الزوجية . ولا تحمل المعنى الذى استخلصه الحكم . كما ان اقوال شامدى المظنون عليها جاءت قاصرة عن بيان العناصر والشروط التى تستلزمها المادة ٥٧ سالف الذكر . هذا الى ان الحكم اتخذ من صدور حكم برفض نفقة على الطاعن دليلا على حدوث خطأ من جانبه ، رغم أن احكام النفقة متغيرة بطبيعتها ، ولا تعد دليلا على وجود خطأ في جانب الطاعن ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة للثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث ان للنمى في مظهره ، ذلك ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان استحكام للنفور بين الزوجين الذى يجيز للحكم بالتطبيق اعمالا للمادة ٥٧ ، من مجموعة سنة ١٩٣٨ بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس يلزم ان يكون نتيجة لساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر او اخلاقه يوجباته نحوه اخلاقا جسيما أدى الى استحكام للنفور بينهما ولنتهى الأمر باقتراحهما ثلاث سنوات متواليات ، على الا يكون للخطأ في جانب طالب التطلاق حتى لا يستفيد من خطئه ، فإذا كان مرد الخطأ الى كل من الزوجين واستحالت للحياة بينهما فانه يجوز التطلاق في هذه الحالة أيضا لتحقيق ذلت العلة وهى تصدع للحياة للزوجية بما لا يستطاع منه دوام للبشرة . ولما كان القول بان لمحكمة الموضوع للسلطة المطلقة في تقدير اقوال للشهود ، مشروط بالا يكون هذا التقدير مبنيا على ما يخالف الثابت

بإوراق الدعوى ، أو مؤسسا على ما يخرج بهذه الأتوال مما لا يؤدي إليه مدلولها ، وكان للبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاء بانتفاء وجود خطأ من جانب الزوجة المطعون عليها على ما استخلصه من اقوال أحد شاهدي الطاعن من انه كان يتعنت مع زوجته بسبب النفقات المنزلية ، وانه كان يقتصر عليها الأمر الذي اضطرها الى مبارحة منزل الزوجية ، ودلل على ذلك برفع المطعون عليها دعوى مطالبه بالنفقة ، وكان للثابت من الاطلاع على اقوال الشاهد المشار اليه من واقع الصورة الرسمية للتحقيق الذي أجرته محكمة ازل درجة التقدم من كلا الخصمين ، انه ذهب الى ان المطعون عليها كانت تعتمد الخروج عن طاعة زوجها ، وانها كانت اللبائنة باختلال المشاكل ، وانها هي التي هجرت منزل الزوجية ، وأن الخلاف قد تفاقم الى حد لا يمكن معه اصلاح البين بينهما ، وكانت اقوال شاهدي المطعون عليها قد اقتضت على اخفاق محاولات الصلح بين الزوجين ، فان جماع هذه الأتوال لا يؤدي بذاته الى ما خلص اليه للحكم وبني عليه قضاء من أن الخطأ وقع من جانب الزوج الطاعن وحده دون الزوجة .

لا كان ذلك وكانت دعوى للنفقة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تختلف في موضوعها وسببها عن دعوى للتطليق للنفور في شريعة الأقباط الأرثوذكس تبعا لاختلاف المقاط في كل منهما ، فبينما تقوم الاولى على سند من احتباس الزوجة لزوجها - او استعذالها للاحتباس - من أجله في منزل الزوجية حتى يستطيع استيفاء حقوق الزوجية كاملة متى شاء ، اذا بالثانية تؤسس على ادعاء الاساءة واستحكام النفور ، وليس ثمة ما يمنع من وقوع خطأ من جانب الزوجة يؤدي الى استحالة للعشرة رغم استحقاقها للنفقة . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر واستخلص من اقوال الشهود ما لا يؤدي اليه مدلولها على النحو السابق تجليته ، واتخذ من رفع دعوى بالنفقة من المطعون عليها دليلا على قيام خطأ على عاتق الطاعن ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق الثنائون وشابه الفساد في الاستدلال وخالف للثابت بالاوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولا تقدم ولأن مؤدى اقوال

التمهيد ان الخطأ مشترك بين الزوجين فإنه يتعين تأييد حكم محكمة أول درجة .

إذك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وحكمت في موضوع الاستئناف رقم ٤٦ لسنة ٩٢ ق أحوال شخصية القادرة بتأييد الحكم المستأنف ، والزمته المطعون عليها مصروفات هذا الطعن . والمصروفات الاستئنافية .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

\*\*\*

## جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧

مراجعة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعشوية السيادة  
المستشارين : الدكتور لبراهيم صالح ، محمد الناجوري وصالح نصر ، محمود رمضان .

---

( ٢٧٨ )

### الطعن رقم ٣٢٦ سنة ٤١ ق

١ - تقدير قيمة للدعوى .

دعوى تخفيض اجرة مكان يخضع للتشريعات الاستثنائية تعتبر غير  
مقدرة القيمة ١ - تزيد قيمتها على ٢٥٠ جنيها .

— لا كانت التشريعات الاستثنائية الخاصة بإيجار الأملكن تقضى  
بامتداد عقود الإيجار التي تخضع لها مدة غير محددة ومن ثم يكون المقابل النقدي  
لهذه المدة غير محدد وتكون الدعوى غير قابلة للتقدير قيمتها وبالتالي تعتبر  
قيمتها زائدة عن ٢٥٠ جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون الرافعات ويكون الحكم  
الصادر فيها جائزا استثنائه .

٢ - اضافة حق للتأجير مفروشا الى عقد الإيجار ميزة جديدة يولها المؤجر  
للمستأجر له ان يتقاضى مقابلها بحيث لا تزيد عن النسبة المقررة قانونا  
للتأجير مفروشا .

— لا كانت الاجرة التي اعتبرها المشرع اساسا لتحديد انما هي في مقابل  
انتفاع المستأجر بالمكان المؤجر في حدود الزايا العادية تمتد حول للمستأجر

زيادة في الأرباح عما كانت عليه فقد حق تعويضها وإضافة أجرتها إلى قيمة أجره  
الأساس ولئن كان الأصل وجوب أعمال ما يترافى عليه الطرفان إلا أنه يجب  
مراعاة أن تكون النسبة التي قررها المشرع للتأجير بفروشا حدا أقصى  
لتقويم هذه الميزة تحرزا من أن يفقد التحديد للأجرة الأصلية جدوا وان ينفذ  
المؤجر سبيل الاحتياط على القانون عن طريق الاتفاق على إضافة ميزة مغالى  
في تقديرها فإذا كان الحكم قد قدر الميزة بأكثر من النسبة المحددة قانونا فإنه  
يكون قد خالف القانون في إحدى قواعد تحديد الأجرة المتعلقة بالنظام العام  
بما يستوجب نقضه .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
الدكتور إبراهيم صالح والمرافعة وبعد الدواولة .

حيث أن للطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
نتجحت في أن الطاعنة أقامت للدعوى رقم ١٧٠٩ سنة ١٩٦٧ مدنى أمام  
محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليه طالبة للحكم بتحديد أجره  
للشقة المبنية بصحيفة للدعوى بمبلغ ثلاثة جنيهات شهريا ، وقالت بيانا لدعواها  
لأنها استأجرت شقة بالمعقار رقم ٥ بسيدى جابر بالاسكندرية المملوك للمطعون  
عليه بموجب عقد إيجار مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٦ لقاء أجره شهريه  
قدرتها ٧٥٠ ج ، ولذا تبين لها أن العين لنشئت في سنة ١٩٦٠ وأن أجرتها  
لا تزيد على مبلغ ٥٠٠ ج وتخضع للتخفيضات التى قررتها القوانين ١٦٨ ،  
١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ فتصبح أجرتها للقانونية ٣ ج شهريا ، فقد  
أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان ، وبتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٨ حكمت  
المحكمة بنقد أحد الخبراء لتحديد تاريخ إنشاء عين النزاع وأجرتها أو أجره  
متلها وانزلت للتخفيضات القانونية المطبقة عليها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره

عادت محكمت بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٩ بإحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت للطاعة ان التصريح الصادر لها في عقد الايجار بالتأجير من الباطن انما قصد به التحايل لزيادة الأجرة . وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بتحديد الأجرة بمبلغ ١٠ اره جم بخلاف أجرة النوباب ومقابل استهلاك المياه وقدره ١٧٥٠ اره جم استئناف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦ لسنة ٢٦ ق الاسكندرية . وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧١ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طلعت للطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وبمقتضى النيابة العامة مذكرة ايدت فيها للرأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فراقته جيبيرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على على ثلاثة اسباب ، تنمى الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه للخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم قضى بجواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة اول درجة في حين انه مما لا يجوز استئنافه طبقا لنصوص المواد ٢٢٣ ، ٣٧ ، ٤٢ من قانون المرافعات ، سواء قدرت قيمة الدعوى بقدر الأجرة الشهرية الواردة بمقتضى الأيجار ، او بمجموع الأجرة عن مدة العقد المحددة بسنة ، بما يدخل في النصاب الإنتهاهى للحكمة الابتدائية وهو ما يعيب للحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان النعى مرفوع ، ذلك انه لما كانت التشريعات الاستثنائية الخاصة بإيجار الأماكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقضى بامتداد عقود الإيجار التي تخضع لها لحد غير محدودة ، وكانت الدعوى الماثلة يدور للنزاع فيها حول تحديد الأجرة القانونية للمعين للأجرة ، وكان الاتفاق على أجرة تجاوز النسخ الأقصى المقرر قانونا يعتبر باطلا ، وكانت المادة ٣٧/٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه اذا كانت للدعوى يطلب ضحة او لبطال عقد مستمر فان قيمتها تقدر باعتبار مجموع المقابل للتقدي عن مدة العقد كلها ، وكان عقد الإيجار موضوع النزاع - بعد انقضاء مدته - قد امتد تلقائيا لى مدة غير محدودة ، فمن ثم يكون المقابل للتقدي لهذه المدّة غير محدد ، وتكون للدعوى غير قابلة

لتقدير قيمتها ، وبالماتالي تعتبر قيمتها زائدة عن مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ويكون للحكم للصادر فيها جائزا مستثنافه ، لا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا للنظر وقضى بقبول الاستئناف شكلا فانه يكون قد انزل صحيح حكم للقانون ويضحى للنمى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث ان مما قلناه الطاعة بباقي الاسباب على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون ، وفي بيان ذلك نقول انه اقام قضاءه برفض الدعوى على سند من جديّة التصريح في عقد الايجار بالتأجير من الباطن ، وانه يعد ميزة يتعين تقويمها عند تحديد اجرة عين النزاع ، وان الاجرة المحددة بالمقد تتناسب وتلك الميزة ، في حين ان للفرق بين الاجرة القانونية التي قدرها الخبير لعين النزاع قبل تقويم الميزة والتي اعتمدها الحكم ، وبين الاجرة المثبتة بعقد الايجار ، فيتجاوز النسبة المحددة في المادة للرياسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي يخول للقانون للمالك تقاضيها اذا اوجرت لعين مفروشة ، وهو ما يعيب للحكم بمخالفة القانون .

وحيث ان النمى صحيح ، ذلك انه لا كان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه وفقا للتشريعات الاستثنائية المتناظمة الخاصة بايجار الاماكن ، يعتبر في حكم التحسينات التي يخطها المؤجر كل ميزة جديدة يوليها للمستاجر ، كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن مفروشا ورخص له المؤجر بذلك ، فان هذه الميزة تقوم ، وتزاد على الاجرة ، على تقدير بان الاجرة التي اعتبرها المشروع اساسا للتحديد انما هي في مقابل ارتفاع المستاجر بالمكان المؤجر في حدود الزايل العادية التي كانت قائمة في التاريخ الذي نحتت القوانين سالفة الذكر ، فمتى حول المؤجر للمستاجر زيادة في الزايل عما كانت وقتذاك فقد حق تقويمها وضافه قيمتها الى اجرة الاسمين . ولئن كان الاصل وجوب اعمال ما يتراضى عليه للطرفان في مقابل تقويم هذه الميزة طالما لم يثبت ان القصد منه هو التحايل على احكام القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير . ولئن كان زيادة معدل السبعين في المائة الذي نصت عليه المادة للرياسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يتعلق بالاماكن التي تؤجر بقصد استغلالها مفروشة او تكون اوجرت مفروشة ، فلا تستحق لمجرد الترخيص



بالتأجير من الباطن ، الا ان هذه النسبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر حدا أقصى لتقويم هذا الترخيص ، تحرزا من ان يفقد للتحديد للأجرة الأصلية جدواه ، وان ينفق المؤجر سبيل الاحتياط على القانون عن طريق الاتفاق على اضافة ميزة مغالى في تقدير قيمتها ، لما كان ذلك وكان للثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتد بالأجرة التي خلص اليها خبير الدعوى وتقدرها بمبلغ ٤٥٨٤ر شهريا عدا مقابل استهلاك المياه واجرة البواب ، ثم تقيم الميزة الممنوحة للطاعة بالتأجير من الباطن بقدر بين الأجرة المتفق عليها في العقد وهي ٨٢٥٠ر والأجرة الأصلية مسالفة للبيان ، وكان الفرق بين الأجرتين الأصلية والأضافية وهو مبلغ ٣٦٦٦ر تجاوز نسبة السبعين في المائة من الأجرة الأصلية فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف للقانون في احدى قواعد تحديد الأجرة المتعلقة بالنظام العام بما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقى للأسباب .

#### اذلك

- نقضت المحكمة للحكم المطعون فيه ، وأحالت القضية الى محكمة استئناف الاسكندرية والزمّت المطعون عليه المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتمام المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : عبد المال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد صلاح الدين رغو ، د - عبد الرحمن عياد ومحمد فاروق راتب ، إبراهيم عودة

---

( ٢٨٠ )

### الطعن رقم ٧٣١ سنة ٤٤ ق

المحكمة العليا - لا يجوز اللجوء إليها ابتداء للفصل في عدم دستورية قانون  
بل يلزم وجوبا أن يثار هذا الدفع ابتداء أمام محكمة الموضوع .

— طبقا لنص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة  
١٩٦٩ يدل على أن رفع الدعوى أمام المحكمة العليا لا بد وأن يسبقه دفع بعدم  
الدستورية أمام المحكمة التي تنظر النزاع وتحدد هذه المحكمة للخصوم ويعاذا  
لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا أي أن الخصوم لا يستطيعون رفع  
الدعوى بعدم الدستورية مباشرة أمام المحكمة العليا وعليهم أن يرفعوها في  
المرحلة التي حددتها لهم المحكمة التي اثير امامها الدفع .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
الدكتور عبد الرحمن عياد والرافعة وبعد الدولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية ..

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتصل في أن الطاعن أقام للدعوى رقم ١٨٧٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى للقاهرة ضد المطعون عليها للحكم بالزامهما متضامنين بأن يؤديا له مبلغ عشرين ألف جنيه والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد وقال بيانا للدعوى أنه بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٩ كان في خدمة القوت المسلحة برتبة ملازم أول احتياط وعند عودته من مأمورية بالجمهورية العربية لليمنية بالسيارة بقم ٢٤٢٦٩ ونتيجة لامهال قائد السيارة إذ لم يلتفت الى مطب فى الطريق ارتطم في وجهه باطار للزجاج الامامى للسياره واصيب بعامة مستديمة في عينه اليسرى ولحقت به من جراء هذه الاصابة اضرار مادية وادبية فغدرها بالمبلغ. الطالب به . دفع المطعون عليهما بعدم جواز نظر الدعوى اعمالا للمادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن معاشات ومكافآت وتأمين وتعويض للقولت المسلحة ، وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٨ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر للدعى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاء والحكم له بطلباته وقيد الاستئناف برقم ١٥٠٦ سنة ٨٨ ق .

وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٣ حكمت المحكمة بتأييد للحكم المستأنف . لمن للطاعن مى هذا الحكم بطريق النقض وحددت جلسة لنظر للطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها للرأى بنقض الحكم .

وحيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطا في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه إذ بنى قضاءه بعدم جدية دفعه بعدم دستورية المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ على انه لم يطلب ميمادا لرفع الدعوى بعدم الدستورية امام المحكمة العليا كما لم يرفع هذه الدعوى رغم مرور فترة طويلة على الاستئناف يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه ، ذلك ان للثابت من المادة لاربعة من قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ امتناع رفع دعاوى الطعون بعدم الدستورية مباشرة الى المحكمة العليا ما لم ترخص المحكمة التى اثير امامها الدفع برفعها خلال الاجل الذى تحدده هى لدعى الدفع . فضلا عن مخالفة الحكم المطعون فيه القانون من جهة اخرى إذ عمل نص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ رغم ان المحكمة العليا حكمت بعدم دستوريته في القضية رقم ٣ لسنة ٤ ق دستورية :

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك ان النص في المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ على ان « تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام المحاكم . وتجدد المحكمة التي انير امامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بدون امام المحكمة العليا وبوقف الفصل في الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كان لم يكن . » . يدل على ان رفع الدعوى امام المحكمة العليا لا بد وان يسبقه دفع بعدم الدستورية امام المحكمة التي تنظر النزاع وتحدد هذه المحكمة للخصوم ميعادا لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة العليا ، اى ان الخصوم لا يستطيعون رفع الدعوى بعدم الدستورية مباشرة امام المحكمة العليا وعليهم ان يرفعوها في الميعاد الذى حددته لهم المحكمة التي اثير امامها الدفع لاذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد لبطل على عدم جدية الطاعن في دفعه بعدم دستورية المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ من عدم رفعه الدعوى بذلك من تلقاء نفسه امام المحكمة العليا ومن عدم طلبه ميعادا لرفعها يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه بما يستوجب نقضه . » .

لما كان ذلك وكانت المحكمة العليا قد اصدرت في ١٩/٤/١٩٧٤ حكما في القضية رقم ٣ لسنة ٤ ق دستورية يقضى بعدم دستورية المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وهو حكم ملزم لكافة المحاكم . فانه يتمين للفاء الحكم المستأنف وخاله للقضية الى محكمة القاهرة الابتدائية .

### الذات

حكمت المحكمة اولا : بنقض الحكم المطعون فيه والزمط المطعون ضده بمصاريف الطعن وعشرين جنيها مقابل اتماب الجاهاة .

ثانيا : وفي الاستئناف رقم ١٥٠٦ سنة ٨٨ ق للقاهرة بالفاء للحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة القاهرة الابتدائية والزمط المستأنف عليهما بمصاريف الاستئناف ومبلغ عشرة جنيها مقابل اتماب الجاهاة .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين د - مصطفى كبره ، عثمان مهران الزيني ومحمد الخولي ، ابراهيم حاتم .

---

( ٢٨١ )

### الطعن رقم ٦٧٥ سنة ٤٤ ق

بطلان ورقة اعلان صحيفة الدعوى لجراء منفصل عن بطلان ايداع الصحيفة  
وعلى المحكمة الاستئنافية اذا ما قضت ببطلان الحكم لبطلان ورقة اعلانه ٧٩  
تقف عند حد التقرير بالبطلان بل عليها ان تتصدى لنظر موضوع الدعوى .

— لا كانت القاعدة المقررة في ظل قانون المرافعات السابق ان بطلان  
اعلان صحيفة الدعوى يترتب عليه بطلان الصحيفة ذاتها اذ كانت الدعوى في  
ظل القانون القديم ترفع بالاعلان ولا تعتبر مرفوعة الابتهاج وصول الاعلان للمراد  
اعلانه بالدعوى . وقد اختلف الوضع في ظل قانون المرافعات للقائم اذ اصبحت  
الدعوى فيه ترفع بايداع صحيفة قلم للكتاب وتعتبر مرفوعة من تاريخ هذا  
الايداع وهذا الاجراء وحده هو المقرر لرفع الدعوى على ما نصت عليه المادة ٦٣  
مرافعات جديد وبطلان ورقة اعلان صحيفة الدعوى لا يؤثر على ذات الصحيفة  
والصحيفة وورقة اعلانها اجراءان منفصلان فهتى تقرر بطلان الحكم وقيام  
صحيفة الدعوى منتجة لانثارها فانه يتعين المضي في نظر موضوعها دون الوقوف  
عند حد تقرير بطلان الحكم فاذا استنفذت محكمة اول درجة ولايتها بالحكم  
في موضوع الدعوى ورات محكمة الاستئناف ان الحكم المستأنف باطل لعيب

شابه ولا يمتد الى الاجراء الذى انعقدت به الخصومة صحيحة فانه يتعين على المحكمة الاستئنافية الا تقف عند حد تقرير هذا البطالان والقضاء به بل يجب عليها ان تمضى فى الفصل فى موضوع الدعوى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وبسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر عثمان مهران للزنى والرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضده اقام للدعوى رقم ٨٢٥٥ سنة ٦٩ مدنى كلى للقاهرة ضد المرحومة منى حنا خير الله مورثة للطاعن للحكم بصحة ونفاذ عقد بيع ابدلتى مؤرخ ١٩٦٧/١/١٩ يتضمن بيعها له ٤ س ٥ ط ٤ ف اطينا زراعية مقابل ثمن قدره ٢١٠٧ ج ، وبتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٦ قضت المحكمة بطلانيته . استأنفت المحكوم عليها بالاستئناف رقم ١٤٦٠ سنة ٨٨ ق س القاهرة وطلبت للحكم بالفاء للحكم المستأنف وببطالان بصحيفة الدعوى الابتدائية وما تلاها من اجراءات على اساس انها لم تعلن بصحيفة الدعوى وان للبيع لم يصدر منها ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٥ قضت محكمة الاستئناف بانقطاع سير الخصومة بوفاة المستأنفة فقام للطاعن - بصفته وراثا للمستأنفة - بتسجيل نظر الاستئناف وطعن على عقد البيع بالجهالة وقرر انه مستعد لحلف اليمين وبعد لحالة الدعوى الى التحقيق وسماع للشهود قضت بتاريخ ١٩٧٤/٢/٤

اولا : برفض الدفع بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبوله شكلا .

ثانيا : ببطلان الحكم المستأنف وحددت جلسة لنظر الموضوع ، وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٢ حكمت المحكمة للمطعون ضده بطلانيته . طعن الطاعن فى هذا الحكم وفى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٢/٤ بطريق النقض ، وقدمت النيابة

١٩٧٤/٤/٢٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٢

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الاول على الحكم الصادر في ١٩٧٤/٢/٤ مخالفة للقانون . وفي بيان ذلك يقول انه تمسك امام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف لأن المظنون عليه لم يغم باعلان مورثته بصحيفة الدعوى الابتدائية في محل لقامتها... بغية استصدار حكم في الدعوى في غلة منها . ولد بدنت محكمة الاستئناف بطلان هذا الاعلان بدعوى بطلان الحكم المستأنف . مما كان يتعين معه عليها ان تقف عند هذا الحد ولا يمدخ في نظر الموضوع . لان عيب البطلان وقد امتد الى صحيفة الدعوى فان الغرامة لا تكون مسددة

وحيث ان هذا النعي مردود بما اورده الحكم المظنون فيه من قوله ان القاعدة المقررة في ظل قانون المرافعات السابق ان بطلان اعلان صحيفة الدعوى يترتب عليه بطلان للصحيفة ذاتها لكانت للدعوى في ظل القانون ترفع بالاعلان ولا تعتبر مرفوعة الا بتمام وصول الاعلان للمراد اعلانه بالدعوى . . وقد اختلف الوضع في ظل قانون المرافعات للقائم لاذ أصبحت للدعوى فيه ترفع بايداع صحيفة قلم الكتاب وتعتبر مرفوعة من تاريخ هذا الايداع وهذا الاجزاء وحده هو المقرر لرفع الدعوى على ما نصت عليه المادة ٦٣ مرافعات جديد اما الاعلان الحاصل للمدعي عليها بصحيفتها فاجراء اخر مستقل وقد نص في المادة ٧٠ مرافعات جديد على وجوبه خلال ثلاثة شهور من تاريخ ايداع الصحيفة قلم الكتاب . . . ولما كان ذلك فان بطلان ورقة اعلان صحيفة الدعوى لا يؤثر على ذلك الصحيفة لاذ الصحيفة وورقة اعلانتها لاجراء منفصلان كما سلف للبيان . وهذا ما عتقته المادة ٢٤ من القانون في فقرتها الأخيرة لاذ نصت على ان بطلان الاجراء لا يترتب عليه بطلان الاجراءات السابقة عليه او الاجراءات اللاحقة له انما لم تكن مبنية عليه . و د انه متى تقرر في ضوء المبادئ المتقدمة اعتبار ورقة اعلان صحيفة الدعوى باطلة فان ذلك يستتبع ضرورة بطلان الحكم المترتب عليها . . . ولانه متى تقرر بطلان الحكم وقيام صحيفة افتتاح الدعوى منسقة لاثارها فانه يتعين النسخ في نظر موضوعها دون الوقوف عند حد ترميز بطلان

الحكم ، وهذا الذى قررره المحموم فيه وأسس عليه قضاءه صحيح فى القانون ذلك انه اذا استنفذت محكمة اول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع للدعوى ورات محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لمعب شابه ولا يمتد الى الاجراء الذى لتعقدت به الخصومة صحيحة ، فانه يتعين على المحكمة الاستئنافية الا تقف عند حد تقرير هذا للبطلان والقضاء به بل يجب عليها ان تمضى فى الفصل فى موضوع للدعوى .

لما كان ذلك وكانت منازعة للطاعن مبنية على بطلان اعلان مورثته بصحيفة للدعوى الابتدائية دون ما نعى على اجراءات ليداع الصحيفة ، فان محكمة الاستئناف اذ مضت فى نظر للدعوى بعد للتقرير ببطلان الحكم المستأنف لاتكون قد خالفت القانون ، لأن المحكمة الابتدائية قد استنفذت ولايتها فى نظر موضوع الدعوى بما يمتنع منه عليها نظيره من جديد .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٢ للخطأ فى تطبيق القانون لاذ التفت عن اللطن بالجهالة الذى ابداه الطاعن تاسيسا على أن الطاعن حل فى الدعوى محل مورثته فلا يملك من وسائل الدفاع سوى ما كانت تملكه وهى لم تكن تملك للدفع بالجهالة لأنه دفع خاص بالورث الذى يولجه بالدعوى ابتداء ، وهو نظر غير صحيح .

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك ان المادة ١٤ من قانون الاثبات تقتضى بان يعتبر المحرر العرفى صادرا ممن وقعه مالم يفكر صراحة ما هو منسوب اليه من خطأ او امضاء او ختم او بصمة . اما للورث فلا يطلب منه الابتكار ، وينكفى ان يحلف يمينا بانه لا يعلم ان الخطأ او الامضاء او الختم او البصمة هى لمن تلقى الحق عنه ، ولذا لم يفرق المشرع بين للورث الذى ترفع الدعوى ابتداء عليه وبين للورث الذى يحل فيها محل مورثه ، وكان للورث يستمد حقه فى الدفع بالجهالة من نص المادة المذكورة ، فانه متى توفى الورث قبل الفصل فى الادعاء بالانكار ، كان لورثته متابعة السير فى الادعاء او التمسك بالجهالة ، واذا خالف الحكم المحموم فيه هذا للنظر وقضى بعدم قبول الدفع بالجهالة من الطاعن تاسيسا على انه لا يملك من الحقوق اكثر مما كانت تملكه مورثته التى



- ١١٥٥ -

لم تكن تستطيع الدفع به ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب  
نقضه .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٢ والزم  
المطعون عليه بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل ائتماب الحاماة ، واحالت  
القضية الى محكمة استئناف القاهرة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

\*\*\*

التقرير عن السنة

من أول يناير حتى آخر ديسمبر

سنة ١٩٧٧

مقسمات الجزيين الأول والثاني

للقاعة للصفحة

- حجية الأمر القضي عن فترة لاحقة شرطها لتحاد  
للسبب المباشر الذي تولدت عنه كل من  
الفترتين .

( لطن رقم ٧٧٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٢ يونية سنة ١٩٧٧ ) ٢٠٣ - ٩٠٢

\*\*\*

- لدفع بعدم اللطم من للوارث هو صورة انكار للتوقيع  
يتعين على المحكمة اذا قضت برفضه ان تعيد الدعوى  
الى الرئاسة لنظر الموضوع .

( لطن رقم ٢٦٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ يونية سنة ١٩٧٧ ) ٢٠٨ - ٩١٤

\*\*\*

- للصورية وان كان لا يجوز لثباتها بين الطرفين الا  
بالكتابة الا انه يجوز لثباتها بكافة طرق الاثبات  
في حالة وجود مبدا ثبوت بالكتابة - توقيع احد  
طرفيها على محضر شرطة يعتبر مبدا ثبوت بالكتابة .

( لطن رقم ٨٤٢ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٧٧ ) ٢١٣ - ٩١٩

\*\*\*

### القاعدة : الصفحة

- طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده أمر موضوعي
- باعتباره متعلقاً بولعة الاثبات

(الطعن رقم ٧٢١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٧) ٢٧٧ - ١٤٨

\*\*\*

- قاعدة عدم جواز الاثبات بتعيينه في الاحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة يجوز الاتفاق صراحة او ضمناً
- على مخالفتها

(الطعن رقم ٧٢١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٧) ٢٧٧ - ١٤٨

\*\*\*

- صور الأوراق العرفية ليست لها حجية ولا قيمة في الاثبات الا بمقدار ما تهدي الى الأصل اذا كان موجودا

(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٧) ٢٣٠ - ١٥٧

\*\*\*

- قوة الأمر المتضبي تطلو على اعتبارات النظام للعام فلا يجوز لمحكمة الطعن العودة الى مناقشتها ولوبنيته
- على خطأ قانوني

(الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٤٤ ق جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٣٧ - ١٧٨

\*\*\*

### القاعدة للصلحة

عليها فيما ركنت اليه من أدلة وقرائن طالما انها تؤدي  
عقلا لى ما انتهى اليه قضاؤها .

» الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ( ٢٧ - ١٣٥

\*\*\*

### الاثبات المعجز الجنسى :

- المبرة هى باقتناع المحكمة بثبوت المعجز الجدى ولا  
يومن من ذلك ان التقرير الطبي لم يقطع به فلاشريب  
على المحكمة ان هى جزمته بما لم تقطع به تقارير  
الاطباء متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندما  
واكنته لديها .

» الطعن رقم ٣٩ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٧ ( ٣٦ - ١٧٣.

\*\*\*

### قواعد الأدلة :

- اذا كان الحكم قد اتام قضاءه على قرائن يكمل بعضها  
بعضا من شأنها ان تؤدي متساندة فيما بينها الى  
النتيجة التى انتهى اليها فلا يجوز للطاعة مناقشة  
محرى كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها فى  
حد ذاتها .

» الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٧ ( ٤٠ - ١٩٥

\*\*\*

للقاعدة للصفحة.

### سماع شهود خلال أجل التحقيق :

- تلتزم المحكمة بإجابة الخصم الى طلب التأجيل لسماع شهوده ما دام أجل التحقيق ما زال ممقدا  
فاذا انقضى هذ الأجل دون أن يحضر الخصم شهوده لسماعهم كان للمحكمة أن تعتبره عاجزا عن الاثبات  
ولا فلتلزم بإجابته الى طلبه اجلا آخر لاحضار شهوده .

( الطعن رقم ١٢٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٧ ) ٢٧ - ١٩٧

★★★

### قرينة قضائية :

- لا يصح اعتبار سكوت المستاجر مدة من الزمن عن المطالبة بتخفيض الأجر قرينة قضائية على أن الأجرة هي الأجرة القانونية : ذلك أن من حق المستاجر رفع دعوى التخفيض في أي وقت أثناء قيام العلاقة التأجيرية  
أو بعدما .

( الطعن رقم ٤٧٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ) ٢٧ - ٢٢٥

★★★

### حجية :

- لا حجية للحكم الجنائي على القاضي المدني الا اذا قضى

**القاعدة للصفحة**

بالبرائة أو الادانة وكان قضاؤه فيها ضروريا . فالحكم  
بانتقضاء الدعوى للجناية بمضى المدة لا يحسوز  
حجية بالنسبة للقاضي المعنى .

( للطن رقم ١٥٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٧ ) ٤١ - ٢٠٢

\*\*\*

**كشف الحساب :**

- يجب يؤخذ من وقع على كشف حساب ياتراره ان  
يثبت علمه بتتصيلات الحساب ولا يعتد بالتوقيع على  
ورقة مجملة لم يتركز بها سوى ان رصيد حسابه  
مبلغ معين .

( للطن رقم ٥١١ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٧٧ ) ٤٥ - ١١٢ :

\*\*\*

**أوراق رسمية :**

- حجيتها في الإثبات قاصرة على ما ورد بها من بيانات  
قام بها الموظف للمام أو المكلف بخدمة عامة في حدود  
مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره وهي  
البيانات التي لا يجوز إنكارها الا عن طريق للطن  
بالتزوير .

( للطن رقم ١٥٧ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧ ) ٩٣ - ٤٧ :

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- مناهل للرفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ان يكون مصدر
- المبلغ المطالب به تصرفا قانونيا وليس ولقعة مادية .

» للطن رقم ٧٠٠ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٧ - ١٤٦ - ٧٤٩

\*\*\*

- للصورية الكريونية للمستند تحوز خجية متى كان
- الأصل موجودا ويقدر ما تهدى الى الأصل

» للطن رقم ٨١٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٧٧ ( ١٦٠ - ٨٣٣

\*\*\*

- اثبات الاختلاف بين ما هو ثابت بمحضر الجلسة ورقول
- السيد للقاضي مسألة ولقعة لمحكمة الموضوع نصه
- ولخذ بما تطعن اليه .

» للطن رقم ١٦٧ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٧٧ ( ١٧٦ - ٨٤٥

\*\*\*

- قوة الامر التفضي تقتصر على ما كان محل قضاء من
- الحكمة .

» للطن رقم ٣٥٠ سنة ٤٠ ق - جلسة ٧ يوفية سنة ١٩٧٧ ( ١٩٢ - ٨٧٩

\*\*\*



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### البيانات

للقاعدة الصفحة

القرار قضائي :

١ - الإقرار للقضائي المزمع يشترط فيه ما يشترط في الأعمال  
القانونية من وجوب الإرادة بمعنى أنه يجب أن يدرك المتر  
مؤدى لقراره وأن يقصد به للزام نفسه بمقتضاء وأن يكون  
مبصرا أنه سيتخذ حجة عليه وأن خصمه سيعنى بموجبه  
• من تقديم أى دليل •

و الملحق رقم ١٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٣ مارس ١٩٧٧ ( ١٠٧ - ٥٠٣ )

\*\*\*

شهادة :

٤ - صلة للقرابة أو المصاهرة ليست سببا لرد للشاهد أو  
عدم سماع شهادته حيث أن تقدير الل دليل والامتنان إلى  
أقوال للشهود من إطلاقات محكمة الموضوع •

و الملحق رقم ١٦ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٧ ١٠٧ - ٥٠٣

\*\*\*

القاعدة للصفحة

شهادة سماعية :

— للشهادة السماعية تجوز حيث تجوز للشهادة الأصلية

ومى مثلها تخضع لتقدير قاضى الدعوى .

(الظمن رقم ٤٠٧ سنة ٤٢ق — جلسة ١٧ فيبرلايز سنة ١٩٧٧) ٦٨ - ٢٢١

\*\*\*

قرينة :

— ليس ثمة ما يمنع من استناد المحكمة الى ما قضي به

في قضية اخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها اذا كان ذلك لمجرد

تدعيم الأدلة التى ساقتها لأن ذلك لا يعدو ان يكون لاستنباطاً

لقريئة قضائية رأت فيها المحكمة ما يؤيد وجهة نظرها .

( للظمن رقم ١١٥ سنة ٤٢ ق — جلسة ٥ مايو سنة ١٩٧٧ ) ٧ - ٢٤

\*\*\*

الاثبات الطليق من كل قيد :

— متى كان الاثبات في المسألة المتبضى فيها طليقا من كل

قيد فلا تثريب على المحكمة ان مى كونت عقيدتها من ان

عنصر من عناصر الاثبات المطروحة في الدعوى ولا مستقي

القاعدة للصفحة

١ - احوال شخصية - يكنى لقبول الشهادة على حقوق  
المباد ان تكون مولقة للدعى .

: اللطن رقم ١٥ سنة ٤٦ ق - جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ( ٢٥٦ - ١٠٢٩

\*\*\*

- لا حجية للحكم الصادر في دعوى الطاعة على دعوى  
التطليق .

( اللطن رقم ١٥ سنة ٤٦ ق - جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ( ٢٥٦ - ١٠٢٩

\*\*\*

- توقيع أحد الورثة قبل وفاة المورث على العقد لا يعتبر  
لجاجة له .

( اللطن رقم ٨١٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧ ( ٢٥٨ - ١٠٣٤

\*\*\*

سورية - من حق المورث اثبات صورة المند للصادر من  
مورثه للغير بجميع طرق الاثبات اذا كان هذا التصرف  
يتضمن تحايلا على القانون .

( اللطن رقم ٩٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧ ( ٢٦١ - ١٠٥٠

\*\*\*

### القاعدة السادسة

— يصح للمحكمة أن تستند إلى أمر تقرر في حكم آخر بشرط  
أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره ومودعا  
ملف الدعوى

(الطعن رقم ١٣٠ سنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٣٦٧ — ٢٠٨٢

\*\*\*

قاعدة عدم جواز الاثبات بتغير الكتابة ليست من النظام  
للإمام — لا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن ترفض طلب  
الإحالة للتحقيق ما لم يتمسك به الخصوم .

(الطعن رقم ٨٣١ سنة ٤٤ ق — جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٧٦ — ٢١٢٨

\*\*\*

### «أجانب»

#### قانون اجنبي :

— لا يجوز استبعاد احكام القانون الاجنبى الا أن تكون  
مذه الاحكام مخالفة للنظام العام او الاداب في مصر  
بان تمس كيان الدولة او تتعلق بمصلحة عامة  
واساسية للجماعة .

— القانون الاجنبى واقع يجب على القسمة به  
اثباته .

### للقاعدة الصلحة

- لا يدخل في نطاق مخالفة النظام العام مجرد اختلاف  
أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني  
في تحديد القدر الذي تجوز فيه الوصية  
لفير المسلمين أو طريقة الانتفاع بالوصى به أو ترتيب  
الوصى لهم بحق الانتفاع .

( للطن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ) ٢٤ - ٦١٨

★★★

- اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي قاصر على  
المنازعات التي تنشأ عن استيلاء الدولة على الأراضي  
الزراعية وما في حكمها المملوكة للأجانب .

( للطن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٥ إبريل سنة ١٩٧٧ ) ١٢٧ - ٦٩١

★★★

### « أصالة »

إذا أحالت المحكمة الدعوى إلى محكمة أخرى فيعتد  
أمام المحكمة الأخيرة بكافة الإجراءات التي تمت أمام المحكمة  
التي رفعت إليها الدعوى وتتابع سيرها أمام المحكمة التي  
أحيلت إليها .

( للطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧ ) ٩٥ - ٤٤٨

★★★

القاعدة الصفحة

— قضاء مستعجل — لا يجوز للقاضي المستعجل إذا ما  
قضى بعدم اختصاصه أن يحيل الدعوى إلى محكمة  
الموضوع وتقع هذه الإحالة باطلة .

(الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٤٢ ق — جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٦٨ — ١٠٨٥

★★★

### « أحوال شخصية »

---

الحجر للعتة :

— العتة أنه تصيب العقل فتعيبه والمرجع في ذلك هو  
خبرة المختصين في الآفات العقلية وشواهد الحال .  
الحجر للعتة لا يقصد منه توقيع عقوبة على من اعتراه  
هذا للعارض من عوارض الأهلية وإنما يستهدف المشرع  
حماية مواله بأن يدركه ما قد تؤدي إليه حالته  
فيصبح عيالا على المجتمع .

ليس يلزم أن يعلق توقيع الحجر على ثبوت حصول  
تصرفات للمطلوب للحجر عليه على فساد التدبير طالما  
تحقق موجب الحجر بقيام حالة للعتة لديه .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٤٠ ق — جلسة ٥ يناير سنة ١٩٧٧) ٦ — ٣٠

★★★

## القاعدة الصنحة

— مصريين غير مسلمين تغيير الطائفة والملة .

— للجهات الكنسية سلطة البحث في دوافع وبيع  
التغيير لقبول الانضمام اليها بداءة كما ان لها سلطة  
تتبع مدى الانضمام بعد حصوله .

— من حق الجهات الكنسية ان تبطل الانضمام وتعتبره  
كان لم يكن متى استبان — لها ان الشخص كان عند  
انضمامه سيئ النية ولم يستهدف من التغيير الا  
التحايل على القانون والقرار بالنقل يجرى عنقده  
بأثر رجعي .

— اذا كان طالب الانضمام صادق العقيدة عند انضمامه  
ثم وجدت الجهات الكنسية في سلوكه للدين ما لا  
يروق لها فيجوز ان تنصله والقرار بالفصل في هذه  
الحالة لا يكون له اثر رجعي لان الانضمام يكون  
قد تم صحيحا .

» (الطن رقم ١٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٥ — ١١٨

\*\*\*

— مصريين غير مسلمين متجدي الطائفة :

— لا يجوز تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية على المصريين  
غير المسلمين المتجدي الطائفة والملة وانما تطبق

## القاعدة للصحة

عليهم القواعد الواردة بشريعتهم، سواء ما ورد فيها :  
بالكتب السماوية أو ما كانت تطبقه جهات القضاء  
إلى قبل الغائها .

(الطن رقم ٣٩ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٧) ٣٦ - ١٧٣  
★★★

- مصريين غير مسلمين : أقال بطلان قرار الانضمام :

١ - إذا أصدرت الجهة الدينية قرارها بابطال انضمام  
الانضمام فليس يمنع ذلك ولا يترتب عليه أن يصبح  
الشخص بلا مذهب أو ملة بل يعتبر باقيا على مذهبه .  
للتقديم عملا بقواعد البطلان إذ تفترض أن يعود  
للشخص إلى الحالة التي كان عليها قبل الانضمام  
للباطل ولا محل لطلبه إلى القضاء بما كان من تطبيق  
الشريعة الإسلامية بحيث رأى أن الزوجين خطفان  
أو ملة .

(الطن رقم ٦ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٨ - ٦٨٥

★★★

- القانون الاجرائي الواجب التطبيق بالنسبة لأسفل لأحوال الشخصية :

- قواعد قانون الزعمات هي الواجبة التطبيق بالنسبة  
للأحوال ومن بينها المادة العاشرة الخاصة بالإعلان .

(الطن رقم ١٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٧) ١٥ - ٣٠

★★★



### القاعدة الصنفية

المادة ٧٠ من قانون المرافعات لا تطبق على استئناف مواد الأحوال الشخصية

- استبقى المشرع استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية محكوماً بذلت القواعد التي كانت قبل إلغاء هذه المحاكم ولا كان إعلان الصحيفة للخصم في اللائحة إجراء لم يحدد له القانون ميعاداً ومن ثم فلا يقرتب على عدم تمام هذا الإعلان خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديم الصحيفة لتسلم للكتاب اعتبار الاستئناف كان أم يكن .

(الطعن رقم ٣٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧٩ - ٣٨٠

### \*\*\*

- الجهة الدينية غير ملزمة بتسبيب قرارها بإبطال قرار الانضمام إلا أن هذا القرار خاضع لرقابة القضاء فله أن يستشف من ظروف الدعوى وملابساتها بعد صدور قرار الإبطال ما يعين على الاعتدال به أو إطلحه فإن اقتصر الحكم على امداد قرار الإبطال بمقولة خلوه من بيان سببه وقرره يكون قد تحجب بذلك عن مراقبة ظروف إبطال القرار. توصلنا إلى التحقق من صدوره في نطاق حق الرئاسة الدينية .

(الطعن رقم ٢١ سنة ٤٥ ق - جلسة ٤٥ ق الأحوال شخصية

٩١ - ٤٣٩

٩ مارس سنة ١٩٧٧)

### \*\*\*

التابعة الصفحة

- مطلق اقباط ارثوذكس :

- عرض للصلح على الزوجين المتنازعين قبل السير في  
اجراءات الاثبات بمعرفة المحكمة لم يعد له محل بعد  
لغاء المجلس الأعلى .

(الطعن رقم ١٦ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٧-٥٠٣

\*\*\*

- بطلان التصرفات للمته قبل تسجيل قرار الحجر - يكتفى  
ان تكون حالة المته شائعة او يكون التصرف اليه على  
بيئة منها - يكتفى ثبوت احد الامرين .

(الطعن رقم سنة ق - جلسة ٥ ابريل سنة ١٩٧٧) ١٢٥-٦٧٣

\*\*\*

- احوال شخصية : شهادة الشهود في الشريعة الاسلامية .

(الطعن رقم (أ) سنة ٤٦ ق. ( احوال ) جلسة ٢٦ اكتوبر  
سنة ١٩٧٧ ) ٢٣٢ - ١٦٦

\*\*\*

- الطلاق للضرر في الشريعة الاسلامية معياره شخصي  
وليس ماديا يختلف باختلاف البيئة والثقافة ومكانة  
المفرد في المجتمع .

(الطعن رقم ٥ سنة ٤٦ ق - جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٤٤ - ١٠٠٠

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- احوال شخصية :

- اعتبار الاستئناف كان لم يكن طبقا للائحة ترتيب  
المحاكم الشرعية لا يقع الا اذا تخلف المستأنف عن  
الحضور بالجلسة المحددة في صحيفة الاستئناف .

(الطن رقم ١٠ سنة ٤٦ ق - جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٤٥ - ١٠٠٧

★★★

- يكفي لقبول الشهادة على حقوق العباد ان تكون موافقة  
للدعوى .

(الطن رقم ١٥ سنة ٤٦ ق - جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥٦ - ١٠٢٩

★★★

- تطليق للعنه - يجب ان يمضي سنة يعجز فيها الزوج  
عن الوصول الى زوجته بعد رفع الدعوى ولا تحتسب  
المدة السابقة عليها .

(الطن رقم ٢٠ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٦٣ - ١٠٦٤

★★★

توجيه من محكمة النقض للمشرع

- تعيب المحكمة بالمشرع الى اصدار تشريع جديد ينص  
فيه على الأحكام الموضوعية لكل مسألة من مسائل

القاعدة للصحة

الأحوال للشخصية غير متغيرة في ذلك بمذهب معين بحيث يكون الحكم الذي يؤثره المشرع هو الذي يتفق مع تطور الحياة الاجتماعية ومع الاستقلال المتشدد للأسرة المصرية وفي تقدير هذه المحكمة أن الشريعة الإسلامية للفراء تأبى الجمود وتستحصى على التخليف والركود وتتقضى مروفتها أن تستجيب للحياة ما بقيت أو تغيرت تلك الحياة .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٦٣ - ١٠٦٤

★★★

- أحوال شخصية :

دعوى الطلاق للضرر يلزم فيها ألا يكون الخطأ قد وقع في جانب طالب التطلاق حتى لا يستفيد المخطئ من خطئه بل يلزم على الأقل أن يتسبب للخطأ للطرفين لتحقيق المصلحة وهي تصدع للحياة الزوجية بما لا يستطيع معه دوام العشرة .

(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٧٨ - ١١٢٨

★★★

دعوى النفقة تختلف موضوعا وسببا عن دعوى التطلاق للنفور فليس ثمة ما يمتنع من وقوع خطأ

#### القاعدة الصنعة

من الزوجة يؤدي إلى استحالة العشرة ولا يحول ذلك  
دون استحقاقها للنفقة .

«الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧» ٢٧٨ - ٨١٢٨

★★★

#### «اختصاص»

قرار لجنة الطعون بشأن مقابل التحسين :

- ناطق التمرع بلجنة الطعون الخصوص عليها في المادة  
٨ ق ٢٢٢ لسنة ٥٥ ولاية الفصل في الطعون التي  
يرفعها ذوو الشأن عن القرارات الصادرة بغرض مقابل  
للتحسين وقرار هذه اللجنة قرار نهائي صادر من لجنة  
إدارية ذات اختصاص قضائي ولا تختص المحاكم  
العادية بالفصل في الطعون التي ترفع عن قرارات اللجنة  
المذكورة .

«الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٧٧» ٥٨ - ٢٨٠

★★★

- للحكم الصادر بعدم لاختصاص المحكمة قيمياً ينظر  
للعوى هو حكم منهي للخصومة يجوز استئنافه  
على استئناف .

«الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧» ٢٤٧ - ١٠٠٠٩

★★★

## « اختصاص »

- عدم قبول طلبات جديدة :

١- المطالبة بمرتب شهري ونفقة علاج طوال فترة غير محددة حتى تمام شفائه أو ثبوت استحالة أو الوفاة  
يختلف عن طلب للتسوية فإذا عدل المعنى طلباته  
في الاستئناف .

( لطن رقم ٥٨٨ سنة ٤١ ق - جلسة ١ يناير سنة ١٩٧٧ ) ٢ - ٩

\*\*\*

- الحكم النهائي للخصومة الجائز استئنافه :

- الحكم الصادر برفض الدفيعين بعدم اختصاص المحكمة  
ولا تباين ويعتمد بنوع الدعوى هو حكم غير منهي  
للخصومة ومن ثم لا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم  
للصادر في موضوع الدعوى .

( لطن رقم ٤٣٩ ق - جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٧ ) ٢٧ - ١٧٩

\*\*\*

- عدم جواز تصحيح الصلة في الاستئناف :

- لا يجوز تصحيح الصلة إلا أمام محكمة أول درجة فقط .  
ولا يجوز ان يختصم أمام محكمة الدرجة الثانية من أم  
يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى .

( لطن رقم ٢٢٥ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٧ ) ٤٨ - ٢٤٢

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- الخطأ المادى فى رقم القضية المستأنفة لا يعول عليه  
الخطأ المادى للورد فى بيان رقم الدعوى المستأنفة لا  
يؤثر على سلامة الحكم طالما كانت هذه الدعوى حى  
للتى تناولها دفاع للطرفين .

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧٧ - ٣٠٧

\*\*\*

- نطاق الاستئناف :

- على محكمة الاستئناف للفصل فى كافة أوجه الدفاع  
التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة  
الدرجة الأولى سواء فى ذلك الأوجه التي تكون تلك  
المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التي تكون قد  
قضت فى غير مصلحته ذلك دون حاجة لرفع استئناف  
فرعى مادام أن المحكمة قد انتهت الى الحكم لمصلحته .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٥ مارس سنة ١٩٧٧) ٨٧ - ٤٤١

\*\*\*

- رفع الاستئناف أمام محكمة غير مختصة ولائياً لا يسقط الحق فيه :

- اذا رفع الاستئناف فى مياده بإجراءات صحيحة أمام  
المحكمة الابتدائية ففقت بقبوله شكلاً وبمسمى  
لتخصيصها به وإحالة الى محكمة الاستئناف العالى  
فلا تثريب على المحكمة الأخيرة اذا تابعت نظره

للتأديّة للصحة

واعتبرته محكوما بقبوله شكلا وصارت فيه حتى  
حكمت في موضوعه .

«الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧» ٤٤٨ - ٩٥

\*\*\*

- يجب على المحكمة الاستئنافية الرد على اوجه الدفاع  
التي سبق للتمسك بها امام محكمة اول درجة .

«الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٧٧» ٧٨٩ - ١٥٩

\*\*\*

- ميعاد الاستئناف اربعون يوما بالنسبة للمنازعات التي  
نص القانون على نظرها على وجه الاستعجال

«الطن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٧٧» ٨٤٤ - ١٧٥

\*\*\*

- اذا ما قضى ببطالان الحكم الابتدائي استئنافية يجب  
على المحكمة الاستئنافية الوقوف عند حد التقرير  
بالبطلان وعدم التصدي للموضوع .

«الطن رقم ٤١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧» ٨٥٦ - ١٨١

\*\*\*



القاعدة الصفحة

— نطاق الاستئناف يتحدد بما رفع عنه الاستئناف فقط  
من الحكم المطعون فيه وما عداه تلحقه حجية الأمر  
المتقضى .

«الطعن رقم ٣٧٨ سنة ٤٤ ق — جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧» ٢٣٧ — ١٧٨

★★★

— اعتبار الاستئناف كان لم يكن طبقا للائحة ترتيب  
المحاكم الشرعية لا يقع الا اذا تخطف المستأنف عن  
الحضور بالجلسة المحددة في صحيفة الاستئناف .

«الطعن رقم ١٠ سنة ٤٦ ق — جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧» ٢٤٥ — ١٠٠٧

★★★

— للحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة تيميا بنظر  
الدعوى هو حكم منهي للخصومة يجوز استئنافه  
على استقلال .

«الطعن رقم ٦٤٠ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧» ٢٤٧ — ١٠٠٩

★★★

— وجوب تصدى محكمة الاستئناف لنظر الدعوى اذا كان  
الحكم المستأنف باطلا لميب في الاجراءات .

«الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٧» ٢٦٩ — ١٠٨٩

★★★

## اصلاح زراعى

- لجان الفصل في المنازعات للزراعية اختصاصها  
قاصر على ما ورد بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ تحديدا  
ولا يخرج تحتها نزاع المستأجرين .

(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٧) ٤٩ - ٣٣٧

\*\*\*

### - حيازة زراعية -

- الحائز الجديد يتصل للديون المستحقة على الارض محل  
التنازع سواء للحكومة او للمؤسسة المصرية العامة  
للاثتمان الزراعى وللتعاونى بصرف النظر عن تاريخ  
نشوء هذه الديون او شخص الدين بها من الحائزين  
السابقين .

(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٣ - ١١٣

\*\*\*

- اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى قاصر على  
المنازعات التى تنشأ عن استيلاء الدولة على الاراضى  
للزراعية وما فى حكمها المملوكة للاجانب .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٥ ابريل سنة ١٩٧٧) ١٢٧ - ٦٩١

\*\*\*

## القاعدة الصلحة

- استيلاء جهة الاصلاح الزراعى على المبيع باعتباره قدرا زائدا تسرى عليه احكام استحالة تنفيذ الالتزام بسبب اجتنبي ولا تسرى عليه احكام هلاك المبيع فيلتزم للبائع برد الفمن حتى ولو ثبت افعال المسترقى في تسجيل العقد او لثبات تاريخه .

(الطعن رقم ١٩٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ٥ لبريل سنة ١٩٧٧) ١٢٨ - ٧٠١

## \*\*\*

- ايجار اراضى زراعية . بطلان الدين الذى يدعيه المؤجر قبل المستأجر لأرض زراعية بعد العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ ما لم يتخذ بشأنه الاجراءات المنصوص عنها في المادة الخامسة من ذلك القانون .
- ايا كان سبب الدين .

(الطعن رقم ٣٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٧) ١٥٢ - ٧٦٦

## \*\*\*

- وزير الاصلاح الزراعى هو صاحب السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه على الجمعيات الزراعية .

(الطعن رقم ١٢٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ١ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٣٥ - ٩٧٦

## \*\*\*

القاعدة المصنعة

« اعتراض الخارج على الخصومة »



- يخدم وجوب ضم ملف الدعوى الصادر فيها للحكم  
محل الاعتراض .

- شرطا قبول اعتراض الخارج عن الخصومة طبقا للمادة  
٤٥٠ من المرافعات .

اولا : ان يكون المعارض ممن يعتبر للحكم الصادر  
في الدعوى حجة عليه ولم يكن مائلا في الخصومة  
بشخصه .

ثانيا : ان يثبت المعارض شئ من كان يمثل له  
تواطؤه او اعماله الجسيم .

والملحق رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥ يناير سنة ١٩٧٧ - ٤ - ٦٨



- لا تتمتع الخصومة الا بالاعلان كما كان الامر في ظل  
قانون المرافعات السابق .

والملحق رقم ٤٢٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧ - ١٨٧١ - ٨٥٦



## القاعدة المنحدرة

### « اعلان »

- الاعلان بموالة السير في الخصومة بعد انتقطاعها لا يلزم
- ان يشتمل الاعلان بموالة السير في الخصومة بعد
- انتقطاعها على الوقائع التي تضمنتها صحيفة الدعوى
- الاصلية .

(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٧٧) ١٠ - ٥٩ -

### \*\*\*

- الاعلان باستئناف السير في الدعوى بعد الانقطاع يتم
- دون توقف على (تزعيل المحكمة المطروحة امامها)
- الدعوى كما ان انتقطاعها اثناء التحقيق يجوز موالة
- السير فيها بتصريح من العضو المختص بالتحقيق وحده
- دون الهيئة كاملة .

(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٧٧) ١٠ - ٥٩ -

### \*\*\*

- المواطن الذي يصح فيه الاعلان :

- المواطن الاصلي هو المواطن المقيم في بلدته أو في بلدته
- اخرى لتخذما دارا يقطن فيه مع اهل بولده وليس في
- مقصده الارتحال عنها وهذا المواطن يُحتمل للتمدد .

### القاعدة المصنفة

— المشرع لم يوجب على المضر التحقق من صفة من تسلم صورة الاعلان طالما ان ذلك للشخص يؤكد الصفة التي تخول له تسلمه ويصح الاعلان متى سلمت اليه الورقة على النحو المتقدم .

«الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٧٧» [١٣] - [١٤]

### \*\*\*

— بطلان اوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان نسبي لا يجوز لغير الخصم الذي بطل اعلاقه الدفع به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

«الطن رقم ٤٠٣ ٤٣ ق — جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٧٧» [١٥] - [١٦]

### \*\*\*

— الحضور الذي يستقطب معه حق التمسك ببطلان صحف الدعاوى واعلاقتها وبطلان وراق التكليف بالحضور عن عيب في الاعلان هو ذلك الحضور الذي يتم على اعلان الاوراق ذلتها في الزمان والمكان الحيين فيها لحضوره دون الاعلان الذي يتم في جلسة تالية .

«الطن رقم ١٠ سنة ٤٥ ق — جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٧» [١٧] - [١٨]

### \*\*\*

## للقاعدة للصفحة

### اعلان افراد القوات المسلحة :

- لا يعتبر الاعلان قد تم بالتعجئة لأفراد القوات المسلحة  
الا باستلام الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة  
لصورة الاعلان ولا يكفي ان يبين في الصحيفة مجرد  
انها سلمت لوكيل النيابة بمقر النيابة .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٧) ٨٠ - ٢٨٥

\*\*\*

### اعلان الرغبة في التسلية :

- يبطل اذا خلا اصل الاعلان من تاريخ الاخطار ولا يغير  
من ذلك ان يثبت من دفتر المحضرين ان الاخطار قد تم  
بطريق الموصى عليه . ذلك انه لا يجوز تكملة النقص  
في ورقة الاعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .

(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٧٧) ٨٨ - ٤١٤

- بطلان اعلان التكليف بالحضور في الخصومة أمام  
محكمة اول درجة يستلزم التمسك به أمام محكمة ثانی  
درجة ان يرد ذلك في صحيفة الطعن ولا يغنى عنه  
الاشارة لليه في الحكرة للشارحة المقدمة أمام محكمة  
الاستئناف .

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٣ - ٣٣٧

\*\*\*

(م ٢٤ - ج ٢)

### القاعدة الصنعة

- بطلان اعلان الرغبة في الشفعة يصح اذا ثبت تحقق  
للغاية من الاعلان فاذا اجاب متلقي اعلان الرغبة في  
الشفعة الباطل بما يفيد رغبته في الحلول محله في عقد  
البيع دون ان يتمسك باى اعتراض في شأن بطلان  
اعلان للرغبة فتكون للغاية قد تحققت من وراء هذا  
الاجراء .

(الطنين رقم ٥٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٤ - ٤٤٣

★★★

- اعلان في الوطن المختار - اعتبار مكتب المحامي الذي قدم  
مذكرة في الدعوى عن احد الخصوم موطنًا مختارًا يصح  
الاعلان فيه بالأوراق اللازمة لسير الدعوى طالما انه  
تسلم الاعلان شخصيًا ولم يعترض .

(الطنين رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ - جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٧٧) ١٦٠ - ٧٩٠

★★★

- الاعلان في مركز ادارة الشركة ونفا للمادة ١٣ من قانون  
الرافعات لا محل له الا بالنسبة لأوراق المحضرين .

(الطنين رقم ٤٩٦ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٤ ما يو سنة ١٩٧٧) ١٦١ - ٧٩٩

★★★

- بطلان الطعن برمته ترتيبا على عدم اعستلان بعض  
الورثة .

(الطنين رقم ٤٦١ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٧٧) ٢١٧ - ٩٣٦

★★★



للقاعدة الصفحة

## « أعمال تجارية »

٧ - يجوز لدائني الشركاء في شركات الأشخاص التنفيذ على اموال الشركة مزاحمين بذلك دائنيها حيث يكون للشركة شخصية معنوية مستقلة عن اموال الشركاء وتعتبر ضمانا عاما لدائنيها وحدهم دون دائني الشركاء .

(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧) ١١٧ - ٥٤٣

### ★★★

- الأوراق التجارية التي يسرى عليها التقادم الخمسى هي تلك الأوراق التي من خصائصها صلاحيتها للتداول لاشتغالها على البيانات الانزامية التي يتطلبها القاتون ومن بينها شرط الاذن وميعاد الاستحقاق .

- اقرارات الذمة المالية تفتقر سرية لا يجوز للمحكمة ان تأمر بحجبها .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٧) ٨٤ - ٣٩٩

### ★★★

- اليمين المقررة في المادة ١٩٤ من قانون التجارة التي توجه من الدائن الى المدين هي يمين حاسمة يجب ان

## القاعدة للمنحة

يتمك بها الدائن ولا يجوز للمحكمة توجيهها من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ٧٠ سنة ٢٤ ق - جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٨٧) ١٨٢ - ٨٦٤

\*\*\*

## « التزام »

---

- حق الحبس :

١ - لكي يقوم الحق في الحبس يجب أن يكون حق الدائن الحابس محقق الوجود خلافاً من النزاع النجدي -

٢ - إذا ما قضى نهائياً في أساس الالتزام بالمسئولية فلا يجوز بعد ذلك العودة إلى المخازعة فيها بالتمسك بالتقادم .

(الطعن ٦٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٧٧) ٣٣ - ١٦٣

\*\*\*

- الإعفاءات من الالتزام :

- لا ينقضي الالتزام إلا إذا انتهى الجدير أن الوفاء أصبح مستحيلاً لسبباً اجنبياً لا يد له فيه . يجوز قانونياً

القاعدة الصفحة

الاتفاق على اعفاء المدعى من اية مسؤولية تقترب على  
عدم تنفيذ التزامه للاتفاقى الا ما ينشأ عن غشه او  
خطئه للجسيم .

(الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٧٧) ١١٥ - ٥٢٥

\*\*\*

- الدفع بعدم التنفيذ :

- مجال اثاره الدفع بعدم التنفيذ مقصور على ما تتناول  
من التزامات طرفى الاتفاق فى عقد واحد مستقل فاذا  
تبحث عن عقدين فلا يجوز الدفع بعدم التنفيذ .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧٣ - ٢٥١

\*\*\*

- لبراء من المدعى - البراء يتم بارادة الدلائل المخفوة  
وللمدعى ان يبرده .

(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٧) ١٤٣ - ٧٤٠

\*\*\*

- حق المشتري فى حبس الثمن يتسوم اذا خشى للدائن  
فقدان حقه حتى ولو كان على علم بالسبب وقت  
التعاقد .

(الطعن رقم ٣٨٨ سنة ٤١ ق - جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٧) ١٩٣ - ٨٨١

\*\*\*

للقاعدة الصفحة

بـ كيفية تحديد الالتزام نطاقا . . . تحديد الالتزام لا  
يفترض بل يجب أن يتفق عليه صراحة أو ضمنا أو أن  
يستخلص بوضوح من الظروف .

(الطعن رقم ٧٢١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٣٠ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٧ - ٩٤٨

\*\*\*

- الالتزام يدفع ثمن بعملة اجنبية صحيح اذا كان التمهيد  
بذلك قد صدر في الخارج وبشرط ان يتم الدفع في  
الخارج . .

(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٧) ٢٢٩ - ٩٥١

\*\*\*

« التماس إعادة النظر »

لا يجوز اللجوء الى التماس باعادة النظر مرة اخرى  
ولو جئت اسبابه بعد التماس الاول اخذا بقاعدة أساسية  
تهدف الى استقرار الأحكام ووضع الحد النهائي للتنازع

(الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٩ - ١٤٥

\*\*\*

١٩٩١ تـ

القاعدة الصنعة

### «امسبر آداب»

---

لا جناح على المحكمة أن تتصدى لبحث موضوع النزاع  
حتى ولو استظهرت تخلف أحد الشروط الموضوعية لاصدار  
امر الأداء وهو شرط ثبوت الدين بالكتابة ولها أن تصل  
في اثبات الدين على لقرار المحين في محضر الاستجواب .

(الطنن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣ يناير سنة ١٩٧٧) ١٣ - ٣

\*\*\*

### اموال

---

حظر التصرف في الاموال يجب ان يكون مؤقتا وبناء  
على باعث مشروع وهي الحدود التي اباح المشرع في  
نطاقها الخروج على مبدأ حرية تداول الاموال .

(الطنن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٧٧) ١٨ - ٢٤

\*\*\*

### «اهلية»

---

الحجر للمته :

الحجر للمته لا يقصد منه توقيع عقوبة على من اعتراه

القاعدة الصفحة

هذا المارص من عولرض الأهلية وانها يصمتهف المشرع  
حماية امولاه بان يدرا عنه ما قد تؤدي اليه حالته فيصبح  
عيالا على المجتمع .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق - اجوال - جلسة ٥ يناير  
سنة ١٩٧٧)

\*\*\*

- سير الخصومة - بلوغ القاصر الزشد اثناء تداول  
الدعوى لا يؤدي بذاته الى انقطاع سير الخصومة  
وتتقلب نيابة كل من كان يمثل من نيابة قانونية الى  
نيابة اتفاقية .

(الطن رقم ٢٨٢ سنة ٤٣ ق جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٤ - ٩٤٤

\*\*\*

« ايجارات »

جواز استرداد ما حصل زلدا عن الأجرة القانونية :

- يجوز استرداد ما حصل زلدا عن الأجرة القانونية بعد  
الحكم الابتدائي الصادر بتخفيض الأجرة دون توقف  
على صيرورة للحكم الصادر بالتخفيض نهائيا .

(الطن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٥ يناير سنة ١٩٧٧) ٧ - ٢٤

\*\*\*

### للتأجير للصحة

- أحكام تحديد اجرة الأماكن من النظام العام ولازم ذلك عدم الاعتداد بأي شروط يفرضها المستأجر عن حقوقه ولا تعلقه الاجازة للصريحة او الضمنية .

- انتقال ملكية العين المؤجرة لا تعفى المالك السابق من التزامه برده ما حصله هو من زيادة في الاجرة حتى ولو حرر للمستأجر عقد ليجار جديد مع المالك الجديد .

(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٥ يناير سنة ١٩٧٧) ٨ - ٤١

### ★★★

- الكشف الربحي بربط المولد يصح اعتباره قربة قضائية على مقدار اجرة المثل .

(الطن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٧٧) ١٢ - ٦٩

### ★★★

- للتصريح بالتأجير من الباطن يجوز ان يكون ضمنيا ذلك ان الكتابة هي مجرد وسيلة لثبات وليست ركنا شكليا في الاذن ومن ثم نقبض الاجرة مباشرة من المستأجر من الباطن او التنازل له عن الايجار يمسد بمثابة اقرار من المالك للايجار من الباطن او التنازل عنه .

(الطن رقم ٤٠٣ ق - ايجارات - جلسة ١٢ يناير سنة

### ★★★

### القاعدة للصحة

لا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن عن المطالبة بتخفيض الإجرة تبرئة قضائية على أن الأجرة الاتقاد عليها من الأجرة القانونية ولا يؤخذ هذا السكوت على أنه نزول عن الحق لأن هذا النزول صريحا كان أو ضمئيا يقع باطلا ولا يعتد به .

(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٧ - ١٣٥

### ★★★

- رضاء المؤجر باحداث تغييرات في العين المؤجرة بمعرفة المستأجر كما يكون صريحا يصح أن يكون ضمئيا فتكشف عنه الظروف والملازمات المحيطة بموقعه . ولا يصح للمؤجر متى ثبت في حقه هذا النزول أن يرجع إليه .

(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٧) ٣٩ - ١٩٠

### ★★★

- لا مجال للتحدى بأجرة المثل عند أعمال احكام القانون رقم ٧ لسنة ٦٥ .

(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٧) ٦١ - ٢٩٨

### ★★★

- زيادة الأجرة مقابل التحسينات التي يكون المؤجر قد



القاعدة الصفحة

اخضعها على العين المؤجرة تقوم ويضاف مقابل انتفاع  
المستأجر بها ما لم يثبت ان القصد هو للتحويل على  
احكام القانون • وعلى المحكمة التزام نص الاتفاق فلا  
تملك تعديل مضمونه او تقترض لتقويم هذه  
للتحسينات •

(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٧٧) ٦٧ - ٣٢٦

★★★

- مجرد تغيير استعمال العين المؤجرة لا ينهض مبرراً  
للإخلاء • يلزم تولف الضرر من تغيير الاستعمال •

(الطن رقم ٣٤٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧٧ - ٣٦٩

★★★

- دعوى الإخلاء للتأخير في الوفاء بالأجرة يشترط ان يبين  
في التكاليف الأجرة المتأخرة والا فلا ينتج التكاليف أثره  
الا اذا لم تكن قيمة هذه الأجرة محل خلاف بين الطرفين  
فلا يشترط عقد ببيانها •

(الطن رقم ٥٥٩ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧٨ - ٣٧٥

★★★

- بيع الجذك : شرط اعتبار المحل جدكا ان يكون متجرا  
او مصنعا فلا يسرى على صالون حلاقة - يجب ان

القاعدة الصفحة

يكون النشاط التجاري الذي على أساسه يتم بيعه  
كجدة سابقة على بيع الحل وليس لاحقا عليه .

(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٧ - ٤٥٧

\*\*\*

- الميزة الحينية التي يمنحها المؤجر للمستاجر تمتنع  
زيادة في الأجرة ومن قبيل ذلك الترخيص للمستاجر  
بالتجديد من الباطن . وهذه الزيادة مقرونة لصالح  
المؤجر فمن حقه للنزول عنها صراحة أو ضمنا .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٨ - ٥٠٩

\*\*\*

- المعبرة في أعمال القسانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١  
بتقرير بعض الامتيازات من المراجعة هو تحديد الايجار  
الشهري الاجمالي كمتا هو نحن بدفقاته للصن  
والتحديد .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٩ - ٥١٣

\*\*\*

- عقد الشراء الذي لم يسجل لا يدخل للمشتري مطالبة  
المستاجر بالايجار حتى لو علم المستاجر بالبيع  
ولخصم المشتري الجديد في دعوى تخفيض الأجرة

القاعدة للصحة

وذلك طالما أن البائع لم يخطر المستاجر بتحويل عقد  
الإيجار إلى المشتري .

(الطعن رقم ٦٠١ سنة ٤٣ ق - جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٧٧) ١٢٠ - ٥٦٥

\*\*\*

- استحقاق علاوة التاجير مفروشا تكون هذه العلاوة  
دائمة إذا ما تضمن العقد منذ البداية أن للفرض من  
الإيجار هو استغلال المكان سكنا خاصا فيقتصر الحق  
في علاوة التاجير مفروشا عن مدة التاجير مفروشا  
نقط .

(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٧٧) ٦٣٩ - ٥٦٩

\*\*\*

- الوعد بالإيجار هو عقد غير مسمى يتمه بمقتضاه  
صاحب العين أن يؤجرها لآخر إذا رغب في استئجارها  
بشرط أن تبين فيه العناصر الجوهرية لمقد الإيجار وأن  
ولن تعدد فيه الحد الذي يجوز فيها إلزام الواعد باتمام  
الإيجار خلالها .

(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٧٧) ١٢٢ - ٥٧٤

\*\*\*

- تخلف المؤجر عن اجراء الترميمات الضرورية يبيح

للقاعدة للصيغة

للمستأجر طلب للتنفيذ. المعنى - إلا أنه يجوز للدول  
عنه إذا كان في ذلك إرماق للمؤجر يمثل عتقا شحيحا  
والخاط فيه يقوم على معيار موضوعي وليس على معيار  
شخصي بالنسبة للمؤجر .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٧ - ١١١٩

\*\*\*

- الامتداد القانوني لعقد الإيجار في ظل التشريعات  
الاستثنائية يقتصر على الأشخاص الذين كانوا  
يقيمون مع المستأجر إقامة مستديمة ولو كانوا من غير  
ورثته والتقصود بالإقامة المستديمة هو أن يجهل  
الشخص من المسكن مزاجه ومفاده بحيث لا يجهل  
على ماوى دائم وثابت سواء .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٧٧ - ١١٣١

\*\*\*

- اضافة حق التاجير مفروشا الى عقد الإيجار يعتبر  
ميزة جديدة يولجها المؤجر للمستأجر له أن يتقاضى  
مقابلها بحيث لا تزيد عن النسبة المقررة قانونا للتاجير  
مفروشا فاذا قدرت الميزة بأكثر من النسبة المحددة  
قانونا يتعين للفزل بها الى تلك النسبة .

(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٧٨ - ١١٤٣

\*\*\*

للقاعدة الصفحة

- ايجار اراضي زراعية • بطلان اللعين الذي يدعيه المؤجر  
قبل المستأجر لأرض زراعية بعد المصـل بالقانون  
رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ ما لم يتخذ بشأنه الاجراءات  
المصوص عنها في المادة الخامسة من ذلك القانون  
اذا كان سبب الدين •

(الطن رقم ٢٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٧) ١٥٢ - ٧٦٦

\*\*\*

- ايجار اماكن : ينتقل الحق في ايجار الاماكن المدة  
لزاولة نشاط تجارى او صناعى او مهنى او حرفى  
الى الورثة •

(الطن رقم ٨٦٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٧٧) ٢٢٣ - ٩٧٠

\*\*\*

- ايجار اماكن : اذا كان للغرض الاساسى من الاجارة  
ليس المبنى فى حد ذاته ولذا المشاة التجارية فان  
الاجارة لا تخضع لاحكام قوانين ايجار الاماكن •

(الطن رقم ٣٠٣ سنة ٤٤ ق - اجارات - جلسة ٢ نونمبر  
سنة ١٩٧٧) ٢٣٨ - ٩٨٠

\*\*\*

— ٥٢٠٠ —

#### القاعدة الصنحة

— ايجار اراضى زراعية — ايداع صورة من عقد الايجار  
للجمعية للزراعية شرط لقبول الدعوى .

(الطن رقم ٦٢٥ سنة ٤٢ ق — ايجارات — جلسة ٢ نوفمبر

٢٣٩ — ٩٨٥

سنة ١٩٧٧ )

★★★

— ايجار اماكن — دعوى الاخلاء الموضوعية بسبب التأخير  
في سداد الأجرة يجب ان يصحبها تكليف بالوفاء والا  
اصبحت غير مقبولة ولو لم يتمسك المدعى عليه بذلك .

( للطن رقم ٩ سنة ٤٤ ق — ايجارات — جلسة ٩ نوفمبر

٢٤٣ — ٩٩٥

سنة ١٩٧٧ )

★★★

— ايجار اماكن :

— استحداث المستاجر تشييرات في العين لا يجيز الفسخ  
طبقا لقانون ايجار اماكن اذا كلى عقد الايجار يتضمن  
شروطا تخالف ذلك تأسيسا على انه يجوز للزوجين  
عند التعاقد ان يتنازلا عن اللخصة التي خولها له  
المشرع في كل او بعض المواضع التي تجيز له طلب  
الفسخ او الاخلاء .

(للطن رقم ١٨ سنة ٤٦ ق — جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥١ — ١٠١٦

★★★

القاعدة للصحة

- يجوز أن يثار امام محكمة النفوس لأول مرة سبب قانوني بشرط ان تكون عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٨ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥١ - ١٠١٦

★★★

- بيع الجحك - شروطه .

(الطعن رقم ١١٢ - سنة ٤٤ ق - جلسة ١٤ ديسمبر ١٩٧٧) ٢٦٢ - ١٠٥٦

★★★

- تأجير المال للشائع يقع صحيحا متى صدر من أحد الشركاء دون أن تكون له أغلبية الأنصبة فيما بينه وبين المستأجر ولا يسرى في حق باقي الشركاء .

(الطعن رقم ٥٨٧ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٧٧) ٢٧٠ - ١٠٩٤

★★★

« ارفاق »

حق الارتفاق - يجوز الاتفاق عليه في حدود القانون والنظام العام .

(الطعن رقم ٧٢٤ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٧٧) ١٦٠ - ٧٩٠

★★★

( م ٢٥ - ج ٢ )

القاعدة الصنعة

« بطلان »

... اغفال ذكر اسم إحد الخصوم في ديباجة الحكم وأسبابه  
يرتب للبطلان ولا يغير من ذلك إمكان التعرف عليه من  
أى ورقة أخرى من أوراق الدعوى ولو كانت رسمية  
لأن الحكم يجب أن يكون ذالاً بذاته على استكمال  
شروط صحته بحيث لا يقبل تكملته بأى دليل آخر  
غير مستمد منه

(الطعن رقم ٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧٦ - ٣٦٤

\*\*\*

- للخطأ المادى فى رقم القضية المستأنفة لا يبطل الحكم  
طالما ثبت أن الدعوى المطروحة هي التي تناولها دفاع  
الطرفين الذى حصله الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧٧ - ٣٧٠

\*\*\*

- يبطل الاعلان إذا خلا اصل الاعلان من تاريخ الاخطار  
ولا يجوز تكملة النقص الموجود فى ورقة الاعلان  
بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .

(الطعن رقم ٤٥٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩ مارس ١٩٧٧) ٨٨ - ٤١٤

\*\*\*



للقاعدة الصفحة

- بطلان التكليف بالحضور في الخصومة أمام محكمة
- اول درجة يستلزم للتمسك به أمام محكمة ثانية درجة
- أن يرد ذلك في صحيفة الطعن ولا يفتى عن ذلك
- الإشارة اليه في المذكرة للشارحة المقدمة لمحكمة
- الاستئناف .

(الطعن رقم ٩٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٣ - ٤٣٧

\*\*\*

- الدفع ببطلان الاجراءات المبني على نقص اهلية احد
- الخصوم في الدعوى هو من الدفوع للشكالية المتعلقة
- بالاجراءات وليس من الدفوع الموضوعية .

(الطعن رقم ٩٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٣ - ٤٣٧

\*\*\*

- بطلان اعلان الرغبة في الشفعة يصح اذا ثبت تحقق
- الغاية من الاعلان بأن اجاب متلقى اعلان الرغبة في
- الشفعة على الاعلان بابداء طلباته دون اعتراض او
- تحفظ في شأن بطلان الاعلان .

(الطعن رقم ٥٦٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٤ - ٤٤٣

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- يترتب البطالان على عدم نظر دعاوى الضرائب في  
جلسة سرية .

(الظن رقم ٦٦٨ سنة ٤١ ق - جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٧٧) ٥٦ - ٢٧٣

\*\*\*

- يترتب البطالان على عدم تمثيل النيابة في دعاوى  
الضرائب .

(الظن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٧٧) ٥٤ - ٢٦٦

\*\*\*

- يترتب البطالان عند عدم التزام طريقة رفع الظن في  
قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح  
التجارية والصناعية .

(الظن رقم ٥١٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٩ يناير سنة ١٩٧٧) ٤٤ - ٢١٨

\*\*\*

- إذا كان الاجراء باطلا في شق منه فان هذا الشق وحده  
الذى يبطل ذلك الا ان يكون للعمل الاجرائي مركبا  
من اجزاء .

(الظن رقم ٦٩٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٧٧) ٢٦٦ - ٨١٧

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- عدم سداد رسم الدعوى لا يترتب عليه البطلان .

(الطعن رقم ٨٠٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٧٧) ١٧٤ - ٨٤٣

\*\*\*

- اذا ما قضى ببطلان الحكم الابتدائى استئنافيا يجب  
الحكمة الاستئنافية الوقوف عند حد التفسير  
بالبطلان وعدم التصدى للموضوع .

(الطعن رقم ٤١٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧) ١٨١ - ٨٥٦

\*\*\*

- بطلان الطعن برمته ترتيبا على عدم اعلان بعض  
للورثة .

(الطعن رقم ٤٦١ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٥ يونية سنة ١٩٧٧) ٢١٧ - ٩٢٦

\*\*\*

- لا ينزل البطلان بحضور المعلن اليه اذا كان ناشئا عن  
عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وإعلان الطعن في  
في الاحكام .

(الطعن رقم ٦٥٨ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٥ يونية سنة ١٩٧٧) ٢١٨ - ٩٢٧

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- تقديم مذكرة امام محكمة النقض مانع من التمسك  
ببطلان صحيفة الطعن .

(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٧) ٢٢٩ - ٩٥١

\*\*\*

- بطلان أوراق صحف الدعاوى والاستئنافات لا يصححه  
الحضور بالجلسة الاولى اذا خلا من بيان مما تضمنته  
المادة ١٩ مرافعات .

(الطعن رقم ٥٨٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥٩ - ١٠٤١

\*\*\*

- لا يجوز التمسك ببطلان اجراءات التحقيق لأول مرة  
امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٦٢ - ١٠٥٦

\*\*\*

- بطلان ورقة اعلان صحيفة الدعوى اجراء منفصل  
عن بطلان ايداع الصحيفة وعلى المحكمة الاستئنافية  
اذا ما قضت ببطلان للحكم لبطلان ورقة اعلانه لا  
تقف عند حد التقرير بالبطلان بل عليها ان تتصدى  
لنظر موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٨١ - ١١٥١

\*\*\*

القاعدة الصفحة

« بيع »

- بيع جبرى عقارى :

- يجب افتتاح المزايعة بمطاء لا يقل عن الثمن الاساسى  
والمصروفات ورسم الدلالة لا يدخل ضمن المصروفات  
لان هذا الرسم يفاير المصروفات التى تصدها المشرع  
بحكم المادة ٥٦ من قانون الحجز الادارى وهى التى  
ينفثها الدائن الحاجز فى اجراءات التنفيذ .

(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٩ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٠ - ٤٢٥

★★★

- بيع الكوفا :

- يتضمن صورية تدليسية يجسوز لثباتها بين  
المتماقدين بكامنة ملوق الاثبات بما فيها للبيئة وقرائن  
الاحوال فلا يشترط الكتابة لاثباتها بين المتماقدين .

(الطن رقم ٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٧) ١١٠ - ٤١٧

★★★

- الحكم الصادر بايقاع بيع المقار محل التنفيذ لم  
يفصل ومن فلا يحوز حجية .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٥ - ٤٤٨

★★★

للقاعدة الصفحة

- بيع الحقوق المتنازع عليها :

- شرطه أن يكون قد رفعت به دعوى أو قام بشأنه نزاع  
جدى والا يكون ضمن مجموعة أموال بيعت جزئيا بثمن  
واحد .

(الظمن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٤ إبريل سنة ١٩٧٧) ١٢٤ - ٦٦٥

\*\*\*

- حق المشتري في حبس الثمن يقوم اذا تبين وجوب  
سبب حدى يخشى معه من نزاع البيع من تحت يده  
حتى ولو كان عالما بوجود هذا السبب عند التعاقد .

(الظمن رقم ٢٨٨ سنة ٤١ ق - جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٧) ١٩٣ - ٨٨١

\*\*\*

- تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع لا تنتج  
اثرها الا بالتسجيل الكامل ولا يغنى عنه مجرد  
التأشيرات بشأن قيدها .

(الظمن رقم ٦٨٥ سنة ٤٠ ق - جلسة ٦٥ يونية سنة ١٩٧٧) ٢١٠ - ٩١٦

\*\*\*

- المشتري من المورث بمقتضى لم يسجل لا تنتقل له ملكية

### للقاعدة للصحة

حتى ولو سجل صحيفة دعوى صحة التعاقد ويفتقر  
المبيع الى الورثة .

(الطنن رقم ٨٥٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٣ - ٩٢٨

★★★

- دعوى صحة وإنفاذ عقد البيع تتمتع لبحث كل ما يثار  
من أسباب تتعلق بوجود العقد وانعزاله بحيث يفحص  
فيها للدعوى الفرعية التي تقام من الخصم باعتبار هذا  
العقد مفسوخا ولازم ذلك اعتبار الدعوى الفرعية  
مطروحة من تلقاء نفسها على المحكمة الاستئنافية دون  
حاجة الى استئناف مستقل .

(الطنن رقم ١٤٢ سنة ٤١ ق - جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٤٢ - ٩٩٣

★★★

### « ينسوك »

- موظفو بنك مصر حتي ١٩٦٥/٣/٣١ كانوا موظفين  
عموميين قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٨٧٢  
لسنة ١٩٦٥ .

(الطنن رقم ٣٦٠ سنة ٤١ ق - جلسة ١٢ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٠٤ - ٩٠٣

★★★

للتعانة الصفحة

- رئيس مجلس إدارة بنك للتصنيف الزراعي والتعاوني  
بالمحافظة هو صاحب الصفة في التقاضي بشأن حقوق  
والالتزامات هذا البنك دون المؤسسة المصرية العامة  
للاقتعان الزراعي .

(الطعن رقم ٧٢١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٣٠ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٧ - ٩٤٨

\*\*\*

« التاميم »

- التاميم لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤم بل  
تظل له شخصيته المنوية التي كانت قبل التاميم  
مع إخضاعه للجهة الادارية التي يلحقه بها .

- يظل المشروع مسئولاً مسئولية كاملة عن جميع  
التزاماته السابقة على التاميم وتظل هذه  
الالتزامات على اصلها خاصة لأحكام القانون الحنفى

- امتناع جهة الادارة عن دفع الايجار لا يعدو ان يكون  
علاً مادياً كاشفاً ولا يرقى الى مرتبة القرار الادارى  
ويختص القضاء العادى بنظره .

(الطعن رقم ٣٨٠ سنة ٤٠ ق - جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٧٧) ١١٩ - ٥٥٣

\*\*\*



القاعدة للصحة

« **تأمين** »

---

- تأمين على حوادث السيارات - حق المضرور في الرجوع على شركة التأمين في الدعوى المباشرة شرطه ان تثبت مسؤولية المؤمن قبل المضرور .

(الظمن رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٧٧) ٦٥ - ٣١٦

★★★

- التأمين الاجبارى على السيارات طبقا للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ يغطي مسؤولية المؤمن قبل المضرور عن الاخطاء التى تقع من المؤمن له او من مخطئه سواء .

(الظمن رقم ٨١٤ سنة ٤٣ ق - جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧) ١٨٢ - ٨٥٩

★★★

**تأمينات اجتماعية**

---

- استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش وتقديرا مائة وثمانون شهرا على الأقل فان هذه المدد لا تقتصر على مدد الاشتراك في التأمين وحدهما بل

القاعدة الصفحة

تدخل في حسابها مدة الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه فيها .

(الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٧٧) ١٨ - ٩٤

\*\*\*

- غرامة للتأخير عن الوفاء بالاشتراكات تقتضى بتعدد الغرامة بتعدد للشهور التي حدث فيها التأخير على ١٩ يتجاوز مجزئته ٣٠٪ من قيمة هذه الاشتراكات .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٠ - ١٠١

\*\*\*

- كيفية احتساب أجور العمال المتخذة أساسا لأداء الاشتراكات في تأمين إصابات العمل - المحول عليه في احتساب الأجور هو قانون التأمينات رقم ٦٣ لسنة ٧٤ وحده حيث يعد نامضا لقرار وزير العمل رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٨ - ١٤١

\*\*\*

- قانون التأمينات رقم ٦٣ لسنة ٦٤ يسمى على عمال المقاولات منذ صدوره .

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٧٨) ١٣٥ - ٧٢٨

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- تعويض عن اصابة عمل يجب ان تقدم وفقا لما يقرر  
محسدة \*

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٧ لبريل سنة ١٩٧٧) ١٣٦ - ٧٢٩

\*\*\*

- المتاول وحده هو المزم بآداء الاشتراكات عن العمال  
الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره مسؤول  
العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الاخر  
في عقد المتاوله \*

(الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٧) ١٥٦ - ٧٧٨

\*\*\*

- يستحق معاش المعز للكمال او الوفاة اذا وقع ايهما  
خلال فترة تحط العامل بشرط الا تجاوز هذه الفترة  
سنة من تاريخ التمثل \*

(الطعن رقم ٧٣٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ٥ يونية سنة ١٩٧٧) ١٩١ - ٨٧٨

\*\*\*

« قسزويير »

- دعوى التزوير الاصلية :

- الاتجاه الى دعوى التزوير الاصلية لا بصادف محلا

القاعدة الصفحة

إذا احتج بهذا المحرر في نزاع مرفوع بشأنه دعوى ويكون متعينا سلوك طريق معوى للتزوير الفرعية باعتبار أنها وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فيجب سلوك طريق الادعاء الذى رسمه القانون أمام ذات المحكمة التى تنتظر للدعوى ولا يجوز لغيرها أن تتصدى له .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٥ يناير سنة ١٩٧٧) ٣٤ - ٧

★★★

- دعوى التزوير الفرعية :

- لا تعدو أن تكون دفاعا لمن احتج بالمحرر ضده ومن ثم فلا يجوز للجوء إليها أمام القضاء المستعجل لأنه لا يملك تمحيص هذا الدفاع .

(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٤٥٤ - ٩٦

★★★

- اثبات التزوير :

- لا كان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها في شأن التزوير الدعى به سلوك كافة سبل الإثبات بما في ذلك البينة والقرائن وهى غير ملزمة بتعيين خبير طالما أن التحقيق بواسطة أهل الخبرة ليس هو الوسيلة الوحيدة للخصم في اثبات مدعاه .

(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٧٧) ١٢٩ - ٣٦

★★★

القاعدة للصفحة

- ادعاء بالتزوير - اذا قضت المحكمة بعدم قبول  
الادعاء بالتزوير لأنه غير منتج فلا محل لأعمال نص  
المادة ٤٤ من قانون الاثبات والمحكمة ان تمضي  
في نظر الدعوى .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥٧ - ١٠٣٣

\*\*\*

« تسجيل »

- تسجيل الحكم الصادر بصحة وإنفاذ العقد ينسحب  
إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٥ - ٤٤٨

\*\*\*

- تسجيل صحيفة دعوى صحة وإنفاذ عقد البيع لا تنتج  
إثرها الا بالتسجيل الكامل ولا تغني عنها الاجراءات  
للتمهيدية .

(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥ يونيو سنة ١٩٧٧) ٢١٠ - ٩١٦

\*\*\*

للقاعدة الصفحة

- للوقف - ينطبق عليه قانون تنظيم الشهر العقاري  
ليشترط التسجيل لنفاذه .

(الطعن رقم ٢٤٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢ يولية سنة ١٩٧٧) ٢١٤ - ٩٢٠

★★★

« تعويض »

- لا يجوز التعويض عن الضرر الاحتمالي بل ويجب ان  
يكون الضرر مباشرا ومحققا .

(الطعن رقم ١٨٦ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٢٠ - ١٠٩

★★★

- حق المصلوب ولايته في ادارة امواله لا يمنع من ان  
يكون سلب الولاية في حد ذاته سببا مباشرا للضرر  
موجبا للتعويض .

(الطعن رقم ٦٧٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٧) ١٢ - ٢٠٩

★★★

- التنفيذ قبل حيزويرة الحكم نهائيا موجب للتعويض  
حتى ولو كان الصادر له الحكم حينئذ لانه لم

القاعدة للصفحة

يترتب واتقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم انه معرض  
للالغاء عند الطعن فيه فانه يكون قد قام بالتنفيذ على  
مسئولية بغير تبصر فيتحمل مخاطرة وعليه تعويض  
الضرر الذى ينشأ عن التنفيذ .

١ (الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٧) ٣٤ - ٢١٣

★★★

- التعويض عن التعسف في استعمال حق التقاضي - لا  
يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا او زودا عن حق  
يدعيه لنفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح له  
اللد في الخصومة والعت ووضوح الرغبة في الاضرار  
بالخصم .

١ (الطعن رقم ٤٣٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧) ١١٨ - ٥٤٧

★★★

- دعوى التعويض عن الفعل الضار للناشي عن جنابة  
لا تخضع للتقادم الثلاثي للورد بالمادة ١٧٢ معنى وانما  
وانما تقادم يعور عشر سنوات .

١ (الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٦ - ٥٠٠

★★★

(م ٣٦ - ٢٠)

## القاعدة الصلح

- مسئولية جراح التجميل تتطلب عناية أكثر منها في احوال الجراحة الأخرى اعتبارا بأن جراح التجميل لا يقصد منها شفاء المريض من علة في جسمه وإنما اصلاح تشويه لا يعرض حياته لأي خطر فيتمتع عليه لكي يدرأ للمسئولية عن نفسه ان يثبت قيام حالة الضرورة التي تقتضت اجراء الترميم والتي من شأنها ان تنفي وصف الاعمال .

(الطن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٧) ٤٠ - ٣٩٥

\*\*\*

تمويض عن عدم تغطية :

- صدور قرار المحافظ بمنح للتغطية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم يعطى صاحب الشأن الحق في التمويض اذا تحقق موجه .

(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٢ ابريل سنة ١٩٧٧) ١٣٤ - ٧٢٤

\*\*\*

- قانون بحري - تمويض الملاحين قاصر على حالة قطع العضو دون المرض .

(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٢ ابريل سنة ١٩٧٧) ١٣٤ - ٧٢٤

\*\*\*



القاعدة للصفحة

- ثبوت صلة الضرور - ركن لازم للتضاء بالتعويض -
- عدم تحقيق الحكم الصفة تصور يستوجب النقص .

(الطن رقم ١٩٥ ق - جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٧) ٨٦٩ - ١٨٥

\*\*\*

- للتعويضات المقررة بقوانين خاصة لا تحول دون مطالبة
- الضرور بمقتضى التعويض وفقا لأحكام القانون المدني
- اذا كان سبب الضرر هو الخطأ للتقصير ولكن لا
- يجوز الجمع بين التعويضين .

(الطن رقم ٨٣٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٧) ٨٧٠ - ١٨٦

\*\*\*

- للضرر المادى الذى يصيب المتوفى نتيجة حادث يتعين
- التعويض عنه وينتقل الحق فيه الى الورثة ويجب ان
- يحمله الحكم ضمن عناصر التعويض .

(الطن رقم ٨٦٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ٨ يونية سنة ١٩٧٧) ٨٩٣ - ١٩٦

\*\*\*

- تقدير العناصر المكونة قانونا للضرر من مسائل
- القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

(الطن رقم ٦٥٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٧٧) ٩٢٥ - ٢١٦

\*\*\*

للقاعدة الصفحة

— حجية الأمر القضي :

— الحكم برفض التعويض المؤقت وصيرورته نهائيا مانع  
من العودة الى المطالبة بالتعويض الكامل .

(الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٤٣ ق — جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٤ — ٩٤٤

★★★

« تقادم »

— دعوى التعويض عن الفعل الضار للناشيء من جنابة  
لا تخضع للتقادم الثلاثي الوارد بالمادة ١٧٢ مدني انما  
تتقادم بمزور عشر سنوات .

(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٦ — ٥٠٠

★★★

— عدم جواز التمسك بالتقادم اذا ما قضي نهائيا في  
اساس الالتزام .

(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٣ — ١٦٣

★★★

— تقادم اجرة المباني وان كانت تتقادم بخمس سنوات

**التقاعده للصفحة**

ولو اقر بها الدين الا انه لا يقضى بهذا التقادم اذا اقر  
الدين بالدين اقرلو ينطوى على معنى التفاضل عن  
التمسك بالدفع بسقوطه بعد ثبوت الحق فيه .

الطعن رقم ٥٧٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٧ . ٧٥ - ٤١٦

**★★★**

- الدعوى بطلب براءة الذمة من دين لا تقطع التقادم  
بالنسبة لطلب استرداد نفس الدين ذلك ان موضوع  
دعوى براءة الذمة من دين يختلف طبيعة وموضوعا عن  
طلب الالتزام برده اذ لا يعدو ان يكون موقف المدعى في  
الدعوى الاولى موقفا سلبيا يقتصر فيه على مجرد  
انكار الدين ولا يرقى الى حد المطالبة به في حين  
ان دعوى الالتزام هي دعوى ايجابية تتضمن معنى  
الطلب للصريح للجازم ومن ثم فتباير الحق الحاصل  
بإحداهما لا يقطع التقادم بالنسبة للآخر .

(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧) ١٦٨ - ٤٢٧

**★★★**

- التقادم للتمييز بالنسبة لاسترداد ما دفع بخير حق  
شرطه الا يكون الدين مستحقا عند الزمان به والا  
خضع للتقادم العادى .

(الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٤٣ ق - جلسة ٥ ابريل سنة ١٩٧٧) ١٣٠ - ٧١٦

**★★★**

القاعدة الصفحة

- مسؤولية أمناء المخازن وجميع رباب المهد بما في  
عهدتهم هي مسؤولية تنسب الى القانون ولا تخضع  
للتقادم الثلاثي للورد بالمادة ١٧٢ مدني .

(الطن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩ لبريل سنة ١٩٧٧) ١٣٧ - ٧٣٢

\*\*\*

- طلب الاعفاء من الازسوم للقضائية ولو انتهى الأمر فيه  
الى قبول الطلب لا يعتبر من قبيل المطالبة للقضائية  
للتاطمة للتقادم يمس ما ذهب اليه للتضاه  
الاداري .

(الطن رقم ١١٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢ مايو سنة ١٩٧٧) ١٥٠ - ٧٥٨

\*\*\*

- تصحيح للصلة لا اثر له على التقادم الا اذا تم  
للتصحيح قبل انقضاء مدة التقادم .

(الطن رقم ٥٩٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٧) ١٥٣ - ٧٧١

\*\*\*

- للرفع بالتقادم لا يحوز لبداءه في المرحلة الاستثنائية  
ما لم ينطوي للتأخير في لبدائه على معنى للنزول  
عنه .

(الطن رقم ٦٢٩ سنة ٤٢ ق - جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٧) ١٥٤ - ٧٧٢

\*\*\*

القاعدة للصفحة

- الموانع الأدبية التي توقف التقدم لم ترد على مسجل  
للحصر .

الوطن رقم ٣٥٠ سنة ٤٠ ق - جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٧ ١٩٢ - ٨٧٩

\*\*\*

- قيام المانع الموقف لسريان التقدم امره موكول بحكمة  
الموضوع تنصدي له من تلقاء نفسها اذا ما دفع امامها  
بالتقدم .

الوطن رقم ٣٥٠ سنة ٤٠ ق - جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٧ ١٩٢ - ٨٧٩

\*\*\*

- ليعين المدة في المادة ١٩٤ من قانون التجارة التي  
توجه من الدائن الى الدين هي يعين حاسمة يجب ان  
يتمسك بها للدائن ولا يجوز للمحكمة توجيهها من تلقاء  
نفسها .

الوطن رقم ٧٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧ ١٨٣ - ٨٦٤

\*\*\*

- طالب التعويض الوقت قاطع للتقدم بالنسبة لطلب  
التعويض الكامل .

الوطن رقم ٤٣٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ٨ يونية سنة ١٩٧٧ ١٩٧ - ١٩٦

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- التقادم للحولى الخصوص عليه فى المادة ٦٩٨ من القانون  
الحفى خاص بالدعاوى الناشئة عن عقد للعمل ولا  
ينصرف الى قانون التامينات .

(الطن رقم ١٢١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١١ يونية سنة ١٩٧٧) ١٩٩ - ١٩٨

★★★

- استرداد ما دفع بغير وجه حق : يتقادم بثلاث سنوات  
من تاريخ الدفع بالنسبة للضرائب والرسوم دون توقف  
على العلم بالحق فى الرد .

(الطن رقم ٤٦٥ سنة ٤٤ ق - جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٢ - ٢٢٧

★★★

- تقادم دعوى التحويل عن الفعل الضار مما يقبل  
التجزئة .

(الطن رقم ٥٠٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٦٥ - ٢٠٧٢

★★★

- دعوى التحويل المدنية يقف سريانها خلال فترة  
الحاكمية الجنائية .

(الطن رقم ٤٣٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٦٦ - ٢٠٧٧

★★★

**القاعدة الصريحة**

- منقوط الدعوى بالتقادم للثلاثي طبقا للمادة ١٧٢ من القانون تقتصر على حالة المسؤولية التصديرية التي لا تقوم الا حيث يكون المسؤول عن الضرر اجنبيا عن المضرور لا تربطه به رابطة لانحية او تعاقدية .

(الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٤٤ - جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٧١ - ٨١٠٠

\*\*\*

**تنفيذ**

**عقد فتح الاعتماد للرسمية وقولها التنفيذية :**

- اجاز المشرع استثناء من الاصل العام للتنفيذ بحقوق فتح الاعتماد الرسمية بشرط اعلان المدين من واقع مفاتر الدائن التجارية .

(الطعن رقم ٣٧٠ سنة ٤٠ ق - جلسة ٥ يناير سنة ١٩٧٧) ٥ - ٧٤

\*\*\*

**- تنفيذ عقارى ... القانون الواجب للتطبيق :**

- الاعتراضات الموضوعية على قائمة شروط البيع لا تعد من اجراءات التنفيذ على العقار فهي وان تحللت بها الا انها خصومة مستقلة عنها تخضع للاجراءات والقواعد

### القاعدة للصفحة

للأمانة ومن بينها قواعد سريان قانون المرافعات من حيث الزمان .

«الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥ يناير سنة ١٩٧٧» ٢٤ - ٥

\*\*\*

— منازعات التنفيذ الموضوعية - المنازعة في حجز لا تعتبر منازعة تنفيذ إذا وردت ضمن دفاع على دعوى مبتدأة بطلب للزلم بإداء دين .

«الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٧٧» ٣٦٩ - ٧٩٩

\*\*\*

— للمبرة في كون منازعة التنفيذ وقتية أم موضوعية هي بحقيقة المنازعة وتكييف المحكمة لها طبقاً للقانون دون التقدير بطلبات الدعوى .

«الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧» ٢٧٤ - ١١١٥

\*\*\*

### تفسير العقود

— عقد تنفيذه - يجب التزام عباراته الواضحة على معنى من حسن النية .

«الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٧٧» ١٦٥ - ٨١٦

\*\*\*



### التعديلات للصفحة

- متى كانت عبارة للعقد واضحة في لفادة المعنى المقصود منها فإنه لا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير للوصول إلى معنى آخر .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٧٧) ٢٧٥ - ١١٢٠

\*\*\*

### « تنظيم »

---

- تعويض عن عدم تلبية :

- صدر قرار المحافظ بمنع للتلبية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم يعطى صاحب الشأن الحق في التعويض إذا تحقق موجه .

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٧٧) ١٣٤ - ٧٢٤

\*\*\*

### « شركات »

---

- لاورثة يفيدون من دفاع أي أوارث .

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٨ يولية سنة ١٩٧٧) ١٩٥ - ٨٨٨

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- تركت اقتسام الورثة للأثاث والمفروشات المخلفة عن  
المورث يخضعها لضريبة للتركات .

(الطعن رقم ٤٦١ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٥ يونية سنة ١٩٧٧) ٢١٧ - ٩٢٦

\*\*\*

« ترخيص استيراد »

- ترخيص استيراد : يجب التفرقة بين مدة استعمال  
الترخيص المبينة في المادة الثالثة من القانون رقم ٩  
لسنة ١٩٥٩ وبين مدة سريان مفعول الترخيص  
التصوص عنها في المادة الخامسة من القانون المذكور .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٤١ ق - جلسة ٣٠ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٦ - ٩٤٧

\*\*\*

« حكم »

- لا يعيب الحكم اعمال نص قانون غير منطبق على  
واقعة الدعوى إذ اللبنة هي بالنتيجة  
الصحيحة التي انتهت اليها ولحكمه التقضى ان تصحح  
الأخطاء للقانونية التي وقع فيها دون ان تنقضه .

(الطعن رقم ٧٤٥ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٢٩ - ٢٦

\*\*\*

للقاعدة للصفحة

- عدم اخلال بحق الدفاع :

- محكمة الموضوع غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتنفذها طالما انها اقامت قضاها على ما يكفى لحمله فلا تثريب عليها ان لم تأمر بضم اوراق اخرى استجابة لطلب الخصوم .

«الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٧» ٢١٣ - ٤٣

★★★

- صدور الحكم باسم التقيم المتوفى لا يعتبر خطأ جسيما يرتب البطلان ذلك ان - الخطأ الجسيم هو الذى يختفى به وجه الحق ويترتب عليه النجيب بالخصم .

«الطعن رقم ٣٨ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٧٧» ١١ - ٨٠

★★★

- المحكمة غير ملزمة بالفصل فى الدفوع الاجرائية على استقلال .

«الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٤ ابريل سنة ١٩٧٧» ١٢٤ - ٦٦٥

★★★

- لا يبطل الحكم عدم صدوره باسم الأمة او اسم للشعب كما لا يبطله عدم ذكر اسم وكيل النيابة .

«الطعن رقم ٩٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٧» ١٢٨ - ٧٣٣

★★★

### القاعدة الصفحة

- إذا تضمن الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع قضاء  
منهيا للخصومة فعلى المحكمة التي أصدرته ان تلتزم  
في حكمها للنهائي هذا الشق من القضاء المهي للخصومة

(الطعن رقم ٧٠٠ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٧) ١٤٦ - ٧٤٩

\*\*\*

- للحكم باعتبار الدعوى كان ام تكن كجزء على عدم  
تنفيذ المدعى ما امر به القاضي بعد لنتهاء مدة  
الوقف طبقا لنص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات وما  
يتطلبها من المادة ٩٩ من القانون الحالي - امر جواز  
للمحكمة وليمن وجوبيا ..

(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٧) ١٤٧ - ٧٤٥

\*\*\*

- طعن : عدم جواز الطعن في الحكم اذا قضى بالطلبات  
الاصلية ..

(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٨ مايو سنة ١٩٧٧) ١٥٨ - ٧٨٦

\*\*\*

- للحكم برفض التدخل لا يمنع طالب التدخل من  
من اقامة دعوى مبتدأة بطلياقه ..

(الطعن رقم ٨١٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٧٧) ١٦٠ - ٨٢٣

\*\*\*

**القاعدة للصفحة**

- الحجية تثبت لأسباب الحكم التي تنصل في أصل الحق  
حتى ولو انتهى إلى إعادة الدعوى للمرافعة .

(الطعن رقم ١٨٥ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٧) ١٧٢ - ٨٤١

\*\*\*

- حجية الأحكام الصادرة من غير جهة القضاء للمدعى  
للتحقق من صدورهما في حدود ولاية هذه المحاكم .

(الطعن رقم ٤٣١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧) ١٧٧ - ٨٤٦

\*\*\*

- لجابة الحكم للطاعن إلى طلبه الاحتياطي لا يغني عن  
تمحيص الطلب الأصلي .

(الطعن رقم ٢٩٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧) ١٨٠ - ٨٥٣

\*\*\*

- لا يبطل للحكم عدم ذكر مواد القانون للتي  
استند إليها .

(الطعن رقم ٨١٤ سنة ٤٣ ق - جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧) ١٨٢ - ٨٥٩

\*\*\*

- فساد في الاستدلال - مثال لجبا تساند الأدلة .

(الطعن رقم ١٨٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٧) ٢٢٥ - ٦٤٦

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع في الدعوى تمتد  
الى تصحيح رقم العقار دون ان يعاب على حكمها  
بانه غير طلبات الخصوم .

(الطن رقم ١٩ سنة ٤١ و - جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٧٧) ٢٦٩ - ١٠٨٩

\*\*\*

« حجية الاحكام »

- بيـسـوع :

- الحكم الصادر بايقاع بيع العقار محل التنفيذ لم  
يفصل في خصومة مطروحة وانما تولى فيه للقاضي  
ايقاع البيع بما له من سلطة ولائية دون ان يفصل  
في منازعة بين طرفين والقرر ان مناط التمسك بالحجية  
المانعة من اعادة نظر للنزاع في المسالة المفضى فيها ان  
يكون الحكم السابق قد فصل في منازعة تناقش فيها  
الطرفان واستقرت بينهما استقرارا مانعا من  
مناقشتها في الدعوى الثانية .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٥ - ٤٤٧

\*\*\*

القاعدة الصنحة

- حجية :

- لا حجية للحكم الجنائي على الفاضى المعنى الا اذا  
قضى بالبراءة او الادانة وكان فضاؤه فيها ضروريا .  
فالحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لاحجية  
له بالنسبة للقاضى المعنى .

(الظمن رقم ١٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٧ بنابر سنة ١٩٧٧) ٤١ - ٢٠٢

★★★

- الحكم الصادر برفض للدعوى بالحالة التى مى عليها  
تكون له حجية موقوتة .

(الظمن رقم ٣٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ٥ ابريل سنة ١٩٧٧) ١٣١ - ٣٣٦

★★★

- الحجية تثبت لأسباب الحكم التى تنصل فى أصل الحق  
حتى ولو انتهى الحكم الى اعادة الدعوى للمرافعة .

(الظمن رقم ١٨٥ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٧) ١٧٢ - ٨٤١

★★★

- حجية الأحكام الصادرة من غير جهة القضاء العادى -  
للقضاء العادى التحقق من صدورها فى حدود ولاية هذه  
المحاكم .

(الظمن رقم ٤٣١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧) ١٧٧ - ٨٤٦

★★★

( م ٣٧ - ج ٢ )

القاعدة الصفحة

- يجوز تعديل ربط الضريبة اذا وقع خطأ قانوني  
ما لم يكن قد سُقِط بالتقادم .

(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧) ١٧٨ - ٨٤٩

★★★

٧. شريك بدون وصية:

- القضاء بالادانة في جريمة اصدار سيك بدون رصيد  
والتعويض الأبدى لا يقيد المحكمة الخفية ولا تلزمها  
حجيتها .

٧ (الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٧٧) ٢١٢ - ٩١٨

★★★

- حجية الأمر المقضي :

- الحكم برفض التعويض المؤقت وصيرورته نهائيا  
مانعاً من العودة الى المطالبة بالتعويض الكامل .

(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٤ - ٩٤٤

★★★

- لا حجية للحكم الصادر في دعوى للطاعة على دعوى  
التطليق .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥٦ - ١٠٢٩

★★★



### القاعدة للمنفحة

- حجية الحكم الجنائي امام المحاكم تقتصر على موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة ولا تعتمد الى مسألة الاختصاص .

(الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٧٢ - ١١٠٣

★★★

### « حيازة »

---

- حيازة الوارث تأخذ حكم حيازة المورث الا اذا تغيرت صفة الحيازة .

(الطعن رقم ١٨٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٢ يوليو سنة ١٩٧٧) ٢٢٨ - ٩٥٠

★★★

### « حجز أدارى »

---

- يجوز للجهة الحاجزة المضي في اجراءات الحجز والبيع الى نهايتها رغم رفع المنازعة امام القضاء الا اذا قام المتنازع بايداع المطالبات المحجوز من اجلها خزنة الجهة طالبة الحجز .

(الطعن رقم ٨٢٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٤ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٠٧ - ٩١٠

★★★

القاعدة الصفحة

**« خبيرة »**

---

- الخبير الذي لا يكون اسمه مقيدا بجدول الخبراء يجب  
تحليفه اليمين والا اعتبر عمله باطلا والبطلان غير  
متعلق بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة ان تقضى به  
من تلقاء نفسها كما يسقط حق الخصم في التمسك به  
اذا اجازته صراحة او ضمنا بالرد عليه بما يفيد اعتباره  
صحيا .

(الطعن رقم ٧٤ سنة ٤٠ ق - جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٧) ٦٠ - ٢٩٠

\*\*\*

**« خصومة »**

---

- مرافعات - سقوط الخصومة وفاة المحامي الذي باشر  
الخصومة لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة التي  
يستحيل معها السبر في الخصومة .

(الطعن رقم ٦٢٥ سنة ٤٣ - جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥٥ - ١٠٢٥

\*\*\*

القاعدة للصفحة

« دعووى »

- مخالفة اوضاع التقاضى الاساسية واجراءاته المقررة في شأن رفع الدعاوى والطعون وتفترض الضرر دائما وينرتب عليها البطلان ولا يصححه علم المدعى عليه بالدعوى من غير الطريقى الذى نص عليه القانون .

(الطعن رقم ٥١٨ سنة ٤٠ ق - جلسته ٢٩ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٤ - ٢١٨

★★★

- الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز لبداءه في اية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة امام محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ٣٢٥ سنة ٤٠ ق - جلسته ٢ فبراير سنة ١٩٧٧) ٤٩ - ٢٣٢

★★★

- سلطة المحكمة في تكليف الدعوى :

- محكمة الموضوع ملزمة باعطاء الدعوى وصفها الحق وبكيفية القانونى الصحيح دون ان تمقيد بتكليف الخصوم لها .

(الطعن رقم ٥٦٤ سنة ٣٩ ق - جلسته ٢ فبراير سنة ١٩٧٧) ٤٩ - ٢٣٧

★★★

القاعدة الصفحة

- فهم الواقع في الدعوى .. شرط استقلال محكمة الموضوع  
به بحيث لا يكون تضامها فيه محل تعقيب أن يكون  
استخلاصها سائفا يقضى والتقدير للمسلم أدلة  
الوقائع والمستندات

(الطعن رقم ٥٧٩ سنة ٢٩ ق - جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٧) ٥٩ - ٢٥٥

★★★

- نفاذ سبب جديد للدعوى لا يفيد التنازل لا مرحلة  
ولا ضمنا عن السبب السابق

(الطعن رقم ٦٢٥ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٧) ٥٣ - ٢٦٢

★★★

- وسبب الدعوى :

- التماس جديده الحكم الماتت ولا يجوز الطعن عليه  
تحصيل رسم أكثر مما حكمه من رفع الاستئناف

(الطعن رقم ١٠٤ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٧) ٥٢ - ٢٥٩

★★★

- ضم دعوى الى اخرى : لا يفوت كل دعوى استئنافية الا  
إذا كانت الدعوى الثانية لا تبدو ان تكون ملحقا في  
الدعوى الأولى

(الطعن رقم ٧٣٤ سنة ٤٦ ق - جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٧٧) ٥٩ - ٢٨٦

★★★

### للقاعدة للصنحة

- سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المزمع الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم :

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٦٠ - ٢٩٠)

\*\*\*

- وثغب الدعى : تعيين للفعل في مسألة أولية الجزائى للمحكمة ومذروا الى تقديرها حسبما يستبين من جدية المنازعة في المسألة الأولية .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ - ٧)

\*\*\*

- ترك الخصومة في موضوع غير قابل للجزئة من المورث للطاعن لا يحول دون ان يظعن ورثة في الحكم مقتضين لباقي الطاعنين في طلباتهم والا لفرقت المحكمة الطاعنين المنكورين باذخال الورثة في الطعن .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥ - ١٧٨)

\*\*\*

- ضم دعوى الى اخرى لا يفقد كل دعوى استقلالها ولو اتحد الخصوم فيها بشرط ان تختلف احوالها عن الاخرى موضوعا وسببا .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥ - ١٧٧)

\*\*\*\*\*

القاعدة الصفحة

- مرافعات - تغيير سبب الدعوى - مالا يعد كذلك

(الطعن رقم ١٥٠ سنة ٤٠ ق - جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٧) ٧٥٩ - ١٥١

★★★

- تصحيح الصفة لا اثر له على ~~تقديم~~ الادام الا اذا تم  
التصحيح قبل انقضاء مدة التقادم .

(الطعن رقم ٥٩٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٧) ٧٧١ - ١٥٣

★★★

- دعوى مخاصمة ... اذا اتهمت على الخطأ المهني  
الجسيم والقش يتعين على المحكم بحث المسببين ~~منها~~

(الطعن رقم ١٤١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ يونية سنة ١٩٧٧) ٩١٥ - ٢٠٩

★★★

- تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع لا تنتج  
اثرها الا بالتسجيل الكامل .

(الطعن رقم ٦٨٥ سنة ٤٠ ق - جلسة ١٥ يونية سنة ١٩٧٧) ٩١٦ - ٢١٠

★★★

- بطلان الطعن برمته ترتيبا على عدم اعلان بعض  
الورثة .

(الطعن رقم ٤٦١ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٥ يونية سنة ١٩٧٧) ٩٢٦ - ٢١٧

★★★

**القاعدة للصحة**

- الصفة في الدعوى - المحافظ هو صاحب الصفة في  
تمثيل الشسؤون للتعليمية والثقافية في دائرة  
محافظته .

(الطن رقم ٨٠١ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٧ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٠ - ٩٣٢

★★★

- لا يجوز تصحيح الصفة في الجلسة بتوجيه الطلبات  
الى محامى الحكومة الحاضر في الجلسة .

(الطن رقم ٨٠١ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٧ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٠ - ٩٣٢

★★★

- سير الخصومة - بلوغ القاصر من الرشد اثناء تدلول  
الدعوى لا يؤدي بذاته الى انتطاع سير الخصومة  
وتتقلب نيابة من كان يمثل من نيابة قانونية الى  
نيابة اتفاقية .

(الطن رقم ٢٨٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٤ - ٩٤٤

★★★

- اعادة الدعوى الى المرافعة لتقديم مستندات ليمن حقا  
للخصوم وانما يخضع لتقدير المحكمة .

(الطن رقم ١٨٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٢ يوليو سنة ١٩٧٧) ٢٢٨ - ٩٥٠

★★★

### القاعدة الصفحة

- بيع - دعوى صحة وإنفاذ عقد البيع تتمتع لبحث ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد وانعدامه بحيث تندمج فيها الدعوى الفرعية التي تقام من الخصم باعتبار هذا العقد مفسوخا ولازم ذلك اعتبار الدعوى الفرعية مطروحة من تلقاء نفسها على المتكمة الاستثنائية دون حاجة الى استئناف مستقل .

(الطعن رقم ١٤٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٤٢ - ٩٩٣



- تكييف الدعوى وفقا لطلبات الخصوم مثال ذلك :

(الطعن رقم ٩٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٦١ - ١٠٥٠



- رفع الدعوى الجنائية بوقف السير في الدعوى المدنية حتى ولو رفعت الدعوى الجنائية بعد رفع الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٧٢ - ١١٠٣



- دعوى تخفيض اجرة مكان - تخضع للتشريعات الاستثنائية تعتبر غير مقدرة للقيمة بأن تزيد قيمتها



للقاعدة للصحة

على ٢٥٠ مائتان وخمسون جنيتها ويكون للحكم الصادر  
فيها جائزا استئنافه .

(الطن رقم ٣٢٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٧٧) ٢٧٨ - ص ١١٤٣

\*\*\*

### « رسم نوم »

- في شركات التضامن يقدر رسم مستغل عن كل شريك  
باعتباره مولا فردا .

(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٧) ١٨٤٢ - ص ١١٤٣

\*\*\*

- إذا قدمت طلبات على سجيل الخبرة فيستحق الرجوع  
لرسمين المستحقين على اثنين للطلبين للخرقة .

(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٧) ١٧٣ - ٨٤٢

\*\*\*

- عدم مبداد رسم الدعوى لا يترتب عليه البطان .

(الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٧٧) ١٧٤ - ٨٤٣

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- في شركات التضامن يقدر للطن رسم مستقل بالنسبة لكل شريك على حدة قيما يختص بضريبة الأرباح .

(الطن رقم ٥٤٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧) ١٨٤ - ٨٦٨

\*\*\*

- مقابل التحسين في حالة التصرفات الناقلة للكية  
المقار ضوابط تقديره .

(الطن رقم ٥٣٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٤ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٠٦ - ٩٠٩

\*\*\*

« بيع »

- من حق المشتري بعدد بيع لم يسجل المطالبة بالبيع .

(الطن رقم ٨٥٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٣ - ٩٢٨

\*\*\*

« شركات »

- لا يجوز لدائني الشركاء وشركات الأشخاص التنفيذ  
على أموال الشركة اذ ان لها شخصية -عنوية مستقلة

القاعدة الصفحة

عن اموال الشركاء وتعتبر اموالها ضمانا عاما لدائنيها  
• وحدهم

(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧) ١١٧ - ٥٤٣

\*\*\*

- مدير شركة التوصية لا صفة له في الطمن على قرار  
اللجنة عن الشركاء المتضامنين الا بتوكيل خاص •

(الطن رقم ٢٠٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٧) ١٥٧ - ٧٨٢

\*\*\*

« شـمـعة »

- بطلان اعلان الرغبة اذا خلا اصل الاعلان من تاريخ  
الاخطار •

- شروط البيع التي يستلزم القانون بينهاها في الاقتدار

(الطن رقم ٤٥٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ٩ مارس سنة ١٩٧٧) ٨٨ - ٤١٤

\*\*\*

- يصح اعلان الرغبة في الأخذ بالشمعة الباطل اذا تحققت  
الغاية من الاجراء بان لم يتحقق متلقى اعلان الرغبة

**القاعدة الصفحة**

في الشبهة الباطل بهذا البطلان واجاب على الاعلان  
بما يفيد صحته •

(الطعن رقم ٥٦٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٤ - ٤٤٣

★ ★ ★

- يلزم ايداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع في خلال ستين يوما خزنة المحكمة الرفوعة امامها الدعوى وليست المحكمة الواضع بدائرتها القرار .

والطعن رقم ٣٢٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧. ٢٦٤ - ١٠٦٩

★ ★ ★

« **مسيرة** »

– وإن كان لا يجوز اثباتها بين الطرفين إلا بالكتابة إلا أنه يجوز اثباتها بكافة طرق الإثبات في حالة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة – توقيع أحد طرفيها على محضر شرطة يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة -

(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٧٧) ٢١٣ - ٩١٩

★ ★ ★

القاعدة الصنفية

- من حق الوارث إثبات صورة العقد الصادر من مورثه  
للغير بجميع طرق الإثبات إذا كان هذا للتصرف  
يتضمن تحايلا على القانون .

(الطنن رقم ٩٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٩ ديسمبر ١٩٧٧) ٢٦١ - ١٠٥٠

★★★

« ضرائب »

- تقدر المصروفات جزافا بخمس الايراد اذا كانت للدفاتر  
غير منتظمة ولو كانت بعض المصروفات تزيد على  
الخمس ولو كانت مؤيدة بالاستندات .

(الطنن رقم ٣٧٧ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٧٧) ٣١ - ١٥٣

★★★

- الطمن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح  
للتجارية والصناعية يرفع بصحيفة تقدم لقلم كتاب  
الحكمة الابتدائية .

(الطنن رقم ٥١٨ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٧) ٤٤ - ٢١٨

★★★

- وقف الدعوى اتفاقا طبقا لقانون المرافعات - عدم تعجيل

القاعدة الصفحة

الدعوى خلال ثمانية ايام يرتب الجنع باعتبار المدعى  
تاركاً دعواه .

- طلب الوقف للصلح بعد ابداء الدفع السابق طبقاً للقانون  
رقم ١٤ لسنة ٦٠ لا يؤثر على هذا الدفع اذا لم يتم  
الصلح ذلك ان الدخول في مفاوضات الصلح لا يؤثر  
على الدفع السابق لبداءها .

(الطنن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٧٧) ٥٤ - ٢٦٦

★★★

- شقق مفروشة - عدم خضوعها للضرائب في الفترة  
السابقة على العمل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ٧٣ ما لم  
يصاحب عملية التاجير أعمال تضافي عليها صفة خدمة  
غرض تجارى .

(الطنن رقم ٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧٠ - ٣٣٨

★★★

- المنازعات الخاصة بضريبة التقيم الحقولة يدفع امرها  
مباشرة الى المحاكم صاحبة الولاية العامة للفصل في  
المنازعات ولا تختص بها لجان الطنن .

(الطنن رقم ٥٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ٥ مارس سنة ١٩٧٧) ٨٥ - ٤٠٣

★★★

### القاعدة الصفحة

.. المتنازل اليه عن المنشأة مسئول بالتضامن عن  
للضرائب المستحقة عليها سواء مارس ذات النشاط أو  
غيره لأن النص ورد عاما بغير تخصيص وحتى لا يكون  
هناك مجال للتهرب من الضرائب عن طريق تغيير  
النشاط .

(الطعن رقم ٥٣٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ٥ مارس سنة ١٩٧٧) ٨٦ - ٤٠٨

\*\*\*

- ضريبة التركات ورسم الايلولة : لا تخضع من وعاء  
الضريبة التي يجمعها المول في سنة المحاسبة .

(الطعن رقم ١٠١ سنة ٤١ ق - جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٢ - ٤٣٤

\*\*\*

- الديون المدونة تعتبر بمثابة خصارة على المنشأة .

(الطعن رقم ٣٨٢ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٩ - ٤٦٨

\*\*\*

- كل ما تشترطه المادة ٤ ق ١٤٢ لسنة ٤٤ بمسند  
تعديلها بالقانون ٣١٧ لسنة ٥١ هو جدية للتصرف  
وانه بعوض .

(الطعن رقم ٤٤٢ سنة ٤١ ق - جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٠ - ٤٧١

\*\*\*

( م ٣٨ - ج ٢ )

#### القاعدة الصفحة

- مكانة العمودية لا تخضع لضريبة كسب العمل لأنها لا تعدو أن تكون عوضا للعمدة عن نفقات يتكبدها في سبيل نأيتة لعمله فلا تخضع لضريبة كسب عمل ونتيجة لذلك لا تدخل في وعاء الضريبة العامة على الأيراد .

(الطن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠١ - ٤٨٦

#### \*\*\*

- الربط الحكومي - طبقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ يعتد بآخر سنة أساس ودخل عليها الضريبة وليس سنة ١٩٦١ .

(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٧٧) ١١٢ - ٥٢٩

#### \*\*\*

- لجان طعن الضرائب وإن كانت هيئات إدارية إلا أن المشرع أعطاها ولاية الفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب فتحوز القرارات التي تصدرها في هذا الشأن قوة الأمر القضي متى أصبحت غير قابلة للطعن .

(الطن رقم ٨٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٧٧) ١٢٣ - ٦٦١ .

#### \*\*\*



### القاعدة السابعة

- اجراءات ربط الضريبة من النظام العام على المحكمة ان  
تتصدى لها من تلقاء نفسها ولا يجوز التنازل عنها .

(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ٩ لبريل سنة ١٩٧٧) ١٩٠ - ٧٢٠

### \*\*\*

- اجراءات اعلان الممول بربط الضريبة تختلف عن  
الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات .

(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣ لبريل سنة ١٩٧٧) ١٣٦ - ٧٢٤

### \*\*\*

- استئناف الاحكام المتعلقة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة  
١٩٤٤ بغرض رسم الأيلولة على التركات يتم وفقا  
للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات .

(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ لبريل سنة ١٩٧٧) ١٤٠ - ٧٢٨

### \*\*\*

- استغلال السيارة استغلالا تجاريا يسرى عليها حكم  
المادتين ٥٨ و ٥٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ لبريل سنة ١٩٧٧) ١٤١ - ٧٣٩

### \*\*\*

القاعدة الصفحة

- اجراءات ومواعيد رفع الطعن - ما ورد منها بالمادة  
٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قاصر على  
ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولا يتعداها الى  
غيرها .

(الطعن رقم ١١٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٧) ٧٤٣ - ١٤٣

\*\*\*

- بالنسبة للملاك الخاضعة لموائد قدرها المشرع تقديرها  
بما يعادل اثني عشر مثلا من القيمة الإيجارية في  
التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة .

(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣٠ ابريل سنة ١٩٧٧) ٧٥٤ - ١٤٨

\*\*\*

- اختيار المحاسبة عن الأرباح الفعلية خروجاً على نظام الربط  
الحكمي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً  
للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ شرط العمل به اعلان  
الرغبة في الميلاد .

(الطعن رقم ٨٣١ سنة ٤٣ ق - جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٧) ٧٧٧ - ١٥٥

\*\*\*

- محير شركة التوصية لصفة له في الطعن على قرار اللجنة  
عن الشركاء المتضامنين الا بتوكيل خاص .

(الطعن رقم ٢٠٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٧) ٧٨٢ - ١٥٧

\*\*\*

للقاعدة الصفحة

- تحديد ليراد المقارلات المينة يكون حكما بحسب  
القيمة الايجارية المتخذة اساسا لربط الموائد  
والنأبئة بدفانتر الحصر والتقدير .

(الطن رقم ٥٩١ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٧٧) ١٦٢ - ٨٠٤

★★★

- مرتبات المارين لحكومة الجزائر التي تمنحها الحكومة  
للموظف الممار - تخضع للضريبة المقررة على المرتبات  
في مصر .

(الطن رقم ٣١٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٧٧) ١٦٢ - ٨٠٥

★★★

- يجوز تعديل ربط للضريبة اذا وقع خطأ قانوني ما لم  
يكن الحق قد سقط بالتقادم .

(الطن رقم ٨٢٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧) ١٧٨ - ٨٤٩

★★★

- ضريبة تركات - تقدير قيمة التركة على اساس قيمتها  
الفعلية وقت الوفاة .

(الطن رقم ٧٤٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧) ١٧٩ - ٨٥٠

★★★

#### القاعدة الصنحة

- ضريبة التركات بالنسبة للأرض الزراعية جعل المنع
- معيارها حكما طبقا للقيمة الإيجارية المنخدة - أساسا
- لربط الضريبة في سنة الوفاء .

(الطن رقم ٤٥٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ١١ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٠٠ - ٨٩٩

#### ★★★

- الأموال التي تخضع للضريبة وما يعنى من بعضها
- بالنسبة لضريبة التركات ورسم الأيلولة .

(الطن رقم ١١٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١١ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٠٢ - ٩٠١

#### ★★★

- اقتسام الورثة للأثاث والمفروشات المخلقة عن المورث
- يخضعها لضريبة التركات .

(الطن رقم ٤٦١ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٥ يونية سنة ١٩٧٧) ٢١٧ - ٩٢٦

#### ★★★

- استرداد ما دفع بغير وجه حق : يتقادم بثلاث
- سنوات من تاريخ الدفع بالنسبة للضرائب والرسوم
- دون توقف على العلم بالحق في الرد .

(الطن رقم ٤٦٥ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٧ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٢ - ٩٣٧

#### ★★★

- ١٢٥٥ -

لناتمة لصحة

- ضرائب - الطعن في قرار اللجنة الخاص بالضريبة على  
الأرباح التجارية والصناعية يرفع بصحيفة دعوى.

(الطعن رقم ١٧٥ سنة ٤٥ ق - جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٧٧) ٢٤٠ - ٩٧٨

\*\*\*

- ضريبة التركات - لا يدخل في سلطة مصلحة الضرائب  
فحص ما اذا كان المتصرف يموئى من عمه ومى بصدد  
تقدير رسم الايلولة على التركات بل يلزم رفع دعوى  
مبتناة به .

(الطعن رقم ٩٤٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥٠ - ١٠١٥

\*\*\*

- رسم الايلولة على الهيات وسائر التصرفات الصادرة من  
المورث في خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة الى  
شخص أصبح وارثا له يقدر عليها باعتبار قيمتها وقت  
الوفاة ما لم يكن مرد الزيادة الى نشاط المتصرف اليه  
فيسبقه من وعاء للرسم ما يعادل هذه الزيادة .

(الطعن رقم ١١٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥٤ - ١٠٢٤

\*\*\*

القاعدة الصفحة

### « طعن »

---

- الطعن في الحكم لا يقبل الا من كان خصما حقيقيا في الدعوى .

(الطعن رقم ٣٧٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٣٧ - ٢٧٨

### \*\*\*

- الأحكام التي تقبل الطعن المباشر اثناء سير الخصومة لا يمكن ان تكون قابلة للتنفيذ بل يتمين ان تكون مشمولة بالنفاذ العجل او نافذة بحكم القواعد العامة في النفاذ .

(الطعن رقم ٤٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٤١ - ٢٨٨

### \*\*\*

- للحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة تقيما بنظر الدعوى مو حكم منهي للخصومة يجوز استئنافه على استقلال .

(الطعن رقم ٦٤٠ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٤٧ - ٣٠٠٩

### \*\*\*

### القاعدة الممنوعة

- ميعاد الطعن لا يبدأ الا من تمام الاعلان اذا شطبت  
الدعوى وقام المدعى بتجديدها ولم يحضر المحكوم عليه  
في الجلسات التالية للتجديد او يقدم مذكرة بدفاعه .

(الطعن رقم ١٠٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٤٨ - ١٠.١٠

\*\*\*

### عمل

- قاعدة المساواة بين عمال رب العمل لا ترد الا حيث  
يجنح صاحب العمل الى التفرقة بين عماله في شأن  
أي من حقوقهم بغير مبرر .

(الطعن رقم ٦٧٩ سنة ٤١ ق - جلسة أول يناير سنة ١٩٧٧)

\*\*\*

- تجميد مرتبات العاملين بعد صدور لائحة العاملين  
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة يقتضى عدم  
جواز اضافة أي علاوة اضافية حتى ولو كانت هذه  
الاضافة في حدود نظام الشركة .

(الطعن رقم ٦٣٥ سنة ٤٠ ق - جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٧٧) ١٩ - ٩٧

\*\*\*

**القاعدة للعنف**

- العمولة من ملحقات الأجر غير الدائمة لبس اء -  
لنابات والاستقرار فاذا نفقت الشركة العامل بغير  
عسف من عمله الذى كان يتقاضى فيه العمولة فهو لا  
يستحق عمولة بعد نظله من ذلك العمل .

(الطن رقم ٢٣٥ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ منابر سنة ١٩٧٧) ٣٢ - ١٥٦

\*\*\*

- الحكم الجنائى الصادر ببراءه العامل من نهمه القتل  
الاطل وقيادة السيارة بسرعة تزيد عن المقرر ينفى عنه  
نهائيا الاخلال بالالتزامات العمومية على خطئه فى  
تلقية امام المحاكم المعنية .

(الطن رقم ٧٠١ سنة ٤١ ق - جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٧٧) ١٦ - ٩٧

\*\*\*

- عدم جواز التنفيذ العيى بالحكم باعادة العامل الى  
عمله الا اذا كان الفصل بسبب النشاط النقابى .

(الطن رقم ٧١٥ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٧٧) ٣٠ - ١٤٨

\*\*\*

- رفع الدعوى المستعجلة لا يقطع اجراءات التقصاى  
بالنسبة لدعوى التعويض الموضوعية .

(الطن رقم ٧٣٥ سنة ٤١ ق - جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٧٧) ٢١ - ١٠٥

\*\*\*



### القاعدة الصحية

- عن حق العامل رفع دعواه الموضوعية مباشرة دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ عمل .

(الطعن رقم ٧١٥ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٧٧) ٢٠ - ١٤٨

\*\*\*

- العشرة أيام المقررة بالمادة ٧٥ من قانون للعمل لاستئناف الأحكام قاصرة على دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بها وما عداها باق على أصله .

(الطعن رقم ٧١٥ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٧٧) ٣٠ - ١٤٨

\*\*\*

- المرتبات التي يجب ان تتخذ أساسا لتسوية حالة العاملين هي المرتبات التي كانوا يتقاضونها في ١٩٦٤/٦/٣٠ .

(الطعن رقم ٦٨٠ سنة ٤٢ ق - جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٧٧) ٥٧ - ٢٧٦

\*\*\*

- رأى ادارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة في تفسير قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ ليس له صفة الالزام حيث ان التشريع قصد به مجرد طلب للرأى دون أن تكون للجهة الطالبة ملزمة باتباعه .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧) ٦٢ - ٢٠٦

\*\*\*

للقاعدة الصفحة

- تخصيص سيارة للموظف إنما يكون للوظيفة وليس  
للشخص فهي لا تعتبر ميزة عينية تأخذ حكم الأجر  
ولا تكسب الموظف حقاً .

(الطعن رقم ٦٤٧ سنة ٤٠ ق - جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧) ٦٩ - ٣٣٥

★★★

- سلطة رب العمل في تنظيم منشأته مطلقة حتى ولو  
أخطأ في تقدير مصلحته طالما كان حسن النية .

(الطعن رقم ٢٠١ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧١ - ٣٤٢

★★★

- المؤسسات الصحفية فيما عدا التصدير والاستيراد  
والمسئولية الجنائية تعتبر مؤسسات خاصة ومن ثم  
فهي تخضع لتأمين لصايل العمل .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٧) ٨١ - ٣٣٨

★★★

قررو رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨  
- صريح الدلالة على عدم جواز الاستناد الى الحدود الدنيا  
للمرتبات الواردة بالجدول الملحق للائحة للماملين ان  
صدرت لهم أحكام قضائية نهائية .

(الطعن رقم ٤٦٤ سنة ٤١ ق - جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٨ - ٤٦١

★★★

للذاعة الصفحة

- تجوز المخافة بين ديون رب العمل ولجر العامل في حدود للربح الجائز للحجز عليه فانونا - نجال ذلك .

(الطن رقم ٤٦٤ سنة ٤١ - جلسة ٦٧ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٨ - ٤٦١

\*\*\*

- لا يشترط مرور خمسة ايام بين وصول الانذار الكتابي بالفصل وبين الفصل في حالة تنقيب العامل بل كل ما يشترط هو وصول الانذار قبل اكتمال العشرة ايام المتوالية .

(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٢ - ٤٧٩

\*\*\*

- بدل الانتقال قد يكون جزءا من الأجر أو قد لا يكون كذلك وتقدير ذلك مرهون بالخلاف التي دعت الى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها .

(الطن رقم ٧٢٦ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٧ - ٤٨٠

\*\*\*

- اجازات العامل لا يجوز التنازل عنها او استبدالها بمقابل نقدي أو ترحيلها لسنوات تالية ويمسحق العامل تعويضا عن عدم قيامه في حالة رفض رب العمل التصريح له بها .

(الطن رقم ٧٢٦ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٢ - ٤٨٠

\*\*\*

للقاعدة الصفحة

- لا يشترط في رب العمل الذي يخضع لقانون العمل أن يكون متخذاً من العمل الذي يزاوله حرفة أو مهنة يستوى أن يهدف إلى تحقيق الربح به أو لا يهدف إليه .

(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٢ - ٤٨٨



- إبلاغ رب العمل السلطات المختصة عما يتركبه العامل من جرائم طبقاً للمادة ٦٧ د عمل ، أمر جوازي له .

(الطن رقم ٦٧٧ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٤ - ٤٩٢



- المبصرة في سلامة قرار الفصل بالظروف والملايسات التي كانت محيطة بذلك القرار وقت الفصل ولا يمتد بالظروف التي جرت بعد الفصل .

(الطن رقم ٧٢٦ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٢ - ٤٨٠



- إعانة غلاء المعيشة تتقدم بمسئلة باعتبارها جزءاً من الأجر فتخضع للسقوط للوارد بمسئلة الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

(الطن رقم ٥٠٤ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٧) ١٠٥ - ٤٩٦



#### القاعدة الصفحة

- عند تسوية حالات العاملين يجب أن يبين الاشتراطات اللازمة لشغل الوظائف والتحقق من أن تسوية حالات العاملين قد تمت مرافقة لتلك القوائم ولا يكتفى بالقول بأن تستكين الشركة لهم صحيح دون بيان تفصيلي والا كان الحكم معيبا بالخطأ في الإرشاد والقصور في للتصبيب .

(الطعن رقم ٥٠٤ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٧) ٤٩٦ - ١٠٥

\*\*\*

- توجيهات رئيس الوزراء مجرد توصيات غير ملزمة ولا تصلح أداء قانونية لقتل موظف من القطاع الخاص الى مؤسسة عامة .

(الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٤١ ق - جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٧) ٨٣٤ - ١٧٠

\*\*\*

- بطلان للتنازل عن الحقوق الموزعة بموجب قانون العمل

(الطعن رقم ٤٤٩ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٧) ٨٣٨ - ١٧١

\*\*\*

- للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ لا يمس حجية الأحكام النهائية التي صدرت قبل العمل به .

(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٧٧) ٨٧٤ - ١٨٧

\*\*\*

القاعدة الخامسة

- اعانة غلاء المعيشة لا تسرى على من يعين بعد العمل  
بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ فى  
٠ ١٩٦٢/١٢/٢٩

«الطن رقم ٥٣٣ سنة ٤١ ق - جلسة ٤ يونية سنة ١٩٧٧» ١٨٩ - ٨٧٦

★★★

- ليس من حق العامل ضم النحة الى الأجر المقرر  
لوظيفته بعد للعمل بالقرار الجمهورى ٣٥٤٦ سنة  
٠ ١٩٦٢

★★★

- بدل الانتقال اما ان يكون عوضا عن نفقات يتكبدها  
العامل فلا يعتبر جزءا من الأجر ولما ان يكون ميزة  
عينية تلحق بالأجر .

«الطن رقم ٧٣٠ سنة ٤١ ق - جلسة ٥ يونية سنة ١٩٧٧» ١٩٠ - ٨٧٧

★★★

- قرارات لجان للتظلمات بالشركات التابعة  
للمؤسسات العامة لا تسلب المحاكم اختصاصها حتى  
ولو لجأ العامل اليها ابتداء .

«الطن رقم ٤١٥ سنة ٤٢ ق - جلسة ١١ يونية سنة ١٩٧٧» ٢٠١ - ٩٠٠

★:★

للقاعدة نصيحة

- موظفو بنك مصر حتى ١٩٦٥/٣/٣١ كانوا موظفين  
عموميين قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة  
١٩٦٥ .

والطعن رقم ٣١٠ سنة ٤١ ق - جلسة ١٢ يونية سنة ١٩٧٧ ٢٠٤ - ٩٠٢

★★★

- الملاوة الاجتماعية لا تعو أن تكون صورة من صور  
اعانة غلاء المعيشة .

(الطعن رقم ٦٢١ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٢ يونية سنة ١٩٧٧ ٢٠٥ - ٩٠٨)

★★★

- قاعدة المساواة بين عمال رب العمل للواحد لا محل  
لتطبيقها لذا كانت ترد على خطأ ذلك أن الخطأ لا يصح  
أن يكون محلا لها .

(الطعن رقم ٦٤٧ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ٢٥٢ - ١٠٢٠)

★★★

- بدل العبور من ملحقات الأجر غير الدائمة وليست  
له صفة الثبات والاستمرار فلا يستحقه العامل الا اذا  
تحقق موجهه .

(الطعن رقم ٧٩١ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ٢٠٢١ - ١٠٢١)

★★★

( ٣٩ - ج ٢ )

للقاعدة للصفحة

### « قانون »

- الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ومن ثم فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة للنقض .

(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٨ - ٤٦١

\*\*\*

- متى كان نص القانون صريحا قاطعا في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بهدف التشريع ويقصد المشرع منه لأن البحث في ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤١ - جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٧٧) ٩٨ - ٤٦١

\*\*\*

- قانون بحرى - تعويض الملاحين قاصر على حالة قطع العضو دون المرض .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٧) ١٤٩ - ٣٧٥٥

\*\*\*



القاعدة الصفحة

- قانون بحرى ؟

١ احكام معاملة بروتكسل لا تطبق الا اثناء للرحلة  
البحرية فقط .

- عقد النقل البحرى يلتقى على عاتق الناقل التزاما  
بضمان دخول البضاعة للمرسل اليه سليمة وهو  
اللتزام بتحقيق غاية .

(الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٠ يونية سنة ١٩٧٧) ٢١١ - ٩١٧

★★★

- قانون بحرى ؟

- مسئولية الناقل البحرى عن البضاعة المسحونة لا  
تتقضى الا بتسليمها للمرسل اليه تسليما فعلياً .

(الطعن رقم ٣٢١ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٧ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢١ - ٩٢٣

★★★

- القانون الجنائى لا يسرى الا لدخل لتليم الدولة ولا  
يتعداه الى الخارج باستثناء من يرتكب فى خارج مصر عملا  
يجبته فاعلا او شريكا فى جريمة وقعت كلها او بعضها  
فى القطر المصرى .

(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٧) ٢٢٩ - ٩٥١

★★★

اللائحة التنفيذية

مستوفى بالقرارة

.. لا يجوز للأبوان على الملأ حكمه إلا باللائحة التنفيذية المنعقدة في  
عدم دستورية قانونه بل باللائحة التنفيذية المنعقدة في  
أن في نايه أو ذل على الملأ حكمه المنعقدة في  
تحت مصلحتها المنعقدة في الملأ حكمه المنعقدة في

(اللائحة التنفيذية لسنة ١٩٧٣م في جلسته ١٩٢٠ ديسمبر ١٩٧٧) ١١٤٨٤٥ ٤٨٤٨٠

★★★★

« مستوفى بالقرارة »

.. مستوفى بالقرارة

(اللائحة التنفيذية لسنة ١٩٧٣م في جلسته ١٩٢٠ ديسمبر ١٩٧٧) ١٠٤٥٤٥ ٤٦٤٦٠

★★★★

« قرار المحكمة »

.. كما أن المحكمة لم تصدر قراراً باللائحة التنفيذية المنعقدة في  
اللائحة التنفيذية المنعقدة في الملأ حكمه المنعقدة في  
أن في نايه أو ذل على الملأ حكمه المنعقدة في  
تحت مصلحتها المنعقدة في الملأ حكمه المنعقدة في

#### للقاعدة الصنعة

الادارة عن دفع الأجرة لا يبعد أن يكون عملا ماديا كاشفا  
وليس منشئا لمركز قانوني ولا يرقى الى مرتبة القرار  
الاداري لأن المطاعن التي توجهها جهة الادارة الى عقد  
خاضع لأحكام القانون المدني ومحاولة التحلل منها لا  
تعد قرارا اداليا .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٧٧) ١١٩ - ٥٥٢

★★★

- قرار ادلى - يعتبر موجودا قانونا من تاريخ صدوره  
ولا يسرى في حق الأفراد الا من تاريخ نشره .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٧ يونية سنة ١٩٧٧) ٢٢٢ - ٩٣٧

★★★

#### « مقالة »

- عقد المقابلة يتعهد بمقتضاه احد المتعاقدين ان يصنع  
شيئا او يؤدي عملا لقاء اجر يتعهد به المتعاقد الاخر  
اي ان يكون للتعاقد قد ورد على عمل وهو المنصر  
الأساسي في المقابلة اما في الاجار فيقتصر الأمر على  
تمكين المستاجر من الانتفاع بالشيء المؤجر مدة معينة

(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١ فبراير سنة ١٩٧٧) ٤٦ - ٢٢٥

★★★

القاعدة الصفحة

- المفاوض وحده هو المزم بآداء الاشتراكات عن العمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الاخر في عقدالمفاوضة

(الطنن رقم ٢٧٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٧ ) ١٥٦ - ٧٧٨

★★★

« ملكية »

كسب الملكية بالتقادم بالنسبة للحائز العرضى عليه  
ان يكون ذلك بفعل ايجابي ظاهر يجابه به حق المالك  
بالانكار الساطع والمعارضة الطنية .

(الطنن رقم ٦١٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٧٧ ) ٦٦ - ٣٢٥

★★★

- نزع الملكية للمنفعة العامة دون اتباع الاجراءات  
التي يوجبها قانون نزع الملكية يعد غصبا ودعوى  
الاستحقاق التي ويرفعها المالك لاسترداد ملكه من غاصب  
لا تسقط بالتقادم لكون حق الملكية حقا دائما لا يسقط  
بحكم الاستعمال ولن كان الغاصب يستطيع ان يدفعها  
بتملك العقار بالتقادم الكسب . .

(الطنن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧ ) ١١٦ - ٥٣٨

★★★

### تقاعد الصفحة

— يجب عند تقدير التعويض عن نزع الملكية مراعاة ما يكون قد علا على قيمة الجزء الذي لم يتنزع ملكيته من نقص أو زيادة ولا يكتفى أن يقتصر تقرير الخبير على القول في عبارة عامة وهو في مجال تقدير التعويض أنه راعى أحكام المادة ١٩ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ دون بيان لناصر التقدير للوردة بها تحديداً .

«الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧» ١١٦ - ٥٣٨

### ★★★

— نزع الملكية للمنفعة العامة - الجهة المستفيدة من نزع الملكية عليها ليداع التعويض بمصلحة نزع الملكية وليس للمنزوع ملكيته فهي بذلك غير مدينة للاخير .

«الطن رقم ٥٢٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٧٧» ١٦٤ - ٨٠٩

### ★★★

### «محكمة جنائية»

— يصح للمدعى المدني إذا أغلقت المحكمة الجنائية للنصل في دعواه المدنية وفصلت في الدعوى الجنائية يصح له الرجوع إلى المحكمة الجنائية ذاتها فيما أغلقت للنصل

للقاعدة الصفحة

فيه بخصوص دعواه الخنية كما يجوز له الرجوع الى  
الحكمة الخنية عملا بالأصل العام .

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧٢ - ٣٤٦

\*\*\*

« مواعيد مسافة »

---

- للطاعن أن يضيف ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر  
محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٣٦ - ٩٧٧

\*\*\*

« محسنة »

---

- عدم توقيع المحامي على المتروك التي تزيد قيمتها على  
١٥٠٠ جنيه لا يبطل العقد .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٧٧) ١٣٢ - ٧١٦

\*\*\*

القاعدة للصحة

- اتمام الحامي ٠٠ اختصاص مجلس النقابة بتقديرها
- ولو كان هناك اتفاق شفوي عليها .

(الطعن رقم ٤٣٧ سنة ٤٣ ق - جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٧) ٨٨٧ - ١٩٤

★★★

- الدفع ببطان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها
- من محام مقبول أمام محاكم الاستئناف - لا تجوز لثارته
- أول مرة أمام محكمة النقض لا يخالطه من وقع .

(الطعن رقم ٣٩٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٨ يولية سنة ١٩٧٧) ٨٩٧ - ١٩٨

★★★

- اتمام الحامي لا تتل من خمسة في المائة من قيمة ما
- حققه من فائدة لموكله ولا تزيد على عشرين في المائة -
- لا يحيب للحسكم عدم لشارته أنصوص قانون
- المحامة .

(الطعن رقم ١٣٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣ يونية سنة ١٩٧٧) ٩٢٤ هـ ٢١٥

★★★

- اتمام محاماه - عدم مريان للقانون على الماضي
- ولما تخضع للقانون الذي استحدثت الأتمام في ظل

#### القاعدة لتصنحة

المعمل بإحكامه حتى ولو تم رفع الدعوى بعد منحور  
القانون الجديد .

للطن رقم ١٩٦٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ( ٢٤٩ - ١١٠١ )

★★★

- توكيل محامى بالاستئناف لا يلزم أن يكون سابقا على  
رفع الاستئناف .

للطن رقم ٥٠٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧ ( ٢٦٥ - ١٠٧٢ )

★★★

#### « مسؤولية »

---

- مسؤولية الحارس على الأشياء تقوم على أساس  
خطأ مفترض وتوقعه افتراضا لا يقبل لثبات العكس ولا  
ترققع الا بصحبة اجنبى لا يد له فيه . .

للطن رقم ٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧ ( ٢٦٠ - ١٠٤٥ )

★★★

#### « وكسالة »

---

- الوكالة المستترة تتغيرت اثار - المند - التي الامتياز . .



القاعدة الصنحة

مباشرة دون حاجة لأى إجراء من قبل الوكيل سبب ذلك انه مهما كان للوكيل المسخر من ملكية ظاهرة فى مواجهة الكافة فانها ملكية صورية بالنسبة للاصيل يمنع من الاحتجاج بها قبله قيام الوكالة الكاشفة لحقيقة الأمر بينهما •

«الطن رقم ١٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٧» ٤١ - ٢٠٢

★★★

- مسؤولية الوكيل عن عمل نائبه لا تقوم الا حيث لا يكون مرخصا له فى ذلك من الموكل •  
- مسؤولية الوكلاء اذا تعدوا •

«الطن رقم ١٥٠ سنة ٤٠ ق - جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٧» ١٥١ - ٧٥٩

★★★

- للوكالة المستقرة ترتب قبل الامسـيل كافة الآثار  
للقانونية التى ترتبها الوكالة للسافرة •

«الطن رقم ٥٢٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٧٧» ١٦٧ - ٨٢٥

★★★

- مسؤولية الموكل عن الضرر الذى يصيب للوكيل مشروط  
بـلا يكون الوكيل قد ارتكب خطأ فى تنفيذها •

«الطن رقم ٨٤٤ سنة ٤٣ ق - جلسة ٨ يونية سنة ١٩٧٧» ١٩٥ - ٨٨٨

★★★

القاعدة للصفحة

- الوكالة المستترة تأخذ حكم للوكالة السافرة وحكمها  
أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار للقانونية التي  
ترتبها للوكالة السافرة فينصرف اثر العقـد الى  
الأصيل الا أن نيابة الوكيل عن الموكل تقف عند حد  
النش .

(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧) ٢٧٣ - ١١٠٨

\*\*\*

« وصية »

---

. تقدير قيمة للتركة لبيان مقدار الثلث المحدد للإيصاء .  
به لما يكون وقت الوفاة لا وقت الإيصاء .

(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥٨ - ٦٠٣٤

\*\*\*

« وقف »

---

- الوقف ينطبق عليه قانون تنظيم الشهر العتسارى  
ويشترط التسجيل لفناذه .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٧٧) ٢١٤ - ٦٢٠

\*\*\*

القانونية والصحة

### « تفنيد قضيتي »

— توكليل النبتة قضيتي :

— لهذا كان التوكليد الذي لا يؤول إلى إلحاق من فيه صيغة  
الطالعة في الفاتحة قبل سوسامو أدلة من الطالعة عن تمتعها  
بذل بل من أجل ذلك لا تلتزم به صيغة توكليد. وقبل فملا رتبة توكليد  
التوكليد إلى الطالعة على التوكليد من الطالعة على ما كان في التوكليد  
على أن يدعى وهو لا يزال الحالة ولم يكن إذا كان توكليد توكليد  
الطالعة في الفاتحة قضيتي .

(الطالعة رقم ١٨٧٧ لسنة ١٩٤٤ ق جامعة بغداد ١٩٧٧) ١٠١٠ ٥٥٥

★★★

— طعن في الفاتحة قضيتي :

— عدم وجود نزاع في الفاتحة ونقض الطالعة بالطلعة في الفاتحة  
لأنه يجوز حكم الفاتحة في الفاتحة في الفاتحة في الفاتحة  
في الفاتحة في الفاتحة في الفاتحة في الفاتحة في الفاتحة .

(الطالعة رقم ١٨٧٧ لسنة ١٩٤٤ ق جامعة بغداد ١٩٧٧) ١٠١ ٥٢٥

★★★

القاعدة الصفحة:

- عدم جواز الطعن بالنقض على أحكام محكمة النقض :

- يقتصر الأمر فقط على حق السحب في حالة واحدة  
بالنسبة للدائرة الجنائية لاختلاف طبيعة الدعوى الجنائية  
عن الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٧) ٥٠ - ٢٤٧

\*\*\*

- يجب أن يبنى للنقض على سبب قانوني محض لا  
يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع  
ولا يجوز لثارته لأول مرة أمام محكمة للنقض -  
مثال ذلك .

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧٨ - ٣٧٤

\*\*\*

- حق النيابة العامة في الطعن بالنقض المخول لها في  
المادة ٩٦ موانعات المحكمة في ذلك وشروطه .

(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٧) ٧٩ - ٣٧٩

\*\*\*

يجوز الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت  
المحكمة التي أصدرته فصل في نزاع خلافا لحكم آخر

القاعدة للصفحة

سبق أن صدر بين الخصوم انفسهم وحياز قوة  
الأمر المتقضى سواء في منطوق الحكم للسابق او في  
اسبابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق .

(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٧) ٨٣ - ٣٩٥

\*\*\*

- طعن بالتقضى :

- لا يبطل الطعن إذا رفع بتقرير بدلا من صحيفة متری  
اشتمل التقرير على البيانات المطلوبة - كما لا يبطله  
تخلوه من بيان المحكمة التى قدم اليها أو تاريخ  
الطن واسم الموظف الذى حصل للتقرير امامه .

(الطن رقم ١٩٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ٥ إبريل سنة ١٩٧٧) ١٢٦ - ٢٨١

\*\*\*

- طعن بالتقضى :

- وجوب ايداع صورة من الحكم الابتدائى إذا كان  
الحكم المطعون فيه قد اُحال اليه والا كان للطن باطلا

(الطن رقم ٩٥ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣ إبريل سنة ١٩٧٧) ١٤٤ - ٧٤٤

\*\*\*

القاعدة للصفحة

- شرط الطعن بالنقض المبنى على تناسخ حكمين  
لنتهايين .

(الطعن رقم ٤٧١ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٧٧) ١٦٨ - ٨٣٢

\*\*\*

- ملن بالنقض طبقا للمادة ٢٤٩ مرفعات : شرطه :

(الطعن رقم ٣١٥ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٧) ٢٣١ - ٩٦١

\*\*\*

الطعن بالنقض والمستندات المؤيدة ، يجب ان تقدم  
امام محكمة واحدة .

(الطعن رقم ١٠ سنة ٤٦ ق - جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٤٥ - ١٠٠٧

\*\*\*

- يجوز ان يثار امام محكمة للنقض لأول مرة سبب  
قانوني بشرط ان تكون عناصره الواقعية مطروحة  
على محكمة الموضوع :

(الطعن رقم ١٨ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥١ - ١٠١٦

\*\*\*

القاعدة الصنحة

- سقوط الخصومة سوانة المامى الذى باشر الخصومة لا  
يعتبر من قبيل القوة القاهرة التى يستحيل معها السير  
فى الخصومة .

(الطن رقم ٦٢٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧) ٢٥٥ - ١٠٢٥

★★★

- لا يجوز التمسك ببطلان اجراءات التحقيق لأول مرة  
امام محكمة للنقض .

(الطن رقم ١١٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٦٢ - ١٠٥٦

★★★

- توجيه من محكمة للنقض للمشرع

- تهيب المحكمة بالمشرع الى اصدار تشريع جديد ينص  
فيه على الاجكام الموضوعية لكل مسألة من مسائل  
الأحوال الشخصية غير متقيد فى ذلك بمذهب معين  
بحيث يكون الحكم الذى يؤثره المشرع هو الذى يتفق  
مع تطور الحياة الاجتماعية ومع الاستقرار للشعب  
الاسرة المصرية. وفى يقين هذه المحكمة أن الشريعة  
الاسلامية الفراء تاتى للجمود وتستعصى على للتخلف  
والركود وتقتضى مرونتها أن تستجيبا للحياة ما  
بقيت أو تغيرت تلك الحياة .

(الطن رقم ٤٠٠ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧) ٢٦٣ - ١٠٦٤

★★★

(م ٤٠ - ج ٢)

## تجويد التهريس

م	البيان	الصفحة
١	الالتباسات...	١١٥٧
٢	اجانب...	١١٦٦
٣	احالة...	١١٦٧
٤	احوال شخصية...	١١٦٨
٥	اختصاص...	١١٧٤
٦	استئناف...	١١٧٦
٧	اصلاح زراعي...	١١٨٠
٨	اعتراف الخارج عن الخصومة...	١١٨٢
٩	اعلان...	١١٨٣
١٠	اعمال تجارية...	١١٨٧
١١	اللتزام...	١١٨٨
١٢	التماس اعادة النظر...	١١٩٠
١٣	امراء...	١١٩١
١٤	اموال...	١١٩١
١٥	املية...	١١٩١
١٦	ليجارات...	١١٩٢
١٧	ارتفاق...	١٢٠١
١٨	بطلان...	١٢٠٢
١٩	بيع...	١٢٠٧
٢٠	بنسوك...	١٢٠٩
٢١	تأميم...	١٢١٠
٢٢	تأمين...	١٢١١
٢٣	تأمينات اجتماعية...	١٢١١
٢٤	تزوير...	١٢١٣



م	البيان	الصفحة
٢٥	تسجيل	١٢١٥
٢٦	تعويض	١٢١٦
٢٧	تقادم	١٢٢٠
٢٨	تنفيذ	١٢٢٥
٢٩	تفسير العقود	١٢٢٦
٣٠	تنظيم	١٢٢٧
٣١	تركات	١٢٢٧
٣٢	ترخيص استيراد	١٢٢٨
٣٣	حكم	١٢٢٨
٣٤	حجية الأحكام	١٢٢٢
٣٥	حيازة	١٢٣٥
٣٦	حجز ادارى	١٢٣٥
٣٧	خبرة	١٢٣٦
٣٨	خصومة	١٢٣٦
٣٩	دعوى	١٢٣٧
٤٠	رسوم	١٢٤٣
٤١	ربيع	١٢٤٤
٤٢	شركات	١٢٤٤
٤٣	شفعة	١٢٤٥
٤٤	صورية	١٢٤٦
٤٥	ضرائب	١٢٤٧
٤٦	فلسف	١٢٥٦
٤٧	عمل	١٢٥٧
٤٨	قانون	١٢٦٦
٤٩	قوة قاهرة	١٢٦٨
٥٠	قرارات ادارية	١٢٦٨
٥١	مقاوله	١٢٦٩
٥٢	ملكيه	١٢٧٠





Bibliotheca Alexandrina



0447112

جامعة القاهرة  
مكتبة V. O. A.